

طبقات الشافعية الكبرى

لِإِمَامِ الدِّينِ أَبِي نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ

٧٢٧ - ٧٧١ هـ

تحقيق

الدكتور محمود محمد الطناحي الدكتور عبد القناح محمد راحلو

الجزء الثالث

طبعة مصححة منقحة

مجتمعة الفهارس

الطبعة الأولى
في دار إحياء الكتب العربية
١٣٨٣ - ١٣٩٦ هـ = ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م

الطبعة الثانية
في هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

جميع الحقوق محفوظة

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

بيان

بدراسة المخطوطات التى يمكن الاعتماد عليها لإخراج هذا الكتاب اتضح لنا أنه توجد نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٦٣ « تاريخ » .
وهذه النسخة تقع فى ثلاثة مجلدات كبار ، وفى المجلد الأول خرم فى وسطه ، نحو العشرين كراسة ، وهى مكتوبة بقلم معتاد ، وتمتاز بقلّة الخطأ فيها .
وعلى الصفحة الأولى من الأجزاء الثلاثة بيان بأن الكتاب من وقف أزيك بك أتابك العساكر ، وأنه جعل مقره بالجامع لإنشائه بخط الأزيكية .
وقد كتب الكتاب فى مستهل رمضان سنة تسعمائة .
وعلى الجزء الأول منه : « طالعه الفقير إلى الله تعالى عبد المحسن بن على بدر الدين الحسنى القادرى نسبا ، كان خازن كبير الوقف فى سنة ١١٠٠ » .
وعلى الجزء الثانى : « رجع إلى خزانة الوقف فى أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٠٩ فى مدة كان عبد المحسن القادرى نسبا خازن كتب الوقف . عفى عنه » .
وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف : « ز » .
وسنحاول الاستفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للكتاب .
والله المستعان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبقة الثالثة

فِيمَنْ تُؤْفَى بَيْنَ الثَّلَاثَمِائَةِ وَالْأَرْبَعَمِائَةِ

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس
أبو بكر الإسماعيلي *

إمام أهل جرجان ، والمرجوع إليه في الفقه والحديث ، وصاحب التصانيف .
ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

وسمع من الزاهد محمد بن عثمان المَقَابِرِيِّ^(١) الجرجاني ، سنة تسع وثمانين ومائتين ،
وسمع قبل ذلك .

وسمع إبراهيم بن زهير الحلواني ، وحمزة بن محمد بن عيسى الكاتب ، وأحمد بن محمد
ابن مسروق ، ومحمد بن يحيى بن سليمان المَرْوَزِيِّ ، ويحيى بن محمد الحِجَّائِيِّ ، وعبد الله
ابن نَاجِيَةِ ، والفَرَيَابِيِّ ، ويوسف بن يعقوب القاضي ، ومحمد بن عبد الله الحَضْرَمِيِّ ،
وإبراهيم بن عبد الله الْمُحَرَّمِيِّ^(٢) ، ومحمد بن عثمان بن أبي شَيْبَةَ ، ومحمد بن الحسن بن
سَمَاعَةَ ، وأبا خليفة الجَمَحِيِّ ، وبهلول بن إسحاق التَّنُوخِيِّ ، وعَبْدَان ، وأبا يَعْلَى ،
وخلقاً سواهم ، ببغداد والكوفة ، والبصرة ، والأنبار ، والأهواز ، والموصل .
روى عنه الحاكم ، وأبو بكر البرقاني ، وحمزة السَّهْمِيُّ ، وأبو حازم العَبْدِيُّ ، وأبو بكر
محمد بن إدريس الجرجاني الحافظ ، وخلق سواهم .

قال حمزة : سمعته يقول : لما ورد نَعِيُّ محمد بن أيوب الرَّازِيّ دخلتُ الدار ، وبكى ،
وصرخت ، ومزقت على نفسي القميصَ ، ووضعت التراب على رأسي ، فاجتمع على أهلي
ومن في منزلي ، وقالوا : ما أصابك ؟ قلت : نَعِيُّ محمد بن أيوب الرَّازِيّ ، منْعُومِي
الارتحال إليه . فسلّوا قلبي ، وأذنوا لي في الخروج عند ذلك ، وأصحبوني خالي إلى نَسَا ،
إلى الحسن بن سفيان ، فكان ذلك أوّل رحلتي في الحديث ، ورجعت .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٦٩ ، تبين كذب المفترى ١٩٢ ، تذكرة الحفاظ ١٤٩/٣ ، طبقات الشيرازي ٩٥ ،
طبقات العبادي ٨٦ ، العبر ٣٥٨/٢ ، النجوم الزاهرة ١٤٠/٤ .

(١) يفتح الميم والقاف وسكون الألف وكسر الباء الموحدة والراء ، هذه النسبة إلى المقابر . اللباب ١٦٧/٣ .

(٢) راجع المشتبه ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، واللباب ١٠٩/٣ .

قال شيخنا الذهبي : كان ذلك سنة أربع وتسعين ، فإن فيها تُوفّي محمد بن أيوب .

قال : ثم خرجتُ إلى بغداد سنة ست وتسعين ، وصحبني بعضُ أقبائي .

قال الشيخ أبو إسحاق : جمع - يعني الإسماعيلي - بين الفقه والحديث ، ورياسة الدين والدنيا .

وقال الدارقطني : كنت عزمت غير مرة أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي ، فلم أرزق .

وقال الحسن بن عليّ الحافظ : كان الواجب للإسماعيلي أن يُصنّف لنفسه سننًا ، ويختار على حسب اجتهاده ، فإنه كان يقدر عليه ، لكثرة ما كان كتب ، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته ، وما كان ينبغي أن يتّبع كتاب محمد بن إسماعيل ، فإنه كان أجلّ من أن يتّبع غيره . أو كما قال .

وقال أبو عبد الله الحاكم : كان أبو بكر واحد عصره ، وشيخ المُحدّثين والفقهاء ، وأجلّهم في الرياسة والمروءة والسخاء ، ولا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه .

وقال غيره : له التصانيف الكثيرة ، منها « المستخرج على الصحيح » و « المعجم » وله « مسند كبير » في نحو مائة مجلد .

قال حمزة : تُوفّي في غُرّة صفر ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(قول الراوي : من السنّة كذا)

● ذكر النّوويّ في خطبة « شرح المذهب » : أن الصحيح المشهور أن قول الصحابي : « من السنّة كذا » في حكم المرفوع ، وأنه مذهب الجماهير ، وأن أبا بكر الإسماعيلي قال : له حكم الموقوف على الصحابي^(١) .

قلتُ : الأكثر كما قال النّوويّ ، على أنه حجة ، وقد أغرب المازري^(٢) ، في شرح...^(٣) .

(١) المجموع ، شرح المذهب ١ / ٥٩ .

(٢) مازر : مدينة بصقلية ، وهي أيضا من قرى لرستان ، بين أصبهان وخوزستان . معجم البلدان ٣٦٣/٧ .

(٣) بياض بالأصول .

أحمد بن إبراهيم بن نومردا ، أبو بكر *

من أهل جرجان ، وكان أحد أصدقاء أبي بكر الإسماعيلي .
ذكره حمزة بن يوسف السهمي في « تاريخ جرجان » وقال : تفقه على ابن سريج .
قال : سمعت أبي ، يوسف بن إبراهيم ، يقول : إنه مات فجأة ، سنة تسع وعشرين
وثلاثمائة ، وكان قد خرج من الحمام ، فوقع عليه حائط ، فمات .

أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح النيسابوري

الإمام الجليل ، أبو بكر بن إسحاق الصبغى *

أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث .
رأى يحيى الذهلي ، وأبا حاتم الرازي .
وسمع الفضل بن محمد الشعرائي ، وإسماعيل بن قتيبة ، ويعقوب بن يوسف القزويني ،
ومحمد بن أيوب .

وبغداد : الحارث بن أبي أسامة ، وإسماعيل القاضي .
وبالبصرة : هشام بن علي .
وبمكة : علي بن عبد العزيز .
واختلف إلى محمد بن نصر ، ولم يسمع منه شيئا .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٤٩ . وفي الأصول : « نومردا » ، وفي تاريخ جرجان : « نومرد » والمثبت من الطبقات الوسطى .

* * له ترجمة في : شذرات الذهب ٣٦١/٢ ، طبقات العبادي ٩٨ ، طبقات ابن هداية الله ٢٠ ، العبر ٢٥٨/٢ .
اللباب ٤٩/٢ ، النجوم الزاهرة ٣١٠/٣ . وفي المطبوعة : « الضبعي » وهو كذلك في العبر ، وشذرات الذهب ، وهو
فيه مضبوط بالعبارة ، وما أثبتناه من : ج ، ز . والطبقات الوسطى ، طبقات العبادي ، واللباب ، ونسبه إلى الصبغ ،
وطبقات ابن هداية الله ، وهو فيه مضبوط بالعبارة ، والمشتبه ٤٠٧ .

رَوَى عَنْهُ أَبُو عَلِي الْحَافِظ ، وَأَبُو بَكْر الْإِسْمَاعِيلِي ، وَأَبُو أَحْمَد الْحَاكِم ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِم ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُرْجَانِي ، وَخَلَقَ .
وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتِينَ .

وَكَانَ قَدْ اشْتَغَلَ فِي صَبَاهُ بِعِلْمِ الْفُرُوسِيَّةِ ، فَلَمْ يَسْمَعْ إِلَى سَنَةِ ثَمَانِينَ .
قَالَ الْحَاكِمُ : أَقَامَ - يَعْنِي بَنِيْسَابُورَ - سَبْعًا وَخَمْسِينَ سَنَةً ، لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِ فِي فِتَاوِيهِ مَسْأَلَةٌ وَهَمَ فِيهَا .

قَالَ : وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ حَمْدُونَ ، يَقُولُ : صَحِبْتُ أَبَا بَكْرَ بْنَ إِسْحَاقَ سَنِينَ ؛ فَمَا رَأَيْتُهُ قَطُّ تَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرَ .

قَالَ : وَسَمِعْتُهُ - يَعْنِي الصَّبْغِي - يَقُولُ ، وَهُوَ يَخَاطِبُ فَقِيهًا ، فَقَالَ : حَدَّثُونَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ . فَقَالَ : دَعْنَا مِنْ حَدَّثِنَا ، إِلَى مَتَى حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا . فَقَالَ : مَا هَذَا ^(١) ، لَسْتُ أَشَمَّ مِنْ كَلَامِكَ رَائِحَةَ الْإِيمَانِ ، وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ دَارِي . ثُمَّ هَجَرَهُ حَتَّى مَاتَ .

قَالَ : وَسَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ إِذَا أَنْشَدَ بَيْتًا يَفْسُدُهُ وَيُغَيِّرُهُ ، يَقْصِدُ ذَلِكَ . وَكَانَ يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِعَقْلِهِ وَرَأْيِهِ ، وَرَأَيْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ يَدْعُو بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، ثُمَّ يَبْكِي ، وَرَبَّمَا كَانَ يَضْرِبُ بِرَأْسِهِ الْحَائِطَ ، حَتَّى خَشِيتُ يَوْمًا أَنْ تَذْمَى رَأْسُهُ ، وَمَا رَأَيْتُ فِي مَشَايِخُنَا أَحْسَنَ صَلَاةً مِنْهُ ، وَكَانَ لَا يَدْعُ أَحَدًا يَغْتَابُ فِي مَجْلِسِهِ ، قَالَ : وَلَهُ الْكُتُبُ الْمُطَوَّلَةُ .

قَالَ : وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي مَنَامِي كَأَنِّي فِي دَارٍ ، وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا ، فَدَخَلْتُ وَفِي الدَّارِ بَسْتَانٌ أَرَدْتُ دُخُولَهُ ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَعَانَقَنِي وَقَبَلَ وَجْهِي وَدَعَا لِي ، وَهَذَا عِنْدَ ابْتِدَائِي فِي تَصْنِيفِ كِتَابِ « الْفَضَائِلِ » .

قَالَ : وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : لَمَّا فَرَغْتُ مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابِ « الْفَضَائِلِ » رَأَيْتُ ^(٢) فِي الْمَنَامِ كَأَنِّي خَارَجٌ مِنْ مَنْزِلِ شَخْصٍ ، ذَكَرَهُ ، وَاسْتَقْبَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ أَوْ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَحَدُهُمَا ؛ فَإِنِّي شَكَكْتُ وَلَمْ أَشْكُ فِي أَنَّهُمْ كَانُوا

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يَا هَذَا » وَالْمُثْبِتُ مِنْ : ج ، ز .

(٢) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « أَرَيْتَ » .

أربعة ، فتقدمت فسلمت على رسول الله ﷺ ، فرد على السلام ، ثم تقدّم إلى أبو بكر^(١) رضى الله عنه ، فقبل بين عيني ، وقال : جزاك الله عن نبيّه خيرا ، وعنا خيرا .
قال أبو بكر : فأخرجت خاتمي هذا من أصبعي ، وجعلته في أصبع رسول الله ﷺ ،
ثم نزعته فجعلته في أصبع أبي بكر ، ثم إلى آخر الأربعة ، ثم قلت : يا رسول الله ، قد عظمت
بركة هذا الخاتم ؛ إذ دخل أصابعكم . ثم انتهت .

قال الحاكم : وقد كان الشيخ أوصى أن يُدفن ذلك الخاتم معه .
قلت : وهذا منه فيه استحسان لما يُفعل ، من دفن المرء معه ما يتبرك به ، أو دفنه فيما
يتبرك به ، وسيأتي إن شاء الله تعالى نظير هذه في ترجمة عبد الرحمن بن أبي حاتم ، ضمن
حكاية عنه ، ويشهد له قول ...^(٢) .

وذكر الحاكم أن [أبا]^(٣) على بن أبي هريرة كتب إلى نيسابور ؛ ليكتب له « فضائل
الأربعة » ، وكتاب « الأحكام » اللذان للصَّبْغِيّ .

قال : فكتب وحمل إلى مدينة السلام ، فأكثر الشاء عليه .
قال الحاكم : ومصنفاته - يعنى الصَّبْغِيّ - في الفقه من أدلّ الدليل على علمه ،
ومصنفاته في الكلام لم يسبقه إلى مثلها أحد من مشايخ أهل الحديث .
توفي الصَّبْغِيّ في شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

● كان يرى أن المأموم إذا لم يقرأ الفاتحة ، وأدرك الإمام وهو راعع ، لا يكون مُدْرِكاً
لِلرُّكْعَةِ^(٤) . وهو اختيار ابن خزيمة ، وابن أبي هريرة ، وأبى رحمه الله .
● ويذهب إلى أن تراب الوُلُوغ^(٥) يجوز أن يكون نجسا . وهو وجه غريب ، حكاه
الرافعي .

(١) في المطبوعة : « ثم تقدمت إلى أبي بكر » ، والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) بياض بالأصول . ولم يأت شيء من هذا في ترجمة « ابن أبي حاتم » من هذا الجزء .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وله في هذه المسألة مصنف » .

(٥) في المطبوعة : « الوزغ » والمثبت من : ج ، د ، والطبقات الوسطى .

● قال العبادي : وذكر أنه ركب يوما فأصاب ذراعيه طين من وحل كلب ، فأمر جاريته بغسله وتغفيره ، فقالت الجارية : أما في الطين تراب ؟ فقال : أحسنت ، أنت أفقه مني .

● قال الحاكم : سمعته ، وسئل عن حديث ابن عباس : أن رجلين صليا مع النبي ﷺ ، فقال لهما : « أَعِيدَا وُضُوءَكُمَا » قالا : لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : « اغْتَبِثُمَا فَلَأَنَا » قال : يجوز أن يكون أمرهما بالوضوء ؛ ليكون كفارة لمعصيتهما ، وتطهيرا لذنوبهما ؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن الوضوء يحطُ الخطايا .

قال : وسمعته ، وسئل عن قوله ﷺ : « مَنْ غَسَلَ مِيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » قال : إن صح هذا الخبر فمعناه أن يتوضأ قبل حمله ، شفقة أن تفوته الصلاة بعد الحمل ، كما قال ﷺ : « مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » أى قبل الرواح .

٧٧

أحمد بن بشر بن عامر العامري *

وعكس الشيخ أبو إسحاق فقال : بن عامر بن بشر .

هو القاضي أبو حامد المرورودي^(١) ، أحد رفقاء المذهب ، وعظمائه .

ذكره أبو حفص عمر بن علي المطوعي في كتابه المسمى « بالمذهب في ذكر شيوخ المذهب » فقال : صدر من صدور الفقه كبير ، وجر من بحار العلم غزير ، وهو من أصحاب أبي إسحاق . ومن أعيان تلامذته : أبو إسحاق المهراني^(٢) ، وأبو الفياض البصري . وكتابه الموسوم « بالجامع » أمدح له من كل لسان ناطق ، لإحاطته بالأصول والفروع ،

* له ترجمة في : شذرات الذهب ٤٠/٣ ، طبقات الشيرازي ٩٤ ، طبقات العبادي ٧٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٧ ، المعبر ٣٢٦/٢ ، وفيات الأعيان ٥٢/١ .

(١) في المطبوعة : « المروزي » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٢) بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الراء وسكون الألف وفي آخرها نون ، نسبة إلى مهران ، وهو جد المنتسب إليه . الباب ١٩٢/٣ .

ولإتيانه على النصوص والوجوه ، فهو لأصحابنا عمدة من العمَد ، ومرجع في المشكلات والعقد . انتهى .

وعن القاضي أبي حامد أخذ فقهاء البصرة ، وشرح « مختصر المزني » ، وصنف في الأصول .

ومن أخصائه وتلامذته : أبو حيان التَّوحيدي ، وفي كتابه « البصائر » أعنى أبا حيان ، يقول^(١) : كان القاضي أبو حامد شديد الأزورار عن الكلام والفقه في أهله ، قال : وإنما أولع بذكر ما يقوله هذا الرجل ، لأنه أنبل من رأيت في عمري ، وكان مجرا يتدفق حفظاً للسير ، وقياما بالأخبار ، واستنباطا للمعاني ، وثباتا على الجدَل ، وصبرا في الخصام .

وقال في مكان آخر : كان أبو حامد كثير العلم ، غزير الحفظ ، قيما بالسير ، وكان يزعم أن السير بحرُ الفتيا ، وخزانة القضاء ، وعلى قدر اطلاع الفقيه عليها يكون استنباطه .

وقال في مكان آخر^(٢) : كان أبو حامد إذا رأى تراجع المتكلمين في مسائلهم ، وثباتهم على مذاهبهم بعد طول جدلهم يُنشد :

وَمَهْمَهُ دَلِيلُهُ مُطَوِّحٌ يَذْأَبُ فِيهِ الْقَوْمُ حَتَّى يَطْلَحُوا^(٣)
ثُمَّ يَظْلُمُونَ كَأَنْ لَمْ يَبْرَحُوا كَأَنَّمَا أَمْسَوْا بِحَيْثُ أَصْبَحُوا

ومات القاضي أبو حامد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة .

(فوائد ومسائل عن القاضي أبي حامد)

(٤)

(١) ورد ذكر أحمد بن بشر بن عامر أبو حامد المروزي في الجزء الأول المطبوع من « البصائر والذخائر » وقد ذكر محققه الأستاذ السيد صقر المواضع التي ذكر فيها أبو حيان أبا حامد في المخطوطة الموجودة بين يديه .

(٢) البصائر والذخائر ٦٠/١ ، ٦١ .

(٣) في الأصول : « وبهمة » والمثبت من البصائر والذخائر ٦١/١ وطلح البعير (كمنع) أعيان . القاموس (ط ل ح) .

(٤) يياض بالأصول .

أحمد بن الحسين بن أحمد ، أبو نصر الفقيه
مات ليلة الجمعة ثانی عشر جمادى الأولى ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .
ذكره ابنُ باطيش .

أحمد بن حمزة بن علي الحسن السلمي

(١)

أحمد بن الخضر بن أحمد الأنماري

بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وفي آخرها الراء، نسبة إلى بلدة يقال لها: أنمار .
هو أبو الحسن ، إمام كبير من أهل نيسابور .
سمع أبا عبد الله البوشنجي ، وغيره .
روى عنه الأستاذ أبو الوليد ، وأبو علي الحافظ ، وغيرهما .
توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

أحمد بن شعيب بن علي بن سينان بن بحر ، الإمام الجليل ،

أبو عبد الرحمن النسائي *

أحد أئمة الدنيا في الحديث ، والمشهور^(٢) اسمه وكتابه .
ولد سنة خمس عشرة ومائتين .

(١) بياض بالأصول .

* له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٢/٢٤١ ، تهذيب التهذيب ١/٣٦ ، شذرات الذهب ٢/٢٣٩ ، طبقات العبادي ٥١ ، طبقات القراء ١/٦١ ، العبر ٢/١٢٣ ، العقد الثمين ٣/٤٥ وفيات الأعيان ١/٥٩ ، وهو فيه : أحمد بن علي بن شعيب .

(٢) في الطبقات الوسطى : « والمشهور فيه اسمه وكتابه » .

وسمع قُتَيْبَةُ بن سعيد ، وإسحاق بن رَاهُوِيَه ، وهشام بن عَمَّار ، وعيسى بن حَمَّاد ،
والحسين بن منصور السُّلَمِيّ النَّيْسَابُورِيّ ، وعمرو بن زُرَّارَة ، ومحمد بن النَّضَرِ المَرْوَزِيّ ،
وسُوَيْد بن نصر ، وأبا كُرَيْب ، ومحمد بن رافع ، وعلى بن حُجْر ، وأبا بُرَيْد الجَرَمِيّ ^(١) ،
ويونس بن عبد الأعلى ، وخلقًا سواهم بخُرَّاسان ، والعراق ، والشَّام ، ومصر ، والحجاز ،
والجزيرة .

رَوَى عنه أبو بَشَر الدُّوَلَابِيّ ، وأبو عَلِيّ الحسين النَّيْسَابُورِيّ ، وحمزة بن محمد الكِنَانِيّ ،
وأبو بكر أحمد بن السنِّيّ ، ومحمد بن عبد الله بن حَيُّوِيَه ، وأبو القاسم الطُّبْرَانِيّ ، وخلقٌ
سواهم .

رحل إلى قُتَيْبَةُ وهو ابن خمس عشرة سنة ، وقال : أقمتُ عنده سنة وشهرين .
وسكن مصر ، وكان يسكن بزقاق القناديل ، وكان يصوم يوما ويفطر يوما ، وكان كثير
الجماع ، وله أربع زوجات يَفْسِمُ لهن ، ولا يخلو مع ذلك عن السَّرَّارِي .
ودخل دمشق ، فسُئِلَ عن معاوية رضى الله عنه ، ففَضَّلَ عليه عليًّا كرم الله وجهه ^(٢) ،
فأُخْرِجَ من المسجد ، وحُمِلَ إلى الرَّمْلَةِ .

وأنكر عليه بعضهم تصنيفه كتاب « الخصائص » لعليّ رضى الله عنه ، وقيل له :
كيف تركت تصنيف فضائل الشَّيْخَيْنِ ؟ فقال : دخلتُ إلى دمشق ، والمُنَحْرِفُ بها عن
عليّ كثيرٌ ، فصنفتُ كتاب « الخصائص » رجاء أن يهديهم الله . ثم صنَّفَ بعد ذلك
« فضائل الصحابة » رضى الله عنهم .

قال أبو عَلِيّ النَّيْسَابُورِيّ ، حافظ خراسان في زمانه : حدثنا الإمام في الحديث بلا
مدافعة ، أبو عبد الرحمن النَّسَائِيّ .

وفال منصور الفقيه وأبو جعفر الطَّحَاوِيّ رحمهما الله : النَّسَائِيّ إمامٌ من أئمة
المسلمين .

وقال الدَّارَقُطْنِيّ : أبو عبد الرحمن مُقَدَّم على كل مَنْ يُذَكَّر بهذا العلم من أهل عصره .

(١) بفتح الجيم وسكون الراء وفي آخرها الميم ، نسبة إلى جرم ، وهو قبيلة . الباب ٢٢٢/١ .
(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وكانت دمشق إذ ذاك مشحونة بالأمرء ذوى التحامل على علي رضى الله
عنه » .

وقال ابن طاهر المقدسيّ : سألتُ سعد بن عليّ الزّنجانيّ عن رجل ، فوثّقه ، فقلت : قد ضَعَفَه النّسائيّ ، فقال : يا بُنَيّ ، إن لأبي عبد الرحمن شُرْطاً في الرّجال أشدّ من شرط البخاريّ ومسلم .

وقال محمد بن المُظفر الحافظ : سمعتُ مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النّسائيّ في العبادة بالليل والنهار ، وأنه خرج إلى الفداء مع أمير مصر ، فوصف من شهامته وإقامته السنن الماثورة في فداء المسلمين ، واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه ، والانبساط في المأكل ، وأنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج .

وقال الدّارقطنيّ : كان ابن الحدّاد أبو بكر كثير الحديث ، ولم يحدث عن غير النّسائيّ ، وقال : رضيْتُ به حُجَّةً فيما بيني وبين الله .

قلتُ : سمعتُ شيخنا أبا عبد الله الذهبيّ الحافظ ، وسأله : أيهما أحفظ : مسلم بن الحجاج صاحب « الصحيح » أو النّسائيّ ؟ فقال : النّسائيّ^(١) . ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته ، فوافق عليه .

وقد اختلفوا في مكان موت النّسائيّ ، فالصحيح أنه أُخْرِجَ من دمشق ، لما ذكر فضائل عليّ . قيل : ما زالوا يدافعون في حُصِيَّتَيْهِ^(٢) حتى أُخْرِجَ من المسجد ، ثم حُمِلَ إلى الرُّمَّة ، فتوفي بها .

قال أبو سعيد بن يونس : توفي بفلسطين يوم الاثنين ، لثلاث عشرة خلت من صفر ، سنة ثلاث وثلاثمائة .

وقيل حُمِلَ إلى مكة ، فدفن بها بين الصفا والمروة .

(١) راجع سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٤ .

(٢) في المطبوعة : « يدافعون في حصيته » وفي ج ، ز : « يدافعون » أما كلمة « حصيته » فهي بغير إعجام ، وأثبتنا ما وافق شذرات الذهب ٢٤٠/٢ .

أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسين الطَّرَائِفِيُّ *
 مات ليلة الجمعة ، من شهر رمضان ، سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وكان ابن ثمان
 وسبعين سنة ، كذا أورد هذه الترجمة ابن بَاطِيش .
 وقال الحافظ أبو سَعْدٍ في كتاب « الأنساب » : أبو النصر أحمد بن محمد بن الحسن
 الطَّرَائِفِيُّ الفقيه ، من أهل نيسابور ، سمع الحديث ، ثم تفقه على كَبر السنِّ ، رأى أبا
 العباس محمد بن إسحاق الثَّقَفِيُّ ، ثم سمع الحديث بعده ، من مِثْلِ أَبِي عَلَى محمد بن عبد
 الوهَّاب الثَّقَفِيُّ ، وطبقته .
 وتوفى في شهر رمضان سنة ثمان وستين وثلاثمائة . انتهى كلام أبي سعد ، ولعلهما
 واحد ، والصواب مع أبي سعد .

أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن بشر بن مُعَفَّل بن حَسَّان
 ابن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مُعَفَّل ، الشيخ الجليل ، أبو محمد المَزَنِيُّ
 الْمُعَفَّلِيُّ الهَرَوِيُّ ، الملقب بالباز الأبيض**
 قال الحاكم : كان إمام أهل العلم والوجوه وأولياء السلطان بخراسان في عصره بلا
 مدافعة ، سمع بَهْرَةَ ، وَنَيْسَابُور ، وَمَرْوَالرُّود ، وَجُرْجَان ، وَنَسَا ، وَبَغْدَاد ، والبصرة ،
 ومكة ، ومصر ، والأهواز .
 وحجَّ بالناس ، وخطب بمكة .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ١٣٧٠ .

** له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٢٧ ب ، وطبقات العبادى ٨٧ ، العبر ٣٠٤/٢ ، العقد الثمين ٧٢/٣ . وفي
 المطبوعة « ابن حبان » والمثبت من : ج ، ز .

وجاء في الأصول وبعض مصادر الترجمة « معقل » في الموضعين ، و « المعقل » . والصواب : « مُعَفَّل » و « المُعَفَّلِي »
 وهو نسبة إلى الصحابي الجليل « عبد الله بن مُعَفَّل » . راجع سير أعلام النبلاء ١٨٢/١٦ .

وقال أبو النَّصْرِ عبد الرحمن بن عبد الجَبَّار الفَاميّ في « تاريخ هراة » : كان إمام عصره بلا مدافعة في أنواع العلوم ، مع رُتبة الوزارة ، وعُلُوّ القدر عند السلطان .

وقال أبو سَعْد بن السَّمْعانيّ : إنه الذي يقال له الشيخ الجليل بِيخاري .
قلتُ : سمع عليّ بن محمد الجُكّانيّ^(١) ، وأحمد بن نَجدة بن العُريّان ، وإبراهيم بن أبي طالب ، وعُمَران بن موسى بن مُجاشع ، والحسن بن سفيان ، ويوسف القاضي ، وأبا خليفة ، ومُطَيِّنا وعَبْدان وخلقًا .

روى عنه أبو العباس بن عُقْدة^(٢) ، وهو من شيوخته ، وأبو بكر الصَّيغيّ ، والقَفّال الشَّاشيّ ، ومشايخ عصره بخراسان .

ومن الرواة عنه الحاكم ، [و]^(٣) أبو عبد الله الحَازميّ^(٤) .

وذكر الحاكم من عظمة الشيخ الجليل أبي محمد المُزنيّ أنه كان فوق الوزراء ، وأنهم كانوا يَصُدُّون عن رأيه .

وقال أبو كامل البَصريّ : سمعتُ عبد الصَّمَد بن نصر العاصميّ^(٥) ، يقول : سمعت أبا بكر الأودنيّ ، يقول : احتاج أبو بكر محمد بن علي القَفّال الشَّاشيّ إلى سماع حديث واحد من حديث المُزنيّ ، فأراد أن يقرأ عليه ، فاستأذن عليه ، فقال له : إلى يوم المجلس^(٦) يا أبا بكر . فقال القَفّال : أيّد الله الشيخ الجليل ، إني مع القافلة ، وهي تخرج اليوم . فإن أذن لي بالقراءة عليه . قال : قد قلتُ إلى يوم المجلس^(٦) . فلم يَقْدِر^(٧) له ، ولم يَقْرئه^(٨) ، ولم يَدْعُه يسمع منه ذلك الحديث ، الذي فيه حاجة القَفّال .

(١) نسبة إلى جكان ، محلة على باب مدينة هراة . معجم البلدان ١١٧/٣ .

(٢) في المطبوعة : « ابن عبدة » وهو خطأ ، صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ٢٣٠/٢ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « الحازن » والمثبت من : ج ، ز ، د ، وهي فيه بغير إعجام . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨٢/١٦ .

(٥) بفتح العين وبعد الألف صاد مهملة وفي آخرها ميم ، نسبة إلى عاصم ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ١٠٥/٢ .

(٦) في المطبوعة : « الخميس » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « يعذر » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٨) في الأصول : « يقرأه » .

ومن شعر الشيخ الجليل :

نزلنا مُكرهين بها فلما أَلفناها خرجنا مُكرهينا^(١)
وما حُبُّ الديار بنا ولكن أمرُ العيش فُرقةٌ من هَوِينا

قيل : كان الشيخ الجليل قَتِيل^(٢) حب الوطن ، أُملى مجلسا في هذا المعنى ، ومرض عَقِبَهُ ، وتوفي بعد جمعة ، في سابع عشر شهر رمضان ، سنة ست وخمسين وثلاثمائة . قال الحاكم : ورأيتُ الوزير أبا علي البُلْعَمِيَّ ، وقد حُمِلَ في تابوته ، وأُحْضِرَ إلى باب السلطان ، يعني بُيُخَارِي ، للصلاة عليه ، ثم حُمِلَ تابوته إلى هَرَاة ، فدفن بها ، فسمعت ابنه بِشْرًا ، يقول : آخر كلمة تكلم بها أن قبض على لحيته ، ورفع يده اليمنى إلى السماء ، وقال : ارحم شَيْئَةَ شيخ جاءك بتوفيقك على الفطرة .

قال الحاكم : وسمعتُ أبا الفضل السُّلَيْمَانِيَّ ، وكان صالحًا ، يقول : رأيتُ أبا محمد المُزَنِّيَّ في المنام بعد وفاته بليتين ، وهو يتبختر في مِشْيَتِهِ ، ويقول بصوت عال : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^(٣) .

٨٤

أحمد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن الفرّج بن لال ،

أبو بكر الهَمْدَانِيّ *

ولد سنة سبع أو ثمان وثلاثمائة .

روى عن أبيه ، والقاسم بن أبي صالح ، وإسماعيل الصَّفَّار ، وعبد الباقي بن قانع ، وأبي سعيد بن الأعرابي ، وخلق .

روى عنه جعفر بن محمد الأَبْهَرِيّ^(٤) ، وحُمَيْد بن المأمون ، وأبو مسعود أحمد بن محمد

(١) انظر ما يأتي ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) في الأصول : « قبل » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) سورة القصص ٦٠ .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣١٨/٤ ، طبقات الشيرازي ٩٧ ، العبر ٦٧/٣ . وفي ز : « محمد بن الفرخ » ، وفي المطبوعة : « ابن بلال » والمثبت من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ، والشيرازي ، والعبر . قال الإسنوي : « لال بلامين بينهما ألف ، معناه أخرس » . طبقات الشافعية ٢ / ٣٦٢ .

(٤) بفتح الألف وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وفي آخرها الراء . نسبة إلى موضعين : أبهر بليدة بالقرب من زنجان ، وأبهر قرية من قرى أصبهان . اللباب ٢٠/١ .

البجليّ ، وخلق كثير من أهل هَمَذان ، ومن الواردين .

وكان إماما ، ثقة ، عالما .

قال شيرازي : كان ثقة ، أوحد زمانه ، مفتي البلد ، يعنى همدان ، يُحسن هذا الشأن ، يعنى الحديث ، وله مصنفات في علوم الحديث ، غير أنه كان مشهورا بالفقه ، ورأيت له كتاب « السنن » و « معجم الصحابة » ما رأيت شيئا أحسن منه .

وقال الشيخ أبو إسحاق : حكى لي سيّطه أبو سعد أنه أخذ الفقه عن أبي إسحاق ، وأبي^(١) علي بن أبي هُريرة ، وكان ورعا^(٢) ، متعبدا ، أخذ عنه الفقه فقهاء هَمَذان^(٣) .

قلت : اضطرب في وفاته ، فقيل : سنة اثنتين وتسعين ، وقيل : سادس عشر ربيع الآخر ، سنة ثمان وتسعين ، وقيل : سنة تسع وتسعين ، وقيل : وكان يقول : « اللهم لا تُخَيِّنِي إلى سنة أربعمائة » فمات قبلها .

قيل : والدعاء عند قبره مُستجاب .

(١) في المطبوعة : « وعن علي » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والشيرازي ٩٨ .

(٢) في الشيرازي ٩٨ : « وكان فقيها » .

(٣) في الشيرازي ٩٨ : « أخذ الفقه بهمدان » . وفي الطبقات الوسطى بعد ذلك زيادة :

● « وهو الذي حكى عن الشافعيّ قولاً ، أن الإخوة للأبوين يسقطون في مسألة لُمُشَرِّكَةٍ ، وبه قال ابن اللبّان ، وأبو منصور البغداديّ ، والمشهور أنهم يشاركون أولاد لأم » .

● « وقال أبو الفضل بن عبّدان ، في كتابه الموسوم بـ « المجموع المجرد » فيما إذا بلغ الصبيّ في أثناء نهار رمضان : سمعتُ أبا بكر بن لال ، يقول : سمعتُ علي بن أبي هُريرة ، يقول : لا نقول عليه صوم اليوم ، ولكن عليه صوم بعض اليوم ، ولا يمكنه أن يصومه إلا بصوم يوم كامل ، فأوجبنا عليه يوماً كاملاً .

نقله ابن الصلاح في ترجمة ابن عبّدان » .

أحمد بن علي بن طاهر الجَوَيْقِيّ ، بفتح الجيم ثم واو ساكنة

ثم باء مفتوحة ثم قاف ، نسبة إلى الجَوَيْق ، موضع بَنَسَف *

أبو نصر ، الأديب ، الشاعر ، من أهل نَسَف

رحل إلى العراق بعد سنة عشرين وثلاثمائة ، واستكثر من شيوخ العراق ، وخراسان .

ودرس الفقه على أبي إسحاق المَرْوَزِيّ ، وعلّق عنه « شرح مختصر المَزْنِيّ » .

ثم رجع إلى نَسَف ، وأقام بها سنتين^(١) ، ثم أعاد الرحلة ، ثم خرج حاجاً في سنة تسع وثلاثين ، وحج ، ومات بالبادية منصرفاً من الحج سنة أربعين وثلاثمائة .

٨٦

أحمد بن عمر بن سُرَيْج القاضي ، أبو العباس ، البغداديّ **

البازُ الأشهب ، والأسد الضّارّي على خصوم المذهب ، شيخ المذهب وحامل لوائه ، والبدّر المشرق في سمائه ، والغيث المُعْدِق برّوائه ، ليس من الأصحاب إلا مَنْ هو حائم على معينه ، هائم من جوهر بحره بئمينه ، انتهت إليه الرحلة ، فضربت الإبلُ نحوه آباطها ، وعلّقت به العزائم منّاطها ، وأتته أفواج الطلبة ، لا تعرف إلا نمارق البيد بساطها .
تفقّه على أبي القاسم الأنماطيّ .

وسمع الحسن بن محمد الرّغفَرَانِيّ ، وعباس بن محمد الدُّورِيّ ، وأبا داود السّجِسْتَانِيّ ، وعلى بن إشكاب ، وغيرهم .

* له ترجمة في معجم البلدان ١٦٠/٣ .

(١) في الطبقات الوسطى : « سنين » .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ١٢٩/١١ ، تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ ، طبقات الشيرازي ٨٩ ، طبقات العبادي ٦٢ ، النجوم الزاهرة ١٩٤/١ ، وفيات الأعيان ٤٩/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٠١/١٤ .

رَوَى عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ الْحَافِظُ ، وَأَبُو الْوَلِيدِ حَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْغَطَرِيْفِيَّ^(١) ، وَغَيْرَهُمْ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ : كَانَ يُقَالُ لَهُ الْبَازُ الْأَشْهَبُ [وَ]^(٢) وَلِيَ الْقَضَاءُ بِشِيرَازَ .
قَالَ : وَكَانَ يُفَضَّلُ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ [رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ]^(٣) حَتَّى عَلَى الْمَرْزِيِّ .

قُلْتُ : أَحْسِبُ أَنَّ وَلَايَتَهُ الْقَضَاءُ كَانَتْ فِي مَبَادِي شَأْنِهِ ، وَأَمَّا بِالْآخِرَةِ فَقَدْ سُمِّرَ عَلَى بَابِهِ لِيَلِيَّ قَضَاءَ الْقَضَاءِ فَامْتَنَعَ ، كَمَا سَنَحْكِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْفَوَائِدِ عَنْهُ .
وَمِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايْنِيِّ : نَحْنُ نَجْرِي مَعَ أَبِي الْعَبَّاسِ فِي ظَوَاهِرِ الْفَقْهِ دُونَ دِقَائِقِهِ .

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَّادِيُّ : ابْنُ سُرَيْجٍ شَيْخُ الْأَصْحَابِ ، وَمَالِكُ الْمَعَانِي ، وَصَاحِبُ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْحِسَابِ .

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْمُطَوَّعِيُّ : ابْنُ سُرَيْجٍ سَيِّدُ طَبَقَتِهِ^(٤) بِإِطْبَاقِ الْفُقَهَاءِ ، وَأَجْمَعُهُمُ لِلْمَحَاسِنِ بِاجْتِمَاعِ^(٥) الْعُلَمَاءِ ، ثُمَّ هُوَ الصَّدْرُ الْكَبِيرُ ، وَالشَّافِعِيُّ الصَّغِيرُ ، وَالْإِمَامُ الْمُطْلَقُ ، وَالسَّبَّاقُ الَّذِي لَا يُلْحَقُ ، وَأَوَّلُ مَنْ فَتَحَ بَابَ النَّظَرِ ، وَعَلَّمَ النَّاسَ طَرِيقَ الْجَدَلِ .

وَقَالَ الْإِمَامُ الضَّيَاءُ الْخَطِيبُ ، وَالِدُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ فِي كِتَابِهِ « غَايَةُ الْمَرَامِ » : إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ أْبْرَعَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ، كَمَا هُوَ أْبْرَعُهُمْ فِي الْفَقْهِ .
وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خَيْرَانَ : سَمِعْتُ ابْنَ سُرَيْجٍ ، يَقُولُ : رَأَيْتُ كَأَنَّمَا مُطَرْنَا كِبْرِيَتَا أَحْمَرَ ، فَمَلَأْتُ أَكْأَمِي وَجَحْرِي ، فَعُبِّرَ لِي أَنْ أُرْزَقَ عِلْمًا عَزِيزًا كَعِزَّةِ^(٦) الْكِبْرِيَةِ الْأَحْمَرِ .

(١) بِكسر الغين وسكون الطاء المهملة وكسر الراء وسكون الباء تحتها نقطتان وفي آخرها فاء ، نسبة إلى الغطريف ، جد المنتسب إليه ، وأبو أحمد هو محمد بن أحمد بن الحسين . اللباب ١٧٥/٢ .

(٢) زيادة من الشيرازي .

(٣) في ج : « سيد طبيب بإطباق » ، وفي ز ، د : « ابن سريج طبيب بإطباق » والمثبت في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « بإجماع » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « علما عزيز المعزة كمعزة الكبريت » وفي ج : « علما عزيزا كمعزة الكبريت » وفي ز : « عزيزا لمعزة الكبريت » والمثبت من : الطبقات الوسطى ، تاريخ بغداد ٢٩٠/٤ . وسير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٤ .

وعن ابن سُرَيْج : يُؤْتَى يوم القيامة بالشافعي وقد تعلق بالمُزَنِّي ، يقول : رَبِّ ، هذا قد أفسد علمي . فأقول أنا : مهلاً بأبي إبراهيم ، فإنني لم أزل في إصلاح ما أفسده .

وروى الخطيب : أن أبا العباس قال في عِلَّتِهِ التي مات فيها : أُرِيت البارحة في المنام ، كأن قائلًا يقول لي : هذا ربك تعالى يخاطبك . قال فسمعتُ الخطاب : ب ﴿ مَاذَا أَجَبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(١) ؟ فقلتُ : بالإيمان والتَّصديق . قال : فقليل : ب ﴿ مَاذَا أَجَبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ؟ قال : فوقع في قلبي أنه يُراد منِّي زيادة في الجواب ، فقلت : بالإيمان والتَّصديق ، غير أنا أصبنا من هذه الذُّنوب . فقال : أما إنني سأغفر لك .

وفي رواية رواها التَّنَوُّخِيُّ ، عن بعض أصحاب ابن سُرَيْج ، قال لنا ابن سُرَيْج يوما : أَحْسِب أن المنيَّة قد قربت . فقلنا ، وكيف ؟ قال : رأيت البارحة كأن القيامة قامت ، والناس قد حُشِرُوا ، وكأن مناديا ينادي : بِمَ أَجَبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ ؟ فقلت : بالإيمان والتَّصديق ، فقال : ما سئلتُم عن الأقوال ، بل سئلتُم عن الأعمال ! فقلت : أمَّا الكبائر فقد اجتنبتها ، وأمَّا الصغائر فعولنا فيها على عفو الله ورحمته . فقلنا له : ما في هذا ما يقتضي سُرعة الموت . فقال : أما سمعتم قوله : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ ^(٢) قال : فمات بعد ثمانية عشر يوما .

ومن سمع هذا المنام من ابن سُرَيْج أبو بكر الفارسي ، صاحب « عيون المسائل » ورواه عنه .

ولأبي العباس مصنفات كثيرة ، يقال إنها بلغت أربعمئة مصنف ، ولم نقف إلا على اليسير منها ، وقفت له على كتاب في « الرد على ابن داود في القياس » وآخر في « الرد عليه في مسائل اعترض بها الشافعي » ^(٣) وهو حافل نفيس ، وأمَّا كتاب « الخصال » المنسوب إليه فقليل الجدوى ، وعندى أنه لابنه أبي حفص عمر بن أبي العباس .

وقد ناظر أبو العباس الإمام داود الظَاهِرِي ، وأمَّا ابنه محمد بن داود فلاأبي العباس

(١) سورة القصص ٦٥ .

(٢) سورة الأنبياء ١ .

(٣) في المطبوعة : « اعترض بها على الشافعي » والمثبت من : ج ، ز .

معه المناظرات المشهورة ، والمجالس المروية ، وكان أبو العباس يستظهر عليه .
وحكى أن ابن داود ، قال له يوما : أبلغني ريقى . فقال : أبلغتك دجلة .
وأنه قال له يوما : أمهلني ساعة . فقال : أمهلتك من الساعة إلى قيام الساعة .
ومات محمد بن داود قبله ، فيحكى أن أبا العباس نحى مخاذة ومساورة^(١) ، وجلس
للتعزية عند موته ، وقال : ما آسى إلا على تراب أكل لسان محمد بن داود .
● قلت : كذا لفظ الحكاية ، ولعله من المقلوب ، والمعنى : إلا على لسان محمد بن
داود ، كيف أكله^(٢) التراب ! وقد جوزت النحاة رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن
اللبس^(٣) ، وأنشدوا عليه^(٤) :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ
رفع المفعول وهو « هجر » ؛ لأنها المبلوغة ، ونصب الفاعل وهو « السَّوَاتِ » ؛ لأنها
البالغة ، لأمن اللبس .

ومن هذا قول الشاعر أيضا^(٥) :

إِنْ سِرَاجًا لَكْرِيْمٌ مَفْخَرُهُ تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجْهَرُهُ
أَي تَحْلَى الْعَيْنُ بِهِ .

(١) المسور (كمنبر) متكأ من آدم . القاموس (سور) .

(٢) في المطبوعة : « يأكله » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) راجع شرح ابن عقيل ٣٩٢/١ ، ٤٥٣ .

(٤) البيت للأخطل ، وهو في الوساطة ٤٦٩ بهذه الرواية ، وفيه : « إن بلغت » ، ولكنه في ديوانه ١١٠ برواية أخرى
هى :

عَلَى الْعِيَارَاتِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ حَدَّثَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ

والهدج والهدجان : مشى رويد في ضعف ، وهدج الشيخ في مشيته : قارب الخطو وأسرع من غير إرادة . اللسان
٣٨٨ ، ٣٨٧/٢ . والبيت من شواهد النحاة . انظر المغنى ٦٩٩ .

(٥) في الأصول : « تجلى » في الموضعين . و « تبهجره » وكل ذلك خطأ .

وقد ذكر الفراء في كتابه « معاني القرآن » ١ / ٩٩ هذا الرجز فقال :

« وأنشدني بعضهم :

إِنْ سِرَاجًا لَكْرِيْمٌ مَفْخَرُهُ تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجْهَرُهُ

والعين لا تحلى به ، إنما يحلى هو بها . وانظر المعاني أيضا ١ / ١٣١ ، ٢ / ٣١٠ .

قالوا : وعليه قوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ ^(١) وقول العرب : خرق الثوب المسمار .

ويحتمل أن تكون « على » في الحكاية حرف تعليل ، والمعنى : بسبب ترابٍ أكل لسان ابن داود ، على حد قول الشاعر ^(٢) :

علامَ تقول الرُّمَحُ أثقل عاتقى إذا أنا لم أطعنُ إذا الخيلُ كَرَّتْ
وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) أى : لهدايته إياكم .

● قال بعضهم : اجتمع ابن سُرَيْج ومحمد بن داود ، فاحتجَّ ابن داود على أن أم الولد ثُبَاع ، قال : أجمعنا أنها كانت ^(٤) أمة ثُبَاع ، فمن ادَّعى أن هذا الحكم يزول بولادتها فعليه الدليل .

فقال له ابن سُرَيْج : وأجمعنا على أنَّها لما كانت حاملا لا ثُبَاع ، فمن ادَّعى أنها ثُبَاع إذا انفصل الحمل فعليه الدليل . فُبُهِت أبو بكر .

قال أبو الوليد النِّيسَابُورِيُّ الفقيه : سمعتُ ابن سُرَيْج ، يقول : [قُلْ] ^(٥) ما زأيتُ من الْمُتَفَقِّهَةِ مَنْ اشتغل بالكلام فأفلح ؛ يفوته الفقه ولا يصل إلى معرفة الكلام .

وقدَّمنا في خطبة هذا الكتاب الحكاية المشهورة عن ابن سُرَيْج ، وأن شيخا قام في مجلسه ، وقال : أبشِّر أيها القاضي .. الحكاية ، وفيها أن ذلك كان سنة ثلاث وثلاثمائة . واعلم أن وفاة ابن سُرَيْج كانت سنة ست وثلاثمائة ، بإجماع ، وهو عالم ذلك القرن فيما قاله جماعة ، وقد تقدم في الخطبة استيعاب القول في ذلك ^(٦) .

=وقال الجوهري في الصحاح (حل ى) ٢٣١٨ :

« ويقال : حل فلان بعينى ، بالكسر ، وفي عيني ، ويصدرى وفي صدرى ، يحلى حلاوة إذا أعجبك ؛ قال الراجز :

إن سراجا لكريم مَفَحْرُهُ تَحَلَّى به العينُ إذا ما تَجَهَّرُهُ

وهذا من المقلوب ، والمعنى يحلى بالعين » . وانظر أيضا اللسان (نوا) .

(١) سورة القصص ٧٦ .

(٢) عمرو بن معدى كرب . ديوانه ٥٥ ، والمغنى ١٤٣ .

(٣) سورة البقرة ١٨٥ .

(٤) في المطبوعة : « أجمعنا على أنها كانت » والمثبت فى : ج ، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(٦) راجع الجزء الأول صفحتى ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وكان شيخنا الذَّهَبِيُّ يقول : الذى أعتقده فى حديث : « يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يُحَدِّدُ » أن « مَنْ » للجمع لا للمفرد^(١) .

ويقول : مثلاً على رأس الثلاثمائة ابن سُرَيْج فى الفقه ، والأشْعَرِيُّ فى أصول الدين ، والنَّسَائِيُّ فى الحديث ؛ وعلى الستمائة مثلاً الحافظ عبد الغنى فى الحديث ، والإمام فخر الدين فى الكلام ، ونحو هذا .

قال الخطيب : بلغ سنُّ ابن سُرَيْج فيما بلغنى سبعا وخمسين سنة وستة أشهر .

● أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أخبرنا المسلم بن محمد ابن عَلَّان الْقَيْسِيُّ إجازة ، أخبرنا زيد بن الحسن أبو اليُمْن الكِنْدِيُّ ، أخبرنا أبو منصور الْقَزَّاز ، أخبرنا الخطيب أبو بكر الحافظ ، أخبرنا على بن الْمُحَسَّن التَّنُوخِيُّ ، أخبرنا أبى ، حدثنى أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الْبَحْتَرِيِّ^(٢) القاضى الدَّاوودِيّ^(٣) ، حدثنى أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الْمُعَلِّس الدَّاوودِيّ^(٤) ، قال : كان أبو بكر محمد بن داود ، وأبو العباس بن سُرَيْج إذا حضرا مجلس القاضى أبى عمر ، يعنى محمد بن يوسف ، لم يجر بين اثنين فيما يتفاوضانه^(٥) أحسنُ مما يجرى بينهما ، وكان ابن سُرَيْج كثيراً ما يتقدم أباً بكر فى الحضور فى المجلس ، فتقدّمه أبو بكر يوماً فسأله حَدَّثَ من الشافعيّين عن الْعَوْدِ^(٥) الْمُوجِبُ لِلْكَفَّارَةِ فى الظُّهَارِ ما هو ؟ فقال : إنه إعادة القول ثانياً . وهو مذهبه ومذهب داود ، فطالبه بالدليل ، فشرع فيه ، ودخل ابن سُرَيْج فاستشَرَحَهم ما جرى ، فشرحوه ، فقال ابن سُرَيْج لابن داود : أولاً ، يا أباً بكر ، أعزك الله ، هذا قولٌ ، مَنْ من المسلمين تقدّمكم فيه ؟ فاستشاط أبو بكر من ذلك ، وقال : اتَّقَدَّر أن مَنْ اعتقدت أن قولهم إجماع فى هذه المسألة إجماع عندى ؟ أحسنُ أحوالهم أن أعدّهم خلافاً ، وهيهات أن يكونوا كذلك ! فغضب ابن سُرَيْج ، وقال : أنت يا أباً بكر بكتاب « الزَّهْرَة »

(١) راجع سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٠٣ .

(٢) راجع اللباب ١٠١/١ .

(٣) فى المطبوعة : « الداوودى » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « يتفاوضان به » .

(٥) فى ج : « التعود » ، وفى ز : « التعوذ » وهما خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

أَمَّهَرُ مِنْكَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَبِكِتَابِ « الزُّهْرَةِ » تُعَيِّرُنِي ؟ وَاللَّهِ مَا تُحَسِّنُ
تُسْتَتِمُ قِرَاءَتَهُ قِرَاءَةً مَنْ يَفْهَمُ ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَحَدِ الْمُنَاقِبِ ، إِذْ كُنْتَ أَقُولُ فِيهِ :

أُكْرِّرُ فِي رَوْضِ الْحَاسِنِ مُقْلَتِي وَأَمْنَعُ نَفْسِي أَنْ تَنَالَ مُحَرَّمًا
وَيَنْطِقُ سِرِّي عَنْ مُتَرْجِمِ خَاطِرِي فَلَوْلَا اخْتِلَاسِي رَدَّهُ لَتَكَلَّمَا
رَأَيْتُ الْهَوَى دَعَايَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَمَا إِنْ أَرَى حُبًّا صَحِيحًا مُسْلَمًا

فَقَالَ لَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ : أَوْ عَلَيَّ تَفْخَرُ بِهَذَا الْقَوْلِ ! وَأَنَا الَّذِي أَقُولُ :

وَمُسَاهِرٍ بِالْعَنْجِ مِنْ لَحْظَاتِهِ قَدْ بَتُّ أَمْنَعُهُ لَدِيدَ سِنَاتِهِ^(١)
ضَنًّا بِحُسْنِ حَدِيثِهِ وَعَتَابِهِ وَأُكْرِّرُ اللَّحْظَاتِ فِي وَجَنَاتِهِ^(٢)
حَتَّى إِذَا مَا الصَّبْحُ لَاحَ عَمُودُهُ وَلَّى بِخَاتِمِ رُؤْهِ وَبِرَاتِهِ

فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ لِأَبِي عَمْرٍ : أَيَّدَ اللَّهُ الْقَاضِي ، قَدْ أَقْرَ بِالْبَيْتِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا ،
وَادَّعَى الْبِرَاءَةَ مِمَّا يَوْجِبُهُ ، فَعَلِيهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ .

● فَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ : مِنْ مَذْهَبِي أَنْ الْمُقَرَّرَ إِذَا أَقْرَ إِقْرَارًا ، وَنَاطَهُ بِصِفَةٍ ، كَانَ إِقْرَارُهُ
مَوْكُولًا إِلَى صِفَتِهِ .

فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ : لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ .

فَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ : فَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي قَلَّتْهُ اخْتِيَارِي السَّاعَةَ .

أَخْبَرَنَا جَدِي الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بِنِ تَمَامِ السُّبُكِيِّ ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ
بِرَحْمَتِهِ ، بِقِرَاءَةِ أَبِي رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنَا حَاضِرٌ أَسْمَعُ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ يُوسُفَ
ابْنَ خَطِيبِ الْمَوْزَةِ ، سَمَاعًا عَلَيْهِ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُ بْنُ طَبَرَزْدَ ، حُضُورًا فِي الْخَامِسَةِ ، أَخْبَرَنَا
أَبُو الْمَوَاهِبِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُلُوكٍ^(٣) الْوَرَّاقُ ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْبَاقِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا الْقَاضِي الْجَلِيلُ أَبُو الطَّيِّبِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ
الطَّبَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْغُطَرِيفِ الْغُطَرِيفِيُّ بِجُرْجَانٍ ، سَنَةَ إِحْدَى

(١) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « وَمُسَامِر » .

(٢) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « ضَنَّا بِحُسْنِ حَدِيثِهِ وَعِيَانِهِ » .

(٣) الْمُشْتَبَه ٦١٤ .

وسبعين وثلاثمائة ، حدثنا الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سُريج ، حدثنا أبو يحيى الضَّرِير محمد بن سعيد العطار ، حدثنا عُبيدة بن حُميد ، حدثنا الأعمش ، عن حَبِيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جُبَيْر ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قال : كنت رجلاً مَذَّاءً ، وكنت أَكْثَرُ^(١) الاغتسال ، فسألتُ رسولَ الله ﷺ ، فقال : « يَكْفِيكَ مِنْهُ الْوُضُوءُ » .

(ذكر نخب وفوائد عن أبي العباس رضى الله عنه)

● قال شيخنا أبو حَيَّان رحمه الله في « الارتشاف » : رَكَّبَ أبو العباس ابن سُريج ما دخلتُ عليه « لو » تركيباً غير عربى ، فقال^(٢) :

وَلَوْ كُلُّمَا كَلَبَّ عَوَى مِلْتُ نَحْوَهُ أَجَاوُوهُ إِنَّ الْكِلَابَ كَثِيرُ
وَلَكِنْ مُبَالَاتِي بَمَنْ صَاحَ أَوْ عَوَى قَلِيلٌ فَإِنِّى بِالْكِلَابِ بَصِيرُ^(٣)

انتهى .

ولم يُبين وجه خروج أبي العباس عن اللسان في هذا ، فإن أراد تسليطه حرف « لو » على الجملة الاسمية فهو مذهب كثير من النحاة ، منهم الشيخ جمال الدين بن مالك ، جَوَّزُوا أن يليها اسم ، ويكون معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم . قال في « التسهيل »^(٤) : وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم ، وربما وليها اسمان مرفوعان . انتهى .

ومثال ما إذا وليها اسم ، ما روى في المثل ، مثل قولهم : « لو ذاتُ سيوارٍ لَطَمَتْنِي » ، وقول عمر رضى الله عنه : « لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة » ، وقال الشاعر^(٥) :

أَخْلَاىَ لو غيرُ الحِجَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ ما على الدَّهْرِ مَعْتَبُ

(١) في تاريخ بغداد ٢٨٨/٤ : « أَكْثَرُ مِنْهُ الْاِغْتِسَالُ » .

(٢) ارتشاف الضرب ٥٧٦/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٨٩/٤ .

(٣) في تاريخ بغداد : * قليل لأنى بالكلام بصير * .

(٤) التسهيل لابن مالك ٦٥ .

(٥) البيت للقطميش الضبي ، وهو في الصبان ٣٩/٤ ، واللسان (ع ت ب) ٥٧٧/١ ، وفيه : « ولكن ليس للدهر معتب » .

وقال آخر^(١) :

لو غيركم علق الزبير بجبله أدنى الجوار إلى بنى العوام
وقال آخر^(٢) :

فلو غير أحوالى أرادوا نقيصتى جعلت لهم فوق العرائن ميسما
فالأسماء التى وليت « لو » فى هذا كله معمولة لفعل مضمر ، يُفسره ما بعده ، كأنه
قال : ولو لطممتنى ذات سوارٍ لطممتنى ، وكذا نقول فى قول ابن سريج : « ولو كلما
كلب » المعنى : ولو كان كلما كلب عوى ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ
تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾^(٣) .
ولا يلزم من رد أبى حيان لهذا المذهب ، ودعواه أنه غير مذهب البصريين أن يكون مردودا
فى نفسه .

وإن أراد حذف الجواب ، إذ التقدير : ولو كان كلما عوى كلب ملئت نحوه^(٤)] كى
أجابه لسميت أو تعبت أو نحو ذلك ، لأن الكلاب^(٥) كثير ، فقد نص هو وغيره على [^(٤)
جواز حذف جواب لو ، لدلالة المعنى عليه ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى
النَّارِ ﴾^(٦) وشواهد كثيرة .

● قال الحاكم أبو عبد الله : سمعت الأستاذ أبا الوليد النيسابورى ، يقول : سألت ابن
سريج : ما معنى قول رسول الله ﷺ : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ » فقال : إن
القرآن أنزل ، ثلثا منه أحكام ، وثلثا منه وعد ووعد ، وثلثا أسماء وصفات ، وقد جمع
فى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) الأسماء والصفات .

(١) جرير . ديوانه ٩٩٢ ، والمقتضب ٣٠ / ٧٨ .

(٢) المتلمس . ديوانه ٢٩ ، والعران : ما كان فى اللحم فوق الأنف ، والميسم هنا : اسم لأثر الوسم .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) ساقط من : ز ، وهو فى المطبوعة ، ج .

(٥) فى ج : « الكلام » وهو يوافق رواية الخطيب لليتين . والمثبت فى المطبوعة .

(٦) سورة الأنعام ٢٧ .

(٧) سورة الإخلاص ١ .

● قال القاضي أبو علي البَنْدَنِيحِيّ في « الذخيرة » : حُكِيَ عن أبي العباس ابن سُرَيْج أنه كان يوصل الماء إلى أذنيه تسع مرات ، يغسلهما ثلاثاً مع الوجه ، ويمسح عليهما ثلاثاً مع الرأس ، ويفردهما بالمسح ثلاثاً .

قلتُ : وقد استحسّن التَّوَوُّيُّ في « الروضة » صُنِّعَ ابن سُرَيْج هذا ، وغَلَطَ مَنْ غَلَطَهُ فيه .

● ونظيره ما حكاه القاضي الحسين في « تعليقه » في « باب صلاة المسافرين » عنه ، ضمّن فرع حسن .

قال القاضي رحمه الله ، بعد تعديد مسائل يُسْتَحَبُّ فيها الخروج من الخِلاف ما نَصَّهُ : في الفَصْد والحِجَامَة يُسْتَحَبُّ له أن يتوضأ إذا صار وضوءه تخلّقاً ، بأن أَدَّى به فرضاً أو نافلة ، فأما إذا لم يُؤَدِّ به شيئاً فلا يُسْتَحَبُّ ؛ لأنّ تجديد الوضوء مكروه قبل أن يُؤَدِّي بالأول صلاةً ما ؛ لأنه يؤدّي إلى الزيادة على الأربع .

ويُحْكِي عن ابن سُرَيْج أنه كان بعد ما افتصد مَسَّ ذكره ، ثم توضأ . وهذا ليس بقوِّ ، لأنه لا فرق عندنا بين ما لو أحدث أو مَسَّ ذكره . انتهى .

وما ذكره من عدم استحباب التَّجْدِيد إذا لم يُؤَدِّ به صلاة ؛ لأنّ العَسَلَة تصير رابعة حكّم ظاهر ، وتعليل حسن .

● ونظيره قول الشيخ أبي محمد في « الفروق » ما نصه : إذا توضأ فغسل وجهه مرة ، ويديه مرة ، ومسح رأسه مرة ، وغسل رجليه مرة ، ثم عاد فغسل وجهه ثانية ، ويديه ثانية إلى آخرها ، ثم فعل ذلك مرة ثالثة لم تُجْزَ . انتهى .

وسنعيد للفرع ذكراً إن شاء الله تعالى ، في ترجمة الشيخ أبي محمد .

قال أبو حفص المُطَوَّعِيّ : كان علي بن عيسى الوزير مُنَحْرِفًا عن أبي العباس ؛ لفضل ترفّعه ، وتفاعده عن زيارته ، مُنْصَبًّا بالميل إلى أبي عمر المالكيّ القاضي ؛ لمواظبته على خدمته ؛ ولذلك كان ما قلّده من القضاء ، وكانت في أبي عمر نَحْوَة على أكفائه من فقهاء بغداد ، لعلُّو مرتبته ، فحمل ذلك جماعة من الفقهاء على تتبّع فتاويه ، حتى ظفروا له بفتوى

خالف فيها الجماعة ، وخرق الإجماع ؛ وأنهى ذلك إلى الخليفة والوزير ، فعقدوا مجلسا لذلك ، وكان خذُّ أبي عمر فيه الأضرع^(١) ، وفيمن حضر أبو العباس ابن سُرَّيج ، فلم يزد على السُّكوت ، فقال له الوزير في ذلك ، فقال : ما أكاد أقول فيهم ، وقد ادَّعَوْا عليه خرق الإجماع ، وأعياء الانفصال عما اعترضوا به عليه ، ثم إن ما أفتى به قولُ عدَّة من العلماء ، وأعجب ما في الباب أنه قول صاحبه مالك ، وهو مسطور في كتابه الفُلاَنِي ، فأمر الوزير بإحضار ذلك الكتاب ، فكان الأمر على ما قاله ، فأعجب به غاية الإعجاب ، وتعجَّب من حفظه لخلاف مذهبه ، وغفلة أبي عمر عن مذهب صاحبه ، وصار هذا من أوكد أسباب الصداقة بينه وبين الوزير ، وما زالت عناية الوزير به حتى رشَّحه للقضاء ، فامتنع أشدَّ الامتناع ، فقال : إن اُمْتُلتَ ما مَثَّلْتُهُ لك ، وإلا أجبرْتُك عليه . قال : افعل ما بدا لك . فأمر الوزير حتى سُمِّر عليه بأبه ، وعاتبه الناس على ذلك ، فقال : أردت أن يتسامح الناس أن رجلا من أصحاب الشافعي غُوِمِل على تقلد^(٢) القضاء بهذه المعاملة ، وهو مُصِرٌّ على إباته ، زهدا في الدنيا .

قلتُ : كان هذا في آخر حال ابن سُرَّيج ، وكان المسؤول عليه قضاء بغداد ، وأما في أول أمره ، فقد قدَّما عن الشيخ أبي إسحاق أنه وَلِيَ القضاء بمدينة شيراز .

ومن شعر أبي العباس ابن سُرَّيج في « مختصر المُزَنِي » :

لَصِيْقُ فَوَادِي مِنْدَ عَشْرِينَ حَجَّةً وَصَيَقْلُ ذِهْنِي وَالْمُفَرَّجُ عَنْ هَمِّي^(٣)
عَزِيْزٌ عَلَى مِثْلِي إِعَارَةٌ مِثْلِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ عِلْمٍ لَطِيفٍ وَمِنْ نَظْمٍ
جَمُوعٌ لِأَصْنَافِ الْعُلُومِ بِأَسْرِهَا فَأَخْلَقْتُ بِهِ أَنْ لَا يَفَارِقَهُ كُمِّي

● قال القاضي أبو عاصم : استدرك أبو العباس على محمد بن الحسن^(٤) مسألة

(١) في المطبوعة : « وكان خذ أبي عمر فيه خرق الأضرع » والمثبت من : ج ، ز . والأضرع : الدليل .

(٢) في المطبوعة : « تقلد » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة ، ز : « لصيق فوادي » ويبدو أن إعجام الضاد قد أثبت ثم حذف في : ج ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وهو ما في : د .

(٤) في طبقات العبادي ٦٣ زيادة : « صاحب أبي حنيفة » .

في الحساب ، وهي إذا خَلَفَ ابنين ، وأوصى لرجل بمثل نصيب أحد ابنيه ، إلا ثلث جميع المال ، فإن محمدا ، قال : المسألة مُحَالٌ ؛ لأنه استثنى ثلث المال فسقط ^(١) .

وقال أبو العباس : المسألة من تسعة ؛ لأحد ابنيه أربعة ، والثاني مثله ، وواحد للموصى له ، وهو ^(٢) نصيب أحد ابنيه إلا ثلث جميع المال ، لأن ثلث جميع المال إذا ضُمَّ إلى نصيب الموصى له صار أربعة .

● قلت : وهذا حُسن بالغ ، وسواه غلط ، وإنما استفاد أبو ^(٣) العباس ذلك فيما نحسب من كلام الشافعي رضي الله عنه ، في مسألة : إن كان في كمي دراهم أكثر من ثلاثة ، وفي كمي أربعة . وهي المسألة التي ذكرناها في ترجمة البوشنجي أبي عبد الله ^(٤) ، فقد سلك أبو العباس في هذه المسألة ما سلكه الشافعي في تلك ، كما تقدم التنبيه عليه في ترجمة البوشنجي ، ووجهه أن أبا العباس جعل « إلا ثلث جميع المال » قيدا في مثل النصيب ، يعني مثل النصيب خارجا منه ثلث الأصل ، كما جعل الشافعي « دراهم » قيدا في الزائد على الثلاثة .

وأما قول أبي العباس إن المسألة تصح من تسعة . فظاهر ، وقد يقال : هو استثناء مُستغرق ، وكأنه استثنى ثلثا من ثلث ^(٥) ، فتصح من ثلاثة : لكل واحد سهم .

● قال ابن القاص في كتاب « أدب القضاء » : سمعت أحمد بن عمر بن سُرَيْجَ يَنْزِعُ الحكم بشاهد وبمين ، من كتاب الله عز وجل ، من قوله تعالى ^(٦) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ غُيِّرَ عَلَىٰ أَتْنَاهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَايَيْنِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ وسأحكي معاني ما انتزع به ، وإن لم أجد ألفاظه .

(١) ورد النص في طبقات العبادي ٦٣ هكذا : « قال محمد : المسألة محال لأنها من ثلاثة ، واستثنى ثلث المال فسقط » .

(٢) في طبقات العبادي ٦٣ : « وهو مثل نصيب » .

(٣) في المطبوعة : « وإنما استناد أبي العباس » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) راجع الجزء الثاني صفحة ١٩٥ .

(٥) في ز : « ثلثا وثلث » والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٦) سورة المائدة ١٠٦ ، ١٠٧ .

قال رحمه الله : لما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ ﴾ يعني تَبَيَّنَ ﴿ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا ﴾ ، يعني بذلك الوَصِيَّيْنِ ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ فَيَقْسِمَانِ ﴾ ^(١) [الآية] ^(٢) فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ ، يعني وارثي الميت ، اللذين كان الوصيان ^(٣) حلفا أن ما في أيديهما من الوصية غير ما زاد عليهما .

قال ابن سريج : فالبيان الذي عُثِرَ على أنهما استحقا إثمًا به ، لا يخلو من أحد أربعة معان : إما أن يكون إقرارا منهما بعد إنكارهما ، أو أن يكون شاهدَي عَدْلٍ ، أو شاهداً وامرأتين ، أو شاهداً واحداً ، وقد أجمعنا على أن الإقرار بعد الإنكار لا يُوجِبُ يَمِينًا على الطَّالِبِينَ ، وكذلك لو قام شاهدان ، أو شاهد وامرأتان ، فلم يبقَ إلا شاهد واحد ، وكذلك استحلاف الطَّالِبِينَ .

قال ابن القاص : وقد رُوِيَتِ القصة التي نزلت فيها هذه الآية ، بنحو ما فسرهما ابن سريج . ثم رَوَى ابن القاص بإسناده ، حديث ابن عباس ، عن تميم الدَّارِيِّ ، في هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنَكُمْ ﴾ الآية . قال : برىء الناس منها غيري ، وغير عديّ ابن بداء ^(٤) ، وكنا نصرانيّين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام ، فأتيا الشام لتجارتهما ، وقدم عليهما مولى لبنى سهم ^(٥) ، يقال له بُذَيْل بن أبي مريم ، بالتجارة ، ومعه جَآمٌ ^(٦) من فضة ، يريد به الملك ، وهو عظيمُ تجارته ، فمرض فأوصى إليهما ، وأمرهما أن يُبْلِغَا ما تركَ أهلُه . قال تميم : فلما مات أخذنا الجَآمَ ، فبعناه بألف درهم ، ثم اقتسمناها أنا وعديّ بن بداء ، فلما جئنا إلى أهلِه دفعنا إليهم ما كان معنا ، وفقدوا الجَآمَ ، فسألوا عنه ، فقلنا : ما تركَ غيرَ هذا ^(٧) .

(١) في الأصول : ﴿ الْأُولَيْنِ فَيَحْلِفَانِ ﴾ الآية ﴿ فَيَقْسِمَانِ ﴾ ، وهو خطأ لأن تلاوة الآية ﴿ الْأُولَيْنِ فَيَقْسِمَانِ ﴾ .

(٢) زيادة من : ج ، على ما في المطبوعة ، ز .

(٣) في ج ، ز : « كان الوصيتان » ، وفي المطبوعة : « كانا الوصيان » .

(٤) في المطبوعة : « براء » في كل المواضع ، والمثبت من : ج ، ز ، والترمذي .

(٥) في الترمذي : « هاشم » . وفي أبي داود : « من بنى سهم » .

(٦) الجَآم : إناء .

(٧) في الترمذي زيادة : « وما دفع إلينا غيره » .

قال تميم : فلما أسلمت بعد قدوم النبي ﷺ المدينة تأثمت^(١) من ذلك ، فأتيت أهله ، فأخبرتهم الخبر ، وأدّيت إليهم خمسمائة درهم ، وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها ، فوثبوا عليه ، فأتوا به النبي ﷺ ، فسألهم البيئة ، فلم يجدوا ، فأمرهم أن يستحلفوه بما يعظم على^(٢) أهل دينه ، فحلف ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنٌ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾ فقام عمرو بن العاص ، ورجل آخر منهم فحلفا ، فنزعت الخمسمائة من عدي بن بداء .

وهذا الحديث هكذا أخرجه الترمذی^(٣) ، وقال : غريب . وقال : ليس إسناده

بصحيح .

وأخرج البخاری ، وأبو داود ، والترمذی أيضا أصل الحديث^(٤) ، من غير ذكر القصة بتمامها .

● وفيه إشكال ؛ لأن أهل الحرب إذا أتلّف بعضهم على بعض مالا ، لم يلزمه ضمانه وإن أسلم ، وقضية هذا ألا يلزم تميما ولا عديا شيء ، وبتقدير اللزوم فاللزم قيمة الجاه بالغلة ما بلغت ، لا الثمن الذي يبيع به .

وقد يُجاب عن الأول بأنه إنما ضُمن ؛ لأنه مقبوض بعقد ، لأنه كان في يدهما ، إما بالوديعة ، أو بالوصية ، وكلاهما عقد ، وأهل الحرب لا يسقط عنهم بالإسلام قرض اقترضوه ، ولا معاملة تعاملوا بها ، بخلاف محض الإتلاف .

وعن الثاني بأن الجاه ، لعل قيمته ألف ، كما يبيع .

وقد يعترض على أصل استدلال ابن سريج ، بأن اليمين في الآية ليست مع شاهد واحد ، كما هو محل النزاع ، بل مع شاهدين .

(١) في المطبوعة : « تأملت » والمثبت من : ج ، ز ، والترمذی .

(٢) في الترمذی : « بما يقطع به على أهل دينه » .

(٣) أخرجه الترمذی في جامعه (كتاب التفسير ، سورة المائدة) ١٧٧/٢ .

(٤) أخرجه البخاری في : (باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ ، من كتاب الوصايا) ١٦/٤ عن ابن عباس ، وأبو داود في (باب شهادة أهل الذمة وفي الوصية في السفر ، من كتاب الأقضية) ٢٧٧/٢ ، والترمذی في (كتاب التفسير ، سورة المائدة) ١٧٨/٢ عن ابن عباس .

وَيُجَابُ بِأَنْ مَعْنَى : ﴿ لَشَهَدْتُنَا ﴾ كَشَهَادَةِ شَاهِدِنَا ، وَمَا هُوَ إِلَّا وَاحِدٌ ، نَعَمْ
لِلْمُدَّعَى اثْنَانِ .

(تسمية الحاكم الشهود)

● كَانَ ابْنُ سُرَيْجٍ يَذْهَبُ كَمَا حَكَاهُ الْمَآوَرِدِيُّ فِي « الْحَاوِي » فِي « بَابِ مَا عَلَى الْقَاضِي
فِي الْخُصُومِ وَالشُّهُودِ » إِلَى رَأْيِ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، أَنَّ الْأَوَّلَى لِلْحَاكِمِ إِذَا ثَبِتَ الْحَقُّ أَلَّا يُسَمَّى فِي
سِجِلِّهِ الشُّهُودَ ، بَلْ يَقُولُ : ثَبِتَ عِنْدِي بِشَهَادَةِ مَنْ رَأَيْتُ قَبُولَ قَوْلِهِمَا ، احتياطاً
لِلْمَحْكُومِ لَهُ ؛ فَإِنَّهُ مَتَى سَمَّاهُمَا فَتَحَ بَابَ الطَّعْنِ وَالْقَذْحِ عَلَيْهِ .

وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَاطِبَةً عَكْسُهُ ؛ احتياطاً لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ يَقُولُ : ثَبِتَ
عِنْدِي بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ .

وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى عُلُوِّ شَأْنِهَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهَا فِي « شَرْحِ الرَّافِعِيِّ » وَلَا كُتِبَ الْمُتَأَخِّرِينَ ،
وَالْخِلَافُ فِيهَا فِي الْأَوَّلِيَّةِ ، وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلَ كَانَ سَائِغًا .

كَذَا ذَكَرَ الْمَآوَرِدِيُّ فِي « بَابِ مَا عَلَى الْقَاضِي فِي الْخُصُومِ وَالشُّهُودِ » وَلَكِنْ رَأَيْتُ
الدَّبِيلِيَّ صَرَحَ فِي « كِتَابِ أَدَبِ الْقَضَاءِ » بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ ، وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ :
اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا ، هَلْ يَجِبُ ذِكْرُ أَسْمَاءِ الشُّهُودِ ، أَمْ لَا ، عَلَى وَجْهَيْنِ : مِنْهُمْ مَنْ قَالَ
يَجِبُ أَنْ يُذَكَّرَ ، وَهُوَ أَوَّلَى ؛ لَطَلَبِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ جَرْحَهُمْ^(١) وَذِكْرَهُمْ خَيْرٌ لَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
قَالَ إِذَا قَالَ الْحَاكِمُ : شَهِدَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ عَدُولٍ ، أَرْضَاهُمْ وَعَرَفْتَهُمْ ، أَوْ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْ
عَدَالَتِهِمْ ، فَرَجَعْتُ الْمَسْأَلَةَ إِلَى تَرْكِيبَتِهِمْ وَعَدَالَتِهِمْ ، فَقَبِلْتُ شَهَادَتَهُمْ ، جَازَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ
أَسْمَاءَ الشُّهُودِ . انْتَهَى .

وَصَرَحَ الرَّوْيَانِيُّ فِي « الْبَحْرِ » بِالْوَجْهَيْنِ أَيْضًا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْهَامُ الْحُجَّةِ عَلَى أَحَدِهِمَا .
وَالِإِلَى وَجْهِ الْمَنْعِ أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ : وَفِي فَحْوَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ إِشَارَةً إِلَى وَجْهِ
مَنْعٍ مِنْ إِبْهَامِ الْحُجَّةِ ، ذَكَرَهُ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ .

(١) فِي : ج ، ز : « خَرَجَهُمْ » ، وَالثَّبِتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

وقد تعانى الشَّرَوطيون المتأخرون أن يجمعوا بين الأمرين ، فيقولون : بشهادة فلان وفلان ، وبما يثبت بمثله الحقوق الشرعية ، وبعد اعتبار ما يجب اعتباره شرعا . وهو عندى غير حسن ؛ فإنه إن لم يكن للحاكم مُستندٌ إلا ما صرَّح به ، وهو الغالب ، فذكر هذه الزيادة يُؤهِم أن هناك شيئا آخر ، ويسدُّ الباب على من لَعَلَّه مُحِقٌّ ، فهو كَذِبٌ وظلم ، وإن كان له مُستند آخر طواه ، فلا هو الذى أبداه تميمًا لرعاية المحكوم عليه ، ولا الذى طوى غيره معه ، تميمًا لرعاية المحكوم له ، ففى هذا خروج عن سبيل الفريقين .

والأولى عندنا مخالفة ابن سُرَيْج ، والجريان على قول علمائنا فى التصريح بالمُستند ، إلا إن [كان]^(١) يخاف مجادلة من يجادل بالباطل ، فإن استبان للقاضى وجه الصواب فى واقعة بطريق القطع أو الظن الغالب ، وخشى إن هو صرَّح بالمُستند أن يجادل بالباطل ، ويبطل الحق ، فالأولى كتمان المُستند ، وإلا فالصواب ذكره . فإنه أدفعُ للثُّمة ، وأُنفى للرَّيبة ، وأصونُ للدين .

والرَّافعى اقتصر على قوله : ويجوز أن لا يتعرض لأصل^(٢) الشهادة ، فيكتب : حكمتُ بكذا لِحُجَّةٍ أوجبَ الحكم ، لأنه قد يحكم بشاهد ويمين ، وقد يحكم بعلمه ، إذا جَوَّزنا القضاء بالعلم ، وهذه حيلة يدفع بها القاضى قَدَحَ أصحابِ الرَّأى ، إذا حكم بشاهد ويمين ، وفى فحوى كلام الأصحاب وجهٌ مانع من إبهام الحُجَّة . انتهى .

وهذا الوجه المانع قد يُرجَّح ذكر الحجة ؛ لثلاث ينقُض عليه قضاؤه ، إذا لم يذكرها ، إن كان فى الناس من ينقُض قضاء من يُتهم^(٣) الحجة ، فليجتز الحاكم فى ذلك . والضابط : أن إبداء الحُجَّة أولى ، إلا أن يخاف فَوَاتِ حَقٍّ ، فليحتط الحاكم ، والله يعلم المُفسِد من المُصلح . وسنعيد فى ترجمة المَآوَرِدَى ذكر المسألة ، وطريق الشافعية ، وتقديمه الداخِل على الخارج ، وتبقيتهم الأمور على ما هى عليه ، حتى يتبين خلافه ، كل ذلك

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « لأهل » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « يتهم » والمثبت من : ج ، ز .

يقتضى تَوْفُّقَهُم في الأحكام ، ومراعاتهم جانبَ مَنْ يُحْكَمُ عليه ، وطريقَ مَنْ يُقَدَّمُ بَيْنَهُ
الخارج بالعكس^(١) .

(١) في أصل ج حاشية كتبها الناسخ داخل الأصل ، وأشار من قام بالمقابلة إليها ، وهى موجودة في أصل ز ، دون إشارة إلى نهادتها ، وسنبت نصها كما ورد في « ج » ، ونضع فروق « ز » بين معقوفتين :
« فائدة : هذه المسألة لها حالتان ، حالة يحكم القاضي فيها ، وحالة يتثبت ، والمسألتان في الرافي والروضة ، والمصنف خلط في ذلك .

أما المسألة الأولى فقال في الروضة ، في كتاب الحكم : ولا يشترط تسمية الشاهدين على الحكم ، ولا ذكر أصل الشهادة ، ولا تسمية شهود الحق ، بل يكفي أن يكتب : « شهد عندي عدول » ويجوز ألا يصفهم بالعدالة ، ويكون الحكم بشهادتهم [لشهادتهم] تعديلا لهم . ذكره في العدة . ويجوز ألا يعترض لأصل الشهادة [الردة] فيكتب : « حكمت بكذا » بحجة أوجبت الحكم [فينزل حكم بكذا حجة توجب الحكم] وساق [وبيان] نحو ما ذكره المصنف .

وأما المسألة الثانية فيقال ، [فيسأل] : وإذا كتب بسماع البيئة فليس الشاهدين ، والأولى أن يبحث عن حالهما ويعدلهما ؛ لأن أهل بلدهما أعرف بهما ، فإن لم يفعل فعل المكتوب إليه ... [الحبد] (كذا) التعديل ، وإذا عدله فهل يجوز أن يترك اسم الشاهدين ؟ قال الإمام الغزالي : لا [لا ...] والقياس الجواز ، كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ، وهذا هو المفهوم من كلام البغوى وغيره . انتهى .

فحينئذ [محل] مسألة ابن سريج هي الثانية ، وقد رأيت أنها في الروضة ، وأصلها لا كما قال المصنف ، ولا يخلط [يملا] بها مسألة الحكم ، كما فعل المصنف ، وكل هذا نشأ عن الوقوف بالذهن ، وعدم الثبت ؛ نسأل الله العصمة ، ثم إن إبهام الحجة غير مسألة تسمية الشهود ، فكيف خلط [جدد] بينهما .

(فرع مُستغَرَّب ضمن فرع عن أبي العباس)

● نقل الرَّافِعِيُّ ، في « الباب الثاني » من « كتاب اللقيط » عن ابن سُرَيْجَ فيمن أقر بالرقِّ لزيد فكذَّبه ، فأقر لعمره ، تخريجَ القبول ، كما لو أقر بمال لزيد فكذَّبه ، فأقر به لعمره ، والمقيس مُشكِلٌ ومُستدركٌ على أبي العباس ؛ فإن المنصوصَ خلافه .

وقد قال الرَّافِعِيُّ قبل هذا بقليل ما نصه : الحالة الرابعة أن يُقرَّ على نفسه بالرقِّ ، وهو عاقل بالغ ، فيُنظر ، إن كذَّبه المُقرُّ له لم يثبت الرقُّ ، ولو عاد بعد ذلك فصَدَّقه لم يُلتفت إليه ؛ لأنه لما كذَّبه ثبتت حُرِّيَّتُهُ بالأصل ، فلا يعود رقيقاً ، ولم يحلِّ فيه خلافاً ؛ فإن كان ابن سُرَيْجَ يوافق عليه فهو منه تناقض .

لكن حكى الرَّافِعِيُّ بعد ذلك قبل الفرع وجهين ، فقال : ولو ادَّعى إنسان رِقَّةً فأنكره ثم أقرَّ له ، ففى قبوله وجهان ، وأما المقيس عليه وهو غرضنا بالذكر فأغرب^(١) ، ولم يذكره في مِظَنَّتِهِ في « باب الإقرار » في مسألة ما إذا أقر لمنكر ، وربما وقع ذكره في « باب اللقيط » استطرادا كما ترى .

(فرع اِخْتَلَفَ فيه على أبي العباس)

● إذا بلغ الصَّبِيُّ في أثناء الصلاة ، فالحكْيُ في الرَّافِعِيِّ وأكثر الكتب عن ابن سُرَيْجَ أنه يُستحبُّ الإتمام ، وتجب الإعادة ، عكسُ الصحيح من المذهب ، ولكن ذكر صاحب « البيان » أن الشيخ أبا حامد رحمه الله ، قال : رأيت في كتاب « الانتصار » لأبي العباس وجوبَ الإتمام ، واستحبَّابَ الإعادة ، وحكَّى عن أبي العباس عكسه .

● [المشهور عن مالك رحمه الله أن من علَّق الطلاق بما يتحقَّق وجوده وقع في الحال ؛ احتجاجاً بأنه إذا أجَّل صار ناكحاً إلى مدة ، وهو باطل كالمتعة .

قال ابن الرُّفَّة في « المطلب » : في « شرح المفتاح » لابن القاص : إن أبا العباس

(١) في المطبوعة : « فأغرب » والمثبت من : ج ، ز .

ابن سريج قال بمثل قوله ، فيما إذا قال : إن طلعت الشمس فأنت طالق . وليس المشهور عنه ، بل المشهور عنه في قوله : « إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق اليوم » ينافي ذلك [(١)] .

٨٧

أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط ،

مولى جعفر بن أبي طالب الدِّيَنَوِيِّ الحافظ *

[هو] (٢) أبو بكر ابن السنِّي ، صاحب النَّسَائِي .

سمع منه ، ومن عمر بن أبي غِيلَانَ (٣) البَغْدَادِي ، وأبي خَلِيفَةَ ، وزكرياء السَّاجِي ، وأبي عَرُوبَةَ ، وطبقتهم بمصر ، والعراق ، والشام ، والجزيرة .

روى عنه أبو علي أحمد (٤) بن عبد الله الأصبهاني ، ومحمد بن علي العلوي ، وعلي بن عمر الأسدآبادي ، وأحمد بن الحسين الكسار .

وصنف في « الفناعة » وفي « عمل يوم وليلة » واختصر « سنن النَّسَائِي » .

وكان رجلاً صالحاً ، فقيهاً شافعيًا ، عاش بضعا وثمانين سنة .

قال القاضي أبو زُرْعَةَ رُوِّحَ بن محمد سَيْطَ ابن السنِّي : سمعتُ عُمِي علي بن أحمد بن محمد ، يقول : كان أبي رحمه الله يكتب الحديث ، فوضع القلم في أنبوبة المخبرة ، ورفع يديه يدعو الله تعالى ، فمات ، وذلك في آخر سنة أربع وستين وثلاثمائة .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١٤٢/٣ ، شذرات الذهب ٤٧/٣ ، العبر ٣٣٢/٢ ، اللباب ٥٧٣/١ ، وهو فيه مولى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، والنجوم الزاهرة ١٠٩/٤ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « عبدان » وفي ز : « علان » والمثبت من : ج ، وهو عمر بن إسماعيل بن أبي غيلان ، أبو حفص الثقفي البغدادي . العبر ١٤٤/٢ .

(٤) في ج : « حمد » والمثبت من المطبوعة ، ز ، ذكر أخبار أصبهان ١٤٩/١ .

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن نُعَيْم الفقيه ،
أبو حامد ، الطُّوسِيّ الإِسْمَاعِيلِيّ

الفقيه ، المُحَدِّث ، الزاهد .

سمع بخُرَاسان أبا عبد الله البُوشَنجِيّ ، وطبقته .

وبالِجبال محمد بن أيوب ، وطبقته .

وبالعراق أبا خَلِيفَة ، وطبقته .

وبالكوفة أبا جعفر الحَضْرَمِيّ ، وطبقته .

روى عنه الحاكم^(١) ، وغيره .

وكان من تلامذة ابن سُرَيْج ، قال فيه الحاكم : إنه صاحبُ أبا^(٢) العباس ابن سُرَيْج ، وإنه مفتى الناحية وزاهدها .

قال : وكان يَرِدُ نَيْسابور قديما ، ويُحَدِّثُ بها .

قال : وأما أنا فكتبْتُ عنه بالطَّابِران^(٣) .

توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « في التاريخ حديثين » .

(٢) في المطبوعة والطبقات الوسطى : « أُنَى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « بالطَّابِران » وهي في : ج بغير إعجام ، وفي الطبقات الوسطى : « الطبران » ، والمثبت من : د .

والطَّابِران : إحدى مدينتي طوس ، والأخرى نوقان . المراصد ٨٧٤ .

أحمد بن محمد بن حاتم
الفقيه أبو حاتم ، الحَاتِمِيّ

(١)

أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام الحافظ ، أبو حامد بن الشَّرْقِيّ *
تلميذ مسلم .

كان قريع^(٢) زمانه ، وحافظ وقته ، وفيه يقول إمام الأئمة أبو بكر بن حُزَيْمَة : حياة أبي
حامد تحجز بين الناس والكذب على رسول الله ﷺ .

(١) بياض بالأصول كلها ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن حاتم
الفقيه أبو حاتم الحَاتِمِيّ المَرْكُزِيّ

من أهل الطَّائِرَان .

قال فيه الحاكم : بقية المشايخ بطُوس ونواحيها ، ومن أحسن الناس رعايةً لأهل العلم ،
كتب معنا بنيسابور سنة خمس وثلاثين ، وأتى الطَّائِرَان سنة ثلاث وأربعين ، وعُقد له المجلس
للنَّظَر والتَّدْرِيس .

سمع بنيسابور من أبي العباس الأصمّ .

وبغداد من أبي علي الصَّفَّار .

وبمكة من أبي سعيد الأعرابي ، وغيرهم .

حدّث عنه الحاكم أبو عبد الله .

توفي في رجب ، سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٤/٢٦٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٣٩ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٦ ، العبر ٢/٢٠٤ ، لسان الميزان

١/٣٠٦ ، الباب ١٧/٢ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٦١ .

(٢) في المطبوعة : « فريد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

قلتُ : ولا عِبرة بكلام مَنْ تكَلَّمَ فيه ، وكان سكوتُه أولى به .
قال السُّلَمِيُّ : سألت الدَّارَقُطَنِيَّ عن أبي حامد ، فقال : ثقة ، مأمون ، إمام .
قلت^(١) : مِمَّنْ تكلم فيه ابن عُقْدَةَ . قال : سبحان الله ! ترى يُؤثِّر فيه مثل كلامه ، ولو
كان بدل ابن عُقْدَةَ يحيى بن مَعِين . قلتُ : وأبو علي . قال : ومن أبو علي حتى يُسمَعَ
كلامه فيه !

وقال الخطيب : أبو حامد ثبت ، حافظ ، مُتَّقِن .

قلتُ : ولد سنة أربعين ومائتين .

وسمع محمد بن يحيى ، وأحمد بن يوسف ، وأحمد بن الأزهر ، وأحمد بن حفص بن عبد
الله ، وأبا حاتم ، ومحمد بن إسحاق الصَّاعِغَانِيَّ ، وعبد الله بن أبي مَسْرَّة ، وخلقاً .
روى عنه أبو بكر محمد بن محمد البَاغَنْدِيَّ ، وأبو العباس ابن عُقْدَةَ ، وأبو أحمد
العَسَّال ، وأبو أحمد بن عَدِيَّ^(٢) ، وأبو علي الحافظ ، وزاهر بن أحمد ، والحسن بن أحمد
المَخْلَدِيَّ ، وأبو بكر الجَوَزَقِيَّ ، وغيرهم .
وصنف « الصحيح » ، وحج مرَّات .
توفى في شهر رمضان ، سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

٩١

أحمد بن محمد بن زكريَّا ، الأستاذ أبو العباس التَّسَوِيَّ *

الزاهد ، الصوفي ، شيخ الحرم ، وصاحب « تاريخ الصوفية »^(٣) .

صحب الأستاذ أبا عبد الله بن خَفِيف ، وكان عارفاً بمذهب الشافعي .

وسمع ابن عَدِيَّ ، وأحمد بن عطاء الرُّوذُبَارِيَّ ، وأبا بكر الرُّبَيْعِيَّ^(٤) ، وطائفة بالشام ،
والعراق ، والعجم .

(١) في المطبوعة : « فقلت » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « على » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٩/٥ ، طبقات القراء ١١٥/١ ، العقد الثمين ١٣٦/٣ ، وهو فيه : « النشوى » بالشين
المعجمة . وانظر فهرس طبقات الصوفية ٥٢٨ .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وسير الصالحين والزهاد » .

(٤) انظر المشتبه ٣٠٦ .

رَوَى عَنْهُ أَبُو نَصْرٍ بِنِ الْحَبَّازِ^(١) ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ ، وَأَبُو يَعْلَى إِسْحَاقُ الصَّابُورِيُّ ،
وِطَائِفَةٌ .

قال الخطيب : كان ثقة^(٢) .

مات بين مصر ومكة سنة ست وتسعين وثلاثمائة .

٩٢

أحمد بن محمد بن سعيد بن إسماعيل ، الحافظ ، أبو سعيد بن أبي بكر

ابن الشيخ الزاهد أبي عثمان الحيريّ النَّيسَابُورِيّ *

سمع^(٣) أبا عمرو الخفاف ، وعبد الله بن شيرويه ، والحسن بن سفيان^(٤) ، وخلقا .
رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَغَيْرُهُ .

وصنف « التفسير الكبير » ، و « الصحيح المُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ » و
« الأبواب » وغير ذلك .

ودخل بغداد في خلق كثير .

وقال : واجتمع عليه الناس بها ، وكان من محبته للحديث يكتب بخطّه ويسمّع ، إلى أن
استشهد بطرسوس في سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة ، وله خمس وستون سنة .

٩٣

أحمد بن محمد بن سليمان ، الشيخ الإمام ، أبو الطيّب الصُّغْلُوكِيّ **

الحنفيّ نسبا ، الشافعيّ مذهبا ، عمُّ الأستاذ أبي سهل

كان مقدما في معرفة الفقه واللغة ، وكان محدّثا أدرك الأسانيد العالية ، وصنف في
الحديث .

(١) كذا في المطبوعة ، وفي ج : « الحنان » وفي ز مثل ج لكن بلا إعجام .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « قال ابن الصلاح : كلامه كلام شافعي [لعله شافعي] متحقق
بمذهبه » .

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١٢٥/٣ ، العبر ٢٩٦/٢ . وسير أعلام النبلاء ٢٩/١٦ ، وحواشيه .

(٣) في الطبقات الوسطى : « سمع بنيسابور ، ونسا ، والري ، وبغداد » .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « والهيثم بن خلف والدوري » .

** له ترجمة في : إنباه الرواة ١٠٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٥ ، والوافي ٣٩٦/٧ .

سمع يحيى بن الذُهَلِيّ ، وعبد الله بن أحمد ، ومحمد بن عبد الوهَّاب العَبْدِيُّ ، وعلى بن الجُنَيْد^(١) ، ومحمد بن أيوب ، وجماعة بيلاده ، وبغداد ، والرِّيَ .

رَوَى عنه الأستاذ أبو سَهْل ، والحافظ أبو عبد الله بن الأَثرَم^(٢) .

قال الحاكم : وسمعتُ منه حديثاً في المذاكرة .

قال : وقد كان أمسك عن الرواية بعد أن عُمر ، فكنا نراه حَسْرَةً .

قلت : عُمر ، بضم العين وتشديد الميم ثم الراء : طعن في السنِّ ؛ إنما ضبطته لوقوعه بخط الحفاظ مُصحِّفاً ؛ فإنه كتب عَمَى ، موضع عُمر ، وأراه تصحيحاً .
توفَّى أبو الطَّيِّب في رجب ، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، بنيسابور .

٩٤

أحمد بن محمد بن سهل ، الفقيه ، أبو الحسين الطَّبَّسِيُّ *

(٣)

(١) في المطبوعة : « الجيد » والتصويب من : ج ، ز ، وهو على بن الحسين بن الجنيد الرازي . العبر ٨٩/٢ .

(٢) ذكره المصنف في الطبقات الوسطى بكنيته واسمه ، فقال : « أبو عبد الله محمد بن يعقوب » .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١١٢/١٦ ، الباب ٨١/٢ ، والطبسي بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وفي آخرها سين مهملة نسبة إلى طيس ، وهي مدينة في برية بين نيسابور وأصبهان وكرمان . وفي المطبوعة : « أبو الحسن » والتصويب من : ج ، ز ، الطبقات الوسطى ، واللباب .

(٣) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن سهل ، الفقيه ، أبو الحسين الطَّبَّسِيُّ

بفتح الطاء المهملة والباء المنقوطة بواحدة والسين المهملة ، بلدة من بلاد خراسان ، لم يُفْتَح في زمن عمر رضي الله عنه من خراسان سواها .

قال الحاكم : كان المتقدمين من أصحاب المَرْوَزِيِّ .

سمع ابن خُزَيْمَة وطبقته بالعراق .

= وسكن نيسابور مُدَّة ، يُدرِّس ويُملئ الحديث ، ثم انتقل إلى الطَّبَّسِيِّن .

أحمد بن محمد بن شارك ، الفقيه ، أبو حامد ، الهَرَوِيُّ ، الشَّارَكِيُّ *
 عالم هَرَاة ، وإمامها ، ومُحدِّثها ، وأديبها ، وفقَّهها ، ومفسرها .
 سمع محمد بن عبد الرحمن السَّامِيُّ ^(١) ، والحسن بن سفيان التَّسَوِيُّ ^(٢) ، وأبا يَعْلَى
 المَوْصِلِيَّ ، وجماعة ^(٣) .
 رَوَى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وأبو إبراهيم النَّصْرَابَادِيَّ ، وغيرهما .
 قال فيه الحاكم : مفتى هَرَاة في عصره ، وكان من الأدباء المذكورين .
 قال : وكان حسن الحديث ^(٤) .
 قال : وَوَرَدَ نَيْسَابُورُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ، عَلَى أَنْ يُخْرَجَ إِلَى الْحَجِّ ، وَكَانَ أَبُو
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُهْلٍ الرَّئِيسَ بَنْيَسَابُورَ ، فَمَنَعَهُ عَنِ الْخُرُوجِ ، وَقَالَ لِلسُّلْطَانِ : إِنْ خَرَجَ
 هَذَا الشَّيْخُ مِنْ هَرَاةَ ، ظَهَرَتْ غَيْبَتُهُ عَلَى السُّلْطَانِ وَالرَّعِيَّةِ ، فَأَقَامَ بَنْيَسَابُورَ مُدَّةً ، ثُمَّ
 انصَرَفَ إِلَى هَرَاةَ ، فَتَوَفَّى بِهَا ^(٥) .
 قُلْتُ : وَلِلْحَافِظِ أَبِي حَامِدٍ الشَّارَكِيِّ كِتَابُ « الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ » لَمْ أَقِفْ
 عَلَيْهِ .

= قال الحاكم : فيلغني أنه توفي بها ، سنة ثمان وخمسين وثلثمائة .
 قال : وبلغني أن لأبي الحسين « شرحاً لمذهب الشافعي » في ألف جزء ، فكنت أقدر
 أنها أجزاء خفاف ، حتى قصدته ، وسألته أن يخرج إليّ منها شيئا ، فأخرج إليّ منها ،
 فإذا هي بخطه أدق ما يكون ، وفي كل جزء دَسْتَجَةٌ [الدستجة : الحزمة . القاموس : دس
 ت ج] أو قريب منها .
 وأسند عنه الحاكم في « التاريخ » حديثا واحدا .

* له ترجمة في طبقات المفسرين للسيوطي ٥ ، المعبر ٣٢١/٢ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧٣/١٦ ، وحواشيه .
 (١) هو كذلك في المعبر ١٢٠/٢ ، وفي الطبقات الوسطى : « سمع بخراسان أبا جعفر الشامي » .
 (٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وعبد الله بن شيرويه » .
 (٣) مكان هذه الكلمة في الطبقات الوسطى : « وبالعراق ، والأهواز ، والبصرة جماعة » .
 (٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وسمع المسند من أبي يعلى الموصلي » .
 (٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « روى عنه الحاكم في التاريخ في ترجمته حديثين » .

قال الحاكم : تُوُفِّيَ سنة خمس وخمسين وثلاثمائة .
وكذلك قال أبو التَّصَرُّفِ الفامِي في موضع . وقال في آخر : تُوُفِّيَ سنة ثمان وخمسين ،
وهذا فيما أَحْسِبَ وَهُمْ ، والصواب سنة خمس وخمسين .

٩٦

أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد

(١)

٩٧

أحمد بن محمد بن عَبْدُوس^(٢) بن حاتم

(٣)

(١) بياض بالأصول : وهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد البغدادي ، أبو سهل القطان ، المحدث الإخباري الأديب .
العبر ٢/٢٨٥ ، طبقات العبادي ٧٧ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٥/٥٢١ ، وحواشيه .
وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :
أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد ، أبو سهل القطان

بغدادى مشهور .

سمع محمد بن عبيد الله بن المُنَادِي ، وأحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِي ، ويحيى بن أبي
طالب ، وطائفة .

روى عنه الدَّارُقُطْنِي ، والحاكم ، وابن مُنَدَّة ، وغيرهم .

ولد سنة تسع وخمسين ومائتين ، ومات سنة خمسین وثلاثمائة .
ذكره العَبَّادِي .

(٢) في ز : « عبدروس » والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٣) بياض بالأصول ، وترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٧/٥٨ ، ٥٩ .

وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن عَبْدُوس بن حاتم ، الفقيه ، أبو الحسن الحَاتِمِي

قال الحاكم : كان من علماء الشافعيين .

أحمد بن محمد بن الحسن بن يحيى القَصْرِيّ أبو بكر السَّيِّبِيّ *
أحد الأئمة .

تفقّه على أبي إسحاق المَرْوَزِيّ ، ونشر الفقه ببلده قَصْر^(١) ابن هُبَيْرَة .
وتوفى في رجب ، سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة ، وله ست وسبعون سنة^(٢) .

وسمع الحديث الكثير بخراسان ، والعراق ، والحجاز .
ودرس بمكة .

توفى يوم الجمعة ، وقت الخطبة ، لست مضت من شهر رمضان ، سنة خمس وثمانين
وثلاثمائة ، وكان والده حياً ، وضعف عن المشي إلى المقبرة .
وكان أبو الحسن حين مات ابن تسع وأربعين سنة .
قال الحاكم : وهو عالم من علماء المسلمين ، أديب ، فقيه ، كاتب ، حاسب ،
أصولي .

ذكره الحاكم في الأحمدين ، ثم أعاد ذكره في المحمدين فقال : محمد بن أحمد بن
عبدوس ، وترجمه كما فعل هنا ، وقال : أخبرني الثقة أنه أحمد بن محمد .
قال : وسمعت - يعني الحاتمي - يقول : سمعت أبا زيد الفقيه ، يقول : رأيت رسول
الله ﷺ وأنا بمكة في المنام ، كأنه يقول لجبريل عليه السلام : « يَارُوحَ اللَّهِ اصْحَبْهُ إِلَى
وَطْنِهِ » .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٦٩/٥ ، طبقات الشيرازي ٩٥ ، والسيبي بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها
وفي آخرها باء موحدة ، نسبة إلى سيب ، قال ابن السمعاني [الأنساب لوحة ٣٢١ ب] : وظنى أنها قرية بنواحي قصر
ابن هبيرة . الباب ٥٨٥/١ . وفي المطبوعة : « أبو بكر السنّي » والتصويب من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ، وفي الطبقات
الوسطى « المعروف بابن السبتي » .

(١) في المطبوعة : « حضر » والتصويب من : ج ، ز : وقصر ابن هبيرة ينسب إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، وإلى العراق
لمروان بن محمد ، بناه بالقرب من جسر سورا . المراصد ١١٠١ .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « قال الخطيب : حدث عن محمد بن جعفر بن ريمس ، وأبي سعيد بن
الأعرابي ، حدثني عنه ابنه أبو عبد الله ، وكان صدوقا » .

أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور بن شهريار ،
الشيخ أبو علي الروذباري *

أحد أئمة الصوفية .

واختُلف في اسمه ، والأصح ما ذكرناه ، وإياه أورد الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي ،
والأستاذ أبو القاسم القشيري ، والشيخ أبو عمرو بن الصلاح .
وقيل : الحسن بن همام .

وقال الخطيب ، وابن السمعاني : محمد بن أحمد .
وروذبار : بضم الراء وسكون الواو والذال المعجمة وفتح الباء الموحدة وفي آخرها الراء .
كان هذا الشيخ بغدادى الأصل ، من أبناء الوزراء والرؤساء والكتبة ، يتصل نسبه
بكبرى أنوشروان .

صحب في التصوف الشيخ الجنيد ، وفي الفقه ابن سريج ، وفي النحو ثعلباً ، وفي
الحديث إبراهيم الحربي ، وكان يفتخر بمشايعه هؤلاء .
أقام بمصر ، وصار شيخها .

وكان فقيهاً محدثاً ، روى عن مسعود الرملي ، وغيره .
روى عنه محمد بن عبد الله بن شاذان الرازي ، وغيره .
قال أبو علي الكاتب : ما رأيت أحداً أجمع لعلم الشريعة والحقيقة من الروذباري .
وقال الأستاذ أبو القاسم القشيري : أظرف المشايخ ، وأعلمهم بالطريقة .
توفي سنة اثنتين ، أو ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٦٢ تاريخ بغداد ١/ ٣٢٩ ، حلية الأولياء ١٠ / ٣٥٦ ، الرسالة القشيرية ٣٤ ،
شذرات الذهب ٢/ ٢٩٦ ، صفة الصفوة ٢/ ٢٥٦ ، طبقات الصوفية ٣٥٤ ، العبر ٢/ ١٩٥ .

(ومن كلامه وفوائده)

● قال في حَدِّ الصُّوفِيِّ : إنه من لبس الصوف على الصِّفا ، وسلك طريق المصطفى ، وأطعم الهوى ذوقَ الجفا ، وكانت الدنيا منه على القفا .

● وقال : أنفع اليقين ، ما عَظَّم الحقَّ في عينك ، وصَغَّر ما دونه عندك ، وأثبت الرجاء والخوف في قلبك .

● وسُئِلَ عَمَّنْ يسمع الملاهي ، وزعمها حلالاته ، وقال : لأنى وصلت إلى درجة لا يُؤثِّرُ فيَّ اختلافُ الأحوال .

فقال : نعم ، قد وصل لِعَمْرِي ، ولكن إلى سَقَر .

قلتُ : وقد توصَّل من حكى هذه الحكاية إلى دعوى ، أنه كان لا يرى السَّماع ، والأظهر^(١) عندى فى معنى قوله ، أنه أنكر من هذا القائل إظهاره الوصول إلى هذه الدرجة ، فإن الواصل إلى هذه الدرجة لا يتظاهر بذلك ، إلا عن إذن ، وليس مُراد الرُّوْذَبَارِيِّ تحريم السماع ، ولا إنكار أن بعض الناس لا يُؤثِّرُ فيه اختلاف الأحوال ، وكيف يكون ذلك ، ومن كلام الرُّوْذَبَارِيِّ أيضا : السَّماعُ مكاشفة الأسرار إلى مشاهدة المحبوب ؟ أسنده عنه الأستاذ أبو القاسم فى « الرسالة »^(٢) .

وعن الرُّوْذَبَارِيِّ : جُزْتُ بقصر ، فرأيت شابا حسنَ الوجه ، مطروحا ، وحوله ناس ، فسألت عنه ، فقالوا : إنه جاز بهذا القصر ، وجارية تغنى^(٣) :

كُبِرَتْ هَمَّةُ عَبْدٍ طِمَعَتْ فى أن تراكَا

أو ما حَسَبَ لِعَيْنِي أن تَرَى مَنْ قد رآكََا

أسنده القُشَيْرِيُّ أيضًا عنه .

(١) فى المطبوعة ، ز : « ولا ظهر » والتصحيح من : ج .

(٢) صفحة ٢٠١ .

(٣) ذكر القشيري البيت الأول فى الرسالة صفحة ١٨٢ ، ثم ذكر القصة والبيتين صفحة ٢٠٦ ، وبعد البيتين زيادة : « فشهى شهقة ومات » .

وعن فاطمة أخت أبي على الرُّوذَبَارِيِّ ، قالت : لما قُرِبَ أجل أخِي أبي على ، وكان رأسه في حِجْرِي فتح عَيْنِيهِ ، وقال : هذه أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَتَحْتُ ، وهذه الْجَنَانُ قد زُرَيْتُ ، وهذا قائل يقول [لِي] ^(١) : يا أبا على ، قد بَلَّغْنَاكَ الرَّبَّةَ الْقُصْوَى ، وإن لم تُرِدْهَا . ثم أنشد يقول :

وَحَقِّكَ لَا نَظَرْتُ إِلَى سِوَاكَ بَعِينَ مَوْدَّةٍ حَتَّى أَرَاكَ
أَرَاكَ مُعَذِّبِي بِفُتُورٍ لَحِظٍ وَبِالْحَدِّ الْمَوْرَدِ مِنْ جَنَاكَ
ثم قال : يا فاطمة ، الأول ظاهر ، والثاني فيه إشكال .
كذا أورد الحكاية الْقُشَيْرِيُّ ^(٢) ، وغيره .

وما أحسن إشكاله ^(٣) الثاني ، وليس هو عند التحقيق بِمُشْكِلٍ ، ولكنه - والله أعلم - استقصر ^(٤) عقول النساء عن دَرْكِهِ ، وَخَشِيَ عليهن غائلة أن يفهمن أن الأمر على ظاهره .

وعن الرُّوذَبَارِيِّ : رأيت في البادية حَدَثًا ، فلما رآني قال : أما يكفيك أنه شغفني بحبِّهِ ، حتى علّني ! ثم رأيته يَجُودُ بروحه ، فقلت له : قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَأَنْشَأَ يقول :

أَيَا مَنْ لَيْسَ لِي عَنْهُ وَإِنْ عَذَّبَنِي بُدُّ
وَيَا مَنْ نَالَ مِنْ قَلْبِي مَنَالًا مَا لَهُ حَدُّ

وعنه : قَدِمَ علينا فقير ، فمات ، فدفتته ، وكشفت عن وجهه لأضعه في التراب ، ليرحمَ الله غُرْبَتَهُ ، ففتح عَيْنِيهِ ، وقال : يا أبا على ، أَتَدَلَّلُنِي بَيْنَ يَدَيَّ مَنْ دَلَّلَنِي . فقلتُ له : يا سيدي ، أحياء بعد موت ؟ فقال : بلى ^(٥) أنا حيٌّ ، وكلُّ محب لله حيٌّ ، لأنصُرَنَّكَ غدا بجاهي يا رُوذَبَارِي .

وعنه : من الاغترار أن تُسَيِّءَ فيحسن إليك ، فتترك الإنابة توهّمًا أنك تُسَامِحَ في الهفوات ، وترى أن ذلك من بسط الحق لك .

(١) زيادة من ج ، والرسالة ١٨٠ على ما في المطبوعة ، ز .

(٢) الرسالة ١٨٠ .

(٣) في المطبوعة : « استشكله » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « استقل » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « بلى » والمثبت من : ج ، ز .

● وعنه : المرید الذی لا یُرید لنفسه إلا ما أراد الله له ، والمُرَاد لا یرید مِنَ الْکَوْنِ شَيْئاً غیره .

وقال : الصَّوْلُ على مَنْ دونك ضَعْفٌ ، وعلى مَنْ فوقك قِحَّةٌ .

● وقال : التوبة الاعتراف ، والندم ، والإقلاع .
وأنشد لنفسه^(١) :

روحي إليك بكُلِّها قد أجمعت لو أن فيك هلاكها ما أفلعت
تبكي إليك بكُلِّها عن كُلِّها حتى يُقال من البكاء تقطعت
فأنظر إليها نظرةً فلطالما متعتها من نعمةٍ فتمتعت

● وقال : كيف تشهده الأشياء وبه فنيّت ذوائها عن ذوائها ، أم كيف غابت الأشياء عنه وبه ظهرت بصفاته ؟ فسبحان مَنْ لا يشهده شيءٌ ولا يغيب عنه شيءٌ .
وقال : أظهر الحقَّ الأسمى وأبداها للخلق ؛ ليسكن بها شوق المحبين إليه ، وتأنس^(٢) قلوب العارفين له .

وأنشد لنفسه :

إن الحقيقةً غيرُ ما تنوهم فأنظر لنفسك أيَّ حالٍ تعزم
أتكون في القوم الذين تأخروا عن حقهم أو في الذين تقدّموا
لا تُخذعن فتلوم نفسك حين لا يُجدي عليك تأسفٌ وتلوم

ومن شعر الرُّوذَبَارِيِّ^(٣) :

لو كُلُّ جارحةٍ منى لها لُعةٌ تُثنى عليك بما أوليت من حسنٍ
لكان مازان شكري إذ أشرت به إليك أجمل في الإحسان والمِن

(١) الأبيات في طبقات الصوفية ٣٥٨ ، وقد ورد البيت الأخير فيها هكذا :

فأنظر إليها نظرةً بتعطّفٍ فلطالما متعتها فتمتعت

(٢) في : ج ، ز : « وتأنس » والمثبت في المطبوعة .

(٣) البيتان في تاريخ بغداد ١/ ٣٣٣ .

ومنه ^(١) :

ولو مضى الكلُّ مِنِّي لم يكن عجباً وإنما عَجِبِي للبعضِ كيف يَقِي
أُذْرِكُ بَقِيَّةَ رُوحِ فَيْكٍ قَدْ تَلَفْتُ قَبْلَ الْفِرَاقِ فهذا آخِرُ الرَّمَقِ
● قال أبو علي : التفكّر على أربعة أوجه : فِكْرَةٌ في آياتِ الله ، وعلامتها تَوَلَّدَ المحبّة ،
وفكرة في وعد الله بثوابه ، وعلامتها تَوَلَّدَ الرّغبة ، وفكرة في وعيده تعالى بالعذاب ،
وعلامتها تَوَلَّدَ الرّهبة ، وفكرة في جفاء النفس مع إحسان الله ، وعلامتها تَوَلَّدَ الحياء من
الله .

وأنشد :

فإن شئتُمْ وَصَلِيْ فذاك أريدُه وإن شئتُمْ هَجَرِيْ فذلك أوْثُرُ
أَلَسْتُ أُرَى أَهْلًا بِحَالٍ ^(٢) يَسْرُكُمُ بذلك أَزْهَوُ ما حَيْثُ وَأَفْخَرُ
ومن شعره أيضاً ^(٣) :

بِكَ كَيْتَمَانٌ وَجِدَهُ بِكَ عَنْهُ لَكَ مِنْهُ وَعَنْكَ مَالِكٌ مِنْهُ
مَنْ إِذَا لَاحَ لَاحَ لَاحٌ مَشْرِقِيٌّ هَامٌ وَجَدًا عَلَيْكَ إِنْ لَمْ تَكُنْهُ ^(٤)
وَإِذَا قَالَ لَا أَقُولُ بَيِّنٍ بَانَ عَنْهُ فَبَانَ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ ^(٥)
يَا فَتَى الْحَبِّ بَلْ فَتَى الْحَقِّ سِرِّي عَنْكَ مُسْتَوْدَعٌ لَدَيْكَ فَصْنُهُ ^(٦)

وقال : ما ادّعى أحد قطُّ إلا لخلوّه ^(٧) عن الحقائق ، ولو تحقّق في شيء لنطقت عنه
الحقيقة ، وأغنته عن الدّعوى .

(١) البیتان فی شذرات الذهب ٢/٢٩٧ ، وفي تاريخ بغداد ١/٣٣٢ .

(٢) فی المطبوعة : « حال » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) الأبیات فی طبقات الصوفیة ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٤) فی الأصول : « مشرف » ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وفي طبقات الصوفیة ٣٥٩ : « لمشوق » وعجز البيت فيه سقط منه : « عليك » .

(٥) ورد صدر هذا البيت فی طبقات الصوفیة ٣٥٩ هكذا : « وإذا أقلّ الأقول بين » والوزن غير مستقيم .

(٦) فی طبقات الصوفیة ٣٥٩ : « بل يا فتى الحق » .

(٧) فی المطبوعة ، ج ، د : « إلا الخلوة » والمثبت من طبقات الصوفیة ٣٥٨ .

وقال : كان عندنا ببغداد عشرة فتیان ، معهم عشرة أحداث ، مع كل واحد واحد ، وكانوا مجتمعين في موضع ، فوجَّهوا واحدا من الأحداث ؛ ليأخذ لهم حاجة ، فأبطأ عليهم ، وغضبوا من تأخيره ، ثم أقبل وهو يضحك ، ويبيده بطيخة يُقْلِبُهَا^(١) ويشمُّهَا ، فقالوا له : احْتَبَسْتَ عَنَّا ، ثم جئتنا تضحك !

فقال : جئْتُكُمْ بفائدة ، رأيت بشر بن الحارث وضع يده على هذه البطيخة ، فلم أزل واقفا حتى اشتريْتُهَا بعشرين درهما ، أتبرَّك بموضع يده عليها .

فأخذ كل واحد منهم البطيخة ، وجعل يقبِّلُهَا ويضعها على عينيه ، فقال واحد منهم : بشر كان معنا صاحب عصبية ، أيش بلغ به هذا كله حتى تفعلوا به هذا ؟ قالوا : تقوى الله ، والعمل الصالح .

فقال : أنا أشهد الله ، وأشهدكم أنِّي تائب إلى الله من كل شيء لا يرضاه مِنِّي ، وأنا على حالة بشر وطريقته .

فقالوا كلهم مثل ذلك ، فتابوا بأجمعهم ، وخرجوا إلى طَرَسُوس ، وغَزَوْا ، واستشهدوا كلُّهم في موضع واحد .

وأنشد أبو علي لنفسه :

فَلَاذُوا بِهِ مِنْ بَعْدِ كُلِّ نَهَايَةٍ	لِيَاذَ مُقَرَّرٍ بِالْخُضُوعِ مَعَ الْحَدِّ
بِعَجْزٍ وَتَقْصِيرٍ عَنِ الْوَاجِبِ الَّذِي	بِهِ عَرَفُوهُ لِلْوُدُودِ ^(٢) مِنَ الْوُدِّ
وَكَانَ لَهُمْ بِالْعِزِّ فِي غَايَةِ الْمُتَى	شَكُورًا لِمَا أَوْلَاهُ مِنْ رُتَبِ الْحَمْدِ
وَمَنْ بِأَسْرَارِ الدَّخَائِرِ بَيْنَهُ	وَبَيْنَهُمْ عَنْ مُضْمَرِ الْكُتْمِ لِلْجَهْدِ

وَرَوَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اتَّخَذَ مَرَّةً أَحْمَالًا مِنَ السَّكْرِ الْأَبْيَضِ ، ودعا بجماعة من الْخَلَاوَانِيِّينَ^(٣) حتى عملوا من السكر جدارا ، عليه شُرَافَات ، ومحارِب على أعمدة ، ونقشوها كلها من سكر ، ثم دعا الصوفية حتى هدموها ، وكسروها ، واتهبوها .

(١) في المطبوعة : « يقبلها » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « بالودود » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « الخلوانيين » والمثبت من : ج ، ز .

ومن كلامه : المشاهدات للقلوب ، والمكاشفات للأسرار ، والمعانيات للبصائر ،
والمرايات للأبصار^(١) .

١٠٠

أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبدة التميمي
(٢)

١٠١

أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر ، أبو بشر الهروي
(٣)

(١) بعد هذا في ج : « آخر المجلد الثالث من مجلدات المصنف . بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر وأعن » .
(٢) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبدة التميمي ،
أبو الحسن السليطي ، المزكي

من أهل نيسابور .

سمع من ابن خزيمة ، وأبي العباس السراج .

ولم يُحدث حتى توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

ذكره الحاكم .

(٣) بياض بالأصول ، وتجد ترجمته كاملة في تاريخ بغداد ٨٨/٥ ، ٨٩ ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على
هذا النحو :

أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر ، الشيخ أبو بشر الهروي ، المعروف بالعالم

قال الشيخ : سكن بغداد ، ودرس عليه القائم بالله أمير المؤمنين .

وقال الخطيب : حدث ببغداد عن عبد الله بن جعفر الجابري ، حدثنا عنه القاضي أبو

عبد الله الحسين بن علي الصيمري . تقلد الحسبة بجانبى بغداد .

مولده سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وتوفي في سابع عشر ربيع الأول سنة خمس وثمانين

وثلاثمائة .

أحمد بن محمد ، أبو العباس الدَّيْلِيُّ^(١) ، الحَيَّاط ، الزاهد

سكن مصر .

قال ابن الصلاح : ذكره أبو العباس النَّسَوِيُّ في « كتابه » وذكر أنه كان فقيها ، جيد المعرفة بالفقه على مذهب الشافعي .

وكان قوَّته وكسبه من خياطته ، كان يخيِّط قميصا في جمعة بدرهم ودانقين ، طعامه وكسوته من ذلك غَلاَء ورِخْصا ، ما ارتفق من أحد بمصر بشربة ماء^(٢) .

وكان رجلا صالحا من أرباب الأحوال والمكاشفات ، له كرامات ظاهرة ، وأحوال سنيَّة . حضر أبو العباس النَّسَوِيُّ ، وأبو سعد المَالِينِي وفاته ، فذكرا العَجَب من حضوره وتلاوته إلى أن خرجت روحه^(٣) .

(١) في أصول الطبقات الكبرى : « الدَّيْلِيُّ » وفي الطبقات الوسطى قال المصنف : « الدَّيْلِيُّ » ثم قال : « والدَيْلي إما نسبة إلى دَيْل بفتح الدال المهملة وسكون الياء المعجمة بنقطتين من تحتها وضم الياء المنقوطة بواحدة : بلدة من بلاد ساحل البحر ، من بلاد الهند ، قريبة من السند ، وإما إلى دَيْل بفتح الدال المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخرها اللام أيضا . قال ابن السَّمْعَانِي : « قرية من قرى الرَّمْلة من الشام فيما أظن » . وهذا موضع نظر » .

« والذي رأيته مضبوطا بخط الحافظ المِزِّي في تبيين « طبقات ابن الصلاح » الأول » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « خشن العيش ، كثير التقشُّف ، محفوظ اللسان ، ما حُفِظ عليه أنه ذكر إنسانا قَطُّ بنقص ، ولا ذُكِرَ عنده أحدٌ بنقيصة ، مُكاشفًا يخبر بالشيء فيكون كما أخبر ، له القبول عند الموافق والمخالف ، حتى كان أهل الملك يستشفون به ، ويتبركون بدعواته » .

(٣) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى ما أخبر به أبو العباس النَّسَوِيُّ ، فقال نقلا عن أبي العباس : « واعتلَّ علته التي توفي فيها ، وتولَّيت خدمته ، فشهدت منه =

مات في سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

وقد ظن بعض الناس أنه الدَّيْلِيُّ صاحب « أدب القضاء » وليس كذلك ؛ ذاك على ابن أحمد ، وهذا أحمد بن محمد .

وليس في كتاب « الأنساب » لابن السَّمْعَانِيَّ واحدة من هاتين التَّسْبِيتَيْن .

١٠٣

أحمد بن مسعود بن عمرو بن إدريس بن عِكْرِمَة ، أبو بكر الزَّيْنَرِيَّ

بفتح الزاى ثم النون ثم الباء بنقطة من تحتها ، نسبة إلى الجد *

ذكره ابن مأكولا ، وابن السَّمْعَانِيَّ ، وقالوا : إنه سمع الرِّبِيع بن سليمان ، ويخر بن نصر ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم .

رَوَى عنه أبو بكر بن المُقَرِّي ، وأبو حفص ابن شاهين ، وأبو سعيد ابن يونس ، وأبو القاسم الطَّبْرَانِيَّ ، وغيرهم .

مات في شهر رمضان ، سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة^(١) .

=أحوالا سنية في علته، وقال لي إنه يموت ليلة الأحد. فكان كما قال، وما كان يصلي إلا في جماعة، فكانت أصلي به، وصليت به المغرب ليلة الأحد، فقال لي: تَنَحَّ، فإني أريد أن أجمع بين صلاتين، وركع وأوتر، ثم أخذ في السَّيَاق، وهو حاضر معنا إلى نصف الليل، فقممت وطرحت نفسي ساعة، ثم رجعت إليه، فلما رآني قال: أيَّ وقت هو؟ قلت: قرب الصبح. فقال: حولوني إلى القبلة. وكان معي أبو سعد الهَرَوِيَّ، فحولناه إلى القبلة، فأخذ يقرأ، فقرأ مقدار خمسين آية، ثم خرجت روحه .

وبعد هذا في الطبقات الوسطى أيضا: « وكان يصوم دائما، ويدرس القرآن دائما، يخطط بالنهار، فإذا أمسى صَلَّى المغرب ونظر في كتاب الربيع، يعنى الأم » .

* له ترجمة في: الأنساب لوحة ١٢٧٩، سير أعلام النبلاء ٣٣٣/١٥، طبقات القراء ١٣٨/١، وفيها « الزبيرى » وهو خطأ.
(١) في الأنساب: « مات في شهر رمضان ، سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة » .

وتقدم محمد بن بشر الزَّيْبَرِيُّ في « الطبقة الثانية »^(١) ، وهذان^(٢) وإن اختلفا من طبقة واحدة ، غير أن سنة وفاة ذاك لم تتحرَّر ، فأوردناه مع أصحاب الإمام الأعظم .

١٠٤

أحمد بن منصور بن عيسى

(٣)

١٠٥

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المُقَرِّي ، أبو بكر *

شيخ القُرَّاء في وقته ، ومصنف السَّبعة .

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين .

سمع الرَّمَادِيَّ^(٤) ، وسعدان بن نصر ، ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمِيَّ^(٥) ، وأبا بكر

الصَّغَانِيَّ^(٦) ، وجماعة .

قرأ القرآن على فُتَيْل ، وأبي الزَّعْرَاء بن عَبْدُوس ، وغيرهما .

(١) لم يرد ذكر لمحمد بن بشر الزبيري في الطبقة الثانية ، ويلاحظ اضطراب عبارة المصنف ، فإنه يذكر أنه أوردته مع أصحاب الإمام الأعظم ، وهؤلاء ذكرهم في الطبقة الأولى ، لا الثانية .

(٢) في الأصول : « وهذا » .

(٣) يياض بالأصول ، وله ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٥٣٦/١٥ ، وحواشيه . وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن منصور بن عيسى ، أبو حامد الطُّوسِيَّ

الحافظ ، الفقيه ، الأديب المُزَكِّي .

ذكره الحاكم ، وذكر أنه قلَّ أن رأى في المشايخ أجمع منه .

سمع بنيسابور عبد الله بن شيرويه ، وطبقته ، وأكثر عن أهل خراسان .

توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

* له ترجمة في : طبقات القراء ١٣٨/١ ، العبر ٢٠١/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٥٨/٣ ، وفي الطبقات الوسطى : « أبو بكر البغدادي » . وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٢/١٥ ، وحواشيه .

(٤) ذكر المصنف اسمه في الطبقات الوسطى ، فقال : « أحمد بن منصور الرمادي » .

(٥) نسبة إلى الخرم : محلة ببغداد . انظر المشتبه ٥٧٧ .

(٦) زاد المصنف في الطبقات الوسطى : « وعباس الدوري » .

روى عنه الحديث أبو حفص بن شاهين ، وأبو بكر بن شاذان ، والدَّارَقُطْنِيّ ، وخلق .
وكان ثقة ، مأمونا ، قرأ عليه القرآن خلائق .

قال عبد الواحد بن أبي هاشم : سأل رجل ابنَ مجاهد : لِمَ لا تختار لنفسك حرفاً
يُحْمَلُ عنك ؟ قال : نحن إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا ، أحوجُّ مِنَّا
إلى اختيار حرف يقرأ به مَنْ بعدنا^(١) .

وقال ثعلب : ما بقى في عصرنا أعلم بكتاب الله من ابن مجاهد .

وعن عبيد الله الزُّهْرِيُّ ، قال : اتَّبَعَهُ أبى ، فقال : رأيت يا بُنَيَّ ، كأن مَنْ يقول : مات
مُقَوِّمٌ وحي الله . فلما أصبحنا إذا بابن مجاهد قد مات .

وقال أبو عمرو الدَّانِيّ : فاق ابن مجاهد في عصره سائر نُظَّارَه من أهل صناعته ، مع
اتساع علمه ، وبراعة فهمه ، وصدق لهجته ، وظهور نُسْكَه .
توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(ومن كلامه وفوائده)

قال : مَنْ قرأ لأبى عمرو ، وتمذهب للشافعيّ ، واتَّجَرَ في البَرِّ ، وروى شعر ابن
المُعْتَزِّ ، فقد كَمَلَ ظَرْفُهُ^(٢) .

قيل : إن ابن مجاهد ، قال للشيخ أبى بكر الشَّيْلِيّ رضى الله عنه : أين في العلم إفساد ما
يُنْتَفَعُ به ؟

قال له : فأين قوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾^(٣) ولكن أين معك يا
مُقرِّبُ في القرآن : المحبُّ لا يعذبُ حبيبه ؟

فسكت ، قال الشَّيْلِيّ : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ
وَأَحِبُّوهُ ﴾^(٤) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وعن ابن مجاهد : رأيت رب العزة في المنام ، فختمت عليه خمتين ،
فلحنت في موضعين ، فاغتممت ، فقال لى : يا ابن مجاهد ، الكمال لى ، الكمال لى » .

(٢) انظر رواية أخرى في ١ / ٣٠٨ .

(٣) سورة ص ٣٣ .

(٤) سورة المائدة ١٨ .

أحمد بن أبي أحمد الطَّبْرِيّ ، الشيخ الإمام ،
أبو العباس بن القاصّ *

إمام عصره ، وصاحب التصانيف المشهورة : « التلخيص » و « المفتاح » و « أدب القاضي »^(١) و « المواقيت » وغيرها في الفقه .

وله مصنف في أصول الفقه والكلام على حديث « يا أبا عُمَيْر »^(٢) رواه عنه تلميذه القاضي أبو علي الزُّجَاجِيّ .

كان إماماً جليلاً ، أخذ الفقه عن أبي العباس بن سُريج .
وحدّث عن أبي خليفة ، ومحمد بن عبد الله المُطَيَّن الحَضْرَمِيّ ، ومحمد بن عثمان بن أبي شَيْبَةَ ، ويوسف بن يعقوب القاضي ، وعبد الله بن نَاجِيَةَ ، وغيره .

وحدّثه موجود في « أدب القضاء »^(٣) وغيره من تصانيفه .
أقام بطَبْرِسْتَان ، وأخذ عنه علماؤها ، وأظن أبا علي الزُّجَاجِيّ أخذ عنه هناك ، ثم انتقل بالآخرة إلى طَرَسُوس ؛ ليقم على الرِّباط .

والمشهور أنه ابن القاصّ ، وجعله أبو سَعْد بن السَّمْعَانِيّ نفسه القاصّ .
قال : وإنما سمى بذلك لدخوله ديار الدَّيْلَم ، ووعظه بها وتذكيره ، فسُمِّي القاصّ ؛
لأنه كان يَقْصُ .

قال : وكان من أخشع الناس قلباً إذا قصّ ، فمن ذلك ما يُحكى أنه كان يقصّ على
الناس بطَرَسُوس ، فأدركته رَوْعَةٌ مما كان يصف ، من جلال الله وعظمته وملكوته^(٤) ،
من خشية ما كان يذكر من بأسه وسطوته ، فخر مغشياً عليه ، ومات .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٤٣٨ ب ، طبقات الشيرازي ٩١ ، طبقات العبادي ٧٣ ، النجوم الزاهرة ٢٩٤/٣ ، وفيه : « أبو العباس القاضي » وهو تحريف عن (القاص) . ووفيات الأعيان ٥١/١ .

(١) يذكر المصنف هذا الكتاب مرة باسم « أدب القاضي » وأخرى باسم « أدب القضاء » وقد ذكره الشيرازي والعبادي باسم « أدب القاضي » .

(٢) راجع سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٧١ .

(٣) في الطبقات الوسطى : « وملكنه خشية ما كان » .

● وحكى تلميذه القاضي أبو على الزُّجَاجِيّ أن رجلا حمل ثورا من طريق قرية إلى قرية [أخرى] ^(١) لإنسان آخر ، فتعرّض له بعض اللصوص ، وخوّفه بالقتل إن لم يسلمه إليه ، فأعطاه الثور خوفاً منه على روحه ؛ لبقاء مهجته ، فاختلف علماء الوقت في تغريم قيمة الثور من حمّله . فأوجب أبو العباس بن القاصّ الغرامة على حامله ؛ لأنه افتدى نفسه بمال غيره ، وهذا ما صححوه في الوديعة ، وقال أبو جعفر الحنّاطيّ : لا غرامة عليه ؛ لأنه أكره على ذلك ، فاتفق أن أبا على الزُّجَاجِيّ الحاكى رأى رسول الله ﷺ في المنام ، وسأله عن هذه المسألة ، فقال : الصواب ما قال أستاذك ابن أبي أحمد ، ففرح القاضي أبو على الزُّجَاجِيّ لموافقة أستاذه الصواب .

قلت : أبو جعفر الحنّاطيّ هو والد أبي الحسين الحنّاطيّ المشهور ، ويقال : إنه قرأ على ابن القاصّ ، وستترجمه إن شاء الله تعالى آخر هذه الطبقة ، عند ذكر المعروفين بكنّاهم . مات ابن القاصّ بطرسُوس ، سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

(ومن الغرائب عنه)

● قال ابن القاصّ في « أدب القضاء » فيما إذا رجع شاهدا الأصل ، المشهود على شهادتهما ، وقالا : ما أشهدنا شهود الفرع ، أو سكتا ولم يقولوا شيئا : إنه لا ضمان عليهما ^(٢) ولا على شهود الفرع . وقال : قلته تخريجا .

● وقال فيه أيضا في « باب ما لا يجب فيه اليمين » : إن الشافعيّ ، قال : لو ادّعى على رجل أنه ارتدّ ، وهو منكر ، لم أكشف عن الحال ، وقلت له : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنّ محمدا رسول الله ، وأنه برىء من كل دين خالف الإسلام . انتهى

وهو نص حسن ، يؤخذ منه ما تعم به البلوى ، فيمن يدّعى عليه بالكفر ، وهو ينكر ، فلا يتوقف الحكم بإسلامه على تقريره به ، وبذلك أفتى الوالد رحمه الله ، وصنف فيه

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، ز .

(٢) في : ج ، ز : « لا جبار عليهما » والثبت في المطبوعة .

« مُصَنَّفًا » ، ردَّ به على الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد ، فى دعواه خلافه ، ولم يكن الوالد وقف على هذا النص ، فلما وقفت أنا عليه أريته له فأعجبه^(١) .

● وقال ابن القاصِّ فى « المفتاح » فى زكاة التجارة : إنها تجب فى الموروث والموهوب . ولا يُعرَف مَنْ قال به فى الموروث مطلقا ، ولا فى الموهوب ، إلا إذا كان شرطَ الثواب ، أو كان مُطلقا ، وقلنا المُطلَقة تقتضى الثواب ، وقد تكلمت على كلامه من^(٢) أجوبة سؤالات وردت على من حلب^(٣) أرسلها الشيخ شهاب الدين الأذرعى ، تتعلق بكتايب « التوشيح » وغيره ، وذكرت قول الأستاذ أبى منصور فى خطبة « شرح المفتاح » : إن هذا لا يوافق المذهب .

(تحليف المقدوف)

● فى « الرافعى » و « الروضة » حكاية قولين : فى أنه هل للقاذف تحليف المقدوف أنه لم يَزِنْ ؟ وأن الموافق بجواب^(٤) الأكثرين أن له ذلك ، ولم يفصحا بكيفية الحلف على القول به ، بل قولهما : « إنه لم يَزِنْ » قد يشير إلى الاكتفاء بهذه العبارة فى الحلف ، ولا يُكْتَفَى بذلك فى المسألة ؛ فإنه وقع استطرادا غير مقصود ، ولم يكن مقصودهما إلا أصل ثبوت الحلف ، لا تعريف صيغته ، والمسألة مسطورة .

قال ابن القاصِّ : يحلف بالله أنه عفيف .

وقال أبو زيد المرزى : يحلف بالله أنه ليس بزنان^(٥) .

قلتُ : ووجه^(٦) قول أبى زيد ، ولعله المُستَقَرُّ فى نفس الرافعى ؛ ولذلك عبّر باللفظ الذى حكيناه أنه صورة جوابه ؛ فإن المقدوف إنما يقول فى جواب « أنت زان » : لست

(١) فى هامش ج هذه الحاشية : « هذا ينافى قولك فى ترجمة الوالد : إنه كان لا يخفى عليه شيء من نصوص الشافعى » وبعد الحاشية هذا التعليق : « تحجرت واسعا ، فإن مراده أن والده لا يخفى عليه من نصوص الشافعى فى الغالب ، وهو كذلك ... » .

(٢) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى : ج ، ز ، د : « وردت على رجل أرسلها ... » : وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « الجواب » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « لم يزن » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « ووجهه » والمثبت من : ج ، ز .

بزان ، أو نحوه ، وقد لا يكون زانيا ولا عفيفا ، ألا ترى أن من وطىء محرما مملوكة له ليس بعفيف على المذهب ، ومن ثم لا يُحَدُّ قاذفُه ، وما هو بزان للشبهة ، وبهذا يتوجه كلام ابن القاصِّ ؛ فإنه يقول : إنما يثبت الحد بوجود العفة ، لا بانتفاء الزنا ، فليحلف^(١) على العفة .

والخلاف بين ابن القاصِّ وأبي زيد حكاه شريح في « أدب القضاء » وغيره ، ومن العجب أن القفال ذكر في أوائل « أدب القضاء » من « شرح التلخيص » كلام أبي زيد مقتصرًا عليه ، ولم يذكر كلام ابن القاصِّ .

(فرع : هل يكفي في الشهادة على الشهادة مطلق الاسترعاء ،

أو لابد من استرعاء الشاهد بخصوصه ؟)

● هذه المسألة من مُخرّجات أبي العباس بن القاصِّ ، ذكر في كتاب « أدب القضاء » في « باب ذكر الشهادة على الشهادة » أن الشافعي وأبا حنيفة اختلفا فيها :

فقال الشافعي : يجوز لهما أن يشهدا على شهادة من سمعاه يسترعى شاهدا ، وإن لم يسترعهما . قال : قلته تحريجا .

وبهذا جزم الرافعي ، فقال : وإذا حصل الاسترعاء لم يختص التَّحْمُلُ بمن استرعه ، بل لزيد^(٢) التحمل والأداء باسترعاء عمرو ، خلافا لأبي حنيفة . ولم يزد على هذا القدر ، مع أن المسألة كبيرة خلافيّة ، وقد بسطها الإمام في « النهاية » فجزم بما جزم به الرافعي ، وبَيَّن وجهه ، فقال :

ثم أجمع أصحابنا على أن الاسترعاء في عينه ليس شرطا ، بل إذا جرى لفظ الشهادة من شاهد الأصل ، على وجه لا يَحْتَمِلُ إلا الشهادة ، فيصير السامع فرعًا له ، وإن لم يُصَدِّر من جهته أمرا ، وأذن في تحمل الشهادة . إلى أن قال : ولو أشهد شاهد الأصل زيدا على

(١) في المطبوعة : « فيحلف » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في : ج ، ز : « بل له » والمثبت في المطبوعة .

شهادته ، وكان عمرو بالحضرة ، فلعمرو أن يتحمل الشهادة ، كما لزيد المُسترعى ، فإنه لما استرعى زيدا فقد تبين تجريد القصد في الشهادة ، وهو المطلوب ، فيتحمّلها عنه ، وإن لم يتعلق الاسترعاء به ؛ فإن الشهادة على الشهادة ليست استنابة من شاهد الأصل ، ولا توكيلا ، وإنما الغرض منه حصول الشهادة في حقها ، مقصودة مجردة ، مرفاة^(١) عن احتمال الكلام الذى قد يجريه الإنسان من غير ثبّت . انتهى .

وأقول : اقتصر صاحب « البيان » على عزو ذلك إلى ابن القاصّ ، والمُسعوديّ ، ولكن جزم به أيضا القاضي أبو سعد في « الإشراف » وكلام طوائف من أصحابنا العراقيين وغيرهم كالصریح في اشتراط استرعاء الشاهد بخصوصه ، وعلى ذلك تدل عبارة صاحب « التنبيه » ، وصرح القاضي شريح في « أدب القضاء » بالخلاف فيه .

(المحمدون من أهل هذه الطبقة)

١٠٧

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف ، أبو الحسن الكاتب
من أجل فقهاءنا .

قال ابن باطيش : ولد سنة إحدى وثمانين ومائتين بالحسينية^(٢) .

١٠٨

محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الهرويّ ،

أبو منصور ، الأزهرىّ ، الهرويّ *

اللغويّ ، صاحب « تهذيب اللغة » .

ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

(١) كذا في المطبوعة ، ج ، ز ، وفي د : « مرواة » .

(٢) الحسينية : بلد في شرق الموصل ، بينها وبين جزيرة ابن عمر . مرصّد الاطلاع ٤٠٣ .

* له ترجمة في بغية الوعاة ٨ ، شذرات الذهب ٧٢/٣ ، العبر ٣٥٦/٢ ، الزهر ٤٦٥/٢ ، معجم الأدباء ١٧/١٩٤ ، النجوم الزاهرة ١٣٩/٤ ، وفيات الأعيان ٤٥٨/٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣١٥/١٦ ، وحواشيه .

وسمع بَهْرَة من الحسين بن إدريس ، ومحمد بن عبد الرحمن السَّامِيّ ، وطائفة .
ثم رحل إلى بغداد ، فسمع أبا القاسم البَغَوِيّ ، وأبا بكر بن داود، وإبراهيم بن عرفة
نَفْطَوِيَه ، وابن السَّرَّاج ، وأبا الفضل المُنْذِرِيّ ، وعبد الله بن عُروَة ، وغيرهم .
رَوَى عنه أبو يعقوب القَرَّاب ، وأبو ذَرَّ عُبْد بن أحمد^(١) وأبو عثمان سعيد القُرَشِيّ ،
والحسين البَاشَانِيّ^(٢) ، وعلى بن أحمد بن خَمْرَوِيَه ، وغيرهم .
وكان إماماً في اللغة ، بصيراً بالفقه ، عارفاً بالمذهب ، عالماً بالإسناد ، ثخين الورع ،
كثير العبادة والمراقبة ، شديد الانتصار لألفاظ الشافعيّ ، مُتَحَرِّياً في دينه .
أدرك ابن دُرَيْد ، وامتنع أن يأخذ عنه اللغة .
وقد حمل اللغة عن الأزهريّ جماعة ، منهم أبو عُبيد الهَرَوِيّ صاحب « الغريين » .
ومن مصنفات الأزهريّ « التهذيب » عشرة مجلدات^(٣) ، وكتاب « التقريب » في
التفسير ، وكتاب « تفسير ألفاظ المُرْنِيّ » ، وكتاب « علل القراءات » ، وكتاب « الرُّوح
وما ورد فيها من الكتاب والسنة » ، وكتاب « تفسير الأسماء الحسنی » ، و« تفسير إصلاح
المنطق » ، و« تفسير السبع الطُّول »^(٤) ، و« تفسير ديوان أبي تمام » .
وأُسِرَ مرة ، أسرته القرامطة ، فحكى عن نفسه أنه وقع في أسر عرب نشأوا في البادية ؛
يتتبعون مساقط الغيث أيام النَّجْع ، ويرجعون إلى أعداد^(٥) المياه في محاضرهم زمن القَيْظ ،
ويتكلمون بطبائعهم البدوية ، ولا يكاد يوجد في منطقهم لَحْن أو خطأ فاحش .

(١) في المطبوعة : « عبد بن حميد » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، وانظر العبر ١٨٠/٣ ، وقد أورده المصنف في الطبقات الوسطى بكنيته ولقبه ، فقال : « وأبو ذر الهروي » .

(٢) بفتح الباء الموحدة والشين المعجمة بين الألفين وفي آخرها النون ، نسبة إلى باشان ، قرية من قرى هراة . اللباب ٨٨/١ .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « والانتصار للشافعي » .

(٤) في المطبوعة : « الطوال » والمثبت من : ج ، ز . والسبع الطول من البقرة إلى الأعراف ، والسابعة سورة يونس أو الأنفال وبراءة جميعا ، لأنهما سورة واحدة عند الجوهري . القاموس (طول) .

(٥) في المطبوعة : « عداد » والتصويب من : ج ، ز ، والماء العد (بكسر العين) الجاري الذي له مادة لا تنقطع . القاموس (ع د د) .

قال : فبقيت في أسْرهم دهرًا طويلًا ، واستفدت منهم ألفاظًا جمَّة ، ثم توفي في شهر ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة^(١) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى :

● قال الأزْهرِيُّ في كتابه « الزاهر » في شرح غريب ألفاظ « المختصر » في أواخر « باب قسم الصدقات » ما نصه : « وقولهم : وإذا استوى في القُرب أهل نسبهم وعِدَى ، قسمت على أهل نسبهم دون العِدَى . وإن كان العِدَى أقرب دارًا ، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة ، قسمت على العِدَى . والعِدَى : هم الذين لا قرابة بينهم وبين هؤلاء الذين جاوروهم . وأهل نسبهم : ذوو القربايات ؛ فإن جمع الجوار ذوى القربايات والعِدَى ، قسمت على ذوى القرابة ؛ لأن لهم حقين : حق القرابة ، وحق الجوار . فإذا كان العِدَى ، الذين لا قرابة لهم ، مجاورين لهم ، وذوو القرابة لا يجاورونهم ، فالعِدَى أحقُّ ؛ لجوارهم » .

هذا كلام الأزْهرِيِّ . [وهو في الزاهر ٢٩٧ ، ٢٩٨] .

وقوله : « وإذا كان العِدَى الذين لا قرابة لهم مجاورين » إلى آخره ، صريحه أن التصديق بسهم الزكاة على الجار ، أولى من القريب البعيد الدار .

وهذا هو مقتضى نقل القاضي أبى الطيب ، حيث قال : « وإن كان الأجانب مجاورين لهم ، والأقارب لا يخالطونهم ، فصداقتهم للأجانب » .

وكذلك الماورِدِيُّ فإنه قال في « الحاوى » في « باب تفريق الصدقة » : « فصل ، فأما إذا كان جيرانه أجانب ، وأقاربه أباعد ، فجيرانه الأجانب أولى بزكاته من أقاربه الأباعد » وحكى خلاف أبى حنيفة في ذلك ، ثم استدلل للمذهب .

وعلى ذلك جرى الشيخ تاج الدين الفَرَزَرِيُّ في « الإقليد » فقال : « ولو كان جيرانه أجانب وأقاربه بعيدين عنه ، فمذهب الشافعى أن الجار أولى ، وعن أبى حنيفة أن القريب أولى » .

إلا أن المجزوم به في « الروضة » في « باب صدقة التطوع » أن صرف الزكاة والكفارة وصدقة التطوع إلى الأقارب أولى من الجيران ، وهذا هو الذى لا يظهر سواه . =

(ومن الرواية والفوائد عن أبي منصور)

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ إذا خاسا ، أخبرنا أبو على الخلال ؛ أخبرنا عبد الله بن عمر .

= وينبغي حمل كلام هؤلاء على ما إذا كان الأقارب فى بلدة أخرى ، فإنه حينئذ يتعين ألا يصرف إليهم ؛ لأن النقل فى الزكاة والكفارة لا يجوز .

ولنتكلم على عبارة هؤلاء ليتحرر الموضع :

أما الأزهري فنقول : مراده من الجوار وعدمه البلد ، وكل من كان فى بلد مجاور ، ومن لم يكن معه فيه فهو غير جار ؛ ويدل عليه ما سنذكره إن شاء الله فى كلام الماوردي . ولا يقال هو خلاف الظاهر ؛ لأننا نقول : يجب المصير إليه ، إذا كان محتملا ، جمعا بين التقلين .

وأما القاضى ، فعبارته المخالطة ، وقد يقال : كل من فى البلد مخالط ، سواء أكان جارا ملاصقا ، أم لا .

وأما الماوردي ، فقد قال فى أثناء الاستدلال ما نصه : « ولأنه لما كان جيرانه فى دار الإسلام أولى بركاته ، من أقرابه فى دار الحرب ، كان جيران بلده أولى بها من أقرابه فى غير بلده » انتهى ، وهو تصريح منه بأنه إنما فرض المسألة فى البلدين ، أعنى : ما إذا كان القريب فى غير بلد المزكى ، والجار فى بلده .

وقال قبل ذلك : « إذا كان رب المال متوليا لقسم زكاته ، وهو من أهل الأمصار ، فإن كان مضره صغيرا ، كان جميع أهله جيرانه » وقال فى هذا القسم : « إن كان بعض أهله أقارب لرب المال ، وبعضهم أجنب منه ، كان أقرابه أولى بركاته من الأجانب ؛ فإن عدل بها عن أقرابه إلى الأجانب ، فقد أساء وأجزأه ، وإن كان البلد كبيرا فوجهان : أحدهما ، أن المرعى فيه الجوار الخاص ، فيكون جيرانه من أضيف إلى مكانه من البلد ، وقيل : إلى أربعين دارا من داره . والوجه الثانى ، أنه مراعى فيه الجوار العام ، فعلى هذا يكون جميع أهل البلد » .

ح : وكتب إلى أحمد بن أبي طالب ؛ عن ابن عمر ، أخبرنا عبد الأول بن عيسى ،

= ثم قال : « إن هذا أصح الوجهين » .

والذى فهمته من كلامه كله : أن البلد إن كان صغيرا فجميع أهله جيرانه ، وفى هذه الحالة لا يكون قَدَمُ الجار على القريب ، لكونه جارًا ، بل لأن القريب فى غير البلد ، ونقل الزكاة لا يجوز ، وإن كان دون مسافة القصر على الصحيح .

وإن كان كبيرا فهل يُراعى فيه الجوارُ العام ؛ ليكون كالبلد الصغير ، أو لا ؟ وجهان ، صحَّحَ منهما الأول ، وعلى هذا أيضا لا يكون قَدَمُ الجار إلا لما يلزم من نقل الزكاة ؛ وأما إذا قلنا بالوجه الآخر ، فى البلد الكبير ، وكان له جار مُلاصِق ، وقريب بعيد ، وهو فى البلد معه ، ولكنه غيرُ جارٍ ، فلم يقل الماورديّ هنا : إن الجارَ أولى .

هذا ما ظهر لى ، والموضع يحتاج إلى مزيد نظر ، ولا يُشكل على هذا ، إلا أن الماورديّ قال فى أول الكلام الذى نقلناه عنه : « فأما إذا كان جيرانه أجنب ، وأقاربه أباعد ، كان الصرف إلى الجيران الأجانب أولى » فإن قوله : « أولى » يقتضى أن غيره يجوز ، وإذا كان المراد بالبعيد من هو فى غير البلد ، لم يكن الصرف إليه جائزا أصلا ، إلا أنه قد يقال : المراد أولى وجوبا . ويُصار إلى هذا وإن كان خلافَ الظاهر ، جمعا بين النَّقْلَيْن .

وقد قال الشافعى فى « المختصر » فى « باب كيف تفريق قَسَمِ الصدقات » وقال فى الحديد : « إذا استوى فى القُرب أهلُ نسبهم وعِدَى ، قُسِمَتْ على أهل النسب دون العِدَى ، وإن كان العِدَى أقربَ بهم دارًا ، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تُقَصَّرَ فيه الصلاةُ قُسِمَتْ على العِدَى إذا كان دون ما تُقَصَّرَ فيه الصلاةُ ؛ لأنهم أولى باسم حضرتهم . وإن كان أهل نسبهم دون ما تُقَصَّرَ فيه الصلاةُ ، والعِدَى أقربَ منهم قُسِمَتْ على أهل نسبهم ؛ لأنه بالبادية غير خارجين عن اسم الجوار ، وكذلك هم فى المُتَعَةِ حاضرى المسجد الحرام » انتهى .

وهو صريح فى تقديم الأقارب ، وكأنه مُفَرَّع على جواز النقل إلى مسافة لا تُقَصَّرَ فيها الصلاةُ ، وجَعَلَ الساكن فيه من أهل الجوار .

=

أخبرنا أبو إسماعيل عبد الله بن محمد ؛ أخبرنا علي بن أحمد بن حَمِيرَوَيْهِ^(١) ؛ حدثنا محمد ابن أحمد بن الأزهر إملاء ، حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ^(٢) بن عُرْوَةَ ، حدثنا محمد بن الوليد ، عن غُنْدَرٍ ، عن شُعْبَةَ ، عن الحَكَمِ ، عن علي بن الحسين ، عن مَرْوَانَ بن الحَكَمِ ، قال : شهدتُ عثمانَ وعليًّا ، فبهى عثمان عن المُتَعَةِ ، وأن يجمع بينهما ، فلما رأى ذلك عليُّ أهلَ بهما ، فقال لبيك بحَجَّةٍ وعُمرة . فقال عثمان : ترانى أنهى الناس ، وأنت تفعله ؟ فقال : لم أكن لأدعَ سنةَ رسول الله ﷺ لقول^(٣) أحدٍ من الناس .

قال شيخنا أبو عبد الله الحافظ : إسناده صحيح .

قال : وهو شئ غريب ، إذ فيه رواية علي بن الحسين ، عن مروان ، وفيه تصويب مروان اجتهد عليُّ رضي الله عنه على اجتهد عثمان رضي الله عنه ، مع كون مروان عثمانياً .

قيل : وُجد على أصل كتاب « التهذيب » بخط الأزهرى :

وإنَّ عَنَاءً أَنْ تُعْلَمَ جَاهِلًا وَيَحْسِبُ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ
مَتَى يَبْلُغُ الْبِنْيَانُ يَوْمًا تَمَامَهُ إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَآخِرُ يَهْدُمُ
فَكَيْفَ بِنَاءٌ خَلْفَهُ أَلْفٌ هَادِمٌ وَأَلْفٌ وَأَلْفٌ ثُمَّ أَلْفٌ وَأَعْظَمُ

● = وما يدل على تقديم الأقارب أيضا ، أن الأصحاب قالوا : « إذا صححنا الوقفَ المُنْقَطِعَ الآخر ، وانقرض الموقوف عليه ، فالأظهر أنه يبقى وقفا ، وفي مَصْرَفِهِ أوجه : أصحها ، إلى أقرب الناس إلى الواقف . والثاني ، إلى المساكين . والثالث ، إلى المصارف العامة ، مصارف خُمُسِ الخُمُس . والرابع ، إلى مُسْتَحَقِّي الزكاة » .

قالوا : « وإن قلنا بالثاني ، وهو الصرف إلى المساكين ، نفى تقديم جيران الوقف وجهان : أصحهما المنع » قالوا : « لأننا لو قَدَّمْنَا بالجوارِ لَقَدَّمْنَا بالقربة بطريق أولى » . فهذا يرشد إلى أن تقديم القربة على الجوار أمرٌ مفروغٌ منه .

(١) في المطبوعة : « مخرويه » والمثبت من : ج ، ز ، وهو في ج مضبوط هكذا ضبط قلم ، وقد تقدم ذكره في الرواة عن الأزهرى على أنه « مخرويه » في كل النسخ .

(٢) في المطبوعة : « عبد الله » والمثبت من : ج ، ز ، وتقدم ذكره في شيوخ الأزهرى على أنه « عبد الله » في كل النسخ .

(٣) في ج : « بقول » والمثبت في المطبوعة ، ز .

محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سنان ،

أبو عمرو ، ابن الزاهد أبي جعفر الحيريّ النيسابوريّ *

الزاهد ، المقرئ ، الفقيه ، المحدث ، النحويّ .

أدرك أبا عثمان الحيريّ ، وسمع منه سنة خمس وتسعين ومائتين .

سمع أبا بكر محمد بن زنجويه بن الهيثم ، وأبا عمرو أحمد بن نصر ؛ وجعفر بن أحمد الحافظ .

ورحل . فسمع من الحسن بن سفيان سنة تسع وتسعين « مُسنّده » و « مسند شيخه أبي بكر بن أبي شيبة » وسمع من أبي يعلى الموصليّ « مسنده » ومن عبدان الأهوازيّ ، وزكرياء الساجيّ ، ومحمد بن جرير الطبريّ ، وأبي العباس بن السراج ، وابن خزيمة . وخلق .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وأبو نعيم الحافظ ، وأبو سعيد محمد بن عليّ النقاش ، وأبو العلاء صاعد بن محمد الهرويّ ، وأبو حفص بن مسرور ، وعبد الغافر^(١) بن محمد الفارسيّ ، وأبو سعد الكنجروزيّ ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البجليّ^(٢) ، وأبو سعد^(٣) ، وآخرون .

وكان المسجد فراشه نيفاً وثلاثين سنة ، ثم لما عمي وضعف نُقل إلى بعض أقاربه بالحيرة من نيسابور ، وصحب الزُّهاد .

* له ترجمة في : بغية الوعاة ٩ ، شذرات الذهب ٨٧/٣ ، العبر ٣/٣ ، لسان الميزان ٣٨/٥ ، النجوم الزاهرة ١٥٠/٤ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٦ ، وحواشيه .

(١) اضطربت الأصول فيه . وأثبتنا الصواب من : سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١٦ . وسيأتي في ٢٨٢ ، والجزء الثاني .

(٢) في المطبوعة : « البجليّ » وأثبت من : ج ، ز ، والمشتبه ٤٩ .

(٣) هكذا في المطبوعة ، ز . وفي ج : « أبو سعيد الكنجروزيّ » ثم ضرب على « الكنجروزيّ » . وهذا قد تقدم . وهو محمد بن عبد الرحمن . ترجمته في السير ١٨ / ١٠١ .

قال الحاكم : وُلِدَ له بنت وهو ابن تسعين سنة ، وتوفى وزوجته حُبْلَى ، فبلغنى أنها قالت له عند وفاته : قد قَرِيت ولادتي ، فقال : سَلِّمِهِ إِلَى اللَّهِ ، فقد جاءوا بِبِرَاءَتِي مِنَ السَّمَاءِ ، وتشهَّد ، ومات فى الوقت ، رحمه الله .

توفى فى الثامن والعشرين من ذى القعدة ، سنة ست^(١) وسبعين وثلاثمائة ، وصلى عليه أبو أحمد الحاكم الحافظ .

وقع لنا حديثُه بَعْلُو .

١١٠

محمد بن أحمد بن الربيع بن سليمان بن أبى مريم ، أبو رجاء الأسْوَائِي *
أحد فقهاءنا .

ذكره أبو سعيد بن يونس ، وقال : كتب عن على بن عبد العزيز ، وكان فقيها على مذهب الشافعى ، أديباً فصيح اللسان ، وله نظم ، ومن نظمه قصيدة ذكر فيها أخبار العالم ، وقصص الأنبياء عليهم السلام ، وكتاب « مختصر المُرْنِي » ، والطب ، والفلسفة ، وغير ذلك .

سُئِلَ قبل موته : كم بلغت قصيدتك ؟ قال : ثلاثين ألفاً ومائة [ألف^(٢)] بيت ، وبقي على أشياء تحتاجُ إلى زيادة .

توفى فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

● قلتُ : وقفت له على كتاب « جمل الأصول الدالة على الفروع » فى الفقه ، فى مجلدين لطيفين ، وَقَفَ دار الحديث الأشرَفِيَّةُ بدمشق ، ويعنى بالأصول نصوص الشافعى فيما أحسب ، ذكر أنه اختصره من كتب الشافعى ، وقد أجاد فيه تلخيص النصوص ، وربما اعتَرَضَ ، أو نظَّرَ ، كقوله فى « باب الوصية » منه : وإن أوصى له بجَمَلٍ أو بعير ، لم يُعْطَ ناقة . وفيه نظر . انتهى .

(١) فى الطبقات الوسطى : « تسع » .

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ٤٠١/١ ، الطالع السعيد ٢٦٧ ، النجوم الزاهرة ٢٩٤/٣ ، الوافى بالوفيات ٢/٣٩ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز ، د ، والطبقات الوسطى ، وأصل النجوم الزاهرة ، وقد حذفها المشرفون على إخراج الكتاب اعتماداً على الطبعة السابقة من الطبقات ، وهو خطأ ينبغى استدراكه .

فإن أراد التَّنْظِير بالنسبة إلى البعير فقد قاله الأصحاب ، واستشكلوا النَّصَّ على أن البعير لا يتناول الناقة وصححوا أنه يتناوله . وإن أراد بالنسبة إلى الجمل أيضا كما هو ظاهر إطلاقه ، فغريب ، فالمعروف عند الأصحاب ما هو المنصوص ، من أن الجمل لا يتناول الناقة وبالعكس .

● وقال في هذا الباب أيضا : وإن أوصى بثُلثه للغازي في سبيل الله ، أو للمساكين ، فهم الذين من البلد الذي فيه ماله . انتهى .

وهذا وجه ، والصحيح جواز النقل والصَّرف إلى مَنْ في بلد أخرى ، وقد نَبَّهْنَا قولُه « البلد الذي فيه ماله » على أنه لو كان في بلد وماله في آخر ، كانت العبرة عند مَنْ لا يرى النقل ببلد ماله ، لا ببلده هو ، وهي مسألة .

١١١

محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الفَاشَانِيّ *

من قرية فاشان ، إحدى قرى مَرُو ، بفناء مفتوحة ثم ألف ثم شين معجمة ثم ألف ثم نون هو الشيخ الإمام الجليل ، شيخ الإسلام ، أبو زيد المَرْوَزِيّ ، المنقطع القرين فليس من يُسَاجِلُه ، والمنقطع القرين^(١) يتركه مُصَفِّراً أَناملُه ، والمنقطع إلى رب العالمين فلا يُعَامِرُ سواه ولا يعاملُه ، فرد الأمة في عصره ، وواحد الزمان باتفاق أهل مِصْرُه وغير مِصْرُه ، أبو زيد في العلم وعمرو وبكر وخالد ، وشيخ كل صَادِرٍ من المريدين ووَارِدٍ ، أحد الأفراد علما وورعا ، وواحد الآحاد إفرادا وجمعا .

مولده سنة إحدى وثلاثمائة .

حَدَّثَ عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ ، وعمر بن عَلْك المَرْوَزِيّ ، ومحمد بن عبد الله السَّعْدِيّ ، وأبي العباس الدَّغُولِيّ ، وأحمد بن محمد المُنْكَدِرِيّ ، وغيرهم .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٣١٤/١ ، تبين كذب المفتري ١٨٩ ، شذرات الذهب ٧٦/٣ ، طبقات الشيرازي ٩٤ ، طبقات العبادي ٩٣ ، العبر ٣٦٠/٢ ، العقد الثمين ٢٩٧/١ ، وفيات الأعيان ٣٤٥/٣ .
(١) في المطبوعة : « العرين » والمثبت من : ج ، ز .

روى عنه الهيثم بن أحمد الصَّبَّاح ، وعبد الواحد بن مِشْمَاس ، وعبد الوهاب المِيدَانِيّ ، وأبو عبد الله الحَاكِم ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، وغيرهم من النِّسَابُورِيِّين .
وأبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ ، كذا قال الذَّهَبِيُّ مع تقدُّمه ، ولم يتقدم لامولدا ولا وفاة ، نعم هو أكثر الرواة عنه ، وأبو بكر البرقانيّ ، ومحمد بن أحمد المَحَامِلِيّ ، وغيرهم من البَغْدَادِيِّين .

والفقيه أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِيّ^(١) ، وآخرون .
وكان ممن أجمع الناس على زهده ، وورعه ، وكثرة علمه ، وجلالته في العلم والدين .
قال الحَاكِم : كان أحد أئمة المسلمين ، ومن أحفظ الناس لمذهب الشافعيّ ، وأحسنهم نظرا ، وأزهدهم في الدنيا ، سمعت أبا بكر البزار ، يقول : عادلتُ^(٢) الفقيه أبا زيد من نَيْسَابُور إلى مكة ، فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة .
وقال الخطيب : كان أحد أئمة المسلمين ، حافظا لمذهب الشافعيّ ، حسن النظر ، مشهورا بالزهد والورع^(٣) .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان حافظا للمذهب ، حسن النظر ، مشهورا بالزهد ، وحدث « بالجامع الصحيح » للبخاريّ .
قال الحَاكِم : وهى من أجل الروايات ؛ لجلالة أئى زيد .
وقال الخطيب : أبو زيد أجلّ من روى ذلك الكتاب .
قلت : وعجبتُ من إغفال الحَاكِم سماع « صحيح البخارى »^(٤) منه ، إن كان أغفله ، ثم عجبت [من]^(٥) إغفال الناس أخذه عن الحَاكِم إن كان لم يغفله .
وقد جاور أبو زيد بمكة على علُوِّ السَّن مدة ، حتى كاد يعرفه رُكْن الحَطِيم ، ويألفه مقام إبراهيم ، ويشكر سعيه الصِّفا ، ويذكر محامده إخوان الصِّفا ، ينشر العلم ويُشيعه ،

(١) نسبة إلى أصيل ، بلد بالأندلس ، قيل : ربما كانت من أعمال طليطلة . راجع مراصد الاطلاع ٨٨ .

(٢) عادله في الحمل : ركب معه (القاموس عدل) .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة . « قال أبو بكر بن فورك : إن أبا زيد استفاد من أئى الحسن الأشعريّ . قلت : وأبو زيد أستاذ القفال المروزيّ » .

(٤) في ج : « سماع البخارى » والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ويطوى الليل ولا يضيئه ، حتى تَضَوَّعَ منه مسكًا بطنُ نَعْمَان ، وترفعَ بحلوله قدرًا ما هنالك من الأركان .

قال الحاكم : سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الفقيه ، يقول : سمعت أبا زيد المرزوقي ، يقول : لما عزمْتُ على الرجوع إلى خُراسان من مكة ، تقسَّم قَلْبِي بذلك ، وكنتُ أقول : متى يمكنني هذا ، والمسافة بعيدة ، والمشقة لا أحتملها ، وقد طعنت في السن ! فرأيت في المنام كأن رسولَ الله ﷺ قاعدٌ في صحن المسجد الحرام ، وعن يمينه شاب ، فقلت : يا رسول الله : قد عزمْتُ على الرجوع إلى خُراسان ، والمسافة بعيدة ، فالتفت رسول الله ﷺ إلى الشاب^(١) ، وقال : « يَا رُوْحَ اللَّهِ أَصْحَبُهُ^(٢) إِلَى وَطَنِهِ » .

قال أبو زيد : فأريت أنه جبريل عليه السلام ، فانصرفت إلى مَرُو ، ولم أحسَّ بشيء من مشقة السفر . هذا أو نحوه ؛ فإنني لم أراجع المکتوب^(٣) عندي من لفظ أبي الحسن . انتهى كلام الحاكم .

وفيه كما رأى^(٤) « أبو الحسن محمد بن أحمد » وحكاه كذلك عن الحاكم الحافظ ابن عساكر في كتاب « تبیین کذب المفتری » ، وابن الصلاح في « الطبقات » . وأبو الحسن تقدم في الأحمدين^(٥) . وتقدمت عنه هذه الحكاية ، وتقدم قول الحاكم : أخبرني الثقة أنه أحمد بن محمد ، فلا تتوهَّمَنَّ أنه^(٦) اثنان ، وإنما هو واحد في اسمه اختلاف ، وذكر الحاكم ترجمته في موضعين ، فليُضْبَط ذلك .

(١) في تبیین کذب المفتری ١٨٩ ، والطبقات الوسطى : « إلى الشاب بجنبه » .

(٢) في التبیین : « تصحبه » ، وكذلك في الطبقات الوسطى .

(٣) كذا في المطبوعة والطبقات الوسطى ، وفي ج ، ز : « للمکتوب » وفي التبیین : « لم أرجع إلى المکتوب » .

(٤) في المطبوعة : « روى » والمثبت من : ج ، ز ، وفي الطبقات الوسطى : « وقد وقع فيه » .

(٥) ترجمه الحافظ ابن عساكر في كتابه تبیین کذب المفتری ١٨٨ ، وقد ذكره المصنف في صفحة ٤٦ ، ٤٧ . ولكنه لم يترجمه في النسخ التي بين أيدينا من الطبقات الكبرى وترجمه في الطبقات الوسطى ، وقد أثبتنا الترجمة هناك .

(٦) كذا بالأصول ، وفي الطبقات الوسطى : « أنهما » .

● وما يذكر من ورع الشيخ أبى زيد ، قال القاضى الحسين فى « التعليقة » قال الشيخ القفال : سألت الشيخ أبى زيد ، لِمَ جَوَزَ الشافعى صلاةَ النفل فى السفر راكباً وماشيّاً ، غيرَ مُستقبلٍ ؟

فقال : إن للناس أورادا كثيرة ، وربما يحتاج المرء إلى الخروج إلى السفر فى معاشه ومكاسبه ، فلو قلنا إنه لا تجوز له النافلة فى السفر ؛ لأدّى ذلك إلى أن يشتغل بالأوراد ، وينقطع عن معاشه .

وقال أيضاً : سألت أبى عبد الله الخضرى^(١) عن هذا ، فقال : ربما كان للإنسان أوراد كثيرة ، وخرج إلى السفر فى بعض حوائجه لأمر معاشه ، فلو قلنا : لا تجوز له النافلة فى السفر ، لأدّى ذلك إلى تركه الأوراد واشتغاله بمعاشه .

قال القفال : انظروا إلى فضل ما بينهما ؛ فإن أبى زيد كان رجلاً زاهداً ؛ فقدم أمر الدين على الدنيا فى الجواب ؛ وكان الخضرى^(٢) مشغولاً بالدنيا ، وصلاته كصلاة الفقهاء ، فقدم أمر الدنيا .

● قلتُ : ثم ما كان ورع الشيخ أبى زيد ، بحيث يخرج به إلى الحد الذى ينتهى إليه أهل الوسوسة ، من عوام المتورعين ، الذين إذا أعطوا يسيراً من الديانة^(٣) مع الجهل تنطعوا^(٤) فى الجزئيات ، يدل على ذلك أن أصحابنا يقولون فيما إذا تنجّس الخُفُّ بخُرْزِه بشعر الخنزير ، ثم غسل سبعا إحداهن بالتراب : أنه يطهرُ ظاهره دون باطنه ، وهو موضع الدُرُوز^(٥)

● وقال الرافعى فى أواخر « باب الأطعمة » : ويقال : إن الشيخ أبى زيد كان يصلى مع الخُفِّ التوافل ، دون الفرائض ، فراجعهُ القفال فيه ، فقال : إن الأمر إذا ضاق اتّسع .

(١) فى الأصول : « الحضرمى » وهو خطأ ، صوابه من الطبقات الوسطى ، وسير ترجمه المصنف فى هذه الطبقة .

(٢) فى المطبوعة : « الدنيا » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « تقطعوا » والمثبت من : ج .

(٤) فى المطبوعة : « الدور » والتصويب من : ج ، ز . والدروز جمع الدرز (يفتح الدال وسكون الراء) وهو الارتفاع الذى يحصل فى الثوب عند جمع طرفيه فى الخياطة .

قال الرافعي : أشار به إلى كثرة النوافل .

قال النووي : بل الظاهر أنه أشار إلى أن هذا القدر مما تعم به البلوى ويتعذر أو يشق الاحتراز منه ، فعفى عنه مطلقا ، وإنما كان لا يصلّي فيه الفريضة احتياطا لها ، وإلا فمقتضى قوله العفو فيهما ، ولا فرق بين الفرض والنفل في اجتناب النجاسة ، ويدل على صحة ما تأولته أن القفال قال : سألت أبا زيد عن جواز الصلاة في الخفّ يُخْرَز بشعر الخنزير؟ فقال : الأمر إذا ضاق اتسع .

قال القفال : مراده أن بالناس حاجة إلى الخرز به ، فللضرورة جوّزنا ذلك . قلت : لم يتّضح لي مخالفة كلام النووي للرافعي ، بل قول الرافعي إن أبا زيد أشار به إلى كثرة النوافل ، معناه ما ذكره النووي ، من أن كثرتها اقتضت ألا يُحتاط لها ، كما يُحتاط للفريضة ، من أجل المشقة .

وذكر ابن الرقعة في « باب مسح الخف » أن أبا زيد في كلامه هذا مُتَّبِع للشافعي . قال : فإن الخطابي حكاه عنه ، عند الكلام في الذباب يقع في الماء القليل ، أن مبنى الشريعة على أن الأمر إذا ضاق اتسع .

● قال ابن الرقعة : على أنه يمكن أن يُعلّل ذلك ، بأن الداخل من مواضع الخرز قد انسَدَّ بالخيط ، فصار في حكم البُطُون ، والنجاسة في الباطن لا تمنع الصحة ؛ بدليل أن ظاهر نصّ الشافعي صحة الصلاة في جلد الميتة المدبوغ ، وإن قلنا : الدِّبَاغ لا يُطَهِّر باطنه ، ونصّه على أنه لو سقى سيفه شيئا نجسا طهر بإفاضة الماء على ظاهره ، ولأجله - والله أعلم - قال بعض أصحابنا : إذا حمل قارورة فيها نجاسة ، بعد تصميم رأسها ، في صلاته تصحّ . انتهى .

قلت : وحاصله محاولة أنه معفو عنه ، وأنه صار باطنا لا يُعطى حكم النجاسة . وقد يقال : لو كان كذلك لصلّي فيه الفرض والنفل جميعا . ويجاب : بأن القول بأنه لا تمتنع^(١) الصحة ليس قطعيّا ، بل هو مظنون ، فاحتيط فيه للفرض مالم يُحتَظ للنفل .

(١) في المطبوعة : « لا يمنع » والمثبت من : ج ، ز .

توفي الشيخ أبو زيد بمَرُو ، في يوم الخميس ، ثالث عشر رجب ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(ذكر نخب ، وفوائد ، ومسائل عن الشيخ أبي زيد)

● نقل الشيخ أبو علي قُبَيْل « كتاب الصلاة » من « شرح الفروع » أن بعض أصحابنا ، قال : إن الطَّوَّاف وإن كان نفلاً يلزم بالشروع فيه . ثم ذكر ما حصله أن الشيخ أبا زيد مُوَافِق على ذلك . وهذا غريب .

● ذكر إمام الحرمين في آخر « النهاية » في الفروع المثورة ، أن الْحَلِيمِي كتب إلى الشيخ أبي زيد يستفتيه فيمن اشترى جارية ، فأتت بولد ، فادَّعى أنها ولدته بعد الشراء ، وقال^(١) البائع : بل قَبْلَهُ .

فأجابه أبو زيد بأن القول قول البائع ؛ لأن الأصل ثبوت ملكه في الحمل ، والأصل عدم البيع في وقت الولادة .

قال الإمام : هكذا حكاه الشيخ أبو علي ، ولم يزد عليه .

قال : وكذا حكاه الإمام ولم يزد عليه ، ولم أر من تكلم عليه [وفيه نظر]^(٢) .

● وصورة المسألة أن يكون الحمل موجوداً عند البائع ، ثم يوجد الولد عند المُشْتَرِي ، ويُشك : أكانت ولادته قبل البيع ، أو بعده . والذي ينبغي أن يقال : [إنه]^(٣) إن كان في يد المُشْتَرِي فهو له ، ولا يرفع يده بمجرد وجود الحمل في يد البائع ؛ ويشهد لهذا قول الأصحاب في « باب الكتابة » فيمن زوّج أمته من عبده ، ثم كاتب العبد ، ثم باع منه زوجته وأتت بولد ، فقال السيد : ولدت قبل الكتابة فهو لي ، وقال المكاتب : بل بعد الكتابة والشراء . وقد يُكاتب على أن المكاتب يُصدّق بيمينه ؛ لأنه يدّعي ملك الولد ، ويده مُقرّة عليه ، واليد تدل على الملك .

(١) في ج : « أو قال » والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في ج ، ز .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في ج ، ز .

(فائدة أخرى)

● نقل صاحب « البيان » في « باب ستر العورة » في فاقد الشُّرة إذا صلى عُريانا ، أن الشيخ أبا زيد ، قال : إن كان في الحَضَر ، ففي الإعادة قولان ، وإن كان في السفر ، لم تلزمه الإعادة قولاً واحداً .

وقال سائر أصحابنا : لا تلزمه الإعادة قولاً واحداً ، في سفر ولا في حَضَر ؛ لأنَّ العُرى عذرٌ عام ، وربما اتصل ودام ، وقد يُعَدُّم ذلك في الحَضَر ، كما يُعَدُّمُه في السفر ، فلو ألزمناه الإعادة لشق ذلك ، هذا كلام « البيان » .

والقول بالترقية في لزوم الإعادة بين الحَضَر والسَفَر شهير ، حكاه أيضاً ابنُ يونس في « شرح التنبيه » ، ولم يذكره الرافعي ، وإنما أطلق في آخر « باب التيمم » حكاية وجهين ، أظهرهما عدم لزوم الإعادة ، والمسألة عنده تبعاً للإمام والغزالي في « باب التيمم » في « فصل القضاء » وعند صاحب « المذهب » وأتباعه في « ستر العورة » ، ولعله أنسب ، ثم اختلاف الاصطلاح في وضعها ربما طرَّق بعض التقصير في شرحها ، لمن يقتصر نظره على أحد المكانين .

١١٢

محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ، أبو الحسين المَلَطِيّ *

الفقيه ، المُقَرِّي .

حدَّث عن عِدَّةٍ بن عبد الباقي ، وحيثمة بن سليمان ، وأحمد بن مسعود الوزَّان ، وجماعة .

روى عنه إسماعيل بن رجاء ، وعمر بن أحمد الواسِطِيّ ، وغيرهما .
وأخذ القراءة عَرَضاً عن أبي بكر بن مجاهد ، وأبي بكر بن الأُتْبَارِيّ ، وجماعة .
وله قصيدة في نعت القراءة ، أولها^(١) :

أقول لأهل الكتب والفضل والحجر مقال مُريد للثواب وللأجر

* له ترجمة مستوفاة في طبقات القراء ٦٧/٢ ، معرفة القراء الكبار ٣٤٣/١ .

(١) أنشد ابن الجزري منها أربعة أبيات في كتابه طبقات القراء ، وفيه :

* أقول لأهل اللب والفضل والحجر *

مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، أخبرنا عبد الحافظ^(١) بن بدارن ، أخبرنا أحمد ابن طاووس ، أخبرنا حمزة بن أحمد السُّلَمِيّ ، أخبرنا نصر بن إبراهيم الفقيه ، أخبرنا عمر بن أحمد الخطيب ، أخبرنا أبو الحسين المَلَطِيّ ، حدثنا أحمد بن محمد بن إدريس^(٢) الإمام ، بحلب ، حدثنا سَهْل بن صالح الأنطَاكِيّ ، حدثنا عَبْدَةُ ، عن هشام بن عُرْوَةَ ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ لهند : « تُحْذِي مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ » وكانت قالت له : يا رسول الله : إنَّ أبا سفيان رجُلٌ شحيحٌ ، وإنه لا يُعْطِينِي ما يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيّ ، فَآخِذْ مِنْ مَالِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ؟

١١٣

محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه

(٣)

(١) اضطربت الأصول فيه . وأثبتنا صوابه من معرفة القراءة للذهبي ١ / ٣٤٤ ، وسنده هو سند المصنّف . وترجمة « عبد الحافظ » هذا في العبر ٥ / ٣٨٨ .

(٢) في معرفة القراءة : « بن أبي إدريس » .

(٣) بياض بالأصول . وفي طبقات الشيرازي ١٢١ : « ومنهم أبو بكر بن شاهويه ، مات سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، وجمع بين الفقه وعلم الحساب » .

وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو .

محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه

أبو بكر ، القاضي ، الفارسيّ

ذكره الحاكم ، فقال : « سمع أبا خليفة القاضي ، وزكرياء بن يحيى السَّاجِيّ ، وأقرانهما .

قد كان إمام نيسابور زمانًا ، ثم خرج إلى بُخَارَى ، وكان يُدرِّس في مدرسة أبي حفص الفقيه ، ثم انصرف إلى نيسابور ، وحدث بها .

ومات بنيسابور ، في ذى القعدة ، من سنة إحدى وستين وثلاثمائة » .

هذا كلام الحاكم ، وروى عنه حديثا .

محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر

الإمام الجليل ، أبو بكر بن الحدّاد المِصْرِيّ *

صاحب « الفروع » وساحبُ ذيل الفضل الذي هو على الرؤوس محمول وعلى العيون موضوع ، ذو الفكرة المستقيمة ، والفطرة السليمة ، فكّرهُ في مُحتجبات المعاني سارية ، وفي سماء المعالي سامية ، وقريحة عجيبة الحال ما أدراك ماهية ! نار حامية ، إمام لا يُدْرَك محله ، وجواد لا يجاريه إلا ظله ، سارت مُولّداته في المغرب والمشرق ، وطرق فكّره الأسماع ، وما أدراك ما الطارق ! وناطقٌ قال فكان له من القول بسيطه ووجيزه ، ومِصْرِيٌّ صح على نقد الأذهان إبريزه ، ووضّح حليّه فعُوذ من شر الوسواس الخناس ، واصطفّت الأئمة معه ، فقال لسان الحق : مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس .

يَقِفُ التَّوَهُّمَ عَنْهُ حِدَّةٌ ذَهْنُهُ^(١) فَقَضَى عَلَى غَيْبِ الْأُمُورِ تَيْقُنًا

أَمْضَى إِرَادَتَهُ فَسَوَّفَ لَهُ قَدِ وَاسْتَقْرَبَ الْأَقْصَى فَنَمَّ لَهُ هُنَا

ولد يوم موت المُزَنِّي .

وأخذ الفقه عن أبي سعيد محمد بن عُقَيْل الفَرْيَابِيِّ ، وبِشْر بن نصر غلام عِرْق ، ومنصور بن إسماعيل الضَّرِير .

وجالس أبا إسحاق المَرْوَزِيّ لَمَّا ورد مصر .

ودخل بغداد سنة عشر وثلاثمائة ، فاجتمع بجبر^(٢) ، وأخذ عنه ، واجتمع أيضا بالصَّيْرَفِيِّ ، وبالإصْطَخَرِيِّ ، ولم يتهيا له الاجتماع بأبي العباس ابن^(٣) سُرَيْج ، فكان يتأسَف ، ويقول : وَدِدْتُ أَنِّي رَأَيْتُ ابْنَ سُرَيْج ، وَأَنِّي أَحْمُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ^(٤) إِلَى أَنْ أَمُوت .

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ١٠٨/٣ ، شذرات الذهب ٣٦٧/٢ ، طبقات الشيرازي ٩٣ ، طبقات العبادي ٦٥ ، العبر ٢٦٤/٢ ، النجوم الزاهرة ٣١٣/٣ ، وفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(١) في المطبوعة : « يقف التوهم عند حدة ذهنه » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الطبقات الوسطى : « فاجتمع بمحمد بن جبر » ولعله الصواب .

(٣) في المطبوعة : « بابن سريج » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « في كل يوم وليلة » والمثبت من : ج ، ز .

وأخذ العربية عن محمد بن ولّاد .

وسمع الحديث من جماعة : منهم محمد بن عُقَيْل الْفِرْيَابِيُّ الْفَقِيه ، وأبو يزيد الْقَرَّاطِيْسِيُّ ، وعمر بن مِقْلَاص ، والنَّسَائِي ، وغيرهم ، ولكنه لم يُحَدِّثْ عن غير النَّسَائِي .

قال الدَّارُقُطْنِي : كان ابن الحَدَّاد كثير الحديث ، ولم يُحَدِّثْ عن غير أبي عبد الرحمن النَّسَائِي ، وقال : جعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى .

وكان كثير التَّعَبُّد ، يختم كل يوم وليلة ، يصوم يوما ويفطر يوما ، ويختم يوم الجمعة خَتْمَةً أخرى في ركعتين ، في الجامع قبل الصلاة ، سوى التي يختمها كل يوم .

وكان عارفا بالحديث ، والأسماء ، والكنى ، والنحو ، واللغة ، واختلاف الفقهاء ، وأيام الناس ، وسيّر الجاهلية ، حافظا لشيء كثير من الشعر .

وكان حسن الثياب ، رفيعها ، حسن المركوب .

وَوَلَّى الْقَضَاءَ بِمَصْرَ نِيَابَةً لِابْنِ هُرَوَانَ^(١) الرَّمْلِيِّ ، ولغيره أيضا .

وكان نسيجَ وحده في حفظ القرآن ، إمامَ عصره في الفقه ، بحرا واسعا في اللغة ، تجمل به وجوده ، يجلس في خَلْوَةٍ للشغل بالعلم ، فيَغْشَى حَلَقَتَهُ الْجُمُ الْغَفِيرَ ، الذين يفوتون الحَصْرَ ، وله كلمة نافذة عند الملوك ، وجاه رفيع .

وأما غَوْصُهُ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ ، وَحُسْنُ اسْتِخْرَاجِهِ لِلْفُرُوعِ الْمُؤَلَّدَةِ ، فَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ فَرَّدَ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ أَحَدٌ فِيهِ .

وله كتاب « الباهر » في الفقه ، قيل : إنه في مائة جزء ، وكتاب « أدب القضاء » في أربعين جزءا ، وكتاب « جامع الفقه » وكتاب « الفروع المؤلّدة » المختصر المشهور ، الذي شرحه عظماء الأصحاب : منهم القفال ، والشيخ أبو علي السِّنْجِي ، والقاضي أبو الطَّيِّبِ الطَّبْرِي ، والقاضي الحسين المَرْوَزِي ، وغيرهم .

قال الرافعي في « كتاب العدد » من الشرح : ونقل القاضي الرُّوْيَانِيُّ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرَ بْنَ الْحَدَّادِ كَانَ فَقِيدَ الْخِصْيَةِ الْيُمْنَى ، وَكَانَ لَا يُنْزِلُ ، وَكَانَتْ لَحِيَّتُهُ طَوِيلَةً .

(١) في ز : « ابن الرملی » والمثبت في المطبوعة ، و ج .

وقال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ : سمعت الدَّارِقُطَنِيَّ ، يقول : سمعتُ أبا إسحاق إبراهيم ابن محمد المُعَدَّلَ النَّسَوِيَّ ، المُعَدَّلَ بمصر يقول : سمعت أبا بكر بن الحَدَّاد ، وذكره بالفَضْل والدين والاجتهاد ، يقول : أُحَدِّثُ نَفْسِي بما رواه الربيع عن الشافعي ، أنه كان يختم في رمضان ستين خَتْمَةً ، سوى ما كان يقرأ في الصلاة ، فأكثر ما قَدِرْتُ عليه تسعا وخمسين خَتْمَةً ، وأتيت في غير رمضان ثلاثين خَتْمَةً .

قلت : وفي ابن الحَدَّاد يقول بعضهم ^(١) :

الشافعي تفقُّها ، والأصمعيُّ م تفنُّنا ، والتابعون ترهَّدا ^(٢)

وقال ابن زُوَلَّاق : في شوال سنة أربع وعشرين وثلاثمائة : سلَّم محمد بن طُغْج الإخشيدي قضاء مصر إلى أبي بكر بن الحَدَّاد ، وكان أيضًا ينظر في المظالم ، ويوقِّع فيها ، فنظر في الحكم خلافة عن الحسين بن محمد بن أبي زُرعة محمد بن عثمان الدمشقي ، وهو لا ينظر ، وكان يجلس في الجامع ، وفي داره ، وربما جلس في دار ابن أبي زُرعة ، ووقع في الأحكام وكاتب خُلفاء النَّوَاجِي .

وكان فقيها متعبدا ، يُحسِّنُ علوما كثيرة ، منها : علم القرآن ، وقول الشافعي ، وعلم الحديث ، والأسماء ، والكنى ، وسير الجاهلية ، والشعر ، والنَّسب ، ويحفظ شعرا كثيرا ، ويبيد الشعر .

ويختم كل يوم ، وليلة ^(٣) في صلاة ، ويصوم يوما ويفطر يوما ، ويختم يوم الجمعة خَتْمَةً أخرى ، في ركعتين في الجامع قبل صلاة الجمعة ، سوى التي يختمها كل يوم .

حسن الثياب ، رفيعها ، حسن المركوب ، فصيحها ، غير مطعون عليه في لفظ ولا فضل ، ثقة في اليد والفرج واللسان ، مجموعا على صيَّانته وطهارته .

كان من محاسن مصر ، حاذقا بعلم القضاء ، أخذ ذلك عن أبي عُبَيْد القاسي . إلى أن قال ، وكل مَنْ وقف على ما ذكرناه ، يقول : صدقت .

(١) في الطبقات الوسطى : « يقول أحمد بن محمد الكحال » .

(٢) في ج ، ز « تيقنا » . والمثبت من المطبوعة . وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٥ .

(٣) في المطبوعة : « كل يوم وليلة » والمثبت من : ج ، ز .

ثم قال : وكان من محبته للحديث لا يدعُ المذاكرة ، وكان ينقطع إليه أبو منصور محمد ابن سعد الباوردي^(١) الحافظ ، فأكثر عنه من مُصنَّفاته ، فذاكره يوما بأحاديث ، فاستحسنها أبو بكر ، وقال : اكتبها لي ، فكتبها له ، فقال له : يا أبا منصور ، اجلس في الصُّفَّة ، ففعل ، فقام أبو بكر وجلس بين يديه ، وسمعها منه ، وقال : هكذا يُؤخذ العلم ، فاستحسن الناس ذلك منه .

وكانت ألفاظه تُتبع ، وأحكامه تُجمع ، ورُميت له رُقعة فيها :
قُولَا لِحَدَّادِنَا الْفَقِيهِ وَالْعَالِمِ الْمَاهِرِ الْوَجِيهِ
وَلَيْتَ حُكْمًا بغيرِ عَقْدٍ وَغَيْرِ عَهْدٍ نَظَرْتُ فِيهِ
ثُمَّ أَبْحَثَ الْفُرُوجَ لَمَّا وَقَعَتْ فِيهَا عَلَى الْبَدِيهِ
في أبيات ، يعنى أن مادة ولايته من الإخشيد ، لا من الخليفة .
وقد أجاب عن هذه الأبيات جماعة .

ثم قال : ولم يزل ابن الحداد يخلف ابن أُنَى زُرْعَةَ في القضاء إلى آخر أيامه ، وكان ابن أُنَى زُرْعَةَ يتأدب معه ، ويُعظِّمه ، ولا يخالفه في شيء .

قلتُ : وما أحسن قول ابن الرُّفْعَةِ في « المطلب » ، في حق ابن الحداد ، بعد ما نصره في قرعه المشهور بأنه وهم فيه ، وهو ما إذا أوصى بعبد لرجلين ، يعتق على أحدهما : القصد^(٢) دفع نسبة هذا الإمام الجليل عن الغلط ، إلى أن قال : فإنه كما قال الإمام في حق الحَلِيمِيِّ : إمام غَوَاص ، لا يُدْرِكُ كُنْهَ عِلْمِهِ الْغَوَاصُونَ ، وَالْبَلَدِيَّةُ عَلَّةٌ لِلنَّصْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ مِصْرِيٌّ . انتهى .

وليس هو كقول الرافعي في « كتاب الطلاق » : إن ابن الحداد فوق ما قال ، إلا أن العُجْبَ أخذ برجله فزَلَّ .

(١) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء في آخرها الدال ، نسبة إلى بلدة بنواحي خراسان ، يقال لها أبيورد . الباب ٩٣/١ ،

وفي المطبوعة « محمد بن سعيد » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة ، ز : « بقصد » والمثبت من : ج .

حج ابن الحَدَّاد ، ومرض^(١) ، فلما وصل إلى الجُبِّ توفى عند البئر والجُمَيْرَة ، يوم الثلاثاء ، لأربع بَقِين من المحَرَّم ، سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو يوم دخول الحاجِّ إلى مصر ، وعاش تسعا وسبعين سنة وشهورا ، ثمانين سنة إلا قليلا ، وصُلِّي عليه يوم الأربعاء ، ودفن بسفح المقطم ، عند قبر والدته ، وحضر أبو القاسم الإخشيد ، وأبو المسك كافور ، والأعيان جنازته .

(ومن الفوائد ، والملح ، والمسائل عن أبي بكر)

● كادت الملائكة بين زوجين تقع في زمانه ؛ وذلك أنه تقدم إليه رجل أنماطى ؛ فجحد بنتا له من مولاة له ، كان قد أعتقها ، وتزوجها ، فشرع أبو بكر في اللعان ، وتنبأ له ؛ وعزم على المضى إلى الجامع العتيق بمصر ، بعد العصر ؛ وأن يجلس على المنبر ، ويقيم الرجل والمرأة .

وعين واحدا من جلسائه لأن يضرب على فم الرجل بعد فراغه من الشهادة الرابعة ، ويُخَوِّفه من قول الخامسة ، ويقول : إنها مُوجِبَة .

وعين امرأة تضرب على فم المرأة أيضا عند فراغها من الشهادة الرابعة ؛ وتقول لها مثل ما قيل للرجل .

وتبادر الناس ؛ وازدحموا على الاجتماع ؛ وحضرت الشهود ، فحسده أبو الذكر المالكى الذى كان حاكما بمصر قبله ، على شرف هذا المجلس ؛ وترفق بالرجل حتى اعترف بالبنت ؛ وسأل الزوجة إعفاءه من الحد .

فلما علم أبو بكر بفعله ؛ وأبو بكر من أذكى الخلق قريجة ، أمر بأن تُحْمَلَ البنت على كتف أبيها ؛ وأن يُطاف به في البلد ، ويُنادى عليه : هذا الذى جحد ابنته فأغرفوه . وهذا التعزير على هذا الوجه من ذكائه ؛ وقد عمله في مقابلة ما عُمل عليه في المكيدة .

(١) في الطبقات الوسطى : « ومرض في الرجوع » .

● ولأبى بكر في هذا أسوة بمُعلِّمه القضاء ، وهو أبو عُبيد بن حَرْبُوَيْهِ^(١) ، فإنه كان يرى أن الطفل إذا أسلمت أمه دون أبيه لا يتبعها في الإسلام ، وإنما يتبع الأب ، وهو رأى شيخه أبى ثور ، فأسلمت امرأة ذُمِّيَّة ، ولها ولد طفل ، ولم يسلم الأب ، ومات ، فُدُسَّ على أبى عُبيد مَنْ يسأله الحكم ببقاء كفر الطفل ، تبعاً لأبيه^(٢) ، فتفتطن إلى أنه إن فعل ذلك قامت عليه الغوغاء ، ونصحه أبو بكر ابن الحَدَّاد نفسه ، وقال له : لا تعمل بهذا ، وإياك والخروج فيه عن مذهب الشافعي . فإنك إن فعلت ذلك نالك الأذى من الخاصة والعامة ، وعِلِمَ أنه إن لم يفعل خرج عن مُعْتَقَدِهِ .

فلما جلس أبو عُبيد في الجامع ، اجتمع الخلق بهذا السبب المُبَيَّت عليه بليل ، وقام رجل على سبيل الاحتساب ، وقال : أيد الله القاضي ، هذه المرأة أسلمت ، ولها هذا الطفل ، فيكون مسلماً أو على دين أبيه ؟ فقال : أين أبوه ؟ وقد كان علم أنه مات ، فقالوا : مات . فقال : شاهدين يشهدان أنه مات نصرانياً ، وإلا فالطفل مسلم . فكثر الدعاء له ، والضَّجيج من العامة ، وستر علمه بفهمه .

● ذكر أبو عاصم العَبَّادِيُّ أن ابن الحَدَّاد ذكر في « فروعه » أن الذَّمِّي إذا زنا وهو مُحَصَّن ، ثم نقض العهد ، ولحق بدار الحرب ، ثم استترَّق ، أنه يُرَجَم .

قلت : ولم أجد هذا في شيء من نُسخ « الفروع » التي وقفت عليها ؛ بل وجدته في شرحها للشيخ أبى على السَّنَجِي ، وعبارته « ينبغي أن يُرَجَم » والواقف عليه لا يكاد يشك في أنه من كلام أبى على ، لا من كلام ابن الحَدَّاد .

قال ابن الحَدَّاد في « فروعه » ولو أن وصياً على يتيم وَلِيَ الحكم ، فشهد عدلان بمال لأبى الطفل على رجل ، وهو مُنْكَر ، لم يكن له أن يحكم حتى يصير إلى الإمام ، أو الأمير ، فيُدْعَى على المشهود عليه .

هذا لفظه ، وعِلَّله شارحوه بأنه حينئذ يكون خَصْماً ومُدَّعِياً للصبي ، وهو حاكم ،

(١) في المطبوعة : « حربونة » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) في الأصول : « لأمه » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

ومن كان نَحْصًا في حكومة لم يجوز أن يكون حاكمًا فيها ، كما لا يجوز أن يحكم على غيره لنفسه ؛ وأيضًا فإنه لو شهد للوصي الذي هو قِيَمُه بمال لم يُقبل ، ومن لا تجوز شهادته لشخص لم يجوز حكمه له .

قال القفال في « شرح الفروع » : واختلف أصحابنا في هذه المسألة ؛ فمنهم من وافقه ، ومنهم من خالفه ، لأن القاضي يَلِي أمر الأيتام كلَّهم . وإن يكن ^(١) وصيًا من قبل ، فلا تُثَمَّة . هذا ملخص كلامه في « شرحه » .

والرافعي صحَّح أن له الحكم ، وعزاه إلى القفال ، وتبع في ذلك الشيخ أبا علي ، فإنه ذكر في « شرح الفروع » أنه سمعه من القفال .

واعلم أن ما صححه الرافعي غير يَبِين ، ولا جُمهورُ أئمتنا عليه ، بل اليَبِين الذي يظهر ترجيحُه قولُ ابن الحَدَّاد ، وقد ذكر ابن الرُّفعة في « المطلب » أنه الصواب .

قال : والفرق بينه وبين غيره من الأيتام ، أن ولايةَ القاضي إذا لم يكن وصيًا تنقطع عن المال الذي حَكَمَ به بانقطاع ولايته ، ولا كذلك الوصيُّ إذا تولى القضاء ، فإن ما حَكَمَ فيه لليتيم الذي تحت وصيته يُبْقَى ولايته بعد العزل ، فقويت التُّهمَة في حقه ، وضعفت في حق غيره .

قلت : وهذا فرق صحيح ، ولاشك أن الحاكم الوصيُّ يتصرف لليتيم الذي هو قِيَمُه ، ويجتمع في تصرفه وصفان ، بينهما عموم وخصوص ؛ كونه حاكمًا ، وكونه وصيًا ، وحينئذ فينبغي أن يكون التصرف بكونه وصيًا ، وهو وصف لا يَحْكُمُ به ، فلا سبيل إلى حكمه ، إذ لو حَكَمَ لكان بكونه حاكمًا ، ولو حكم بكونه حاكمًا لاحتاج إلى مُدَّعٍ ، ولا مُدَّعِيٍّ إلا الوصيُّ ، وهو هو ، فلو كان حاكمًا لم يكن حاكمًا ، وهو خُلْفَ آيل إلى دَوْر ، وهذا سر دقيق أوضحته في كتاب « الأشباه والنظائر » في قاعدة منع التعليل بعلتين .

وبقى في هذا الفرع تنبيه على عُقْدَةٍ في الفرع ، لم أر من تكلم عليها ، لا ممن شرح « الفروع » ، ولا من غيرهم ؛ وذلك أن ابن الحَدَّاد فرض الفرع في وصيٍّ وَلِيَ القضاء ،

(١) في المطبوعة : « وإن لم يكن » والمثبت من : ج ، ز .

فشهد عنده شاهدان ، فاقترضت عبارته تقييد المسألة بطرآن ولاية القضاء على كونه وصياً ، بأن يشهد عنده شاهدان ، وتبعه على التقدير^(١) من تقدم وتأخر ، آخرهم الرافعي ، والنووي ، وابن الرُّفعة .

فأما القيد الأول ، وهو طرآن القضاء على الوصاية ، فقد يقال : إنه لا فرق بينه وبين عكسه ، وهذا هو منتهى فهم أكثر من بحث معه في المسألة .

والذي ظهر لي أن القاضي إذا أسندت إليه وصية ؛ فإن كان مُسندُها أباً أو جَدًّا ، فالأمر كذلك ، فإنه^(٢) لم يكن عليه ولاية ، وإنما يتجدد بعدها ، فيُقارن تجدُّدهما بالوصية تجدُّدهما^(٣) بفقدَهما ، أو نحوه ، لكونه حاكماً ، فيُنظر هنا في أنه هل يتصرف بالوصفين عند مَنْ تَعَلَّلَ بعلتين ، أو إنما يتصرف بأحدهما ؟ وهو الذي ينصره في الأصول .

وإن كان مُسندُها وصياً جُعِلَ له الإسناد ، فيَحتمِلُ أن يكون كذلك ، ويَحتمِلُ أن لا يتجدد له بذلك شيء ؛ لأن ولايته من قبل هذا الإسناد ، فإن له مع الأوصياء ولاية .

وهذا الاحتمال هو الذي يترجَّح عندي ، لكن يظهر على سياقه^(٤) أن لا يصح قبوله لهذا الإسناد ما دام قاضياً ، ولم أجسُر على الحكم به ، فإن تمَّ ظهر به السرُّ في تقييد ابن الحدَّاد .

وأما القيد الثاني : وهو قوله « فشهد عنده شاهدان » فقد يقال أيضاً : لا فائدة له ، بل لا فرق بين أن يشهد عنده شاهدان أو يحكم هو بعلمه ؛ وقد يقال : لا يحكم هنا بعلمه جَزْماً ؛ لشدة التُّهْمَة ، وما أظنهم يسمحون بذلك ، ولا يستثنونه من القضاء بالعلم ، بل من يجوز له الحكم فيما يظهر ، لا يفرِّق بين أن يقضى بالعلم ، أو بالبينة ، كسائر الأيتام ، وسائر الأقضية .

نعم ، عبارة ابن الحدَّاد « يشهد عنده شاهدان » ، وقد اختصرها الرافعي فقال : هل له

(١) في المطبوعة : « التقرير » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « فإن » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) في ج : « تجددُها » والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٤) في المطبوعة : « مسافة » والمثبت من : ج ، ز .

أن يسمع البيّنة ، ويحكم ؟ ، ولو اقتصر على قوله : « هل له أن يحكم » لأفاد أنه هل يسمع البيّنة ، لأن من جَوَزَ سماعَ البيّنة جَوَزَ الحكم .

ولعله أشار إلى أن قول ابن الحَدَّاد « فشهد عنده شاهدان » ليس على ظاهره ، إذ لا يقول أحد إنهما يشهدان عنده على وجه التأدية ، ثم لا يحكم ، وإنما المراد بشهادتهما عنده اختيَارُهُما إياه ، فقول الرافعي « هل له أن يسمع البيّنة » من هذا الوجه خير من قول ابن الحَدَّاد : « فشهد عنده شاهدان » لإنهائها أنه يسمع البيّنة ولا يحكم ، لكن قول ابن الحَدَّاد « شاهدان » خير من إطلاق الرافعي « البيّنة » لأنها قد توهم أن للشاهد واليمين هنا مَدخلًا ، ولا يمكن ، لأنه لو كان ، لكان الحالف هو ، ولا سبيل إلى أنه يحلف ويحكم ، لأن الحالف غير الحاكم ، ولأن الولي لا يحلف .

وللرافعي أن يقول . إنما عنيت بالبيّنة الكاملة ، وهي شاهدان .

● وأما قول ابن الحَدَّاد : « حتى يصير إلى الإمام أو الأمير » فقد يقال : من الذي يعنيه بالأمير ؟ فإن الأمير قد يُطلق ويراد به أمراء العسكر ، الذين لا حُكْم لهم ، وإليه الإشارة في مسألة ابن القُطَّان ، وابن كَجَّ^(١) فيما إذا دُعِيَ الشاهد إلى أمير أو وزير ، هل له تأدية الشهادة عنده^(٢) ، أولا ؟ لأن تأدية الشهادة إنما هو للحكام ، فأطلقا الأمير على من ليس بحاكم .

وقد يطلق ويراد به الحاكم ، كقولنا : أمير البلد .

والأظهر أنه أراد الثاني ؛ فإن الأول لا حكم له ، والمراد أمير من قِبَل الإمام الأعظم ، جُعِلَ له الحكم ، وكذلك عبّر الشيخ أبو على عن هذا الغرض ، بقوله : ينبغي للحاكم أن يأتى إلى الإمام الأعظم ، أو الأمير الذى ولّاه القضاء ، أو إلى حاكم آخر . انتهى .

● وهذا على مصطلح بلادهم ، في أن أمراء البلد يؤلّون القضاء ، وقصد في هذا التوقّف ، في أنه هل يدعى هذا الحاكم الذى هو وصي عند خليفته على الحكم ، أولا ؟ لكونه خليفة ،

(١) انظر : الجزء السابع ١٩٧ .

(٢) في ج ، ز : « عنه » والمثبت في المطبوعة .

وفيه خلاف ، صرَّح به الشيخ أبو عليّ ، وغيره في هذه الصورة ، وصرح به الرافعيّ ، وغيره ، فيما إذا امتنع حكم الحاكم لنفسه ، أولا ؟ يعارضه : هل له أن يتحاكم إلى خليفته ؟
(فرع ادّعى فيه تناقض ابن الحَدَّاد)

وأنا جامع أطرافه لتبذُّرها في كلام الرافعيّ رحمه الله ، ومُلخِّص القول فيه بحسب ما اجتمع لي :

● إذا وقعت الفُرقة قبل الدخول بين الزوجين ، لا بسبب من واحد منهما ، فهل تُجْعَل كأنها واقعة بسبب الزَّوْجَة ؟ فيسقط المهرُ بالكُلِّيَّة ، أو كأنها واقعة بسبب من جهة الزوج ؟ فيشطره^(١) .

هذا أصل يقع خلافا بين ابن الحَدَّاد والقفال رحمهما الله ، ابن الحَدَّاد ، يقول بالأول أبدا ، والقفال يقول بالثاني ، ولعله الراجح عند الرافعيّ تأصيلا وتفريعا ، أما تفريعا فلما ستراه عند ذكر الصُّور ، وأما تأصيلا فلاطلاقه في « باب تَشْطِير الصَّدَاق » أن مَوْضِعَهُ كل فُرقة لا بسبب من المرأة ، لكن يُشَبِّه أن يكون مراده هنا بالعام الخاص ، أى بكل سبب من جهة الزوج ، بدليل أنه قابله بقوله : « فأما إذا كان الفِرَاق منها ، أو بسبب فيها » ويكون قد سكت عما إذا لم يكن من واحد منهما ، وفيه صور .

● منها :

إذا تزوّج جارية مُورَّثة كمجارية أبيه ، أو أخيه ، أو عمه ، أو غيرهم ، فمات السيد وزوجها وارث ؛ إما كُلِّ التَّرِكَةِ ، أو بعضها ، انفسخ النِّكاح ، لأن النكاح والمِلْك لا يجتمعان .

وأما المهر إذا كان الموت قبل الدخول ، فقال ابن الحَدَّاد : يسقط . وهذا بناء على أصله ؛ لأن الفسخ لم يكن من قِبَل الزوج ، وإنما دخلت في مِلْكه بالميراث ، أَحَبُّ أو كَرِه . قال الشيخ أبو عليّ : واشهد^(٢) على قول المرأة مشترى الزوج من سيده قبل الدخول

(١) في المطبوعة : « ليشطره » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا بالأصول .

سقط ؛ لأنه لم يكن للزوج فيه صنع ، ولذلك^(١) لو وُجِدَتْ بالزوج عيبا قبل الدخول ، واختارت الفسخ سقط المهر ، كذلك مثله في مسألتنا .

وقال القفال ، ومن « شرح الفروع » له نقلت : هذه الطريقة يسلكها صاحب الكتاب ، يعنى ابن الحداد ، في مسائل كثيرة ، فتقول « الفروع » : إذا انفسخ النكاح ولم يكن الزوج^(٢) لانفساخه مُتسببا فلا مهر عليه ، وهذا عندى غلط ، بل الواجب أن يقال : إذا انفسخ النكاح ، ولم تكن المرأة سببا في الفسخ ، فلها المهر . انتهى . واستدل بما سنذكره . وهذه بمقالة القفال المروزي ، صرح بها كما تراه في هذه المسألة ، وفي نظائرها ، ونقلها عنه في هذه المسألة القاضي أبو الطيب الطبري في « شرح الفروع » كما سنحكي كلامه ، ومع ذلك لم ينقلها عنه تلميذه الشيخ أبو علي في هذه الصورة ، بل قال : ورأيت بعض أصحابنا ، يقول : لا يسقط كل المهر ، فمن العجب أنه يخفى^(٣) عنه مذهب شيخه ، مع نقله عنه نظيره في نظائر المسألة ! فلقد قضيتُ من هذا العجب ، وكاد^(٤) يُوجب لي توقفا في العزو إلى القفال ، ولكني رأيته قد أفصح به في « شرح الفروع » إفصاحا ، ونقله القاضي أبو الطيب عنه صريحا ، ونقل الشيخ أبو علي عنه كما ستري في نظائره مثله ، فاستتم لي قضاء العجب .

ثم الأرجح من هذين الوجهين عند الرافعي قول القفال ، كما ذكره في « كتاب النكاح » في « باب نكاح الأمة والعبد » قبل فصل « الدور الحكمي » وهو أيضا لم^(٥) يفصح بذكر القفال ، ولكن حكى الوجهين ، وعزا الأول لابن الحداد ، ورجح الثاني ، وعلى هذا الراجح يكون النصف تركة تُقضى منه الديون ، وتنفذ الوصايا ؛ فإن لم يكن ، سقط إن كان النكاح^(٦) جائزا ، لأنه لا يثبت له على نفسه ، وإلا سقط نصيبه ، ولآخر نصيبه . وسنذكر توجيه هذا الوجه من كلام القفال ، ونتكلم عليه .

(١) في ج : « وكذلك » والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٢) في المطبوعة ، ز : « للزوج » والمثبت من : ج .

(٣) في المطبوعة : « لا يخفى » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « وكان » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في ج ، ز : « لمن » والمثبت في المطبوعة .

(٦) في ج ، ز : « النكاح » والمثبت في المطبوعة .

● ومنها : إذا تزوج ذمّي ذميّة صغيرة من أبيها ، ثم أسلم أحد أبويها قبل الدخول ، وتبعته في الإسلام ، فانفسخ النكاح .

قال ابن الحَدّاد : يسقط المهر ، لأن سبب فساد النكاح لم يوجد من الزوج .
وقال الشيخ أبو عليّ : قال بعض أصحابنا : لها نصف المهر ، لأن الفسخ وإن لم يكن من الزوج فليس منها أيضا ، وإذا لم يكن لها صنّع في الفراق لم يسقط كلّ المهر .
قلت : وقائل ذلك هو شيخه القفال ، فمن العجب كونه لم يصرّح باسمه ، وكذلك حكى الإمام المقالة عن بعض الأصحاب ، قبيل « باب الصّدّاق » ولم يصرّح باسم القفال أيضا ، فمن أعجب العجب تصرّح القفال بمقالة في كلامه أطنب فيها في « شرح الفروع » ثم لا يحكيها عنه الحاكون للقليل والكثير من كلامه ، الحريصون على البعيد والقريب من أنفاسه ، العارفون بغالب حركاته في الفقه وسكناته !

وهذه عبارته في « شرح الفروع » : إذا تزوج نصرانيّ صغيرة ، ابنة كتابيّين ، فأسلم أحد الأبوين ، انفسخ نكاحها ، لأنها غير مدخول بها ، وحُكِم لها بالإسلام ، لإسلام أحد الأبوين .

ثم قال صاحب الكتاب : لا مهر لها على الزوج ؛ لأن الزوج لم يكن سببا في الفسخ . وهذا غلط ، وهو لا يزال يسلك هذه الطريقة ، بل يجب أن يقال : إذا لم يحصل الفسخ من جهة المرأة فلها المهر ، سواء جاء الفسخ من جهة الزوج ، أو من جهة غيره . انتهى .
ثم ذكر دليله على ذلك ، وسنذكره .

ولم يحك القاضى أبو الطيّب في « شرح الفروع » عن القفال هنا شيئا ، وإنما عزا هذه المقالة إلى بعض أصحابنا ، كما فعل الشيخ أبو عليّ ، والإمام رحمهما الله تعالى .
والقاضى أبو الطيّب في أوسع العُذر ، فإنه أكبر من أن يحكى مقالات « القفال » وحكايته في مسألة الميراث عنه مما يُستغرب ، وإنما العجب إغفال الشيخ أبى عليّ ، والإمام ذكر القفال ، الذى قاله في كتابه ، وحكاها عنه قاضى العراق ، فيالله العجب ، عراقىّ يحكى مقالة خُراسانىّ ، لا يحكيها أصحابه عنه ! مع ثبوتها عليه ، وهذا عندى من عُقد المنقولات .

وهذه^(١) المسألة لم يصرّح بها الرافعيّ في « كتابه » ، وإنما جزم في « باب المتعة » في ذمّة صغيرة تحت ذمّيّ أسلم أحد أبويها ، فانفسخ النكاح ، أنه لا متعة ، كما لو أسلمت بنفسها ، وهذا يوافق ما رجّحه في مسألة الميراث ، ويستمر على منوال واحد في وفاق القفال .

● ومنها : إذا أسلم على أمّ وبتها ، ولم يدخل بواحدة منهما ، تعيّن البنت ، وانددت الأم على الصحيح ؛ بناء على صحّة أنكحتهم .

وفي قول : يتخير .

ثم قال ابن الحدّاد : إن خيرناه فللمفارقة نصف المهر ؛ لأنه دفع نكاحها بإمساك الأخرى ، وإن قلنا تتعيّن البنت فلا مهر للأم ؛ لاندفاع نكاحها بغير اختياره .

وقال القفال في « شرح الفروع » مانصه : وقد قال الشيخ أبو زيد ، والشيخ أبو عبد الله الخضرّي ، وأصحابنا : هذا خطأ على أصل الشافعيّ .

وينبغي أن يكون الجواب على عكس ما قاله في القولين جميعا عندى ، فإذا قلنا : له الخيار . فاختر إحداهما فلا مهر للثانية ، وإن قلنا : لا خيار ، ويمسك البنت ، ويفارق الأم . فلها المهر .

والحال في تقرير هذا ، ونقله عنه تلميذه الشيخ أبو على في « شرح الفروع » سماعا ، فقال : وسمعت شيخى رضى الله عنه ، يقول : الجواب على عكس ما ذكره صاحب الكتاب . واندفع في ذكر كلام القفال ، ولم يذكر أبا زيد ، ولا الخضرّي ، فعرفت من ذلك أنه لم ينظر « شرح شيخه على الفروع » ، وإنما كانوا يتكلّمون^(٢) على حفظهم ، وما يسمعون من أفواه مشايخهم رضى الله عنهم .

وكأن الرافعيّ اقتصر على النظر في « شرح الشيخ أبى على » فإنه نقل المسألة عن القفال ، وغيره ، وأشار بقوله « وغيره » إلى ترجيحه ، ولو وقف على « شرح القفال » لأفصح

(١) في المطبوعة : « وبالجمله فهذه » والمثبت من ج ، ز . وكلمة : « وبالجمله » مضروب عليها في ج .

(٢) في المطبوعة : « يتكلّمون » والمثبت من ج ، ز .

بذكر أمي زيد ، والخضري ، وقد نازعهم القاضي أبو الطيب الطبري ، ورجح قول ابن الحداد ، وأطال وأطاب .

والنزاع في هذا الفرع عائد إلى الأصل المتقدم ، وربما زاد أن المنازع يدعى أن إسلامه سبب لاندفاع نكاح الأم ، فالفرقة من جهته ، ولعلنا نتكلم على ذلك فيما بعد .

● ومنها : ردُّهُمَا معاً . لم يذكر الرافعي هذه المسألة إلا استطراداً في « باب نكاح المشركات » أشار إلى الوجهين فيها ، وفيها ثلاثة أوجه : أحدها ؛ إضافة الفرقة إلى الزوج ، فيتشطر .

والثاني ، إضافة الفرقة إليها ؛ لأنها أتت بالجناية التي لو انفردت سقط حقها ، فإذا انضم إليه جناية الغير لا يؤثر في ذلك ، كما لو قال : أقطع يدي ، فقطع . وهما مشهوران .

قال الروياني : والأول أظهر .

والثالث ، حكاها الماوردي ، وتبعه الروياني : لها رُبع المهر ؛ لاشتراكهما في الفسخ ، فسقط من النصف نصفه ؛ لأنه في مقابلة ردِّ الزوجة ، وبقي نصفه ، لأنه في مقابلة ردِّ الزوج .

والمسألة شهيرة ذكرها الأصحاب في « باب ارتداد الزوجين » وهو باب عقده الشافعي رضي الله عنه في « كتاب النكاح »^(١) قبل « باب طلاق المشرک » وبعد « نكاح المشركات » والرافعي تبعاً للغزالي لم يذكر هذا الباب بالكلية ، فمن ثم لم يستوعب مسائله . وذكر الرافعي أيضاً ارتدادهما معاً في المتعة ، وصحح أنه لا متعة . واعلم أن الوجهين جاريان في التشطير ، مشهوران فيه ، وإن لم يذكرهما الرافعي إلا استطراداً .

وقال ابن الرُّفعة في « باب نكاح المشركات » : إذا ارتد الزوجان معاً قبل الدخول ، ففي تشطير المهر ،^(٢) إحالة على ردِّته ، أو سقوط^(٣) كله إحالة على ردِّتها ، وجهان مشهوران ، وربما يُعزى الثاني منهما لابن الحداد .

(١) راجع مختصر المزني ، بهامش الأم ٣ / ٢٩٢ .

(٢) في المطبوعة : « أحال على ردِّته ، أو سقط » والمثبت من : ج ، ز .

قلتُ : وهو جارٍ على أصله ، وإذا تأملتُ ما ذكرته علمتُ أن الفرقة قد تكون من جهته ، وقد تكون من جهتها ، وقد تكون من جهتهما ، وقد تكون لا من جهة واحد منهما . أربعة أحوال لم يذكر الرافعي في « باب التشطير » إلا الأولين فقط .

فإن قلتُ : قد قال في باب التشطير : موضع التشطير كلُّ فرقة تحصل لا بسبب من المرأة ، وهذا يشمل ما إذا كانت لا بسبب منهما^(١) ، ثم مثل له بما إذا أرضعت أمُّ الزوجة الزوج ، وهو صغير . إلى آخر ما ذكره .

قلتُ : مسألة الرضاع سنتكلم عليها ، وقولِي : « لا بسبب من المرأة » إنما نعني به إذا كانت من جهة الزوج ، بدليل قوله بعده : « أما إذا كان الفراق منها ، أو بسبب فيها » . وبالجملية لا تصرّح من الرافعي في « باب التشطير » بهاتين الحالتين ؛ إنما أشار إليهما في « باب المتعة » وفي « باب نكاح العبد والأمة » ولو جمع شمل النظائر في فصل واحد كان أولى ، بل لم يصرّح بمسألتين عظيمتين بين الأصحاب : ردُّتهما معا ، هل تُشطرُّ ؟ وإن كان ذكر أنها هل تُسقط المتعة ؟ وإسلام أَى الزوجة الصغيرة إذا انفسخ نكاحها ، هل يُشطرُّ ؟ وإن كان ذكر أنه هل يمتنع ؟

إذا عرفت هذا كله فقد تبين لك أن ابن الحَدَّاد يجعل الفرقة ، لا مِن واحد منهما ، مُسْقِطَةً مُلْحَقَةً بما إذا كانت من جهتها ، والقفال يخالفه ، ويجعلها مُشَطَّرَةً مُلْحَقَةً بما إذا كانت منه .

ثم يقول ابن الحَدَّاد : ومن صور القاعدة ، أن يرث الزوج بعض زوجته ، وهذا تصوير لا يُخالف فيه ، وإن أسلم على أمِّ وبناتها ، وإن سلم^(٢) فتتبعه الزوجة ، وهذان^(٣) يُنَازَع فيهما تصويرا كما ينَازَع فيهما حُكْمًا ، فيقال : لم يكن إسلامه على أم وبناتها ، وإن^(٤)

(١) في المطبوعة : « منها » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا بالأصول .

(٣) في المطبوعة : « وهذا » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « وإنما » والمثبت من : ج ، ز .

قلنا يُدِيم نكاح البنت ، وتندفع الأم ، فهى فرقة كائنة من جهته ؛ لأنه رُبما^(١) صار بإسلامه ، وإسلامه تبعاً ؛ لأنها فرقة كائنة من جهتها .

ونحن نلخص القول فى المقامين . أما المقام الأول ، وهو دعوى ابن الحَدَّاد أنَّ الفرقة لا من واحد منهما مُلحقة بالواقعة منها فيسقط ، فلم يُحتجَّ عليه بأكثر من أن الفسخ لم يكن من قبله ، بل هو قَهْرٌ أَحَبُّ أو كَرِه .

وللقفال أن يقول له : لِمَ قلت : إنه إذا لم يكن من قبله لا يلحق بما يكون من قبله ؟ فليس قولك : لا يُشطرُّ لكونه ليس من قبله ، ما يبعد من قولنا يُشطرُّ ؛ لكونه ليس من قبلها ، بل التشطير مُعتزِد بالأصل ؛ فإن الأصل بعد تسمية الصَّدَاق وجوبه ؛ فلا يسقط إلا النِّصْف للفرقة قبل الدخول ، ويبقى النِّصْف الآخر بالأصل ، ما لم يتحقق زواله بتحقيق كونه من جهتها .

● واستشهد القفال لعدم سقوط النِّصْف بمسألة الرِّضاع ، وغيرها ، فقال فى « شرح الفروع » ، مشيراً إلى قول ابن الحَدَّاد : هذا عندى غلط ، بل الواجب أن يقال : إذا انفسخ النكاح ، ولم تكن المرأة سبباً فى الفسخ فلها المهر ، ألا ترى أن الرجل إذا تزوج امرأة ، وتزوج أبوه أمَّها ، فغلط الابن ، فوطئ امرأة الأب ، وهى أم امرأة الابن ، انفسخ نكاح امرأة الابن بوطئ أمَّها بشبهة ، ووجب لها المهر ؛ لأنها لم تكن سبباً للفسخ .

● وكذلك : لو أن رجلاً كان له امرأتان ، إحداهما كبيرة ، والأخرى صغيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة ، انفسخ نكاح الصغيرة ، ووجب لها على الزوج نصفُ المهر ، وليس الزوج ها هنا سبباً للفسخ ، إلا أن الفسخ لمَّا لم يكن بسبب من المرأة وجب لها المهر .

● فكذلك فى مسألة الكتاب^(٢) إذا تزوج جارية أبيه ، فمات أبوه وملكها انفسخ النكاح ، وعليه المهر ؛ لأن المرأة لم تكن سبباً للفسخ ؛ إلا أن مسألة الرِّضاع تُباين هذه

(١) فى المطبوعة : « إنما » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « الكتابى » وهو خطأ ، وصوابه من : ج ، ز .

المسألة من وجهِه ، وهو أن في هذه المسألة إذا غَرِمَ المهر ، فليس له أن يرجع على الكبيرة بما غَرِمَ .

● والفرق بينهما أن موت الإنسان لا يكون باختياره ، ولا ينتمى إلى جناية ؛ فلذلك لا يُعَرِّمُ المهر ، وأما الكبيرة إذا أرضعت الصغيرة ، فإنها تنتمى إلى جناية ، فلذلك يُعَرِّمُ المهر ، حتى إنها لو أرضعت من غير أن تنسب في الإرضاع إلى جناية ، سقط عنها العَرْمُ أيضا ، مثل أن ترى الصغيرة مُلقاة في موضع ، لو لم تُرَضِعْها خيف عليها التَّلَفُ ، ولم يكن بَقَرُها مَن يتعهَّدها ، فأرضعتها ، انفسخ النكاح ، ولا عَرْمُ عليها ؛ لأنها لا تُنسب إلى جناية في إرضاعها إياها ، فصار ذلك كما لو دَبَّت الصغيرة إلى ثدي الكبيرة ، فأرضعت وهي نائمة ، انفسخ النكاح ، ولا عَرْمُ عليها ، وعلى الزوج المهر ، وإنما لم يجب المهر في هذه المسألة ، لوجود فعل من الكبيرة ، وسبب من الصغيرة ، فيجب المهر إذا مات الأب فملك جاريته المنكوحة ، إذا لم يحصل منها سبب في الفسخ . انتهى كلام القفال .

ثم أعاد نظره^(١) بعد ورقات ، في مسألة ما إذا أسلم أبو الصغيرة ، وعزا ما ذكره من أنه لا يجب العَرْمُ على كبيرة أرضعت صغيرة وقت الضرورة ، إلى أصحابنا ، فقال : قال أصحابنا : وذكر المسألة . وهي مسألة حسنة غريبة ، لا أعتقد أنها مُسلَّمة ، وقد عرفت ما ذكره ، وحاصله الاستشهاد على ما ادَّعاه بمسألة الرضاع .

وقال القاضي أبو الطَّيِّب الطَّبْرِيُّ : هذا الذى قال أبو بكر القفال واضح ، ومن قال بقول صاحب « الكتاب » فإنه يقول : إذا كان الفسخ بالشرع سقط حقُّها ؛ ألا ترى إذا تزوجها وكان النكاح فاسدا بالشرع وجب أن يُفَرَّقَ بينهما ، ولا حقُّ لها ، إذا كان قبل الدخول بها ؛ لأن التَّحْرِيمَ والفسخ بالشرع ، فكذلك ها هنا .

فإن قيل : إذا كان النكاح فاسدا ، فإن المهر لم يجب .

قيل له : إنما لم يجب لأن التَّحْرِيمَ والفسخ بالشرع ، وهذا المعنى موجود ها هنا . ويخالف هذا ما ذكره من وطء الأب ، وإرضاع الكبيرة ؛ لأن ذلك ليس من جهة

(١) في المطبوعة : « نظيره » والمثبت من : ج ، ز .

الشرع ، وإنما هو بفعل آدمي يتعلق به الضمان ؛ ولهذا نقول : إن الزوج يرجع على الأب بنصف المهر ، وكذلك يرجع على المُرْضِعة ، فسقط ما قاله . انتهى كلام [القاضي]^(١) أبى الطَّيِّب ثم أعاد مثله فيما بعد .

وأقول : لا حاجة إلى استشهاده بالنكاح الفاسد ، وفيما ذكره من الفرق كفاية . فلا بن الحَدَّاد أن يقول : إنما أقول بالسقوط في مُوجب شَطْر يُقَرُّ قَرَارُهُ على الزوج ، أما ماله مَرْدٌ^(٢) ، وما الزوج فيه إلا طريق فلا أمنعه ، وهذا فرق واضح ، ويكون عنده هكذا الفُرقة الواردة لأمر منهما إذا آلت إلى تغريم الزوج شَطْرًا لا يرفع به ، لا^(٣) يوجب عليه شيئاً ، بخلاف ما إذا لم يكن إلا طريقاً فحسب ، فهذا ملخص الكلام على أصل القاعدة ، وهي مُصَوِّرة تصويراً واضحاً في مسألة الميراث .

أما إسلام الأب فتبعية الزوجة ، أو إسلام الكافر على أم وبنتها ، فمن قال : كل فُرقة لا تَرِدُ من جهة المرأة تُشَطَّرُ - سواء أوردت من جهة الزوج أم لم تُنسَبْ إلى واحد منهما - وهو القفال ، وقبله أبو زيد والخَضِرِيُّ ، وبعده الرافعي فيما يظهر ، ومن تبعه ، فيقول بالتشطير لا محالة ،^(٤) وأما من قال بقول^(٥) ابن الحَدَّاد : إن كل فُرقة لا تَرِدُ من جهة الرجل تسقط ، سواء أوردت من جهة المرأة ، أم لم تُنسَبْ لواحد منهما ، فقد نقول في هاتين المسألتين : إنها فُرقة لا من جهة واحد منهما ، ويُحَكَّمُ بالسقوط ، وبذلك صرح ابن الحَدَّاد ، وقد نقفُ ونَدْعِي^(٥) أنها فرقة من جهتها . فمن ثم يُقال لابن الحَدَّاد : اذهب^(٦) إنا نُسَلِّمُ^(٧) ما تدَّعيه من الأصل ، لكن لا نُسَلِّمُ أن الفُرقة في هاتين الصورتين لا من واحد منهما ، بل هي منها .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة ، ز : « مردود » والمثبت من : ج .

(٣) في المطبوعة : « ولا » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « وأجاب قال يقول » وفي ز : « وأجاز قال يقول » والمثبت من : ج .

(٥) في المطبوعة : « وقد نصف ويدعي » والمثبت من : ج .

(٦) كذا بالأصول ، ولعلها : « هب » .

(٧) في المطبوعة : « مسلم » والمثبت من : ج ، ز .

واعلم أن مسألة إسلام الرجل على أم وابنتها قد أفصح القفال فيها بتعليط ابن الحداد ، وزعم أنه عكس التفريع ؛ فإنه قال : إن قلنا باستمرار نكاح البنت كما هو الصحيح سقط نكاح الأم ، بناء على أصله ، أنها فُرقة وردت بالشرع قَهْرِيَّة ، فلا تُشَطَّرُ ، وإن قلنا يتخَيَّرُ ، فالمفارقة منسوب إليه^(١) اختيار فراقها . فقال القفال ومتابعوه : بل الأمر بالعكس ، بل الجواب على عكس ما ذكره ، إن قلنا بصحة أنكحتهم ، فقد أفسدنا نكاح الأم بكل حال ، للعقد على البنت ، وحينئذ ففسخ النكاح إنما وقع بإسلامه وإسلامها جميعا ، والفسخ إذا وقع قبل الدخول بسبب يشترك فيه الزوجان يجب المهر ، كما لو تخالعا فلا يسقط المهر ، بل يتشَطَّرُ ، وتجب المُتعة .

وأما على القول الذى يقول : يُمَسِكُ أيتهما شاء . فإذا أمسك إحداهما جعل الثانية كأن لم ينكحها قط ، فلا مهر ، ولا متعة ، ويجوز لابنه أن يتزوّج بها ، ويكون بمنزلة مَنْ لم يعقد عليها . هذا حاصل ما ذكره .

وقال القاضى أبو الطيّب الطَّبْرِى ، منتصرا لابن الحداد : وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه على القولين جميعا جعل الاختيار إليه ، والوُصلة والفُرقة إلى إرادته ، فمن اختارها من أكثر من أربع ، ومن المرأة ، وعمتها ، أو خالتها ، فنكاحها صحيح ؛ ومن فارقها مِنْهُنَّ ، وقلنا إنها بمنزلة مَنْ لم يعقد عليها ، فإنما يصير بهذه المنزلة باختياره ، وقد كان يمكنه أن يقيم على نكاحها باختياره إياها ، فأوجب عليه نصف المهر بذلك ، وأجرى مجرى المطلق ، لهذه العلة ، ويفارق^(٢) المنكوحه نكاحا فاسدا فى الإسلام ، فإنه يجب أن يُفَرَّقَ بينهما ، ولا اختيار له فيها . فبان^(٣) الفرق بينهما .

هذا كلام القاضى أبى الطيّب ، وهو مُحْتَمِلٌ جَيِّدٌ ، يَحْتَمِلُ أن يقال : عدم إمساكه الواحدة مع قدرته ، ولكن الشارع له من إمساكها بمنزلة طلاقها ، ويحتمل ألا يقال به^(٤) .

(١) فى المطبوعة : « إلى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ومفارق » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « فبيان » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى ز : « له » والمثبت من : المطبوعة ، ج .

وما أظن ابن الرُّفعة وقف على كلام القاضي أبى الطَّيِّب هذا ؛ فإنه ذكر نحوه بحثًا لنفسه ، ولو وقف عليه لاستظهر به ، فإن ابن الرُّفعة قال في « باب نكاح المشركات » فيما إذا أسلم على أختين ، وطلَّق كل واحدة ثلاثا ، وقد نقل عن ابن الحَدَّاد التَّخْيِير بينهما ، مع كونه يميل في أنكحة الكُفَّار إلى الوقف ، وأن مقتضاه ألا يجب مهر ، وقد حكى عنه الرافعي إيجاب المهر ، وأن قول الوقف يناسبه ألا يجب مهر .

● قال ابن الرُّفعة : قد يكون مأخذ ابن الحَدَّاد في إيجاب المهر للمُنْدَفِعة ، وإن بان فساد النكاح فيه ، كونه عَيْنُهَا للفراق مع صلاحيتها للبقاء ، باختياره الأخرى ، مع أنه لا ترجيح ، ومثُلُ^(١) ذلك وإن كان جائزا فيُناط به الإيجاب ، على رأى [بعض]^(٢) الأصحاب فيما إذا أفاق المجنون ، أو طهرت الحائض ، وقد بقى من الوقت ما يتسع لها ، أو للظهر فقط ، أو بقى منه ما يُدرك به العصر ، وهو ركعة ، فإنما تلزمه الظهر والعصر بإدراك أربع ركعات ، على رأى صاحب « الإفصاح » وإدراك ركعة فقط على رأى غيره ، وهو الذى قيل : إنه المُصَحَّح فى المذهب ، وكل ذلك مع قولنا : إنه لو أدرك دون ذلك ، لا يكون به مدركا لواحدة من الصَّلَاتَيْنِ ، وإذا تأملت ذلك وجدت إزماءه للصَّلَاتَيْنِ بما يلزمه به إحداهما ، إنما هو ، لأن كل واحدة منهما تقبل أن تُوقَّع فى ذلك الوقت على البدل ، لا مع المعية ، فكذا فيما نحن فيه ، جاز أن يتعلق الإيجاب بالقبولية على البدل ، وإن لم يمكن^(٣) الجمع ، وبصح هذا المأخذ إن كان يقول بأنه إذا أسلم على أكثر من أربع ، وأسلمن معه أنه يجب للمُنْدَفِعات باختياره لغيرهن الشَّطْر ؛ فإن لم يقل به فلا تمام ، والظاهر أنه يقول به . انتهى .

وما ذكره من أنه قد يكون مأخذ ابن الحَدَّاد قد عرفت أن القاضي أبى الطَّيِّب قاله ، وللبحث فيه مجال ، قد يقال : تعيين الفراق فيمن له أن يُعَيَّن فيها البقاء بمنزلة الطلاق ، وقد يقال : بل إذا جُعِلَ له ذلك ، فقد جُعِلَ له أن يُعَيَّن فيها انتفاء للزوجة بالكُلِّية ، فمن أين المهر ؟ فليُتَأَمَّلْ فى ذلك ، فإنى لم أُشَبِّعه بحثًا .

(١) فى ج ، ز : « وقبل » والمثبت من المطبوعة .

(٢) زيادة من : ج على ما فى المطبوعة ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « يكن » والمثبت من : ج ، ز .

محمد بن أحمد بن مَتّ ، أبو بكر ، الإِشْتِيخَنِيّ

(١)

محمد بن أحمد بن يحيى ، الفقيه ، أبو نصر

(٢)

(١) بياض بالأصول ، وهو في المطبوعة ، ز : « الاستيحي » وهو خطأ صوابه من : ج ، واللباب ٥٠/١ ، وسير أعلام النبلاء ٥٢١/١٦ ، وشذرات الذهب ١٢٩/٣ ، والعبر ٤٠/٣ ، وهو فيه : « ابن مت » كما ورد في الطبقات الكبرى ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

محمد بن أحمد بن محمد بن مَتّ

أبو بكر ، الإِشْتِيخَنِيّ

من أهل إِشْتِيخَن ، بكسر الألف وسكون الشين المعجمة ، وكسر التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها بعدها ياء معجمة بنقطتين من تحتها ساكنة ، ثم خاء معجمة مفتوحة ثم نون ، وهي قرية من قرى السُّعْد بِسَمَرْقَنْد .
كان من أئمة الأصحاب .

وروى صحيح البخارى عن الْفَرَبْرِىّ ، وروى عنه أبو نصر الدَّأُوْدِيّ .
مات في شهر رجب سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(٢) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

محمد بن أحمد بن يحيى

الفقيه ، أبو نصر ، السَّرْحَسِيّ

قال الحاكم : كان من الفقهاء الشافعيين ، ومن يرجع إلى أدب ، وكتابة ، وفضل .
قال : وجاءنا بَعِيْه سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .

محمد بن أحمد المَرَوَزِيّ ، الإمام الكبير ، أبو عبد الله الخِضْرِيّ *

نسبة إلى الخِضْر ، رجل من جدوده .

إمام مَرُو ، وشيخها ، وحَبْرُها ، ومُقَدِّمُ الأصحاب بها ، وهو تَخَنُّنٌ أَيْ عَلَى الشَّنَوِيّ^(١) .

حَدَّثَ عَنْ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ ، وَغَيْرِهِ .

وَعَقَدَ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ وَالتَّدْرِيسِ .

وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ ، وَالْفَقِيهَ حَكِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّيمُونِيّ .

وَكُنَّاهُ كَانَ صَاحِبَ مَالٍ وَثَرَةٍ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ الْقَاضِي ، عَنْ الْقَفَّالِ فِي تَرْجُمَةِ

أَبِي زَيْدٍ .

وَكَانَ فِيمَا أَحْسَبَ مِنْ أَقْرَانِ الشَّيْخِ أَبِي زَيْدٍ ، وَمَا أَرَى الْقَفَّالَ إِلَّا مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ عَلَيْهِ ،

وَطَالَمَا قَالَ الْقَفَّالُ : سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ ، وَسَأَلْتُ الْخِضْرِيّ .

● وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيقَةِ » فِي مَسْأَلَةٍ هَلْ يُقَلَّدُ الْمَرَاهِقُ فِي الْقِبْلَةِ ؟ قَالَ الْقَفَّالُ :

سَأَلْتُ أَبَا زَيْدٍ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : نَصُّ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَرَاهِقِ ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَبَا

عَبْدَ اللَّهِ الْخِضْرِيّ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَا يَجُوزُ نَصًّا ، فَأَخْبَرْتَهُ يَقُولُ أَبِي زَيْدٍ ، فَقَالَ : أَنَا لَا

أَتَّهِمُهُ فِي ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ النَّصَّ ، إِذَا دَلَّ عَلَى الْحَرَابِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ ،

وَبِالنَّصِّ الثَّانِي أَنْ يُخْبِرَهُ بِجَهَةِ الْقِبْلَةِ ، أَوْ يَقُولُ : رَأَيْتُ الْقُطْبَ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ

بِقَوْلِهِ وَيَصِلُ إِلَى تِلْكَ الْجَهَةِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِتَقْلِيدٍ [لَهُ]^(٢) ، لِأَنَّهُ لَمَّا^(٣) أَخْبَرَهُ ، وَلَا يُخْبِرُهُ إِلَّا

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٧٢ ، شذرات الذهب ٨٢ / ٣ ، طبقات العبادي ٩٦ ، الباب ٣ / ٣٧٨ ، وفيات الأعيان ٣٥١ / ٣ .

(١) بفتح الشين والنون وبعدها الواو ، نسبة إلى شنوعة . الباب ٣١ / ٢ . والختن : زوج البنت . وقيل : كل من كان من قِبَلِ الْمَرْأَةِ .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « إِذَا » والمثبت من : ج ، ز .

عن تحرُّ واجتهاد ، صار هذا كالعالم أمَّ عامِّياً في مسألة واحدة ، فإن أفتاه بنصٍّ من كتاب الله أو سنة ، يجوز له أن يُفتِيَ غيره ، وإن أفتاه بالاجتهاد لا يجوز بذلك الاجتهاد . قلتُ : الصحيح أنه لا يجوز تقليد الصبيِّ ، وهو النص الذي حكاه الخضرِيّ ، والفرع مشهور .

● وفيما نُقل من خط الشيخ أبي محمد الجوينيِّ ، عن شيخه القفال : إذا تزوّج امرأة على ظنٍّ أنها حرة ، فإذا هي أمة ، فالنكاح صحيح ، وولده منها رقيق ، وإن كان يطؤها على توهم الحرِّية ، إذ التوهم حديث النفس ، فلا يُغيّر حكماً .

● قيل للشيخ ، يعنى القفال : لو أن رجلاً وطئ أمةً بالشبهة ، يتوهم أنها امرأته ، فقال : كان الشيخ أبو عبد الله الخضرِيّ ، يقول ، إن كانت امرأته حرةً ، فولده من هذه الأمة حرٌّ ، وعليه القيمة ، وإن كانت امرأته أمةً ، فولده من الموطوءة بالشبهة مملوك ، على حسب القصد والنية .

قال الرويانِيّ في « البحر » في « كتاب النكاح » وهذا حسن ، ذكره في « باب الزنا لا يُحرّم الحلال » .

قلتُ : وقد أشار الأصحاب إلى هذا في « باب عتق أمهات الأولاد » فقالوا : إذا استولد أمةً الغير بشبهة ، ثم ملكها ، فيُنظر ، إن وطئها على ظنٍّ أنها زوجته المملوكة ، فالولد رقيق ، ولا يثبت الاستيلاء ، أو أنها زوجته الحرة ، أو أمته^(١) ، فالولد حر ، وفي ثبوت الاستيلاء قولان .

(١) في ج ، ز : « أو أمة » والمثبت في المطبوعة .

محمد بن إبراهيم بن المُنذر ،

الإمام أبو بكر ، النَّيسَابُورِي *

نزىل مكة ، أحد أعلام هذه الأمة ، وأخبارها .

كان إماما ، مجتهدا ، حافظا ، ورعا .

سمع الحديث من محمد بن مَيْمُون ، ومحمد بن إِسْمَاعِيل الصَّائغ ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم ، وغيرهم .

روى عنه أبو بكر ابن المُقَرِّي ، ومحمد بن يَحْيَى بن عَمَّار الدَّمِيَّاطِي ، شيخ الطَّلَمَنِيكِيِّ^(١) والحسن بن علي بن شعبان ، وأخوه الحسين ، وآخرون .

وله التصانيف المفيدة السائرة « كتاب الأوسط » و « كتاب الإشراف في اختلاف العلماء » و « كتاب الإجماع » و « التفسير » و « كتاب السنن والإجماع والاختلاف » . قال شيخنا الذهبي : كان على نهاية من معرفة الحديث ، والاختلاف ، وكان مجتهدا ، لا يقلد أحدا^(٢) .

قلت : الحمدون الأربعة محمد بن نصر ، ومحمد بن جرير ، وابن خزيمة ، وابن المُنذر من أصحابنا ، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق ، ولم يُخْرِجْهُمْ ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي ، المُخَرَّجِينَ على أصوله ، المُتَمَذِّهِين بمذهبه ، لِوِفاق اجتهادهم اجتهاده ، بل قد ادَّعى مَنْ هو بعدُ^(٣) مِنْ أصحابنا الخُلُص كالشيخ أبي علي وغيره ، أنهم^(٤) وافق رأيهم رأى الإمام الأعظم ، فتبعوه ونُسِبُوا إليه ، لا أنهم مقلدون ، فما ظنك بهؤلاء الأربعة ؛ فإنهم وإن خَرَجُوا عن رأى الإمام الأعظم ، في كثير من المسائل ، فلم يخرجوا في الأغلب

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٤/٣ ، شذرات الذهب ٢/٢٨٠ ، طبقات الشيرازي ٨٩ ، طبقات العبادي ٦٧ ، وفيات الأعيان ٣/٣٤٤ .

(١) في ج ، ز : « الطلملي » وفي المطبوعة : « الطلملي » ولعل الصواب ما أثبتناه ، نسبة إلى طلمنكة ، مدينة بالأندلس . معجم البلدان ٦/٥٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩١ ، عن تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٩٧ .

(٣) في المطبوعة : « من بعدهم » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « أنه » والمثبت من : ج ، ز .

فاعرف ذلك ، واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون ، وعلى أصوله في الأغلب مُخرّجون ، وبطريقه مُتَهذِّبون ، وبمذهبه مُتمذهبون .

قال الشيخ أبو إسحاق الشَّيرَازِيّ : توفي ابن المُنْذِر سنة تسع ، أو عشر وثلاثمائة .
قال شيخنا الذهبيّ : وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ محمد بن يحيى بن عمَّار^(١) لقيه سنة ست عشرة وثلاثمائة^(٢) .

(ومن المسائل والغرائب عن ابن المُنْذِر)

● ذهب إلى أن المسافر يَقْصُرُ الصلاة في مسيرة يوم تام ، كما قال الأوزاعيّ .

واعلم أن عبارات الشافعيّ رضى الله عنه في حد السفر مُضطربة ، وقال الأصحاب على طبقاتهم ، الشيخ أبو حامد ، والماورديّ ، والإمام ، وغيرهم : المراد بها شيء واحد ، لا يختلف المذهب في ذلك ، وأن السفر الطويل مرحلتان فصاعدا ، وما قاله ابن المُنْذِر خارج عن المذهب .

● وقيد كون إذن البكر في النكاح صِمَاتِهَا ، بما إذا علمت قبل أن تُستؤذن ، أن إذنَها صِمَاتُهَا . وهذا حسن .

● وقال : إن الزَّانِي المُحْصَن يُجْلَدُ ثم يُرْجَم .

● وأنه لا تجب الكفارة في قتل العمد .

● وأن الخُلْع لا يصح إلا في حالة الشَّقَاق .

ونقل في « الإشراف » عن الشافعيّ أنه قال ، فيمن سافر لمسافة القَصْرِ ، ثم رجع إلى داره لحاجة^(٣) قبل أن ينتهي إلى مسافة القَصْرِ : إن الأحبَّ له أن يُتِمَّ ، وإن جاز القَصْر . وهذا غريب ، والمعروف في المذهب إطلاق القول بأن القَصْر أفضل ، وكأن الشافعيّ

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أحد الرواة عنه » .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٤ ، وذكر أن وفاته سنة ٣١٨ .

(٣) في ج : « بحاجة » والمثبت في المطبوعة .

رضى الله عنه استثنى هذه الصورة للخروج من خلاف العلماء ، فقد قال سفيان الثوري ، وغيره ، فيمن رجع لحاجة : عليه أن يتم .

● قال أبو بكر : في كتاب « الإشراف » ما نصه : « ذكر الإمام يَخُصُّ نفسه بالدعاء ، دون القوم » : ثبت أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا كَبُرَ في الصلاة ، قبل القراءة : « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ حَظِيئَتِي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُتَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْثَّلَجِ وَالْمَاءِ الْبَرْدِ » قال أبو بكر : وبهذا نقول .

وقد روينا عن مجاهد ، وطاوس أنهما قالا : لا ينبغي للإمام أن يَخُصَّ نفسه بشيء من الدعوات دون القوم ، وكره ذلك الثوري ، والأوزاعي ، وقال الشافعي : لا أَحِبُّ ذلك . انتهى .

وإنما نقلته بحروفه ؛ لأن بعض الناس نقل عنه ، أنه نقل في هذا الفصل ، عن الشافعي ، أنه لا يحب تخصيص الإمام نفسه بالدعاء ، بل يأتي بصيغة الجمع ، في نحو : « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ حَظِيئَتِي » الحديث ، وهذا لا يقوله أحد ، بل الأدعية المأثورة يُؤتى بها كما وردت ، فإذا كانت صيغة أفراد لم يُستحب للإمام أن يأتى بصيغة الجمع ، ولا ينبغي له ذلك ، وإنما الخير كل الخير في الإتيان بلفظ رسول الله ﷺ .

وأما أنه يُستحب للإمام ألا يَخُصَّ نفسه بالدعاء ، فهو أثر ، ذكره أصحابنا ، لكن معناه في غير الأدعية المأثورة ، وذلك بأن يستفتح لنفسه دعاءً ، فيُفرد نفسه بالذكر . وأبو بكر إنما صَدَّرَ بالحديث استشهادا لما يقوله ، من جواز التخصيص ، فقال : قد خَصَّصَ النبي ﷺ نفسه بهذه الكلمات التي ذكرها في موضع لا تأمين فيه للمؤمنين ، وليس مراده أن من ذكره يخالف رسول الله ﷺ في ذلك ، معاذ الله ، وإنما حاصل كلامه أن التخصيص جائز في غير المأثور ، بدليل ما وقع في المأثور ، وأن كره^(١) التخصيص ، أن يجب بأنه إنما خصص نفسه ، حيث يُسر بالدعاء ، ولا تأمين للقوم فيه .

(١) في المطبوعة : « ذكره » والمثبت من : ج ، ز .

● نقل ابن المُنْذِر خلافا بين الأئمة ، في جواز إطعام فقراء أهل الذِّمَّة من الأضحية ، قال : رَخَّص فيه الحسن ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور ، وقال مالك : غيرُهم أحبُّ إلينا ، وكره مالك أيضا إعطاء النَّصرانيِّ جِلْد الأضحية ، أو شيئا من لحمها ، وكرهه أيضا اللَّيْث ، فإن طُبِّخ لحمها فلا بأس بأكل الذِّمِّي مع المسلمين منه .
هذا كلام ابن المُنْذِر ، ونقله عنه النَّوَوِيُّ في « شرح المذهب » وقال : لم أر لأصحابنا كلاما فيه ^(١) .

قال : ومقتضى المذهب جوازُ إطعامهم من أضحية التَّطَوُّع ، دون الواجبة .
قلتُ : نقل ابن الرُّفْعة في « الكفاية » أن الشافعيَّ ، قال : لا يُطْعَم منها ، يعنى الأضحية أحدا على غير دين الإسلام ، وأنه ذكره في « البُويَطيَّ » .
(قول المريض : لفلان قَبْلِي حَقٌّ فَصَدَّقُوهُ)

● قال ابن المُنْذِر في كتاب « السنن والإجماع والاختلاف » وهو كتاب مبسوط حافل ، في أواخر « باب الإقرار » منه ، ما نصه : وإن قال لفلان قَبْلِي حَقٌّ ، فَصَدَّقُوهُ ، فإن صدَّقه الورثة بما قال ؛ فإن الثَّعْمَان قال : أَصَدَّق الطالب بما بينه وبين الثلث ، أَسْتَحْسَن ذلك ، فإن أَقَرَّ بدين مُسَمَّى مع ذلك ، كان الدين المُسَمَّى أولى بماله كله ، ولو لم يقرَّ بدين مُسَمَّى ، وأوصى بوصية كانت أولى بالثلث من ذلك الإقرار أيضا في قوله : وإذا قال المريض في مرضه الذي مات فيه : لفلان علىَّ حق فَصَدَّقُوهُ فيما ادَّعى ، فادَّعى مالا يكون أكثر من الثلث ، فإنه لا يُصَدَّق ، وله أن يُحْلِف الورثة على علمهم ، فإن نكَلُوا عن اليمين قَضَيْتُ له بذلك ، ولو حلفوا قَضَيْتُ له بالثلث . هذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ومحمد .

قال أبو بكر : والذي نقول به في هذا أن المُدَّعَى يُصَدَّق فيما ادَّعى ، إذا ^(٢) أَقَرَّ المريض بتصديقه ، وذلك أن الرجل إذا ادَّعى عليه ، قال ، وقال المريض : صَدَق . يؤخذ به ، فكذلك إذا قال : صَدَّقُوهُ ، أو هو صادق فيما ادَّعى ، كان هذا إقرارا منه قد عَقَدَه . انتهى لفظه .

(١) المجموع ، شرح المذهب ٤٢٥/٨ .

(٢) في المطبوعة : « إن » والثبت من : ج ، ز .

قلت : وهو فرع تعمُّ به البلوى ، والنقل فيه عزيز ، يقول المرء في مرض موته : مهما ادَّعى به فلان فصَّدَّقوه ، أو فهو صادق ، أو له على شيء لا أتَحَقَّق قدره ، فمهما عيَّن فهو صدوق . أو يقول المرء : كل من ادَّعى علىَّ بعد موتى فأعْطُوهُ ما يدَّعيه ، ولا تطالبوه بالحُجَّة . والذي تحرَّر لى بعد النظر في هذا الألفاظ ، أنه تارة يُعيَّن المرء بشخصه ، كما في الصُّور الأول^(١) ، وتارة يُعمَّم كما في الصورة الأخيرة ، ولا يخفى أن كونه إقرارا في الصُّور الأول أولى من الأخيرة ؛ فإن عيَّن فتارة يقول : مهما ادَّعى به فهو صادق ، أو فهو صحيح ، أو حق ؛ وتارة يقول : مهما ادَّعى به فصَّدَّقوه ، وتارة يقول : مهما ادَّعى به فأعْطُوهُ ، وكونه إقرارا في الأول أولى من الثانية ، وفي الثانية أولى من الثالثة ، والذي يظهر في الثالثة أنه وصية ، كما في الصورة الأخيرة .

وقد صرَّح بالصورة الأخيرة صاحب « البحر » فقال في « باب الوصايا » ما نصه : إذا قال : كلُّ من ادَّعى علىَّ بعد موتى فأعْطُوهُ ما يدَّعيه ، ولا تطالبوه بالحُجَّة ؛ فادَّعى اثنان بعد موته حَقَّين مُختلفي المقدار ، ولا حُجَّة لواحد منهما ، كان ذلك كالوصية ، تعتبر من الثلث ؛ وإذا ضاق عن الوفاء قُسِّم بينهما ، على قدر حَقَّيهما الذي يدَّعيانه ، كالوصايا سواء . انتهى .

وأما إذا قال : « إذا ادَّعى فلان ، أو كل ما يدَّعى به » . فلا يُشَكُّ^(٢) أنه أولى بالصحة ، من التعميم في قوله : كل من ادَّعى .

ثم قد يقول : « فأعْطُوهُ » ، وقد يقول : « فصَّدَّقوه » ، وقد يقول : « فهو صادق » ، فإن قال : « فأعْطُوهُ » ، فيظهر أنه وصية ، وإن قال : « فصَّدَّقوه » ، فقد رأيت قول ابن المُنْذِر أنه إقرار ، وظاهر كلامه أنه يُصدَّق في كل ما يدَّعيه ، وإن زاد على الثلث ، وعلى ما يُعيِّنه الوارث ، حتى لو ادَّعى جميع المال يُصدَّق .

وهذا احتمال رأى أبى^(٣) على الثَّقَفِي ، من أصحابنا ، نقله عنه القاضي أبو سعد ، في

(١) في المطبوعة : « الصورة الأولى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « شك » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « وهذا احتمال لأبى على » والمثبت من : ج ، ز .

كتاب « الإشراف » وتبعه القاضى شريح فى « أدب القضاء » فقال ما نصه : إذا قال : ما يدّعيه فلان فصدّقه : قال الثّقفىّ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُصَدَّقَ فى الجميع ، وقال الزُّجاجيّ : هو إقرار مجهول^(١) يُعَيِّنُه الوارث ، قال أبو عاصم العباديّ : هذا أشبه بالحق . انتهى . وإن^(٢) قال : « فهو صادق » فقد رأيت قول ابن المُنذِر أيضا ، ولا يُشْكُ^(٣) أنها أولى بالإقرار من قوله : « فصدّقه » .

فإن قلت : هل للمسألة شبه بما إذا قال^(٤) : « إن شهد على فلان بكذا ، أو شاهدان^(٥) بكذا ، فإنهما صادقان » ؟ فإن الأصحاب ذكروا فى « باب الإقرار » أنه إقرار^(٦) وإن لم يشهدا على أظهر القولين ، وإن قال : « إن شهدا صدقهما » ، فليس بإقرار قطعا .

قلت : هى مُفارقة لها من جهة أنه عيّن هنا المشهود به ، كما عيّن الشاهد ، فقال : إن شهد بكذا ، وفيما نحن فيه لم يُعيّن المشهود عليه بل عممه ، أو جهّله ، فمن ثمّ لم يلزم من جعله مُقرّاً فى هذه ، جعله مُقرّاً فى تلك ، ومن ثمّ يكون مُقرّاً فى هذه فى الحال ، ولا يتوقّف على شهادة فلان ، وفى مسألتنا لابد من الدّعى ؛ ليتحقّق^(٧) ما قاله .

وقد وقع فى المحاكمات ، رجل قال : « جميع ما يدّعى به فلان فى تركتى حقّ » ، أو نحو ذلك . وأقر لمُعَيّن بشيء ، فادّعى فلان بجميع ما وجد ، ومقتضى التصحيح أن يتحصّص^(٨) هو والمُعَيّن المُقرّر له بمُعَيّن ، كَبَيِّنَتَيْنِ^(٩) تراحمتا ، ولكنى لم أجسُر على الحكم بذلك ، ووجدت النفس تميل إلى تقديم المُعَيّن بجميع ما عيّن له ، ولم أقدم على الحكم بذلك أيضا .

(١) فى المطبوعة : « بمجهول » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « وإنما » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « شك » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى ج ، ز : « بما قال » والمثبت فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « أو شاهدان » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « فى باب الإقرار أن إقراره أنه إقرار » والمثبت من : ج ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « لتحقّق » وفى ز : « فيتحقّق » والمثبت من : ج .

(٨) فى القاموس (ح ص ص) : وتحاصروا وحاصوا : اقتسموا حصصا .

(٩) فى المطبوعة : « كدابتين » وفى ز ما يمكن أن يقرأ : « كدبتين » والمثبت هو ما اعتقدنا أنه القراءة الصحيحة للكلمة فى : ج .

● وقول أبى حنيفة ، الذى نقله عنه ابن المُنذر : « إن المُسمّى أولى » يشهدُ لذلك^(١) ، وهو نظير قوله : « إن الإقرار بالدين فى الصّحة يقدّم على الإقرار به فى المرض » ، وهو قول عندنا ، اتفق الأصحاب على خلافه .

١١٩

محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله ، أبو العباس ،

السراج ، الثّقفى ، مولاهم ، النّيسابورى ، الحافظ*

حدّث خراسان ، ومُسندُها .

سمع قُتيبة ، وإبراهيم بن يوسف البلخى ، وإسحاق بن راهويه ، وأبا كُريب ، ومحمد ابن بكار ، وداود بن رُشيد ، وخلقا سواهم .

روى عنه البخارى ، ومسلم ، وأبو حاتم الرّازى ، وأبو بكر بن أبى الدنيا ، وهم من شيوخه ، وأبو العباس بن عُقدة ، وأبو حاتم بن جَبان ، وأبو إسحاق المُرّكّى ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه^(٢) ، والحسن بن أحمد المخلدى ، وأبو سهل الصّعلوكى ، وأبو بكر بن مهران المُقرى ، وخلّاق ، آخروهم أبو الحسين الحفّاف .

وكان شيخا مُسندا ، صالحا ، سعيدا ، كثير المال ، وهو الذى قرأ عن النّبي ﷺ اثنى عشرة ألف خُتمة ، وضحّى عنه اثنى عشرة ألف أضحية ، وكان يركب حماره ، ويأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر .

وفيه يقول الأستاذ أبو سهل الصّعلوكى : السّراج كالسّراج .

وقال الأستاذ أبو سهل أيضا : حدّثنا أبو العباس محمد بن إسحاق ، الأُوحد فى فنّه ، الأكمل فى وُزنه .

(١) فى المطبوعة : « بذلك » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٩٥ ب ، البداية والنهاية ١٥٣/١١١ ، الجرح والتعديل ج ٣ ق ٢ ص ١٩٦ ، شذرات الذهب ٢٦٨/٢ ، طبقات القراء ٩٧/٢ ، العبر ١٥٧/٢ ، الوافى بالوفيات ١٨٧/٢ .

(٢) فى العبر ١١/٣ : « ابن باكويه » وانظر اللباب ٩٢/١ . وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/١٤ .

وقال أبو عمرو بن نُجَيْد : رأيت السَّرَّاجَ ركب حمَّارَه ، وعبَّاسَ المُسْتَمْلَى بين يديه ، يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، يقول : يا عباس ، غير كذا ، اكسير كذا .
وقال أبو زكرياء العَنَبَرِيُّ : سمعت أبا عمرو الخفاف ، يقول للسَّرَّاج : لو دخلت على الأمير ، ونصحتَه .

قال : فجاء وعنده أبو عمرو ، فقال : هذا شيخنا وأكبرنا ، وقد حضر لينتفع الأمير بكلامه .

فقال السَّرَّاج : أيها الأمير ، إن الإقامة كانت فُرَادَى ، وهى كذا بالحرمين ، وأما فى جامعنا فصارت مَثْنَى مَثْنَى ، وإن الدِّين خرج من الحرمين ، فإن رأيت أن تأمر بالإفراء .
قال : فخجل الأمير ، وأبو عمرو ، والجماعة ، إذ كانوا قصدوه فى أمر البلد ، فلما خرج عائبوه فقال : استحييت من الله أن أسأل أمر الدنيا وأدع أمر الدِّين .
توفى السَّرَّاج فى ربيع الآخرة ، سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة ، وله سبع وتسعون سنة .

١٢٠

محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة بن المغيرة بن صالح بن بكر ، إمام الأئمة ،

أبو بكر السُّلَمِىَّ النَّيْسَابُورِيَّ*

المجتهد المطلق ، البحر العجاج ، والخبَر الذى لا يُخَايِر فى الحجى ولا يُنَاطِر فى الحجاج ، جمع أشنات العلوم ، وارتفع مقداره فتقاصرت عنه طوابع النُّجوم ، وأقام بمدينة نيسابور إمامها حيث الضَّرَاعِمُ مُزْدَحِمَة ، وفردها الذى رفع العِلْمُ بين الأفراد عِلْمَه ، والوفود تَفِد على رُبْعِه لا يتجنبُه منهم إلا الأشَقَى ، والفتاوى تُحْمَل عنه برًّا وبحرًا وتشقُّ الأرض شَقًّا ، وعلومه تسير فتَهْدى فى كل سواد^(١) مُدْلِهَمَة ، وتمضى عِلْمًا تأتُم الهداة به ، وكيف لا وهو إمام الأئمة .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٤٩ . تذكرة الحفاظ ٣/٢٥٩ ، الجرح والتعديل ج ٣ ق ٢ ، ١٩٦ ، شذرات الذهب ٢/٢٦٢ ، طبقات الشيرازى ٨٧ ، طبقات العبادى ٤٤ ، طبقات القراء ٢/٩٧ ، طبقات ابن هداية الله ١٣ ، العبر ٢/١٤٩ ، الوافى بالوفيات ٢/١٩٦ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٥ ، وحواشيها .
(١) فى المطبوعة : « سواد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

كالبخرِ يقدفُ للقريبِ جواهرًا كرمًا ويبعثُ للغريبِ سحائبًا

مولده في صفر ، سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

سمع من خلق ، منهم : إسحاق بن راهويه ، ومحمد بن حميد الرازي ، ولم يحدث عنهما ؛ لكونه سمع منهما في الصَّغَر ، ولكن حدث عن محمود بن غيلان ، ومحمد بن أبان المُستَملي ، وإسحاق بن موسى الحَظَمي^(١) ، وعُتْبة بن عبد الله اليَحْمَدي ، وعلى بن حُجر ، وأبي قدامة السَّرخسي ، وأحمد بن مَنِيع ، ويشر بن مُعاذ ، وأبي كُريب ، وعبد الجبار بن العلاء ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن أسلم الرَّاهِد ، والزَّعفراني ، ونصر ابن عليّ الجَهْضمي ، وعليّ بن خَشْرَم ، وغيرهم .

وكان سماعه بنيسابور في صِغَره ، وفي رحلته بالري ، وبغداد ، والبصرة ، والكوفة ، والشام ، والجزيرة ، ومصر ، وواسط .

روى عنه خلق من الكبار ، منهم ، البخاري ، ومسلم خارج « الصحيح » ، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحَكَم ، شيخه ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المُستَملي ، وإبراهيم بن أبي طالب ، وهؤلاء أكبر منه ؛ ويحيى بن محمد بن صاعد ، وأبو عليّ النِّسَابُوري ، وإسحاق بن سعد النَّسَوِي ، وأبو عمرو بن حَمْدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بِالُوَيْه ، وأبو بكر أحمد بن مِهْران المُقَرِّي ، ومحمد بن أحمد بن علي بن نُصَيْر^(٢) المُعَدِّل ، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق ، وخلائق .

(ومن الأخبار عن حاله)

قيل لابن حُرَيْمة يوما : من أين أوتيت العلم ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « ماءٌ رَمَزَ لِمَا شَرِبَ لَهُ » وإني لمّا شربتُ ماء زمزم ، سألت الله علماً نافعا .

(١) بفتح الحاء وسكون الطاء المهملة وفي آخرها ميم ، نسبة إلى بطن من الأنصار ، وهو بنو خطمة بن جشم (من الأوس) الباب ٣٧٩/١ .

(٢) في المطبوعة : « نصر » والمثبت من : ج ، ز . وسير أعلام النبلاء .

وقيل له [يوماً] ^(١) لو قُطعتَ لنفسك ثياباً ، تتجمل بها : فقال : ما أذكر نفسي قط ، ولى أكثر من قميصين .

قال أبو أحمد الدَّارِمِيُّ : وكان له قميص يلبسه ، وقميص عند الخِيَّاط ؛ فإذا نزع الذى يلبسه وَوَقَّبه ، غَدَوْا ^(٢) إلى الخِيَّاط ، وجاؤا بالقميص الآخر .

وقيل له يوماً : لو حلقَتَ شعركَ فى الحَمَّام . فقال : لم يثبت عندى أن رسول الله ﷺ دخل حماماً قط ، ولا حلقَ شعره ، إنما تأخذ شعري جارية لى بالمِقْرَاض .

وقال أبو أحمد الدَّارِمِيُّ : سمعت ابن خُزَيْمَةَ ، يقول : ما حللتُ سراويلي على حرام قط . وقال أبو بكر بن بألويه : سمعت ابن خُزَيْمَةَ ، يقول : كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد فحدثت عن أبيه بحديث وَهَمَ فى إسناده ، فردَّته عليه ، فلما خرجتُ من عنده ، قال أبو ذَرَّ القاضى : قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة ، فلم يقدر واحد منا أن يرده عليه . فقلت له : لا يحل لى أن أسمع حديثاً لرسول الله ﷺ ، فيه خطأ أو تحريف ، فلا أَرُدُّ ^(٣) .

قال الحاكم : سمعت أبا عمرو بن إسماعيل ، يقول : كنت فى مجلس ابن خُزَيْمَةَ ، فاستمدنى مَدَّةً ^(٤) فناولته بيسارى ، إذ كانت يمينى قد اسودَّت من الكتابة ، فلم يأخذ القلم ، وأمسك ، فقال لى بعض أصحابه ، لو ناولت الشيخ بيمينك ^(٥) . فأخذت القلم بيمينى ، فناولته ، فأخذ منى .

وقال أبو أحمد الدَّارِمِيُّ : سمعت ابن خُزَيْمَةَ يحكى عن على بن خَشْرَم ، عن إسحاق ، أنه قال : أحفظ سبعين ألف حديث .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « فإذا نزع الذى يلبسه وهبه وغدوا إلى الخياط » والمثبت من ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ولما دخل ابن خزيمة مرو دخل دار عبد الله بن محمد السعيدى ، فقام إليه جماعة من أهل مرو قائلين : هنيئاً لك ، قد دخل ابن خزيمة دارك ، ولم يدخلها مثله » .

(٤) فى ز « بيده » والمثبت من المطبوعة ، ج ، الطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « فقد أمسك أن يأخذ من يسارك » .

قال أبو أحمد الدارمي : فقلت له : كم يحفظ الشيخ ؟ فضربني على رأسي ، وقال : ما أكثر فضولك . ثم قال : يا بُنَيَّ ما كتبت سوادا في بياض إلا وأنا أعرفه^(١) .
مات ابن خزيمة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

وفي مرثيته قال بعض أهل العلم :

يا ابن إسحاق قد مضيت حميدا فسقى قبرك السحاب الهتون
ما توليت لا بل العلم ولّى ما دفنك بل هو المدفون

ومن أراد الإحاطة بترجمته ، فعليه بها في « تاريخ نيسابور » للحاكم أبي عبد الله رحمه الله .

(ومن ثناء الأئمة عليه)

قال القفال الشاشي : سمعت أبا بكر الصيرفي ، يقول : سمعت ابن سريج ، يقول :
« ابن خزيمة يُخرج النكت . من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش »^(٢) .

وقال الربيع بن سليمان : استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا .

وقال الحاكم : سمعت محمد بن إسماعيل البكري يقول : سمعت ابن خزيمة ، يقول :
حضرت مجلس المُرَنيّ يوما ، وسأله سائل من العراقيين عن شبه العمدة ، فقال السائل :
إن الله عز وجل وصف القتل في كتابه ، صنفين : عمداً وخطأً ، فلم قلتُم إنه على ثلاثة
أصناف ، وزدتم شبه العمدة . فذكر الحديث ، فقال له : أتحتج بعلي بن زيد بن جُدعان^(٣) ؟
فسكت المُرَنيّ .

فقلت لمناظره : قد روى هذا الخبر غير علي بن زيد .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وقال الحاكم : سمعت القفال الشاشي ، يقول : سمعت أبا بكر الصيرفي ، يقول : حمل إلى ابن سريج مسألة الحج لأبي بكر محمد بن إسحاق ، فقال : هذا هو السحر الحلال » .

(٢) في طبقات العبادي ٤٤ رواية أخرى عن ابن سريج ، هي : « أبو بكر يستخرج الفقه من الحديث بالمنقاش » . وفي الأصول : « النكت » بالثاء المثلثة والمنثب في الطبقات الوسطى وهو يوافق رواية الشيرازي والوافي فقيهما : « يستخرج النكت » .

(٣) جدعان بضم الجيم والبدال المهملة ، وقد تردد ذكره في المطبوعة فيما يأتي « جدعان » بالمعجمة ، وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . وانظر تاج العروس (ج د ع) ٢٩٥/٥ .

فقال : وَمَنْ رواه غير عليٍّ ؟
قلتُ : أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ^(١) ، وخالد الحذاء .

قال لي : فَمَنْ عُقْبَةُ بْنُ أَوْسٍ ؟
قلت : عُقْبَةُ بْنُ أَوْسٍ ، رجل من أهل البصرة ، قد رواه عنه أيضاً محمد بن سيرين مع جلالته .

فقال للمُزَنِّي : أنت تُناظر أو هذا ؟

فقال : إذا جاء الحديث فهو يناظر ؛ لأنه أعلم بالحديث مِنِّي ، ثم أتكلم أنا . انتهى .
قلتُ : الشافعي رضي الله عنه لم يقتصر على رواية الحديث من طريق ابن جُدعان ، بل رواه أيضاً عن عبد الوهَّاب الثَّقَفِيِّ ، عن خالد الحذاء ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عُقْبَةَ ابن أَوْسٍ ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فذكر الحديث .
وكذلك رواه هُشَيْمٌ ، وبِشْرُ بن الْمُفَضَّل ، ويزيد بن زُرَّيع ، عن خالد الحذاء .
أخرجه النَّسَائِيُّ^(٢) من طريقهم ، إلا أن يزيد قال فيه : يعقوب بن أَوْسٍ ، ويعقوب وعُقْبَةُ واحد .

ثم حديث الشافعي عن عليٍّ بن زيد ، أخرجه هكذا^(٣) ، عن سفيان بن عُيَيْنَةَ ، عن علي بن زيد بن جُدعان ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن النَّبِيَّ ﷺ ، قال : « أَلَا إِنَّ فِي قَتِيلٍ^(٤) عَمْدَ الْخَطَا بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ مُعْلَظَةً ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا » .
وهكذا رواه النَّسَائِيُّ^(٥) ، وابن ماجه^(٥) من حديث سفيان بن عُيَيْنَةَ .

(١) يفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة من فوقها وفتح الياء آخر الحروف وبعد الألف نون ، نسبة إلى عمل السخيتان وبيعه ، وهو الجلود الضانية ليست بأدم . الباب ٥٣٦/١ .

(٢) سنن النسائي (باب ذكر الاختلاف عن شعبة الحذاء ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٣) مسند الشافعي . بحاشية الأم ٦ / ٢٥٩ .

(٤) في المطبوعة : « قتل » والمثبت من : ج ، ز ، وسنن النسائي ، ومسند الشافعي .

(٥) أخرجه ابن ماجه في (باب دية شبه العمدة مغلظة ، من كتاب الديات) ٨٧٨/٢ قال : حدثنا عبد الله بن محمد الزهري ، حدثنا سفيان بن عُيَيْنَةَ ، عن ابن جُدعان ، سمعه من القاسم بن ربيعة ، عن ابن عمر ، =

وأخرجه أبو داود^(١) من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد ، عن علي بن زيد ، كذلك ،
ورواه عبد الرزاق ، عن مَعْمَر ، عن علي بن زيد ، عن القاسم .

قال عبد الرزاق : كان مرة يقول : القاسم بن محمد ، ومرة ابن ربيعة .
ورواه حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جُدعان ، عن يعقوب السدوسي ، عن
عبد الله بن عمرو ، به . لم يذكر القاسم بن ربيعة ، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في كتاب
« العلل »^(٢) من طريق يزيد بن هارون ، وأسد بن موسى ، عن حماد بن سلمة .
وذكره أيضا هو ، والدارقطني من طريق موسى بن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة ،
فقال فيه : عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال ابن أبي حاتم : قلت لأبي : من يعقوب السدوسي ؟ قال : هو يعقوب بن أوس ،
ويقال : عُقبة بن أوس .

وأما حديث أيوب السخيتي ، فأخرجه النسائي^(٣) ، وابن ماجه^(٤) من طريق شعبة ،
عنه ، عن القاسم بن ربيعة العَطَفَانِي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص .
وأما حديث خالد الحذاء [عن القاسم بن ربيعة ، عن عُقبة بن أوس]^(٥) فقد عرفناك
طريق الشافعي فيه ، والنسائي .

كان رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة . وهو على درج الكعبة ، فحمد الله وأثنى عليه ، فقال :
« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَّهُ ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ
الْخَطَا ، قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً ، فِي بَطُونِهَا
أَوْلَادُهَا ، أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْتَرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَدَمَتْ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ
سِدَانَةِ الْبَيْتِ وَسِقَايَةِ الْحَاجِّ ، أَلَا إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهُمَا لِأَهْلِهِمَا كَمَا كَانَا . »

(١) سنن أبي داود (باب دية الخطأ ، من كتاب الديات) ١٦٣/٢ .

(٢) الجزء الأول ٤٦٢ .

(٣) سنن النسائي (باب كم دية شبه العمد وذكر الاختلاف على أيوب في حديث القاسم بن ربيعة فيه من كتاب

القسماء) ٢٤٧/٢ .

(٤) سننه في (باب دية شبه العمد مغلفة ، من كتاب الديات) ٨٧٧/٢ .

(٥) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

ورواه أيضا أبو داود^(١) ، والنسائي^(٢) ، وابن ماجه^(٣) من طريق حماد بن زيد .
وأبو داود أيضا من طريق وهيب بن خالد ، كلاهما عن خالد الحذاء ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عُقبة بن أُوس ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص .
ورواه النسائي أيضا^(٤) من حديث خالد ، عن القاسم ، عن عُقبة : أن رسول الله ﷺ ، فذكره مُرسلا .
ومن طريق حميد الطويل ، عن القاسم بن ربيعة : أن رسول الله ﷺ ، فذكره مرسلا أيضا .

فالحاصل في الحديث الاختلاف في أنه هل هو من مسند عبد الله بن عمر ، أو ابن عمرو ؟ وذلك لا يضّر ، لأن الصحابة كلهم عُدول ، ولا يبعد أن يكون الحديث عنهما جميعا ، وإليه ميل الحافظ المُنذِر ، وأن ابن جُدعان مِمَّن سمعه . إلى غير ذلك مما رأيت^(٥) .

وبسببه قضى ابن عبد البرّ باضطراب الحديث ، وحكم بأن عُقبة بن أُوس مجهول ، ولعل عرق العصبية للمالكية لِحَقِّه ، وإلا فليس عُقبة بمجهول ، بل معروف ، روى عنه ابن سيرين ، كما ذكر ابن خزيمة .

(١) سنن أبي داود (باب دية الخطأ ، من كتاب الديات) ١٦٣/٢ .
(٢) سنن النسائي (باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .
(٣) سننه في (باب دية شبه العمدة ، من كتاب الديات) ٨٧٧/٢ ، وهو فيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص .
(٤) لم يذكر النسائي حديثه المرسل عن خالد عن القاسم ، ولا عن حميد الطويل عن القاسم ، وإنما ذكره عن حماد ، عن أيوب عن القاسم ، فقال : « أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا يونس ، قال : حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن القاسم بن ربيعة : أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح . مرسل » سنن النسائي (باب كم دية شبه العمدة وذكر الاختلاف على أيوب في حديث القاسم بن ربيعة فيه ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٥) العبارة مضطربة في ج ، ز ، فهي في ج : « وأن ابن جُدعان ممن سمعه قال غير ذلك فما رأيت » وهي كذلك في : ز ، ولكنها تبدأ بـ « وابن جُدعان » بدون « أن » . وأثبتنا ما في المطبوعة .

وروى عنه أيضا القاسم بن ربيعة ، وابن جُدعان ، وقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي :
بصري ، تابعي ، ثقة ، ولم يتكلم فيه أحد بجرّح .

والقاسم بن ربيعة مشهور ، روى عنه جماعة ، ووثقه ابن المديني ، وأبو داود ،
وغيرهما ، وكان من العلماء المذكورين للقضاء .

وغلط ابن جُدعان في اسم أبيه مرة أو مرارا لا يضر ، والإرسال لا ينافي الإسناد .
والعمل على أن الحديث مُسند صحيح ، لا قَادَح فيه ، وله شاهد أخرجه البيهقي^(١) من
طريق الوليد بن مُسلم ، عن ابن جُرّيج ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوُس ، عن ابن
عباس : أن رسول الله ﷺ ، قال : « وَشِبْهُ الْعَمْدِ مُعْلَظَةٌ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهَا ، وَذَلِكَ أَنْ
يَنْزُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ الْقَبِيلَةِ ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ ، رِمِيًّا بِالْحِجَارَةِ ، فِي عِمِّيًّا فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ ،
وَلَا حَمْلٍ سِلَاحٍ » وهو من رواية أبي حاتم الرّازي ، عن عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل
ابن عُبيد الله المَحْزُومِي ، وقد ذكره ابن حبان في كتابه « الثقات » ، وباقي رواته من
شيوخ الصّحّاحين .

(١) في (باب شبه العمد، من كتاب الدييات. سنن البيهقي) ٤٥/٨. كما أن له شاهدا آخر، في (باب صفة
الستين التي مع الأربعين ، من كتاب الدييات) ٧٠/٨ : ولفظه : « وأخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن
القاضي ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا الحسن بن مكرم ، حدثنا أبو
النضر ، حدثنا محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه
عن جده ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ؛ فَإِنْ شَاءُوا
قَتَلُوهُ ، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً ،
وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ ، وَمَا صُوِّلِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ ، وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قال : عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُعْلَظَةٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهَا ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو
الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَكُونُ رِمِيًّا فِي عِمِّيًّا ، فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلٍ سِلَاحٍ » .

والرَّمْيَا : بكسر الراء والميم المشددتين وتشديد الياء أيضا ، وكذلك العَمِيَّا ، على وزن الهَجِيرَا والخَصِيصَا ، وهى مصادر للمبالغة فى الرَّمْيِ والعَمَى ^(١) ، أى : يَعْمَى أمرُ القَتِيل .

(عدنا إلى شأن إمام الأئمة)

● قال الحاكم : سمعت الحسين بن الحسن ، يقول : سمعت عُمَى أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التَّيْمِيَّ ، يقول : استلقينا ^(٢) الأميرَ أبا إبراهيم إسماعيل بن أحمد ، لما ورد نيسابور مع ابن خُزَيْمَةَ ، ومعنا أبو بكر بن إسحاق ، وقد تقدّمنا أبو عمرو الخفّاف ، ومعه جماعة من مشايخ البلد ، فيهم أبو بكر الجارودى ، فوصلنا إليه وأبو عمرو عن يمينه ، والجارودى عن يساره ، والأمير يتوهم أن الجارودى هو ابن خُزَيْمَةَ ، لأنه لم يكن قبل ذلك عرفهم بأعيانهم ، فلما تقدّمنا إليه سلّم ابن خُزَيْمَةَ [عليه] ^(٣) فلم يلتفت إليه الالتفات إلى مثله ، وكان أبو عمرو يُسَارُهُ ، وهو يُحدّثه ، إذ سأله عن الفرق بين الفىء والغنيمة ، فقال له أبو عمرو : هذه من مسائل شيخنا أبى بكر محمد بن إسحاق .

فاستيقظ الأمير مما كان فيه من الغفلة ، وأمر الحاجب أن يقدّمه إليه ، واستقبله وعانقه ، واعتذر إليه من التقصير فى أول اللقاء ، ثم سأله : ما الفرق بين الفىء والغنيمة ؟ فقال : قال الله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى ﴾ ^(٤) ، ثم جعل ^(٥) يقول : حدثنا ، وأخبرنا . ثم قال : قال الله عز وجل : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى ﴾ ^(٦) وأخذ يقول : حدثنا وأخبرنا .

(١) فى المطبوعة : « والعَمِيَا » والتصحيح من : ج ، ز ، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد ٤٨ ، ٧٧ والنهاية ٢/٢٦٩ ، ٣٠٥/٣ .

(٢) فى ز : « استقبلنا » والمثبت فى المطبوعة ، ج ، الطبقات الوسطى .

(٣) نهادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) سورة الأنفال ٤١ .

(٥) فى المطبوعة : « وأخذ يقول » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) سورة الحشر ٧ .

قال عمى : وعددنا مائة ونيفا وسبعين حديثا ، سردها^(١) من حفظه ، فى الفىء والغنىمة .

وقال محمد بن جبّان التميمى : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ، ويحفظ ألفاظها الصّاحّ وزياداتها ، حتى كأن السنن كلها بين عينيه ، إلا محمد بن إسحاق فقط .

وقال أبو بكر محمد بن سهل الطوسى : سمعت الربيع بن سليمان ، وقال لنا : هل تعرفون ابن خزيمة ؟ قلنا : نعم . قال : استفدنا منه أكثر مما استفاد منا .

وقال دعلج : سمعت أبا عبد الله البوشنجى ، يقول ، وأشار إلى أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة : محمد بن إسحاق كئىس ، وأنا لا أقول هذا لأبى ثور . نقله الحاكم فى ترجمة البوشنجى .

وقال أبو على الحسين بن محمد الحافظ : لم أر مثل محمد بن إسحاق .

قال : وكان ابن خزيمة يحفظ الفقهيّات من حديثه ، كما يحفظ القارىء السورة .

وقال الدارقطنى : كان ابن خزيمة إماما ، ثبتا معدوم النظير .

وحكى أبو بشر القطّان ، قال : رأى جارّ لابن خزيمة من أهل العلم ، كأنّ لوحا عليه صورة نبيّنا محمد ﷺ ، وابن خزيمة يصنّقه ، فقال المُعبّر : هذا رجل يُحيى سنّة رسول الله ﷺ .

وقال الحاكم فى « علوم الحديث » : فضائل ابن خزيمة مجموعة عندى فى أوراق كثيرة ، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابا ، سوى المسائل ، والمسائل المُصنّفة أكثر من مائة جزء ، وله « فقه حديث بريّة »^(٢) فى ثلاثة أجزاء .

وعن عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وسئل عن ابن خزيمة ، فقال : ويحكم ! هو يُسأل عتّا ، ولا يُسأل عنه ، هو إمام يُقتدى به .

(١) فى المطبوعة : « سردهم » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « بريّة » والمثبت من : ج ، ز ، والوافى بالوفيات ، وطبقات العبادى . ومعرفة علوم الحديث للحاكم ٨٣ ، والنقل منه . وانظر حديث « بريّة » فى حواشى سير أعلام النبلاء ٣٧٦/١٤ .

قال محمد بن الفضل : كان جدّي أبو بكر لا يدّخر شيئاً جهّده ، بل ينفقه على أهل العلم ، ولا يعرف صنّجة الوزن ، ولا يميّز بين العشرة والعشرين .
وقيل : إن ابن خزيمة عمل دعوة عظيمة ببستان ، جمع فيها الفقراء^(١) والأغنياء ، ونقل كلّ ما في البلد من الأكل والشّوا والحلوا .
قال الحاكم : وكان يوما مشهودا بكثرة الخلق ، لا يتبيّأ مثله إلا لسلطان كبير .
(ومن المسائل ، والفوائد عن إمام الأئمة)

● ذهب إلى أن رفع اليدين ركن من أركان الصلاة . نقله الحاكم ، في ترجمة محمد ابن علي العلويّ ، أبي جعفر الزاهد ، عن أبي علي محمد بن علي بن محمد بن نصرويه المقرئ ، عنه .

● وقال : إن الجماعة شرط في صحة الصلاة . نقله الإمام ، وغيره^(٢) .
● وإن من صلّى خلف الصفّ وحده يُعيد . نقله الدارميّ في « الاستذكار » ، وغيره .
● قال أبو عاصم : قال ابن خزيمة في معنى قوله ﷺ : « إن الله خلق آدم على صورته » : فيه سبب ، وهو أن النبي ﷺ رأى رجلا يضرب وجه رجل ، فقال : « لا تضرب على وجهه ، فإن الله تعالى خلق آدم على صورته » .
قلت : دعوى أن الضمير في « صورته » عائد على رجل مضروب ، قاله غير ابن خزيمة أيضا ، ولكنه من ابن خزيمة شاهد صحيح [لما^(٣) لا يرتاب فيه من أن الرجل يرى عما ينسبه إليه المشبهة ، وتفترية عليه المُلحدة ، وبراعة الرجل منهم ظاهرة في كتبه وكلامه ، ولكن القوم يخبطون عشواء ، ويمارون سفها .
ومن ذكر من أصحابنا أن الضمير في « صورته » عائد على رجل ، أبو علي بن أبي هريرة ، في « تعليقه » في « باب التعزير » .

(١) في المطبوعة : « الفقهاء » والمثبت من : ج ، ز .
(٢) الذي في الطبقات الوسطى قوله : « ومن مسائله قوله إن الجماعة شرط في صحة الصلاة . وذكر الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي ، أبي جعفر الزاهد ، قال : سمعت خالي أبا علي محمد بن علي بن محمد بن نصرويه المقرئ ، قال سمعت أبا بكر ابن خزيمة ، وسئل عن رفع اليدين في الصلاة ، فقال : من تركه فقد ترك ركنا من أركان الصلاة » .
(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة . وانظر تخريج حديث « الصورة » في سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٧٤ .

محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر

أبو عبد الله ، الفَارِسِيُّ ، البَغْدَادِيُّ *

مولده سنة تسع وأربعين ومائتين .

رَوَى عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ ، وَعُثْمَانَ بْنِ خُرَزَادٍ^(١) ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيِّ^(٢)

وَبَكْرِ بْنِ سَهْلٍ الدَّمِيَّاطِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ .

رَوَى عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فَأَكْثَرَ ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ خُرَشِيدٍ قَوْلُهُ^(٣) ، وَأَبُو عَمْرِو بْنِ مَهْدِيٍّ .

مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ .

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ،

الإمام الجليل ، المجتهد المُطَلَّق ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ *

مَنْ أَهْلٍ [أَمَل]^(٤) طَبْرِسْتَانَ . أَحَدُ أَئِمَّةِ الدُّنْيَا ، عَلَمًا وَدِينًا .

وَمَوْلَدُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ ، أَوْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ .

طَوَّفَ الْأَقَالِيمَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٢١٨/١١ ، تاريخ بغداد ٥٠/٢ .

(١) انظر تهذيب التهذيب ١٣١/٧ ، والعبر ٦٦/٢ .

(٢) بفتح الدال المهملة والباء ويعدها راء ، نسبة إلى دبر ، وهي من قرى صنعاء اليمن . اللباب ٤٠٩/١ .

(٣) في المطبوعة : « وإبراهيم بن خرشد ، وأبو عمر » والمثبت من ج ، ز . وانظر القاموس (ق و ل) .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ١٤٥/١١ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٢ ، تذكرة الحفاظ ٣٥١/٢ ، شذرات الذهب

٢٦٠/٢ ، طبقات الشيرازي ٧٦ ، طبقات العبادي ٥٢ ، طبقات القراء ١٠٦/٢ ، لسان الميزان ١٠٠/٥ ، معجم

الأدباء ٤٠/١٨ ، ميزان الاعتدال ٤٩٨/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٨٤/٢ ، وفیات الأعيان ٣٣٢/٣ .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة ، وأمل طبرستان أكبر مدينة بها في السهل ، وانظر : سير أعلام

النبلاء ٢٦٧/١٤ .

وسمع من محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَّارِب ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وإسماعيل ابن موسى الفَرَّازِيِّ ، وأبي كُرَيْب ، وهَنَّاد بن السَّرِيِّ ، والوليد بن شُجَاع ، وأحمد بن مَنِيع ، ومحمد بن حُمَيْد الرَّازِيِّ ، ويونس بن عبد الأعلى^(١) ، وخلق سواهم .
 رَوَى عنه أبو شُعَيْب الحَرَّانِيُّ ، وهو أكبر منه سنًا وسنَدًا ، ومُخَلَّد الباقِرَجِيِّ^(٢) ، والطَّبْرَانِيُّ ، وعبد الغفار الحُضَيْنِيُّ^(٣) ، وأبو عمرو بن حَمْدان ، وأحمد بن كامل^(٤) ، وطائفة سواهم .

وقرأ القرآن على سليمان بن عبد الرحمن الطَّلَحِيِّ^(٥) ، صاحب خَلَاد .
 ومن تصانيفه « كتاب التفسير » و « كتاب التاريخ » و « كتاب القراءات »^(٦) والعدد والتنزيل » و « كتاب اختلاف العلماء » و « تاريخ الرجال من الصحابة والتابعين » و « كتاب أحكام شرائع الإسلام » ألّفه على ما أذاه إليه اجتهاده ، و « كتاب الخفيف » وهو مختصر في الفقه ، و « كتاب التبصير في أصول الدين » .
 وابتدأ^(٧) تصنيف « كتاب تهذيب الآثار » وهو من عجائب كتبه ، ابتدأ بما رواه أبو بكر الصّدِّيق رضي الله عنه ، كما^(٨) صح عنده بسنده ، وتكلم على كل حديث منه بعِلّله ، وطُرّقه ، وما فيه من الفقه والسُّنن ، واختلاف العلماء ، وحُجَجِهِمْ ، وما فيه من المعاني والغريب ، فتمّ منه مُسَنَدُ العشرة ، وأهل البيت ، والموالى ، ومن مسند ابن عباس قطعة كثيرة ، ومات قبل تمامه .

(١) زاد المصنف في الطبقات الوسطى فيمن سمع منهم « ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، وأبا سعيد الأشج ومحمد بن بشار » . كما ذكر أنه : « أخذ الفقه عن الزعفراني ، والربيع المرادي » .

(٢) بفتح الباء والقاف وسكون الراء وفي آخرها الحاء المهملة ، هذه النسبة إلى باقرح ، وهي قرية من قرى بغداد . اللباب ٩٠/١ .

(٣) يضم الحاء وفتح الضاد وسكون الباء تحتها نقطتان ، وفي آخرها النون . وهو عبد الغفار بن عبيد الله . اللباب ٣٠٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٤ .

(٤) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى ، فيمن روى عن ابن جرير : « ومحمد بن عبد الله الشافعي » .

(٥) في المطبوعة : « الطلحي » والمثبت من : ج ، ز ، طبقات القراء ٣١٤/١ . والطلحي بفتح الطاء وسكون اللام وفي آخرها حاء مهملة ، نسبة إلى طلحة بن عبيد الله ، رضي الله عنه . اللباب ٨٨/٢ .

(٦) في المطبوعة : « القراءة » والمثبت من : ج ، ز .

(٧) في المطبوعة : « وابتداء » والمثبت من : ج ، ز .

وهذا الوصف لكتاب تهذيب الآثار ، هو من كلام أبي محمد الفَرَّازِيِّ . كما في السِّير ٢٧٣/١٤ .

(٨) في المطبوعة : « مما » والمثبت من : ج ، ز .

وابتداً « بكتاب البسيط » فخرج منه « كتاب الطهارة » في نحو ألف وخمسمائة ورقة ، وخرج منه أكثر « كتاب الصلاة » ، وخرج منه « آداب الحكام » و « كتاب المحاضر والسجلات » ، وغير ذلك .

قال الخطيب : كان ابن جرير^(١) أحد الأئمة ، يُحْكَم بقوله ، ويُرجع إلى رأيه ، لمعرفته وفضله ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، فكان حافظاً لكتاب الله^(٢) ، بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسُّنن وطرقها ، صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من المخالفين^(٣) في الأحكام ومسائل الحلال^(٤) والحرام ، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم ، وله الكتاب المشهور في « تاريخ الأمم والملوك » و « كتاب في التفسير » لم يُصنَّف أحد مثله ، وكتاب سماه « تهذيب الآثار » لم أر سواه في معناه ، إلا أنه لم يُتَمَّه ، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة^(٥) .

قال : وسمعت علي بن عبد الله عبد العَفَّار اللُّعَوِيَّ ، المعروف بالسَّمْسِمَانِيَّ^(٦) ، يحكي : أن محمد بن جرير مكث أربعين سنة ، يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة .

(١) في ج ، ز : « ابن خزيمة » وهو خطأ ، صوابه من المطبوعة ، وفي تاريخ بغداد : « كان أحد أئمة العلماء » في الحديث عن ابن جرير ، وكذلك في الطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا في تاريخ بغداد ١٦٣/٢ : « عارفاً بالقراءات » .

(٣) في تاريخ بغداد ١٦٣/٢ : « من المخالفين » .

(٤) في ج ، ز : « ومسائل الخلاف والحرام » والمثبت في المطبوعة ، وتاريخ بغداد ١٦٣/٢ ، والطبقات الوسطى .

(٥) في تاريخ بغداد بعد هذا : « واختيار من أقاويل الفقهاء ، وتفرد بمسائل حفظت عنه » .

(٦) في الأصول هكذا : « علي بن عبد الله » وهو يوافق ما في وفيات الأعيان ٢٧٤/٢ ، ويخالف ما في الطبقات الوسطى وتاريخ بغداد ١٦٣/٢ ، ومعجم الأدباء ٥٨/١٤ ، ٥٩ ، وإنباه الرواة ١٨٨/٢ فهو فيهم « علي بن عبيد الله » . وفي المطبوعة : « السمساني » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى والمصادر السابقة ، وقد اختلفت هذه المصادر في ضبط هذه النسبة ، فضبطه ناشر معجم الأدباء السَّمْسِمَانِيَّ أو السَّمْسِمَانِيَّ نسبة إلى سمس ، اسم موضع ، وضبطها ابن خلكان « السَّمْسِمَانِيَّ » وقال : « ولا أعرف نسبته إلى ماذا هي ، وهي بكسر السينين المهملتين ، وسكون الميم الأولى وفتح الثانية وبالنون ، ثم وجدت في درة الغواص للحريري ما مثاله : ويقولون في النسبة إلى الفاكهة والباقلاء والسمسم فاكهاني وبقلائي وسمسماني ، فيخطئون فيه - وبين وجه الخطأ - ثم قال بعد ذلك : ووجه الكلام أن يقال في المنسوبة إلى السمسم سمسني ، وتم الكلام إلى آخره ، فلما وقفت على هذا علمت أن نسبة =

قال : وبلغني عن الشيخ أبي حامد الإسفرائيني أنه قال : لو سافر رجل إلى الصين ، حتى يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير ، لم يكن ذلك كثيرا . أو كلاما هذا معناه . انتهى .

وذكر أبو محمد الفرغاني في « صلة التاريخ » أن قوما من تلامذة محمد بن جرير ، حسبوا لأبي جعفر منذ بلغ الحلم إلى أن مات ، ثم قسموا على تلك المدة أوراق مصنفاة ، فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة .

قلت : وهذا لا ينافي كلام السمسسماني ؛ لأنه منذ بلغ ، لابد أن يكون مضت له سنون^(١) في الطلب ، لا يُصنّف فيها .

وذكر أن أبا العباس ابن سريج كان يقول : محمد بن جرير الطبري فقيه العالم .

وذكر أن محمد بن جرير ، قال : أظهرت فقه الشافعي ، وأفتيت به ببغداد عشر سنين ، وتلقنه^(٢) مني ابن بشار الأخول ، أستاذ أبي العباس بن سريج .

وروي أن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنشطون لتفسير القرآن ؟ قالوا : كم يكون قدره ؟ فقال : ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا : هذا مما تفنى^(٣) الأعمار قبل تمامه . فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة .

ثم قال : هل تنشطون لتاريخ العالم ، من آدم إلى وقتنا هذا ؟ قالوا : كم قدره ؟ فذكر نحو ما ذكره في التفسير ، فأجوبوه بمثل ذلك فقال : إنا لله ، ماتت الهمة . فاختصره في نحو ما اختصر التفسير .

= أبي الحسن المذكور إلى السمسسم ، وأنه استعمل على اصطلاح الناس « وقد تبع الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ابن خلكان على هذا الضبط في إنباه الرواة . وقد ذكر الفيروزابادي في القاموس (س م م) قوله : « والسمسمان والسمسماني بضمهما : الخفيف اللطيف السريع من كل شيء » . وانظر مقالة الحريري في درة الغواص ٥٠ ، ٥١ . وقد ضبطناه كما ورد في الطبقات الوسطى بكسر السين .

(١) في الأصول : « سنين » .

(٢) في المطبوعة : « وتلقاه » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في : ج ، ز : « ربما يفنى » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٢ / ١٦٣ .

قال الحاكم : سمعت أبا بكر بن بَالُوِيه ، يقول : قال لى ابن خُزَيْمَة : بلغنى أنك كتبت التفسير عن ابن جرير . قلت : نعم ، إِمْلَأْ . قال : كَلِّه ؟ قلت : نعم . قال : فى كم سنة ؟ قلت : من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين ، قال : فاستعاره مَنى ابن خُزَيْمَة ، ثم رده بعد سنين ، ثم قال : نظرت فيه من أوله إلى آخره ، وما أعلم على أُدِيمِ الأرض أعلم من محمد بن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة .

وقال أبو على الطُّومَارِيّ^(١) : كنت أحمل القُنْدِيل فى شهر رمضان ، بين يَدَى أبى بكر بن مُجاهد ، لصلاة التَّراوِيج ، فخرج ليلة من لىالى العَشرِ الأَواخر من داره ، واجتاز على مسجده فلم يدخله ، وأنا معه ، وسار حتى انتهى ، فوقف على باب مسجد محمد بن جرير ، وابن جرير يقرأ سورة الرحمن ، فاستمع قراءته طويلا ، ثم انصرف ، فقلت له : يا أستاذ ، تركت الناس ينتظرونك ، وجئتَ تستمع قراءة هذا ! فقال : يا أبا على ؛ دع [هذا]^(٢) عنك ، ما ظننت أن الله خلق بشرا يُحسن أن يقرأ هذه القراءة .

وذكر أن المُكْتَفَى الخليفة قال للحسن بن العباس : أريد أن أوقف وَقفا ، تجتمع أقاويل العلماء على صِحَّتِهِ ، ويسلم من الخلاف . قال : فأحضر ابن جرير ، فأملى عليهم كتابا لذلك ، فأخرجت له جائزة سنِيَّة ، فأبى أن يقبلها ، فقيل له : لا بد من جائزة ، أو قضاء حاجة . فقال : نعم ، الحاجة ، أسأل أمير المؤمنين أن يتقدّم إلى الشرط أن يمنعوا السُّؤال من دخول المقصورة يوم الجمعة ، فتقدّم بذلك ، وعظم فى نفوسهم .

قال أبو محمد الفرَّغَانِيّ ، صاحب ابن جرير : أرسل العباس بن الحسن الوزير إلى ابن جرير ، قد أحببتُ أن أنظر فى الفقه . وسأله أن يعملَ له مختصرا ، فعمل له « كتاب الخفيف » وأنفذه ، فوجّه إليه ألف دينار ، فلم يقبلها ، فقيل له : تصدّق بها . فلم يفعل . وقال حُسَيْنُكَ بن عَلى النِّيسَابُورِيّ : أول ما سألنى ابن خُزَيْمَة ، قال : كتبت عن

(١) بضم الطاء وسكون الواو وفتح الميم وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى الطومار ، وهو لقب رجل . اللباب ٩٣/٢ .

(٢) زيادة يقتضها السياق ، وهى موجودة فى ج ومضروب عليها . وهى مثبتة فى الطبقات الوسطى .

محمد بن جرير ؟ قلت : لا . قال : ولم ؟ قلت : لأنه كان لا يظْهَر ، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه ، فقال : بئس ما فعلت ، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم ، وسمعت منه .

قلت : لم يكن عدم ظهوره ناشئا من أنه مُنِع ، ولا كانت للحنابلة شوكة تقتضي ذلك ، وكان مقدار ابن جرير أرفع من أن يقدروا على منعه ، وإنما ابن جرير نفسه كان قد جمع نفسه عن مثل الأراذل المتعرضين إلى عرضه ، فلم يكن يأذن في الاجتماع به إلا لمن يختاره ، ويعرف أنه على السُّنة ، وكان الوارد من البلاد مثل حُسَيْنك وغيره ، لا يدري حقيقة حاله ، فرما أصغى إلى كلام من يتكلم فيه ؛ لجهله بأمره ، فامتنع عن^(١) الاجتماع به .

ومما يدل على أنه لم يُمنع ، قول ابن خزيمة ، لحُسَيْنك : ليتك سمعت منه . فإن فيه دلالة أن سماعه منه كان ممكنا ، ولو كان ممنوعا لم يقل له ذلك ، وهذا أوضح من أن نبّه عليه ، وأمر الحنابلة في ذلك العصر كان أقل من ذلك .

قال الفرغاني : كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم ، مع عظيم^(٢) ما يلحقه من الأذى والشناعات ، من جاهل ، وحاسد ، ومُلحد ؛ فأما أهل العلم والدين فغير مُنكرين علمه ، وزهده في الدنيا ، ورفضه لها ، وقناعته بما كان يرد عليه ، من حصّة خلفها له أبوه بطبرستان يسيرة ، ولما تقلد الخاقاني^(٣) الوزارة وجّه إليه بمال كثير ، فأبى أن يقبله ، فعرض عليه القضاء ، فامتنع ، فعاتبه أصحابه ، وقالوا له : لك في هذا ثواب ، وتحبب سنّة قد درّست . وطمعوا في أن يقبل ولاية المظالم ؛ فأنتهرهم ، وقال : قد كنت أظن أنّي لو رغبت في ذلك لنهيتُموني عنه .

وقال الفرغاني : رحل ابن جرير من مدينة آمل لما ترعرع ، وسمّح له أبوه بالسفر ، وكان طول حياته يُنفذ إليه بالشئ بعد الشئ إلى البلدان ، فسمّعه يقول : أبطأت عني نفقة والدي ، واضطرت إلى أن فتقتُ كمّي القميص ، فبعتُهما .

(١) في المطبوعة : « على » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « عظم » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) بالخاء والقاف بين الألفين وفي آخرها النون ، نسبة إلى خاقان ، وهو اسم لجد المنتسب إليه . اللباب ١/ ٣٣٧ .

وقال ابن كامل : توفي عَشِيَّةَ الأحد ، ليومين بقيا من شوال ، سنة عشر وثلاثمائة ، ودفن في داره بِرَحْبة يعقوب^(١) ، ولم يَغَيِّرْ شَيْئَهُ ، وكان السواد في رأسه ولحيته كثيرا ، وكان أسمر إلى الأذمة ، أعْيَنَ ، نحيف الجسم ، مديد القامة ، فصيحاً ؛ واجتمع عليه مَنْ لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللهُ تعالى ، وصُلِّيَ على قبره عدة شهور ، ليلا ونهارا ، وراثه خلق كثير من أهل الدِّين والأدب .

من ذلك قول أبي سعيد بن الأعرابي^(٢) :

حَدَّثَ مُفْظِعٌ وَخَطْبٌ جَلِيلٌ دَقَّ عَنْ مِثْلِهِ اضْطِبَارُ الصَّبُورِ
قام ناعى العلوم أجمعَ لَمَّا قام ناعى محمد بن جريرِ
وقول ابن دُرَيْدٍ^(٣) :

إِنَّ الْمُنِيَّةَ لَمْ تُثْلِفْ بِهِ رَجُلًا بَلْ أَتْلَفَتْ عَلَمًا لِلدِّينِ مَنْصُوبًا
كَانَ الزَّمَانُ بِهِ تَصْفُو مَشَارِيهُ وَالْآنَ أَصْبَحَ بِالتَّكْدِيرِ مَقْطُوبًا^(٤)
كَلَّا وَأَيَّامِهِ الْعُرَّى الَّتِي جُعِلَتْ لِلْعِلْمِ نُورًا وَلِلتَّقْوَى مَحَارِبًا

(عجيبة تتضمن مسألة)

● إذا ادَّعى المَقْضِيُّ عليه أن القاضي حكم عليه بشهادة فاسقين . قال ابن الرُّفْعَةِ في « المطلب » في « باب الشهادة على الشهادة » : يجب على شاهد الفرع تسمية شهود الأصل خلافاً لمحمد بن جرير الطَّبْرِيِّ ، الذي أفهم كلامُ صاحب « الإشراف » - عند الكلام في دعوى المَقْضِيِّ عليه ، أن القاضي قضى عليه بشهادة فاسقين - أنه من أصحابنا . انتهى .

وهذا كلام عجيب ، يُوهِمُ أن ابن جرير هذا غير ابن جَرِيرِ الإمام المشهور ، صاحب الترجمة ، فإن في هذا اللفظ تجهيلاً عظيماً للمُسَمَّى بهذا الاسم ، وابن جَرِيرِ إمام شهير ،

(١) رحبة يعقوب ببغداد ، وهو يعقوب بن داود وزير المهدي . مراصد الاطلاع ٦٠٨ .

(٢) ذكر الخطيب في تاريخ بغداد ١٦٦/٢ بيتي ابن الأعرابي في أبيات آخر . كما ذكرهما ابن كثير في البداية والنهاية ١٤٧/١١ ضمن أبيات .

(٣) الأبيات في ديوان ابن دريد ٣٩ وتاريخ بغداد ١٦٧/٢ ، ١٦٨ . وسير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٤ .

(٤) في الديوان وتاريخ بغداد : « فالآن أصبح » .

لا يخفى حاله على ابن الرُّفعة ، ولا من دونه ، وإنما قصد ابن الرُّفعة بهذا الكلام الإشارة إلى أنه وإن كان مجتهدا مطلقا معدود من أصحابنا ، بشهادة صاحب « الإشراف » فليُلتحق قوله بهذا^(١) بالمذهب ، ويُعدَّ وجهها فيه ، وهذا أيضا غير لائق بعلو قدر ابن الرُّفعة ، فابن جرير معدود من أصحابنا ، لا يَمْتَرى أحد في ذلك ، ولو عدَّ عادُّ ذكر ابن الرُّفعة له ، ولأقواله : « من أصحابنا » لأكثر المعدود ، فلا طائل تحت كلامه هذا ، بل هو كلام مُوهِم ، كان السكوت عنه أجمل بقائله ، وما حمله عليه إلا كثرة استحضاره لما بُعد وما قُرب ، وحيث ذكره في المَظَنَّة فاستحضره من غير المَظَنَّة ، ولو أنه قال : الذي اقتضى كلام صاحب « الإشراف » موافقة غيره من أصحابنا له على مقالته في عدم سماع الدعوى على القاضى بأنه حكم بشهادة فاسقين . لكان أحسن ، فإن موافقة غير ابن جرير من أصحابنا له . تُؤكِّد عدَّ قوله من المذهب ، بخلاف ما إذا لم يُوجد له موافق ، فإن النظر إذ ذاك [قد]^(٢) يتوقف في إلحاق أقواله بالمذهب ؛ لأنَّ المحمدين الأربعة : ابن جرير ، وابن خزيمة ، وابن نَصْر ، وابن المُنْذِر ، وإن كانوا من أصحابنا ، فرما ذهبوا باجتهادهم المُطلق إلى مذاهب خارجة عن المذهب ، فلا تُعدُّ تلك المذاهب من مذهبنا ، بل سبيلها سبيل مَنْ خالف إمامه في شيء من المتأخرين أو المتقدمين .

وإنما قلتُ إن صاحب « الإشراف » ذكر موافقة غير ابن جرير له ، على عدم الدعوى بأنه حكم بشهادة فاسقين ، لأنَّ عبارة « الإشراف » :

(فصل)

إذا ادَّعى المَقْضَى عليه أن القاضى قضى عليه بشهادة فاسقين .
قال محمد بن جرير ، وغيره من أصحابنا : لا ينبغي أن يُفَوَّقَ سَهْمُ هذه الدعوى نَحْوُ^(٣) القاضى ؛ لأنَّ فيه تشنيعا عليه ، وهو مُستَغْنى عن هذا التَّشْنِيع عليه ، بأن يقيم البينة على فسق الشهود ، ويفارق إذا ادَّعى على القاضى أنه أخذ منه الرِّشوة وفسرها ، وهى مال

(١) في المطبوعة : « هذا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

مبذول ليصير الحق باطلا والباطل حقا ، لأنه أمر خفي ، لا يمكنه إقامة البينة عليه ، دون الادعاء على القاضي ، فلما لم يكن مستغنيا عن الادعاء عليه ، جاز له الادعاء ؛ ليصون القاضي ماء وجهه ، فيرد المال عليه .

وقال بعض أصحابنا : دعوى الطعن على الشهود مسموعة على القاضي ؛ لأنه ربما يتعذر عليه إقامة البينة على فسق الشهود . انتهى .

وحكى بعده الوجهين المشهورين في تحليفه إذا أنكر .

فإن قلت : الوجهان في الدعوى عليه بشهادة فاسقين مشهوران .

قلت : كلا إنما المشهور الوجهان في إحضاره إذا ادعى عليه هكذا ، أما أصل الدعوى ، فقال الرافعي : إنهم متفقون على سماعها على الجملة ، وأنكر على^(١) الغزالي جعله الوجهين في أصل الدعوى ، وكلام ابن جرير هذا صريح في أن الدعوى لا تُسمع ، ففيه تأييد عظيم للغزالي ، لا سيما مع اعتضاده بموافقة بعض الأصحاب ، بل غالبهم ، كما أشار إليه القاضي أبو سعد ؛ فإن في قوله : « قال ابن جرير ، وغيره من أصحابنا » ، مع قوله في مقابله : « وقال بعض أصحابنا » ما يعطى أن الجادة على قول ابن جرير ، على خلاف دعوى الرافعي الاتفاق ، نعم محل ذلك « فصل الدّعى على القاضي المعزول » من « كتاب الأفضية » لا « باب الشهادة على الشهادة » وقول ابن جرير : « لا يُشترط تسمية شهود الأصل » هو المختص « باب الشهادة على الشهادة » فكان طريق ابن الرقعة إن لم يجد له من خلص الأصحاب متابعاً أن يقول : ولا متابع له ، لكنه^(٢) من أصحابنا^(٣) .

(١) في المطبوعة : « عليه » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) يمكن قراءة هذه الكلمة في ، ج ، ز « لكثير » .

(٣) ذكر المصنف بعد هذا في الطبقات الوسطى هذه المسائل عن ابن جرير ، قال :

● « ومن مسائل ابن جرير قوله : إن من توضأ ثم قطع بعض أعضائه من محلّ الفرض ، كما إذا قطعت يده ، أو كُشطت جلدة من وجهه أو يده ، إنه يجب عليه طهارة ذلك العضو .

محمد بن جعفر بن أحمد بن عيسى ، أبو عبد الله ابن بنت عبد الله
ابن أبي القاضى

من علماء خوارزم ، من بيت العلم والزهد .

قال صاحب « الكافى » : كان رجلاً حليماً ، وقوراً ، فاضلاً ، رحل في طلب العلم إلى العراق .

وتفقه على أبي العباس ابن سريج فيما أظن .

وسمع الحديث بها من محمد بن جرير الطبري .

تكلم يوماً في مسألة مع سعيد^(١) بن أبي القاضى ، فقال له : يا أبا عبد الله ، لم يَأْنِ لك بعد ! قال : فدخلت المنزل ، فأقمت فيه ستة أشهر حتى استظهرت « كتاب المزنّى » ثم تكلمت ، فقال لى سعيد : إيها الآن .

توفى في ربيع الآخر ، سنة ثمان عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

قيل له : الرجل السعيد في دُنياه ، يتمنى الولد ، ولا يتمنّاه في الجَنّة ؟ فقال : تمَنّى الناس أولاداً في الدنيا لِحُبِّهم فيها ، حتى إذا انقرضوا يَبْقَى لهم نعيمُهم ببقاء الولد ، وقد أَمِنُوا الانقراض في الجنة .

= ووقع في « النهاية » و « الوسيط » في هذه المسألة غلط ، وهو حكاية رأى ابن جرير عن ابن خيران ، وليس كذلك ، إنما هو ابن جرير .

● وقال ابن جرير : لا تجوز صلاة الفرض ولا النفل في جوف الكعبة .
نقله في « شرح المذهب » .

(١) في ج ، ز : « سعد » وسأق بعد قليل في الأصول كلها « سعيد » .

● وقع سؤال في زمانه عن بيع التراب على الأرض المُسَبَّلَة^(١) . فأفتى عامة الفقهاء بالمنع ، ورفعت الفتيا إليه ، فقال : ما زاد فيها بعد الوقف يجوز بيعه . فانتَهَوْا^(٢) لذلك ، ووافقوه .

ذكر ذلك صاحب « الكافي في تاريخ خوارزم » .

١٢٤

محمد بن جعفر بن محمد بن خازم الحازمي ، بالخاء المعجمة والزاي*
الفقيه ، أبو جعفر

من أهل جرجان . تفقه على أبي العباس ابن سريج ، وروى عنه ،^(٣) وعن أبي بكر عبد الله ابن أبي بكر ابن خيثمة^(٤) .

روى عنه على بن أحمد بن موسى الجرجاني ، وغيره .

ويُحكى أن أبا العباس ابن سريج ، قال : ما عبر جسر النهر وان أفاقه من أبي جعفر ابن خازم .

وقد اختصر الذهبي في ترجمته جدًا .

توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(١) سبل الأرض بالتشديد : جعلها في سبيل الله .

(٢) في المطبوعة : « فانتبهوا » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٣٩٤ ، الباب ٢٣٦/١ ، الوافي بالوفيات ٢٩٦/٢ .

(٣) في تاريخ جرجان : « وأبى عبد الله بن أبي خيثمة » وفي الطبقات الوسطى : « وأبى عبد الله ابن أبي بكر بن خيثمة »

وفوق « عبد الله » « بكر » وعليها علامة : « صح » .

محمد بن حَبَّان بن أحمد بن حَبَّان بن معاذ بن مَعْبَد
أبو حاتم بن حَبَّان ، البُسْتِي ، التَّمِيمِي *

الحافظ ، الجليل ، الإمام .

صاحب التصانيف : « الأنواع والتقسيم » و « الجرح والتعديل » و « الثقات » ، وغير ذلك .

سمع الحسين بن إدريس الهَرَوِي ، وأبا خليفة ، والنسائي ، وعمران بن موسى ، وأبا يعلى ، والحسن بن سفيان ، وابن خزيمة ، والسرَّاج ، وخلائق لا يُحْصَوْنَ كثرةً بخراسان ، والعراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، والجزيرة ، وغيرها من الأقاليم . قال في كتابه « التقاسيم والأنواع » : لعلنا كتبنا عن ألف شيخ ، ما بين الشَّاش^(١) والإسكندرية .

روى عنه الحاكم ، ومنصور بن عبد الله^(٢) الحَالِدِي ، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رَزَق السَّحْتِيَانِي^(٣) ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزُّورَنِي ، ومحمد بن أحمد بن منصور التَّوْقَانِي^(٤) ، وغيرهم .

قال أبو سعد^(٥) الإدريسي : كان على قضاء سَمَرْقَنْدَ زمانا ، وكان من فقهاء الدين ،

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٨١ ، البداية والنهاية ١١ / ٢٥٩ ، وهو فيه : « محمد بن أحمد بن حبان » ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٢٥ ، شذرات الذهب ٣ / ١٦ ، لسان الميزان ٥ / ١١٢ ، ميزان الاعتدال ٣ / ٥٠٧ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٤٢ ، الوافي بالوفيات ٢ / ٣١٧ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٩٢ . وحواشيه .

(١) في المطبوعة : « البشاش » وفي ج ، ز : « الساس » ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وهو يوافق ما سيأتي عن ابن السمعاني . والشاش بلدة بما وراء النهر ، ثم وراء سيحون ؛ متاخمة لبلاد الترك . مراصد الاطلاع ٧٧٤ .

(٢) في ج ، ز : « عبيد الله » والمثبت في المطبوعة ، وهو أيضا في العبر ٢ / ٧٦ ، واللباب ٢ / ٣٣٨ .

(٣) في المطبوعة وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٩٤ : « السجستاني » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) بفتح النون وسكوت الواو وفتح القاف وبعد الألف نون ، نسبة إلى نوقان ؛ إحدى مدينتي طوس . اللباب ٣ / ٢٤٤ .

(٥) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى « أبو سعيد » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، العبر ٣ / ٩٢ . واللباب ١ / ٢٩ .

وَحُفَافُ الْآثَارِ ، عَالِمًا بِالطَّبِّ ، وَالنَّجُومِ ، وَفَنُونَ الْعِلْمِ ، أَلَفَ « الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ »^(١) و « التَّارِيخَ » و « الضَّعْفَاءَ » وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ .

وَقَالَ الْحَاكِمُ : كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ فِي الْفَقْهِ ، وَاللُّغَةِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالْوَعْظِ ، وَمِنْ عَقْلَاءِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدِمَ نَيْسَابُورَ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ وَلِيَ قَضَاءَ نَسَا ، ثُمَّ قَدِمَ نَيْسَابُورَ ثَالِثَةً ، وَبَنَى فِيهَا خَائِنَكَاهُ ، وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ مِنْ مَصْنَفَاتِهِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى وَطَنِهِ سَمَرْقَنْدَ ، وَكَانَتْ الرِّحْلَةُ إِلَيْهِ لِسَمَاعِ مَصْنَفَاتِهِ .

وَقَالَ الْخَطِيبُ : كَانَ ثَقَّةً ، نَبِيلًا ، [فَهْمًا]^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : كَانَ أَبُو حَاتِمٍ إِمَامَ عَصْرِهِ ، رَحَلَ فِيمَا بَيْنَ الشَّاشِ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ . تَوَفَّى لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لَثَانًا بَقِيْنَ مِنْ شَوَالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ .

(ذَكَرَ مَا رُمِيَ بِهِ أَبُو حَاتِمٍ ، وَتَبَيَّنَ الْحَالُ فِيهِ)

قَدَّمْنَا فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ^(٣) فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ ، أَنَّ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ ، وَيُتَفَقَّدَ وَقْتُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ، حَالُ الْعَقَائِدِ ؛ فَإِنَّهُ بَابُ مُهِمٍّ ، وَقَعَ بِسَبَبِهِ كَلَامُ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ فِي بَعْضِ ، لِمُخَالَفَةِ الْعَقِيدَةِ ، إِذَا تَذَكَّرْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيَّ ، الَّذِي تُسَمِّيهِ الْمُجَسِّمَةُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ، قَالَ : سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ عَمَّارٍ عَنْ ابْنِ حِبَّانَ ، قُلْتُ : رَأَيْتَهُ ؟ قَالَ : وَكَيْفَ لَمْ أَرَهُ ؟ وَنَحْنُ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ سِجِسْتَانَ ، كَانَ لَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ دِينٍ ، قَدِمَ عَلَيْنَا فَأَنْكَرَ الْحَدَّثَ اللَّهُ ، فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ سِجِسْتَانَ . انْتَهَى . قُلْتُ : انْظُرْ مَا أَجْهَلُ هَذَا الْجَارِحُ^(٤) ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَنْ الْمَجْرُوحُ^(٥) : مُثِبَتِ الْحَدَّثَ اللَّهُ ، أَوْ نَافِيهِ !

(١) وهو كتاب الأنواع والتقايس ، السابق ، كما في سير أعلام النبلاء .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٣) كذا في كل النسخ ، وقد تقدمت ترجمة أحمد بن صالح في الطبقة الأولى ٢ / ٦ .

(٤) في : ج ، ز : « الخارج » ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) في : ج ، ز : « المخرج » ، والمثبت في المطبوعة .

وقد رأيتُ للمحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي العَلَامِيِّ رحمه الله ، على هذا كلاماً جيداً ، أحببتُ نقله بعبارة ، قال رحمه الله ، ومن خطه نقلت : « يا لله العجب ، مَنْ أَحَقُّ بالإخراج والتبذير ، وقلة الدين »^(١) .

(وهذه نخب ، وفوائد عن الإمام أبي حاتم)

ذكر في صحيحه حديث أنس في الوصال ، وقوله ﷺ : « إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقَى » .

ثم قال : في هذا الخبر دليل على أن الأخبار ، التي فيها ذكر وضع النبي ﷺ الحجر على بطنه كلها أباطيل ، وإنما معناها الحُجْر لا الحَجَر ، والحُجْر هو طَرْف الإزار ، إذ الله عز وجل كان يُطْعِمُ رسوله ﷺ ويسقيه إذا واصل ، فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال ، حتى احتاج إلى شدِّ الحجر على بطنه ، وما يغني الحجر عن الجوع !

● قلتُ : في هذا نظر ، وقد أخرج ابن حبان قبل هذا بأوراق يسيرة حديث ابن عباس : خرج أبو بكر بالهاجرة ... الحديث ، وفيه قول النبي ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أُخْرِجَنِي إِلَّا الْجُوعُ » وفي الجوع أحاديث كثيرة ، والجوع لا يقتضي نقصاً ، بل فيه رُفْعَةٌ لدرجاته العليا ﷺ .

● والجمع بين ذلك وقضية الوصال أنه ﷺ كانت له أحوال ، بحسب ما يختاره الله تعالى له ويرتضيه ، فتارة الجوع ، وتارة التَّقْوِيَّة على الصوم ، وكل حال بالنسبة إليه في وقتها أكمل وأولى ، هكذا كان خطري ، والذي أنا عليه الآن أني لا أدري من حاله ﷺ في الجوع شيئاً ، والذي أعتقد أنه كان جوعاً اختياريّاً ، لا اضطراريّاً ، وأنه ﷺ كان يقدر على طَرْدِهِ عن نفسه ، إما بأن تنصرف عنه شهوة الطعام والشراب ، مع بقاء القوة بإذن الله ؛ وإما بتغذية الله الْمُغْنِيَّة له عن الطعام والشراب ؛ وإما بتناول الغذاء ، فقد كان النبي ﷺ قادراً على ذلك .

(١) بعد هذا في ج بياض ، وليس في ز ما يدل على وجود بياض .

وسماعي مرّاتٍ كثيراتٍ من الشيخ الإمام الوالد رحمه الله ، وهو مُعتَقَدِي ، أنه ﷺ لم يكن فقيرًا قط ، ولا كانت حالته حالة الفقراء ، بل كان أغنى الناس بالله ، وكان الله تعالى قد كفاه أمرَ دنياه في نفسه ، وعياله ، ومعاشه .

وأحفظُ أن الشيخ الإمام رحمه الله أقام من مجلسه مَنْ قال : « كان النبي ﷺ فقيرًا » قيامًا صعبًا ، وكاد يسطو به ، وما نجاه منه إلا أنه استتابه ، واستسلمه .

وكان رحمه الله يقول ، في قوله ﷺ : « اللَّهُمَّ أَحْنِيْ مِسْكِينًا » إن المراد به استكانة القلب ، لا المَسْكَنَةَ^(١) ، التي هي أن يجد^(٢) ما لا يقع موقعًا من كفايته ، وذكر ذلك في « باب الوصية » من « شرح المنهاج » ، وسمّته منه كذا كذا مرات ، لا أحصى لها عددا .

وكان رحمه الله يُشَدِّد التَّكْيِيرَ على مَنْ يعتقد ذلك ، والحق معه رضى الله عنه ؛ فإنَّ مَنْ جاءت إليه مفاتيح خزائن الأرض ، وكان قادرا على تناول ما فيها كُلَّ لحظة ، كيف يُوصَفُ بالعُدم ؟ ونحن لو وجدنا مَنْ معه مال جزيل ، في صندوق من جوانب بيته ، لَوَسَّمْنَاهُ بِسِمَةِ الغِنَاءِ المُفْرَطِ ، مع العلم بأنه قد يُسْرِقُ ، أو تَغْتَالِه غوائلُ الزمان ، فيصبح فقيرا ، فكيف لا يُسَمَّى مَنْ خزائن الأرض بالنسبة إليه ، أقرب من الصندوق إلى صاحب البيت ! وهي في يده بحيث لا تتغيّر ، بل هو آمنٌ عليها ، بخلاف صاحب الصندوق ، فما كان ﷺ فقيرا من المال قط ، ولا مسكينا ، نعم كان أعظم الناس جُورًا إلى ربه ، وخضوعًا له ، وأشدّهم في أظهر الافتقار إليه ، والتَّمَسُّكِ بين يديه .

● ذكر أبو حاتم حديث : « قَوَائِمُ الْمَنْبَرِ رَوَاتِبُ فِي الْجَنَّةِ » وبُوبَ عليه برجاء نوال الجنان بالطاعة ، عند منبر المصطفى ﷺ .

وحديث : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » وبُوبَ عليه رجاء نوال المرء بالطاعة ، روضةً من رياض الجنة إذا أتى بها بين القبر والمنبر .

(١) في ج ، ز : « والسكينة » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « أن لا يجد » والمثبت في : ج ، ز .

ثم قال : حاصله أن الخطاب في هذين الخبرين من باب إطلاق المُسَبَّب على السَّبَب ، والمعنى : أن المُسَلِّم يُرْجَى له الجنة بتقرُّبه عند هذين الموضعين .

قال : وهو كحديث : « مِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي » لرجاء المرء نوال الشُّرب من الحوض ، بطاعته في ذلك الموضع ، وكحديث : « عَائِدُ الْمَرِيضِ فِي مَحَرَفَةِ الْجَنَّةِ »^(١) وحديث : « الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ » ونظائره كثيرة .

● أشار أبو حاتم إلى أن حجَّ المرء بامرأته ، لتقضى فريضة حجها إذا لم يكن لها محرَّم غيره ، أفضل من جهاد التَّطَوُّع ، وذكر حديث : اكتتبت في غزاة كذا ، وخرجت امرأتى حاجَّةً ، فقال رسول الله ﷺ : « اذْهَبْ فَحُجِّ بِامْرَأَتِكَ » .

● وأشار إلى أنه يستحبُّ للمُلبِّي عند التَّلْبِيَةِ إدخال الأصبعين في الأذنين ؛ لحديث : « كَأَنَّمَا أَنْظَرُ^(٢) إِلَى مُوسَى وَاضِعًا أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ، لَهُ جُورٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ » .

١٢٦

محمد بن حسان بن محمد بن أحمد ، أبو^(٣) منصور الفقيه ، القرشي
ابن الأستاذ أبي الوليد التَّيسَابُورِي

قال الحاكم : كان من أئمة أصحاب أبيه الأستاذ أبي الوليد ، وكان يصوم صوم داود ، قريبا من ثلاثين سنة ، وسمع الحديث الكثير ، وصنف كتابا في « الرد على كتاب الرياضة » .

سمع أبا العباس محمد بن إسحاق ، وأبا العباس المَاسَرَجِسِي^(٤) ، والمؤمل بن الحسن ، وغيرهم .

واستشهد ، وذاك أنه كان منصرفا من عيد الأضحى ، فرفسته دابة فوقع في بئر ،

(١) في المطبوعة : « عائد المريد في مخرة الجنة » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز .

(٢) ف : ج ، ز « ينظر » وأثبتنا ما في المطبوعة . وهو يوافق رواية مسلم . (باب الإسرائ ، من كتاب الإيمان) ١٥٢ / ١ .

(٣) في المطبوعة : « ابن منصور » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى . وفي ج : « محمد بن حسان بن محمد بن أحمد بن أحمد » وهو خطأ صوابه في المطبوعة ز ، والطبقات الوسطى . وسترده ترجمة أبيه في هذه الطبقة .

(٤) في ج ، ز : « الماسرخسي » وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ١٥٥ / ٢ .

وحمل إلى منزله وغُشِيَ عليه ، ثم تُوفِّيَ غداة يوم الأحد ، آخر أيام التشريق ، من سنة سبع وستين وثلاثمائة ، ودفن بجانب أبيه .
كتب عنه الحاكم في « التاريخ » .

١٢٧

محمد بن الحسن بن إبراهيم ، الشيخ الإمام ، أبو عبد الله
الحُتَنَ الفارسيّ ، ثم الإسْترِاباذيّ*
أحد أئمة الأصحاب ، وعُرف بالحُتَنَ ، لأنه كان حُتَنَ^(١) الإمام أبي بكر الإسْمَاعِيلِيّ .
مولده سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .
قال الحاكم : أحد أئمة الشافعيّين في عصره ، وكان مُقدِّماً في الأدب ، ومعاني القرآن ،
والقراءات ، ومن العلماء المُبرِّزين في النظر والجدل .
سمع أبا نُعيم عبد الملك بن محمد بن عِدِيّ ، وأقرّائه في بلده ، وورد نيسابور سنة سبع
وثلاثين وثلاثمائة ، فأقام عندنا إلى آخر سنة تسع .
وسمع أكثر كتب مشايخنا ، ثم دخل أصْبَهان فسمع « مُسنَدَ أبي داود » من عبد الله بن
جعفر ، وسمع من سائر المشايخ بها .
ودخل العراق بعد الأربعين ، وأكثر .
وكان كثير السَّماع والرحلة .
قدم نيسابور سنة تسع وستين ، وأقام مُدَّة ، وانتفع الناس بعلمه ، وحَدَّثَ ، وحضر
مجلس الأستاذ الإمام أبي سهل . قلت : وأكثر الرواية عن الأصمّ ، وعبد الله بن فارس ،
وأبي بكر الشافعيّ ، وأبي القاسم الطَّبْرَانِيّ ، ودَعْلَجَ ، وغيرهم .
وله « شرح » مشهور على « تلخيص ابن القاصّ » .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٤٠٨ ، شذرات الذهب ١٢٠/٣ ، طبقات العبادي ١١١ ، طبقات ابن هداية الله
٣٣ ، العبر ٣٣/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٣٨/٢ ، وفیات الأعيان ٣٤١/٣ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٥٦٣/١٦ ،
وحواشيه .

(١) الحُتَنَ : الصهر ، أو كل من كان من قبل المرأة ، كالأب والأخ .

وذكر الحاكم أنه جرت بينه وبين الأستاذ أبي سهل مناظرة ، فأغلظ له الأستاذ القول ،
فخرج أبو عبد الله مُستَوْحِشًا ، فكتب إليه الأستاذ أبو سهل :

أُعِيدُ الْفَقِيهَ الْحَرَّ مِنْ سَطْوَةِ السَّحَطِ مَصُونًا عَنِ الْأَنْظَارِ يَجْلِبُهَا الْغَلَطُ
تَضَائِقُ حَتَّى لَا يَسُوغُ لَفْظَةً وَيَعْتَبُ مِنْ لَفْظٍ يَفُورُ عَلَى اللَّغَطِ
أَحَاكُمُهُ فِيهِ إِلَيْهِ مُحَكَّمًا وَأَسْأَلُهُ عَفْوًا لِتَادِرَةِ السَّقَطِ^(١)
وَمَهْمَا غَدَا وَجْهَ الصَّوَابِ حِفَاظُهُ فَإِنَّ سَدَادَ الرَّأْيِ يُلْزِمُهُ النَّمَطُ
وَنَشْرَى لِمَطْوِيٍّ خِلَافُ إِمَامِنَا وَطِيٍّ لِمُنْشُورٍ فَاءً بِمَا شَرَطُ^(٢)
شَدَّدْتُ عَلَى بَاغِي الْفَسَادِ وَلَمْ أَدْعُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَبِّ الْيَسِيرِ لِمَنْ لَقَطُ
عَلَى رَمِدٍ جَاءَ الْقَبْرِیضُ مُرَمَّدًا وَرَائِقُهُ بِالْبُرِّ قَدْ يَحْمِلُ السَّقَطُ^(٣)

قال الحاكم : فأنشدني أبو عبد الله جوابه عنها :

جَفَاءَ جَرَى جَهْرًا لَدَى النَّاسِ وَائْتَسَطَ وَعُذِرْتُ أُنِي سِرًّا فَأَكْدَ مَا فَرَطُ
مَتَى طَالِبُ الشَّيْخِ الْفَقِيهَ بِحَقِّهِ وَضِيْعٌ حَقًّا لِي عَلَيْهِ فَقَدْ قَسَطُ^(٤)
سَبِيلِي إِذَا ضَايَقْتُهُ فِي الْعُلُومِ أَنْ يُضَايِقَنِي فِيهَا وَلَا يَرْكَبُ الشَّطَطُ
وَعُدْتُ أَنْادِيهِ الَّتِي خَصَّنِي بِهَا فَلَا حَاسِبٌ أَحْصَى وَلَا كَاتِبٌ ضَبَطُ
فَمِنْ أَجْلِهَا فِي دَارِهِ إِذْ حَضَرْتُهَا سَطَا وَاعْتَدَى فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَاحْتَلَطُ^(٥)
فَأَيُّ مَلَامٍ يَلْحَقُ الْحَرَّ بَعْدَهَا إِذَا هُوَ مِنْ جِيرَانِهِ أَبَدًا قَنَطُ
هَجَرْتُ اقْتِرَاضَ الشَّعْرِ لَمَّا انْقَضَى الصَّبَا وَلَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ فِي عَارِضِي وَخَطُ
وَلَوْلَاهُ لَا ثُلَاثَ قَوَافٍ مَحَلُّهَا صَدُورُ ذَوِي الْأَدَابِ لَا فَارَغُ السَّقَطُ^(٦)

(١) في المطبوعة : « لبادة السقط » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « لما شرط » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « السقط » والتصويب من : ج ، ز . والمرمد : المغبر بالرماد ، والسفط : كالجوالق أو كالفقة .

(٤) قسط : جار وعدل عن الحق .

(٥) في المطبوعة : « واختلط » والمثبت من : ج ، ز . واختلط : حلف ولج وغضب وأسرع في الأمر . القاموس (ح ل ط) .

(٦) في المطبوعة : « ولولا لا شاك فراق محلها » وفي ز : « لا نسالت جوافر محلها » والمثبت هو القراءة الصحيحة لما في ج ، وانتال : انصب ، وانتال عليه القول . تتابع وكثر فلم يدر بأيه يبدأ . القاموس (ث و ل) .

وقال حمزة الجرجاني : كان أبو عبد الله الحُتَن من الفقهاء^(١) المذكورين في عصره ،
 دُرُس سنين كثيرة ، وتخرَّج به عِدَّة من الفقهاء ، وكان له وَرَع ، وله أربعة أولاد ، أبو
 بشر^(٢) الفضل ، وأبو النصر^(٣) عبيد الله ، وأبو عمرو عبد الرحمن ؛ وأبو الحسن عبد
 الواسع ، وكان له إِملاء من سنة سبع^(٤) وسبعين إلى أن تُوفى بجرجان يوم عيد الأضحى^(٥) ،
 سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وهو ابن خمس وسبعين سنة .

(ومن الفوائد عنه)

(٦)

١٢٨

محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عَتَاهِيَة ، الإمام أبو بكر
 الأزدي ، البصري *

نزىل بغداد .

مولده سنة ثلاث وعشرين ومائتين^(٧) .

وتنقل في جزائر البحر ، وفارس ، في طلب اللغة ، والأدب ، وكان أبوه من رؤساء
 زمانه ؛ وأما هو فكان رأساً في العربية ، وأشعار العرب^(٨) .

(١) في تاريخ جرجان : « من كبار الفقهاء » .

(٢) في المطبوعة : « أبو البشر » والمثبت من : ج ، ز ، تاريخ جرجان .

(٣) في الأصول : « أبو النصر » والمثبت من تاريخ جرجان .

(٤) في تاريخ جرجان : « تسع » .

(٥) في تاريخ جرجان : « توفى رحمه الله يوم عرفة » .

(٦) بياض بالأصول .

* له ترجمة في : إنباه الرواة ٩٢/٣ ، الأنساب لوحة ١٢٢٦ ، البداية والنهاية ١١/١٧٦ ، تاريخ بغداد ٢/١٩٥ ،
 شذرات الذهب ٢/٢٨٩ ، طبقات القراء ٢/١١٦ ، العبر ٢/١٨٧ ، لسان الميزان ٥/١٣٢ ، المزهر ٢/٤٦٥ ، معجم
 الأدباء ١٨/١٢٧ ، معجم الشعراء ٤٢٥ ، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٠ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٤٢ ، نزهة الألبا ٣٢٢ ، الوافي
 بالوفيات ٢/٣٣٩ ، وفيات الأعيان ٣/٤٤٨ .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وتوفى في شعبان ، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ودفن هو وأبو هاشم
 الجبائي معا ، في يوم واحد بمقبرة الخيزران ، فقيل : مات علم الكلام واللغة جميعا » .

(٨) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وله كتاب الجماهرة ، والأمل ، وغيرها » .

حدَّث عن أبي حاتم السَّجِسْتَانِيَّ ، وأبي الفضل العباس الرِّياشِيَّ ، وابن أخي الأَصْمَعِيَّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو سعيد السَّيرَافِيَّ ، وأبو بكر بن شاذَّان ، وأبو الفرج صاحب « الأغاني » ، وأبو العباس إسماعيل بن مِيكَال ، وغيرهم .

قال أحمد بن يوسف الأزرق : ما رأيت أحفظ من ابن دُرَيْد ، وما رأيت قُرِئ عليه ديوان قطُّ ، إلا وهو يسابق إلى روايته ؛ لحفظه له .

وعن أبي بكر الأَسَدِيَّ ، قال : كان يقال : ابن دُرَيْد أعلم الشعراء ، وأشعر العلماء .
ولابن دُرَيْد قصيدة طنانة ، مدح بها الشافعي رضي الله عنه ، أولها^(١) :

بمُلْتَفَتِيهِ لِلْمَشِيبِ مَطالِعُ	ذوائد عن ورد التَّصَابِي رَوادِعُ ^(٢)
تُصَرِّفُهُ طَوْعَ الْعِنانِ وَرُبَّمَا	دعاهُ الصَّبَا فاقْتادَهُ وهو طائِعُ
وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لُبُّهُ وَحِياؤُهُ	فليس له من شَيْبٍ فَوْدِيهِ وازِعُ

ومنها :

لِرَأْيِ ابنِ إِدْرِيسَ ابنِ عَمِّ مُحَمَّدٍ	ضياءٌ إذا ما أظلم الخطبُ صادِعُ
إذا الْمُعْضِلَاتُ المُشْكَلَاتُ تشابهتْ	سَمَا منه نورٌ في دُجَاهنَّ ساطِعُ
أبَى اللهُ إِلَّا رَفَعَهُ وَعُلُوَّهُ	وليس لما يُعْلِيهِ ذُو العرشِ واضِعُ

ومنها :

سلامٌ على قَبْرِ تَضَمَّنَ جِسْمَهُ	وجادَتْ عليه المُدْجِنَاتُ الهوامِعُ
لَقَدْ غَيَّبَتْ أَكْفَانُهُ شَخْصَ ماجِدٍ	جَلِيلٍ إذا التَّفَّتْ عليه المِجَامِعُ ^(٣)

وأما قصيدته الدُّرَيْدِيَّة فقد سارت بها الرُّكبان ، مدح بها عبد الله بن محمد بن مِيكَال ، وابنه أبا العباس إسماعيل ، وأخاه .

قال الحاكم ، في ترجمة أبي العباس إسماعيل : سمعت أبا منصور الفقيه ، يقول : كنت باليمن سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، فبينما أنا ذات يوم أسير بمدينة عَدَن ، إذ رأيت مُؤدِّباً يَعْلَمُ

(١) القصيدة في ديوانه ٧٧ .

(٢) في الديوان : « طوالع » .

(٣) في الديوان ٧٨ « لقد غيبت أثرأوه جسم ماجد » .

مُسْتَأْجَرًا^(١) له مقصورة ابن دُرَيْد ، وقد بلغ ذكر الميكاليّة ، فقال لى : يا خُراسانيّ ، أبو العباس هذا له عندكم عَقَب ؟ فقلت : هو بنفسه حيّ . فتعجب من هذا أَشَدَّ العَجَب ، وقال : أنا أعلم هذه القصيدة منذ كذا سنة .

(الإقواء في الشعر)

● قال أبو سعيد السّيرافيّ : حضرت مجلسَ أبي بكر بن دُرَيْد ، ولم يكن يعرفني قبل ذلك ، فجلست ، فأنشُد أحد الحاضرين بَيْتَيْن يُعزّيان لآدم عليه السلام :

تَغَيَّرَ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوْجُهُ الْأَرْضُ مُعَبَّرٌ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطِيْبٍ وَقَلَّ بِشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ^(٢)

فقال ابن دُرَيْد : هذا الشعر قد قيل قديما ، وجاء فيه الإقواء .

قال : فقلت : إن له وجهًا يُخْرِجُه عن الإقواء : نصبُ « بشاشة » وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين ، فيكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع « الوجه » بإسناد « قَلَّ » إليه ، فيصير اللفظ « وقَلَّ بِشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ » .

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه^(٣) .

قلتُ : وحاصله إنكار الجرّ ، ودعوى نصب « بشاشة » على التمييز ، وأن التنوين حذف منه للضرورة ، وأن « الوجه » مرفوع بالفاعلية ، و « المليح » على الصفة ، وهذا جيد ، لكن فيه دعاوى كثيرة ، وإذا كان الإقواء واقعا في كلامهم ، والرواية بالجر ، فلا حاجة إلى هذا التكلّيف ، وقد جاء في كلامهم^(٤) :

لا مرحبًا بغدٍ ولا أهلاً به إذْ كان تُرْحَالُ الْأَجْبَةِ فِي غَدٍ^(٥)

(١) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « متأديا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) روى أبو العلاء المعري هذا البيت برواية أخرى في رسالة الغفران ٢٨٣ ، هكذا :

وَأَوْدَى رَبُّعُ أَهْلِهَا فَبَانُوا وَغَوْدِرُ فِي الثَّرَى الْوَجْهُ الْمَلِيحُ

وسيدكره المصنف . وانظر : معجم الأدباء ١٨٦/٨ ، والإنصاف ٦٦٢ .

(٣) في المطبوعة : « بجانبه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) البيتان للناطقة الديباني ، وهما في ديوانه ٣٥ وفي الأغاني ٨/١١ بغير هذا الترتيب .

(٥) في الديوان : « إذا كان تفريق الأجنة في غد » وفي الأغاني : « إن كان » .

زعم البوارحُ أن رِحْلَتَنَا غَدًا وبذاك خَبَرْنَا الغرابُ الأسودُ^(١)

وقال عبد الله بن مُسلم بن جُنْدَب الهذليّ ، من شعراء الإسلاميين :
تعالَوْا أعينوني على اللَّيْلِ إنه على كُلِّ عين لا تنامُ طويْلُ
ولا تخذُلوني في البُكاءِ فَإِنِّي لكم عند طول الجَهدِ غيرُ خذول
ثم قال فيها :

فويلي وعُولي فَرَجوا بعضَ كُرْبتي وإلا فَإِنِّي مَيِّتٌ بقليل
فإن كان هذا الشَّوقُ لا بُدَّ لازِمًا وليس لكم فيه العُدَّةَ حَويلُ^(٢)
قوله « حويل » أى : ما أحتال فيه .
وقال آخر^(٣) :

أحبُّ أبا مروانَ مِن أجلِ تمرِهِ وأعلمُ أن اليُمَنَ بالمرءِ أوفقُ
وواللهِ لولا تمرُهُ ما حَبِيتُهُ ولو كان أَدْنَى مِن سَعِيدٍ ومُشرقِ
وأُنشد الأصحاب ، منهم ابن الصَّبَّاح في « الشامل » ، وقد ذكروا ما شاع عن عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما ، من تجويز نكاح المُتعة : أن شاعراً في عصره قال^(٤) :
قالت وقد طُفْتُ سبْعاً حَولَ كعْبَتِها يا صاح هل لك في فتوى ابن عَبَّاسِ
تقولُ هل لك في يَبْضاءَ بَهْكَنةٍ تكونُ مَثْواكِ حتى يُصْدِرَ النَّاسُ^(٥)

(١) في ج ، ز : « أخبرنا الغراب » والمثبت في المطبوعة ، وفي الديوان والأغانى : « تنعاب الغراب » وعلى هذا فليس في البيت إقواء . وقد روى أبو الفرج أن النابغة قال أولاً :

* وبذلك خَبَرْنَا الغرابُ الأسودُ *

ثم ورد يثرب ، فسمعه يغنى فيه ، فبان له الإقواء ، فغيره . الأغاني ٩/١١ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٩٠٩ ، وفيه : « مَيِّتٌ بغليلى » .

(٣) هو غيلان بن شجاع النهشل . اللسان (حيب) والكامل ٤٣٨ ، وحواشيه .

(٤) روى ابن قتيبة هذين البيتين في عيون الأخبار ٩٥/٤ برواية أخرى ، ليس فيها إقواء ، هكذا :

قد قلتُ للشيخ لما طال مجلسُهُ يا صاح هل لك في فتوى ابن عَبَّاسِ
هل لك في رَخْصَةِ الأطرافِ آنسَةٍ تكونُ مَثْوايَ حتى رَجَعَةِ الناسِ

(٥) امرأة بهكنة : تارة غضة . اللسان (ب ه ك ن) ٦٠/١٣ .

غير أنى رأيت أبا العلاء المَعْرَى ، فى رسالته التى سَمّاها « رسالة الغفران »^(١) قد أنكر على ابن دُرَيْدٍ إنشاد هذا الشعر على وجه الإقواء ، وذكر أن الرواية الصحيحة :
* وَغُوْدِرَ فى الثَّرَى الوجهُ المَلِيحُ *

قال أبو العلاء : والوجه الذى قاله أبو سعيد فى تخريجه شرٌّ من الإقواء عشرَ مرات ، وأطال فى هذا .

وحكى أبو محمد بن جعفر البلخى فى كتابه ، أن أبا محمد يحيى بن المبارك اليزيدى النحوى ، سأل الكسائى عن قول الشاعر^(٢) :

مَا رَأَيْنَا حَرْبًا نَقَرَ عَنْهُ الْبَيْضَ صَقْرُ^(٣)
لَا يَكُونُ الْعَيْرُ مُهْرًا لَا يَكُونُ ، الْمُهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائى : يجب أن يكون « المهر » منصوبا ، على أنه خبر « كان » وفى البيت على هذا التقدير إقواء .

وقال اليزيدى : بل الشعر صواب ؛ لأن الكلام قد تم عند قوله « لا يكون » الثانية ، وهى مؤكدة للأولى ، ثم استأنف فقال « المهر مهر » ثم ضرب بِقَلْنَسَوْتِهِ الأَرْضَ وقال : أنا أبو محمد .

وكان بحضرة الخليفة ، فقال يحيى البرمكى : أتكنيتى بحضرة أمير المؤمنين ! والله إن خطأ الكسائى مع حسن أدبه لأحسن من صوابك مع سوء أدبك .
فقال اليزيدى : إن حلاوة الظفر أذهبت عني التحفظ .
ومما ينسب لابن دُرَيْدٍ من الشعر^(٤) .

فَنِعَمَ فَتَى الْجُلَى وَمُسْتَبْطُ التَّدَى وَمَلْجَأُ مَكْرُوبٍ وَمَفْزَعُ لَاهِثٍ
غِيَاثُ بَنِ عَمْرُو بْنِ الْحُلَيْتِ بْنِ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَارِثِ

(١) رسالة الغفران ٢٨٣ ، ٢٨٤ . وفيه قصة أنى سعيد السيرافى مع ابن دريد .

(٢) البيتان فى وفيات الأعيان ٢٣٤/٥ ، ومجالس العلماء ٢٥٥ ، وحواشيه .

(٣) الحرب بفتح الجاء المعجمة والراء فى آخرها الباء الموحدة : الذكر من الجبارى . والعر بفتح العين المهملة وسكون الباء المثناة من تحتها وبعدها راء ، وهو الذكر من حمر الوحش .

(٤) البيتان فى ديوانه ٤٧ . والبيت الثانى فيه باختلاف كبير .

محمد بن الحسن بن سليمان ، أبو جعفر الزُّوزَنِي البَحَّاث*
أحد الفقهاء المبرزين ، قضاء المسلمين .

تولى القضاء بنواحي خراسان ، وما وراء النهر .

وسماه الحاكم في « تاريخ نيسابور » محمد بن علي بن عبد الله . والصواب ما أورده .

ولم يزد شيخنا الذهبي على أن قال : محمد بن الحسن ، أبو جعفر الفقيه الشافعي ، له

ترجمة طويلة عند ابن الصلاح . انتهى .

وهذا القاضي كان من أساطين العلم ، وكان من أقران الأوديني ، وكان يكون بينهما [من

المنافرة]^(١) في المناظرة ما يكون بين الأقران .

وذكر^(٢) أن مصنفاته في التفسير ، والحديث ، والفقه ، وأنواع الأدب ، تربو على المائة .

وقدم أبو جعفر البَحَّاث على الصَّاحِب بن عَبَّاد ، فارتضى تصرُّفه في العلم ، وتفنُّنه في

أنواع الفضل ، وعرض عليه القضاء على شرط انتحال مذهبه ، يعنى الاعتزال ، فامتنع

وقال : لا أبيع الدين بالدنيا . فتمثل له الصاحب بقول القائل^(٣) :

فلا تجعلنَّي للقضاء فريسةً فإنَّ قضاةَ العالمين لُصوصُ

مجالسُهُم فينا مجالس شرطيَّة وأيديهم دون الشُّصوص شُصوص^(٤)

فأجازه^(٥) البَحَّاث بديهة ، بقوله :

سوى عُصبةٍ منهم تُخصُّ بعفةٍ والله في حكم العموم خُصوصُ

خصوصُهُم زانَ البلادَ وإنما يزينُ خواتيمَ الملوك فُصوصُ

* له ترجمة في : يتيمة الدهر ٤/٤٤٣ ، وهو فيها : « محمد بن الحسين » .

(١) زيادة من : ج ، ز والطبقات الوسطى ، على ما في المطبوعة .

(٢) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى أن قائل هذا هو أبو حفص المطوعى .

(٣) ذكر الثعالبي في اليتيمة بيتى ابن المنجم وإجازة البحاث دون أن يذكر قصة تمثل الصاحب وعرضه القضاء على الزوزنى .

(٤) الشخص (بكسر الشين ويفتح) حديدة عقفاء يصاد بها السمك ، واللص الحاذق . القاموس (ش ص ص) .

(٥) في المطبوعة : « فأجابه » والمثبت من : ج ، ز .

والقاضي أبو جعفر هذا هو جد القاضي أبي جعفر محمد بن إسحاق البُحَّاثي ،
الأديب ، شيخ البخارِزِّي ، صاحب « دمية القصر » وكلاهما أديب .
وكان القاضي أبو جعفر الكبير ، صاحب هذه الترجمة ، مع علو مرتبته في العلم يحبُّ
منصبَ القضاء .

ومن شعره قصيدة قالها في الشيخ العميد أبي علي محمد بن عيسى ، يخطب قضاء
مدينة^(١) فرغانة^(٢) ويصف الربيع .

اكتسبت الأرض وهى عُريانة	من نشر نور الربيع ألوانه
وانزرت بالتبّات وانتشرت	حين سقاها السحابُ ألبانه
فالرّوضُ يختال في ملايسه	مُرْتَدِّبًا وَرْدَه وَرَيْحَانَه
تضاحكت بعد طول عبسيتها	ضحك عجزٍ تعودُ بهتانه
كم سائلٍ لحَّ في مُسائلتي	عن حالتى قلت وهى وسنانه
قلبٌ كسيرٌ فمن يُجبره	قال نرى من يُحبُّ جيرانه
سيوى الوزير الذى يلودُ به	يخدمُ بردُ الغداة إيوانه
قلت متى قال قد أتى فدنا	مُفتتحُ العام كان إبانه
فقلت ماذا الذى تؤمّله	فقال أبشّر قضاء فرغانه

ومن شعره ، قال البخارِزِّي ؛ وهو أبلغ ما سمعتُ منه^(٣) :

إن الخزانَ للملوك ذخائرُ	ولك المودّة في القلوبِ ذخائرُ
أنت الزّمانُ فإن رَضِيتَ فخصّبه	وإذا غضبتَ فجذبهُ المتعاسِرُ ^(٤)
فإذا رَضِيتَ فكلُّ شيءٍ نافعٌ	وإذا غضبتَ فكلُّ شيءٍ ضائرُ

(١) في : ج ، ز : « بمدينة » والمثبت في المطبوعة .

(٢) فرغانة : مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر ، متاخمة لبلاد تركستان . مراصد الاطلاع ١٠٢٩ .

(٣) ترجم البخارِزِّي للقاضي أبي جعفر البُحَّاثي في دمية القصر ٢٧٤ ، وذكر له شعرا ، كما ذكر له شعرا في الصفحات

٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٣ ، ولم ترد هذه الأبيات في الدمية المطبوعة .

(٤) في ج ، ز : « فجذبهُ المتغاير » والمثبت في المطبوعة .

وشعره كثير ، وكذلك شعر حفيده أبى جعفر .

قال الحاكم : توفي ببُخارى ، سنة سبعين وثلاثمائة^(١) .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقى ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، عن يوسف بن محمد بن المهتار ، عن العلامة أبى عمرو ابن الصلاح ، قال : أُبْتُثُ عن أبى سعد ابن السَّمْعَانِى . قلت : وأذن لى أبو عبد الله الحافظ فى طائفة ، عن أبى الفضل بن عساكر ، عن أبى الْمُظْفَر السَّمْعَانِى ، عن أبيه ...^(٢)

١٣٠

محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سَنَد

أبو بكر ، النَّقَّاش ، المَوْصِلِى ، ثم البغدادى *

الإمام فى القراءات ، والتفسير ، وكثير من العلوم .

ولد سنة ست وستين ومائتين^(٣) .

وُعْنِى بالقراءات من صغره ، فقرأ على جماعة .

وطاف فى الأمصار ، وجال فى البلاد^(٤) .

وحدَّث عن أبى مسلم الكَجِّى ، وإسحاق بن سُنَيْنِ الحُتْلِى ، ومحمد بن على الصَّائغ ، والحسن بن سُفْيَان ، وغيرهم .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « إلا أن سماه محمد بن على بن عبد الله ، والصواب فى نسبه ما أوردناه » .
(٢) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٢/٢٠١ ، شذرات الذهب ٣/٨ ، طبقات القراء ٢/١١٩ طبقات المفسرين ٢٩ ، العبر ٢/٢٩٢ ، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٠ ، الوافى بالوفيات ٢/٣٤٥ ، وفیات الأعيان ٣/٤٢٥ . وفى المطبوعة : « محمد بن الحسن بن زياد بن هارون » والتصويب من : ج ، ز والطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال الخطيب : سمعت أبا الحسن بن الفضل القطان يقول : حضرت أبا بكر النقاش وهو يجرى بنفسه فى يوم الثلاثاء ، لثلاث خلون من شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، فجعل يحرك شفتيه بشئ لا أعلم ما هو ، ثم نادى بعلو صوته ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَمَلُونَ ﴾ [سورة الصافات ٦١] يردد هذا ثلاثاً ، ثم خرجت روحه » .

(٤) فصل المصنف فى الطبقات الوسطى هذا القول ، فقال : « وكتب بمكة ، ومصر ، والشام ، والكوفة ، والبصرة ، والجزيرة ، والموصل ، والجلال ، وخراسان ، وما وراء النهر » .

رَوَى عنه ابن مجاهد ، وهو من شيوخه ، وجعفر الخُلْدِي ، وابن شاهين ، وأبو أحمد
الْفَرَضِي ، وأبو علي ابن شاذان ، وغيرهم .

ومن تصانيفه « كتاب شفاء الصدور »^(١) في التفسير ، وفيه موضوعات كثيرة .
وثقه أبو عمرو الدَّانِي وقبَّله ، وزكَّاه ، وضعَّفه قومٌ ، مع الاتفاق على جلالته في العلم .
ولنذكر أحاديث مما كانت سببَ الكلام فيه^(٢) :

فمنها ، أنه قال : حدثنا أبو غالب ابن بنت معاوية بن عمرو ، واسمه علي بن أحمد ،
حدثنا جَدِّي معاوية ، عن زائدة ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عمر ، قال : قال
رسول الله ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ دُعَاءَ حَبِيبٍ عَلَى حَبِيبِهِ » .
قال الدَّارَقُطْنِي : أنكرتُ هذا على النَّقَّاش ، وقلت له : إن أبا غالب ليس بابن بنت
معاوية ، وإنما أخوه لأبيه محمد ، هو ابن بنت معاوية ، ومعاوية وزائدة ثقتان ، وهذا حديث
موضوع . فرجع عنه .

قال أبو بكر الخطيب^(٤) : لا أعرف وجهَ قول الدَّارَقُطْنِي في أبي غالب أنه ليس بابن
بنت معاوية ، لأن أبا غالب ، يذكر أن معاوية جَدُّه ، وقد رواه أبو علي الكوكبي^(٥) عن أبي
غالب ، عن جده معاوية بن عمرو . فذكره .

قلت : فليس فيه ما يقتضي جرحًا في أبي بكر النَّقَّاش ، والله الحمد .
ومنها ، قال النَّقَّاش : حدثنا يحيى بن محمد المَدِينِي ، حدثنا إدريس بن عيسى القطَّان ،
عن شيخ له ثقة ، عن الثوري ، عن قابوس بن أبي ظبيان^(٦) عن أبيه ، عن ابن عباس^(٧) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وغيره » .

(٢) في المطبوعة : « مما كان سبب الكلام » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) رواية الدارقطني عن ابن عمر هكذا : قال النبي ﷺ : « سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ لَا يَسْتَجِيبَ دُعَاءَ حَبِيبٍ

عَلَى حَبِيبِهِ » . راجع تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ .

(٤) نقل المصنف مقالة الخطيب بتصرف . انظر تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ .

(٥) في المطبوعة : « الكركي » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ ، الباب ٥٩/٣ .

(٦) ظبيان ، بالكسر . المشتبه ٤٢٥ .

(٧) كذا في الأصول ، دون إشارة إلى موضع بياض .

محمد بن الحسن الطَّبْرِيّ ، أبو جعفر ، الفقيه *

قال حمزة السَّهْمِيّ : إنه كان فقيها ، يفتى على مذهب الشافعيّ ، وإنه توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم بن عبد الله الأَبْرِيّ

أبو الحسين السَّجِسْتَانِيّ **

مصنف كتاب « مناقب الشافعيّ » .

وأُبر من قرى سَجِسْتَان ، وكتابه هذا « المناقب » من أحسن ما صُنّف في هذا النوع وأكثره أبوابا ، فإنه رتبه على خمسة وسبعين بابا^(١) . فلا أكثر أبوابا منه إلا كتاب القَرَّاب^(٢) فإن أبواب ذلك تَنيف على المائة .

وللأَبْرِيّ في طلب الحديث رحلة واسعة .

سمع أبا العباس السَّرَّاج ، وابن خُزَيْمَة ، وأبا عُرْوَة الحَرَّانِيّ ، وزكرياء بن أحمد البَلْخِيّ ، ومكحولًا البَيْرُوتِيّ ، وآخرين .

روى عنه علي بن بُشَيْر^(٣) ، ويحيى بن عَمَّار السَّجِسْتَانِيّان ، وغيرهما .

ومن عجيب ما رأيتُ في كتابه « مناقب الشافعيّ » أنه عد بِشْرًا المَرِيْسِيّ في أصحاب

* له ترجمة في تاريخ جرجان ٤٠٣ .

** له ترجمة في : شذرات الذهب ٤٦/٣ ، العبر ٣٣٠/٢ ، واللباب ١٢/١ ، الوافي بالوفيات ٣٧٢/٢ . وهو في ج ، ز : « محمد بن الحسن » والتصويب من الطبقات الوسطى والمطبوعة ، والمصادر السابقة . وفي الأصول كلها والطبقات الوسطى : « أبو الحسين » كما أثبتناه ، وهو في المصادر السابقة : « أبو الحسن » وقد ذكر المصنف في الطبقات الوسطى أن ابن باطيش ترجمه . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١٦ ، وحواشيه .

(١) ذكر المصنف في المقدمة أنه رتبه على أربعة وسبعين بابا . راجع الطبقات ٣٤٤/١ .

(٢) في المطبوعة : « القراءات » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . والجزء الأول صفحة ٣٤٤ .

(٣) في المطبوعة « بشر » والمثبت هو قراءتنا لما في ج ، ز . وفي ميزان الاعتدال ١١٥/٣ ، لسان الميزان ٢٠٨/٤ : علي بن بشري . رجل آخر . وراجع سير أعلام النبلاء ٣٠٠/١٦ .

الشافعيّ ، وليس بشر من أصحاب الشافعيّ ، بل من أعدائه ؛ لأنه لم يتبعه على رأيه ، بل خالف وعاند ، وقد قال هو - أعنى الآبري - في هذا الكتاب : إنه من أهل الإلحاد .

● وروى في كتابه هذا أن ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن سبب تسمية قُرَيْش قُرَيْشاً فقال : قُرَيْش حوثٌ في البحر ، يغلب الحيتان ويقهّرهن ، وهو أكبر دوابّ البحر ، ويصطاد الحيتان وسائر دواب البحر فيأكلها ؛ (فلذلك سُميت قريش قريشاً) ، لأنها أغلبُ الناس وأشجعهم .

قلتُ : ويقال إن في البحر شيئاً يقال له : القُرْش ، يفترس آدمي ، وقد تكلمت على حلّ أكله في كتابي « التوشيح » فلعل اسمه قريش ، وهو هذا ، وإنما غلطت العامة فقالت له : القُرْش .

● وفي هذه « المناقب » أيضاً أن حَرْملة قال : سمعتُ الشافعيّ رضى الله عنه ، يقول : من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجنّ أبطلنا شهادته ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(١) إلا أن يكون الزاعم نبياً .
توفي الآبري في شهر رجب ، سنة ثلاث وستين وثلاثمائة .

١٣٣

محمد بن الحسين بن داود بن عليّ بن الحسين بن عيسى بن محمد بن القاسم
ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب ،
السيد أبو الحسن بن أبي عبد الله الحسنيّ ، النقيب *
جد النُقباء بنيسابور ، رضى الله عنه ، وعن أسلافه .
كذا ساق نسبه الحاكم ، وأثنى عليه ، وقال : شيخ الشرف ^(٢) في عصره ، ذو الهمة
العالية ، والعبادة الظاهرة ، والسجّايا الطاهرة .

(١) في ز : « فكذاك سميت قريش » والمثبت في المطبوعة و ج .

(٢) سورة الأعراف ٢٧ .

* له ترجمة في شذرات الذهب ١٦٢/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٧٣/٢ . وفيها أنه توفي فجأة في جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعمائة . وعلى هذا فإن مكانه الطبقة الرابعة . وكذلك جاءت وفاته في سير أعلام النبلاء ٩٩/١٧ .

(٣) في المطبوعة : « الشرق » والمثبت من : ج ، ز ، وفي الوافي : « شيخ الأشراف » والشرف ، محرّكة : جمع شريف .
القاموس (ش ر ف)

قال : وكان يُسأل التَّحْدِيثَ فيأبى ، ثم أجاب آخرا ، وعقد له الحاكم مجلس الإماء ، وانتقى عليه ألف حديث ، فحدّث .
قال : وكان يُعدّ في مجالسه ألف معبرة .
توفى رحمه الله فجأة .

١٣٤

محمد بن الحسين بن عبد الله ، أبو بكر ، الأجرى *
الفقيه ، المُحدّث ، صاحب المصنفات ، منها « الأربعون » في الحديث ، وقعت لنا بإسنادٍ عالٍ .
سمع أبا مسلم الكجّى ، وأبا شعيب الحرّائى ، وجعفر بن محمد الفريابى ، وأحمد بن يحيى الحلوانى ، وغيرهم .
روى عنه أبو الحسن الحمّامى ، وأبو الحسين بن بشران ، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني ، وغيرهم .

وكان مقيما بمكة شرفها الله ، وبها توفى بالحرّم ، سنة ستين وثلاثمائة .
قال ابن خلكان : أخبرني بعض أهل العلم أنه لما دخل مكة أعجبتّه ، فقال : اللهم أرزقني الإقامة بها سنة . فسمع هاتفاً ، يقول : بل ثلاثين سنة . فعاش بعد ذلك ثلاثين سنة .

١٣٥

محمد بن خفيف بن إسفكشاد السّيرازى ،
الشيخ أبو عبد الله بن خفيف **
شيخ المشايخ ، وذو القَدَمِ الراسخ في العلم والدين ، كان سيّدا جليلا ، وإماما خفيلا ،

* له ترجمة في البداية والنهاية ٢٧٠/١١ ، وهو فيه ، « محمد بن الحسن » ، شذرات الذهب ٣٥/٣ ، العبر ٣١٨/٢ ، العقد الثمين ٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٦٠/٤ ، الوافي بالوفيات ٣٧٣/٢ ، وفیات الأعيان ٤١٩/٣ .
** له ترجمة في البداية والنهاية ٢٩٩/١١ ، تبين كذب المفترى ١٩٠ ، حلية الأولياء ٣٨٥/١٠ ، الرسالة القشيرية ٣٧ ، شذرات الذهب ٧٦/٣ ، طبقات الصوفية ٤٦٢ ، النجوم الزاهرة ١٤١/٤ ، الوافي بالوفيات ٤٢/٣ ، وهو فيه : « ابن اسفكشار » وأشار ناشره إلى رواية تبين كذب المفترى ، وطبقات الشافعية . وهو بهذا الضبط (بكسر الفاء) في الطبقات الوسطى . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٤٢/١٦ .

يُسْتَمَطِرُ الْغَيْثُ بِدَعَائِهِ ، وَيُؤْوِبُ الْمُصِيرَ بِكَلَامِهِ^(١) ، مِنْ أَعْلَمِ الْمَشَاحِجِ بِعِلْمِ الظَّاهِرِ ، وَمِمَّنْ اتَّفَقُوا عَلَى عَظِيمِ تَمَسُّكِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَكَانَتْ لَهُ أَسْفَارٌ وَبِدَايَاتُ ، وَأَحْوَالٌ عَالِيَاتُ وَرِيَاضَاتُ ، لَقِيَ مِنَ النَّسَاكِ شَبُوحًا ، وَمِنِ السُّلَّاكِ طَوَائِفَ ، رَسَخَ قَدَمُهُمْ فِي الطَّرِيقِ رَسُوحًا ، وَصَحَبَ مِنْ أَرْبَابِ الْأَحْوَالِ أَحْبَارًا وَأَخْيَارًا ، وَشَرِبَ مِنْ مَنَهْلِ الطَّرِيقِ كَاسَاتٍ كِبَارًا ، وَسَافَرَ مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا ، وَصَابَرَ النَّفْسَ حَتَّى انْقَادَتْ لَهُ ، فَأَصْبَحَ مَبْنِيَّ الثَّنَاءِ عَلَيْهَا مُعَرَّبًا ، صَبَّرَ عَلَى الطَّاعَةِ لَا يَعْصِيهِ فِيهِ قَلْبُهُ ، وَاسْتَمَرَّارًا عَلَى الْمِرَاقَبَةِ شَهِيدُهُ^(٢) عَلَيْهِ رُبُّهُ ، وَجَنَّبَ لَا يَدْرِي الْقَرَارَ ، وَنَفْسٌ لَا تَعْرِفُ الْمَأْوَى إِلَّا الْبَيْدَاءَ ، وَلَا الْمَسْكَنَ^(٣) إِلَّا الْقِفَارَ .

كَانَ ابْنُ خَفِيفٍ مِنْ أَوْلَادِ الْأُمَرَاءِ فَتَزَهَّدَ ، حَتَّى قَالَ : كُنْتُ أَذْهَبُ وَأَجْمَعُ الْخِرْقَ مِنَ الْمَزَابِلِ ، وَأَغْسِلُهُ وَأُصْلِحُ مِنْهُ^(٤) مَا أَلْبَسَهُ .

حَدَّثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ مُدْرِكٍ ، وَالثَّعْمَانِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرَ الثَّمَّارِ ، وَالْحُسَيْنِ الْمَحَامِلِيِّ ، وَجَمَاعَةٍ .

وَصَحَبَ رُوَيْمًا ، وَالْجَرِيرِيَّ^(٥) وَطَاهَرَ الْمُقَدِّسِيَّ ، وَأَبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَطَاءٍ . وَلَقِيَ الْحُسَيْنَ بْنَ مَنْصُورٍ .

وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْخُزَاعِيِّ ، وَالْحُسَيْنُ^(٦) بْنُ حَفْصِ الْأَنْدَلُسِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَاكُويَةَ ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْبَاقِلَانِيِّ ، شَيْخُ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَطَائِفَةٌ . رَحَلَ ابْنُ خَفِيفٍ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَأَخَذَ عَنْهُ ، وَهُوَ مِنْ أَعْيَانِ تَلَامِذَتِهِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَيُؤْوِبُ الْمَصْرَ بِكَلَامِهِ » وَالثَّبِتُ مِنْ : ج ، ز ، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٧٧/٣ . نَقْلًا عَنْ الْمَنْصَفِ ، وَفِيهِ بَعْدَ هَذَا زِيَادَةٌ : « عَنْ إِغْوَائِهِ » وَفِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « وَيَرْجِعُ الْمَصْرَ عَنْ عِزَّتِهِ بِكَلِمَاتِهِ » .
(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٧٧/٣ : « شَهِيدٌ » وَالثَّبِتُ مِنْ : ج ، ز ، وَفِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « يَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ رَبُّهُ » .

(٣) فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٧٧/٣ : « وَلَا سَكَنَ » .

(٤) فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٧٧/٣ : « وَأَغْسَلَهَا وَأُصْلِحَ مِنْهَا » .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَالْجَزْرِيَّ » وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز ، وَالرِّسَالَةُ الْقَشِيرِيَّةُ ، وَطَبَقَاتُ الصُّوفِيَّةِ .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْحُسَيْنُ » وَالثَّبِتُ مِنْ : ج ، ز .

قال الحافظ أبو نُعَيْم : كان شيخ الوقت ؛ حالاً ، وعلمًا .
قال : وهو الخفيف ^(١) الظريف ، له الفصول ^(٢) في الأصول ، والتحقيق ^(٣) والتثبت في الوصول .

وقال أبو العباس التَّسَوِّي : بلغ ما لم يبلغه أحد من الخلق ، في العلم والجاه ، عند الخاص العام ، وصار أوجد زمانه ، مقصودا من الآفاق ، مفيدا في كل نوع من العلوم ، مُبارَكًا على مَنْ يقصده ، رفيقا بمُرِيدِهِ ، يبلغ كلامه مراده ، وصنّف من الكتب ما لم يصنّفه أحد ، وعُمِّرَ حتى عمّ نفعه .

وحكي عنه ، أنه قال : كنت في ابتدائي بقيت أربعين شهرًا أفطر كل ليلة بكفِّ باقلاً ، فمضيت يوما وافترضدت ، فخرج من عرق شبيه ماء اللحم ، وغشي عليّ ، فتحير الفصّاد ، وقال : ما رأيت جسدا بلا دم إلا هذا .

وروي عنه أنه قال : ما سمعت شيئا من سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ إلا استعملته ، حتى الصلاة على أطراف الأصابع . وأنه ضَعُفَ في آخر عمره عن القيام في النوافل ، فجعل بدل كلِّ ركعة من أوراده ركعتين قاعدا ؛ للخبر : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى التَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ » .
وقال مرة : ما وجبتُ عليّ زكاة الفطر أربعين سنة ، مع ما لي من القبول العظيم بين الخاص العام .

وعنه : ربما كنت أقرأ في ابتداء عمري القرآن كله في ركعة واحدة ، وربما كنت أصلي من الغداة إلى العصر ألف ركعة .

وعنه ، وسئل عن فقير يجوع ثلاثة أيام ، فيخرج ويسأل بعد ذلك مقدار كفايته ، أيش يُقال له ؟ فقال : يقال له مُكْدٌ ، ثم قال : كلوا واسكتوا ، فلو دخل فقير في هذا الباب لفضّحكم .

وكان إذا أراد أن يخرج إلى صلاة الجمعة ، يفرّق كُلَّ ما عنده من ذهب وفضة وغير ذلك ؛

(١) في حلية الأولياء ٣٨٥/١٠ : « الخفيف » .

(٢) في ج : « المعقول » وفي ز : « القول » والمثبت في المطبوعة ، وحلية الأولياء ، وفيه : « له الفصول في النصول » .

(٣) في المطبوعة : « والتحقيق » والمثبت من : ج ، ز ، وحلية الأولياء .

ويُخرج في كل سنة جميع ما عنده ، ويُخرج^(١) من الثياب حتى لا يبقى عنده ما يُخرج به إلى الناس .

وقال بعض أصحابه : أمرني ابن خفيف أن أقدم كل ليلة إليه عشر حبات زبيب لإفطاره ، قال : فأشفقتُ عليه ليلةً ، فجعلتها خمس عشرة حبة ، فنظر إليّ ، وقال : مَنْ أمرك بهذا ؟ وأكل منها عشر حبات ، وترك الباقي .

وقال ابن خفيف : سمعت أبا بكر الكتانيّ ، يقول : سرت أنا ، وأبو العباس ابن المهدي^(٢) وأبو سعيد الخزاز في بعض السنين ، وضللنا عن الطريق ، والتقينا بُحيرة^(٣) ، فبينما نحن كذلك إذا بشاب قد أقبل ، وفي يده مُحبرة ، وعلى عنقه مُحلاة ، فيها كُتِبَ فقلنا له : يافتي كيف الطريق ؟ فقال لنا : الطريق طريقان ، فما أنتم عليه فطريق العامة ، وما أنا عليه فطريق الخاصة ، ووضع رجله في البحر وعبره .

وحكى عن ابن خفيف ، قال : دخلتُ بغداد قاصدا للحج ، وفي رأسي نَحْوُ الصوفية ، ولم آكل أربعين يوما ، ولم أدخل على الجُنَيْد ، وخرجت ولم أشرب ، وكنت على طهارتي ، فرأيت ظنّيا في البريّة على رأس بئر ، وهو يشرب ، وكنت عطشان ، فلما دنوتُ من البئر وَلَّيَ الظنّي ، وإذا الماء في أسفل البئر ، فمشيتُ وقلت : يا سيدي ، مالي عندك محلّ هذا الظنّي ! فسمعتُ من خلفي يقول^(٤) : جَرَبْنَاكَ فلم تصبر ، ارجع فخذ الماء إن الظنّي جاء بلا رَكْوَة ولا حَبْل ، وأنت جئت مع الرَكْوَة والحبل . فرجعتُ فإذا البئر ملآن ، فملأت رَكْوتي ، وكنت أشرب منها وأتطهّر إلى المدينة ، ولم ينفد الماء ، فلما رجعتُ من الحج دخلت الجامع ، فلما وقع بصَرُ الجُنَيْد علىّ قال : لو صبرت لنبيح الماء من تحت قدمك ، لو صبرت ساعة !

قلتُ : قوله « نخوة الصوفية » يعنى شدة المجاهدة ؛ والذي يقع لي في هذه الحكاية أنها مُنبّهة

(١) في الطبقات الوسطى : « ويخرج كل سنة جميع ما عنده من الثياب » .

(٢) في المطبوعة : « والعباس بن المهدي » وفي الطبقات الوسطى : « والعباس بن المهدي » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٣) كذا بالأصول ، وهذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٤) في ج ، ز ، والمطبوعة : « يقال » والمثبت من : د .

له من الله على الأخذ في طريق التوكل، وطرح الأسباب، وهذا يقع كثيرا لأرباب العناية من الله تعالى، في أثناء المجاهدات، يُقَيِّضُ الله تعالى لهم مُنْبَهًا من صوت يُسَمِعُ، أو إشارة تُحَسِّسُ، أو أنحاء ذلك، يدلُّهم على مراد الله تعالى منهم، أو غير ذلك، عناية بهم، فَيَقْيِضُ^(١) الله تعالى هذا الظَّيْبَ مُنْبَهًا له، ثم أكَّده بكلام الجُنَيْد له آخرا عند عَوْدِهِ من الحج. وكذلك أقول في الحكاية قبلها: إن ذاك الشاب قد يكون قدَّره الله تعالى ذلك الوقت اعتناءً بابن خَفِيف ورَفِيقِهِ؛ لئلا تعظُم أنفسهم عليهم، فأحب الله تعالى أن يعرفهم أن في عباده شابا وصل إلى ما لم يصلوا إليه، وهو رَاهِمٌ^(٢) على طريق العامة، وهذا من العناية بهم. وكذا أقول في الحكاية التي قدَّمتها^(٣) في ترجمة الجُنَيْد، في شأنه مع تلك المرأة التي أنشدته:

لَوْلَا التَّقَى لَمْ تَرَنِ أَهْجُرَ طَيْبَ الْوَسَنِ

وَحُكِّيَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ خَفِيفٍ نَظَرَ بَعْضَ الْبَرَاهِمَةِ^(٤)، فَقَالَ لَهُ الْبَرْهَمِيُّ: إِنْ كَانَ دَيْنُكَ حَقًّا، فَتَعَالَ أَصْبِرْ أَنَا وَأَنْتَ عَنِ الطَّعَامِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَأَجَابَهُ ابْنُ خَفِيفٍ، فَعَجَزَ الْبَرْهَمِيُّ عَنْ إِكْمَالِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَكْمَلَهَا ابْنُ خَفِيفٍ، وَهُوَ طَيْبٌ مَسْرُورٌ. وَأَنَّ بَرْهَمِيًّا آخَرَ نَظَرَهُ، ثُمَّ دَعَاهُ إِلَى الْمُكْثِ مَعَهُ تَحْتَ الْمَاءِ مُدَّةً، فَمَاتَ الْبَرْهَمِيُّ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ، وَصَبَرَ الشَّيْخُ إِلَى أَنْ انْتَهَتْ، وَخَرَجَ سَالِمًا، لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ تَغْيِيرٌ.

وَعَنْ ابْنِ خَفِيفٍ: خَرَجْتُ مِنْ مِصْرَ أُرِيدُ الرَّمْلَةَ، لِلِقَاءِ أُمِّي عَلَى الرُّوْذُبَارِيِّ، فَقَالَ لِي عَيْسَى بْنُ يَوْسُفَ الْمِصْرِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الزَّاهِدُ: إِنْ شَابَا وَكَهَلَا قَدْ اجْتَمَعَا عَلَى حَالِ الْمُرَاقَبَةِ، فَلَوْ نَظَرْتَ إِلَيْهِمَا، لَعَلَّكَ تَسْتَفِيدُ مِنْهُمَا. فَدَخَلْتُ إِلَى صُورٍ^(٥)، وَأَنَا جَائِعٌ عَطْشَانٌ، وَفِي وَسْطَى خِرْقَةٍ، وَلَيْسَ عَلَيَّ كَتْفَى شَيْءٍ، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا اثْنَانِ مُسْتَقْبِلَا الْقِبْلَةَ،

(١) في المطبوعة: «فقيد» والتصويب من: ج، ز.

(٢) في المطبوعة: «رائدهم» والمثبت من: ج، ز.

(٣) تقدمت الحكاية والأبيات في الجزء الثاني صفحة ٢٧٢.

(٤) البراهمة: قوم لا يميزون على الله تعالى بعثة الرسل. القاموس (ب ر ه م).

(٥) صور: مدينة عظيمة من ثغور المسلمين. مشرفة على بحر الشام، داخلية في البحر مثل الكف على الساعد، انظر المرصد ٨٥٦.

عليهما ، فما أجاباني ، فسلمت ثانيا ، وثالثا ، فلم أسمع الجواب ، فقلت : ناشدْتُكما الله ، إلَّا رَدَّدْتُمَا عَلَيَّ السلام . فرفع الشاب رأسه من مُرَقَّعَتِهِ ، فنظر إليَّ وردَّ السلام ، وقال لي : يا ابنَ خَفِيف ، الدنيا قليل ، وما بقي من القليل إلا القليل ، فخذ من القليل الكثير ، يا ابنَ خَفِيف ، ما أَقَلَّ شُغْلُكَ حتى تفرَّغْتَ إلى لقائنا ! فأخذ كُلَّيْتِي ، فنظر إليَّ ، وطأطأ رأسه في المكان ، فبقيتُ عنده حتى صُلِّينا الظهر والعصر ، فذهب جوعى وعطشى ونَصَبِي ، فلما كان وقت العصر ، قلت له : عِظْنِي ، فقال : يا ابنَ خَفِيف ، نحن أصحابُ المصائب ، ليس لنا لسان لِعِظَةٍ .

فبقيتُ عندهما ثلاثة أيام ، لا أكل ، ولا أشرب ، ولا أنام ، ولا رأيتهما أكلا ، ولا شربا ، ولا ناما ؛ فلما كان في اليوم الثالث ، قلت في سِرِّي : أحلفُهما أن يعظاني ، لعلِّي أُنْتَفِع بِعِظَتِهِمَا . فرفع الشاب رأسه ، فقال لي : يا ابنَ خَفِيف عليك بصحبة من تذكرك الله تعالى رؤيته ، وتقع هيئته على قلبك ، فيعظُك بلسان قوله ، والسلام ، قُمْ عِنا .

وعن ابن خَفِيف : قدم علينا بعض أصحابنا : فاعتلَّ بعلَّة البطن ، فكنت أخدمه وآخذ منه الطَّسْتُ طول الليل ، فغفوت مرة ، فقال لي : نِمْتَ لَعَنَكَ الله !

فقال له : كيف وجدتَ نفسَكَ عند قوله : « لعنكَ الله » قال : كقوله : « رحمك الله » . وعن ابن خَفِيف : أنه كان به وجع الحَاصِرَةِ ، فكان إذا أخذَه أَعَدَه عن الحركة ، فكان إذا أُقيمت الصلاة يُحْمَل على الظهر إلى المسجد ، فقليل له : لو خَفَّفْتَ عن نفسك ؛ قال : إذا سمعْتُم حَيَّ على الصلاة ، ولم تَرَوْني في الصفِّ ، فاطلبوني في المقابر .

وعن ابن خَفِيف : تَهَتَّ في البادية فما رجعتُ^(١) حتى سقط لي ثمانية أسنان ، وانتثر شَعْرِي ، ثم وقعت إلى قَيْدٍ^(٢) ، وأقيمت بها حتى تماثلْتُ ، وصَحَحْتُ^(٣) ، ثم زرت القُدُس ، فنمت إلى جانب دُكَّان صَبَاغ ، وبات معي في المسجد رجل به قِيَامٌ^(٤) ، فكان يدخل ويخرج إلى الصباح .

(١) في المطبوعة : « تَهت في البادية وجعت » والمثبت من : ج ، ز . وفي سير أعلام النبلاء : « تَهت في البادية وجَعْتُ » .

(٢) قيد : بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة ، وهي بقرب أجأ أحد جبل طي . المرصاد ١٠٤٩ .

(٣) في المطبوعة : « وحججت » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « فنام » والمثبت من : د . وكذلك في ج ، ز بدون نقط تحت الياء . ويقال : به قوام . إذا كان يقوم كثيرا ويدخل إلى المتوضأ .

فلما أصبحنا صاح الناس ، وقال : نُقِبَ دكان الصَّبَّاغ ، وسرقت ، فجرُّوني وضربوني ، وقالوا : تكَلَّم ، فاعتقدتُ التسليم ، فكانوا يفتاظون من سُكُوتِي ، فحملوني إلى دكان الصَّبَّاغ ، وكان أثرُ رِجْلِ اللَّصِّ في الرَّمَاد ، فقالوا : ضَعَّ رِجْلَكَ فيه ، فوضعت ، فكان على قَدَرِ رِجْلِي ، فزادهم غِيظًا .

وجاء الأمير ، ونصَّبَ القَدْر ، وفيها الزيتُ يَغْلَى ، وأحضرتِ السُّكَّين وَمَنْ يقطع اليد ، فرجعت إلى نفسي فإذا هي ساكنة ، فقلت : إن أرادوا قطعَ يدي سألتهم أن يُعْفُوا عيَني ، لَأَكْتَبَ بها .

فبقى الأمير يُهَدِّدُنِي ، ويصُول ، فنظرت إليه فعرفته ، وكان مملوكا لوالدي ، فكلَّمَنِي بالعربية ، وكلَّمَتُهُ بالفارسية ، فنظر إليّ ، وقال : أبو الحسين ! وكنت أكنى بها في صِباي . فضحكْتُ فعرَفَنِي ، فأخذ يَلِطِمُ رأسه ووجهه ، واشتغل الناس به ، وإذا بضجَّةٍ عظيمة ، وأن اللص قد مُسِكَ .

ثم أخذ الأمير يبالغ في الاعتذار ، وجَهِدَنِي أن أقبل شيئًا ، فأبيت ، وهربت .
توفى ابن خَفِيف ليلة ثالث رمضان ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، وازدحم الخلق على جنازته ، وكان أمرًا عظيمًا ، وصَلَّى عليه نحوًا من مائة مرة .
وقيل : إنه عاش مائة سنة وأربع سنين .

وقيل : مائة إلا خمس سنين ، ولعله الأصح .

(ومن كلماته ، والفوائد ، والمحاسن عنه)

● قال : التقوى مُجَابَّةٌ ما يُبْعِدُكَ مِنَ اللَّهِ^(١) .

● وقال : التوكل الاكتفاء بضمانه ، وإسقاط التهمة عن قضائه .

وقال : ليس شيءٌ أضرُّ بالمريد من مُسَاحَمة النفس في ركوب الرُّخَص ، وقبول التأويلات .

(١) في طبقات الصوفية ٤٦٥ : « عن الله » .

- وقال : اليقين تحقُّق الأسرار بأحكام المغيبات .
- وقال : المشاهدة اطلاع القلب بصفاء اليقين ، إلى ما أخبر الحق عن الغيب .
- وقال : السُّكْر غليان القلب عند معارضات ذكر المحبوب .
- وقال : الزهد البرم^(١) بالدنيا ، ووجود الراحة في الخروج منها .
- وقال : القرب طيُّ المسافات بلطف المداناة .
- وقال مرة أخرى ، وسئِل عن القرب : قُربك منه بملازمة المُوافقات ، وقُربك منك بدوام التَّوفيق .
- وقال : الوُصلة^(٢) مَنْ اتَّصَلَ بمحبوبه^(٣) عن كل شيء ، وغاب عن كل شيء سواه .
- وقال : الدَّنْف مَنْ احترق في الأشجان^(٤) ، ومُنِع مِنْ بَثِّ الشكوى .
- وقال : الانبساط سقوط الاحتشام عند السؤال .
- ودخل عليه فقير ، فشكى إليه أنَّ به وَسْوَسة . فقال : عهدى بالصُّوفية يَسْعُرُونَ من الشيطان ، فالآن الشيطانُ يَسْعُرُ بهم .
- وقيل له : متى يَصِحُّ للعبد العبودية ؟ فقال : إذا طَرَحَ كُلَّهُ على مولاه ، وصبر معه على بَلْواه .

وسئِل عن إقبال الحق على العبد . فقال : علامته إدبار الدنيا عن العبد .

● وسئِل عن الذِّكر ، فقال : المذكور واحد ، والذكر مُخْتَلِف ، ومحلُّ^(٥) قلوب الذاكرين متفاوتة ، وأصل الذكر إجابة الحق من حيث اللّوازم ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهَ وَإِنْ قَلَّتْ صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتَلَاوُثُهُ » ثم ينقسم الذكر قسمين : ظاهراً ، وباطناً ؛ فالظاهر : التَّهْلِيل ، والتَّحْمِيد ، والتَّمْجِيد ، وتلاوة القرآن ؛ والباطن : تنبيه القلوب على

(١) في المطبوعة ، ز : « اليوم » والمثبت هو ما أمكن ترجيحه في قراءة ج ، ولعله الصواب . ويعضده رواية حلية الأولياء ٣٨٦/١٠ ففيها : « وحقيقة الزهد التبرم بالدنيا » .

(٢) كذا بالأصول ، وفي طبقات الصوفية ٤٦٦ : « الواصل » .

(٣) في المطبوعة : « محبوبه » والمثبت من : ج ، ز ، طبقات الصوفية .

(٤) في المطبوعة : « الأشجار » والتصويب من : ج ، ز ، وطبقات الصوفية ٤١٦ .

(٥) كذا بالأصول وحلية الأولياء ٣٨٧/١٠ ولعل صوابه : « محال » .

شرائط التَّيَقُّظ على معرفة الله ، وأسمائه ، وصفاته ، وأفعاله ، ونشر إحسانه ، وإمضاء تدييره ، ونفاذ تقديره على جميع خلقه . ثم يقع ترتيب الأذكار على مقادير الذاكرين ، فيكون ذكر الخائفين على مقدار قوارع الوعيد ، وذكر الرَّاَجِينَ على ما استبان لهم من مَوَعِدِهِ ، وذكر الْمُخْبِتِينَ على قدر تصفُّح النِّعَماء ، وذكر المُراقِبِينَ على قدر العلم باطِّلاع الله تعالى إليهم ، وذكر الْمُتَوَكِّلِينَ على ما انكشف لهم من كفاية الكافي لهم ، وذلك مما يطول ذكره ، ويكثر شرحه ، فذكر الله تعالى مُنفرد ، وهو ذكر المذكور بانفراد أَحَدِيَّتِهِ عن كل مذكور سواه ، لقوله ﷺ ، عن رَبِّهِ : « مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي » والأصل إفراد النُّطق بِالْوَحِيدَةِ ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

وعن ابن خَفِيف : الغنى الشاكر هو الفقير الصابر .

● وعنه : التصوف تصفية القلب عن موافقة البَشَرِيَّة ، ومفارقة الطَّبِيعَةِ ، وإخماد صفات البَشَرِيَّة ، ومجانبة الدَّعَاوَى النَّفْسَانِيَّة ، ومُنَازَلَةُ^(١) الصِّفَاتِ الرُّوحَانِيَّة ، والتعلُّقُ بعلوم الحقيقة ، واستعمال ما هو أولى على السَّرْمَدِيَّة ، والنُّصْحُ لجميع الأمة ، والوفاء لله تعالى على الحقيقة ، وأتباع الرسول ﷺ في جميع الشريعة .

● قال أبو نصر عبد الله بن علي الطُّوسِي السَّرَاج ، في كتاب « اللَّمَع »^(٢) له في التصوف : عن الشَّيْبَلِيِّ ، أنه سُئِلَ عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّا كَرِهَ اللَّهُ خَيْرٌ مَّا كَرِهَ الْإِنسَانُ ﴾^(٣) قد علمت مَوْضِعَ مَكْرِهِمْ ، فما مَوْضِعُ مَكْرِ اللَّهِ ؟ فقال : تركهم على ما هم فيه ، ولو شاء أن يُغَيِّرَ لَغَيَّرَ .

قال : فشهد الشَّيْبَلِيُّ في السائل أنه لم يُعْغِهِ جَوَابُهُ ، فقال : أما سمعتَ بِفُلَانَةِ الطَّبْرَانِيَّةِ^(٤) في ذلك الجانب تُعْغِي ، وتقول :

وَيَقْبُحُ مِنْ سِوَاكَ الْفَعْلُ عِنْدِي وَتَفْعَلُهُ فَيَحْسُنُ مِنْكَ ذَاكَ

(١) في المطبوعة : « ومناولة » والثبت من : ج ، ز ، وطبقات الصوفية ٤٦٤ .

(٢) القصة والبيت في اللمع ٣٧١ .

(٣) سورة آل عمران ٥٤ .

(٤) في اللمع : « الطنبرانية » .

قال السَّرَّاجُ : وصاحب المسألة والسؤال أبو عبد الله^(١) ابن خَفِيف .

● وعن ابن خَفِيف : سألنا يوما القاضي أبو العباس ابن سُرَيْجَ بشيراز ، وكُنَّا^(٢) نَحْضُرُ مجلسَه لدرسِ الفقه ، [فقال لنا : حَبَّةُ اللَّهِ فرضٌ أو غيرُ فرض ؟ قلنا : فرض .

قال : وما الدَّلالة على ذلك ؟

فما فينا مَنْ أتى بشيءٍ فقبل ، فرجعنا إليه وسألناه الدليل . فقال : قوله تعالى^(٣) : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ عِبَادُكُمْ وَإِنَّاؤُكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ .

قال : فتوَعَّدَهم اللَّهُ عز وجل على تفضيل محبتهم لغيره على محبته ومحبته رسوله ، والوعيد لا يقع إلا على فرض .

قلتُ : ومثل هذا الدليل في الدَّلالة على حَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قوله : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَأَهْلِيهِ ، وَمَالِهِ ، وَوَلَدِهِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » [٣] .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، قال : حدثنا أبو المعالي الأبرقوهي ، أخبرنا عمر بن كَرَم ، ببغداد ، أخبرنا أبو الوقت السَّجَزِي ، حدثنا عبد الوهاب بن أحمد الثَّقَفِي ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن بأكويه ، أخبرنا محمد بن خَفِيف الضَّبِّي إملاء ، قال : قُرِئَ على حمَّاد بن مُدْرِكٍ وأنا أسمع ، أخبرنا عمرو بن مرزوق ، حدثنا شُعْبَةُ ، عن أبي عِمْران الجَوْنِي ، عن عبد الله بن الصَّامِت ، عن أبي ذَرٍّ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا صَنَعْتَ قَدْرًا فَأَكْثِرْ مَرَقَهَا ، وَأَنْظِرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِكَ فَأَصِيبْهُمْ بِمَعْرُوفٍ »^(٥) .

(١) في الأصول : « أبو بكر » . وهو خطأ صوابه من اللع ، وقد كناه المصنف في أول الترجمة بأبي عبد الله .

(٢) في المطبوعة : « وكان يحضر » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) سقط بالأصول ، وهو من الطبقات الوسطى ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٤٥ .

(٤) سورة التوبة ٢٤ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٤٢ .

(وهذا فصل عن ابن خَفِيف ، يتضمن رحلته إلى الشيخ أبي الحسن
الأشعريّ ، رحمه الله ورضي عنه)

قال الإمام الجليل ضياء الدين الرَّازِيّ ، أبو الإمام فخر الدين ، رحمهما الله ، في آخر كتابه « غاية المرام في علم الكلام » : حُكِيَ عن الشيخ أبي عبد الله بن خَفِيف ، شيخ الشَّيرَازِيِّين وإمامهم في وقته ، رحمه الله ، أنه قال : دعاني أَرَب ، وَحُبُّ أدب ، وَلَوْعُ أَلْب^(١) ، وشوقٌ غَلَب ، وَطَلَبٌ يَأَلَهُ من طَلَب ، أن أُحرِّكَ نحوَ البَصرة رِكابي ، في عُفُوفان شبَابي ، لكثرة ما بلغني ، على لسان البدويّ والحضريّ ، من فضائل شيخنا أبي الحسن الأشعريّ ؛ لأستسعد بقاء ذلك الوَحِيد ، وأستفيد ممَّا فتح الله تعالى عليه من ينابيع التَّوَحِيد ، إذ حاز في ذلك الفن قَصَب السَّبَاق ، وكان ممن يُشار إليه بالأصابع في الآفاق ، وفاق الفضلاء من أبناء زمانه ، واشتاق العلماء إلى استماع بيانه ، وكنت يومئذٍ لفرط اللَهَج^(٢) بالعلم واقتباسه ، والطَّمع في تَقْمُص لباسه ، اختلفُ إلى كلِّ مَنْ جُلَّ وَقَلَّ ، وأستسقي الوابل والطلَّ ، وأتعلَّل بعَسَى ولعلَّ ، فأخذت إليه أَهْبَةَ السَّير ، وَخَفَقْتُ إليه حُفُوق الطير ، حتى حَلَلْتُ رُبُوعَهَا ، وَارْتَبَعْتُ رِبْعَهَا ، فوجدتها على ما تصفها الألسُن ، وتلدُّ الأعيُن ، لطيفة^(٣) المكان ، طَريفةٌ للسُّكَّان^(٤) ، تُرغَّب الغريب في الاستيطان ، وتُنسِيه هوى الأوطان ، فألقيْتُ بها الجِران^(٥) ، وألقيْتُ أهلها الجِيران ، فلما أُنخْتُ بِمَعْنَاهَا الخَصِيب ، فأصبْتُ من مرعاها بِنَصِيب ، كنت أروُدُ^(٦) في مسارح لِمَحَاتِي ، ومسابح^(٧) غَدَوَاتِي وَرَوْحَاتِي ، أحدا يشفى أُوَامِي ، ويُرشِدني إلى مَرَامِي ، حتى أَدُنِّي خاتمة المطاف ، وهدتني فاتحة الألطاف ، إلى شيخ بهيِّ منظره ، شهِيٍّ مخبره ، تعلوه حُمرة ، مُتَحَبِّب^(٨) إلى زُمرة ، فلمحتُه ببصري ، وأمعنتُ فيه نظري ؛ فَرِحْتُ به فرحة الحبيب

(١) أَلْب : أتى من كل جانب .

(٢) في ج ، ز : « التلهج » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « نظيفة » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « طريفة السكان » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) الجِران : مقدم عتق البعير من مذبحه إلى منحره (المصباح) .

(٦) في ج ، ز : « أروُد » وفي المطبوعة : « أروز » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) في المطبوعة : « ومسابح » وفي ز : « وهى في ج بغير نقط . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٨) في المطبوعة : « متحيز » والمثبت من : ج ، ز .

بالحبيب ، والعليل بالطبيب ، لما وجدت منه ريح المحبوب ، كما وجد من ^(١) قميص يوسف يعقوب ، على ما قال ﷺ : « الأرواح جنود مجنّدة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » فاجانى فكرى بالإقدام ^(٢) إليه ، وتقاضانى قلبى بالسّلام عليه ، فاهتزّرت لذلك اهتزاز المحبّين ، إذا التقيا بعد البين ، وحيّته تحية مُحترِزٍ عن القدرى ، واستخبرته عن [معنى] ^(٣) أبى الحسن الأشعرى ، فردّ علىّ السلام ، بأوفر الأقسام ، وأجزل السّهام ، وأجانبى بلسان ذلق ، ووجه طلق ، كهية المفيد ، ما الذى منه تُريد ؟ فقلت : قد بلغنى ذكراه ، ثقت أن ألقاه ، لأحيا بمُحيّاه ، وأطيب ^(٤) برّياه ، وأستسعد بلُقياه ، وأستفيد نفائس ^(٥) أنفاسه ، جداه وجدواه ^(٦) ، وأحرّ قلباه ، ووأشدّة شوقاه ، عسى الله أن يجمعنى وإياه ، فلما رأى الشيخ أن شغف الحبّ زادى ^(٧) فى سفرى ، وعتادى ^(٨) فى حضرى ، وملك خلدى ، واستنفد ^(٩) جلدى ، وأن الشوق قد بلغ المدى ، واللوع قد جاوز الحد ^(١٠) ، قال : ابتكر إلى موضع قدمي هاتين غدا ، فبذلت القياد ، وفارقت على الميعاد ، وبّت أساهر النجوم ، وأساور الوجوم ، ومابرح الحبّ سَميرَ ذكرى ، ونديم فكرى يستعير استعاراً ، ويلتهب بين ضلوعي نارا ، إلى أن نضى الليل جَلابَه ، وسلب ^(١١) الصّبح خضابه ، فلما رأيت الليلة قد شابّت ذوائبها ، وذابت شوائبها ، وذُرّ قرْن الغزاة ، وثبت وثبة الغزاة ، وبرزت أنشد للشيخ البهيّ ، وأتوسّم الوجوه بالنظر الجليّ ، فألفيته فى المقام الموعود متنكرا واقفاً فى منتظرا ، فدلّفتُ إليه ، لأقضى حق السلام عليه ، فلما رآنى سبّغنى بالسّلام ،

(١) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى ج ، ز : « بالإحدام » وتحت الحاء فى ج علامة الإهمال . وفى القاموس (ح د م) : أحدمت النار والحر ، اتقدا . والمثبت فى المطبوعة .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « وأطيب » والمثبت فى : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « من نفائس أنفاسه » والمثبت من ج ، ز .

(٦) فى ج : « جدواه وجدواه » والمثبت من : ج ، ز ، والمطبوعة .

(٧) فى المطبوعة : « زادى » . والتصويب من : ج ، ز ، د .

(٨) فى المطبوعة « وعناني » وفى ج ، ز : « وعادى » بدون نقط . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٩) فى المطبوعة : « واستنفد » والمثبت فى : ج ، ز .

(١٠) هى الحدا بالبدال المشددة ، والتخفيف لتناسق السجع .

(١١) فى المطبوعة : « واستلب » وفى ز : « وسلت » والمثبت من : ج .

وحفى للأقدام^(١) ، فقضيت الذمام ، وقرئت ردّ جوابه بالاستسلام ، وقلت : حُيِّت بالإكرام^(٢) وحُيِّت بين كرام ، ثم استصحبني وسار ، فنبعته متابعة العامة أولى الأبصار ، حتى انتهى إلى المقصد ، ودخل دار بعض وجوه البلد ، وفيها قد حضر جماعة للنظر ، فلما رآه القيّام^(٣) ، تسارعوا إلى القيام ، واستقبلوه إلى الباب ، وتلقّوه بالترحاب ، وبالغوا^(٤) بالسلام ، وما يليق به من الإكرام ، ثم عظموه ، وإلى الصدر قدّموه ، وأحاطوا به إحاطة الهالة بالقمر ، والأكام بالثمر ، ثم أخذ الخصّام^(٥) ، يتجاذبون في المناظرة أطراف الكلام ، وكنت أنظر من بعيد ، متكئاً على حد سعيد ، حتى التقى الجمع بالجمع ، وقرع النّبع بالنّبع ، فبينما هم يرمون في عمّائهم ، ويخطّون في غوايتهم ، إذ دخل الشيخ دخول من فاز بنهزة الطالب^(٦) ، وفرحة^(٧) الغالب ، بلسان يفتقّ الشعور ، ويفلق الصّخور ، وألفاظ كغمزات الأحاظ ، والكرى بعد الاستيقاظ ، أرق من أديم الهواء ، وأعذب من زلال الماء ، ومعان ، كأنها فلك عان^(٨) ، وبيان كعتاب الكعب ووصل الأحباب ، في أيام نفيد الصّم بياناً ، وتعيد الشّيب شُبّاناً ، تهدي إلى الرّوح رَوْح الوصال ، وتهبّ على النفوس هُبُوب الشّمال ، وكان إذا أنشأ وشى ، وإذا عبّر حبر ، وإذا أوجز أعجز ، وإذا أسهب أذهب ، فلم يدع مشكلة إلا أزأها ، ولا معضلة إلا أزأها ، ولا فساد إلا أصلحه ، ولا عنادا إلا زحزحه ، حتى تبين الحى من اللّى ، والرّشد من الغى ، ورَفَل الحق في أذياله ، واعتدل باعتداله ، وأقبل عليه الخاصة والعامة بإقباله ، فلما فرغ من إنشاء دلالته ، بعد جَوْلانه في هيجاء البلاغة عن بسالته ، حار الحاضرون في جوابه ، وتعجّبوا من فصل خطّابه ، وعاد الخصوم كأنهم فراش النار ، وخشاش الأبصار وأوباش الأمصار ، عليهم الدّبرة^(٩) ،

(١) في ج ، ز : « للإيدام » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « بإكرام » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « النيام » والتصويب من : ج ، د ، ز . والقيام : جمع قائم .

(٤) في المطبوعة : « وبادروا » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) لم نجد هذا الجمع في المعاجم التي تحت أيدينا .

(٦) في ج ، ز : « للطالب » والمثبت في المطبوعة .

(٧) في ج ، ز : « وفرجة » والمثبت في المطبوعة .

(٨) العاني : الأسير .

(٩) الدبرة : الهزيمة في القتال . القاموس (دبر) .

وعلى وجوههم العبرة ، قلت لبعض الحاضرين من المناظرين : من هذا الذى أثر اختلاب^(١) ، القلوب ، ونظم على هذا الأسلوب ، الذى لم يُنسَج على منواله ، ولم تسمَح قريحته بمثاله ، أجبني ، وقال : هو الباز الأشهب ، والمبارز الأشنب ، والبحر الطامى ، والطود السامى ، والغيث الهامى ، والليث الحامى ، ناصر الحق ، وناصر الخلق ، قانع البدعة ، ولسان الحكمة ، وإمام الأمة ، وقوام الملة ، ذو رأى الوضى ، والرؤاء المرضى ، ذو القلب الذكى ، والنسب الزكى ، السرى ابن السرى ، والنجد الجرى^(٢) ، والسند^(٣) العبرى ، أبو الحسن الأشعرى ، فسرحت طرفي في ميسمه ، وأمنت النظر في توسمه ، متعجبا من تلهب جذوته^(٤) ، وتألق^(٥) جلوته ، دعوت له بامتداد الأجل ، وارتداد الوجل ، فبينما أنا فيه إذ شمّر للائناء ، بعد حيازة الثناء ، وشحذ للتحفز غرار^(٦) عزمته ، وخرج يقتاد القلوب بأزمته ، فتبعته مقتفياً كخدمه^(٧) ، ومنتهجاً مواطىء قدمه ، فالتفت إلى وقال : يافتى ، كيف وجدت أبا الحسن حين أفتى ؟ فهرولت لالتزام قدّه^(٨) واستلام يده وقلت :

وَمُسْحِلٌ مِثْلُ حِذِّ السِّيفِ مُنْصَلٍ تَرِلُّ عَنْ غَرْبِهِ الْأَلْبَابُ وَالْفِكَرُ^(٩)
طَغَنَتْ بِالْحُجَّةِ الْغَرَاءِ جِيلُهُمْ وَرُمِحَ غَيْرُكَ مِنْهُ الْعِيَّ وَالْحَصْرُ
لَا قَامَ ضِدُّكَ ، وَلَا قَعَدَ جَدُّكَ ، وَلَا أَفْضُ فُوكَ ، وَلَا لِحْقَكَ مَنْ يَقْفُوكَ ، فَوَ الَّذِي سَمَكَ
السَّمَاءَ ، وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ، لَقَدْ أَبَدَيْتَ الْيَدَ الْبَيْضَاءَ ، وَسَكَنْتَ الضُّوْضَاءَ ، وَكَشَفْتَ
الْعَمَاءَ ، وَلَحَنْتَ الدَّهْمَاءَ ، وَقَطَعْتَ الْأَحْشَاءَ ، وَقَمَعْتَ الْبَدْعَ وَالْأَهْوَاءَ ، بِلِسَانٍ عَضْبٍ ،

(١) في المطبوعة : « واختلاف » والمثبت من : ج ، ز ، والكلمة فيهما بلا نقط .

(٢) في المطبوعة : « والجل الحرى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « والسيد » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « تلهف جذوته » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « وتألف » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) الغرار : حد الرمح والسهم والسيف . القاموس (غ ر ر) .

(٧) في المطبوعة : « لخدمته » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) في الأصول : « للالتزام قدّه » . ولعل الصواب ما أثبتناه . والقد ، بالكسر : الجلد تخصف به النعال أو سيور نقد

من جلد فطير غير مدبوغ ، فتشد بها الأقتاب والمحامل . اللسان (ق د د) ٣/٣٤٤ .

(٩) في المطبوعة : « ومسجل » والمثبت من : ج ، ز ، والمسجل : اللسان والخطيب الماضى ، وانصلت في سيرو : مضى

وسبق . اللسان (س ح ل) ١١/٣٣٠ ، (ص ل ت) ١٢/٥٤ ،

وبيان عَذْب ، آتَسُ من الروض المَطُور ، والمُوشَى المنشور ، وأصفى من دَرِّ
الأمطار ودَرِّ البحار ، وجرزت ذيلَ الفَخار ، على هامة الشَّعْرى ، وقَدْماً قِيل : « إِنَّ
مِنَ الْبَيَّانِ لَسِحْراً »^(١) ، يَبْدُ أنه قد بَقِيَ لى سؤال ، لما عَرَفَ من الإشكال ، فقال :
أذكر سؤالك ، ولا تُعْرِضْ عَمَّا بدا لك ، فقلت : رأيتُ الأمر لم يَجِرْ على النظام ،
لأنك ما افتتحت في الكلام ، ودأبُ المناظر ألا يسأل غيرك ومثلك حاضر . قال :
أجل ، لكنى في الابتداء لا أذكر الدليل ، ولا أشتغل بالتعليل ، إذ فيه تسبُّبٌ إلى إلجاء
الخَصْم في ذكر شُبْهِهِ بطريق الاعتراض ، وما أنا بالتسبُّب إلى المعصية راض ، فأمْهله
حتى يذكر ضلَّالته ، ويُفرد شُبْهته ومقالته ، فحينئذ نصُّ على الجواب ، فأرجو
بذلك من الله الثواب .

قال الراوى : فلما رأيتُ مَحْبَرَه ، بعد أن سمعتُ حَبْرَه ، تيقنتُ أنه قد جاوز
الحَبَرَ الحُبْر ، وأن مقالته تَبْرُ ، وما دونه صُفْرُ^(٢) ، قد بلغ من الدِّيانة ، أعلى النِّهاية ،
وأوفى من الأمانة ، [على]^(٣) كلِّ غاية ، وأنه هو الذى أوماً إليه الكتاب والسُّنة ،
بجِيزة هذه المِنة ، في نصر الحق . رُئِصَح الخلق ، وإعلاء الدين ، والذِّبُّ عن
الإسلام والمسلمين ، فشادَ لى من الاعتداد بأوفر الأعداد ، وأودع بياضَ الوداد ،
سوادَ الفؤاد ، فتعلَّقتُ بأهدابه ، لخصائص^(٤) آدابه ، ونافست في مُصافاته ، لنفائس
صِفاته ، ولبثتُ معه بُرْهة ، أستفيد منه في كل يوم نُزْهة ، وأدرا عن نفسى للمُعترِلة
شُبْهة ، ثم أَلْفَيْتُ مع غُلُوِّ درجته ، وتفاقمِ مَرْتَبته ، كان يقومُ بتثقيف أُوْدِه ، من
كسب يَدِه ، من اتِّخاذِ تجارة للعقاقير مَعِيشة ، والاكتفاء بها عِيشة ، اتقاء
الشبهات ، وإبقاء على الشهوات ، رِضاً بالكفاف ، وإيثاراً للعفاف .

(١) هذا من قوله ﷺ . أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن . انظر : سنن أبي داود (باب ما جاء في
الشعر ، من كتاب الأدب) ٣٠٣/٤ .

(٢) الصفر ، بضم الصاد : النحاس .

(٣) زيادة من ج ، ز . على ما في المطبوعة .

(٤) في ج ، ز : « بخصائص » والمثبت في المطبوعة .

محمد بن داود بن سليمان بن سيّار ، أبو بكر بن يّان^(١)
 مات لثلاث بقين من جُمادى الآخرة ، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة^(٢) .

محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله بن أبي القاضى ،

الإمام الكبير ، أبو أحمد

من تلامذة أبي إسحاق المَرْوَزِيّ ، وأبى بكر الصّيرَفِيّ ، وطبقتهما .

وبيت أبى القاضى بخُوَارَزْم بيت شهير .

وهو صاحب كتاب « الحاوى » وكتاب « العَمَد » القديمين فى الفقه ، ومنه أخذ
 المَاوَرِدِيّ ، والفُورَانِيّ الاسمين .

قال صاحب « الكافى » : أبو أحمد إمام كبير ، أحد مفاخر خُوَارَزْم ، والمشار إليه فى
 زمانه بالتقدم على أقرانه ، لم يكن أحد من آل القاضى فى عهده أفضل ، ولا أفقه ، ولا أكرم
 منه .

قال : وآل أبى القاضى أعزُّ بيت ، وأشرفه بخُوَارَزْم ، وأجمع لخصال^(٣) الخير ، وأطنب
 فى وصف البيت بعبارة طويلة .

ثم قال : وأبو أحمد سيّدهم . أو ما هذا معناه .

ثم ذكر أن بعضهم كان يقول : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام
 الكريم بن الكريم بن الكريم ، ومحمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله^(٤) العالم بن
 العالم بن العالم بن العالم ، كلهم علماء أتقياء .

(١) انظر المشتبه ٩١ ، ٩٢ . وفى طبقات الشيرازى ١٥١ قال : « ومنهم : أبو بكر بن بنان » فى أثناء الحديث على
 مذهب الظاهرية .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « ترجمة ابن باطيش » .

(٣) فى ج ، ز : « بخصال » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى ج : « عبيد الله » وقد تقدم اسم المترجم فى النسخة نفسها « عبد الله » .

ذكر صاحب « الكافي » هذا المعنى ، لكن بعبارة لم أستمسك حكايتها .
ثم قال : خرج إلى العراق فتفقه على أبي إسحاق المروزي ، والصيرفي ، وطبقتهما ، ثم
رجع إلى خوارزم ، وأقبل على التدريس ، والتذكير ، والتصنيف في أنواع العلوم .
وأطنب في وصفه بالعلم والدين ، إلى أن قال : وكان عارفاً بمذاهب علماء السلف
والخلف ، أصولاً وفروعاً ، رقيق القلب ، بكاءً ، منكباً^(١) في التذكير ، صنف في الأصول
« كتاب الهداية » وهو كتاب حسن نافع ، كان علماء خوارزم يتداولونه ، ويتنفعون به ،
وصنف في الفروع « كتاب الحاوي » بناه على « الجامع الكبير » لأبي إبراهيم المزني ، و
« كتاب الرد على المخالفين » وكتباً أخر كثيرة .

قال أبو سعيد الكرايسی : وكانت له صدقات يتصدق بها في السر ، حدثني بعض
أصحابنا أنه كان يعطيه مالا ، ويقول : اذهب إلى الوادي ، وقف على شطه حين كان
يجمد ، ففرقه على الضعفاء ، الذين يحملون الخطب على عواتقهم ، ويسعون في نفقة
عياهم .

قال : ثم خرج إلى الحج سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة ، فجاور بمكة حتى قضى الصلوات
التي صلاها بخوارزم في الخفاف والفراء ، التي اختلف العلماء في الصلاة معهما^(٢) ، ثم
انصرف إلى بغداد فمال الخلق إليه ، واجتمعوا عليه ، وصنف بها « كتاب العمدة » وسأله
المقام بها ، فأبى إلا الرجوع إلى وطنه ، فرجع إلى خوارزم ، واستقر بها إلى أن مات يوم
الجمعة ، ودفن يوم السبت ، سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، وأكثر الناس فيه المراثي .

قال صاحب « الكافي » : ولا أرى له رواية في الحديث ، فلعله كان فقيها صريفاً ، ولو
كانت له أحاديث ، لكان له ذكر في « تاريخ بغداد » و « تاريخ سمرقند » ولا ذكر له
فيهما . وفيه لما مات يقول أحمد بن محمد بن إبراهيم بن قطن^(٣) :

لَيْلِكَ دَمًا مَنْ كَانَ لِلدِّينِ بَاكِيًا فَإِنْ إِمَامَ النَّاسِ أَصْبَحَ ثَاوِيًا
فَقَدْنَا بِفَقْدَانِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدٌ مَكَارِمَ غَادِرَتِ الْعَيُونِ هَوَامِيًا

(١) في المطبوعة : « مبكيا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « فيها » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « فطن » والمثبت من : ج ، ز .

ومنها :

تَشَبَّهَ آبَاءُ كِرَامًا كَانَتْهُمْ مَصَابِيحُ تَجْلُو الْمُظْلِمَاتِ الدَّوَابِجَا^(١)
سَعِيدًا وَعَبَدَ اللَّهَ وَالشَّيْخَ ذَا النَّهْيِ مُحَمَّدًا الْبَرَّ الْعَفِيفَ الْمُوَالِيَا
دَعَائِمُ هَذَا الدِّينِ عَاشُوا أَعِزَّةً وَمَاتُوا كِرَامًا لَمْ يَحُوزُوا الْمَسَاوِيَا^(٢)

وهي طويلة ، أتى صاحب « الكافي » على عامتها .

قال : وخلف ولدا اسمه أبو بكر عبد الله ، كان رشيدا فاضلا ، بلغ درجة أسلافه في العلم والورع .

(ومن الفوائد عنه)

قال : حضرت مجلس أبي إسحاق المروزي ، فسمعتة يقول : قال لنا القاضي أبو العباس بن سريج : بأي شيء يتخرج المرء في التعلّم ؟ فأعيا أصحابنا الجواب . فقلت أنا : بتفكره في الفائدة التي تجرى في المجلس . فقال : أصبت ، بهذا يتخرج المتعلّم .

● قال أبو سعيد الكرابيسي : سُئِلَ عن بيع التراب من الأرض ، قدر ذراع من الأرض عُمَقًا ، في عرض وطول معلوم ، لِيَضْرَبَ اللَّيْنُ . فقال : لا يجوز ؛ لأن الأرض يختلف ترابها .

١٣٨

محمد بن سفيان الأُسْبَانِيكِيُّ*

وَأُسْبَانِيكْتُ ، بضم الألف وسكون السين المهملة وفتح الباء الموحدة وكسر النون وسكون آخر الحروف وفتح الكاف وفي آخرها الثاء المثناة .

وسيعود إن شاء الله ذكر هذه النسبة ، في ترجمة سعيد بن حاتم^(٣) .

وهذا كنيته أبو بكر ، ولي القضاء .

(١) في المطبوعة : « تشبأ أبا كراما » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « لم يجوزوا المساويا » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة في : الأنساب ٢١٠/١ .

(٣) لم يترجم له ابن السبكي . وقد ترجم له ابن السمعاني في الموضع المذكور من الأنساب ، وذكر أن وفاته في حدود الثمانين والثلاثمائة .

قال أبو العباس المُسْتَعْفِرِيّ : كان من أروع الحكام ، وأفضلهم ، وأنزههم .
قال : وكان قاضى نَسَف .

قال : وكان قد درّس الفقه على أبى بكر أحمد بن الحسن الفَارِسِيّ ،
[وكان ^(١) من جملة فقهاء الشّافعيّ ، وكان قليل الحديث .

قال : وسمعت الحاكم أبا عبد الله بن أبى شجاع الأُسْبَانِيكِيّ يقول : سمعت أبا
الحسن على بن زكرياء الفقيه ، المفتى بالشّاش ، وكان من أصحاب أبى بكر
الفَارِسِيّ يقول : لم يكن أحد من أصحاب أبى بكر الفَارِسِيّ أخذ منه فقهه وكلامه
وتدقيقه ، كما أخذ أبو بكر الأُسْبَانِيكِيّ ، ولو أن إنسانا سمعه يتكلّم من وراء جدار ،
ما شك أنه أبو بكر الفَارِسِيّ .

مات سنة خمس ، أو ستّ وسبعين وثلاثمائة بالسُّعْد ^(٢) .

١٣٩

محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون بن عيسى بن إبراهيم
ابن بشر ، الحنفىّ نسبا ، من بنى حنيفة ، العِجْلِيّ ، الإمام ، الأستاذ
الكبير ، أبو سَهْل الصُّعْلُوْكِيّ *

شيخ عصره ، وقُدوة أهل زمانه ، وإمام وقته فى الفقه ، والنحو ، والتفسير ،
واللغة ، والشعر ، والعروض ، والكلام ، والتصوف ، وغير ذلك من أصناف
العلوم ^(٣) .

أجمع أهل عصره على أنه بحر العلم الذى لا يُنْزَف ، وإن كثرت الدّلا ، وجبَل
المعارف التى لا تَمُرُّ بها الخصومُ إلا كما يَمُرُّ الهَوَا .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى الأصول : « بأُسْفَد » وضبط بضم السين فى : ج ، والتصويب من الطبقات الوسطى . والسُّعْد :
ناحية كثيرة المياه ، نضرة الأشجار ، متجاوبة الأطيار ، ملتفة الأغصان . تمتد مسيرة خمسة أيام لا تقع الشمس
على كثير من أراضيها ، ولا تبين القرى من خلال أشجارها ، وفيها قرى كثيرة بين بخارى وسمرقند ، وقصبتها
سمرقند ، وربما قيلت بالصاد . المراسد ٧١٦ .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ / ٦٩ ، طبقات الشيرازى ٩٥ ، طبقات العبادى ٩٩ ، ١٨٣ ، طبقات
ابن هداية الله ٢٩ ، العبر ٢ / ٣٥٢ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١٣٦ ، الوافى بالوفيات ٣ / ٨٢٤ ، وفيات الأعيان
٣٤٢ / ٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢٣٥ وحواشيه .

(٣) فى ج ، ز : « العلم » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

ولد سنة ست وتسعين ومائتين .

وأول سماعه سنة خمس وثلاثمائة .

سمع^(١) ابن خزيمة ، وعنه حمل الحديث ، وأبا العباس السراج^(٢) ، وأبا العباس أحمد بن محمد الماسرجسي ، وأبا قریش محمد بن جُمعة ، وأحمد بن عمر المُحمَّد ابَازي^(٣) ، وأبا^(٤) محمد بن أبي حاتم ، وإبراهيم بن عبد الصمد ، وأبا بكر ابن الأتباري ، والمحاملي^(٥) ، وغيرهم .

وتفقه على أبي إسحاق المروزي ، وطلب العلم ، وتبحر فيه قبل خروجه إلى العراق بسنين .

قال الحاكم : لأنه ناظر في مجلس أبي الفضل البلعمي الوزير ، سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وتقدّم في المجلس إذ ذاك ، ثم خرج إلى العراق ، سنة اثنتين وعشرين ، وهو إذ ذاك أوحّد بين أصحابه ، ثم دخل البصرة ودرّس بها سنين ، فلما نُعي إليه عمه أبو الطيّب ، وعلم أنّ أهل أصبهان لا يُخلّون عنه في انصرافه ، خرج مُختفياً منهم ، فورد نيسابور في رجب سنة سبع وثلاثين ، وهو على الرجوع إلى الأهل والولد والمستقرّ من أصبهان ، فلما ورد جلس لما تمّ عمّه ثلاثة أيام ، فكان الشيخ أبو بكر بن إسحاق يحضر كل يوم ، فيقعد معه ، هذا على قلة حركته ، وكذلك كل رئيس ومرؤوس ، وقاضٍ ومُفتٍ من الفريقين ، فلما انقضت الأيام عقدوا له المجلس غداة كل يوم ، للتدريس والإلقاء ، ومجلس النظر عشية الأربعاء ، واستقرّت به الدار ، ولم يبق في البلد موافق ولا مخالف إلا وهو مقرّر له بالفضل والتقدّم ، وحضره المشايخ مرة بعد أخرى يسألونه أن ينقل من خلفهم وراءه بأصبهان ،

(١) في الطبقات الوسطى : « سمع بخراسان » . وفي المطبوعة : « سمع من ابن خزيمة » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في الطبقات الوسطى : « وأبا العباس الثقفي » . ويقال لمحمد بن إسحاق أبو العباس الثقفي مولا هم السراج .

(٣) بضم الميم وفتح الحاء والميم المشددة وسكون الألفين بينهما باء موحدة ثم ذال معجمة ، هذه النسبة إلى محمد اباز ، وهي محلة خارج نيسابور . اللباب ٣ / ١٠٦ .

(٤) في الطبقات الوسطى : « وبالري أبا محمد » .

(٥) في الطبقات الوسطى مكان هذا « وبالعراق أبا عبد الله المحاملي ومحمد بن مخلد الدورى » .

فأجاب إلى ذلك ، ودرّس ، وأفنى ، ورأس أصحابه بنيسابور اثنتين وثلاثين سنة ، وكان يُسأل عن التّحديث فيمتنع أشدّ الامتناع ، إلى غُرة رجب سنة خمس وستين وثلاثمائة ، سُئل فأجاب للإملاء ، وقعد للتّحديث عَشِيَّة يوم الجمعة .

قال الحاكم : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الإمام غير مرّة ، وهو يُعوذ الأستاذ أبا سهّل ؛ وينفث على دعائه ، ويقول : بارك الله فيك ، لا أصابُكَ العينُ . هذا في مجالس النظر ، عَشِيَّة السبت للكلام ، وعَشِيَّة الثلاثاء للفقهِ .

قال : وسمعت أبا عليّ الإسفَرانيّ يقول : سمعت أبا إسحاق المروزيّ يقول : ذهبت الفائدة من مجلسنا بعد خروج أبي سهّل النّيسابوريّ .

قال : وسمعت أبا بكر محمد بن عليّ القفال ، الفقيه ببخارى يقول : قلت للفقيه أبي سهّل بنيسابور حين أراد مناظرني : هذا سيترّ قد أسبله الله عليّ ، فلا تسبقني إلى كشفه .

قال : وسمعت أبا منصور الفقيه يقول : سُئل أبو الوليد عن أبي بكر القفال ، وأبي سهّل ، أيهما أرجح ؟ فقال : ومَن يقدر أن يكون مثل أبي سهّل ؟ وعن أبي بكر الصّيرفيّ : خرج أبو سهّل إلى خراسان ، ولم ير أهل خراسان مثله .

وعن صاحب أبي القاسم بن عبّاد : لا يُرى مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه . وقال [الشيخ] ^(١) أبو إسحاق الشّيرازيّ : أبو سهّل الصّعلوكيّ صاحب أبي إسحاق المروزيّ ، كان فقيها ، أدبيا ، شاعرا ، متكلمّا [مُفسّرا] ^(٢) ، صوفيا ، كاتباً ، وعنه أخذ فقهاء نيسابور ، وابنه أبو الطّيب .

وقال الأستاذ أبو القاسم القشيريّ : سمعت أبا عبد الرحمن السّلميّ يقول : وهب الأستاذ أبو سهّل جُبّة من إنسان في الشتاء ، وكان يلبس جُبّة النساء حين يخرج إلى التدريس ، إذ لم تكن له جُبّة أخرى ، فقدم الوفد المعروفون من فارس ، فيهم في كل نوع إمام ، من الفقهاء ، والمتكلمين ، والنّحويين ، فأرسل إليه صاحب الجيش ، وهو أبو الحسن ،

(١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٢) زيادة من طبقات الشيرازي .

وأمره أن يركب للاستقبال ، فلبس دُرَّاعَة فوق تلك الجُبَّة التي للنساء ، وركب ، فقال صاحب الجيش : إنه يستخفُّ بي^(١) ، إمام البلد يركب في جُبَّة التَّسْوَان ! ثم إنه ناظرهم أجمعين ، وظهر كلامه على كلام جميعهم في كل فن .

وقال الأستاذ أبو القاسم : سمعت أبا بكر بن إشكاب^(٢) يقول : رأيت الأستاذ أبا سهل في المنام على هيئة حَسَنَة لا تُوصَف ، فقلت : يا أستاذ ، بم نِلْتَ هذا ؟ فقال : بحسن ظنِّي برَّيِّي .

وحكِّي أن أبا نصر الواعظ ، وكان حنفياً في زمان الأستاذ أبي سهل انتقل إلى مذهب الشافعي ، فسئل عن ذلك فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام مع أصحابه قاصداً لِعِيَادَةِ الأستاذ أبي سهل . وكان مريضاً ، قال : فتبعته ، ودخلت عليه معه ، وقعدت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم مُتَفَكِّراً ، فقلت : إن هذا إمام أصحاب الحديث ، وإن مات أخشى أن يقع الخلل فيهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [لي]^(٣) : « لا تفكر في ذلك ، إن الله لا يُضَيِّع عَصَابَةً أَنَا سَيِّدُهَا »^(٤) .

قلت : صحب الأستاذ أبو سهل من أئمة التصوف المرتعش ، والشبلي ، وأبا علي الثَّقَفِي ، وغيرهم .

وحكِّي عنه أنه قال : ما مرَّرت بي جُمُعة وأنا ببغداد ، إلَّا ولَّى علي الشبلي وَقْفَةً أو سؤال .

وأنه قال : دخل الشبلي على أبي إسحاق المُرُوزِي فرآني عنده ، فقال : ذا المجنون من أصحابك ، لا بل من أصحابنا .

وقال السُّلَمِي : سمعت أبا سهل يقول : ما عقدتُ على شيء قطُّ ، وما كان لي قُفْل ولا مُفْتاح ، ولا صَرَرْتُ على فِضَّة ولا ذهب قطُّ .

(١) في الطبقات الوسطى : « إنه مستخف » والمثبت في الأصول ، والرسالة القشيرية ١٤٨ .

(٢) في الطبقات الوسطى : « إشكات » وفي الرسالة القشيرية ٢٣١ : « أشكيب » . وانظر القاموس : (شرك ب) .

(٣) زيادة من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى على ما في المطبوعة .

(٤) في ج ، ز : « سندها » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

قال الحاكم : توفي الأستاذ أبو سهل يوم الثلاثاء ، خامس عشر ذى القعدة ، سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وصلى عليه ابنه أبو الطَّيِّب ، ودفن في المجلس الذي كان يُدرِّس فيه .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أحمد بن علي الجَزَرِيُّ بقراءتي ، وفاطمة بنت إبراهيم بن أبي عمر ، قراءة عليهما^(١) وأنا أسمع ، قالوا : أخبرنا إبراهيم بن خليل حضورا ، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن ابن علي بن المسلم ، أخبرنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين المَوَازِينِيّ ، أخبرنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن محمد بن أبي الفُرَاتِيّ ، سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، يقول : قلت يوما للأستاذ أبي سهل ، في كلام يجري بيننا : لِمَ ؟ فقال لي : أما علمت أن مَنْ قال لأستاذه : لِمَ ، لا يفلح أبدا .

وبه ، قال : سمعتُ الشيخ أبا عبد الرحمن ، يقول : قال الأستاذ أبو سهل لي يوما : عقوق الوالدين يمحوها الاستغفار ، وعقوق الأستاذين لا يمحوها شيء .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، إن لم أكن قرأته عليه ، أخبرنا أبو الفضل أحمد ابن هبة الله بن تاج الأمان ، أخبرنا محمد بن يوسف الحافظ ، أن زينب بنت أبي القاسم الشَّعْرِيّ^(٢) أخبرته .

ح : قال شيخنا ، وأخبرنا أبو الفضل أنها كتبت إليه تخبره ، أن إسماعيل بن أبي القاسم أخبرها : أخبرنا^(٣) عمر بن أحمد بن منصور ، قال : أنشدنا أبو سهل محمد بن سليمان الحَنْفِيّ إملاء ، أنشدنا أبو بكر الأَنْبَارِيّ ، أنشدنا أبو العبَّاس أحمد بن يحيى :

لقد هتفتُ في جُحِّ ليل حمائمٍ إلى إلفها شوقًا وإنِّي لنائمٌ^(٤)
كذبتُ وبيتَ الله لو كنتُ عاشقًا لما سبقتني بالبكاءِ الحمائمُ

وبه ، قال : أنشدنا الإمام أبو سهل لنفسه^(٥) :

أنامُ على سهوٍ وتبكي الحمائمُ وليس لها جُرمٌ ومُنَى الجرائمُ
كذبتُ وبيتَ الله لو كنتُ عاقلًا لما سبقتني بالبكاءِ الحمائمُ

(١) في ج ، والطبقات الوسطى : « عليها » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « السعدى » والتصويب من : ج ، ز ، والكلمة فيهما بغير إعجام ، وانظر العبر ٣٠٣ / ٤ .

(٣) في المطبوعة : « أن » والمثبت من ج ، ز . وفي سير أعلام النبلاء ٢٣٨ / ١٦ : عمرُ بن مسرور ، في سنَد آخر .

(٤) للمجنون ، في ديوانه ٢٣٨ .

(٥) البيتان في الوافي بالوفيات ١٢٤ / ٣ .

(ومن الفوائد ، والمسائل عن الأستاذ أبي سهل)

قال الحاكم : سمعت الأستاذ أبا سهل ، ودُفِعَ إليه مسألة ، فقرأها علينا ، وهى :
تَمَنَيْتُ شَهْرَ الصَّوْمِ لَا لِعِبَادَةٍ وَلَكِنْ رَجَاءً أَنْ أَرَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ
فَادْعُو إِلَهَ النَّاسِ دَعْوَةَ عَاشِقٍ عَسَى أَنْ يُرِيحَ الْعَاشِقِينَ مِنَ الْهَجْرِ
فكتب أبو سهل فى الحال :

تَمَنَيْتُ مَا لَوْ نَلْتَهُ فَسَدَ الْهَوَى وَحَلَّ بِهِ لِلْحَيْنِ قَاصِمَةُ الظَّهِيرِ
فَمَا فِي الْهَوَى طِيبٌ وَلَا لَذَّةٌ سِوَى مُعَانَاةٍ مَا فِيهِ يُقَاسَى مِنَ الْهَجْرِ

قال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِى : سمعت أبا بكر بن فُورَك ، يقول : سئل الأستاذ
أبو سهل عن جواز رؤية الله تعالى من طريق العقل . فقال : الدليل عليه شوق
المؤمنين إلى لقائه ، والشوق إرادة مُفْرِطَة ، والإرادة لا تعلق بالمُحَال . فقال
السائل : ومن الذى يشاق إلى لقائه ؟ فقال الأستاذ أبو سهل : يشاق إليه كُلُّ
حُرٍّ مُؤْمِنٍ ، فأما مَنْ كَانَ مِثْلَكَ فَلَا يَشْتَاق .

روى الحاكم بإسناده إلى الأستاذ أبى سهل ، بإسناده إلى أبى نُوَاس ، قال : مضيتُ
يوماً إلى أَزْهَرِ السَّمَانِ ، فوجدت ببابه جماعة من أصحاب الحديث ، فجلست معهم
أنتظر خروجه ، فمكثَ غيرَ بعيد ، وخرج ، ووقف بين بابى داره ، ثم قال
لأصحاب الحديث ، حوائجكم ؟ فجعلوا يذكرونها له ، ويحدثهم بما يسألونه ، ثم
أقبل علىّ ، وقال : حاجتك^(١) يا حسن ؟ فقلت^(٢) .

وَلَقَدْ كُنْتُمْ رَوِيْتُمْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ب أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ
قَالَ مَنْ مَاتَ مُحَبَّبًا فَلَهُ أَجْرُ الشَّهَادَةِ^(٣)

(١) فى المطبوعة . « ما حاجتك » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر داود الأنطاكي القصة عن المصنف مع اختلاف فى بعض ألفاظها ، كما ذكر أبيات أبى نواس ، فى كتابه تزيين الأسواق ٦ .

(٣) فى تزيين الأسواق : « أجر شهادة » .

قال : نَعَمْ يا خَلِيع . حدثنا سعيد بن أبي عَرُوبَةَ ، عن قَتَادَةَ ، عن سعيد بن المُسَيَّب ، عن سَعْدِ ابن عُبادَةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَاتَ مُحَبًّا فِي اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُ الشَّهَادَةِ » .

١٤٠

محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شُعَيْب ، النِّسَابُورِيُّ
الفقيه العِجْلِيُّ . أبو الحسن البَيْهَقِيُّ .

أحد الأئمة المشهورين بالفصاحة ، والبراعة ، والفقه ، والإمامة .
قال الحاكم فيه : مُفْتَى الشافِعِيِّين ، ومناظرهم ، ومدرّسهم في عصره ، وأحد المذكورين في أقطار الأرض بالفصاحة ، والبراعة .
كان اختلافه بنيسابور إلى أبي بكر بن خُزَيْمَةَ ، وأقرانه .
ثم خرج إلى أبي العباس بن سُرُج ، ولزمه إلى أن تقدّم في العلم .
سمع بخُرَاسان أبا عبد الله البُوشَنجِي ، وأبا بكر الجارُودِي ، وداود بن الحسين ، وأقرانهم .

وبالعراق ابن^(١) جرير ، وغيره .

روى عنه الأستاذ أبو الوليد ، وغيره .

سمعت أبا سهل محمد بن سليمان الفقيه ، يقول : حضرتُ مجلسَ الوزير أبي الفضل البُلْعَمِيِّ فلما فرغ من المجلس دعا بأبي الحسن البَيْهَقِي ، فخيرَه بين قضاء الرّئي والشّاش ، فامتنع إليه^(٢) أشد الامتناع ، وتضرّع إليه في الاستعفاء ، وكان آخر كلمة تكلم بها أن قال له الوزير : استشير ، واستخر^(٣) ، واقترح ، ولا تخالف .

توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(١) في المطبوعة : « من » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في الطبقات الوسطى : « عليه » .

(٣) في ج ، ز : « واستجز » والمثبت في المطبوعة .

١٤١

محمد بن صالح بن هاني ، أبو جعفر ، الورّاق ، النيسابوري*
 سمع الكثير بنيسابور ، ولم يسمع بغيرها .
 وكان صبوراً على الفقر ، لا يأكل إلا من كَسَبَ يده .
 سمع السريّ ابن خزيمة ، وغيره .

روى عنه أبو بكر بن إسحاق ، وأبو علي الحافظ ، وغيرهما .
 مات في سلخ ربيع الأول ، سنة أربعين وثلاثمائة ، وصلى عليه أبو عبد الله بن
 الأخرم الحافظ ، ولما دفن وقف على قبره ، وترحم عليه ، وأثنى عليه ، وحكى أنه
 صاحبه من سنة سبعين ومائتين ، إلى حينئذ ، فما رآه أُنّي^(١) شيئاً لا يرضاه الله عز
 وجل ، ولا سمع منه شيئاً يُسأل عنه .

١٤٢

محمد بن طالب بن عليّ أبو الحسين النسفيّ

الفقيه ، إمام الشافعية بتلك الديار .
 قال جعفر المُستَغْفِرِيّ : كان فقيهاً ، عارفاً باختلاف العلماء ، نَقَى الحديث ،
 صحيحه ، ما كتب إلا عن الثقات .
 سمع علي بن عبد العزيز بمكة ، وموسى بن هارون ، وطائفة .
 توفي في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة بنسَف .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٢٢٥ . وهو فيه : « محمد بن صالح بن يزيد » .
 (١) في المطبوعة : « يأتي » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

محمد بن طاهر بن محمد بن الحسن بن الوزير ، أبو نصر ، الوَزِيرِي*
الأديب ، المُذَكَّر ، المفسر .

كان كثير العلوم^(١) ، فصيحاً ، بالغاً في الذكر والوعظ .
سمع عبد الله بن محمد بن الشَّرْقِي ، وأبا حامد بن بلال ، وأبا علي الثَّقَفِي ، وأقارنهم .
توفي في شهر رمضان ، سنة خمس وستين وثلاثمائة .
وكان أولاً حنفي المذهب ، ثم انتقل إلى مذهبنا .

محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم بن بلال بن عُصْم
أبو عبد الله بن أبي ذُهْل ، الضَّبِّي ، الهَرَوِي ، العُصْمِي : بضم العين**
رئيس هَرَاة .

مولده سنة أربع وتسعين ومائتين .
وسمع محمد بن مُعَاذ المَالِينِي ، وأبا نصر محمد بن عبد الله الْقَيْسِي ، وحاتم بن محبوب ،
وأبا عمرو الْحِيرِي ، ومُؤَمِّل بن الحسن الماسَرَجِسِي ، ويحيى بن صاعد ، وعبد الرحمن بن
أبي حاتم ، وغيرهم^(٢) .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٨٤ ا ، ولسان الميزان ٢٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ٥٨٦/٣ . وقد نقل المصنف ترجمته عن ابن السمعاني .

(١) في المطبوعة : « العلم » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .
** له ترجمة في : تاريخ بغداد ١١٩/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٩٩/٣ ، شذرات الذهب ٩٢/٣ ، العبر ٩/٣ ، الواقى بالوفيات ١٩١/٣ ، وهو فيه : « محمد بن العباس بن محمد بن أحمد بن عصم » . وفي المطبوعة : « محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عصم » من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) ذكر المصنف سماع العصمي في الطبقات الوسطى هكذا : « حَدَّثَ بَنِيْسَابُور وبغداد وغيرهما .

سمع بهراة ، ونيسابور ، والرِّي ، وبغداد من أبي حامد بن الشَّرْقِي ، وأبي عمرو
الحِيرِي ، ومَكِّي بن عَبْدِان ، وابن أبي حاتم ، وغيرهم » .

روى عنه الدَّارَقُطْنِيُّ ، والحاكم أبو عبد الله ، وأبو يعقوب القَرَّاب ، وأبو بكر البرقاني^(١) ، وأبو الفتح بن أبي الفوارس ، وغيرهم .
قال الخطيب : كان ثقة ، نبيلاً ، من ذوى الأقدار العالية .
وقال^(٢) : سمعتُ البرقاني يقول : كان ملك^(٣) هَراة تَحْتَ^(٤) أمرِ ابنِ ذُهَل ؛ لَقَدْرُهُ وأُبُوَّتُهُ .

وقال الحاكم : لقد صحبته سفراً وحضراً ، فما رأيت أحسن وضوءاً منه ، ولا أحسن صلاة ، ولا رأيت فى مشايخنا أحسن تضرُّعاً وابتهاًلًا فى دعواته منه ، لقد كنت أراه يرفع يديه إلى السماء ، فيمدّهما مدّاً كأنه يأخذ شيئاً من أعلى مُصَلَّاه ؛ وكان يُضْرَبُ له دنانير ، وزن الدينار منها مثقال ونصف أو أكثر ، فيتصدَّقُ بها ، ويقول : إني لأفرح إذا ناولت فقيراً كاغداً^(٥) ، فيتوهَّمُ أنه فضَّةٌ ، فإذا فتحه ورأى صُفْرَتَهُ فرح ، ثم إذا وزنه فزاد على المثقال فرح أيضاً ؛ وكانت له غَلَّةٌ كثيرةٌ لا يدخل داره إلا دون عُشْرِهَا ، والباقي يفرِّقه على المسْتُورِينَ ، وسائر المستحقِّين ، حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكن لهم قُوَّةٌ إلا من غَلَّتِهِ .
قال الحاكم : ولقد سألت عن أعشار^(٦) غَلَّاتِ أبى عبد الله كم تبلغ ؟ فقيل : ربما زادت على ألفِ جُمْل .

وحدثني أبو أحمد الكاتب ، أن النسخة التى كانت عنده بأسماء مَنْ يقوتهم أبو عبد الله بِهَراة ، تزيد على خمسة آلاف بيت .
وقال أبو النصر عبد الرحمن الفامى : إن أبا عبد الله صنف « صحيحاً » على صحيح البخارى ، وإنه تفقّه ببغداد ، وإنه لم يجتمع لرئيسِ بهَراة ما اجتمع له من آلات السيادة .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الحفاظ » .

(٢) تصرف المصنف فى كلام البرقاني ، والنص فى تاريخ بغداد ٣ / ١٢١ هكذا : « سمعت البرقاني يقول : حدثنا الرئيس أبو عبد الله محمد بن العباس العصى ، وكان تليق به الرئاسة ، لأن ملك هراة كان تحت أمره ، لأبوته وقدره » .

(٣) فى ج ، ز : « بلد » والصواب فى المطبوعة ، وهو يوافق ما فى تاريخ بغداد .

(٤) فى المطبوعة : « يجب » والتصويب من : ج ، ز ، وتاريخ بغداد .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « كاغدة » والمثبت فى الأصول ، وتاريخ بغداد ٣ / ١٢٠ .

(٦) فى ج ، ز : « اعتبار » والصواب فى المطبوعة .

وحكى^(١) أن أبا جعفر العُتبيّ ، وزير السلطان ، ألزم أبا عبد الله عن أمر السلطان أن يتقلّد ديوان الرسائل ، [فامتنع]^(٢) فقال له : هذا قضاء القضاة بكُور خُراسان ، ولا تخرُج عن حدّ العلم ، ولو عرفتُ اليوم في مشايخ خُراسان من يُدانيك في شمائلك لأعفيتُك . فبكى أبو عبد الله ، وقال له : إن أعفاني السلطان عن هذا العمل فبفضله على وعلى أصحابي بهرّة ، وإن أكرهني عليه لبستُ مُرَقّعة ، وخرجتُ على وجهي حتى لا يعلم بمكاني أحدٌ . فأغفَى .

وعن أبي عبد الله : ما مسّت يدي ديناراً ولا درهما منذ ثلاثين سنة . هذا مع كثرة أمواله وصدقاته .

قال الحاكم : سمعت أبا عبد الله بن أبي ذُهل ، يقول : سمعت أبا بكر الشَّيْلِيّ ، وسئل عن الرجل يسمع الشيء ، ولا يفهم معناه ، فيتواجد عليه ، لِمَ هذا ؟ فأنشأ الشَّيْلِيّ يقول^(٣) :

رُبُّ رِزْقَاءَ هَتَوَفٍ بِالضُّحَى	ذَاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ فِي فَنَى
ذَكَرْتُ إِلْفًا وَدَهْرًا سَالِفًا	فَبَكَتْ حَزَنًا فَهَاجَتْ حَزَنِي ^(٤)
فَبُكَائِي رَبِّمَا أَرْقَهَا	وَبُكَاهَا رَبِّمَا أَرْقَنِي
وَلَقَدْ تَشَكُّوْ فَمَا أَفْهَمُهَا	وَلَقَدْ أَشْكَوْ فَمَا تَفْهَمُنِي ^(٥)
غَيْرَ أَنِّي بِالْجَوَى أَعْرِفُهَا	وَهِيَ أَيْضًا بِالْجَوَى تُعْرِفُنِي

استشهد^(٦) ابن أبي ذُهل في رُسْتاقِ خَوَاف^(٧) ، من نيسابور ، بعد ما خرج من الحِمَامِ لَطَخَ ثَوْبُهُ وَالْبَيْسَةَ ، فمات لتسع بقين من صفر ، سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

(١) في الطبقات الوسطى « وحكى الحاكم » .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى على ما في الأصول .

(٣) الأبيات في اللمع للطوسي ٣٧٩ ما عدا البيت الثاني ، وديوان الشَّيْلِيّ ١٥٢ .

(٤) في الطبقات الوسطى : « ودهرًا صالحًا » .

(٥) في اللمع :

هي إن تشكو فلا أفهمها وإذا أشكو فلا تفهمني

(٦) نسب المصنف في الطبقات الوسطى هذا الخبر إلى الحاكم .

(٧) في الأصول : « جواق » وفي الطبقات الوسطى : « حواف » والتصويب من تاريخ بغداد ٣ / ١٢١ .

وخواف : قصبة كبيرة من أعمال نيسابور . المراصد ٤٨٧ .

محمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو عبد الله ، الصَّفَّار ، الأَصْبَهَانِي *
المُحَدِّث^(١) ، الرجل الصالح .

سمع بيلده أحمد بن عصام ، وأسيد بن عاصم ، وأحمد بن رستم ، وعبيد الغزال .
وبفارس ، أحمد بن مهران بن خالد^(٢) .

وببغداد ، أحمد بن عبيد الله التَّرسِي^(٣) ، ومحمد بن الفَرَج الأزرق ، وأبا بكر بن
أبي الدنيا^(٤) .

وبمكة ، علي^(٥) بن عبد العزيز ، وجماعة .

وسمع « المُسْنَد » من عبد الله بن أحمد ، وكتب مصنفات إسماعيل القاضي ،
ورحل إلى الحسن بن سفيان ، وحصل « المُسْنَد » ومصنفات ابن أبي شيبة^(٦) .

روى عنه أبو علي الحافظ ، والحاكم أبو عبد الله ، ومحمد بن إبراهيم الجُرْجَانِي ،
ومحمد بن موسى الصَّيرَفِي ، وأبو الحسين الحَجَّاجِي ، وأبو عبد الله ابن مَنْدَةَ ،
وآخرون .

قال الحاكم : هو مُحَدِّث عصره^(٧) ، كان مُجَاب الدَّعوة ، لم يرفع رأسه إلى
السما ، كما بلغنا ، ثَبَّتًا وأربعين سنة ، وصنَّف في « الزُّهديات » ، وورد نُسَابُور
قبل الثلاثمائة ، فسكنها .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٢٢٤ ، ذكر أخبار أصبهان ٢ / ٢٧١ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٤٩ ، العبر
٢ / ٢٥٠ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٠٤ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٣٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٣٧ .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « الزاهد ، الراوية » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وأقرانه » .

(٣) في المطبوعة : « الرسي » والكلمة في : ز غير واضحة ، والتصويب من : ج . وسرد ذكره في شيوخ محمد
ابن عبد الواحد ، غلام ثعلب ، في هذه الطبقة . وانظر العبر ٢ / ٢٦٨ . والنرسي ، بفتح النون وسكون الراء
وكسر السين المهملة ، نسبة إلى نرس ، وهو من أنهار الكوفة عليه عدة من القرى . اللباب ٣ / ٢٢١ .

(٤) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « وبالعراق أبا إسماعيل الترمذی ، وأقرانه . وسمع من أبي بكر بن أبي الدنيا
كتبه » .

(٥) في المطبوعة : « وبمكة عن علي » والتصويب من : ج ، ز .

(٦) بعد هذا في سير أعلام النبلاء : « عنه » أى عن الحسن بن سفيان . وفيه أيضا « فحمل » مكان « وحصل » .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « بخراسان » .

قال الحاكم : وكان ورأقه أبو العباس المِصْرِيّ خائه ، واختزل عيونَ كتبه ، وأكثرَ من خمسمائة جزء من أصوله ؛ فكان أبو عبد الله يُجَامِلُه^(١) جاهدا في استرجاعها منه ، فلم ينبَج فيه شيء ، وكان كبير المحلّ في الصنعة ، فذهب علمه بدعاء الشيخ عليه .
توفي في ذى القعدة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، وله ثمان وتسعون سنة .

١٤٦

محمد بن عبد الله بن حَمْدُون ، أبو سعيد النِّيسَابُورِيّ *

الزاهد ، العالم ، أحد الصالحين^(٢) .

سمع من أبي بكر محمد بن حَمْدُون ، ومأدري هل هو عمّه ، أو لا ، ومن أبي حامد بن الشرقي ، وأبي نُعَيْم بن عَدِيّ ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن منصور المَعْرِبِيّ ، وأبو عثمان سعيد البَحِيرِيّ ، وغيرهما .
وحدث سنين ، وانتفع به الخلق علماً ودينًا .

توفي بنيسابور ، في ذى الحجة ، سنة تسعين وثلاثمائة .

١٤٧

محمد بن عبد الله بن حَمَشَاد

الأستاذ أبو منصور الحَمَشَادِيّ **

الإمام ، علما ودينا ، ذو الدعوة المُجَابَةِ .

مولده سنة ست عشرة وثلاثمائة .

(١) جامله : لم يصفه الإخاء ، بل ماسحه بالجميل وأحسن عشرته . القاموس (ج م ل) .

* في الطبقات الوسطى : « محمد بن عبد الله بن حمدون بن الفضل » .

(٢) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « الزاهد ، المحدث ، قال الحاكم : كان من أعيان الصالحين المجتهدين في العبادة » .

** له ترجمة في : تبين كذب المفتري ١٩٩ ، طبقات العبادي ٧٧ ، الوافي بالوفيات ٣/٣١٧ . وهو في المطبوعة :

« ابن خمّشاد الحمشادي » والتصويب من : ج ، والطبقات الوسطى وتبين كذب المفتري ، وقد سبق الحديث عنه في الجزء الثاني ، صفحة ١٩٤ . وقد وردت هذه النسبة في الأنساب ١٧٦ بالذال المعجمة .

وتفقه بخراسان على أبي الوليد النيسابوري ، وبالعراق على ابن أبي هُريرة .
وسمع (١) أبا حامد بن بلال ، ومحمد بن الحسين القطّان ، وإسماعيل الصّفّار ، وأبا سعيد
ابن الأعرابي ، وآخرين (٢) .

ودخل الحجاز ، واليمن ، وأدرك الأسانيد العالية .

وقرأ علم الكلام على أبي سهل الخليطي .

قال فيه الحاكم : الأديب ، الزاهد ، من العلماء الزهاد المجتهدين .

قال : وكان من المجتهدين في العبادة ، الزاهدين في الدنيا ، تجنّب السلاطين وأولياءهم ،
إلى أن خرج من دار الدنيا ، وهو ملازم لمسجده ومدرسته ، قد اقتصر على أوقاف لسلفه (٣)
عليه ، قوت (٤) يوم بيوم .

تخرّج به جماعة من العلماء الواعظين ، وظهر له (٥) من مصنفاته أكثر من ثلاثمائة
كتاب مصنّف .

قال : وقد ظهر لنا في غير شيء أنه كان مُجاب الدعوة .

مرض أبو منصور الفقيه يوم الأربعاء ، سادس عشر رجب ، واشتدّ به المرض يوم
الثلاثاء ، السابع من ابتداء مرضه ، فبكرت إليه وقد ثقل لسانه ، وكان يشير بأصبعه
بالدعاء ، ثم قال لي بجُهد جهيد : تذكرُ قصة محمد بن واسع مع قُتيبة بن مُسلم ؟ فقلت : تُفيد .
فقال : إن قُتيبة كان يُجرى على محمد بن واسع (٦) تلك الأرزاق ، وهو شيخ هَرَم ضعيف ، فعُوتِب

(١) ذكر المصنف سماعه في الطبقات الوسطى على هذا النحو : « وسمع بخراسان أبا حامد

ابن بلال البزّار ، وأبا بكر محمد بن الحسين القطّان ، وأقراهما .

وبالعراق أبا عليّ الصّفّار ، وأبا جعفر الرّزّاز ، وأقراهما .

وبالحجاز أبا سعيد بن الأعرابي ، وأقراّه » .

(٢) في ج : « سلفه » والمثبت في المطبوعة ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى : « على قوت » .

(٤) في المطبوعة : « لهم » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) محمد بن واسع الأزدي . كان من العبّاد الزهاد . توفي سنة ١٢٣ .

على ذلك ، فقال : أصبغه^(١) في الدعاء أبلغ في النّصر من رماحكم هذه .

ثم عدت إليه^(٢) يوم الثلاثاء ، فقال لي بعد جُهدٍ جهيد : أيها الحاكم غير مُودّع ، فإنني راحل ، فكان يقاسي لما احتُضر من الجُهد ما يقاسيه ، وأنا أقول لأصحابنا : إنه يُؤخذ ليلة الجمعة ، فتوفي رحمه الله وقت الصبح من يوم الجمعة ، الرابع والعشرين من رجب ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وغسّله أبو سعيد الزاهد^(٣) .

قلت : أبو سعيد هو المتقدّم ، محمد بن عبد الله بن حمدون .

١٤٨

محمد بن عبد الله بن محمد بن بشر*
أبو عبد الله المزنيّ الهرويّ .

أخو الشيخ أبي محمد المزنيّ الإمام .

سمع أحمد بن نجدة ، وعلي بن محمد بن عيسى الحكّانيّ^(٤) .

حدّث بالعراق ، ونيسابور ، وهراة .

مات بنيسابور ، في جمادى الأولى ، سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة ، وقد قارب الثمانين .

(١) في الطبقات الوسطى : « لصنعه » بضم الصاد والعين المهملتين .

(٢) في الطبقات الوسطى : « عشية » .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وقد سمعت أبا منصور الزاهد في مرضه الذي مات فيه يذكر مولده سنة عشر وثلاثمائة . هذا مختصر كلام الحاكم ، وقد كتب عنه حكايات ولم يسند عند حديثنا ، وأبو سهل الخليطى المذكور في كلامه لا نعرفه » .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٤٥٥/٥ .

(٤) اضطربت الأصول في رسم هذه النسبة ، وهي بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف ، نسبة إلى حكّان : محلة على باب مدينة هراة . سير أعلام النبلاء ٤٥٤/١٣ .

محمد بن عبد الله بن محمد بن بصير بن ورقة البخاري*

الشيخ ، الإمام ، الجليل ، أبو بكر الأودني ، وأودن^(١) قرية من قرى بخارى ، مضمومة الهمزة ، فيما قال ابن السمعاني ، مفتوحة ، فيما قال ابن ماكولا ، ومن تبعه . سمع ببخارى أبا الفضل يعقوب بن يوسف العاصمي ، وأقرانه^(٢) ، فمن مشايخه الهيثم ابن كليب الشاشي ، وعبد المؤمن بن خلف النسفي ، ومحمد بن صابر البخاري . روى عنه أبو عبد الله الحاكم حديثين ، وروى عنه أيضا ، أبو عبد الله الحليمي ، ومحمد ابن أحمد بن غنجار^(٣) ، وجعفر المستغفري .

قال فيه الحاكم : إمام الشافعيين بما وراء النهر في عصره بلا مدافعة ، قدم نيسابور سنة خمس وستين ، وحج ، ثم انصرف ، فأقام عندنا مدة ، في سنة ست وستين ، وكان من أزهق الفقهاء ، وأورعهم ، وأكثرهم اجتهادا في العبادة ، وأبكاهم على تقصيره ، وأشدهم تواضعا وإخباتا^(٤) وإنابة .

وقال الإمام في « النهاية » : كان الأودني من دأبه أن يرضن بالفقه على من لا يستحقه ؛ ولا يبيديه وإن كان يظهر أثر الانقطاع عليه في المناظرة .

* له ترجمة في الإكمال لابن ماكولا ١/٣٢٠ وفيه « ابن ورقاء » ، الأنساب ٥٢ ب وفيه « ابن ورقا » ، تبين كذب المفتري ١٩٨ ، شذرات الذهب ١١٨/٣ ، طبقات العبادي ٩٢ ، طبقات ابن هداية الله ٣٢ ، العبر ٣١/٣ ، الوافي بالوفيات ٣١٦/٣ ، وفيات الأعيان ٣/٤٦٣ .

وهو في المطبوعة وج ، ز : « ابن نصير » والتصويب من الطبقات ، حيث ذكره المصنف بالعبارة ، فقال : « وبصير بياء موحدة من تحت مفتوحة بعدها صاد مهملة مكسورة » .

(١) في الطبقات الوسطى : « أودنه » وهي أيضا قرية من قرى بخارى . وهي بضم الألف وسكون الواو وفتح الدال المهملة والنون والهاء . مراصد الاطلاع ١٢٩ . أما التي يرد فيها فتح الألف وضمها فهي التي ذكرت في الطبقات الكبرى .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وخرج إلى أبن يعلى بنسف ، فأكثر عنه » .

(٣) هكذا ذكره المصنف محمد بن أحمد بن غنجار ، وليس غنجار جده ، وإنما هو لقبه ، انظر القاموس (غ ن ج ر) واللباب ١٧٩/٢ ، معجم الأدباء ١٧/٢١٣ ، وقد ذكرنا أن سبب تلقيبه بذلك تبعه وجمعه في حال شبابه أحاديث أبي أحمد عيسى بن موسى التميمي غنجار .

(٤) في المطبوعة : « واحتسابا » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

● وَحَكَى أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ : وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَاصِي بِسَفَرِهِ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْمَيِّتَةَ عِنْدَ الْاضْطِرَارِّ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى الْعَاصِي ، وَهُوَ مُتِمِّكِنٌ مِنْ دَفْعِ الْهَلَاكِ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنْ يَتُوبَ ثُمَّ يَأْكُلَ .

قَالَ الْإِمَامُ : فَلَمَّا أُلْزِمَ الْأَوْدَنْيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَأَخَذَ الْمُلْزِمُ يَقُولُ : هَذَا سَعَى فِي إِهْلَاكِ نَفْسٍ مَعْصُومَةٍ مَصُونَةٍ ، فَكَانَ الْأَوْدَنْيُّ يَقُولُ لِمَنْ بِالْقَرْبِ مِنْهُ : « تَبْكُلْ » يَرِيدُ ثُبَّ ، كُلَّ ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ السَّاعَى فِي دَمِ نَفْسِهِ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى عَصْيَانِهِ ، فَإِنْ أَرَادَ الْمَيِّتَةَ فَلْيُتَّبَعْ ، ثُمَّ يَأْكُلَ . تَوَفَّى الْأَوْدَنْيُّ بِبِخَارَى سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ .

١٥٠

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، أَبُو بَكْرٍ الصَّبَّغِيُّ

الْإِمَامُ ، الْفَقِيهَ ، الْمُحَدِّثُ .

سَمِعَ بِخُرَاسَانَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو الْحِيرِيِّ ، وَالْمُؤَمَّلِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَمُكِّيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَبِالرَّيِّ مِنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَأَكْثَرَ عَنْهُ .

وَبِغَدَادَ مِنْ ابْنِ مُحَمَّدٍ ، وَالْمَحَامِلِيِّ ؛ وَغَيْرِهِمَا .

وَأَكْثَرَ بَنِيْسَابُورَ عَنْ أَبِي حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ^(١) .

رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي « التَّارِيخِ » أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ ؛ وَحِكَايَةً قَدَمْنَاهَا^(٢) فِي تَرْجُمَةِ

ابْنِ الشَّافِعِيِّ .

و [قَالَ]^(٣) : كَانَ مِنْ أَعْيَانِ فَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ ، كَثِيرِ السَّمَاعِ وَالْحَدِيثِ ، كَانَ حَانُوتَهُ

مَجْمَعَ الْحِفَظِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، فِي مُرَبَّعَةِ الْكَرْمَانِيِّينَ ، عَلَى بَابِ خَانَ مَكِّيٍّ ، وَكُنَّا نَقْرَأُ عَلَى أَبِي

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ عَلَى بَابِ حَانُوتِهِ .

(١) بَعْدَ هَذَا فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى زِيَادَةٌ : « قَالَ الْحَاكِمُ : وَكَانَ جَمَعَ عَلَى الصَّحِيحِ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ » .

(٢) الْجُزْءُ الثَّانِي صَفْحَةُ ٧٢ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ج ، ز عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ .

قلت : كلام الحاكم دال على أن الشيخ كان يبيع الصَّبغ بنفسه ، أو يعمل به بنفسه في الحانوت ، على عادة العلماء المتقدمين ، الذين كانوا يتسبَّبون في المعاش .
توفي في ذى الحجة ، سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو ابن نَيْف وخمسين سنة .
وفي « الرافعي » ، في القصاص ، في مسألة المبادرة ، حكى عن المَاسْرِجِسِيِّ أنه قال : سمعت أبا بكر الصَّبْغِيَّ ، يقول : كرَّرتها على نفسى ألف مرة حتى تحقَّقَتْها .
وفي بعض النسخ موضع « الصَّبْغِيَّ » الصَّيرَفِيَّ ، ولعل « الصَّبْغِيَّ » أشبه ، وهو فيما أحسب هذا ، لا الإمام أبو بكر بن إسحاق ^(١) .

١٥١

محمد بن عبد الله بن محمد بن زكرياء بن الحسن ، الإمام ، الحافظ ،
أبو بكر ، الجَوْزَقِيَّ ، النِّيسَابُورِيَّ الشَّيْبَانِيَّ *

وجَوْزَقُ التِّي يُنسَبُ إليها : قرية من قُرَى نَيْسَابُور ، وبهْرة جَوْزَقُ أخرى ، يُنسَبُ إليها أبو الفضل إسحاق الهمْزَوِيَّ الحافظ ، كلاهما بفتح الجيم ثم الواو الساكنة ثم الزاى المفتوحة ثم القاف .

كان أبو بكر أحد أئمة المسلمين ، علما ودينا ، وكان مُحدِّث نَيْسَابُور ، وابن أخت مُحدِّثها أبى إسحاق إبراهيم بن محمد المَرْكَبِيَّ .

روى عن أبى العباس السَّرَّاج ، وأبى العباس الأصمَّ ، وأبى نُعَيْم بن عَدِيَّ الجُرْجَانِيَّ ، وأبى العباس الدَّعَوَلِيَّ ، رحل إليه مع خاله إلى سَرَخَس ، ومكِّي بن عَبْدِان ، وأبى حامد بن الشَّرْقِيَّ ، وأخيه عبد الله بن الشَّرْقِيَّ ، وأبى سعيد بن الأَعْرَابِيَّ ، وأبى على الصَّفَّار ، وغيرهم بنَيْسَابُور ، وسَرَخَس ، وهَمْدَان ، والرَّيَّ ، ومكة ، وبغداد ، وغيرها .

(١) في حاشية ج: « أبو بكر الصبغى هذا هو أحمد بن إسحاق ، المقدم ذكره في الأحمدين » وراجع في صفحة ٩ من هذا الجزء .

* له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٢٠٤/٣ ، شذرات الذهب ١٢٩/٣ ، العبر ٤١/٣ ، النجوم الزاهرة ١٩٩/٤ ، الوافى بالوفيات ٣١٦/٣ .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، والكنجروذى^(١) ، وسعيد بن محمد البجيرى ، ومحمد بن على الخشاب ، وسعيد بن أبى سعيد العيار^(٢) ، وأحمد بن منصور بن خلف المغيرى ، وآخرون .

وصنف « المسند الصحيح » على كتاب مسلم ، « وكتاب المتفق » وله كتاب آخر فى المتفق ، أبسط من هذا المشهور فى نحو ثلاثمائة جزء ، يرويه أبو عثمان الصابونى ، وحكى عنه أنه قال : أنفقت فى الحديث مائة ألف درهم ، ما كسبت به درهما .
توفى فى شوال سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة .

١٥٢

محمد بن عبد الله بن أبى القاضى ، أبو سعيد

قال أبو سعيد الكرايسى : كان من أجمل الناس وأحسنهم ، له البسطة ، والمكانة والقبول عند الجميع ، وكان إذا خرج إلى المسجد للقص على الناس ، فرآه الناس لم يتمالكوا عن البكاء .

وقال صاحب « الكافى » : كان من مشاهير علماء منصورة^(٣) ، وفضلائهم ، وأتقيائهم ، من أصحاب الحديث .

قال الكرايسى : تفقه بخوارزم على أبيه ، وسمع منه الحديث ، ثم خرج إلى العراق فسمع سعدان^(٤) بن يزيد ، ومحمد بن عبيد الله بن المنادى ، وعبد الله بن حماد ، وحماد ابن المؤمل ، وجماعة .

وتوفى ولده سعيد بن محمد ، والد أبى أحمد فى حياته ، وكان فاضلا ، قد صنف « كتاب

(١) بفتح أولهما وسكون النون وفتح الجيم وضم الراء وسكون الواو وفى آخرها ذال معجمة هذه النسبة إلى كنجروز ، وهى قرية على باب نيسابور . اللباب ٥٣/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « العيار » والكلمة بغير نقط فى ز ، والتصويب من : ج ، والعبر ٢٤١/٣ ، والمشتبه ٤٧٤ .

(٣) هى مدينة خوارزم القديمة ، كانت على شرق جيحون ، وأخذها الماء فنقلت إلى الجانب الغربى حذاءها .
المراصد ١٣٢١ .

(٤) فى المطبوعة : « سعد بن يزيد » والمثبت من : ج ، ز .

الإرشاد» وغيره ، أعنى سعيد بن محمد ، فأصيب والده بمصيبتين ، في ولدين ، هو أحدهما ، والآخر أخوه اسمه أبو القاضى ، قتلته القرامطة ، فصبر والدهما أبو سعيد ، واحتسب .

توفى القاضى أبو سعيد سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة .

١٥٣

محمد بن عبد الله ، أبو بكر الصيرفى *

الإمام الجليل ، الأصولى ، أحد أصحاب الوجوه المُسفرة عن فضله ، والمقالات^(١) الدالة على جلاله قدره ، وكان يقال : إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول ، بعد الشافعى . تفقه على ابن سريج .

وسمع الحديث من أحمد بن منصور الرمادى .

روى عنه على بن محمد^(٢) الحلبى .

ومن تصانيفه « شرح الرسالة » و « كتاب فى الإجماع »^(٣) و « كتاب فى الشروط » . توفى سنة ثلاثين وثلاثمائة .

(وهذه مناظرة بينه وبين الشيخ أبى الحسن الأشعرى)

● حكى الشيخ أبو محمد الجوينى فى « شرح الرسالة » أن الشيخ أبى بكر الصيرفى اجتمع بالشيخ أبى الحسن ، فقال له أبو الحسن : أنت تقول بوجوب شكر المُنعم ، بناء على ما ذكرت من أنه يحتمل إرادة الشكر ، فإذا لم يشكر عاقبه عليه ، وقولك هذا مع اعتقاد أن الله خلق كفر الكافر ، وأراده ، متناقض ؛ فإما أن تقول : أفعالنا مخلوقة لنا ، أو تقول : شكر المُنعم لا يجب أبدا لمُجرِّده .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٤٩/٥ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢ ، طبقات الشيرازى ٩١ طبقات ابن هداية الله ١٨ ، العبر ٢٢١/٢ ، الوافى بالوفيات ٣٤٦/٣ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الأصولية » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة « بن إسحاق » .

(٣) فى المطبوعة : « وكتاب الإجماع » والمثبت من : ج ، ز .

قال : ولم ؟

قال : مذهبك أن الله يريد كفر الكافر ، وإرادته كفره لا توجب الكفر ، فهب أنه تعالى أراد منا الشكر ، فإرادته لا توجب الشكر ، كما لا توجب الكفر ، فإما أن تنفي إرادة الله تعالى الكفر ، وتمشي على مذهب المعتزلة ، ويمشي لك أصلك ، وإما أن تترك هذا المذهب .

فقال الصيرفي : ترك القول بوجوب الشكر أهون ، فاعتقده .

ثم كان يكتب على حواشي كتبه ، حيث يصير وجوب شكر المُنعم بمجرده : مهما قلنا بوجوبه ، قلناه مع قرينة الشرع والسَّمع به .

قلت : وفي المناظرة دلالة على ما قال القاضي أبو بكر في « كتاب التقريب » والأستاذ أبو إسحاق في « التعليقة » من أن طوائف من الفقهاء ، ذهبت إلى مذاهب المعتزلة في بعض المسائل ، غافلين عن تشعبها عن أصولهم الفاسدة ، كما سنحكيه إن شاء الله في ترجمة القفال الكبير ، في هذه الطبقة .

وأقول : جواب الصيرفي أن يقول : إيجاب الشكر ؛ لاحتمال أنه يقال : أوجبه ، لا أنه يقال : أراده ، ومثل هذا لا يجيء في الكفر ، فإننا على يقين بأنه يقال : ما أوجبه ، بل حرّمه وإن أراده ، وليس يلزم من إرادته إيجابه له ، فليس في إيجاب شكر المُنعم مناقضة للقول بأنه تعالى يريد الكائنات بأسرها ، خيرها وشرّها .

(ومن الرواية عن أبي بكر الصيرفي)

(١)

(١) بياض بالأصول . وقد قال المصنف في الطبقات الوسطى : « ولم يرو كثير شيء » ، أسندنا له حديثاً في الطبقات الكبرى .

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو الفضل البلعمي *

بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون اللام وفتح العين المهملة وفي آخرها الميم

وزير إسماعيل بن أحمد ، صاحب خراسان ، استولى جده رجاء على بلعم ، وهي بلد من بلاد الروم ، حين دخلها مسلمة^(١) بن عبد الملك ، وأقام فيها ، وكثر نسله بها ، فنُسبوا إليها ، وكان الوزير أبو الفضل من أصحاب محمد بن نصر المروزي .

قال الحاكم : كان كثير السماع من مشايخ عصره بمرو ، وبخارى ، وبخسابور ، وبسمرقند ، وبسرخس ، وكان قد سمع أكثر الكتب من محمد بن نصر .

قال : وسمعت أبا الوليد حسّان بن محمد الفقيه غير مرة ، يقول : كان الشيخ أبو الفضل البلعمي يتنحل مذهب الحديث .

قال ابن الصلاح : إذا أطلقوا هذا هناك انصرف إلى مذهب الشافعي .

ولأبي الفضل مصنفات : « كتاب تلقيح البلاغة » و « كتاب المقالات » .

قال ابن ماكولا^(٢) : توفي في صفر ، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة .

* له ترجمة في الأنساب ٩٠ ب ، شذرات الذهب ٣٢٤/٢ ، المعبر ٢١٨/٢ ، وهو فيه : « محمد بن عبيد الله » . وقد ورد اسمه في الطبقات الوسطى على هذا النحو : « محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عيسى بن رجا ابن معبد الوزير أبو الفضل البلعمي » . ويبدو أن الناسخ أخطأ فكتب « عبيد الله » مكان « عبد الله » لأن الترتيب الأبجدى في الطبقات الوسطى لا يتفق وما كتب . وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٥ ، وحواشيه .

(١) في المطبوعة : « مسلم » وهو خطأ صوابه من : ج ، والطبقات الوسطى .

(٢) الإكمال ٢٧٨/٧ .

محمد بن عبد الرحمن بن أنى إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى ،
أبو الحسن النيسابورى*

سمع أبا العباس الأصم ، وأقرانه ، وحديث .
توفى فى شوال ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

محمد بن عبد الواحد بن أنى هاشم ، أبو عمر ، اللغوى
المعروف بـ غلام ثعلب**

ولد سنة إحدى وستين ومائتين .
سمع الحديث من موسى بن سهل الوشاء ، ومحمد بن يونس الكديمي^(١) ، وأحمد بن
عبيد الله الترسى ، وإبراهيم بن الهيثم البلدى ، وأحمد بن سعيد الجمال ، وبشر بن موسى
الأسدي ، وجماعة .
روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وأبو الحسن بن رزقويه ، وأبو الحسين بن بشران ، وأحمد
ابن عبد الله المحاملى ، وأبو على بن شاذان ، وهو آخر من حدث عنه .

* ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم أبو الحسين
سمعه أبوه أبو الحسن قديما من أنى العباس محمد بن يعقوب ، وأقرانه ، وحديث .
وتوفى فى شوال ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .
ترجمه ابن الصلاح .

** له ترجمة فى إنباه الرواة ١٧١/٣ ، الأنساب لوحة ٤١٣ ب ، البداية والنهاية ١١/٢٣٠ بغية الوعاة ١٦٤/١ ، تاريخ
بغداد ٢/٣٥٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٨٤ ، شذرات الذهب ٢/٣٧٠ طبقات النحويين واللغويين ٢٢٩ ، العبر ٢/٢٦٨ ،
لسان الميزان ٥/٢٦٨ ، معجم الأدباء ١٨/٢٢٦ النجوم الزاهرة ٣/٣١٦ ، نزهة الألبا ٥/٣٤٥ ، وفيات الأعيان ٣/٤٥٤ .
(١) بضم أوله وفتح الدال وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها الميم ، نسبة إلى جده كديم . الباب ٣/٣١ .

روى الخطيب أن ابن المرزبان ، قال : كان ابن ماسي^(١) من دار كعب يُنفذ إلى غلام ثعلب وقتًا بعد وقت كفايته ، لما يُنفق على نفسه ، فقطع عنه ذلك مُدَّة لُعْذِرٍ ، ثم أنفذ إليه جملة ما كان في رَسْمِهِ ، وكتب إليه رقعةً يعتذر من تأخير ذلك^(٢) ، فردَّه ، وأمر من بين يديه أن يكتب على ظهر رُقْعَتِهِ : أكرمْتنا فملكْتنا ، ثم أعرضت عنا فأرحمتنا .

قال الخطيب : سمعت غير واحد يحكى أن الأشراف ، والكتّاب ، وأهل الأدب كانوا يحضرون عند أبي عمر الزاهد ؛ ليسمعوا منه كتب ثعلب ، وغيرها .

قال : وكان جميع شيوخنا يوثقونه في الحديث .

وقال أبو علي التَّنَوخِيّ : من الرواة الذين لم ير قط أحفظ منهم أبو عمر غلام ثعلب ، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ، فيما بلغنى ، حتى اتَّهموه ؛ لسعة حفظه ، فكان يُسأل عن الشيء الذى يَظُنُّ السائل أنه قد وضعه ، فيُجيبه^(٣) عنه ، ثم يسأله غيره عنه بعد سنة ، فيُجيب بذلك الجواب .

وقال عبد الواحد بن علي بن بُرْهَان : لم يتكلم في اللغة أحدٌ أحسن من كلام أبي عمر الزَّاهِد .

قال : وله « كتاب غريب الحديث » ، صنفه على « مسند أحمد » .

ويُقال أن صناعة أبي عمر ، كانت التَّطْرِيز ، وكان اشتغاله بالعلم قد منعه من التَّكَسُّب ، فلم يزل مُضَيِّقًا عليه .

وله من التصانيف « غريب الحديث » ، و « كتاب الياقوتة » ، و « فائت الفصيح » ، و « العشرات » ، و « الشورى » ، و « تفسير أسماء الشعراء » ، و « كتاب القبائل » ، و « كتاب النوادر » ، و « كتاب يوم وليلة » ، وغير ذلك .

(١) قال الخطيب : « ابن ماسي لا أشك أنه إبراهيم بن أيوب » .

(٢) في الخطيب بعد هذا زيادة : « عنه » .

(٣) في المطبوعة : « فيجيب » والمثبت من : ج ، ز .

وفيه يقول أبو العباس أحمد اليشكري^(١) :

أبو عُمَرِ أَوْفَى مِنَ الْعِلْمِ مُرْتَقَى يَزُلُّ مُسَامِيهِ وَيَرْدَى مُطَاوِلُهُ^(٢)
فَلَوْ أَنَّي أَقْسَمْتُ مَا كُنْتُ كَاذِبًا بَأَنَّ لَمْ يَرِ الرَّأْوُونَ بَحْرًا يُعَادِلُهُ^(٣)
إِذَا قُلْتُ شَارِفْنَا أَوَاخِرَ عِلْمِهِ تَفَجَّرَ حَتَّى قُلْتُ هَذَا أَوَائِلُهُ

واتفقت له غريبة مع القاضي أبي عمر^(٤) ، وكان أبو عمر غلام ثعلب مُؤدَّب ولد القاضي أبي عمر ، فأملى ثلاثين مسألة بشواهدا وأدلتها من كلام العرب ، واستشهد في تضاعيفها ببيتين غريبتين جدًا ، فعرضهما القاضي أبو عمر على ابن دُرَيْد ، وابن الأَثْبَارِيِّ ، وابن مِقْسَمٍ^(٥) ، فلم يعرفوهما ، ولا عرفوا غالب ما ذكر من الأبيات ، وقال ابن دُرَيْد : هذا ممَّا وضعه أبو عمر من عنده .

فلما جاء أبو عمر ذكر له القاضي ما قال ابن دُرَيْد ، فطلب من القاضي أن يُحضِر له ما في داره من دواوين العرب ، فلم يزل يأتيه بشاهد لما ذكره بعد شاهد ، حتى خرج من الثلاثين مسألة ، ثم قال : وأما البيتان ، فإن ثعلبًا أنشدناهما ، وأنت حاضر فكتبتهما في دفترك ، فطلب القاضي دفتره ، فإذا هما فيه .

فلما بلغ ذلك ابن دُرَيْد كَفَّ لسانه عن أبي عمر الرَّاهِد حتى مات .

توفي في ثالث عشر ذي القعدة ، سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، ببغداد .

(١) الأبيات في تاريخ بغداد ٣٥٩/٢ ، معجم الأدباء ٢٣٣/١٨ .

(٢) في معجم الأدباء « يسمو من العلم » وفي تاريخ بغداد : « يذل مساميه » وفي ج ، ز : « ترد مساميه » والمثبت في المطبوعة ، ومعجم الأدباء . وزل : زلق وسقط ، وردى : هلك .

(٣) في تاريخ بغداد ؛ ومعجم الأدباء : « حيرا يعادله » .

(٤) القاضي أبو عمر هو محمد بن يوسف .

(٥) في المطبوعة : « مقيسم » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، بغية الوعاة ١٦٥/١ ، معجم الأدباء ٢٢٩/١٨ .

محمد بن عبد الوهَّاب بن عبد الرحمن بن عبد الوهَّاب بن عبد الأحد

الإمام الجليل ، القدوة ، الأستاذ أبو علي الثَّقَفِيّ *

الجامع بين العلم والتقوى^(١)، والمُتَمَسِّكُ^(٢) من حبال الشريعة بالسبب الأقوى ،
والسالك للطريقة التي لا عِوَجَ فيها ، والحاوي للصفات التي ليس سوى المصطفين الأخيارِ
تصنيفها .

قال فيه^(٣) الحاكم : الإمام^(٤) المُتَقَدِّدُ به في الفقه^(٥) ، والكلام ، والوعظ ، والورع ،
والعقل ، والدين .

قال : وطلب العلم على كِبَرِ السِّنِّ ، فإن ابتداءه كان التصوّف ، والزهد والورع .
وقال غيره : كان إماماً في أكثر علوم الشرع ، مُقَدِّماً في كل فن ، عطّل أكثر علومه
واشتغل بعلم الصّوفية ، وتكلم عليهم أحسن كلام ، وبه ظهر التّصوّف بنيسابور .
سمع بنيسابور من محمد بن عبد الوهَّاب ، وأقرانه .

وبالريّ من موسى بن نصر ، وأقرانه .

وببغداد من أحمد بن حَيَّان^(٦) بن مُلَاعِبٍ ، ومحمد بن الجَهْمِ السَّمَرِيِّ^(٧) ، وأقرانهما .
روى عنه أبو بكر بن إسحاق ، وغيره من الأئمة .

وتفقه على محمد بن نصر المَرْوَزِيِّ .

ولقى في التصوّف أبا جعفر ، وحمدون القَصَّار .

قال الحاكم : سمعت عبد الرحمن بن أحمد الصَّفَّار ، يقول : سمعت أبا بكر ابن إسحاق ،

* له ترجمة في : الرسالة القشيرية ٣٤ ، شذرات الذهب ٣١٥/٢ ، طبقات الصوفية ٣٦١ ، طبقات العبادي ٩٣ ،
الطبقات الكبرى للشعرائي ٩١/١ ، طبقات ابن هداية الله ١٧ ، العبر ٢ / ٢١٤ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٢٦٧ .
(١) في الطبقات الوسطى : « والفتوى » .

(٢) في المطبوعة : « والتمسك » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « الإمام الحاكم » والتصويب من : ج ، ز .

(٤) في الطبقات الوسطى : « والتفقه » .

(٥) في المطبوعة : « حبان » والمثبت من : ج ، ز ، وهو من شذرات الذهب ٣١٥ / ٢ : « أحمد بن ملاعب » .

(٦) بكسر السين وتشديد الميم المفتوحة وفي آخرها الراء ، نسبة إلى بلد من أعمال كسكر . الأنساب ١٣٠٨ .

يقول : سمعت أبا القاسم الشَّيرازيَّ ، يقول : ما وُلِدَ في الإسلام بعد رسول الله ﷺ والصَّحابة رضي الله عنهم أعقلُ من أبي على الثَّقَفِيَّ .

وحَكَى أن أبا بكر الشَّيْبَلِيَّ بعث رجلا من أهل العلم ، قاصدا إلى نيسابور ، وأمره أن يُعلِّقَ مجلسيَّ أبي على الثَّقَفِيَّ بالغداة والعشيَّ ، لسنة كاملة ، ويحملها إلى حضرته ، فحضر الرجل ، وكان يحضر المجلس بحيث لا يُعلَمُ به في غمار الناس ، ويُعلِّقُ كلامه في المجلسين ، إلى أن تَمَّت السنة ، فانصرف إلى بغداد ، وعرض على الشَّيْبَلِيَّ تلك المجالس^(١) ، وقد أفرد منها مجالس العَدَوَات من مجالس العَشِيِّ ، فتأملها الشَّيْبَلِيَّ ، فقال : كلام هذا الرجل بالعَدَوَات في علم الحقائق مُعْجَز ، وكلامه بالعَشِيَّات رَدِيٌّ ، فاسد ، بعيد عن تلك العلوم ، وذلك أنه كان^(٢) يخلو ليله بسرّه^(٣) فيصفو كلامه بالعَدَوَات ، فقال له الشَّيْبَلِيَّ : هل رأيتَ بداره شيئا من الفُرُش والأواني ، التي يَتَجَمَّلُ بها أهل الدنيا ؟ فقال : أمَّا الفُرُش فنعم ، وكنت أرى طَسْتًا دِمَشْقِيًّا في زاوية من زوايا البيت . فصاح الشَّيْبَلِيَّ ، ثم قال : فهذا الذي يُغَيِّرُ عليه أحواله .

ورَوَى بسنده إلى ابن خُزَيْمَةَ أنه اسْتَفْتَى في مسائل ، فدعا بدواة ، ثم قال لأبي على الثَّقَفِيَّ : أَجِبْ . فأخذ أبو على القلم ، وجعل يكتب الأجوبة ، ويضعها بين يدي ابن خُزَيْمَةَ ، وهو ينظر فيها ، ويتأمل مسألةً مسألةً ، فلما فرغ منها ، قال له : يا أبا على ، ما يحل لأحد منا بخراسان أن يُفْتِيَ ، وأنت حيٌّ .

ورَوَى عن أبي العباس ابن سُرَيْج ، أنه قال : ما جاءنا من خُراسان أفقه منه . وعن أبي عثمان الحِيرِيَّ : إنه لَيَنْفَعُنِي^(٣) في نفسى إذا نظرتُ إلى خشوع هذا الفتى ، يعنى أبا على الثَّقَفِيَّ ، رحمه الله .

قال الحاكم : توفي أبو على الثَّقَفِيَّ ليلة الجمعة ، ودفن يوم الجمعة ، الثالث والعشرين من جُمادى الأولى ، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وهو ابن تسع وثمانين سنة .

(١) في الطبقات الوسطى : « المحاسن » .

(٢) في ج ، ز : « يخلو له ليله يسره » والنسب في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « لاينفعني » والتصويب من : ج ، ز .

قال : وشهدت الصلاة عليه ، ودَفَنَه ، ولا أذكر أنى رأيت بنيسابور بعده مثل ذلك الجمع .

قال : وسمعتُه يقول فى دعائه : إنك أنت الوَهَّاب الوَهَّاب الوَهَّاب . ولست أحفظ عنه غيرها .

قلتُ : ومن ذكائه حفظُ هذا القدر ، فقد كان عمره يوم وفاة الثَّقَفِيِّ سبع سنين ، وقد أطل الحَاكِم فى ترجمة الأستاذ أبى على ، وأجاد فيها .

(ومن كلمات أبى على رحمه الله)

يَا مَنْ باع كُلَّ شَيْءٍ بِلا شَيْءٍ ، واشترى لا شَيْءَ بِكُلِّ شَيْءٍ .

وقال : أَفٌّ من أَشْغَالٍ^(١) الدنيا إذا هى أَقْبَلت ، وَأَفٌّ من حَسَرَاتِها إذا هى أَدْبَرَت ، والعَاقِل مَنْ لا يَرُكِن إلى شَيْءٍ ؛ إذا أَقْبَل كان شُغْلًا ، وإذا أَدْبَر كان حَسْرَةً .

وقال : أربعة أشياء لَابد للعَاقِل من حِفْظِهم : الأمانة ، والصدق ، والأخُ الصالح ، والسِّريرة .

وقال : لو أن رجلاً جمع العلوم كُلَّها ، وصحب طوائفَ الناس ، لا يبلُغُ مَبْلَغُ^(٢) الرجال إلا بالرياضة من شيخ ، أو إمام ، أو مُؤدِّب ناصح ؛ ومن لم يأخذ أدبه من آمِرٍ له ، وناهٍ ، يُرِيه عيوبَ أَعْماله ، ورُعوناتِ نَفْسِهِ ، لا يجوز الاقتداء به فى تصحيح المُعَامَلات .

وقال : ليس شَيْءٌ أَوَّلَى بأن تُمَسِكَه مِن نَفْسِكَ ، ولا شَيْءٌ أَوَّلَى بأن تَغْلِيَه مِن هَوَاكَ .

وقال : مَنْ غلبه هواهُ تَوَارى عنه عَقْلُهُ .

وقال : الغفلة وَسَّعَتْ على الخَلْق الطريقَ فى معاشِهم وأَعْمالِهم ، والورع واليقظة ضَيَّقَا عليهم ذلك .

(١) فى الطبقات الوسطى : « استقبال » والمثبت فى الأصول ، وطبقات الصوفية ٣٦٤ . والرسالة القشيرية ٣٥ .

(٢) فى ج ، ز : « مبالغ » والمثبت فى المطبوعة ، طبقات الصوفية ٣٦٥ ، والرسالة القشيرية ٣٤ .

وقال : مَنْ صَحِبَ الْأَكَابِرَ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِ الْحُرْمَةِ حُرِمَ فَوَائِدُهُمْ ، وَبَرَكَاتِ نَظَرِهِمْ ، وَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَارِهِمْ شَيْءٌ .

قال بعضهم^(١) : حَضَرْتُ مَجْلِسَ أَبِي عَلِيٍّ ، فَتَكَلَّمْتُ فِي الْمَحَبَّةِ وَأَحْوَالِ الْمُحِبِّينَ ، وَأَنْشَدْتُ فِي خِلَالِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ^(٢) :

إِلَى كَمْ يَكُونُ الصَّدُّ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَكَمْ لَا تَمْلِيَنَّ الْقَطِيعَةَ وَالْهَجْرًا
رُوَيْدُكَ إِنْ الدَّهْرَ فِيهِ كَفَايَةٌ لَتَفْرِقَ ذَاتَ الْبَيْنِ فَارْتَقِبِي الدَّهْرًا

(وَمِنْ الْمَسَائِلِ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ)

قال أبو عاصم : إِنْ لَأَبَى عَلِيٍّ « كِتَابًا » أَجَابَ فِيهِ عَنْ « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ .

● قال : وَفِيهِ ذِكْرُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ ، إِنْ شِئْتِ . فَقَالَتْ : شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا ، أَوْ إِنْ شَاءَ فَلَانٌ .

قال أبو حنيفة : إِنْ كَانَ لَشَيْءٍ مَضَى وَقَعَ ، وَإِنْ كَانَ [بِشَيْءٍ]^(٣) مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَقَعْ ، وَيُبْطَلُ خِيَارُهَا .

قال الثَّقَفِيُّ : فِيهِ اِحْتِمَالَانِ : أَحَدُهُمَا [أَنَّهُ]^(٤) يَقَعُ فِي الْحَالِ إِذَا وُجِدَ فِي الْمَجْلِسِ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالَيْنِ إِذَا وُجِدَ فِي الْمَجْلِسِ ، أَوْ بَعْدَهُ .

وقال أبو علي الرُّجَاجِيُّ : لَا يَقَعُ بِحَالٍ .

قلتُ : اِلْتِمَاسُ الْاِحْتِمَالَيْنِ غَرِيبَانِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الرُّجَاجِيُّ ، هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَوَرَاءَهُ وَجْهٌ فِي « الرَّافِعِيِّ » عَنِ الْحَنَاطِيِّ^(٥) أَنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيقُ الْمَشِئَةِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا قَالَ الْمُعْلَقُ

(١) نَسَبَ السَّلْمِيُّ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي .

(٢) الْبَيْتَانِ فِي طَبَقَاتِ الصُّوفِيَةِ ٣٦٤ .

(٣) زِيَادَةُ مِنْ طَبَقَاتِ الْعِبَادِي ٦٣ . عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَفِي ج ، ز : « وَإِنْ كَانَ بِمُسْتَقْبَلٍ لَمْ يَقَعْ » .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ طَبَقَاتِ الْعِبَادِي ٦٤ ، وَمِنْ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْخِطَاطِيُّ » وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى . وَالْخِطَاطِيُّ بِفَتْحِ الْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَفِي آخِرِهَا طَاءٌ مَهْمَلَةٌ هَذِهِ النِّسْبَةُ لِمَجَاعَةِ مَنْ أَهْلُ طَبْرِسْتَانَ ، لَعَلَّ بَعْضَ أَجْدَادِهِ كَانَ يَبِيعُ الْخِنْطَةَ ، اللَّبَابُ ٣٢٣/١ .

بمشيئته : شئت . ولكن لم يتعرَّض القائل لهذا الوجه إلى أنه هل يكون هذا دائما ، أو يختص بالجلس ؟ وفقه أى حنيفة دقيق .

● ونظير المسألة ، لو قالت الزوجة : طَلَّقْنِي بألف درهم . فقال : أنت طالق على الألف إن شئت .

قال الأصحاب في « باب الخُلْع » : ليس بجواب ؛ لما فيه من التعليق بالمشيئة ، بل هو كلام يتوقف على مشيئة مُستأنفة .

قال القاضى الحسين ، في أول « باب صفة الصلاة » من « تعليقاته » بعد ما حكى قول أى حنيفة : « أنه لو نَوَى في بيته أنه يخرج يُصَلِّي في المسجد صَحَّ ، وإن عَزُبَتْ نيَّته بعده » . مانصه : سألت أبا على التَّقَفِيَّ عن هذا ، فقال : عندنا أنه يجوز ذلك ، إذا لم يَخْطُرُ بباله شيء آخر ، إلى أن يدخل في الصَّلَاة ، فلو كان الأمر كما ذكره لم يَبْقُ بيننا وبينه فيه خلاف .

قلتُ : أبو على التَّقَفِيَّ هذا رجل حَنَفِيٌّ ، رآه القاضى حسين ، أما أبو على صاحبنا ، صاحب هذه الترجمة ، فلم يُدِرْكه أشياخ القاضى ، فضلا عنه ، نَبَّهْتُ عليه لِثَلَا يقع فيه الغلطُ .

١٥٨

محمد بن عثمان بن إبراهيم بن زُرْعَةَ التَّقَفِيَّ ، مولاهم ، أبو زُرْعَةَ*

قاضى دمشق ، كانت داره بنواحي باب البريد .

وَوَلَّى قضاء مصر سنة أربع وثمانين ومائتين ، ولم يَلْ بعده قضاء مصر ، ولا قضاء الشام إلا شافعيُّ المذهب غير ابن خديم قاضى الشام ، فإنه كان أَوْزَاعِيَّ المذهب ، ثم لم يزل الأمر للشافعيَّة مصرًا وشامًا ، إلى أن ضَمَّ الملك الظاهر بَيْرُوس ، في سنة أربع وستين وستمائة القُضاة الثلاثة إلى الشافعيَّة .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٢٢ ، شذرات الذهب ٢/٢٣٩ ، العبر ٢/١٢٣ قضاة دمشق لشمس الدين بن طولون ٢٢ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤/٢٣١ وحواشيه .

روى عنه الحسن الحصري ، وغيره .

وكان رجلاً رئيساً ، يقال : إنه الذي أدخل مذهب الشافعي إلى دمشق ، وإنه كان يهَب لمن يحفظ « مختصر المزني » مائة دينار ، وكان قد قام مع أحمد بن طولون في خلع أبي أحمد الموفق ، ووقف عند المنبر يوم الجمعة ، وقال : أيها الناس ، أشهدكم أنني خلعتُ أبا أحمد ، كما يُخلع الخاتم من الأصبع ، فالعنوه .

فعل ذلك أبو زُرعة بأمر أحمد بن طولون ، وكانت قد جرت وقعة بين ابن الموفق وبين حَمَارَوَيْهِ بن أحمد بن طولون ، تُسمَّى « وقعة الطواحين » انتصر فيها أحمد بن الموفق ، ورجع إلى دمشق ، وكانت هذه الوقعة بنوحي الرملة ، فقال ابن الموفق لكتابه أحمد بن محمد الواسطي : انظر مَنْ كان يُبغضنا . فأخذ يزيد بن عبد الصمد ، وأبو زُرعة الدمشقي ، والقاضي أبو زُرعة مُقيدين ، فاستحضرهم يوماً في طريقه إلى بغداد ، فقال : أيُّكم القائل : قد نزعْتُ أبا أحمد ؟ فَرَبَّتْ ألسنتهم وبيسوا من الحياة .

قال أبو زُرعة الدمشقي : أما أنا فأبلسْتُ ، وأما يزيد فخرس ، وكان ثَمَتاًماً^(١) ، وكان أبو زُرعة محمد بن عثمان أحدثنا سنّاً ، فقال : أصلح الله الأمير . فقال الواسطي : قف ، حتى يتكلّم أكبر منك .

فقلنا ، أصلحك الله ، هو يتكلّم عنا .

فقال : تكلم .

فقال : والله ما فينا هاشمي صريح ، ولا قرشي صحيح ، ولا عربي فصيح ، ولكننا قوم مُلكنا ، يعني قُهرنا ، ثم روى أحاديث في السمع والطاعة ، وأحاديث في العفو والإحسان ، وكان هو المتكلّم بالكلمة التي يطالب بها ، وقال : إنني أشهدك أيها الأمير أن نسائي طوالق ، وعبيدي أحرار ، ومالي حرام ، إن كان في هؤلاء القوم أحد قال هذه الكلمة ، ووراءنا حَرَم وعيال ، وقد تسامع الناس بهلاكنا ، وقد قَدَرْتُ ، وإنما العفو بعد القدرة .

فقال للواسطي : أطلقهم ، لا كثرَ الله أمثالهم .

(١) تمّت في كلامه : عجل فيه .

قلت : وهذا من حسن تصرفه ؛ فإنه هو القائل ، لا هم ، فصدقتم يمينه .

قال ابن زُولَاق : وَلِيَّ أَبُو زُرْعَةَ مصر سنة أربع وثمانين ومائتين ، وكان يذهب إلى قول الشافعي ، ويؤلى عليه ، وكان عفيفاً شديداً التَّوَقُّفِ في إنفاذ الأحكام ، وله مال كثير ، وضياع كبار بالشَّام .

قال : وكان يَرْقِي من وجع الضُّرس ، ويدفع إلى صاحب الوجع حَشِيشَةً ، تُوضَع عليه ، فيسكن ، وكان يَزِن عن الغُرماء الضَّعْفَى ، وربما أراد القومُ النَّزْهَةَ فيأخذُ الواحدُ بيد الآخر ، ويُحضِرُه إليه يطالِبُه ، فيَقْرُ له ويبيكى ، فيرحمُه القاضي وَيَزِن عنه .

● قال ابن الحدَّاد الفقيه ، رحمه الله : سمعت منصور بن إسماعيل ، يقول : كنتُ عند أبي زُرْعَةَ القاضي ، فذكر الخلفاء ، فقلتُ له : أيها القاضي ، يجوز أن يكون السَّفيهِه وكيلاً؟ قال : لا .

قلتُ : فَوَلِيَّ امرأة^(١) ؟

قال : لا .

قلتُ : فأَمِيناً ؟

قال : لا .

قلتُ : فشاهداً ؟

قال : لا .

قلتُ : فيكون خليفةً ؟

قال : يا أبا الحسن ، هذه من مسائل الخوارج .

توفي أَبُو زُرْعَةَ القاضي بدمشق ، سنة اثنتين وثلاثمائة .

(١) في المطبوعة : « موليا لامرأة » والتصويب من : ج ، ز .

محمد بن علي بن أحمد
أبو العباس الأديب الكرّجيّ ، بالجيم*

نزِيل نيسابور .

أحد الأدباء ، العلماء ، الزهاد .

تفقّه عند^(١) أبي عبد الله الزيّريّ بالبصرة .

ولقّي أبا محمد القُتَيْبِيّ^(٢) وأخذ عنه .

وكان عالماً بالفرائض ؛ أحد المؤذنين بنيسابور ، مُقدِّماً في التأديب .

ومن تأدب عليه أبو عبد الله الحافظ ، وذكره في « تاريخه » وحكى عنه أورادا نهائية
جلیلة من صلاة وقراءة ، قد كان يعانها مع شغل التأديب ، وذكر أنه اختلف إليه أربع
سنين ، فما رآه أفطر إلا في يومى^(٣) العيد وأيام التشريق .

وسمع من أبي خليفة ، وعبدان الأهوازيّ ، وأقرانهما .

روى عنه الحاكم ، وسمع منه « مختصر الزيّريّ » .

توفى في ذى الحجة ، سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة .

* له ترجمة في إنباه الرواة ١٨٥/٣ ، وهو فيه : « الكرخي » ، والبداية والنهاية ٢٢٨/١١ ، وليس في المصادر ما يؤيد ضبطه : ولعل ضبطنا هو الصواب . انظر اللباب ٣٣/٣ ، ٣٤ ، المشتبه ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(١) في المطبوعة : « على » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : « الثقفى » والتصويب من : ز ، والطبقات الوسطى ، وفي ج : القتيبي . وفي الإنباه ١٨٦/٣ نقلا عن الحاكم : « وكان قد أتى أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وأخذ عنه » .

(٣) في الأصول : « يوم » والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومن إنباه الرواة ١٨٦/٣ .

محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير ، الشاشي *

الإمام الجليل ، أحد أئمة الدهر ، ذو الباع الواسع في العلوم ، واليد الباسطة ، والجلالة التامة ، والعظمة الوافرة .

كان إماما في التفسير ، إماما في الحديث ، إماما في الكلام ، إماما في الأصول ، إماما في الفروع ، إماما في الزهد والورع ، إماما في اللغة والشعر ، ذاكرة للعلوم ، محققا لما يورده ، حسن التصرف فيما عنده ، فردا من أفراد الزمان .

قال فيه أبو عاصم العبادي : هو أفصح الأصحاب قلما ، وأثبتهم في دقائق العلوم قديما ، وأسرعهم بيانا ، وأثبتهم جنائنا ، وأعلاهم إسنادا ، وأرفعهم عمادا .
وقال الحلبي : كان شيخنا القفال أعلم من لقيته من علماء عصره .

وقال في كتابه « شعب الإيمان » في الشعبة السادسة والعشرين ، في الجهاد : إمامنا الذي هو أعلى من لقينا من علماء عصرنا ، صاحب الأصول ، والجدل ، وحافظ الفروع والعِلل ، وناصر الدين بالسيف والقلم ، والموفى بالفضل في العلم على كل علم ، أبو بكر محمد بن علي الشاشي .

وقال الحاكم أبو عبد الله : هو الفقيه ، الأديب ، إمام عصره بما وراء النهر للشافعيين ، وأعلمهم بالأصول ، وأكثرهم رحلة في طلب الحديث .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : كان إماما ، وله مصنفات كثيرة ، ليس لأحد مثلها ، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء ، وله « كتاب في أصول الفقه » وله « شرح الرسالة » وعنه انتشر فقه الشافعي بما وراء النهر .

وقال ابن الصلاح : القفال الكبير ، علم من أعلام المذهب رفيع ، ومجمع علوم هو بها عليم ولها مجموع .

* له ترجمة في الأنساب ١٤٦٠ ، تبين كذب المفتري ١٨٢ ، شذرات الذهب ٥١ / ٣ ، طبقات الشيرازي ٩١ ، العبادي ٩٢ ، طبقات ابن هداية الله ٢٧ ، العبر ٣٣٨ / ٢ ، النجوم الزاهرة ١١١ / ٤ ، وفيات الأعيان ٣٣٨ / ٣ .
وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٨٣ / ١٦ وحواشيه .

قلت : سمع^(١) القفال من ابن خزيمة ، وابن جرير ، وعبد الله المَدَائِنِي ، ومحمد بن محمد البَاغَنْدِي ، وأبي القاسم البَغَوِي ، وأبي عَرُوبَةَ الْحَرَّانِي ، وطبقتهم .
 روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وقال : ورد نيسابور مرة على ابن خزيمة ، ثم ثانيا عند مُنْصَرَفِهِ مِنَ الْعِرَاق ، ثم وردها على كَبْرِ السَّنِّ ، وكتبنا عنه غير مرة ، ثم اجتمعنا بِيُخَارَى غير مرة ، فكتبْتُ عنه ، وكتب عَنِّي بِخَطِّ يَدِهِ .
 وروى أيضا عنه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، وأبو عبد الله الْحَلِيمِيُّ ، وابن مَنْدَةَ ، وأبو نصر عمرا بن قتادة ، وغيرهم .

وذكر الشيخ أبو إسحاق : أنه درس على ابن سريج .
 قال ابن الصَّلَاح : والأظهر عندنا أنه لم يُدْرِكْهُ .
 وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر^(٢) : بلغني أنه كان مائلا عن الاعتدال ، قائلا بالاعتزال في أول مرة ، ثم رجع إلى مذهب الأشعرِي .
 قلتُ : وهذه فائدة جليلة ، انفرجت بها كُرْبَةُ عَظِيمَةٍ ، وَحَسِيكَةٌ^(٣) في الصدر جسيمة ؛ وذلك أن مذاهب تُحْكِي عن هذا الإمام في الأصول ، لا تصح إلا على قواعد المعتزلة ، وطالما وقع البحث في ذلك حتى تُؤْهِمُّ أنه مُعْتَزَلِي ، واستند المُتَوَهِّمُ إلى ما نُقِلَ أن أبا الحسن الصَّفَّارَ ، قال : سمعت أبا سهل الصُّعْلُو كِيَّ ، وسئل عن تفسير الإمام أبي بكر القفال ، فقال : قَدَّسَهُ مِنْ وَجْهِ ، وَدَنَّسَهُ مِنْ وَجْهِ . أى دَنَسَهُ مِنْ جِهَةٍ نُصَرِّفُ مَذْهَبَ الْاِعْتِزَالِ .

(١) ذكر المصنف سماع القفال في الطبقات الوسطى على نحو آخر ، فقال :
 سمع بِخُرَّاسَانَ ابْنَ خُزَيْمَةَ ، وَأَقْرَأَنَّهُ .

وبالعراق ابن جرير ، وأبا بكر البَاغَنْدِي ، وغيرهما .
 وبالجزيرة أبا عَرُوبَةَ ، وغيره .
 وبالشَّام أبا الجَّهْمَ ، وغيره .

(٢) عبارة الحافظ ابن عساكر في تبين كذب المفتري ١٨٣ هكذا : « بلغني أنه كان في أول أمره مائلا عن الاعتدال ، قائلا بمذاهب أهل الاعتزال » وقد تصرف المصنف في عبارة ابن عساكر ، وزاد عليها .

قلتُ : وقد انكشفت الكربة بما حكاها ابن عساكر ، وتبيَّن لنا بها أن ما كان من هذا القليل ، كقوله : يجب العمل بالقياس عقلا ، وبخبر الواحد عقلا ، وأنحاء ذلك ، فالذى نراه أنه لمَّا ذهب إليه كان على ذلك المذهب ، فلما رجع لابد أن يكون قد رجع عنه ، فاضبط هذا .

● وقد كنت أغتبط بكلام رأيته للقاضى أبى بكر فى « التقريب » « والإرشاد » وللاستاذ أبى إسحاق الإسفرائينى فى « تعليقه » فى أصول الفقه فى مسألة شكر المنعم ، وهو أنهما لما حكيا القول بالوجوب عقلا عن بعض فقهاء الشافعية من الأشعرية قالوا : اعلم أن هذه الطائفة من أصحابنا ، ابن سريج ، وغيره ، كانوا قد برعوا فى الفقه ، ولم يكن لهم قدمٌ راسخٌ فى الكلام ، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة ، فاستحسنوا عباراتهم ، وقولهم : « يجب شكر المنعم عقلا » فذهبوا إلى ذلك ، غير عالمين بما تؤدَّى إليه هذه المقالة ، من قبيح المذهب .

وكنت أسمع الشيخ الإمام رحمه الله يحكى ما أقوله عن الأستاذ أبى إسحاق ، مغتبطاً به فأقول له : ياسيدى ، قد قاله أيضا القاضى أبو بكر ، ولكن ذلك إنما يقال فى حق ابن سريج ، وأبى على بن خيران ، والإصطخرى ، وغيرهم من الفقهاء الذاهبين إلى ذلك ، الذين ليس لهم فى الكلام قدم راسخ . أما مثل القفال الكبير ، الذى كان أستاذا فى علم الكلام ، وقال فيه الحاكم : إنه أعلم الشافعيين بما وراء النهر بالأصول ، فكيف يحسنُ الاعتذار عنه بهذا ؟

فلما وقفتُ على ما حكاها ابن عساكر انشروحتُ نفسى له ، وأوقع الله فيها أن هذه الأمور أشياء كان يذهب إليها ، عند ذهابه إلى مذهب القوم ، ولا لوم عليه فى ذلك بعد الرجوع .

وفى « شرح الرسالة » للشيخ أبى محمد الجوينى أن أصحابنا اعتذروا عن القفال نفسه ، حيث أوجب شكر المنعم ، بأنه لم يكن مندوباً فى الكلام وأصوله . قلت : وهذا عندى غير مقبول ؛ لما ذكرت .

وقد ذكر الشيخ أبو محمد بعد ذلك ، فى هذا الكتاب أن القفال أخذ علم الكلام عن الأشعرى ، وأن الأشعرى كان يقرأ عليه الفقه ، كما كان هو يقرأ عليه الكلام ، وهذه

الحكاية كما تدل على معرفته بعلم الكلام ، وذلك لا شك فيه ، كذلك تدل على أنه أشعريّ وكأنه لمّا رجّع عن الاعتزال ، وأخذ في تلقّي علم الكلام عن الأشعريّ ، فقرأ عليه على^(١) كبير السن ، لعلّي رتبة الأشعريّ ، ورسوخ قدمه في الكلام ، وقراءة الأشعريّ الفقه عليه تدل على علوّ مرتبته ، أعنى مرتبة القفال وقت قراءته على الأشعريّ ، وأنه كان بحيث يُحمّل عنه العلم .

قال الشيخ أبو إسحاق : مات القفال سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

قال ابن الصّلاح : وهو وهم قطعاً .

قلت : أرخ الحاكم أبو عبد الله وفاته ، في آخر^(٢) سنة خمس وستين وثلاثمائة بالشّاش ، وهو الصواب .

ومولده فيما ذكره ابن السّمعانيّ سنة إحدى وتسعين ومائتين ، فيكون عمره حين توفي ابن سُرّيج سبع سنين ، ويكون قد جاوز العشرين يوم موت الأشعريّ بسنوات ، على الخلاف في وفاة الأشعريّ .

(ومن الرواية عنه)

حدثني الحافظ أبو سعيد خليل بن كيّكلدى العلّائيّ ، من لفظه ، بالقدس الشريف : أخبرنا^(٣) القاسم بن المُظفّر ، عن محمود بن إبراهيم ، أخبرنا محمد بن أحمد المُقدّر^(٤) ، أخبرنا أبو عمرو عبد الوهّاب ، أخبرنا أبي الحافظ محمد بن إسحاق ، حدثنا محمد بن عليّ الشّاشيّ ، حدثنا ابن أبي داود ، حدثنا إسحاق ، عن شاذّان ، حدثنا سعيد ، عن الحسن بن عُمارة ، عن عمرو بن مُرّة ، عن سعيد بن المُسيّب ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : سمعتُ النّبيّ ﷺ ، يقول ، وأنا رديف أبي طلحة : « لبيك بِحَجّةٍ وعُمرةٍ معاً » .

(١) في المطبوعة : « في » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى عن الحاكم تاريخ وفاته بذى الحجة .

(٣) في ج : « أخبرنا أبو القاسم » وهو خطأ صوابه من : المطبوعة ، ز ، وانظر الدرر الكامنة ٢٣٩/٣ .

(٤) بضم الميم وفتح القاف وكسر الدال المهملة المشددة وفي آخرها راء مشددة ؛ يقال هذا لمن يعلم الفرائض والمقدرات والحساب . الباب ١٦٩/٣ .

ومن نظم القفال - وقد اختصر شيخنا الذهبي ، وأكثر من ترجمه على قوله - فيما رواه البيهقي عن عمر بن قتادة ، أنه قال : أنشدنا أبو بكر القفال لنفسه :

أَوْسَعَ رَحْلِي عَلَى مَنْ نَزَلَ وَزَادِي مُبَاحٍ عَلَى مَنْ أَكَلَ
تَقَدَّمَ حَاضِرًا مَا عِنْدَنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ بَقْلٍ وَخَلَّ
فَأَمَّا الْكَرِيمُ فَيَرْضَى بِهِ وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَمَنْ لَمْ أُبَلِّ

ووقفت له أنا على قصيدة طنانة ، وكلمة بديعة شأنها عجيب ، وأنا مؤورها إن شاء الله .
أخبرنا يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الدبائسي^(١) ، إجازة ، قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي عبد الله بن المقيّر^(٢) ، كتابة ، عن الحافظ أبي الفضل ابن ناصر ، قال : كتب إلي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحميدي ، أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن منصور الشاشي ، قدم علينا بغداد ونحن بها ، قراءة عليه ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر محمد بن علي بن محمد بن بويه الزرّاد^(٣) ، قراءة عليه وأنا حاضر أسمع [يَبْنِجُ دِه]^(٤) (مَرَوِ الرُّوذ ، في مدرسة مَرَسَتْ^٥) ، قال : سمعت الشيخ الإمام أبا عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي ، يقول : أخبرني عبد الملك بن محمد الشاعر أنه كان فيمن غزا الروم من أهل خراسان وما وراء النهر ، عام التّفير ، وفيهم يومئذ أبو بكر محمد بن علي ابن إسماعيل القفال ، إمام المسلمين ، فوردت من نقفور عظيم الروم على المسلمين قصيدة ساءتهم ، وشقّت عليهم ، لِمَا كَانَ اللَّعِينُ أَجْرَى إِلَيْهِمْ فِيهَا مِنَ التَّثْرِيبِ ، وَالتَّغْيِيرِ ،

(١) في ج ، ز : « الدنايسي » وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، وانظر الدرر الكامنة ٤٨٤/٤ .

(٢) في المطبوعة : « المقر » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز وانظر الدرر الكامنة ٤٨٤/٤ .

(٣) بفتح الزاي والراء المشددة وفي آخرها دال مهملة ، نسبة إلى صنعة الدروع من الزرد : الباب ١/٤٩٧ .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة ، وهي خمس قرى متقاربة من نواحي مروالروذ بخراسان ، عمرت حتى اتصلت وصارت كالحال . المراصد ٢٢٤ ، وقد أثبتناها كما وردت في : ج ، ز ، ونسخة ١ من المراصد ، وهي في معجم البلدان ٢٩٠/٢ ؛ وممن المراصد : « بنج ديه » .

(٥) في المطبوعة : « بمروالروذ » والمثبت من ج ، ز ، وفي ج ، ز : « في مدرسته » والمثبت في المطبوعة . ومرست : إحدى القرى الخمس بينج دية . معجم البلدان ٢٤/٨ ، وانظر المراصد ١٢٥٨ فقيه : « إحدى القرى الخمس بينج ده » .

وضروب الوعيد والتَّهْدِيد، وكان في ذلك الجمع غير واحد من الأدباء، والفصحاء، والشعراء، من كُور خُرَاسان، وبلاد الشام، ومدائن العراق، فلم يكمل لجوابها من بينهم إلا الشيخ أبو بكر القفال، وأخبر عبد الملك هذا أنه أُسِر بعد وصول جواب الشيخ إليهم، فلما بلغ قُسْطَنْطِينِيَّة اجتمع أخبارهم عليه، يسألونه عن الشيخ، مَنْ هو؟ وَمِنْ أَىِّ بِلَدٍ هو؟ ويتعجبون من قصيدته، ويقولون: ما عَلِمْنَا أن في الإسلام رجلاً مثله، وأن الواردة^(١) من نقفور، عليه لعائن الله تعالى كانت باسم الفضل، الإمام المطيع لله، أمير المؤمنين رحمه الله، وهى:

من الملك الطُّهْر المِسيحِي رسالة	إلى قائمٍ بالملك من آل هاشم ^(٢)
أما سَمِعْتَ أَذْناكَ ما أنا صانعٌ	بلى فعداك العجز عن فعل حازم
فإن تكَّ عَمَّا قد تَقَلَّدْتَ نائماً	فإننى عَمَّا هَمَّنى غير نائم
ثغوركم لم يبقَ فيها لَوْهِنُكُمْ	وضَعْفُكُمْ إلا رُسُومُ المعالِمِ
فتَحْنَا ثغورَ الأَرْمِينِيَّةِ كُلِّهَا	بفتيانِ صِدْقِ كاللُّيُوثِ الضَّرَاعِمِ ^(٣)
ونحن جليْنَا الخيلَ تَعْلُكُ لُجَمَها	ويلعبُ منها بعضُها بالشكائمِ
إلى كُلِّ ثَغَرٍ بالجزيرةِ أهْلٍ	إلى جُنْدٍ قَنَسَرِينُكُمْ والعواصِمِ ^(٤)
وَمَلَطَى مَعَ سُمَيْسَاطٍ من بعد كَرْكِرٍ	وفي البحر أصنافُ الفتوحِ القَوَاصِمِ ^(٥)

(١) في المطبوعة: « الواردة عليه » والمثبت من: ج، ز.

(٢) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ٢٤٤/١١ - ٢٥٢ قصيدتي نقفور وابن حزم، ولم يذكر قصيدة القفال. وانظر: فهرست ابن خيبر ٤٠٩، ٤١٠.

(٣) بعد هذا في حاشية ج: « من خط القنوي »

إلى الملك الفضل المطيع أخى العلاء وَمَنْ يُرْتَجَى للمُعْضِلَاتِ العِظَائِمِ

وهو في البداية والنهاية ٢٤٤/١١ البيت الثاني في القصيدة.

(٤) لإرمينية: اسم لصقع واسع عظيم في الشمال، وحدها من برذعة إلى باب الأبواب، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم وجبال القبق. المراسد ٦٠.

(٥) قنسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة، تفرق عنها أهلها حين غلب الروم على حلب سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. المراسد ١١٢٦.

(٦) ملطية: مدينة من بلاد الروم، تناخم الشام. المراسد ١٣٠٨، وسيمساط: مدينة على شاطئ الفرات في طرف الروم، على غربي الفرات، المراسد ٧٤١، وكركر: حصن قرب ملطية، وهو أيضاً حصن بين سيمساط وحصن زياد، وهو قلعة خرت برت. المراسد ١١٥٩. وفي البداية والنهاية ٢٤٥/١١: « ملطية مع ».

وَبِالْحَدَثِ الْبَيْضَاءِ جَالَتْ عَسَاكِرِي
وَمَرَعَشُ أَذْلَلْنَا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا
وَسَلَّ بِسُرُوجٍ إِذْ خَرَجْنَا بِجَمْعِهِ
وَأَهْلُ الرُّهَى لَأَذُوا بِنَا وَتَحَزَّمُوا
وَصَبَّحَ رَأْسَ الْعَيْنِ مِنَّا بَطَارِقُ
وَدَارَا وَمِيَّافَارِقِينَ وَأَرْدُنَا
وَمِلْنَا عَلَى طَرَسُوسَ مِيلَةَ غَابِنِ
وَأَقْرِيطَشَ مَالَتْ إِلَيْهَا مَرَكَبِي
فَحَزَنَاهُمْ أَسْرًا وَسَيِّقَتْ نَسَائُهُمْ
وَكَيْسُومَ بَعْدَ الْجَعْفَرِيِّ الْمَعَالِمِ^(١)
فَصَارَتْ لَنَا مِنْ بَيْنِ عِبْدٍ وَخَادِمِ^(٢)
تَمِيدُ بِهِ تَعْلُو عَلَى كُلِّ قَائِمِ^(٣)
بِمَنْدِيلِ مَوْلَى جَلٍّ عَنْ وَصِفِ آدَمِ^(٤)
بِيبِضٍ عَدَوْنَاهَا بِضَرْبِ الْجَمَاجِمِ^(٥)
صَبَّخْنَاهُمْ بِالْخَلِيلِ مِثْلَ الضَّرَاغِمِ^(٦)
أَذَقْنَاهُمْ فِيهَا بِحَزِّ الْحَلَاقِمِ^(٧)
عَلَى ظَهْرِ بَحْرِ مُزِيدٍ مُتَلَاظِمِ^(٨)
ذَوَاتِ الشُّعُورِ الْمُسْبَلَاتِ الْفَوَاحِمِ

(١) الحدث : قلعة حصينة بين ملطية وسميساط ومرعش ، من الثغور . المراد ٣٨٥ . وكيسوم : قرية من أعمال سميساط ، فيها حصن كبير على تلعة . المراد ١١٩٢ . والجعفرى : اسم قصر بناه المتوكل قرب سر من رأى ، بموضع يسمى الماحوزة ، واستحدثت عنده مدينة وانتقل إليها ، وأقطع قواده بها قطائع ، فصارت أكبر من سر من رأى . المراد ٣٣٦ .

(٢) مرعش : مدينة بالثغور ، بين الشام وبلاد الروم ، أحدثها الرشيد ، لها سوران ، وفي وسطها حصن ، يسمى الروانى ولها رضى يعرف بالهارونية . المراد ١٢٥٩ .

(٣) سروج : بلدة قرية من حران . المراد ٧١٠ . وقد ورد البيت هكذا فى الأصول ، وورد فى البداية والنهاية ٢٤٥/١١ . هكذا :

وسد بسُرُوجٍ إِذْ خَرَجْنَا بِجَمْعِنَا لَنَا رُتْبَةٌ تَعْلُو عَلَى كُلِّ قَائِمِ

(٤) الرها : مدينة بالجزيرة فوق حران . المراد ٦٤٤ . وفى البداية والنهاية ٢٤٥/١١ : « وتحزموا » بمنديل مولى علا عن .

(٥) رأس العين : مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران ودينسر . المراد ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، والبطريق : القائد من قواد الروم ، تحت يده عشرة آلاف رجل . القاموس (ب ط ر ق) . وفى المطبوعة : « غذوناها » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) دارا : بلد بالجزيرة فى لحف جبل مارددين ، بينها وبين نصيبين . المراد ٥٠٤ ، وميافارقين أشهر مدينة بديار بكر . المراد ١٣٤١ ، والأردن : كورة واسعة منها الغور ، وطبعية ، وصور ، وعكا ، وما بين ذلك . المراد ٥٤ .

(٧) طرسوس : مدينة بثلغور الشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم ، بينها وبين أذنة ستة فراسخ . المراد ٨٨٣ . وفى المطبوعة : « ميلة عامر » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) أقریطش (بالفتح ويكسر) : جزيرة فى بحر المغرب ، يقابلها من بر إفريقيا لوبيا ، وهى كبيرة فيها مدن وقرى . المراد ١٠٤ .

هناك فتحنّا عينَ زَرْبَةٍ عَنَوَةٍ
 نَعَمْ وفتحنّا كُلَّ حِصْنٍ مُنْعَجٍ
 إِلَى حَلَبٍ حَتَّى اسْتَبَحْنَا حَرِيمَهَا
 وَكَمْ ذَاتِ خَذِرٍ حُرَّةٌ غُلُوبِيَّةٌ
 سَبَبْنَا وَسُقْنَا خَاضِعَاتٍ حَوَاسِرًا
 وَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ قَدْ تَرَكْنَا مُجَنَّدَلًا
 وَكَمْ وَقْفَةٍ فِي الدَّرْبِ ذَاقَتْ كُمَائِكُمْ
 وَمَلْنَا إِلَى أَرْتَاحِكُمْ وَحَرِيمِهَا
 فَأَهْوَتْ أَعَالِيهَا وَيُدَلَّ رَسْمُهَا
 إِذَا صَاحَ فِيهَا الْبُومُ جَاوِبُهُ الصَّدَى
 وَأَنْطَاكُ لَمْ تَبْعُدْ عَلَيَّ وَإِنِّي
 وَمَسْكُنُ آبَائِي دِمَشْقُ وَإِنَّهُ
 أَيَا قَاطِنِي الرَّمَلَاتِ وَيُحَكِّمُ ارْجِعُوا
 بِهِمْ فَأَبْدْنَا كُلَّ طَاغٍ وَظَالِمٍ^(١)
 فَسُكَّائِهِ نَهَبُ التُّسُورِ الْقَشَاعِمِ^(٢)
 وَهَدَمَ مِنْهَا سَوْرَهَا كُلَّ هَادِمٍ
 مُنْعَمَةِ الْأَطْرَافِ غَزَيِ الْمَعَاصِمِ^(٣)
 بَغِيرِ مُهُورٍ لَا وَلَا حُكْمٍ حَاكِمٍ
 يَصُبُّ دَمًا بَيْنَ اللَّهِ وَاللَّهَازِمِ^(٤)
 فَسُقْنَاكُمْ سَوْقًا كَسَوَقِ الْبَهَائِمِ^(٥)
 بِمُعْجَزَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ السَّوَالِمِ^(٦)
 مِنَ الْأُنْسِ وَحَشًا بَعْدَ بَيَاضِ نَوَاعِمِ^(٧)
 وَأَسْعَدَهُ فِي النَّوْحِ نَوْحُ الْحَمَائِمِ^(٨)
 سَالِحُهَا يَوْمًا بَنَزْوَةٍ حَازِمِ^(٩)
 سَيَرَجُ فِيهَا مُلْكُهَا تَحْتَ خَاتِمِي
 إِلَى أَرْضِ صَنْعَاكُمُ وَأَرْضِ التَّهَائِمِ^(١٠)

(١) عين زري : بلد بالشعر ، من نواحي المصيصة . المراد ٩٧٧ .

(٢) نسر قشع : مسن ضخمة . القاموس (ق ش ع م) .

(٣) جارية غزى المعصم : دقيقتة .

(٤) اللهاة : اللحم المشقة على الحلق ، أو ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، واللهازم : جمع لزمة ، وهما لزمان ناتقتان تحت الأذنين . القاموس (ل ه و) ، (ل ه ز م) .

(٥) الدرب : يراد به ما بين طرسوس وبلاد الروم . المراد ٥٢٠ .

(٦) أرتاح : حصن منيع كان من أعمال حلب . المراد ٥١ . وفي الأصول : « أرياحكم » وهو خطأ . وفي البداية ٢٤٥/١١ :

وَمَلْنَا إِلَى أَرِيَا حَكَمٍ وَحَرِيمِهَا مُدَوَّخَةً تَحْتَ الْعَجَاجِ السَّوَالِمِ

(٧) في المطبوعة ، ز : « بعض بيض » وفي ج : « بغض بيض » والمثبت من البداية والنهاية ٢٤٥/١١ .

(٨) الصدى : طائر يصير بالليل ، وطائر يخرج من رأس المقتول إذا بلى . يزعم الجاهلية . القاموس (ص د ي) . وأسعده : أعانه .

(٩) أنطاكية : مدينة هي قصبة العواصم من الثغور الشامية . المراد ١٢٤ .

(١٠) صنعاء : عاصمة بلاد اليمن . انظر طبقات فقهاء اليمن ٣١٩ .

وَمَصَّرَ سَافَتْحُهَا بِسَيْفِي عَنَوَةً
وكافورُ أغزوه بما يستحقه
ألا شَمَرُوا يا آلَ حَرَآنَ وِئِلَكُم
فإن تَهَرَّبُوا تَنجُوا كرامًا عِفَّةً
ألا شَمَرُوا يا آلَ بَغْدَادَ وِئِلَكُم
رَضِيئُكُمْ بَأَنَّ الدَّيْلِمِيَّ خَلِيفَةً
فَعُودُوا إِلَى أَرْضِ الْحِجَازِ أَذِلَّةً
سَأَلْتِي بِجَيْشِي نَحْوَ بَغْدَادَ سَالِمًا
فَأُحْرِقُ أَغْلَاهَا وَأَهْدِمُ سَوْرَهَا
وَمِنْهَا إِلَى شِيرَازَ وَالرَّيَّ فاعْلَمُوا
فأسرع منها نحو مَكَّةَ سَائِرًا
فأمْلِكُهَا دَهْرًا سَلِيمًا مُسَلِّمًا
وَأَغْزُو يَمَانًا أَوْ بِلَادَ يَمَامَةِ
وَأَتْرَكُهَا قَفْرًا يَبَابًا بَلَاقِعًا
وَأُسْرِى إِلَى الْقُدْسِ الَّتِي شَرَقَتْ لَنَا
مَلِكُنَا عَلَيْكُمْ حِينَ جَارَ قُوَّيْكُمْ

وَأَحْرِزُ أَمْوَالًا بِهَا فِي غَنَائِمِي
بُمُشْطٍ وَمِقْرَاضٍ وَمَصَّرَ الْحَاجِمِ
أَتَتَكُمُ جِيوشُ الرُّومِ مِثْلَ الْغَمَائِمِ^(١)
مِنَ الْمَلِكِ الْمُعَرَّى بِتَرْكِ الْمُسَالِمِ
فَمُلْكُكُمْ مُسْتَضْعَفٌ غَيْرُ دَائِمٍ^(٢)
فَصِرْتُمْ عِبِيدًا لِلْعَبِيدِ الدَّيَالِمِ
وَحَلُّوا بِلَادَ الرُّومِ أَهْلَ الْمَكَارِمِ
إِلَى بَابِ طَاقٍ ثُمَّ كَرَّجَ الْقَمَاقِمِ^(٣)
وَأَسْبَى ذَرَارِيهَا عَلَى رَغَمِ رَاغِمِ
خُرَاسَانَ قَصْدِي بِالْجِيوشِ الصَّوَارِمِ
أَجْرُ جِيوشًا كَاللَّيَالِي السَّوَاغِمِ
وَأَنْصِبُ كُرْسِيًّا لِأَفْضَلِ عَالِمِ
وَصَنَعَاءَهَا مَعَ صَعْدَةِ وَالتَّهَائِمِ^(٤)
خَلَاءَ مِنَ الْأَهْلِينَ أَرْضَ الْمَعَالِمِ^(٥)
عَزِيزًا مَكِينًا ثَابِتًا لِلدَّعَائِمِ^(٦)
وَعَامَلْتُمْ بِالْمُنْكَرَاتِ الْعِظَائِمِ

(١) في المطبوعة: « يا أهل » في الموضعين ، والمثبت من : ج ، ز . وفي البداية والنهاية ٢٤٥/١١ : « يا أهل حمدان »
وفي ٢٤٦/١١ : « يا أهل بغداد » .

(٢) باب الطاق : محلة كبيرة كانت ببغداد بالجانب الشرق يعرف بطاق أسماء . المراصد ١٤٥ ، والكرخ هنا : كرخ
بغداد ، وبه سوق المدينة ، خارج أسوارها بين الصراة ونهر عيسى . المراصد ١١٥٦ والقماقم من الرجال : السيد الكثير
الخير ، الواسع الفضل . اللسان (ق م م) ٤٩٤/١٢ .

(٣) صعدة : مخلاف باليمن ، وهى أيضا مدينة عامرة أهلة يقصدها التجار من كل بلد ، منها إلى خيوان أربعة وعشرون
ميلا . المراصد ٨٤١ .

(٤) في ج ، ز : « أرض التعالم » والمثبت في المطبوعة وفي البداية والنهاية ٢٤٦/١١ : « أرض نعام » .

(٥) في المطبوعة : « بانبا » والمثبت من : ج ، ز .

قضائكم باعوا جهاراً قضاءهم كبيع ابن يعقوب بيخس دراهم
 شيوحكم بالزور طراً تشاهدوا وبالبرطيل في كل عالم^(١)
 سافتح أرض الشرق طراً ومغرباً وأنشر دين الصلْب نشر العمائم
 ثم ذكر ثلاثة أبيات لم أستجز حكايتها^(٢) .

فأجاب الشيخ الإمام القفال الشاشي رحمه الله قائلاً :

أتاني مقال لإمرئ غير عالم بطرق مجارى القول عند التخاصم
 تحرّص ألقاباً له جدّ كاذب وعدّد أثاراً له جدّ واهم
 وأفرط إزعاجاً بما لا يطيقه وأدلى ببرهان له غير لازم
 تسمّى بطهر وهو أنجس مُشرك مدّسّة أثوابه بالمداسيم^(٣)
 وقال مسيحيّ وليس كذاكم أخو فسوة لا يحتذى فعل راحم
 وليس مسيحياً جهولاً مثلثاً يقول لعيسى جلّ عن وصف آدم
 وما الملك الطهر المسيحيّ غادراً ولا فاجراً ركّانة للمظالم^(٤)
 تثبّت هداك الله إن كنت طالباً لحقّ فليس الخبط فعل المقاسم
 ولا تتكبر بالذى أنت لم تنل كلايس ثوب الزور وسط المقاوم^(٥)

(١) في ج ، ز : « وبالبر » والمثبت في المطبوعة ، والبرطيل : الرشوة . والبيت في البداية والنهاية ٢٤٦/١١ ورد هكذا :

عدّولكم بالزور يشهد ظاهراً وبالإفك والبرطيل مع كل قائم

(٢) أورد ابن كثير في البداية والنهاية ٢٤٧/١١ هذه الأبيات الثلاثة ، وهي :

فيعيسى علّا فوق السماوات عرشه يفوز الذى وآلاه يوم التخاصم
 وصاحبكم بالتربّ أودى به الثرى فصار رُفأاً بين تلك الرّائم
 تناولتُم أصحابه بعد موته بسبّ وقذف وانتهاك المحارم

(٣) الدسم (بالتحريك) : الوضر والدنس . اللسان (د س م) ١٩٩/١٢ .

(٤) في ج . « غانها » وفي ز : « غاذها » والمثبت في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « وسط المقادم » والمثبت من : ج ، ز . وانظر النهاية ٢٢٨/١ .

تُعَدُّ أَيَّامًا أَتَتْ لِقَوْعِهَا
سُبِقَتْ بِهَا دَهْرًا وَأَنْتَ تُعْذُّهَا
وَمَا قَدْرُ أَرْتَاجٍ وَذَارًا فَيُذَكِّرَا
وَمَا الْفَخْرُ فِي رَكْضٍ عَلَى أَهْلِ غِرَّةٍ
وَهَلْ نِلْتَ إِلَّا صُقْعَ طَرْسُوسٍ بَعْدَ أَنْ
وَمَصِصَةِ بِالْعَدْرِ قَتَلْتَ أَهْلَهَا
تَرَى نَحْنُ لَمْ نَتَوَقَّعْ بِكُمْ وَبِلَادِكُمْ
مِثْنَيْنِ ثَلَاثًا مِنْ سَنِينَ تَتَابَعَتْ
وَلَمْ تُفْتَحِ الْأَقْطَارُ شَرْقًا وَمَغْرِبًا
أَتَذَكِّرُ هَذَا أَمْ فَوَادِكْ هَائِمٌ
وَمِنْ شَرِّ يَوْمٍ لِلْفَتَى هَيْمَانُهُ
وَلَوْ كَانَ حَقًّا كُلُّ مَا قُلْتَ لَمْ يَكُنْ
فَمِنْكُمْ أَخَذْنَا كُلُّ مَا قَدْ أَخَذْتُمْ
طَرْدْنَاكُمْ قَهْرًا إِلَى أَرْضِ رُومِكُمْ
لَجَأْتُمْ إِلَيْهَا كَالْقَنَافِذِ جُثْمًا
وَلَوْلَا وَصَايَا لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
فَأَنْتُمْ عَلَى خُسْرٍ وَإِنْ عَادَ بُرْهَةٌ
وَنَحْنُ عَلَى فَضْلٍ بِمَا فِي أَكْفَنَّا
وَنَرْجُو وَشَيْكًا أَنْ يُسَهِّلَ رَبُّنَا

سَنُونَ مَضَّتْ مِنْ دَهْرِنَا الْمُتَقَادِمِ
لِنَفْسِكَ لَا تَرْضَى بِشَرِكِ الْمُسَاهِمِ
فَخَارًا إِذَا عُدَّتْ مَسَاعِي الْقَمَاقِمِ
وَهَلْ ذَاكَ إِلَّا مِنْ مَخَافَةِ هَازِمِ
تَسَلَّمْتَهَا مِنْ أَهْلِهَا كَالْمُسَالِمِ
وَذَلِكَ فِي الْأَذْيَانِ إِحْدَى الْعِظَائِمِ^(١)
وَقَائِعٍ يُثْنَى ذِكْرُهَا فِي الْمَوَاسِمِ
نُدُوسُ الدَّرَى مِنْ هَائِمِكُمْ بِالْمَنَاسِمِ
فَتُوحًا تَنَاهَتْ فِي جَمِيعِ الْأَقَالِمِ
فَلَيْسَ بِنَاسٍ كُلُّ ذَا غَيْرِ هَائِمِ
فِيَا هَائِمًا بَلْ نَائِمًا شَرَّ نَائِمِ
عَلَيْنَا لَكُمْ فَضْلٌ وَفَخْرٌ مَكَارِمِ
وَأَضْعَافُ أَضْعَافٍ لَهُ بِالصَّمَاصِمِ
فَطِطْرْتُمْ مِنَ السَّامَاتِ طَرْدَ النَّعَائِمِ^(٢)
أَدْلَاهُمْ عَنْ حَتْفِهِ كُلُّ حَاطِمِ^(٣)
بَكُمْ لَمْ تَنَالُوا أَمِنْ تِلْكَ الْمَجَائِمِ^(٤)
إِلَيْكُمْ حَوَاشِيهَا لَغْفَلَةٍ قَائِمِ
وَفَخْرٍ عَلَيْكُمْ بِالْأُصُولِ الْجَسَائِمِ
لَرَدِّ خَوَافِي الرِّيشِ تَحْتَ الْقَوَادِمِ

(١) مصيصة : مدينة على شاطئ جيحان ، من ثغور الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم ، كانت من الأماكن التي يربط بها المسلمون قديما . المراسد ١٢٨٠ .

(٢) كذا بالأصول : « فطرتهم من السامات » ولعلها : « الشامات » .

(٣) كذا بالمطبوعة ، وفي ج ، ز « إذ لأنهم عن حيفه حاطم » وهو مضطرب الوزن . وقد وضع فوقه في ج « ط » رمز طبق الأصل .

(٤) في المطبوعة : « المجاتم » وفي ج ، ز : « المجاتم » ولعل الصواب ما أثبتناه .

وعَظُمَتْ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ وَعِنْدَنَا
وَلَكِنْ كَرَّمْنَا إِذْ ظَفَرْنَا وَأَنْتُمْ
وَقُلْتَ مَلَكْنَاكُمْ بِجَوْرِ قُضَاتِكُمْ
وَفِي ذَاكَ إِقْرَارٌ بِصِحَّةِ دِينِنَا
وَعَدَدَتْ بُلْدَانًا تُرِيدُ افْتِتَاحَهَا
وَمَنْ رَامَ فَتْحَ الشَّرْقِ وَالْعَرَبِ نَاشِرًا
وَمَنْ دَانَ لِلصُّلْبَانِ يَبْغِي بِهِ الْهَدَى
وَلَيْسَ وَلِيًّا لِلْمَسِيحِ مُثَلَّثٌ
وَعِيسَى رَسُولُ اللَّهِ مَوْلُودُ مَرْيَمَ
وَأَمَّا الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ عَرْشُهُ
وَمَا يُوسِفُ النَّجَّارَ بَعْلًا لِمَرْيَمَ
وَأَنْجِيْلُهُمْ فِيهِ بَيَانٌ لِقَوْلِنَا
وَسَمَاءُهُ بَارْقَلِيطُ يَأْتِي بِكَشْفِ مَا
وَكَانَ يُسَمَّى بَابِنِ دَاوُدَ فِيهِمْ
وَهَلْ أُنْسَكَ الْمُنْدِيلُ إِلَّا لِحَاجَةٍ
وَأِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ
وَعِيسَى لَهُ فِي الْمَوْتِ وَقْتُ مُوَجَّلٍ
فَإِنْ دَفَعُوا هَذَا فَقَدْ عَجَّلُوا لَهُ
صَيَالُ مِنْ إِكْلِيلِ شَوْكٍ وَأَحْبِلِ
وَأِنْ يَكُ أَوْلَادٌ لِأَحْمَدَ جُرَّعُوا

لَكُمْ أَلْفُ أَلْفٍ مِنْ إِمَاءٍ وَخَادِمٍ
ظَفَرْتُمْ فَكُنْتُمْ قُدُورَةً لِلْأَلَائِمِ
وَيَبْعُهُمْ أَحْكَامُهُمْ بِاللِّدْرَاهِمِ^(١)
وَأَنَا ظَلَمْنَا فَاثْبُتِينَا بِظَالِمٍ
وَتِلْكَ أَمَانٍ سَاقَهَا حُلْمٌ حَالِمٍ
لِدَيْنٍ صَلِيبٍ فَهَوَّ أَنْجَبْتُ رَائِمٍ
فَذَاكَ جِمَارٌ وَسَمُهُ فِي الْخَرَاظِمِ
فَيَرْجُوهُ نَقْفُورٌ لِمَحْوِ الْمَآثِمِ
غَدَتُهُ كَمَا قَدْ غَدَّتْ بِالْمَطَاعِمِ
فَخَالَقَ عِيسَى وَهُوَ مُحْيِي الرَّمَائِمِ
كَمَا زَعَمُوا أَكْذَبَ بِهِ قَوْلُ زَاعِمٍ^(٢)
وَبُشِّرَى بَاتٍ بَعْدَ لِلرُّسُلِ خَاتِمٍ
أَتَاهُمْ بِهِ مِنْ حَمَلِهِ غَيْرَ كَاتِمٍ^(٣)
بَحِثْ إِذَا يُدْعَى بِهِ فِي التَّكَالِمِ
وَهَلْ حَاجَةٌ إِلَّا لَعَبْدٍ وَخَادِمٍ
فَأُسُوءُ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ الْأَعَاظِمِ
يَمُوتُ لَهُ كَالرُّسُلِ مِنْ آلِ آدَمِ
وَفَاةً بِصَلْبٍ وَارْتِكَابِ صَيَالِمِ^(٤)
يُجَرُّ بِهَا نَحْوُ الصَّلِيبِ وَلَا طِمِ
شِدَائِدُ مِنْ أَسْرِ وَجَزَّ جَمَاجِمِ

(١) في المطبوعة : « وقلتم ملكناكم » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في ج ، ز : « أكذب بهم » والمثبت في المطبوعة .

(٣) هكذا في الأصول « بارقليط » بالياء ، وهو في النهاية ٤٣٩/٣ « فارق ليطا » قال ابن الأثير : أى يفرق بين الحق والباطل .

(٤) الصيلم : الأمر الشديد والداهية . القاموس (ص ل م) .

مِنَ الْقَتْلِ طَعْمًا مِثْلَ طَعْمِ الْعَلَاقِمِ
 أَكْرَمَ عِنْدَ اللَّهِ نَجْلُ أَكْرَمٍ^(١)
 قَضَايَاهُمْ مِنْ ذَاكَ وَصْمَةٌ وَاصِمٍ
 جَوَابًا لِمَا أَبَدَاهُ مِنْ نَظْمٍ نَاطِمٍ
 أَوْ ارْتَدَّ مِنْهُمْ حَشَوَةٌ كَالْبَهَائِمِ
 وَصِيْنٌ وَأَتْرَاكُ الرِّجَالِ الْأَعَاجِمِ
 وَأَشْيَاخُهُ أَهْلُ التُّهَى وَالْعَزَائِمِ^(٢)
 وَصَارَتْ عَيْدًا لِلْعَبِيدِ الدِّيَالِمِ
 يَذُودُونَ عَنْهُ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ
 وَمِنْ عَجَمٍ صَيْدٌ مُلُوكٍ بِهَازِمٍ^(٣)
 وَلِلْمُلُوكِ مِنْهُمْ هَاشِمٌ أَيْ هَاشِمِ
 وَأَكْرَمُهُ بِالْفَاضِلَاتِ الْكَرَائِمِ
 تَدُومُ لَهُ مَا عَاشَ أَذْوَمَ دَائِمِ
 وَصَانًا بِنَاءَ الدِّينِ عَنْ كُلِّ هَادِمِ
 بِتَقْدِيمَةٍ قُدَّامَ عَضِّ الْأَبَاهِمِ
 مُسَوِّمَةً مِثْلَ الْجِرَادِ السَّوَائِمِ
 مَيَامِنُ فِي الْهِجَاءِ غَيْرُ مَشَائِمِ^(٤)
 بِجَنَاتِهِ وَاللَّهُ أَوْفَى مُسَاوِمِ
 مَعَالِمُهُ مَشْهُورَةٌ كَالْمَعَالِمِ
 إِلَى السَّيْفِ إِنَّ السَّيْفَ أَعْدَلُ حَاكِمِ

فَعِيسَى عَلَى مَا تَرَعُمُونَ مُجَرَّعٌ
 وَيَحْيَى وَزَكَرِيَّا وَخَلَقَ سَوَاهُمَا
 تَوَلَّيْتُهُمْ أَيْدَى الطُّغَاةِ فَلَمْ تَنْلُ
 فَمَنْ مُبْلَغٌ نَقْفُورٍ عَنِّي مِقَالَتِي
 لَعْنُ كَانَ بَعْضُ الْعُرْبِ طَارَتْ قُلُوبُهُمْ
 لَقَدْ أَسْلَمْتُ بِالْشَّرْقِ هِنْدًا وَسِنْدَهَا
 بِتَنْدِيرٍ مَنْصُورِ بْنِ نُوحٍ وَجُنْدِهِ
 وَإِنْ تَكُ بَغْدَادُ أُصِيبَتْ بِمَلِكِهَا
 فَلِلْحَقِّ أَنْصَارٌ وَلِلَّهِ صَفْوَةٌ
 فَمِنْ عَرَبٍ غُلِبَ مُلُوكُ بَغَالِبِ
 فَبِالَّذِينَ مِنْهُمْ قَائِمٌ أَيْ قَائِمِ
 جَزَى اللَّهُ سَيْفَ الدَّوْلَةِ الْخَيْرَ بَاقِيَا
 وَأَلْبَسَ مَنْصُورَ بْنَ نُوحٍ سَلَامَةً
 هُمَا أَمْنَا الْإِسْلَامَ مِنْ كُلِّ هَاضِمِ
 وَمَنْ مُبْلَغٌ نَقْفُورٍ عَنِّي نَصِيحَةٌ
 أَتَتْكَ خُرَاسَانُ تَجُرُّ خِيُولَهَا
 كَهَوْلٌ وَشَبَّانُ حُمَاةٍ أَحَامِسُ
 غَزَاةٌ شَرُّوا أَرْوَاحَهُمْ مِنْ إِلَهِهِمْ
 فَإِنْ تُعْرَضُوا فَالْحَقُّ أَبْلَجُ وَاضِحٌ
 تَعَالَوْا نُحَاكِمْكُمْ لِيُحْكَمَ بَيْنَنَا

(١) في الأصول : « خَلَقَا » وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهِ .

(٢) في ج ، ز : « بِتَنْدِيرٍ مَنْصُورِ بْنِ نُوحٍ جُنُودُهُ » وَالمُثَبَّتُ فِي المَطْبُوعَةِ .

(٣) فِي المَطْبُوعَةِ : « لِبَغَالِبِ » وَالمُثَبَّتُ مِنْ : ج ، ز .

(٤) الْحَمْسُ (بِالْكَسْرِ) وَالْأَحْمَسُ : الشَّدِيدُ الصَّلْبُ فِي الدِّينِ وَالْقِتَالِ . وَانْظُرِ القَامُوسَ (ح م س) .

سِيحْرِي بِنَا وَاللَّهُ كَافٍ وَعَاصِمٌ لَنَا خَيْرٌ وَإِيفٌ لِلْعِبَادِ وَعَاصِمٌ^(١)
وَنَرْجُو بِفَضْلِ اللَّهِ فَتَحًا مُعْجَلًا نَسْأَلُ بِقُسْطَنْطِينِ ذَاتِ الْحَارِمِ
هُنَاكَ تَرَى نِقْفُورَ وَاللَّهُ قَادِرٌ يُنَادِي عَلَيْهِ قَائِمًا فِي الْمَقَاسِمِ
وَيَجْرِي لَنَا فِي الرُّومِ طَرًّا وَأَهْلُهَا وَأَمْوَالُهَا جَمْعًا سِهَامُ الْمَغَانِمِ
فِيضَحُكُ مِنَّا سِنَّ جَذْلَانَ بِاسْمٍ وَيُقْرَعُ مِنْهُ سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمِ
وَإِنْ تُسَلِّمُوا فَالسَّلَامُ فِيهِ سَلَامَةٌ وَأَهْنَأُ عَيْشٍ لِلْفَتَى عَيْشُ سَالِمِ

وقول القفال في جوابه : « إِنْ نِقْفُورٌ تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ » صحيح ؛ فإنه افتخر بأخذهم سرُّوج ، والآخذ لها غيره من الروم ، وكذلك جزيرة إقريطش ، إنما أخذها ملك الروم أرماتئوس بن قُسْطَنْطِينِ ، وكل ذلك قبل سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة ، وإنما تملك نِقْفُورُ اللعين سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة^(٢) .

ونِقْفُورٌ هو الدُّمُسْتَقُ^(٣) ، فتح المِصْبِصَةِ بالسيف ، ثم سار إلى طَرْسُوس ، فطلب أهلها الأمان ، ودخلها ، وجعل الجامع اضطبلًا لدوابه ، وصارت بأيديهم فيما أحسب إلى سنة إحدى وستين وسبعمائة ، فتحها الأمير سيف الدين بَيْدُرُ الْخَوَارِزْمِي ، حال نيابته بحلب ، أحسن الله جزاءه .

وأما سيف الدولة بن حَمْدَانَ ، فقد كانت له الآثار الجميلة إذ ذاك ، وغزا الروم في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، في ثلاثين ألفا ، وفتح حصونًا عديدة ، وقتل وسبى وغنم ، ثم أخذ الروم عليه الدَّرَبَ ، واستولوا على عسكره ، قتلاً وأسرًا ، وله معهم حروبٌ يطول شرحها . والمِنْدِيلُ المشار إليه ، كان من آثار عيسى بن مريم عليه السلام عند أهل الرُّها ، يتبركون به ، فحاصرها إلى أن صالحوه ، وسلموه إليه .

(١) في المطبوعة : « سيجري لنا » « خير كاف » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ٢٤٣/١١ أن هذه سنة وفاته ، وأن هناك اختلافا في سنة وفاته بين المؤرخين .

(٣) في الأصول : « الدمشقي » والتصويب من البداية والنهاية ، ودائرة معارف القرن العشرين ٦٥/٤ .

وقد وقفتُ للفقهاء أبي محمد ابن حزم الظاهري على جواب عن هذه القصيدة الملعونة ، أجاد فيه ، وكأنه لم يبلغه جواب القفال .

فمن جواب أبي محمد :

ودين رسول الله من آل هاشم	من المحتمى بالله ربّ العوالم
وبالرشد والإسلام أفضل قائم	محمد الهادي إلى الله بالتقى
إلى أن يوافي البعث كلّ العوالم	عليه من الله السلام مُردّدا
على التقفور المنبري في الأعاجم ^(١)	إلى قائل بالإفك جهلاً وضلة
بكفيه إلا كالرسوم الطواسم	دعوت إماما ليس من أمر آله
دهت قبله الأملاك دهم الدواهم	دهته الدواهي في خلافته كما
تصيب الكريم الحر وابن الأكارم	ولا عجب من نكبة أو ملمة
لجرحتم منه سُموم الأراقم	ولو أنّه في حال ماضى جُدوده
تجدد منهم دارسات المعالم	عسى عطفة الله في أهل دينه
حقائق دين الله أحكم حاكم ^(٢)	فخرتم بما لو كان فهم يريكم
وأخرس منكم كلّ قيل مُخاصم ^(٣)	إذن لعرتكم حجلة عند ذكره
من الدهر أفعال الضعاف العزائم	سلبناكم دهرًا ففرتكم بكرة
كيفعل المهين الناقص المتعاضم	فطرتُم سرورًا عند ذاك ونحوه
عرتناوصرف الدهر جمّ الملاحم	وما ذاك إلّا في تضاعيف غفلة
ودالت لأهل الجهل دولة ظالم	ولما تنازعنا الأمور تخاذلاً

(١) في المطبوعة : « على التقفور المضى » وهو خطأ صوابه هو ما أمكنت قراءته من : ج ، ز . وفي البداية والنهاية ٢٤٧/١١ « عن التقفور المفتى » .

(٢) في ج ، ز : « فخرتم بما لو كان فيهم » والمثبت في المطبوعة . وفي البداية والنهاية :
فخرتم بما لو كان فيكم حقيقةً لكان بفضل الله أحكم حاكم

(٣) القيل : اللسان أو الملك . القاموس (ق و ل) . وفي البداية والنهاية : « كلّ فاه مخاصم » .

وقد شَعَلَتْ فِينَا الْخَلَائِفَ فِتْنَةً
بَكْفَرِ أَيَادِيهِمْ وَجَحْدِ حَقُوقِهِمْ
وَتَبَتُّمْ عَلَى أَطْرَافِنَا عِنْدَ ذَلِكَ
أَلَمْ تَنْتَزِعْ مِنْكُمْ بِأَيْدٍ وَقُوَّةٍ
وَمِصْرَ وَأَرْضَ الْقَيْرَوَانِ بِأَسْرِهَا
أَلَمْ تَنْتَصِفْ مِنْكُمْ عَلَى ضَعْفِ حَالِهَا
أَحَلَّتْ بِقُسْطَنْطِينِيَّةٍ كُلَّ نَكْبَةٍ
مَشَاهِدُ تَقْدِيسَاتِكُمْ وَبِوُثُهَا
أَمَا يَبُتُّ لَحْمٍ وَالْقَمَامَةُ بَعْدَهَا
وَكُرْسِيِّكُمْ فِي أَرْضِ إِسْكَنْدَرِيَّةٍ
ضَمْنَانَهُمْ قَسْرًا بَرَغِمِ أَنْوَفِكُمْ
وَكُرْسَى أَنْطَاكِيَّةٍ كَانَ بُرْهَةً
فَلَيْسَ سِوَى كُرْسَى رُومَةٍ فَيْكُمْ
وَلَابُدُّ مِنْ عَوْدِ الْجَمِيعِ بِأَسْرِهِ
أَلَيْسَ يَزِيدُ حُلًّا وَسَطَ دِيَارِكُمْ
وَمُسْلَمَةٌ قَدْ دَاسَهَا بَعْدَ ذَاكُمْ
وَأُخْدِمَكُمْ بِالذُّلِّ مُسْجِدَنَا الَّذِي

لِعُبَادِنَهُمْ مِنْ تُرْكِهِمْ وَالذِّيَالِمِ
لِمَنْ رَفَعُوهُ مِنْ حَضِيضِ الْبِهَائِمِ
وَتُوبَ لُصُوصٍ عِنْدَ غَفْلَةِ نَائِمِ
جَمِيعَ بِلَادِ الشَّامِ ضَرْبَةً لَازِمَةً^(١)
وَأَنْدَلُسًا قَسْرًا بِضَرْبِ الْجَمَاجِمِ
صِيقْلِيَّةٍ فِي بَحْرِهَا الْمُتَلَاطِمِ^(٢)
وَسَامَتْكُمْ سُوءُ الْعَذَابِ الْمُلَازِمِ
لَنَا وَبِأَيْدِينَا عَلَى رِغْمِ رَاغِمِ^(٣)
بِأَيْدِي رِجَالِ الْمُسْلِمِينَ الْأَعَاضِمِ^(٤)
وَكُرْسِيِّكُمْ فِي الْقُدْسِ فِي أُورُشَلِيمَ^(٥)
كَمَا ضَمَّتِ السَّاقِينَ سُوءُ الْأَدَاهِمِ
وَدَهْرًا بِأَيْدِينَا وَبِذَلِ الْمَلَاحِمِ
وَكُرْسَى قُسْطَنْطِينِيَّةٍ فِي الْمَقَادِمِ
إِلَيْنَا بَعِزْمِ قَاهِرٍ مُتَعَاظِمِ
عَلَى بَابِ قُسْطَنْطِينِيَّةٍ بِالصَّوَارِمِ
بِجَيْشِ لَهَامِ كَاللِّيُوثِ الضَّرَاعِمِ
بُنِيَ فَيْكُمْ فِي عَصْرِنَا الْمُتَقَادِمِ

(١) ضربة لازم كضربة لازب : أى لازما ثابتا . القاموس (ل ز م) ، (ل ز ب) .

(٢) صقلية من جزائر بحر المغرب ، مقابل إفريقية . المراصد ٨٤٧ .

(٣) في المطبوعة : « لنا ولدينا » والتصويب من : ج ، ز ، والبداية والنهاية ٢٤٨/١١ .

(٤) بيت لحم : بليد قرب البيت المقدس ، المشهور أن عيسى عليه السلام ولد به . المراصد ٢٣٨ ، والقمامة : كنيسة للنصارى ببيت المقدس في وسط البلد ، فيها قبة تحتها قبر ، ويقولون إن المسيح دفن فيه ، ومنه قام ؛ فلذلك تسميها النصارى القيامة . المراصد ١١٢١ .

(٥) أورشليم : اسم البيت المقدس بالعبرانية . انظر المراصد ١٣١ .

أَلَا هَذِهِ حَقًّا صَرِيحَةٌ صَارِمٌ^(١)
 إِتَاوَةٌ مَغْلُوبٌ وَجَزِيَّةٌ غَارِمٌ
 حَبَانَا بِهَا الرَّحْمَنُ أَرْحَمُ رَاحِمٌ^(٢)
 إِلَى لُجَّةِ الْبَحْرِ الْبَعِيدِ الْمَحَارِمِ
 أَبَى اللَّهُ ذَاكُمُ يَا بُقَاةَ الْهَزَائِمِ
 بِضَائِعُ نَوَكِي تِلْكَ أَضْغَاثُ حَالِمٍ^(٣)
 وَيُكْشَفُ مُعْبَرُ الْوُجُوهِ السَّوَاهِمِ
 إِذَا صَدَمْتَكُمْ خَيْلُ جَيْشٍ مُصَادِمِ
 لِيَالِي أَنْتُمْ فِي عِدَادِ الْغَنَائِمِ^(٤)
 وَسَيِّئُكُمْ فِينَا كَقَطْرِ الْعَمَائِمِ
 وَأَنْتَى بِتَعْدَادِ لَرِيْشِ الْحَمَائِمِ
 أَرَادَلْ أَنْجَاسٍ قِصَارِ الْمَعَاصِمِ
 وَمَا قَدَرُ مَصَاصِي دِمَاءِ الْحَاجِمِ
 جَمَاعَةَ أَثْيَاسٍ لِحَزْرِ الْخَلَاقِمِ
 سَبَايَا كَمَا سَيِّقَتْ ظِبَاءُ الصَّرَائِمِ
 لَكُمْ مِنْ مُلُوكٍ مُكْرَمِينَ قُمَاقِمِ
 وَقِصْرُكُمْ عَنْ سَبِينَا كُلِّ آيِمِ
 وَعَمَّا أَقْمَنَا فَيْكُمْ مِنْ مُسَالِمِ
 إِمَامًا وَلَا مِنْ مُحْكَمَاتِ الدَّعَائِمِ

إِلَى جَنْبِ قَصْرِ الْمُلْكِ فِي أَرْضِ مُلْكِكُمْ
 وَأَدَّى لِهَاوُونَ الرِّشِيدِ مَلِيكُكُمْ
 سَلْبِنَاكُمْ مَسْرَى شَهْوَرًا بِقُوَّةِ
 إِلَى أَرْضِ يَعْقُوبٍ وَأَرْيَافِ دُومَةِ
 فَهَلْ سَرْتُمْ فِي أَرْضِنَا قَطُّ جُمُعَةً
 فَمَا لَكُمْ إِلَّا الْأَمَانِيُّ وَحَدَهَا
 رُونِدًا يَعُدُّ نَحْوَ الْخِلَافَةِ نَوْرَهَا
 وَخَيْثُذٍ تَذُرُونَ كَيْفَ فِرَارُكُمْ
 عَلَى سَلَفِ الْعَادَاتِ مَنَّا وَمَنْكُمْ
 سَيِّئُكُمْ سَبَايَا لَيْسَ يَكْثُرُ عُدُّهَا
 فَلَوْ رَامَ خَلَقَ عُدُّهَا رَامَ مُعْجَزًا
 بِأَبْنَاءِ حَمْدَانَ وَكَافُورَ صَلْتُمْ
 دَعَى وَحَجَّامَ أَتَوْكُمْ فَتَهْتُمْ
 لِيَالِي قُدْنَاكُمْ كَمَا اقْتَادَ جَارِزٍ
 وَسُقْنَا عَلَى رِسْلِ بَنَاتِ مُلُوكِكُمْ
 وَلَكِنْ سَلُّوْا عَنَّا هِرْقَلًا وَمَنْ خَلَا
 يُخَبِّرُكُمْ عَنَّا الْمَتَوَّجِ مِنْكُمْ
 وَعَمَّا فَتَحْنَا مِنْ مَنِيعِ بِلَادِكُمْ
 وَدَغَ كُلِّ نَذَلٍ مُتَتِمٍّ لَا تَعُدُّهُ

(١) الصريفة : العزيمة وقطع الأمر . القاموس (ص ر م) .

(٢) كذا في المطبوعة ، ج : « سلبناكم مسرى » وفي ز : « بسرى » بغير نقط .

(٣) النوكى : الحمقى .

(٤) في البداية والنهاية ٢٤٨/١١ : « على سالف العادات » .

فَهِيَهَاتِ سَامَرًا وَتَكَرَّيْتَ مِنْكُمْ
 مَتَى يَتَمَنَّاهَا الضَّعِيفُ وَدُونَهَا
 وَمِنْ دُونَ بَغْدَادَ سَيْوْفٌ حَدِيدَةٌ
 مَحَلَّةُ أَهْلِ الزُّهْدِ وَالْخَيْرِ وَالتَّقَى
 دَعَا الرَّمْلَةَ الْغَرَاءَ عَنْكُمْ وَدُونَهَا
 وَدُونَ دِمَشْقٍ كُلِّ جَيْشٍ كَأَنَّهُ
 وَضُرْبٌ يُلْقَى الرُّومَ كُلَّ مَذَلَّةٍ
 وَمِنْ دُونَ أَكْنَافِ الْحِجَازِ جَحَافِلُ
 بِهَا مِنْ بَنَى عَدْنَانَ كُلِّ سَمِيدِجٍ
 وَلَوْ قَدْ لَقِيتُمْ مِنْ قُضَاعَةَ عُصْبَةٍ
 إِذَا صَبَّحُوكُمْ ذَكَرُوكُمْ بِمَا خَلَا
 زَمَانَ يَقُودُونَ الصَّوَّافِينَ نَحْوَكُمْ
 سَيِّئَاتِكُمْ مِنْهُمْ قَرِيبًا عَصَائِبُ
 وَأَمْوَالُكُمْ فِيءٌ لَّهُمْ وَدِمَاؤُكُمْ
 وَأَرْضُكُمْ حَقًّا سَيَقْتَسِمُونَهَا
 وَلَوْ طَرَفْتَكُمْ مِنْ خُرَاسَانَ عُصْبَةٍ

إِلَى جَبَلٍ تَلُكُمُ أَمَانِي هَائِمٌ^(١)
 تَطَائِيرُ هَامَاتٍ وَحَزُّ الْعَلَاصِمِ^(٢)
 مُيَسَّرَةٌ لِلْحَرْبِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
 وَمَنْزِلَةٌ مُحْتَلُّهَا كُلُّ عَالِمٍ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ الصَّيِّدُ كُلُّ مُلَازِمٍ
 سَحَابُ طَيْرٍ تَنْتَحِي بِالْقَوَادِمِ
 كَمَا ضَرَبَ الضَّرَابُ بِيضَ الدَّرَاهِمِ
 كَقَطْرِ الْغُيُوثِ الْهَامِلَاتِ السَّوَاغِمِ^(٣)
 وَمِنْ حَتَّى قَحْطَانَ كِرَامِ الْعَمَائِمِ^(٤)
 لَقِيتُمْ ضِرَامًا فِي بَيْسِ الْهَشَائِمِ
 لَهُمْ مَعَكُمْ مِنْ مَازِقٍ مُتَلَاوِمِ
 لِيَبْغُوا يَسَارًا مِنْكُمْ فِي الْمَغَانِمِ^(٥)
 تُنْسِيكُمْ تَذَكَارَ أَخَذِ الْعَوَاصِمِ
 بِهَا يُشْتَفَى حَرُّ النُّفُوسِ الْحَوَائِمِ^(٦)
 كَمَا فَعَلُوا ذَهْرًا بَعْدَ الْمُقَاسِمِ
 وَشِيرَازَ وَالرَّيَّ الْقِلَاعِ الْقَوَائِمِ

(١) سامرا : مدينة أنشأها المعتصم ، بين بغداد وتكريت . المراد ٦٨٤ ، وتكريت : بلد مشهور بين بغداد والموصل ، وبينها وبين بغداد ثلاثون فرسخا في غرب دجلة . المراد ٢٦٨ . وفي الأصول : « إلى جبال » والمثبت من البداية والنهاية ٢٤٩/١١ . وهو اسم لمواضع متعددة . انظر المراد ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) الغلصمة : اللحم بين الرأس . القاموس (غ ل ص م ع) .

(٣) السواجم : السحب السائلة القطر قليلا أو كثيرا .

(٤) السמידج : الشجاع ، والسيد الكريم . القاموس : (س م ي ذ ع) .

(٥) الصافن من الخيل : الذي قلب أحد حوافره وقام على ثلاث قوائم ، اللسان (ص ف ن) ٢٤٨/١٣ .

(٦) في المطبوعة : « لنا » والتصويب من : ج ، ز . وفي ج ، ز : « الحوام » والمثبت في المطبوعة والبداية والنهاية ٢٤٩/١١ . والحاكم : العطشان ، وفي البداية والنهاية : « وأموالكم حل لهم » .

لَمَّا كَانَ مِنْكُمْ عِنْدَ ذَلِكَ غَيْرُ مَا
فَقَدْ طَالَ مَا زَارُوكُمْ فِي بِلَادِكُمْ
وَأَمَّا سِجِسْتَانُ وَكَرْمَانُ وَالْأَلَى
فَمَعَزَاهُمْ فِي الْهِنْدِ لَا يَعْرِفُونَكُمْ
وَفِي فَارِسِ وَالسُّوسِ جَمْعٌ عَرْمَرُمْ
فَلَوْ قَدْ أَنَاكُمْ جَمْعُهُمْ لَعَدُوْتُمْ
وَبِالْبَصْرَةِ الزَّهْرَاءِ وَالْكُوفَةِ الَّتِي
جُمُوعٌ تُسَامَى الرَّمْلِ جَمٌّ عَدِيدُهُمْ
وَمِنْ دُونِ بَيْتِ اللَّهِ مَكَّةَ وَالَّتِي
مَحَلٌّ جَمِيعِ الْأَرْضِ مِنْهَا تَقْنُنَا
دِفَاعٌ مِنَ الرَّحْمَنِ عَنْهَا بِحَقِّهَا
بِهَا دَفْعُ الْأُخْبُوشِ عَنْهَا وَقَبْلُهُمْ
وَجَمْعٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ مَاضٍ عَرْمَرُمْ
وَمِنْ دُونِ قَبْرِ الْمُصْطَفَى وَسَطَ طَبِيعَةٍ
يَقْدُودُهُمْ جَيْشُ الْمَلَائِكَةِ الْعُلَا
فَلَوْ قَدْ لَقِينَاكُمْ لَعَدُوْتُمْ رَمَائِمًا
وَبِالْيَمَنِ الْمَمْنُوعِ فِتْيَانُ غَارَةٍ

عَهِدْنَا لَكُمْ ذُلٌّ وَعَضُّ الْأَبَاهِمِ^(١)
مَسِيرَةً عَامٍ بِالْخِيُولِ الصَّلَاحِ
بِكَابِلٍ حَلُّوا فِي دِيَارِ الْبِرَاهِمِ^(٢)
بَغِيرِ أَحَادِيثٍ لِيَذْكُرَ التَّهَارِمِ^(٣)
وَفِي أَصْبَهَانَ كُلِّ أَرْوَغٍ عَازِمِ^(٤)
فَرَائِسَ لِلْأَسَادِ مِثْلَ الْبَهَائِمِ
سَمَتْ وَبَادَتْ وَاسِطِ كَالْكَطَائِمِ
فَمَا أَحَدٌ يَنْوِي لِقَائِهِمْ بِسَالِمِ
حَبَابَهَا بِمَجْدٍ لِلثَّرِيَّا مُلَازِمِ^(٥)
مَحَلَّةُ سُفْلِ الْخُفِّ مِنْ فَصٍّ خَاتِمِ
فَمَا هُوَ عَمَّا كَرَّ طَرْفُ بَرَائِمِ^(٦)
بَحْصَبَاءِ طَيْرٍ مِنْ ذُرَا الْجَوِّ حَائِمِ
حَمَى سُرَّةَ الْبَطْحَاءِ ذَاتِ الْمَحَارِمِ
جُمُوعٌ كَمُسُودٍ مِنَ اللَّيْلِ فَاحِمِ
كَفَاحًا وَدَفْعًا عَنْ مُصَلٍّ وَصَائِمِ
بِمَنْ فِي أَعَالَى نَجْدِنَا وَالْحَضَارِمِ
إِذَا مَا لَقَوْكُمْ كُنْتُمْ كَالْمَطَاعِمِ

- (١) فِي الْأَصُولِ : « خَلَّ وَعَضَّ الْأَبَاهِمَ » وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ ٢٤٩/١١ .
(٢) كَابِلٌ : مَنْ تَغَوَّرَ طَخَارِسْتَانَ : إِقْلِيمٌ مَتَاخِمٌ لِلْهِنْدِ . الْمُرَاصِدُ ١١٤١ .
(٣) فِي ج : « كَذْكُرَ » وَالتَّبَيُّنُ مِنَ : الْمَطْبُوعَةِ ، ز .
(٤) السُّوسُ : بَلَدَةٌ بِخُوزِسْتَانَ . الْمُرَاصِدُ ٧٥٥ .
(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « مَكَّةُ التِّي » وَالتَّصْوِيبُ مِنَ : ج ، ز . وَفِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ ٢٥٠/١١ : « فِي مَكَّةِ التِّي » .
(٦) الْطَرَفُ (بِالْكَسْرِ) : الْكَرِيمُ مِنَ الْخَيْلِ .

وَفِي حَلَّتِي أَرْضِ الْيَمَامَةِ عُصْبَةٌ
 سَنُفْنِيكُمُ وَالْقَرْمِطِيِّينَ دَوْلُ
 خَلِيفَةِ حَقٍّ يَنْصُرُ الدِّينَ حُكْمُهُ
 إِلَى وَلَدِ الْعَبَّاسِ تُنَمَّى جُدُودُهُ
 مُلُوكُ جَرَى بِالنَّصْرِ طَائِرُ سَعْدِهِمْ
 مَحَلَّتُهُمْ فِي مَجْلِسِ الْقُدْسِ أَوْ لَدَى
 وَإِنْ كَانَ مِنْ عَلِيَّا عِدِيٍّ وَتَبِيهَا
 فَأَهْلًا وَسَهْلًا ثُمَّ نُعْمَى وَمَرْحَبًا
 هُمْ نَصَرُوا الْإِسْلَامَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا
 رُوَيْدًا فَوَعْدُ اللَّهِ بِالصَّدَقِ وَارِدٌ
 سَنَفْتَحُ قُسْطَنْطِينَةً وَذَوَاتَهَا
 وَنَمْلِكُ أَقْصَى أَرْضِيكُمُ وَبِلَادِكُمُ
 وَنَفْتَحُ أَرْضَ الصِّينِ وَالْهِنْدِ عَنْوَةً
 مَوَاعِيدُ لِلرَّحْمَنِ فِينَا صَحِيحَةٌ
 إِلَى أَنْ يُرَى الْإِسْلَامُ قَدْ عَمَّ حُكْمُهُ
 أَتَقَرَّنُ يَا مَخْذُولُ دِينَ مُثْلِي

مَعَاوِرُ أَنْجَادٍ طَوَالَ الْبَرَاجِمِ^(١)
 يَعُودُ لِمَيْمُونِ التَّقِيَّةِ حَازِمِ^(٢)
 وَلَا يَتَّقِي فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمِ
 بِفَخْرِ عَمِيمٍ أَوْ لَزْهَرِ الْعَبَاشِمِ^(٣)
 فَأَهْلًا بِمَاضٍ مِنْهُمْ وَبِقَادِمِ
 مَنَازِلِ بَعْدَادَ مَحَلِّ الْأَكَارِمِ
 وَمِنْ أَسَدِ أَهْلِ الصَّلَاحِ الْحَضَارِمِ
 بِهِمْ مِنْ خِيَارِ سَالِفِينَ أَقَادِمِ
 وَهُمْ فَتَحُوا الْبُلْدَانَ فَتَحَ الْمُرَاغِمِ
 بِتَجْرِيعِ أَهْلِ الْكُفْرِ طَعَمَ الْعَلَاقِمِ
 وَنَجْعَلُكُمْ قُوَّةَ النُّسُورِ الْقَشَاعِمِ
 وَنُنْزِلُكُمْ ذُلَّ الْجِزَى وَالْمَغَارِمِ
 بِجَيْشٍ بِأَرْضِ التُّرْكِ وَالْخَزَرِ حَاطِمِ
 وَلَيْسَتْ كَأَمْثَالِ الْعُقُولِ السَّقَائِمِ
 جَمِيعَ الْبِلَادِ بِالْجِيوشِ الصَّوَارِمِ
 بَعِيدٍ عَنِ الْمَعْقُولِ بَادِي الْمَائِمِ

(١) في المطبوعة : « وفي حلتى معاوز » والتصويب من : ج ، ز . والبراجم : مفاصل الأصابع كلها ، أو ظهور القصب من الأصابع أو رؤوس السلاميات إذا قبضت كفك نشرت وارتفعت . القاموس (ب ر ج م) . وفي البداية والنهاية ٢٥٠/١١ : « وفي جانبي ... معاذر » .
 (٢) في البداية والنهاية ٢٥٠/١١ :

سَنُفْنِيكُمُ وَالْقَرْمِطِيِّينَ دَوْلَةً تَقَوُّوا بِمَيْمُونِ النَّقِيَّةِ حَازِمِ

(٣) في المطبوعة : « العياشم » وفي ج : « الغياشم » وفي ز : « والغياشم » . والعباشم : بنو عبد شمس ، يعنى الأمويين بالأندلس .

فيا لك سُحْقًا ليس يَخْفَى لكاتِمٌ^(١)
 كلام الألى فيما أُنُوا بالعِظائم^(٢)
 له يا عقول الهاملات السوائِم
 بأيدي يهود أَرذَلِينَ الأئِم
 فما دينُ ذى دين لنا بمُقاوم
 محمد الآتى بَرَفَجِ المَظالمِ
 بِيُرْهانِ صِدْقِ ظاهرٍ فى المَواسِمِ
 وأهل عُمانِ حيثُ رَهْطُ الجَهاضِمِ^(٣)
 ومن بلدِ البَحْرَيْنِ قَوْمُ اللِّهَازِمِ
 ولا رَغْبَةَ تَحْطَى بها كَفُ عادِمِ
 لحقَّ يَقِينِ بالبراهينِ نَاجِمِ
 وصيِّرَ من عاداهُ تحتَ المَناسِمِ
 ولا دَفَعُوا عَنْهُ شَتِيمَةَ شاتِمِ
 ولا دَفَعَ مَرْهُوبٍ ولا لِمُسالمِ
 بلى كان معصومًا لأعْظَمِ عاصِمِ^(٤)
 ولا مُكَنَّتُ من جسمِهِ يَدُ لاطِمِ^(٥)

تَدِينُ لِمُخلوقٍ يَدِينُ عبادَهُ
 أَناجيلُكم مصنوعةٌ بِتَكَاذِبِ
 وَعُودُ صليبٍ لا تَزالُونَ سُجَّدًا
 تَدِينُونَ تَضَلُّلاً بِصَلْبِ إلهِكم
 إلى مِلَّةِ الإسلامِ تُوْحِيدِ رَبَّنَا
 وَصِدْقِ رِسالَتِ الذى جاءَ بالهُدى
 وَأَدْعَنْتِ الأُملاكُ طَوْعًا لَدِينِهِ
 كما دَانَ فى صَنعائِهِ يا لك دَوْلَةٌ
 وسائِرُ أُملاكِ اليَمانينِ أَسْلَمُوا
 أَجابُوا لِدِينِ اللَّهِ دُونَ مَخافَةٍ
 فَحَلُّوا عُرَى التَّيجانِ طَوْعًا وَرَغْبَةً
 وَحابَاهُ بالتَّصَرُّ المَلِكِ إلهِهِ
 فَقِيرٌ وَحِيدٌ لَمْ تُعْنَهُ عَشِيرَةٌ
 ولا عِنْدَهُ مالٌ عَتِيدٌ لَناصِرِ
 ولا وَعَدَ الأَنْصارَ دُنْيًا تُخَصِّصُهُمْ
 فلم تَمْتَنَّهُ قَطُّ هُوَّةٌ آسِرِ

(١) فى المطبوعة، ز: « يدين لمخلوق » وفى ج: « يدين مخلوق » ولعل الصواب ما أثبتناه، وفى البداية والنهاية ٢٥١/١١:

تدين لمخلوق يدين لغيره فيالك سحقاليس يخفى العالم

(٢) فى المطبوعة: « متكاذب » والكلمة غير واضحة فى: ج، والمثبت من: ز. وفى البداية والنهاية: « أناجيلكم مصنوعة قد تشابهت ».

(٣) فى المطبوعة: « كباذان » والمثبت من: ج، ز. وبالبداية والنهاية. والجهضم: الضخم الهامة، المستدير الوجه، والرحب الجنبين الواسع الصدر. القاموس (ج هـ ض م).

(٤) فى المطبوعة: « دينا يخصهم » والتصويب من: ج، ز. وفى البداية والنهاية: « مالا يخصهم » « لأقندر عاصم ».

(٥) الهوة: ما انبسط من الأرض، أو الوهدة الغامضة منها. القاموس (هـ و).

كما يفترى زوراً وإفكاً وضلالةً
على أنكم قد قلتم هو ربكم
أبى الله أن يدعى له ابن وصاحب
ولكنه عبد نبى مكرم
أيلطم وجهه الرب تباً لجهلكم
وكم آية أبدى النبى محمد
تساوى جميع الناس فى نصر حقه
فغرب وأحبوش وترك وتربر
وقبط وأباط وحزر وذيلم
أبوا كفر أسلافهم فتحنفوا
به دخلوا فى ملة الحق كلهم
به صح تفسير المنام الذى أتى
وسند وهند أسلموا وتديثوا
وشق لنا بذر السموات آية
وسالت عيون الماء فى وسط كفه
وجاء بما تقضى العقول بصدقه
عليه سلام الله ما ذر شارق
براهينه كالشمس لا مثل قولكم
لنا كل علم من قديم ومحدث

على وجه عيسى منكم كل آثم
فيالضلال فى حماة جائم
ستلقى دعاة الكفر حالة نادم
من الناس مخلوق ولا قول زاعم
لقد فقتم فى جهلكم كل ظالم
وكم علم أبداه للشرك حاطم
فللكل من إعظامه حال خادم
وفرس بهم قد فاز قدح المساهم
وروم رموكم دونه بالقواصم
فأبوا بحظ فى السعادة جائم
ودأبوا لأحكام الإله اللوازم
به دانيال قبله ختم خاتم^(١)
بدين الهدى فى رفض دين الأعاجم^(٢)
وأشبع من صاع له كل طاعم
فأروى به جيشاً كثير القمام^(٣)
ولا كدعاو غير ذات قوائم
تعاقبه ظلماء أسحم عاتم^(٤)
وتخليطكم فى جوهر وأقانم
وأنتم حمير ذاهبات المحازم^(٥)

(١) فى البداية والنهاية ٢٥٢/١١ : « حتم حاتم » .

(٢) فى المطبوعة : « فى رقص دير الأعاجم » والتصويب من : ج ، ز ، والبداية والنهاية .

(٣) فى ج ، ز : « فى بسط كفه » . والمثبت من المطبوعة ، والبداية والنهاية .

(٤) فى المطبوعة : « أو سحم عاتم » والمثبت من : ج ، ز ، والبداية والنهاية .

(٥) فى البداية والنهاية : « دامت المحازم » .

أَتَيْتُمْ بِشِعْرِ بَارِدٍ مُتَخَاذِلٍ ضَعِيفٍ مَعَانِي النَّظْمِ جَمُّ الْبَلَاغِمِ
فَدُونُكُهَا كَالْعِقْدِ فِيهِ زُمُرْدٌ وَدُرٌّ وَيَاقُوتٌ بِأَحْكَامِ حَاكِمِ^(١)
(ذَكَرَ نُحْبَ وَفَوَائِدَ ، وَمَسَائِلَ ، وَغَرَائِبَ عَنِ الْقَفَالِ الْكَبِيرِ)

(٢)

١٦١

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، أَبُو هَاشِمٍ ، الرَّبَّعِيُّ الْمَقْدِسِيُّ *
وَلِيَ قَضَاءَ مِصْرَ نَحْوًا مِنْ شَهْرَيْنِ ، فِي سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ثُمَّ أَصَابَهُ فَالَجٌ ،
فَتَحَوَّلَ إِلَى الرَّمْلَةِ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ خَمْسَ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ .

١٦٢

إِسْمَاعِيلُ بْنُ نُجَيْدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ خَالِدٍ
أَبُو عَمْرٍو بْنُ نُجَيْدٍ ، السُّلَمِيُّ ، النَّيْسَابُورِيُّ **
الزَّاهِدُ ، الْعَابِدُ ، شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ .
قَالَ فِيهِ الْحَاكِمُ : الشَّيْخُ الْعَابِدُ ، الزَّاهِدُ ، شَيْخُ عَصْرِهِ فِي التَّصَوُّفِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَالْمُعَامَلَةِ
وَأَسْنَدٌ مِنْ بَقِي بَخْرَاسَانَ فِي الرَّوَايَةِ .
وَرِثَ مِنْ آبَائِهِ أَمْوَالًا جَزِيلَةً ، فَأَنْفَقَهَا عَلَى الْعُلَمَاءِ ، وَمَشَايِخِ الزُّهْدِ .
وَصَحَبَ مِنْ أئِمَّةِ الْحَقَائِقِ الشَّيْخَ الْجُنَيْدَ ، وَأَبَا عَثْمَانَ الْحِيرِيَّ ، وَغَيْرَهُمَا .
وَسَمِعَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَمُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنجِيِّ ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْكَجِّيِّ ، وَعَبْدَ
اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ أَيُّوبَ الرَّازِيَّ ، وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ^(٣) ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) بعد هذا البيت في هامش ج : « هنا انتهى المجلد الرابع من نسخة المصنف » .

(٢) يياض بالأصول .

* له ترجمة في : رفع الإصر عن قضاة مصر ١٢٣ ، الولاة والقضاة للكندي ٤٨٤ .

** له ترجمة في : الرسالة القشيرية ٣٧ ، شذرات الذهب ٥٠/٣ ، طبقات الصوفية ٤٥٤ ، الطبقات الكبرى
للشعراني ١٠٢/١ ، العبر ٣٣٦/٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٦ وحواشيه

(٣) في المطبوعة : « الجند » والتصويب من : ج ، ز ، وانظر : العبر ٨٩/٢ .

روى عنه سبطه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو نصر أحمد بن عبد الرحمن الصَّقَّار ، وعبد القاهر بن طاهر الفقيه ، وصاعد بن محمد القاضي ، وطائفة آخرهم أبو حفص عمر بن مسرور .

وعن أبي عثمان الحِيرِيِّ أنه قال ، وخرج من عنده ابن نُجَيد : يلومُنِي الناس في هذا الفتى ، وأنا لا أعرف على طريقته سواه .

وعنه ، أنه قال : أبو عمرو خَلَفِي من بعدى .

وكان يقال : أبو عمرو من أوتاد الأرض .

وذكر الحاكم ، أنه سمع أبا سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان يذكر ، أن جدّه أبا عثمان طلب شيئا لبعض الثُّغُور ، فتأخَّر عنه ، فضاقت صدره ، وبكى على رُؤُوس الناس ، فأتاه أبو عمرو ابن نُجَيد بعد العَتَمَةِ بكيس فيه ألفا درهم ، ففرح به أبو عثمان ، ودعاه ؛ ولما جلس في مجلسه قال : يا أيها الناس ، لقد رجوتُ لأبي عمرو ، فإنه ناب عن الجماعة في ذلك الأمر ، وحمل كذا وكذا ، فجزاه الله عَنِّي خيرا . فقام أبو عمرو على رؤوس الأشهاد ، وقال : إنما حملتُ ذلك من مال أمِّي ، وهى غيرُ راضية فينبغى أن تردّه عليّ ؛ لأردّه عليها ، فأمر أبو عثمان بذلك الكيس ، فأخرج إليه ، وتفرَّق الناس ، فلما جَنَّ الليل ، جاء إلى أبي عثمان في مثل ذلك الوقت ، وقال : يُمكن أن تجعلَ هذا في مثل ذلك الوجه ، من حيث لا يعلم به غيرُنا ، فبكى أبو عثمان ، وكان بعد ذلك يقول : أنا أخشى من هِمَّةِ أبنِ عمرو . توفي ابن نُجَيد في شهر ربيع الأول ، سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، بَنِيَسَابُور .

(ومن الفوائد عنه)

قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ : لَجَدُّى طريقة ينفرد بها من صُور الحال وتَلْبِيسِهِ^(١) . قلت : كأنَّ^(٢) طريقه كان ينحو نحو طريقة المَلَامَتِيَّة ، الذين يكتُمون الأعمال ، ويظهرون

(١) في المطبوعة : « وتلبسه » والمثبت من ج ، ز ، والنص في طبقات الصوفية ٤٥٤ هكذا : « له طريقة ينفرد بها من تلبس الحال ، وصون الوقت » .

(٢) في المطبوعة : « كان طريقه ينحو » والمثبت من : ج ، ز .

خلافها ، ويدل على ذلك ما قدمناه من حكايته في الألفى درهم مع أبى عثمان ، ولكنه لا يوافقهم من كل وجه ، بل هو أعلا قَدَمًا منها ؛ فإن تلك الطريقة عند الأقوياء ضعيفة ، يعتمدها من يخشى على نفسه .

قال أبو عبد الرحمن : سمعت جَدِّي ، يقول : لا يصفو لأحد قَدَم في العبودية ، حتى تكون أفعاله عنده كُلُّها رِياءً ، وأحواله كُلُّها عنده دَعَاوَى ^(١) . قلت : وهذا من الطَّرَاز الأول .

قال : وسمعت ، يقول : من قَدَر على إسقاط جاهه عند الخلق سَهْل عليه الإعراض عن الدنيا وأهلها ^(٢) .

١٦٣

بُندار بن الحسين بن محمد بن المُهَلَّب الشَّيرازي
أبو الحسين الصُّوفي *

خادم الشيخ أبى الحسن الأشعري .
سكن أَرَجَان ^(٣) .

قال السُّلَمي : كان عالماً بالأصول ، له اللسان المشهور في علم الحقيقة .
كان الشُّبَلِّي يكرمه ، ويقَدِّمه ^(٤) .

وبينه وبين محمد بن خَفِيف مفاوضات في مسائل ^(٥) ، ^(٦) ردَّ على محمد بن خَفِيف في مسألة الإِغَانَة ^(٧) ، وغيرها ؛ حين رد ابن خَفِيف على أقاويل المشايخ ، فصَوَّب بُندار أقاويل المشايخ ^(٨) .

(١) في الأصول : « دعاو » والمثبت من طبقات الصوفية ٤٥٥ .

(٢) في طبقات الصوفية ٤٥٦ : « وأهلها » .

* له ترجمة في : تبين كذب المفتري ١٧٩ ، حلية الأولياء ٣٨٥/١٠ ، الرسالة القشيرية ٣٨ ، طبقات الصوفية ٤٦٧ ، الطبقات الكبرى للشعراني ١٠٣/١ ، النجوم الزاهرة ٣٣٨/٣ وانظر هوامش النجوم .

(٣) مدينة كبيرة كثيرة الخير ، من كورة فارس . المراصد ٥٢ .

(٤) في طبقات الصوفية ٤٦٧ : « ويعظم قدره » .

(٥) بعد هذا في طبقات الصوفية زيادة : « شتى » .

(٦) ليس في طبقات الصوفية .

(٧) في المطبوعة « الإِغَانَة » بالمهملة ، والكلمة غير منقوطة في : ج . ومأثنتنا من طبقة الصوفية . وانظر النهاية ٤٠٣/٣ .

وقال الخطيب: كان بُندار من أهل الفضل المتميّزين بالمعرفة والعلم، ولم يُكتب له مُسنَدٌ غيرُ حديث واحد .

مات سنة ثلاث وخسمين وثلاثمائة .

(ومن كلامه)

مَنْ مَشَى فِي الظُّلْمَةِ إِلَى ذِي النِّعَمِ ، أَجْلَسَهُ عَلَى بِسَاطِ الْكَرَمِ ؛ وَمَنْ قَطَعَ لِسَانَهُ بِشَفَرَةِ السُّكُوتِ ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْمَلَكُوتِ ؛ وَمَنْ وَاصَلَ أَهْلَ الْجَهَالَةِ ، أُلِيسَ ثَوْبٌ^(١) الْبَطَالَةِ ؛ وَمَنْ أَكْثَرَ ذِكْرَ اللَّهِ ، شَغَلَهُ عَنْ ذِكْرِ النَّاسِ ، وَمَنْ هَرَبَ مِنَ الذُّنُوبِ ، هَرَبَ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ رَجَا شَيْئًا طَلَبَهُ .

أخبرنا محمد بن إسماعيل ، إذنا خاصا ، أخبرنا المُسْلِمُ بن محمد بن عَلَّان ، كتابة ، أخبرنا أبو اليُمْن ، أخبرنا أبو مسعود ، أخبرنا الخطيب ، أخبرنا أبو سعد المَالِينِي ، أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن عمر البَكْرِي ، حدثنا بُندار بن الحسين ، حدثنا إبراهيم بن عبد الصَّمَد ، حدثنا الحسين بن الحسن ، عن عبد الرحمن بن مَهْدِي ، حدثنا زُهَيْر بن محمد ، موسى بن وَرْدَان ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُحَالِلُ » .

١٦٤

أبو بكر المَحْمُودِي *

الإمام الجليل ، أحد الرُّفَعَاء من أصحاب الوجوه .

● ذكره العَبَادِي في طبقة أبي عليّ الثَّقَفِي^(٢) ، وأنا أحسبه تفقه على أبي إسحاق

(١) في المطبوعة : « ثواب » والمثبت في : ج ، ز .

* له ترجمة في : تهذيب الأسماء واللغات ١٩٦/٢ ، ولكنها ناقصة ، وطبقات العبادي ٦٥ ، وطبقات ابن هداية الله ٢٤ ، وهو فيه : « محمد بن محمود المروزي ، المعروف بالمحمودي » .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « والإصطخري ، وأمثالهم » .

المَرُوزِي^(١) ، تَفَقَّهُ الكبير على الأكبر ، فمن تلامذة أبي إسحاق مَنْ كان يُتَلَمَذ بين يدي أبي بكر ، ألا ترى قولَ الشيخ أبي زَيْد المَرُوزِي ، وقد قال في مريض أعتق عبدا لا مالَ له سِوَاه ، فمات قبل السَّيِّد : « إنه يموت رقيقاً كُلَّهُ » : أجبتُ به في مجلس الشيخ أبي بكر المَحْمُودِي فَرَضِيهِ ، وحمدني عليه . ذكر الرَّافِعِي ، أن هذا يُؤَثِّر عن الشيخ أبي زَيْد المَرُوزِي^(٢) .

١٦٥

حَسَّان بن محمد بن أحمد بن هارون بن حَسَّان بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عَنبَسَة بن سعيد بن العاص ، القُرَشِيّ ، الأُمَوِيّ ، الإمام الجليل ، أحد أئمة الدنيا ، أبو الوليد النِّسَابُورِي *

تلميذ أبي العبَّاس بن سُريج .

وُلد بعد السبعين ومائتين .

وسمع أحمد بن الحسن الصُّوفِي^(٣) ، وغيره ، ببغداد .

ومحمد بن إبراهيم البُوشَنَجِيّ ، ومحمد بن نُعَيْم ، بنيسابور .

والحسن بن سُفْيَان ، بَنَسَا ، وغيرهم .

حدَّث عنه القاضي أبو بكر الحَيْرِيّ ، والإمام أبو طاهر بن مَحْمُش^(٤) الزَّيَّادِيّ ،

والحاكم أبو عبد الله ، وأبو الفضل أحمد بن محمد السَّهْلِيّ الصَّفَّار ، وغيرهم .

قال الحاكم : كان إمامَ أهل الحديث بخُرَّاسان ، وأزهَد مَنْ رَأَيْتُ من العلماء ،

(١) اقتصر المصنف في الطبقات الوسطى في ترجمته على هذا ، ثم قال : « ولم أعلم مع شدة البحث من ترجمته شيئا » .

(٢) بعد هذا في ج ، ز بياض .

* له ترجمة في البداية والنهاية ٢٣٦/١١ ، تذكرة الحفاظ ١٠٣/٣ ، شذرات الذهب ٣٨٠/٢ طبقات العبادي ٧٤ ، العبر ٢٨١/٢ ، النجوم الزاهرة ١٣١/٣ .

(٣) في الطبقات الوسطى : « الصلوى » وهو خطأ ، راجع العبر ١٣١/٢ .

(٤) في الأصول : « محمّس » والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ١٠٣/٣ ، والشذرات ١٩٢/٣ .

وأعبدَهم ، وأكثرَهم تَقشُّفاً ، ولزوماً لمدرسته وبيته ، وله « كتاب المُستخرَج على صحيح مسلم »^(١).

قال الحاكم : أرانا أبو الوليد نَقَشَ خاتمه : « الله ثقة حسان بن محمد » ، وقال : أرانا عبد الملك بن محمد بن عَدِيّ [نَقَشَ خاتمه]^(٢) « الله ثقة عبد الملك بن محمد » ، وقال : أرانا الربيع نَقَشَ خاتمه « الله ثقة الربيع بن سليمان » ، وقال ، كان نقش خاتم الشافعي رضي الله عنه « الله ثقة محمد بن إدريس » .

قال الحاكم : وسمعت في مرضه الذي مات فيه ، يقول : قالت لي والدتي : كنتُ حاملاً بك ، وكان للعبّاس بن حَمَزَة مجلس ، فاستأذنتُ أباك أن أحضُرَ مجلسَه ، في أيام العشر ، فأذن لي ، فلما كان في آخر المجلس قال العبّاس بن حَمَزَة : قوموا . فقاموا ، وقمتُ معهم ، فأخذ العبّاس يَدْعُو ، فقلت : اللهم هَبْ لي ابناً عالماً ، فرجعت إلى المنزل ، فَبِتُ تلك الليلة ، فرأيت فيما يرى النائم ، كأن رجلاً أتاني ، فقال : أبشيري ، فإن الله قد استجاب دعوتك ، وهَبْ لك ولدا ذَكَراً ، وجعله عالماً ، ويعيش كما عاش أبوك . قالت : وكان أمي عاش اثنتين وسبعين سنة .

قال الأستاذ : وهذه قد تَمَّت لي اثنتان وسبعون سنة .

قال الحاكم : فعاش الأستاذ بعد هذه الحكاية أربعة أيام .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الحاكم : سمعت أبا الوليد ، قال : سمعت الحسن بن سفيان ، قال : سمعت حَرَمَلَة ، يقول ، سئل الشافعي رحمه الله ، عن رجل وضع في فيه ثَمَرَةً ، فقال لامرأته : إن أكلتها فأنت طالق ، وإن أخرجتها فأنت طالق ، فقال الشافعي ، يأكل نصفها ، وي طرح نصفها .

قال أبو الوليد : سمع مني أبو العبّاس بن سُرَيْج هذه الحكاية ، وبنى عليها باقي تفريعات الطلاق » .

وقد رويت هذه المسألة بصورة أخرى عن الشافعي ، راجع الجزء الثاني ، صفحة ٢٠٤ .

(٢) تكملة من الطبقات الوسطى .

قال الحاكم : ودخلت عليه بعد صلاة العشاء ، من ليلة الجمعة ، وهو قاعد ، فأشار إليَّ بيده أن انصرف ، فقد أُمسيَتْ . فلم أنصرف إلى أن صَلَّيْتُ صلاةَ الْعَتَمَةِ في منزله ، فقال : خَرَجَ عَلَيَّ مَنْ يَحْمِلُ جِنَازَتِي إِلَى الْمِيْقَاتِ ، فانصرفْتُ ، فمات تلك الليلة ، وَفَتَّ السَّحَر .

قال : وسمعت أحمد بن عمر الزَّاهِد ، يقول : رأيت الأستاذ أبا الوليد في المنام ، فسألته عن حاله ، فقال : قابلْتُ أو عارضْتُ جميع ما قلْتُ ، فكنت أخطأتُ في عشرين ، أو أحد^(١) وعشرين ، الشَّكُّ مِنَ الرَّأْيِ .

قال : وسمعت أبا الحسن عبد الله بن محمد الفقيه ، يقول : ما وقعتُ في وَرْطَةٍ [قَطُّ]^(٢) ، ولا وقع لي أمرٌ مُهِمٌّ فقصدت قبرَ أبي الوليد ، وتوسلت به إلى الله تعالى ، إلا استجاب الله لي .

قال : وسمعت أبا سعيد الأديب ، يقول : سألت أبا علي التَّقَفِيَّ ، في مرضه الذي مات فيه : مَنْ نَسَأَلُ بِعَدِكَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؟ فقال : أبو الوليد^(٣) .

توفي الأستاذ أبو الوليد ليلةَ الجمعة ، خامسَ شهر ربيع الأول ، سنة تسع وأربعين وثلاثمائة بَنِيْسَابُور .

(ومن الفوائد ، والمسائل عن أبي الوليد ، رحمه الله)

● قال الحاكم : سمعت أبا الوليد يقول ، وسألته : أيها الأستاذ ، قد صحَّ عندنا حديث الثَّوْرِيِّ ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله ﷺ كان ينامُ وهو جُنُبٌ ، ولا يَمَسُّ ماءً . وكذا صحَّ حديثُ نافع ، وعبد الله

(١) في المطبوعة : « أو إحدى » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) زيادة من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى على ما في المطبوعة .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال : وسمعتُ أبا الوليد ، يقول : سألتُ ابنَ سُرَيْجٍ : ما معنى قول رسول الله ﷺ : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ » ؟

قال : إن القرآن أنزل ثُلُثًا منها أحكامًا ، وثُلُثًا وعدَّ ووعدٍ ، وثُلُثًا منها الأسماء والصفاتُ ، وقد جُمِعَ في ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الأسماء والصفات . وانظر ما سبق في ٢٩ .

ابن عمر : أن عمر رضى الله عنه ، قال : يارسول الله ، أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال : « نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ » .

فقال لى أبو الوليد : سألت ابن سريج عن الحديثين ، فقال : الحُكْمُ بهما^(١) جميعا ؛ أما حديث عائشة ، فإنما أرادت أن النبى ﷺ كان لا يَمَسُّ ماءً للغسل ، وأما حديث عمر فمفسر فيه ذِكرُ الوضوء ، وبه نأخذ^(٢) .

● قال الحاكم : وسمعت أبا الوليد يحتج في رفع اليدين ، فقال : إن للصلاة أفعالا ، كل فعل منها أوله منوط بذكر ، فينبغى أن يكون آخره كذلك ، فإذا كان القيام الذى هو للصلاة وابتدأه بذكر ، منوط بهيئة ، وهى رفع اليدين ، فكذلك آخر قيامه ، والخروج منه ، لا بد أن يأتى بذكر ، والهيئة^(٣) مقرونة به ، ولئن جاز أن يسقط عن آخره جاز أن يسقط عن أوله فرقع^(٤) بلا ذكر ، كما ركع بلا هيئة رفع .

(١) فى الطبقات الوسطى : « هما » .

(٢) بعد هذا مباشرة وجدنا هذه الفائدة فى أصل ز ، وهى موجودة فى حاشية على هامش ج : « فائدة : قد يُقال حديث عائشة لبيان الجواز ، فقد صحَّ عنها ذلك ، وأن عبد الله بن أبى قيس لما سألهما : أكان يغتسل قبل أن ينام ، أو ينام قبل أن يغتسل ؟ قالت : كل ذلك قد كان يفعل ؛ ربما اغتسل ، وربما توضأ فنام . قال : الحمد لله جعل فى الأمر سعة ، فيحتمل أن يكون له ثلاثة أحوال .

وحديث عائشة الذى ذكره المصنف رواه أبو داود ، وغيره » .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « كانت الهيئة » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « فيركع » .

الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل بن بشَّار بن عبد الحميد
ابن عبد الله بن هانئ بن قبيصة^(١) ، بن عمرو بن عامر ، الإمام الجليل ،
أبو سعيد الإصطخري *

قاضي قُثم ، أحد الرُفقاء من أصحاب الوجه .

سمع سعدان بن نصر ، وأحمد بن منصور الرمادي ، وعباس بن محمد الدورى ، وحنبل
ابن إسحاق ، وحفص بن عمرو الربالي^(٢) ، ومحمد بن عبد الله بن نوفل ، وغيرهم .
روى عنه ابن المظفر ، وابن شاهين ، وأبو الحسن بن نوفل الجندی^(٣) ، والدارقطني ،
وغیرهم .

مولده سنة أربع وأربعين ومائتين .

قال الخطيب : كان أحد الأئمة المذكورين ، ومن شيوخ الفقهاء الشافعيين ، وكان
ورعا ، زاهدا متقللا^(٤) .

قال : وحدثنى القاضي أبو الطيب ، قال : حُكِيَ لى عن الدَّارَكِيِّ ، أنه قال : سمعت
أبا إسحاق المروزي ، يقول : لما دخلتُ بغداد ، لم يكن بها مَنْ يستحقُّ أن أدرُس عليه ،
إلا أبو سعيد الإصطخري ، وأبو العباس ابن سريج .

قال القاضي أبو الطيب : وهذا يدل على أن أبا على بن خيران لم يكن يُقاس بهما .

* لمتريجة في : الأنساب ١٤٢ ، البداية والنهاية ١١/١٩٣ ، تاريخ بغداد ٧/٢٦٨ ، شذرات الذهب ٢/٣١٢ طبقات
الشيخازي ٩٠ ، طبقات العبادي ٦٦ ، طبقات ابن هداية الله ١٧ ، العبر ٢/٢١٢ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٦٧ ، وفيات
الأعيان ١/٣٥٧ .

(١) في ج ، ز : « قتيبة » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى والأنساب .

(٢) في المطبوعة : « الربالي » والتصويب من : ج ، ز ، د ، والمشتبه ٣٠٤ ، واللباب ١/٤٥٧ ، وهو فيه : « حفص بن
عمر » . والربالي بفتح الراء والياء وبعد الألف لام ، نسبة إلى جده ربال .

(٣) في المطبوعة : « ابن الجندی » ولقظة « ابن » محذوفة في ج ، ز ، وسيرد ذكره في شيوخ باى بن جعفر ، في
الطبقة الرابعة .

(٤) في الأصول : « مقللا » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٧/٢٦٩ .

● قال أبو إسحاق المُرُوزِيّ: سُئِلَ يوماً أبو سعيد عن المُتَوَفَّى عنها زوجها، إذا كانت حاملاً، هل تجب لها النفقة؟ فقال: نعم. فقيل له: ليس هذا من^(١) مذهب الشَّافِعِيِّ. فلم يصدّق، فأرّوه كتابه، فلم يرجع، وقال: إن لم يكن مذهبه، فهو مذهب عليّ، وابن عبّاس.

قال أبو إسحاق: فحضر يوماً مجلس النُّظَر، مع أبي العباس بن سُرَيْج، وتناظرا، وجرى بينهما كلام، فقال له أبو العباس: أنت سُئِلْتَ عن مسألة، فأخطأت فيها، وأنت رجل كَثْرَةُ أَكْلِ الْبَاقِلَا قد ذهب بدماعك، فقال أبو سعيد في الحال: وأنت كَثْرَةُ أَكْلِ الْحَلِّ وَالْمُرِّي^(٢) قد ذهب بدينك.

● قال القاضي أبو الطَّيِّب^(٣): وكان من الورع والدين بمكان، ويقال: كان قميصه، وسراويله، وطيلسانه مِنْ شُقَّةٍ واحدة، وكانت فيه حِدَّةٌ^(٤)، وولّى حِسْبَةَ بغداد، وكان القاهر الخليفة قد استفتاه في الصَّابِئِينَ، فأفتاه بقتلهم؛ لأنه تبَيَّنَ له أنهم يخالفون اليهود والنَّصارى، وأنهم يعبدون الكواكب، فعزم الخليفة على ذلك، حتى جمعوا مِنْ بَيْنِهِمْ ما لا كثيراً، له قَدْرٌ، فكفَّ عنهم.

قال الطَّبْرِيُّ: وَحُكِيَ عَنِ الدَّارِكِزِيِّ، أنه قال: ما كان أبو إسحاق المُرُوزِيُّ يُفْتِي بِحَضْرَةِ الْإِصْطَخْرِيِّ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وقال أبو حفص عمر بن عليّ المُطَوَّعِيُّ: مِنْ خَبْرِهِ، يَعْنِي الْإِصْطَخْرِيَّ، أَنَّ الْمُقْتَدِرَ اسْتَقْضَاهُ عَلَى سِجِسْتَانَ، فَسَارَ إِلَيْهَا وَنَظَرَ فِي مُنَاكَحَاتِهِمْ، فَأَصَابَ مُعْظَمَهَا مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِ اعْتِبَارِ الْوَلِيِّ، فَأَنْكَرَهَا غَايَةَ الْإِنْكَارِ، وَأَبْطَلَهَا عَنْ آخِرِهَا.

(١) في تاريخ بغداد ٢٦٩/٧: «ليس هذا مذهب الشافعي».
(٢) في اللسان (م ر ر) ٥/١٧١: «والمرى: الذي يؤتد به، كأنه منسوب إلى المارة، والعامّة تحفّفه». وقد ضبط في الطبقات الوسطى بالتخفيف.
(٣) اختار المصنف من كلام أبي الطيب الطبري، ولم يورده بتمامه. راجع تاريخ بغداد ٢٦٩/٧.
(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة «وله تصانيف كثيرة، من ذلك كتاب أدب القضاء. ليس لأحد مثله».

● قلت : ومن أخباره في قضائه أيضا ، ما حكاه الرَّافِعِيُّ في « العِدَد » أنه أُتِيَ بِسِقْطٍ لم تظهر فيه الصورة والتَّخْطِيط لكلِّ أَحَدٍ ، ولكن قالت القَوَائِلُ ، وأهل الخبرة من النَّسَاءِ ، إن فيه صورةً خَفِيَّةً وهي^(١) بَيِّنَةٌ لنا ، وإن خفيت على غيرنا . فلم يحكم بثبوت الاستيلاء ، وهذا خلاف مذهب الشافعي .

قال الرَّافِعِيُّ : فجاءت القَوَائِلُ فَصَبَّيْنِ عليه ماءً حارًّا ، وغسَّله فظهرت الصُّورَةُ .
● قال ابن الرَّقَّةِ : وحكى ابن داود في « شرحه » أن أبا علي بن خَيْرَانَ عُرِضَتْ عليه مُضَعَّةٌ أَلْقَتْهَا امرأةٌ ، فدعا بماء حار ، وصَبَّه عليها ، فتبيَّنت منها الخطوط ، فحكم بأنه ولدها .

قلت : [قد]^(٢) كان ابن خَيْرَانَ معاصرا لأبي سعيد ، وَلَدَيْهِ ، فلعل أبا سعيد لَمَّا لم يُصْنَعْ إلى كلام القَوَائِلِ ، رُفِعَتْ المسألة إلى ابن خَيْرَانَ ، فلما تبَيَّنَ الحال رجع أبو سعيد ، هذا مُحْتَمِلٌ ، وتكون الواقعة واحدة .

ومن أخباره في حِسْبَتِهِ ، أنه كان يَأْتِي إلى باب القاضي ، فإذا لم يجده جالسا يَفْصِلُ القضايا ، أَمَرَ مَنْ يَسْتَكْشِفُ عنه ، هل به عُذْرٌ [يمنعه]^(٣) من الجلوس ، من أكل ، أو شرب ، أو حاجة الإنسان ، ونحو ذلك ؛ فإن لم يجد به عُذْرًا أمره بالجلوس للحكم .
● ومنها ، أنه أحرق مكان الملاحى^(٤) ، من أجل ما يُعْمَلُ فيه من الملاحى ، وهذا منه دليل أنه كان يرى جواز إفساد مكان الفساد ، إذا تَعَيَّنَ طريقًا .
وقيل : كانوا يعملون فيه من الملاحى اللَّعْبُ .

وفي « الأحكام السلطانية » للمأوردي ، [قال]^(٥) : وذكر الإمام في « النهاية » عند الكلام في الأجير المُشْتَرَكِ ، الإِصْطِحْرِيَّ ، وقال : إنه كثير الهَفَوات في القواعد .

(١) في ج ، ز : « وهو » والمثبت في المطبوعة .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

(٤) سماه المصنف في الطبقات الوسطى : « طاق اللعب » . وانظر هذا الخبر في الأحكام السلطانية ٢٥١ .

(٥) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

● وذكر صاحب « الكافي في تاريخ خوارزم » في ترجمة محمد بن أبي سعيد الفراتي أنه قال : لما انصرف من بغداد لقيت أبا سعيد الإصطخري بهمدان ، منصرفا من مدينة قم ، وكان قد ولي قضاءها ، فحكى لنا أنه مات بها رجل وترك بنتا وعمّا ، فتحاكموا إليّ في الميراث ، فقضيت فيه بحكم الله ، للبنت النصف ، والباقي للعم ، فقال أهل قم : لا نرضى بهذا القضاء ، أعط البنت المال كله . فقلت : لا يحل هذا في الشريعة . فقالوا : لا نتركك هنا قاضيا .

قال : فكانوا يتسوّرون داري بالليل ، ويحولون الأسيرة عن أماكنها ، وأنا لا أشعر ، فإذا أصبحت عجبت من ذلك ، فقال أوليائي : إنهم يرونك أنهم إذا قدروا على هذا قدروا على قتلك . فخرجت منها هاربا .

قال : وكان مذهبهم مذهب القرابية : المال كله للبنت ، وهم قوم من شرار الروافض ، يذهبون إلى هذه المقالة ، لأجل فاطمة رضى الله عنها .

مات ببغداد في جمادى الآخرة ، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، ودفن بباب حرب .

(ومن الرواية عن أبي سعيد)

أخبرنا أبو سعيد خليل بن كيكلدى الحافظ ، سماعا فيما أحسب ، فإن لم يكن فهو إجازة ، قال : أخبرنا القاسم بن المظفر ، بقراءتي عليه ، عن عبد اللطيف بن محمد ، وغيره ، أخبرنا عبد الحق بن يوسف ، أخبرنا عمي عبد الرحمن بن أحمد ، أخبرنا محمد ابن عبد الملك ، أخبرنا علي بن عمر الحافظ ، حدثنا أبو سعيد الإصطخري الحسن بن أحمد الفقيه ، حدثنا محمد بن عبد الله بن نوفل ، حدثنا أبي ، حدثنا يونس بن بكير ، حدثنا ابن إسحاق ، عن المنهال بن الجراح ، عن حبيب بن نجيع ، عن عبادة بن نسي ، عن معاذ رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن ألا يأخذ من الكسر شيئا ، « إِذَا كَانَتِ الْوَرِقُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا زَادَ شَيْئًا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، فَإِذَا بَلَغْتَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا » .

قال الدَّارَقُطْنِيُّ : هذا حديث ضعيف ، والمِنْهَالُ بن الجَرَّاح هو الجَرَّاح بن المِنْهَال ، كان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا رَوَى عنه ، وهو متروك الحديث ، وعُبادة بن نُسَيْم لم يَسْمَعْ من مُعَاذ رضى الله عنه شيئاً .

(ومن المسائل ، والفوائد ، والغرائب عنه)

● قال : يَنْتَقِضُ الوضوء بِمَسِّ الأَمْرَدِ .

● وقال : إذا وَلَّى القضاءَ غَيْرُ مجتهدٍ ، ووافق حكمه الحقُّ ، نفذت تلك الحكومة ، نقله ابن عَبدان في « كتاب شرائط الأحكام » .

● وقال^(١) : إن لِلأَمِّ التَّصَرُّفَ في مال الصَّبِيِّ بعد الجَدِّ ، مُقَدِّمة على الوَصِيِّ .

وقيل : إنما الثابت عنه أنَّها^(٢) تتصرف بعد الوصي . حكاه ابن يونس^(٣) عن بعض المتأخرين^(٤) .

● واشتهر قوله : إن للحاضر الراكب ترك الاستقبال في النافلة ، وأنه كان يفعله وهو على حِسْبَةِ بغداد^(٥) ؛ واحتجَّ بأن المقيم يحتاج إلى التَّردُّد في حال إقامته كالمسافر .

(١) ذكر المصنف هذه المسألة في الطبقات الوسطى على هذا النحو :
« وقال الإِصْطَخَرِيُّ : إن الأُمَّ تَتَصَرَّفُ في مال الصَّبِيِّ بعد الجَدِّ ؛ لأنها أحد الأبوين .
وقال : إنها تُقَدِّمُ على وصيَّهما .

وقيل : إنما قال ذلك إذا لم يكن وصي ، أما إذا كان ثُمَّ وصي فإنه يُقَدِّمُ » .

(٢) في المطبوعة : « إنما » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « في شرح التنبيه » .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

« وحكى وجهين تفريعا على قول الإِصْطَخَرِيِّ في أنه هل يَسْتَحِقُّ أبوها وأمُّها عند عديمها ؟ » .

(٥) نسب المصنف هذا القول إلى القاضي حسين ، في الطبقات الوسطى ، فقال :
« قال القاضي حسين في التعليق : ورَوَى أنه كان محتسباً ببغداد ، وكان يطوف في السُّكَّك ، يُصَلِّي رَاكِباً » .

قال الرَّافِعِيُّ : وعلى هذا فالراكب والراجل سواء ، ولك الفرق بمشقة الاستقبال على الراكب ، ثم صورة الراجل منقولة ، حكى فيها القاضى الحسين وجهين تفرعاً على الراكب^(١) .

ونقل النَّوَوِيُّ فى « شرح المهذب » عن الإصْطَخْرِىّ التَّجْوِيزَ للراكب والماشى .
والمحفوظ عنه إنما هو فى الراكب فقط^(٢) .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

« وإذا ضُمَّ هذا إلى قول القفال : يجوز بشرط استقبال القبلة فى جميع الصلاة حصل فى تنقل الحاضر أربعة أوجه : أصحها عدم الجواز مطلقاً ، وعكسه ، والفصل بين الراكب والماشى ، والفصل بين المُستَقْبِلِ فى جميع الصلوة وغيره » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الرافعى فى كتاب الوكالة : وفى كتاب القاضى ابن كَجَّ شيخان غريبان ، أحدهما أن أبا حامد القاضى حكى عن الإصْطَخْرِىّ وجهاً أن للوكيل أن يبيع من نفسه ؛ لحصول الثمن الذى لو باع به من غيره لحصل ، والثانى أنه حكى وجهين فيما لو وكل أباه بالبيع ، هل له أن يبيع من نفسه ؛ لأن الأب له أن يبيع ماله نفسه من ولده بالولاية ، فكذلك بالوكالة . هذا لفظه .

وقد حكى النَّوَوِيُّ فى « الروضة » الشىء الأول ، وأهمل الثانى ، وليس الغريب مُجرَّد إهماله ، إلا أنه زاده من عند نفسه ، وحكاؤه عن « الحاوى » ، ولا يمكن أن يقال إن الشىء الثانى سقط من النسخة التى اختصر منها النَّوَوِيُّ ؛ لأن الرَّافِعِيَّ أول ما صدر كلامه بقوله : « شيخان » وذكر أحدهما ، وتبعه النَّوَوِيُّ فى اختصاره ، فلو سقط الثانى لطلبه النَّوَوِيُّ بما تقدّم عنده من قول الرَّافِعِيَّ : « شيخان » ولو سقط كلا الشئيين من نسخة النَّوَوِيِّ لما ذكر الأول ، وهذا من عجيب ما وقع فى « الروضة » .

ومما ينبغى النظر فيه هنا أيضاً ، أن هذا الوجه المحكى عن الإصْطَخْرِىّ فى الشىء الأول ينبغى أن يحمى فيما لو باع من ابنه الصغير بطريق الأولى ؛ لأنه يبع من الغير فى الجملة ، =

● قال القاضي شريح في « أدب القضاء » : إذا شهدا عند القاضي بحق ، فكتب به القاضي إلى قاضي آخر وأشهد الشاهدین اللذين شهدا على المحكوم عليه بالكتاب ، قال الإصطخري : لا يجوز . وقال غيره : يجوز . وقطع به العبادي ؛ لأن القبول فعل القاضي ، فقبلت عليه شهادته كما تُقبل شهادة المُرْضِعة ؛ لأنها شهادة على وصول اللبن إلى جوف الصبي .

= ولم يُجْزَوْهُ ، ويدل على جريانه في ولده الصغير بطريق أولى أنهم حَكَمُوا تفرعاً على المذهب وجهين ، فيما لو أذن له في البيع من نفسه ، والأكثر أن على أنه لا يصح .
وأما لو أذن له في بيعه من ابنه الصغير ، فقال في « التتمة » : هو على الخلاف ، وقال البغوي : وجب أن يجوز .

● قال العبادي في الطبقات : حكى أبو الحسين أحمد بن محمد بن القطان في « مجموعه » عن أبي سعيد الإصطخري : إذا قالت المرأة : لا ولي لها وليست في العدة ، فإنها تُصدَّق ؛ لأنها أمانة ، وبه أفتى الشيخ أبو زيد في « الإملاء » .
قال الشافعي : لا يزوجه القاضي حتى يشهد عدلان أن لا ولي لها ، وليست في عدة الزوج . انتهى .

● قلت : ونظير المسألة : إذا ادَّعت غيبة وليها ، وطلبت من السلطان أن يزوجه ، ورأى التأخير . قال الإمام : فهذا لا ينتهي إليه نظر الفقهاء ، وقد اختلف فيه أرباب الأصول ، فمذهب قَدَوْتَنَا : أنها تُجَاب .

وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : لا يُجيبها ، ويقول : لا تجب على إيجابتك ما لم أحتط .

ومراذه بقَدَوْتَنَا في الأصول الأشعرية .

وقد نقل الرافعي المسألة عن الإمام ، وجعل الخلاف المذكور وجهين ، رواها الإمام عن أهل الأصول . وهذا يستدعي ثبوت كَوْنِ الأشعرية ، والقاضي أبي بكر من ذري الوجوه في المذهب ، وليس الأمر كذلك ، وينبغي أن يُحمل قوله « وجهان » على احتمالين في الكلام ، كما تقول : في هذا الكلام وجهان . أي محتملان . =

قال الزَّيَادِيُّ : وعلى هذا أدركت القضاة من غير تكثير من العلماء ، وعليه تفقَّهت وفقَّهت الناس ، ولولاه ما جازت شهادة أبٍ وابنٍ لأجنبيٍّ .

قلت : وعليه العمل إلى اليوم ، يشهد الشاهدان عند حاكم ، فيحكم بشهادتهما ، ويُشهدهما على حكمه ، فيؤدِّيَان شهادتهما على حكمه عند آخر فينفذ حكمه بشهادتهما . وقد اقتصر القاضي أبو سعد في « كتاب الإشراف » على قول العبَّادِيِّ ، والشيخ أبي طاهر ، ومن كتابه أخذ شريح ما نقله عنهما ، وزاد شريح ، فقال : ولأصحابنا وجهٌ في الحكم بشهادة أبٍ وابنٍ أنه لا يجوز .

● قال شريح : وإذا وصل كتاب الحكم ، وشهد الشاهدان على الكتاب فقد قيل : يلزم الحاكم المكتوب إليه أن يُنفذ حكمه ، ويقول : قَبِلْتُ حكمه وكتابتَه ، وأوجبْتُ على المحكوم ما أوجبه الحاكم [في ^(١) الكتاب] .

● وعلى هذا لو شهد شاهدان عدلان ، فهل يحتاج أولاً أن يقول : قَبِلْتُ شهادة هؤلاء الشهود بما شهدوا به ، ثم يقول : وحكمتُ بكذا على فلان بجميع ما أوجبه شهادةُ الشهود ، أم يكفيهِ إن ثبتت عنده عدالةُ الشهود ، ثم يقول : حكمتُ بكذا . ولا يذكر قبل الحكم أنه قَبِلَ شهادةَ الشهود ؟ وجهان .

= واعلم أن الإمام قال عند الكلام في الإغماء : هل يُنتظر صاحبه حتى يُفَيَّقَ ، أو تُعْتَبَر مدَّته بالسَّفر ؟ فإن قيل : إذا لم تجعلوا الإغماء مُزيلاً للولاية ، وألحقتموه بالسَّفر ، فإذا فُرِضَ قِصْرُ مدَّته بحيث كان مقداره بقدر ما بينهما وبين الوليِّ ، الذي لا تتزوج بدون مراجعته ، فألحَّت المرأة ، وقالت : التَّزويجُ حقِّي ، ولا أرضى بتأخيره ساعةً من نهارٍ ، ونظركُ أيُّها القاضي قائم مقام النَّظر المُنقطع ، فلا تُؤخَّر تزويجي . قال : قلنا لا يُجيبُها القاضي إلى مُرادها ، ويقول : ليس لك إرْهاق إلى هذا الحدِّ .

قال : بل المدَّة التي يُؤخَّر فيها التَّزويجُ لمراجعة الغائب لو أُخِّر في مثلها القاضي تزويج مَنْ لا وليَّ لها لم يَنعُد للنَّظر ، وتُرديد رأيٍ . انتهى . وقد يُساعد هذا مقالة القاضي أبي بكر .

(١) تكملة يقتضيه السياق .

● وعلى هذا لو كتب الحاكمُ إلى حاكمٍ بأنه شهد عندى عدلان ، لرجل سماء ، على فلان ، ولم يذكر في الكتاب أنه ثبت عنده بشهادتهما ، ولم يقل : قبلتُ شهادتهما ، وإنما نقل الشهادة فقط ، فهل يجوز للمكتوب إليه أن يحكم فيه ؟ وجهان .
هذا كله كلام شريح في كتابه في « أدب القضاء » ولم أجده بجملته في غيره ، وفيه غرائب وفوائد .

● وسأتي إن شاء الله في ترجمة شريح قول الإصطخري ، فيمن استأجر رجلاً أن يحمل له كتاباً إلى آخر ، ويأتي بجوابه ، فأوصل الكتاب ، ولم يكتب المكتوب إليه الجواب : أن للحامل الأجرة بكما لها ؛ لأنه لا يلزمه أكثر ممّا عمل ، والامتناع من غيره .
● قال : وكذا لو مات الرجل ، فأوصل الكتاب إلى نائبه ، من وارث أو وصي أجابوه أم لم يُجيبوه . إلى آخر كلامه .

● قلت : وهي مسألة مليحة ، غير أن عندنا وقفة في كتاب مراسلة ، يحمله أمينٌ متبرّعٌ مستأجر^(١) ، فلا يجد المكتوب إليه ، إما لموته ، أو لغير ذلك ، فهل له أن يُوصله إلى وارثه ، أو وصيه ، أو الحاكم ، أو أهله ، ونحو ذلك ، لقيامهم مقامه ، أو ليس له ذلك ، لأن العادة قد تقضى بأن الكاتب لا يعجبه وقوف غير المكتوب عليه على ما كتب ، وكذلك المكتوب إليه .

والذى يقع لى في هذا أنه إن غلب على ظنه أن في الكتاب ما يكره الكاتب ، أو المكتوب إليه وقوف غيرهما عليه ، لم يجوز له أن يدفعه إلى من^(٢) ذكرناه ، ودفعه حينئذ خيانة تُسقط أجرته بكما لها لو كان مستأجراً .

والبُلوى تعمُ بمثل هذا الفرع فليتنبه له ، فلقد حضر شخص بكتاب إلى آخر وجده غائباً ، فأوصله إلى من ظنه يقوم مقامه ؛ لكونه صاحباً له ، فأورث ذلك الكتاب فتنةً خربت بيت الكاتب والمكتوب إليه ، فلا ينبغي أن يُوصل كتاب مراسلة إلى من يجوز العقل كراهية الكاتب أو المكتوب^(٣) إليه وقوف غيرهما عليه ، بل ينبغي أن يكون تحريره ذلك مغلظاً .

(١) هكذا في الأصول ، ولعله « غير مستأجر » بفتح الجيم .

(٢) في المطبوعة ، ز ، د : « ما » والمثبت من : ج .

(٣) في المطبوعة ، ز : « والمكتوب » والمثبت من : ج .

ولقد كتب عمّ والدى ، القاضى صدر الدين يحيى ، وهو على قضاء بلبس^(١) كتابا إلى قاضى القضاة ، تقى الدين ابن بنت الأعزّ ، عندما عُزل ووُلّي قاضى القضاة بدر الدين ابن جماعة ، يسأل عن خاطره وفاء^(٢) بحقه عليه ، فاشتبه الأمر على الرسول ، وأوصل الكتاب إلى ابن جماعة ، فكان ذلك سبب عزل عمّ الوالد ، فى فتنة طويلة ، لم يكن منشؤها غير اتصال الكتاب إلى من ظنّ أنّه له .

وكتب آخر كتابا إلى قاضى القضاة جلال الدين ، فجاء الرسول فصادفه عُزل من مصر ، وسافر إلى الشام ، فأوصل الكتاب إلى قاضى القضاة إذ ذاك عزّ الدين بن جماعة رحمه الله ، فأوجب عُزل الكاتب ، وسقوطه من عين قاضى القضاة عزّ الدين ، ونقصان حظه منه ، إلى أن ماتا جميعا ، رحمهما الله .

● فلا ينبغي أن يكون الرسول إلا حكيما ، ثم يُوصى مع كونه حكيما ، والواو فى قولهم : « أرسل حكيما ولا تُوصيه » للحال ، فافهم ما نُشير إليه .

(مسألة صفة توبة القاذف)

● حمل أبو سعيد الإصطخرى على ظاهر نصّ الشافعى رضى الله عنه ، حيث قال فى توبة القاذف : « والتوبة إكذابه نفسه »^(٣) ففعل فيه نظير ما فعله الظاهرية : فى قوله تعالى فى المظاهر : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾^(٤) : فقالوا : العود باللسان ، كذلك قال الإصطخرى : إن كلام الشافعى على ظاهره ، وإنه لا تصح توبة القاذف حتى يقول : « وإنى كاذب فى قذفى له بالزنا » .

نقله الأصحاب على طبقاتهم ، منهم صاحب « الحاوى » فى « كتاب الشهادات » وذكر

(١) فى المطبوعة : « تنيس » والمثبت من : ج ، ز . ولبس بكسر الباءين وسكون اللام وباء وسين مهملة ، وكذا ضبطه نصر الإسكندري ، قال : والعامية تقول بلبس (بكسر الباء الأولى وفتح الثانية) مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام . ياقوت وفى القاموس (ب ل س) : بلبس كفرنيق ، وقد يفتح أوله بلد بمصر .

(٢) فى المطبوعة : « وماله » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) الأم ٨١/٦ .

(٤) سورة المجادلة ٣ . وفى الأصول : « ويعودون » وهو خطأ .

أن أبا إسحاق المَرْوَزِيَّ ، وابن أبي هُرَيْرَةَ خالفاه ، وقالوا : إكذابُ نفسه أن يقول : « قَذْفٌ له بالزُّنَا كان باطلا » ولا يقول : « كُنْتُ كاذبًا في قَذْفِي » ؛ لجواز أن يكون صادقًا ، فيصير عاصيًا بكذبه ، كما كان عاصيًا بقذفه .

وقد عبر الرَّافِعِيُّ رحمه الله عن هذا في « كتاب الشهادات » في كلامه على التوبة ، بأن قال : لا بد من التوبة عن القَذْفِ بالقَوْل : قال الشافعي في « المختصر » : « والتوبةُ إكذابُه نفسه » فأخذ الإصْطَحْرِيُّ بظاهره ، وشرَط أن يقول : « كذبتُ فيما قذفتُه ، ولا أعود إلى مثله » . وقال الجمهور : لا يُكَلِّف أن يقول : « كذبتُ » فرما كان صادقًا ، فكيف نأمره بالكذب ؟ ولكن يقول : « القَذْفُ باطل ، وإني نادِمٌ على ما فعلتُ ، ولا أعود إليه » ، أو يقول : « ما كُنْتُ مُحِقًّا في قَذْفِي ، وقد ثُبْتُ منه » ، وما أشبه ذلك .

هذا كلام الرَّافِعِيِّ ، وفيه كلامان :

أحدهما : أنه نقل عن الإصْطَحْرِيِّ أنه يُشترط أن يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » . وهذا لا يُعرف عنه ، ولا هو بِمُتَّفَقٍ عليه ، إنما الذي قاله الإصْطَحْرِيُّ اشتراطُ قوله : « كذبتُ » وخالفه الجمهور ، ثم هل^(١) يحتاج أن يقول في التَّوبَةِ : « ولا أعودُ إلى مثله » ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يحتاج ؛ لأنَّ العزمَ على ترك مثله يُغْنِي عنه ، والثاني لا بد أن يقول : « لا أعود إلى مثله » ؛ لأنَّ القَوْلَ في هذه التَّوبَةِ مُعْتَبَرٌ ، والعزم ليس بقول . هكذا حكى أصحابنا منهم صاحب « الحاوي » وغيره ، ولعل الوجهين مُفَرَّعان على اشتراط ما يقوله الإصْطَحْرِيُّ أو مُطْلَقان ، فيُشترط أن يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » وإن لم يُشترط أن يقول « كذبتُ » كل هذا مُحْتَمِلٌ ، وبالجُمْلَةِ ليست مسألة الإصْطَحْرِيِّ مسألة « لا أعودُ إلى مثله » بل تلك مسألة مُسْتَقِلَّةٌ ، إما من تفاريع قوله وإما مُطْلَقَةٌ ، ولعله الأظهر .

والثاني : لولا شيء واحد لكان ما ذكره الإصْطَحْرِيُّ عندي راجحًا ، أما وجه رُجْحَانِهِ ؛ فلأنه ظاهرُ النَّصِّ ، ورَدُّه بأنه قد يكون صادقًا ، فكيف يأمره بالكذب ،

(١) في المطبوعة : « هذا » والتصويب من : ج ، ز .

جوابه : أنه ولو كان الأمر كما قال ، إلا أن الشرع كذبه ، فهو كاذبٌ عند الله ، سواء طابق ما في نفس الأمر ، أم لا .

سمعت الشيخ الإمام غير مرة يقول ، في قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ ^(١) هذا كذب شرعي ، لا يُطلق فيه عدم مطابقة ما في نفس الأمر .

لكن صدّني عن الأخذ بظاهر النصّ ، أن الشافعي رضي الله عنه ذكر في أثنايه ، ما يعرف به أنه ليس مراده لفظ الكذب ، لأنه رضي الله عنه ، قال في « المختصر » : « والتوبة إكذابه نفسه ، لأنه أذنب بأن نطق بالقذف [والتوبة منه أن يقول : القذف باطل] » ^(٢) انتهى . قال الرويانّي : وفي نسخة أخرى : والتوبة إكذابه نفسه بأنه بأن نطق بالقذف ^(٣) .

قال : وهما متقاربان في المعنى .

قلت : المعنى على النسخة الأولى إكذابه نفسه فقط ، وعلى الثانية إكذابه نفسه بأن نطق بالقذف ، ففيها تأييد لقول أبي إسحاق كما ستعرفه ؛ فإنه يقول : الكذب في أنه قذف ، لا في أن المذوف زنا . وفي هذه النسخة دلالة على تأويل لإمام الحرمين ، سنحكيه عنه ، فلولا قوله : « التوبة منه أن يقول : القذف باطل » لرجّحت رأى الإصطخري ، لكن هذا اللفظ يقتضي الاكتفاء بهذه الصيغة ، ومن ثم أقول : ما وقع في « الرافعي » « والمحرر » « والمنهاج » من أنه يُشترط أن يقول : « قذفي باطل ، وأنا نادّم عليه [ولا أعود إليه] » ^(٤) انتهى . لست أقبل منه إلا قوله : « قذفي باطل » أما ما زاد عليه ، فزيادات ليست في النصّ ، ولا يدل لها دليل ، نعم لا بد من الندم ، وعزم ألا يعود بكل ^(٥) توبة ، أما التلّفظ بهما فمن أين ؟ لا دليل يدل عليه ، ولا نصّ يرشّد إليه .

(١) سورة النور ١٣ . وفي الأصول : « وأولئك » وهو خطأ .

(٢) راجع الموضع السابق من الأم .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، ز ، د .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « لكل » والمثبت من : ج ، ز .

وقد يقع في الذهن أنه لم يقصد بهما حقيقتهما، بل المقصود لفظ يدل على إبطال القذف، ويجبر ما كان من فحشيه من غير اختصاص بهذه^(١) الصيغ، ولذلك قال الرافعي: «وما أشبه ذلك» فلا يكون ذكر هذه الألفاظ لتعنيها في نفسها^(٢)، ولا للتعبّد بصيغها، بل المقصود لفظ يقوم مقام لفظ حصل الأذى به، فكما أذى وقذف بلسانه، كذلك يجبر ما كان منه بلسانه، لينوب^(٣) قول عن قول، ثم ضرب الشافعي لذلك مثلاً قوله: «القذف باطل» وهو صحيح، أما «إني نادم» فلفظ غير معين^(٤)، وقيل من ذكره، وأما «لا أعود» ففيه ما عرفت من الوجهين.

وهذا ما حضرني الآن من كلام الأصحاب:

قال الشيخ أبو حامد: شيخ العراقيين، في «تعليقه» ما نصه: وإن كان قذفاً، فإنما أن يكون قاذفاً من طريق السب والشتم، أو كان قاذفاً من طريق الشهادة، فإن كان قاذفاً من طريق السب والشتم، فإن الشافعي قال: «توبته إكذابه نفسه» واختلف أصحابنا فيه، فقال أبو سعيد الإصطخري: يقول: «كذبت فيما قلت» أو «أبطلت فيما أخبرت». قال: لأنه إذا أكذب نفسه فيما قذفها به، فقد تاب.

وقال أبو إسحاق، وعامة أصحابنا: يقول في توبته^(٥): «القذف باطل حرام، ولا أعود إلى مثله أبداً»؛ لأنه قد استباح هذا القول لما قذفها، وتوبته أن يأتي بضد الاستباحة، وهو التحريم والإبطال، بأن يقول: «كذبت فيما قلت»، لجواز^(٦) أن يكون صادقاً في القذف باطلاً، فإذا قال: «كذبت» وهو كان صادقاً فيه فقد عصى. فإن قيل: ما الفرق بين القاذف والمرتد، حتى قلتم: القاذف يطالب بأن يقول: «القذف باطل حرام»، والمرتد لا يطالب بأن يقول: «الكفر باطل حرام».

(١) في المطبوعة: «هذا» والتصويب من: ج، ز.

(٢) في المطبوعة: «لفظها» والتصويب من: ج، ز.

(٣) في المطبوعة: «لثبوت» والتصويب من: ج، ز.

(٤) في المطبوعة: «متعين» والمثبت من: ج، ز.

(٥) في المطبوعة: «توبة» والتصويب من: ج، ز.

(٦) في ج، ز: «بجواز» والمثبت في المطبوعة.

فالجواب عنه : أنه لا فرق بينهما في المعنى ؛ وذلك أن القاذف مردودُ الشهادة ، لاستباحة القذف ، ولا يكون من أهل الشهادة إلا بإثباته بضدّه ، وضدّه أن يُحرّم^(١) القذف ، والمرتد مردود الشهادة لكفره ، ولا يعود إلى حال الشهادة ، إلا أن يأتي بضدّ الكفر ، وضدّه أن يأتي بلفظة^(٢) الإيمان . انتهى .

وفيه فوائد :

منها ، أن أبا سعيد لا يعيّن لفظ الكذب ، بل يقول : « كذبتُ » أو « أبطلتُ فيما أخبرتُ » وهي فائدة لم أجد التصريح بها في كلام الشيخ أبى حامد .
ومنها أن الكلام مخصوص بقذف السبّ والإيذاء ؛ وهو الصواب ، وستكلم عليه .
وقال أبو الحسن الجورّى في « كتاب المرشد » : واختلف أصحابنا في توبة القاذف ، فقال بعضهم : هي قوله : « القذف باطل » ولا يقول : « إني كاذب » ؛ لأنه إذا قال هذا فهو فاسق [به]^(٣) الساعة ؛ لكذبه .

وقال بعضهم : لا فصل بين قوله : « القذف باطل » . وبين قوله : « كذبتُ » وقد قال الشافعيّ : « التوبة إكذابه نفسه » انتهى .

وفيه دلالة على أن أبا سعيد إن كان هو المشار إليه بقوله^(٤) : « وقال بعضهم » لا يعيّن لفظ « الكذب » بل يخيّر بينه وبين « القذف باطل » وغيره يعيّن لفظ « القذف باطل » ولا يخيّر لفظ « الكذب » .

ويخرج من هذا إن خرج على ظاهره ثلاثة أوجه : تعيينُ لفظ الكذب ، وتعيينُ عدمه ، وتفرّيع كلّ منهما .

وقال القاضي أبو الطيّب في « تعليقته » في كلامه على قول الشافعيّ : « والتوبة إكذابه نفسه » ما نصّه : ثم ذكر بعد ذلك أن التوبة قوله : « القذف باطل » واختلف

(١) في ج ، ز : « تحرّم » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « بلفظ » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٤) في ج ، ز : « فقوله » وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة .

أصحابنا فيها^(١) ، فقال أبو سعيد الإصطخريّ : توبته أن يكذب نفسه ، فيقول : « كذبتُ في هذا القذف » ؛ لأن الشافعيّ قال : « إكذابه نفسه » .

وقال أبو إسحاق : التوبة أن يقول : « القذف باطل في جميع الأحوال » كان صادقاً فيه ، أو كاذباً ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يقذف أحداً ، وإن كان صادقاً في قذفه إياه ؛ لأن الله عز وجلّ نهى عن ذلك على الإطلاق . وهو الصحيح .

وأبى أصحابنا ما قاله أبو سعيد ، وقالوا : هذا يؤدّي إلى أن يكلفه الكذب ؛ لأنه ربما كان صادقاً في القذف ، فإذا كلفناه أن يقول : « كذبتُ في القذف » كان كاذباً ؛ لأنه ربما كان صادقاً في قذفه ، وإذا قال : « القذف باطل » لم يكذب ؛ لأنه باطل سواء كان صادقاً فيه ، أم كاذباً ؛ لأنه لا يجوز أن يقذف أحداً بحال . انتهى .

وقال القاضي الحسين : توبة القاذف أن يقول : « القذف باطل » أو « ما كان ينبغي لي أن أقذف » أو « لم أكن مُحِقّاً فيما قلتُ » ولا يكلف أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، لاحتمال أن المَقْدُوف قد زنا ، وأنه صدق فيما نسبّه إليه ، غير أن المسلم مأمورٌ بحفظ السّتر على أخيه المسلم ، فلهذا صار مُوَاعِظاً بالقذف ، ومعنى قول الشافعيّ : « التوبة إكذابه نفسه » أي^(٢) يكذب نفسه فيما أخبر ، ويقول : « ما كنتُ مُحِقّاً في ذلك الخبر » ، لأنه يتخيّل للسامع من قوله أنه صادق ، فيقطع ذلك التّوهّم بالتّوبة ، فلهذا سماه إكذاباً .

وقال الإصطخريّ : توبته أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، لظاهر لفظ الشافعيّ : « إكذابه نفسه » .

وقال أبو إسحاق : يقول : « قذفي حرامٌ باطل » .

وقال القفال : « القذف باطل ، ما كان ينبغي لي أن أقذفه » انتهى .

(١) في المطبوعة : « فيما » وهو خطأ ، صوابه من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « أن » والثبت من : ج ، ز .

فانظر كيف ختم كلامه ، بقوله : وقال أبو إسحاق ، وقال القفال ، وذكر صيغتين عنده^(١) ، أن في كل منهما كفاية ، ولذلك خيّر في أول كلامه بين كل منهما . وزاد « أو لم أكن مُحِقًّا » فدلّ أن المراد أحد هذه الألفاظ ، أو ما يشبهها ، وأنه ليس المقصود واحدًا بعينه ، ولا أظن أصحابنا يختلفون في ذلك ، ولا يُعَيَّنون^(٢) لفظ « إني نادم » كما أوهته عبارة الرافعي ، ومن يتبعه^(٣) ؛ وليس موضع اختلافهم إلا شيئان : أحدهما لفظ « الكذب » قاله أبو سعيد ، ولا يصدّني عنه إلا قول الشافعي : « والتوبة قوله : القذف باطل » .

والثاني : لفظ « لا أعود » لتصرّح الماورديّ فيه بحكاية الوجهين . أما لفظ : « إني نادم » فلا أعرفه ، ولا وجه له . وقال الماورديّ رحمه الله : أما القذف^(٤) بالزنا فلا يكون بعد^(٥) الندم والعزم ؛ إلا بالقول ؛ لأنه معصية بالقول . كالردة ، فيعتبر في صحة توبته ثلاثة شروط : أحدها الندم على قذفه ، والثاني العزم على ترك مثله ، والثالث إكذاب نفسه ، على ما قاله الشافعي ؛ فاختلف أصحابنا في تأويله على وجهين . أحدهما ، وهو قول أبي سعيد الإصطخريّ : أنه محمول على ظاهره ، وهو أن يقول : « وإني كاذبٌ في قذفي له بالزنا » وقد روى عمر أن النبي ﷺ ، قال : « توبة القاذِف إكذابه نفسه » .

والوجه الثاني ، وهو قول أبي إسحاق المروزيّ ، وأبي عليّ بن أبي هريرة ، أن إكذاب نفسه أن يقول : « قذفي له بالزنا كان باطلاً » ولا يقول : « كنت كاذبًا في قذفي » ؛ لجواز^(٦) أن يكون صادقًا ، فيصير عاصيًا بكذبه ، كما كان عاصيًا بقذفه .

(١) كذا في الأصول ، ولعل المعنى : وذكر صيغتين عنده دليل أن في كل منهما كفاية .

(٢) في المطبوعة : « يعنون » وفي ز : « يعتنون » والمثبت من : ج .

(٣) في المطبوعة : « تبعه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) لعله يعنى : أما التوبة عن القذف بالزنا .

(٥) في المطبوعة : « بعدم » والصواب من : ج ، ز .

(٦) في ج ، ز : « بجواز » والمثبت في المطبوعة .

وهل يحتاج أن يقول في التوبة . « ولا أعودُ إلى مثله » أولاً ؟ فيه وجهان :
أحدهما ؛ لا يحتاج إليه ؛ لأنَّ العزمَ على تركِ مثله يُغْنِي عنه .
والوجه الثاني : لابد أن يقول : « لا أعودُ إلى مثله » لأنَّ القولَ في هذه التَّوبَةِ مُعْتَبَرٌ ،
والعزم ليس بقولٍ . انتهى .

وهو كالنَّصِّ على أن لفظَ النَّدم لا يُشْتَرَطُ ، إنما المُشْتَرَطُ معناه .
وقال الفوراني في « العمد » : اختلف أصحابنا في التَّوبَةِ ، منهم من قال : هو أن
يُكذِّبَ نفسه ، فيقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، ومنهم من قال ، وهو الأصحَّ : هذا لا
يكون توبة ، لاحتمال صِدْقِهِ في القَذْفِ ، لكن التوبة أن يقول : « القَذْفُ باطل » أى قَذَفُ
الناس باطل ، و « ما كان لى أن أقذف » و « وقد رجعتُ عما قلتُ » ، وثُبَّتْ عنه فلا أعود
إليه .

وقال الشيخ أبو إسحاق في « المَهْذَبِ » قبل « باب عدد الشهود »^(١) في التوبة من
المعصية ما نصَّه : وإن كان قَذْفاً فقد قال الشافعي رضي الله عنه : « التوبةُ منه إكْذَابُهُ
نفسَه » .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو سعيد الإصطخري : هو أن يقول : « كذبتُ فيما
قلتُ » ، ولا أعود إلى مثله « ووجهه ما رَوَى [عن]^(٢) عمر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ ،
قال : « تَوْبَةُ الْقَاذِفِ إكْذَابُهُ نَفْسَهُ » .

وقال أبو إسحاق ، أبو علي ابن أبي هُرَيْرَةَ : هو أن يقول : « قَذْفِي له كان باطلا » ولا
يقول : « إني كنت كاذباً » لجواز أن يكون صادقاً ، فيصير بكذبه عاصياً ، كما كان بقَذْفِهِ
عاصياً . انتهى .

وفيه موافقة الرَّافِعِيِّ على نقله عن أبي سعيد ، أنه يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » لكنه
قَصَرَ هذه اللفظة على مقالة أبي سعيد ، ولم يذكرها على مقالة أبي إسحاق ، وأبي علي .

(١) في المطبوعة : « الشهور » والتصويب من : ج ، والمهذب ٣٣١/٢ .

(٢) زيادة من المهذب .

وقال ابن الصَّبَّاح [المذهب] ^(١) ما ذهب إليه أبو إسحاق ، وهو أن يقول : « القذف باطل حرام ، ولا أعود إلى ما قلت » .

وقال الإصْطَخَرِيُّ : يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » انتهى .

وهو في لَفْظَةِ : « ولا أعودُ إلى ما قلتُ » عكس « المَهْذَبُ » فإنه جعلها على قول أبي إسحاق ، فإذا أجمع ^(٢) « المذهب » و « الشامل » كان فيهما تأييد لنقل الرَّافِعِيِّ ، فكأنه أخذ من مجموعها أنه لا بُدَّ أن يقول : « ولا أعود » ، لأن الشيخ أبا إسحاق نقلها على قول أبي سعيد ، وابن الصَّبَّاح نقلها على قول أبي إسحاق ، فكانت على القولين جميعاً ، وعلى ذلك جرى صاحب « التهذيب » كما ستراه فاتَّبِعَهُ الرَّافِعِيُّ .

وقال الإمام رضى الله عنه في « النهاية » : قال الشافعى رضى الله عنه : « توبة القاذف بإكذابه نفسه » وهذا لفظ في ظاهره ^(٣) إشكال ، وفي بيان المذهب يحصل الغرض ، فالذى ذهب إليه جماهير الأصحاب : أن القاذف لا يُكَلِّفُ أَنْ يُكَذِّبَ نفسه ، إذ رُبَّمَا يكون صادقاً في نسبته المقذوف إلى الزنا ، فلو كلفناه أَنْ يُكَذِّبَ نفسه ، لكان ذلك تكليفاً منّا إياه أَنْ يكذب ، وهذا مُحال ، فالوجه أن يقول : « أسأتُ فيما قلت ، وما كنتُ محقاً ، وقد تبئتُ عن الرجوع إلى مثله أبداً » ^(٤) يُصْرِّحُ بتكذيب نفسه ، إلا أن يُعَلِّمَ أنه كان كاذباً ، وهذا يبعدُ علمه ، وهؤلاء حملوا قولَ الشَّافِعِيِّ على ما سنصِّفه ، فقالوا : « القاذفُ في الغالب يَصِفُ ، ويرى من نفسه أَنَّهُ قال حقاً ، وأظهر ماله إظهاره ، فيرجع ما ذكره الشافعى من الإكذاب إلى هذا ، فيقول : « قد كنتُ قلتُ لى أن أقول ما قلتُ ، وقد كذبتُ وأبطلتُ فيما قدَّمتُ » .

وقال الإصْطَخَرِيُّ : لا بُدَّ أَنْ يُكَذِّبَ نفسه ، وإن كان صادقاً ؛ فإنه عزَّ من قائل قال : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ ^(٥) فهذا لقب أثبتته الشرعُ ، فَيُكَذِّبُ القاذفُ على هذا التَّأْوِيلِ نفسه ، فإن الشرع سَمَّاهُ كاذباً .

(١) ساقطة من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « اجتمع » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٤) في الأصول : « وهذا » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) سورة النور ١٣ . وفي الأصول : « فإن لم يأتوا » وهو خطأ ، وقد تقدم الاستدلال بالآية في صفحة ٢٤١ .

وهذا بعيد لا أصل له ، وهذه الآية مع آى آخر وردت فى قصة الإفك ، وتبرئة عائشة رضى الله عنها ، وكانت مبرأة عما قذفها به المنافقون . انتهى .

ولا مزيد على حسنه ، فله دُرّه من خطيب مصقّع ، مناضل عن الشريعة بقلبه ولسانه . ومن هنا ، والله أعلم ، أخذ الشيخ الإمام رحمه الله ما كان يقوله لنا ، من أن القاذف كاذب عند الله ، لقد لقّبه الشرع ، ووسّمه بسيمة الكذب ، وإن كان الأمر على ما وصف ، من اقرار المقذوف بمعصية الزنا ، وفى كلام الإمام ما يؤخذ منه تفصيل ، بين أن يعلم من نفسه الصدق ، أولا ، وسيكون لى عليه كلام يدل على ميل منى إليه . وقال الغزالي رحمه الله فى « الوسيط » : أما القاذف فتوبته فى إكذابه نفسه ، كذلك قال الشافعى ، وهو مُشكِل ؛ لأنه ربما كان صادقاً ، والمعنى به تكذيبه^(١) نفسه فى قوله : « أنا مُحِقٌّ فى الإظهار والمجاهرة دون الحجة » ، فيكفى أن يقول : « تبّت ، ولا أعود » انتهى ، وقدلخصه من كلام الإمام .

ولقائل أن يقول : إذا كان المعنى بإكذابه نفسه كذبه فى قوله : « أنا مُحِقٌّ فى الإظهار والمجاهرة » فلا مانع من أن يقول : « كذبتُ » ولا عاب^(٢) فيه أيضا ، ولم يكلفه يكذب^(٣) ، فلم لا يقول ذلك ، ويجرى على ظاهر النص ؟ .

وقال صاحب « التهذيب » : قال الشافعى رضى الله عنه : « التوبة إكذابه نفسه » فاختلف أصحابنا فيه ، فقال الإصطخرى : يقول : « كذبتُ فيما قلت ، ولا أعود إلى مثله » .

وقال أبو إسحاق : لا يقول : « كذبتُ » ؛ لأنه ربما يكون صادقاً ، بل يقول : « القذف باطل ، ندمتُ على ما قلت ، رجعتُ عنه ، فلا أعود إليه » انتهى . ومنه أخذ الرافعى لفظ « الندم » و « أن لا أعود » مقولة على الوجهين : وجه أبى سعيد ، وجه أبى إسحاق .

(١) فى المطبوعة : « والمعنى بتكذيبه » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ولا عار » والمثبت من : ج ، ز . والعب ، والعب بمعنى .

(٣) فى المطبوعة : « أن يكذب » والمثبت من : ج ، ز .

وقال صاحب « البحر » : قال أبو إسحاق : ليس معنى قول الشافعى أن يقول : « كذبت فيما قلت » بل معناه أن يُكذَّب نفسه فى استباحة القذف ، فيقول : « القذف باطل ، وإئني لا أعود إليه ، وأنا نادى عليه » أو يقول : « قذفى له بالزنا كان كاذباً » ولا يقول : « كنت كاذباً » ؛ لجواز أن يكون صادقاً ، وبه قال ابن أبى هريرة .
 فإن قيل : فقد تُقبل توبة المرتد ، وإن لم يقل : « الكفر باطل » فلم شرطتم هاهنا أن يقول : « القذف باطل » ؟ .

قلنا : لا يُقبل واحد منهما حتى يأتى بما يُضاد الأول ، والتوحيد يُضاد الكفر ، فاكْتَفَى به ، وليس ما يُضاد القذف إلا أن يقول : « القذف باطل » فافترقا .
 وقال الإصطخرى ، وبه قال أحمد رضى الله عنه : توبة القاذف أن يقول : « كذبت فيما قلت ، وإئني كاذب فى قذفى له بالزنا » وهذا ظاهر قول الشافعى رضى الله عنه : « والتوبة إكذابه نفسه » ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه أن النبى ﷺ ، قال : « توبة القاذف إكذابه نفسه » .

قال أصحابنا : ما قاله أبو إسحاق أصح ، وهو المذهب . انتهى .
 وقال القاضى مُجَلَّى فى « الذخائر » : وإن كانت المعصية قذفاً ، فقد قال الشافعى : « التوبة منها إكذابه نفسه » واختلف أصحابنا فى ذلك ، فقال أبو إسحاق ، وأبو على ابن أبى هريرة ، وهو ظاهر المذهب : هو أن يقول : « القذف باطل حرام ، ولا أعود إلى ما قلت » .

وقال أبو سعيد الإصطخرى : هو أن يقول : « كذبت فيما قلت ، ولا أعود إلى مثله » وتعلّق بظاهر كلام الشافعى رحمه الله ، وبه قال أحمد ؛ لِما روى عن عمر رضى الله عنه ، أنه ^(١) قال : « توبة القاذف إكذابه نفسه » .

(١) أى النبى ﷺ .

قال الأولون : وهذا لا يصح ، لأنه يجوز أن يكون صادقاً في القذف ، فيصير
بكذبه عاصياً ، كما كان بقذفه عاصياً .

وقال بعضهم : هو أن يقول : « ما كنت مُحِقّاً في القذف ، ولا أعودُ إليه »
وكلام الشافعي رحمه الله محمولٌ على تكذيب نفسه في قوله : « أنا مُحِقٌّ في إظهاره
والمُجَاهرة بغير حُجَّة » انتهى .

وقوله : « القذف باطلٌ حرام » ذكره لفظ « حرام » مع « باطل » تبع فيه مَنْ
قدّمنا ذكره إياها ، وهى لفظةٌ محمولة على التَّوَسُّع في العبارة ، وإلا فكل قذف خرج
مَخْرَج الشَّتْم فهو حرام ، وإن خرج مَخْرَج الشَّهَادَةِ ، ولم يتم العدُّ ، وقد كان
يحسبه ثَمَّ ^(١) فليس بحرام ، فما لِلْفظة مَوْقع .

فإن قلت : ما الذى استقرَّ عليه رأيكم في صبيغة توبة القاذف ، أترجع عندك
قولُ أبى سعيد ، أم قولُ الجمهور ؟ .

قلتُ : إن كان القاذفُ يعلم أنه كاذب ، فالأرجحُ ^(٢) عندى قول أبى سعيد ؛ لأن
مدارَ التَّوْبَةِ على نحو ما مضى ، ما أمكن ، وتدارك ما يمكن تداركه ، ولا يُتدارك
ثَلْبُهُ عِرْضِ أَخِيهِ ، وثَلْبُهُ منه إلا بذلك ، فهو نظيرُ وفاءِ الدِّين ، وردِّ الظُّلَامَةِ ، ولا
يُغْنِي عن لفظ الكذب لفظُ مُمَجَّج ، ليس بصريح في معناه ، بل مَنْ نال مِنْ أَخِيهِ
قَذْفًا وهو يعلم أنه برئ ، فتوبته بأن يُبَيِّن للناس أنه برئ ، ولا يُبَيِّن ذلك إلا
بتسجيله ^(٣) على نفسه بصريح الكذب والُبْهت ، وإن عَلِم أنه صادق ، أو شكَّ
فالمسألةُ مُحْتَمِلَةٌ ، يَحْتَمِلُ أن يكفيه « قَذْفُ باطل » كما قاله الجمهور ، ويدلُّ له نصُّ
الشافعي دلالة واضحة ، على رواية من رَوَى في لفظ النص ، « بأنه أذنب بأن نطق
بالقذف » إلى آخره ، فكان الشافعي رحمه الله فسر إكذابه نفسه بهذا ، ويَحْتَمِلُ أن
يُشْتَرَط لفظ الكذب ، لِيَجْبُرَ ما كان منه ، وما ذكروه من أنه قد يكون صادقاً
قد قدّمنا جوابه ، وهو أن الصَّدَقَ هنا ليس مطابقة ما في نفس الأمر ، بل كُلُّ قاذف

(١) في المطبوعة : « شتم » والتصويب من : ج ، وفي ز : « يتم » .

(٢) في المطبوعة : « فالراجح » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في ج ، ز . « بتسجيله » والصواب في المطبوعة .

إذا لم يَتِمَّ العددُ فهو كاذبٌ ، لَقَبَ لِقَبِ الرَّبِّ عَزَّ مِنْ قَائِلِ بِهِ ، وَوَسَمَهُ سِمَةً لَا تُزِيلُهُ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهَذَا فِيمَنْ أَخْرَجَ قَذْفَهُ مَخْرَجَ الشَّتْمِ وَالسَّبِّ ، أَمَا مَنْ أَخْرَجَهُ ^(١) مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ ، وَلَمْ يَتِمَّ العددُ ، وَقَلْنَا بِوَجوبِ الحَدِّ عَلَيْهِ ، فَلَا يَظْهَرُ لِي أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَلَا أَنْ ^(٢) الإِصْطِحَارِيَّ يُوجِبُ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ أَبُو سَعِيدٍ لَفْظَ التَّكْذِيبِ عَلَى مَنْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ السَّبِّ وَالْإِيذَاءِ ، هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَقْلُ الْمَآوَرِدِيِّ فِي « الْحَاوِي » صَرِيحًا وَغَيْرِهِ تَلْوِيحًا ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ ، وَمَنْ تَبِعَهُ مُطْلَقًا ، فَصَارَتْ الصُّورُ عِنْدِي ثَلَاثًا :

قَاذِفٌ يَعْلَمُ كَذِبَهُ ، فَالرَّاجِحُ قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ .

وَقَاذِفٌ لَا يَعْلَمُ كَذِبَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ قَذْفَهُ مَخْرَجَ الشَّتْمِ وَالْإِيذَاءِ ، فَفِيهِ تَرَدُّدٌ نَظَرٌ .

وَقَاذِفٌ يَظُنُّ ^(٣) ، أَوْ يَعْلَمُ صَدَقَ نَفْسَهُ ، وَمَا أَخْرَجَ قَذْفَهُ إِلَّا مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ ، غَيْرَ أَنَّهُ حُدَّ لِنُقْصَانِ العددِ ، فَالرَّاجِحُ فِيهِ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، [بَلْ لَا أَعْتَقِدُ فِيهِ خِلَافًا ، وَلَا أَحْفَظُ عَنِ الإِصْطِحَارِيِّ فِيهِ مُخَالَفَةً ، بَلْ صَرِيحُ كَلَامِ الْمَآوَرِدِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ فِيهِ] ^(٤) بَلْ لَوْ قَالَ هَذَا ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ : « كَذِبْتُ » لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فِي الْحَالِ ، أَمَا إِذَا قَالَ ^(٥) : « الْقَذْفُ بَاطِلٌ » فَإِنْ شَهَادَتُهُ تُقْبَلُ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ عَدْلًا ، لِقَوْلِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَبِي بَكْرَةَ : « تَبْ ، أَقْبَلُ شَهَادَتَكَ » فَكَيْفَ نَلْجِئُهُ أَنْ يَقُولَ : « كَذِبْتُ » وَهِيَ لَفْظَةٌ تُوجِبُ الْحُكْمَ بِرَدِّ شَهَادَتِهِ فِيمَا يُسْتَأْنَفُ ؟

فَإِنْ قُلْتُ : مَنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : « كَذِبْتُ » تُرَدُّ شَهَادَتُهُ فِيمَا يُسْتَأْنَفُ ، وَإِنْ كَانَ قَذْفُهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ ، وَالَّذِي قَالَه الرَّافِعِيُّ ، وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الْعَدْلِ يُقَذَفُ عَلَى صُورَةِ الشَّهَادَةِ ، ثُمَّ يَتُوبُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الاسْتِبْرَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنْ كَانَ قَذْفُ سَبِّ أَوْ إِيذَاءِ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « أَخْرَجَ » وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « لِأَنَّ » وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز .

(٣) فِي ج : « وَقَاذِفٌ نَظَرَ أَوْ » وَفِي ز : « وَقَاذِفٌ نَظَرَ إِذْ » وَالتَّحْقِيقُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ : ز ، وَهُوَ أَيْضًا لَيْسَ فِي : ج مَاعِدًا مِنْ قَوْلِهِ : « بَلْ صَرِيحُ كَلَامِ الْمَآوَرِدِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ فِيهِ » فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهِ ، وَقَبْلُهَا عِبَارَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ : « سَقَطَ مِنْ هُنَا شَيْءٌ » وَالتَّحْقِيقُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ » وَالتَّحْقِيقُ مِنْ : ج ، ز .

اشترط على المذهب ، ولم يُفضلوا في قذف الشهادة ، بين أن تكون التوبة منه بلفظ « كذبت » أو غيره ؟

قلت : هو مُطلق يُقيد بما إذا لم يكن بلفظ « كذبت » إذ هو حين يقول : « كذبت » مُعترف بفسقه ، وإقدامه على شهادة الزور ، في هذا الأمر الخطير ، إلا أن يعنى به « كذبت » أنى ملقب من الشارح بلقب الكذب ، كما قدمناه ، فإن^(١) هو عنى ذلك فلا كلام ، وإلا فقد اعترف بشهادة الزور ، فهذا هو الذى يظهر ، ثم هو المسطور^(٢) ، بل لم يجعله الإمام محل خلاف ، إذ قال في « النهاية » :
والوجه عندنا أن يقول : « إذا صرح بتكذيب نفسه » فهذا يخرج عن التفاصيل ، وترديد الأقوال ، ويُقطع فيه بالاستبراء .

وقال صاحب « البحر » في القاذف إذا كان عدلاً ، لكن لم يتم العدد : إن أصحابنا قالوا إن هذا إذا قال : « القذف باطل ، وأنا لا أعود » قبلت شهادته في الحال ، إلى أن قال : والذى قال لاستبراء حاله ، أراد إذا لم يطل الزمان ، أو أراد إن أكذب نفسه في القذف ، إلى أن قال : وإن لم يكذب نفسه ، وأظهر الندامة على قوله ، وكان عدلاً من قبل ، لا يحتاج إلى زمن الاستبراء . انتهى مُلخصاً .
وإذا تأملت ما سطرته لك في هذه الجملة حصلت منه على فوائد :

إحداها : أن لفظ « كذبت » لا يشترط عند أى سعيد إلا في قذف السب والإيذاء ، دون المُخرج مُخرج الشهادة ، على ما دل عليه كلام كثير من الثقلة ، وكلام الماوردي كالصريح فيه ، فليُنظر « الحاوى » وليس في « الرافعي » شيء من ذلك ، بل قال بعد ما ذكر خلاف الإصطخري ، والجمهور : ولا فرق في ذلك بين القذف على سبيل السب والإيذاء ، وبين القذف على صورة الشهادة ، إذا لم يتم عدد الشهود ، إن قلنا بوجوب الحد على من شهد ، فإن لم يوجب فلا حاجة^(٣) بالشاهد إلى التوبة . انتهى .

(١) في ج ، ز : « فإنه » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في ج ، زيادة « الاثرى » وفي ز : « الاثر » .

(٣) في المطبوعة : « فلا حاجة لنا » والمثبت من ج ، ز .

وهذا صريح فيما إذا لم يَتِمَّ العددُ ، بأنَّه على القول بوجوب الحدِّ يطُرِّقه خلافُ أبي سعيد ، فيُوجِبُ عليه أن يقول : « كَذِبْتُ » ، وهذا بعيد ، بل لا أشك في بطلانه ، فإن المصْرَحَ به عن أبي سعيد خلاف ذلك ، وقد قَدَّمنا كلامَ صاحب « البحر » ثم صرَّح بعد ذلك ، فقال فيما إذا نقص العددُ : إن^(١) قلنا يُحَدُّون ، يُحَكِّمُ بفسقهم وتجب التوبة ، فيقول : « قذفي باطل » ، ولا يحتاج^(٢) إلى الندم وترك العزم في المستقبل ؛ لأنها شهادة في حق الله ، ولا يعتبر أن يقول : « إني كاذب » ، ولا أن يقول : « ولا أعود إلى مثله » ، لأنه لو تم عدد الشهود لزمه أن يشهد . انتهى .
وهو صحيح لا شك فيه .

الثاني : أن لفظ « حرام » في قوله « قذفي باطل » لم يقع إلا في عبارة الشيخ أبي حامد والقفال ومَنْ تبعهما ، وما أظنها^(٣) على سبيل التعيين ، فلا يغتر^(٤) بها^(٥) بل يكفي « قذفي باطل » .

الثالثة : أن لفظ « إني نادم » وقع في كلام من رأيت ، وما أراه على سبيل التعيين ، وإن كانت عبارة « المحرَّر » « والمنهاج » تُعَرِّ وتُوهم أن ذلك يتعين .
والرابعة ، أن لفظ « ولا أعود » وقع مستطرِّداً في كلام الرافعي يكاد يكون غير مقصود ، وهي مسألة ذات وجهين صرَّح بحكايتهما^(٦) الماوردي في « الحاوي » والرويانى . في « البحر » .

١٦٧

الحسن بن أحمد بن محمد الطَّبْرِيّ
أبو الحسين الجَلَّابِيّ *

قدم بغداد ، وكان يحضر مجلس الدَّارَكِيّ ، ثم درَّس في حياته ، وكانت له معرفة بالحديث .

-
- (١) في المطبوعة : « وإن » وأثبتنا ما في : ج ، ز .
(٢) في المطبوعة : « ولا نحتاج » بالنون . والكلمة في : ج ، ز بغير إعجام . وأثبتنا ما في : د .
(٣) في المطبوعة : « وما أظنها » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) في د : « فلا يعتبر » والمثبت في باقي الأصول .
(٥) في المطبوعة « بهما » وأثبتنا ما في سائر الأصول .
(٦) في المطبوعة : « في حكايتهما » وأثبتنا ما في سائر الأصول .
* له ترجمة في طبقات الشيرازي ١٠٢ ، طبقات العبادي ٨٤ .

حدّث عن أبي عليّ الحسن بن أحمد الفقيه ، وأبي الحسن بن أبي عمران الجرجانيّ .

قال ابن النجّار : وروى عنه عامر بن محمد البسطاميّ في « معجم شيوخه » في « الكنى » ولم يسمّه .

قال ابن النجّار : وقد رأيت له كتابا سماه « المَدْخَلُ في الجَدَل » ورأيت عليه خطه ، وقد سَمِيَ نفسه الحسن بن أحمد بن محمد .

وذكره الشيخ أبو إسحاق في « الطبقات » بكنيته ، ولم يزد على أن قال : « تفقّه في بلده ، وحضر مجلس الدّاركيّ ، ثم درّس في حياته ، ومات قبل الدّاركيّ بسبعة عشر يوما ، وكان فقيها فاضلا عارفا بالحديث » .

وكانت وفاة الدّاركيّ في الثالث عشر من شوال سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، فتكون وفاة الجَلّايّ في سادس عشر^(١) رمضان .

وقال أبو عاصم : أبو الحسين بن أحمد الجَلّايّ ، كان فقيها جَدِلاً^(٢) وَرِعاً^(٣) .

(ومن الرواية عنه ، ومن الغرائب عنه)^(٤)

● حكى القاضي أبو الطيّب في « التعليقة » أن الشيخ أبا حامد كان يحكى أن الجَلّايّ سئل عن البالغين من أهل الحرب إذا أسرهم الإمام ، فقال : صاروا أَرْقَاء بنفس الأسر كالتّساء والصبيان . قال : وهذا غلط .

قال القاضي أبو الطيّب : وأنا رأيت الجَلّايّ وكنت صبيّا .

قال ابن الرُّفعة^(٥) : ولاشك أن هذا غلط إن لم يثبت للإمام تخيير فيهم ، نعم إن

(١) في الأصول : « سادس عشر » وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى ، وهو الصواب لأنّه ذكر أن الجَلّايّ مات قبل الداركيّ بسبعة عشر يوما . وأن الداركيّ توفي في الثالث عشر من شوال .

(٢) في الأصول : « جدليا » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وطبقات العبادى .

(٣) بعد هذا بياض في : ج ، ز . مكانه في الطبقات الوسطى : « قلت : أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى » .

(٤) في المطبوعة : « ومن الرواية والفوائد عنه » . والمثبت من : ج ، ز .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى : زيادة : « في المطلب » .

قال بثبوت الخيار فيهم بعد ذلك بين^(١) البقاء على الرّق والمنّ والفداء^(٢) والقتل ، فلا بُعْدَ فيه^(٣) .

١٦٨

الحسن بن أحمد المعروف بالحدّاد
البصريّ القاضي أبو محمد*

وهو المذكور في « كتاب الأقضية » من « شرح الرافعي » .
قال فيه الشيخ أبو إسحاق : أحد فقهاء أصحابنا ، لا أعلم على من دَرَسَ ، ولا وقت وفاته .

قال : ورأيت له كتابا في « أدب القضاء » دلّ على فضل كبير^(٤) .
قلت : ووقت على الكتاب المذكور ، وقد حدّث فيه عن مَنْ لحق أصحاب الإمام أحمد بن حنبل ، وعن مَنْ لحق ابن سُرَيْج ، ووقت له أيضا على كتاب في « الشهادات » وفيهما فوائد .

١٦٩

الحسن بن حبيب بن عبد الملك الدمشقيّ
الفقيه أبو علي الحصائريّ**

إمام مسجد باب الجابية بدمشق .
ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

-
- (١) في الطبقات الوسطى « في » .
(٢) في الطبقات الوسطى : « أو القتل » .
(٣) في ج ، ز : « فلا يعد » بالياء التحتية . والمثبت في المطبوعة .
* له ترجمة في : طبقات الشيرازي ٩٩ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ .
(٤) في طبقات الشيرازي : « كثير » .
** له ترجمة في : شذرات الذهب ٣٤٦/٢ ، العبر ٢٤٧/٢ ، المشتبه ٢٣٨ ، النجوم الزاهرة ٣٠٠/٣ . وهو في الشذرات « الحضايري » بالخاء والضاد المعجمتين . وفي العبر « الحضايري » بالخاء المهملة ، والضاد المعجمة . وفي أصل النجوم « الحضايري » بالمعجمتين . ويوافق ما عندنا المشتبه . ولم ترد هذه النسب الأربع في السمعاني وابن الأثير . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣٨٣/١٥ وحواشيه .

وحدّث بكتاب الإمام الشافعي^(١) عن أصحابه .

سمع الرّبيع بن سليمان ، وبكّار بن قُتيبة القاضي ، والعباس بن الوليد البَيْرُوتِيّ ،
وصالح بن أحمد بن حنبل ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وأبا أمية الطَّرْسُوسِيّ ،
وخلقا .

روى عنه عبد المنعم بن غَلْبُون ، وابن جُمَيْع ، وابن المُقَرِّي ، وأبو حفص ابن شاهين ،
وتَمّام الرازِيّ ، وأبو بكر بن أبي الحديد ، وآخرون .

قال عبد العزيز الكتّاني : هو ثقة نبيل ، حافظ لمذهب الشافعيّ .
مات في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

١٧٠

الحسن بن الحسين

الإمام الجليل القاضي أبو عليّ بن أبي هُرَيْرَة *

أحد عظماء الأصحاب ورُفَعائهم ، المشهور اسمه ، الطائر في الآفاق ذكره .

قال فيه الخطيب وقد ذكره في « تاريخ بغداد » : الفقيه القاضي ، كان أحد شيوخ
الشافعيين ، وله مسائل في الفروع محفوظة ، وأقواله فيها مسطورة .

قلت : شرح « المختصر »^(٢) ووقفت على الشرح المذكور^(٣) .

وتفقه على ابن سُرَيْج ، وأبي إسحاق المَرْوَزِيّ .

قال أبو سعيد الكرايسِيّ الحافظ : سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله بن أبي جعفر

ناقله^(٣) إلى القاضي الخُوَارَزْمِيّ يقول : تغيب أبو الحسن الأوزاعيّ عن القاضي أبي عليّ

(١) في المطبوعة : « وحدّث بكتاب الأم للشافعي » . والمثبت من سائر الأصول .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٣٠٤ ، تاريخ بغداد ٧ / ٢٩٨ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٧٠ ، طبقات الشيرازي
٩٢ ، طبقات العبادي ٧٧ ، طبقات ابن هداية الله ٢١ ، العبر ٢ / ٢٦٧ ، مرآة الجنان ٢ / ٣٣٧ ، النجوم الزاهرة
٣ / ٣١٦ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٥٨ .

(٢) الذي في الطبقات الوسطى : « وقفت على قطعة من شرحه للمختصر ، بدمشق » .

(٣) هكذا في المطبوعة . وقد رسمت في : ج ، ز بشكل لا يقرأ . غير أن « نا » من « ناقله » رسمت في :
ج على شكل اختصار حدثنا .

ابن أبى هريرة فى بغداد أياما ثم حضره ، فقال : ياأبا الحسن ، أين كنت عنا ؟ فقال : كنت أيها القاضى شبيه العليل ، فقال له أبو على : وهبك الله شبيه العافية . قال الرافعى : إن ابن أبى هريرة زعيمٌ عظيمٌ للفقهاء . وسنذكر فى أين قال هذا . ومات فى شهر رجب سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الغرائب والفوائد عنه)

● قال فيمن طلق واحدة من نسائه لا بعينها ، أو بعينها ثم نسيها ، طلاقاً رجعيّاً : إن له وطء الجميع .

واختلف النقل عنه فى أن الوطء تعيين أو ليس بتعيين ، فيخرج من كونه ليس تعييناً أنه يطاق كلاً منهما ، ولا يكون وطء واحدة مانعاً من وطء الأخرى . ولا يمكنه أن يقول : الطلاق واقع من حين اللفظ ؛ لأن من أوقعه [من]^(١) حين اللفظ جعل الوطء تعييناً ، كما أشار إليه الرافعى ، وحكى الخلاف فى ذلك بين أبى إسحاق وابن أبى هريرة ، فكأن هذا اللفظ عند ابن أبى هريرة لا يُباشَر به^(٢) المحل .

وهذا قد يتجه فى الطلاق المبهم ، أما فيمن طلق معينة ثم نسيها فلا اتّجاه له ، وهو آيل إلى وطء الحرمة قطعاً .

● ومنزلة هذا المذهب فى البعد منزلة مقابله الذى حكاه الحنّاطى فيمن علّق الطلاق بالشهر ، وذلك أن الشاكّ فى الباقى من الشهر لا يقع عليه الطلاق ؛ لأنه لا يقع إلا باليقين .

وحكى الحنّاطى وجهين فى حلّ الوطء فى حال الشك .

وجه التحريم أنه شاكّ فى استباحتها فأشبهه^(٣) ما إذا اشتبهت زوجته بأجنبية .

قال ابن الرّفعة : وهذا التعليل يقتضى تحريمها عليه على هذا الوجه ، فيما إذا شك هل طلق أو لا^(٤) . ولم نر من قال به .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى ج ، ز ، د : « لا يتأثر فيه » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى ج ، ز ، د : « فاشتبّه » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « أم لا » والمثبت من سائر الأصول .

● إذا كان رأس الشاج أصغر استوعبناه وضممنا إليه أرش مابقى .

وقال ابن أبى هريرة تخريجا فيما حكاه عنه الماوردي: بل نضم إليه أرش الموضحة كاملا .

قال في « الحاوى » فى النهى عن تلقى الرُكبان ، وكذلك المدلس : قال الشافعى : قد عصى الله تعالى ، والبيع لازم والثلث حلال . يريد أن التدليس حرام والثلث حلال .

وقد كان أبو على بن أبى هريرة يقول : إن ثمن التدليس حرام ، لا ثمن المبيع ؛ ألا ترى أن المبيع إذا فات رجع على البائع بأرش عيب التدليس ، فدل على أنه أخذ منه بغير استحقاق ، انتهى .

وما حكاه عن ابن أبى هريرة غريب ، ومعناه أن الزيادة بسبب التدليس محرمة^(١) لا جملة الثمن .

واعلم أن صاحب « البحر » لم ينقل فيه هذا مع كثرة استقصائه لكلام « الحاوى » .

● رأيت فى « تعليق » ابن أبى هريرة على « المختصر » فى « الحدود » بعد ذكر « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » مانصه : ألا ترى أن ابن مسعود قد أنكر المعوذتين ! وإنما أنكر رسمهما ؛ لأنه مُحال أن يُظنّ بابن مسعود أن يُنكر أصلهما . انتهى .

قلت : وقد عقد القاضى أبو بكر فى كتابه « الانتصار للقرآن » وهو الكتاب العظيم الذى لا ينبغي لعالم أن يخلو عن تحصيله ، بابا كبيرا يبين فيه خطأ الناقل لهذه المقالة عن عبد الله بن مسعود ، وأن الدليل القاطع قائم على كذبه على عبد الله ، وبراءة عبد الله منهما .

● قال ابن أبى هريرة : البحث مع الفاسق لا يجوز ، وفرق الماوردي ، فجوزه فى المعقول دون المنقول .

قلت : وكلاهما مستدرَك ، والصوابُ البحثُ معه ، وأما قبول نقله فأمر آخر .

● لابن أبى هريرة وجه أن بيع عقار اليتيم للغبطة لا يجوز ، وإنما يجوز للضرورة فقط . رأيت فى « تعليقه » وحكيته عنه فى « التوشيح » بلفظ ، فليُنظر .

(١) فى : ج ، ز ، د : « لحرمة » ووضعت شدة على الراء فى نسخة ج . وقد أثبتنا ما فى المطبوعة .

● فصل ابن أبي هريرة في تقديم العشاء وتأخيرها فقال ، كما نقله صاحب « الحاوي » : إن عِلِمَ مِنْ نفسه أنه إذا أَّخرها لا يغلبه نوم ولا كسل فالأفضل التأخير ، وإلا فالتقديم .

وقال الشاشي : هذا التفصيل متَّجه للمنفرد دون الجماعة ؛ لاختلاف أحوالهم . قال الوالد رحمه الله : وما ذكره ابن أبي هريرة في الحقيقة اختيارٌ للتأخير ؛ لأن مَنْ خشي أن النوم يغلبه لا يمكن أن يقال : التأخير له أفضل .

● قال ابن أبي هريرة : إذا أَّكره المصلِّي على الحدثِ بأنْ عُصر بطنه حتى خرج بغير اختياره لم تبطل صلاته .

كذا نقله عنه الوالد رحمه الله في « شرح المنهاج » وهو غريب .

قال الوالد : كأنه تفريع على القول بأنَّ سبق الحدث لا يُبطل الصلاة .

● قلت : أو أنه عل الجديد ، وهو وجه صعب ، شبه^(١) الوجه الذاهب إلى أن مَنْ مَسَّ ذكره ناسيا لا ينتقض وضوؤه ، وقد حكاه الرافعي عن حكاية الحنَّاطي .

● نقل المأوردي في « الحاوي » أن ابن أبي هريرة قال : إنه يُباح ولا يُكره عقْدُ اليمين على مباح ، اعتباراً بالمحلف عليه .

وهذا مخالف لنص الشافعي حيث قال : « وأكره الأيمان على كل حال ، إلا فيما كان طاعةً » .

ووجه ابن أبي هريرة غريب ، لم يحكه الرافعي ، إنما حكى الرافعي الأوجه في الحالف على مباح : هل يُستحب له الحنث أو عَدَمه ، أو يتخير ؟ أما نفس عقْدُ اليمين فظاهر كلامه الحزْمُ بأنه مكروه ، كما هو ظاهر النص .

● حكى الديلمي في كتاب « أدب القضاء » أن ابن أبي هريرة قال فيما إذا أسلم في دراهم أو دنائير ولم يصفها : إنه يجوز ، ويُحمل على نقْد البلد ، وأن أبا إسحاق قال : لا يجوز ؛ لأن السِّلْم يُحتاط فيه ، وأن ابن سريج قال : إن كان حالاً جاز ، وإلا فلا ، لأنه قد يتغير النَّقْد .

(١) في المطبوعة : « وهو وجه ضعيف يشبه الوجه » وأثبتنا ما في سائر الأصول .

قلت : أما ما حكاه عن ابن سُرَيْجٍ فغريبٌ حَسَنٌ ، وأما الوجهان الأولان فقد أشار إليهما الإمام في « النهاية » في أوائل باب « كتاب القاضى إلى القاضى » .

(مسألة إيقاع القرعة على العبد المَبْهُم حتى يَعْتَق)

● أنكر على الشيخ ابن أبى هريرة قوله فيما إذا قال الزوج : إن كان الطائر غراباً فعبدى حُرّاً ، وإلا فزوجتى طالق . ومات قبل البيان ، وقلنا لا يعين الوارث بل تُقْرِع ، فإن خرجت على المرأة لم تطلق . والأصح لا يَرِقُّ العبد . وعلى هذا ففى وجه أن القرعة تُعاد إلى أن تخرج عليه .

قال الرافعى : قال الإمام : وعندى يجب أن يخرج القائل به عن أحزاب الفقهاء ، ومن قال به فليقطع بعنق العبد ، ولْيترك^(١) تضييع الزمان فى إخراج القرعة .

وهذا قوى قويم ، لكن الحنَاطى حكى الوجه عن ابن أبى هريرة ، وهو زعيم عظيم للفقهاء لا يتأتى إخراجهم من أحزابهم . انتهى .

قلت : أما كونه زعيماً عظيماً فلا شك فيه ، ولعل من أجل ذلك لم يُسَحَّ الإمام باسمه ، بل ذكر الوجه^(٢) مجرداً^(٣) غير مَعزُورٍ إلى قائل ، وكأنه جعل الآفة فيه الثقلَة عن أبى على .

وعبارة الإمام فى « النهاية » : وفى بعض التصانيف أن القرعة تُعاد مرّة أخرى ، عن بعض أصحابنا ، وعندى أن صاحب هذه المقالة يجب أن يخرج من أحزاب الفقهاء ؛ فإن القرعة إذا كانت تُعاد ثانية فقد تُعاد ثالثة ، ثم لا يزال الأمر كذلك حتى تقع على الأمة ، فإن القرعة ستخرج^(٤) عليها . وحقُّ صاحب هذا المذهب أن يقطع بعنق الأمة . وهذا لا سبيل إليه . انتهى .

ولا شك أن الإمام لا يُطلق هذه^(٥) العبارة فى حق ابن أبى هريرة ، بل إما ألا يكون

(١) فى ج : « ولترك » بالنون . وما أثبتنا من : ز ، د ، والمطبوعة .

(٢) فى ج ، ز ، د : « بل ذكر الاسم » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى : ز ، د : « محرراً » والمثبت فى : ج ، والمطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « تستخرج » والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى : ج ، ز : « على هذه » والمثبت فى المطبوعة .

بلغه أن هذا القول قوله ، أو لا يكون صدق الثقله عنه . ويؤيد هذا أنى رأيت أخى الشيخ أبا حامد [أحمد]^(١) أطال الله بقاءه ذكر فى تكملة « شرح المنهاج » لفظ ابن أنى هريرة فى المسألة من « تعليقته » التى علقها عنه الطبرى ، وليس فيه أنه قال : إن القرعة تُعاد ، بل عبارته فى القرعة « وإن خرجت على امرأته لم تُطلق ، ولم يعنق العبد ، والورع ألا يأخذ وارثه ، ويجوز له أن يتصرف فى العبد » انتهى . وفى قوله « ويجوز له أن يتصرف فى العبد » ما يؤذن^(٢) بخلاف ما نقله الحنطى .

ثم أقول : بتقدير ثبوت منقول الحنطى ليست هذه المقالة بالغة فى النكارة إلى هذا الحد ، ولا يلزمه أن يعين العبد للعنق ابتداءً من غير قرعة ؛ لأنه قد يكون من مذهبه أن القرعة تُحدث [أن]^(٣) العنق فى الحال ، ولا يكون [منكبة]^(٤) عنه ، فقد وجدته حكى فى « تعليقته » فى باب « القرعة » أواخر « كتاب العنق » هذا المذهب عن مالك رحمه الله ، لكنه رد على مالك فى ذلك .

وبتقدير ألا يكون مذهبه ، فلا يلزمه ذلك أيضا ؛ لأن له أن يقول : لو أعتقته بلا قرعة لأعتقته بلا سبب ، بخلاف ما إذا أعتقته بقرعة وإن كنت متسببا فى خروجها^(٥) عليه ، فإننا عهدنا القرعة منصوبة سببا فى مثل ذلك ، ولأجله^(٦) قلنا بالقرعة هنا ؛ لأنها لو قرعت المرأة لم تُطلق ، فما جعلت إلا رجاء الوقوع على العبد فيعتق .

فدل أن المقصود بها محاولة العنق ، وهو شيء يتشوف الشارع إليه ، فلا يبعد إعادتها حتى تخرج عليه ويعتق ، ويكون عتقه مُسندا^(٧) إلى القرعة على الجملة ، وإن كان المقصود بها التحيل عليه .

(١) زيادة فى ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ما يوزن » والتصحيح من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) مكان هذه الكلمة بياض فى المطبوعة . وهذا هو رسمها فى : ج ، ز . غير أنها رسمت بدون نقط فى كلتا النسختين .

(٥) فى المطبوعة : « إخراجها » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى ج ، ز : « ولا حيلة » والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى المطبوعة : « مستندا » والمثبت من : ج ، ز .

وقد يُستأنس بهذا على الجملة بما اتفق في أمر عبد الله والد سيدنا رسول الله ﷺ ، وقد خرج القُدْح عليه فزادوا الإبل عَشْرًا عَشْرًا ، كُلَّمَا وقعت عليه القُرْعَة زادوا وعادوا القُرْعَة ، حتى انتهَوْا إلى المائة ووقعت القُرْعَة على الإبل ، فما كان ذلك إلا توصُّلاً إلى نجاة عبد الله .

وكذلك ما رواه المفسرون في قصة يونس عليه الصلاة والسلام عن ابن مسعود أنه قال : لما تَوَعَّده قومه العذاب انطلق مُغاضِباً حتى انتهى إلى قوم في سفينة فعرفوه فحملوه ، فلما ركب السفينة وقفت . فقال : ما لِسَفِينَتِكُمْ ؟ فقالوا : لا ندرى ! فقال : لكنى أدرى^(١) ، فيها عبدٌ آبق من رَبِّه ، وإنها والله لا تسير حتى تُلقوه . قالوا : أَمَا أَنْتَ يا نبي الله فوالله لا تُلقِيكَ ! قال : فاقترِعُوا فَمَنْ قُرِعَ . فاقترعوا فُقِرِعَ يونس ، فَأَبَوْا أَنْ يُمَكِّنُوهُ مِنَ الْوُقُوعِ ، فعادوا إلى القُرْعَة ، حتى قُرِعَ ثلاث مرات . فهذا وما قبله وإن كنا قبل شَرَعْنَا إلا أنه مما يُستأنس به على الجملة لمحاولة مَنْ تَقَرَّعَهُ القُرْعَة .

(قول على لعمر رضى الله عنهما في قصة المغيرة في أبى بكره :
أراك إن جلدته رَجَمْتَ صاحبك)

● رَوَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي قِصَّةِ الْمَغِيرَةِ لِأَبَى بَكْرٍ : تُبُّ أَقْبَلُ شَهَادَتِكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَتُوبُ ، وَاللَّهِ زَنَّا^(٢) ، فَهَمَّ عُمَرُ بِجُلْدِهِ ثَانِيًا ، فَقَالَ لَهُ عَلَى : أَرَأَيْكَ إِنْ جُلِدْتَهُ رَجَمْتَ صَاحِبَكَ . فَتَرَكَهُ ، وَلَمْ يَخَالِفْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وقد اختلف أصحابنا في معنى هذا الكلام بعد الاعتراف بإشكاله على وجهين ، رأيتهما في « تعليق » ابن أبى هريرة احتمالين .

وهذا كلامه في « التعليقة » : وكان معنى قوله : إن جلدته فارْجُمُ صاحبك . أى أنك

(١) في المطبوعة : « أرى » والتصحيح من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « لقد زنا » والمثبت من سائر الأصول .

[إن] ^(١) استحللت جلده من غير استحقاقه إيَّاه فارْجُمْ صاحبك ، كما يقال : « مَنْ بَاعَ الْحَمْرَ فَلْيَشْقُصِ الْخَنَازِيرَ » ^(٢) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ : إِنْ كُنْتَ أَقَمْتَ هَذَا شَاهِدًا آخَرَ فَارْجُمْ صَاحِبَكَ ؛ تَمَامُ الشَّهَادَةِ ، فَإِذَا ^(٣) كُنْتَ لَا تَجْعَلُهُ شَاهِدًا رَابِعًا حَتَّى تَرْجُمَ بِهِ صَاحِبَكَ فَلَا تَجْعَلُهُ قَاضِيًا رَابِعًا ، حَتَّى تَحُدَّهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَدَّدْتُمُوهُ . انْتَهَى .

وَصَرَحَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي « الْمَطْلَبِ » بِنَقْلِهِمَا خِلَافًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، وَأَنَّ الثَّانِيَ أَصَحُّ .

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : وَقَدْ قِيلَ إِنْ الْمَغِيرَةُ كَانَتْ تَزُوجُ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ فِي السَّرِّ ، وَكَانَ عَمْرٌ لَا يُبِيحُ نِكَاحَ السَّرِّ ، وَيُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى فَاعِلِهِ ، وَكَانَ يَقُولُ لِلْمَغِيرَةِ : هَذِهِ امْرَأَتُكَ ؟ فَيُنْكِرُ ، فَظَنَّهُ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ زَانِيًا ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ مِنْهُ أَنَّهُ يُنْكِرُهَا . قَالَ : وَهَذَا طَرِيقٌ يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِالصَّحَابَةِ . قَالَ : وَحَيْثُ لَا يَكُونُ الشُّهُودُ كَذِبُوا ، وَلَا الْمَغِيرَةُ زَنَّا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١٧١

الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن الثَّعْمَانِ الشَّيْبَانِيُّ الْحَافِظُ
أَبُو الْعَبَّاسِ النَّسَوِيُّ *

مُصَنِّفُ « الْمُسْنَدِ » .

تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي ثَوْرٍ ، وَحَرَمَلَةَ .

● وَهُوَ الْقَائِلُ : سَمِعْتُ حَرَمَلَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ فِي رَجُلٍ فِي فَمِ امْرَأَتِهِ

(١) تَكْمَلَةٌ مِنْ : ج ، ز .

(٢) هَذَا مِنْ حَدِيثِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَهُوَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (بَابُ فِي ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ . مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ) ٢٥١/٢ . وَانْظُرْ : النِّهَايَةَ ٤٩٠/٢ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ « فَإِنْ » وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : ج ، ز .

* لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي : الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٢٤/١١ ، تَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ ٢٤٥/٢ ، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٢٤١/٢ طَبَقَاتُ الْعِبَادِي ٥٧ ، الْعَرَبُ ١٢٤/٢ ، مَرَاةُ الْجَنَانِ ٣٤١/٢ ، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٨/٢ ، الْمُنْتَظَمُ ١٤٢/٦ تَرْجُمَةٌ وَافِيَةٌ ، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ١٨٩/٣ .

تمرّة ، فقال لها : إن أكلت هذه التمرة فأنت طالق ، وإن طرحتها فأنت طالق ، فأكلت نصفها وطرح نصفها^(١) : لم تطلق^(٢) .

سمع الحسن بن سفيان من أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، وقتيبة ، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي ، وشيبان بن فروخ ، وأبي بكر^(٣) [بن أبي شيبة]^(٤) وأبي ثور^(٥) ، وسهل بن عثمان العسكري ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، وسعد بن يزيد الفراء ، ويزيد بن صالح وغيرهم .

روى عنه ابن خزيمة ، وأبو بكر الإسماعيلي ، وابن جبان ، وأبو علي الجافظ ، ويحيى ابن منصور القاضي ، وأبو عمرو بن حمدان ، وحفيده إسحاق بن سعيد [النسوي]^(٥) وخلق سواهم .

قال الحاكم : كان محدث خراسان في عصره ، مقدما في الثبوت والكثرة والفهم والفقه والأدب .

وقال ابن جبان : كان ممن رحل وصنف وحديث ، على تيقظ ، مع صحة الديانة ، والصلابة في السنة .

وقال أبو الوليد النيسابوري الفقيه : كان الحسن أديبا فقيها ، أخذ الأدب عن أصحاب النضر بن شميل ، والفقه عن أبي ثور .

وقال الحاكم : سمعت محمد بن داود بن سليمان يقول : كنا عند الحسن بن سفيان فدخل ابن خزيمة ، وأبو عمرو الجيري ، وأبو بكر بن علي الرازي ، في جماعة وهم متوجهون

(١) في الطبقات الوسطى وطبقات العبادي ٥٨ : « إن أكلت هذه التمرة فأنت طالق ، وإن طرحتها فأنت طالق . فأكل نصفها وطرح نصفها » . وانظر حواشي صفحة ٢٢٧ .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « قال أبو عاصم : رواه عنه الفقهاء أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان ، وأبو القاسم منصور بن العباس البوشنجي » .

(٣) في الأصول : « وأبا بكر ، وأبا ثور » .

(٤) تكملة من : ج . وفي ز ، د : « بن شيبة » .

(٥) زيادة من : ج ، ز : على ما في المطبوعة . وهو فيها : « النسوي » وفي العبر ٣٦٧/٢ : « إسحاق بن سعد النسوي » .

إلى فَرَاوَة^(١) ، فقال أبو بكر بن علي : قد كتبت هذا الطَّبَّق من حديثك ، قال : هاتِ ، فأخذ يقرأ ، فلما قرأ أحاديثه أدخل إسنادا في إسناد ، فردّه الحسن ، ثم بعد ساعة فعل ذلك ، فردّه الحسن ، فلما كان في الثالثة قال له الحسن : ما هذا ؟ قد احتملتك مرتين وهذه الثالثة ، وأنا ابن تسعين سنة ، فاتق الله في المشايخ ، فربما اتفق فيك دعوة ! فقال له ابن خُزَيْمَة : مَهْ ، لا تُؤذِ^(٢) الشيخ ! قال : إنما أردتُ أن تعلم أن أبا العباس يعرف حديثه .

توفي الحسن بن سفيان بقرية بالوز^(٣) ، وكان مقيما بها ، وهي على ثلاثة فراسخ من نَسا ، في شهر رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة .

الحسن بن محمد بن العباس

أبو عليّ الزُّجَاجِيّ *

الإمام الكبير ، أحد الأئمة ، تلميذ ابن القاصّ والراوى عنه جُزء حديث أبي عمر ، وشيخ القاضي أبي الطيّب .

أراه من أهل هذه الطبقة ، وسأذكره في الرابعة .

١٧٢

الحسن بن محمد

أبو عليّ الطَّبَّسِيّ **

قال فيه الحاكم : الفقيه الأديب الزاهد ، من أجلّ مشايخنا وفقهائنا بخراسان .

قال : وكان خليفة أبي علي بن أبي هريرة في حياته وبعد وفاته .

(١) فراوة ، بالفتح وبعد الألف واو مفتوحة : بليدة من أعمال نسا بينها وبين دهستان وخوارزم . المراصد ١٠٢٣ .

(٢) في الأصول : « لا تؤذى » .

(٣) في المطبوعة : « بالرز » وهو خطأ صوابه من : ج ، والمراصد ١٥٧ .

* وعد المصنف بأنه سيذكره في الطبقة الرابعة ، وقد ذكره هناك . فلم نعطه رقما ، وأرجأنا ذكر مصادر ترجمته إلى هناك . وقد ذكر ابن هداية الله في طبقاته ٣٦ أنه الزجاجي ، بضم الزاى وتخفيف الجيم . ** له ترجمة في طبقات العبادى ٨٣ .

كتب بخراسان والعراقيين ، وسمع سنن أبي داود من ابن داسة .
قال الحاكم : وسمعت يقول : لما مات ابن أبي هريرة وسئلت أن أخلفه بعد وفاته
رأيت^(١) رسول الله ﷺ في النوم يقول : يا أبا علي ، بلغني أنك خلّفت أبا علي
ابن أبي هريرة فأحسنّت خلافته ، فجزاك الله عنى خيرا .

● وذكره العبادي في « الطبقات » وحكى عن الأستاذ أبي طاهر أنه قال :
اجتمع^(٢) رأيي ورأي أبي عليّ [علي]^(٣) أن كل كلام لا يوجد نظمه في غير^(٤)
كتاب الله فإن الجنب لا يقرأه ،^(٥) وإن وُجد في غير كتاب الله^(٦) ، فإن قصد^(٧)
كتاب الله لم يَجْز ، وإن قصد غيره جاز .

قلت : والمتأخرون من الأصحاب لم يذكروا هذا التفصيل ، بل أطلقوا أنه إذا قرأ
شيئا لا على قصد القرآن أنه يجوز ، ولا بأس بهذا التفصيل ، فإن ما لا يوجد نظمه
إلا في كتاب الله يبعد أن يقصد به قارئه غير كتاب الله .

قال العبادي نقلا عن أبي عليّ : والجنب لا يقول^(٨) : بسم الله الرحمن الرحيم ،
بل يقول : بسم الله العظيم [وبحمده]^(٩) الحمد^(١٠) لله على الإسلام ونعمته .
قال : كذا روى في الخبر .

قلت : وهذا من آثار ذلك التفصيل ، كأنه يقول : بسم الله الرحمن الرحيم لا
يوجد نظمها إلا في كتاب الله ، وهذا بعيد ، أعني تحريم قول بسم الله الرحمن الرحيم
على الجنب إذا لم يقصد بها القرآن ، فإنها قد اشتهر^(١١) كونها تُذكر ولا يُقصد
بها القرآن ، غير أنها^(١٢) مما لا يوجد نظمه إلا في كتاب الله .

(١) في الطبقات الوسطى : « أريت » بضم الهمزة .

(٢) في طبقات العبادي : « أجمع » .

(٣) زيادة من العبادي .

(٤) في العبادي : « إلا في كتاب الله » .

(٥) في العبادي : « وإذا وجد نظمه في القرآن وفي غيره » .

(٦) في العبادي : « فإن قصد ما في كتاب الله » .

(٧) في العبادي : « لا يقرأ » .

(٨) سقط من العبادي .

(٩) في المطبوعة : « والحمد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والعبادي .

(١٠) في المطبوعة : « اشتهرت » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(١١) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « بخلاف غيرها مما لا يوجد ... » .

قال الحاكم : توفى الفقيه الأوحـد في عصره أبو علي بطبـسـين ، وحضرت مُعزّاه .
وتوفى في شعبان سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

١٧٣

أبو الحسن المَحَامِلِيُّ الكبير *

من أقران أبي سعيد الإصطخريّ، وأبي عليّ بن أبي هريرة .

قال العبادي : ليس هو جدّ المَحَامِلِيِّ الأخير بل غيره^(١) .

● قال : وهو القائل بأن من وجد الزاد والراحلة بخراسان يوم عرفة ومات يُقضى عنه الحج^(٢) .

قلت : وهذا غريب ، وقد أهمل الغزاليّ ذكر إمكان السَّير في شرائط وجوب الحج ، فاعترضه الرافعيّ ، ونصره ابن الصّلاح بأن إمكان السَّير ليس ركنا لوجوب الحج ، بل لاستقراره في الذمّة ، وصوّب النوويّ قول الرافعيّ ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٣) والحق معه ، والكل متفقون على عدم ثبوته في الذمّة إذا لم يتمكن من السير ، فمقالة المَحَامِلِيِّ غريبة .
ووقفت في بعض التصانيف القديمة لبعض من لم أتحقّق اسمه^(٤) على ما نصه : سمعت ابن أبي هريرة يقول : حضرت مجلس المَحَامِلِيِّ ، وقد حضره^(٥) شيخ من أهل أصبهان نبيل الهيئة ، قدم الموسم حاجاً^(٦) ، فأقبلت عليه وسألته عن مسألة في^(٧) الطهارة ، فضجّر

* له ترجمة في : طبقات العبادي ٧٢ .

(١) عبارة العبادي : « وليس يجد أبي الحسن المحاملي الأخير ، فإن جده كان القاضي أبا عبد الله الحسين بن إسماعيل ... فأما المحاملي الكبير فهو القائل بأن من وجد ... » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « قلت : لم أقف له على ترجمة » .

(٣) سورة آل عمران : ٩٧ .

(٤) جاء بهامش النسخة ج : « هذا في معالم السنن للخطابي » وقد رجعنا إلى معالم السنن ، ووجدنا القصة كاملة ٢٣ / ١ .

(٥) في المعالم : « حضر » .

(٦) في المعالم . « قدم أيام الموسم حاجا » .

(٧) في المعالم : « من » .

وقال : مثلى يُسأل عن مسائل الطهارة ؟ فقلت : لا والله ، إن سألتك إلا عن الاستنجاء نفسه ؛ فألقيت^(١) عليه هذه المسألة فبقى متحيراً^(٢) .

قلت : وأشار إلى كيفية الاستنجاء إذا أمسك ذكره بيساره .

● وذكر الأصحاب هذا المَحَامِلِيّ أيضاً في مسألة موت الأجير على الحج بعد الأخذ في السَّيْرِ وقبل الإحرام ، فإن المذهب المنصوص أنه لا يستحق شيئاً ، والمنقول في الرافعي عن الصَّيْرَفِيِّ والإصْطَخْرِيِّ أنه يستحق شيئاً من الأجرة ؛ لأنهما أفتيا سنة حَصَرَ القَرَامِطَةُ الحَجَّيجَ بالكوفة بأن الأجراء يستحقون بقدر ما عملوا .

ورأيت في « البحر » للرويانِيّ ما نصه : حكى الماسرَجِسِيُّ عن ابن أبي هريرة أنه قال : لما وقع من القَرَامِطَةِ ما وقع اجتمعت أنا والمَحَامِلِيّ والإصْطَخْرِيُّ ، واتفقنا على أن نُفْتِيَ بأن كل من كان حاجاً عن الغير لا يستحق الأجرة إلا أنه يُرْضَخُ^(٣) له بشيء . هكذا حكاه القاضي الطَّبْرِيُّ ، وذكر الشيخ أبو حاتم أنهم أفتوا بأن لهم الأجرة بقدر ما قُطِعَ من المسافة .

هذا كلام « البحر » .

● وذكره أيضاً فيما إذا اختلف القابض والدافع في الألف المدفوعة ، هل كانت قَرْضاً^(٤) أو إِبْضَاعاً^(٥) ، وأن المَحَامِلِيّ الكبير ذهب إلى أنهما يتحالفاً . نقله أبو سعد الهَرَوِيُّ في « الإشراف » وغيره .

(١) في المعالم : « وألقيت » .

(٢) بعد هذا في المعالم : « لا يحسن الخروج منها إلى أن فهمته » .

(٣) رضخت له رضخاً ، من باب نفع ، ورضيخاً : أعطيته شيئاً ليس بالكثير . (المصباح المنير) .

(٤) في المطبوعة : « قراضاً » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) قال صاحب المصباح المنير : أبضعت الشيء غيره ، بالألف : جعلته له بضاعة .

الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه

أبو عبد الله الهمداني*

إمام في اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية .

قدم بغداد فأخذ عن أبي بكر بن الأنباري ، وأبي بكر بن مُجاهد ، وقرأ عليه ، وأبي عمر ، غلام ثعلب ، ونفطويه ، وأبي سعيد السيرافي . وقيل : إنه أدرك ابن دُرَيْد وأخذ عنه .

ثم قدم الشام وصحب سيف الدولة ابن حمدان ، وأدب بعض أولاده ونفق سوقه بحلب ، واشتهر ذكره ، وقصده الطلاب .

أخذ عنه عبد المنعم بن غلبون ، والحسن بن سليمان وغيرهما^(١) .

* له ترجمة في : إنباه الرواة / ١ / ٣٢٤ ، وهو فيه « الحسين بن محمد » ، البداية والنهاية / ١١ / ٢٩٧ بغية الوعاة / ١ / ٥٢٩ ، وهو فيه « الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان » ، شذرات الذهب / ٣ / ٧١ ، طبقات القراء / ١ / ٢٣٧ ، العبر / ٢ / ٣٥٦ وكنيته فيه « أبو عبيد الله » ، لسان الميزان / ٢ / ٢٦٧ ، الزهر / ٢ / ٤٢١ ، ٤٦٦ ، معجم الأدباء / ٩ / ٢٠٠ ، النجوم الزاهرة / ٤ / ١٣٩ ، نزهة الألبا ٣٨٣ وفيات الأعيان / ١ / ٤٣٣ ، نتيمة الدهر / ١ / ١٢٣ .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وقال في كتابه « إعراب ثلاثين سورة » : سمعت ابن مجاهد يقول في قوله تعالى : ﴿ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ [سورة الكهف ٤٩] قال : الصغيرة : الضحك .

قال : وحدثني أبو عمر ، يعني الزاهد ، قال : كان من سبب تعلمي النحو أني كنت في مجلس إبراهيم الحرثي ، فقلت : قد قرئت الكتاب . فعابني من حضر ، وضحكوا ، فأنفيت من ذلك ، وجئت ثعلبا ، فقلت : أعزك الله ، كيف تقول : قرئت الكتاب ، أو قرأت ؟

فقال : حدثنا سلمة عن الفراء ، عن الكسائي ، قال : تقول العرب : قرأت الكتاب ، إذا حققوا ، وقرات الكتاب ، إذا لئنا ، وقرئت الكتاب ، إذا حوّلوا .

قال : ثم لزمته إلى أن مات ، فصار أبو عمر إمام اللغة في عصره .

قرأت الأولى بالهمزة ، والثانية بإسكان الألف .

وصنف في اللغة كتاب «ليس»، وكتاب «شرح الممدود والمقصود»، وكتاب «أسماء الأسد» بلغ فيه إلى خمسمائة اسم، وكتاب «البدیع في القرآن»^(١) وكتاب «الجمل» في النحو، وكتاب «الاشتقاق» وغير ذلك، وكتاب «غريب القرآن». وله مع أبي الطيّب المتنبي مناظرات عديدة.

وقد روى «مختصر المُنزّي» عن أبي بكر النيسابوري. توفي سنة سبعين وثلاثمائة.

(ومن الفوائد عنه)

قال ابن الصّلاح : حكى في كتابه «إعراب ثلاثين سورة»^[٢] مذهب الشافعيّ في البسملة وكونها آيةً من أول كل سورة . قال : والذي صح عندي وإليه أذهب مذهبُ الشافعيّ .

قال : وأقى بلطيفة غريبة، فقال : حدثني أبو سعيد الحافظ، ولعله ابن رُميح النَّسَوِيّ أحمد بن محمد قال : حدثنا أبو بكر النيسابوريّ قال : سمعت الشافعيّ يقول : أول الحمد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وأول البقرة ﴿الْم﴾ .

وهذا الوجه حسن وهو أن البسملة لما ثبتت أولاً في سورة الفاتحة فهي من السور إعادة لها وتكرير ، فلا تكون من تلك السور ضرورة ، فلا يقال هي آية من أول كل سورة ، بل هي آية في أول كل سورة^[٣] .

١٧٥

الحسين بن أحمد بن الحسن بن موسى القاضي

أبو عليّ البيهقيّ

أورده شيخنا الذهبيّ [كأنه]^(٣) تبع للحاكم فيمن اسمه الحسن .

كان فقيهاً أديباً قاضياً بنساً .

سمع من ابن حُرَيْمَةَ وابن صاعد وطبقتهما .

(١) في المطبوعة : «القراءات» والمثبت من : ج ، ز وطبقات القراء . وفيها بعد ذلك : « وحواشي البديع في القراءات » .

(٢) تكملة من الطبقات الوسطى . وانظر : إعراب ثلاثين سورة ١٥ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

روى عن الحاكم وغيره .

مات ببيهق سنة تسع وخمسين وثلاثمائة .

١٧٦

الحسين بن الحسن بن أيوب

أبو عبد الله الطوسي الأديب *

كان من كبار المحدثين وثقاتهم .

رحل إلى أبي حاتم فأقام عنده مدة^(١) ، وجاء [بمكة]^(٢) فسمع « مسند أبي يحيى بن أبي مسرة »^(٣) [منه]^(٤) وكتب أبي عبيد من علي بن عبد العزيز .

روى عنه أبو علي الحافظ النيسابوري ، وأبو إسحاق المزكي ، وأبو الحسين الحجاجي ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو علي الروذباري ، وآخرون .

مات بنوقان يوم الأضحى سنة أربعين وثلاثمائة .

١٧٧

الحسين بن صالح بن خيران

الشيخ أبو علي **

أحد أركان المذهب ، كان إماماً زاهدا ورعا ، تقياً [نقياً]^(٥) ، متقشفاً ، من كبار الأئمة ببغداد .

* له ترجمة في : شذرات الذهب ٢ / ٣٥٦ ، العبر ٢ / ٢٥٣ .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وأكثر عنه » .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « مرة » وفي ز : « ميسرة » وكلاهما خطأ . والتصويب من : ج والعبر ٢ / ٢٥٣ ، ٢٩٨ .

(٤) تكملة من ج ، ز ، والطبقات الوسطى . وفيها بعد ذلك زيادة : « والفوائد » .

** له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ١٧١ ، تاريخ بغداد ٨ / ٥٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦١ ، شذرات

الذهب ٢ / ٢٨٧ ، طبقات العبادي ٦٧ ، طبقات ابن هداية الله ١٥ ، العبر ٢ / ١٨٤ ، مرآة الجنان ٢ / ٢٨٠ ،

النجوم الزاهرة ٣ / ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ١ / ٤٠٠ .

(٥) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

قال الشيخ أبو إسحاق: عُرض عليه القضاء فلم يتقلده، وكان بعض وزراء المقتدر وكّل بداره، وخطوب الوزير في ذلك فقال: إنما قصدنا ليقال: في زماننا من وكّل بداره ليتقلد القضاء فلم يفعل.

وقال الحسين^(١) بن محمد بن عبيد العسكري: شاهدت الموكلين ببابه وختّم الباب بضعة عشر يوما، فقال لي أبي: يا بني انظر حتى تحدث إن عشت أن إنسانا فُعل به هذا ليلي فامتنع.

وقال الإمام أبو عبد الله الحسين بن محمد الكشغلي^(٢): أمر علي بن عيسى وزير المقتدر بالله صاحب البلد أن يطلب الشيخ أبا علي بن خيران حتى يعرض عليه قضاء القضاة فاستتر، فوكّل بباب داره رجاله بضعة عشر يوما، حتى احتاج إلى الماء فلم يقدر عليه إلا من عند الجيران، فبلغ الوزير ذلك، فأمر بإزالة التوكيل عنه، وقال في مجلسه والناس حُضور: ما أردنا بالشيخ أبي علي إلا خيرا، أردنا أن نُعلم أن في مملكتنا رجلا يُعرض عليه قضاء القضاة شرقا وغربا وهو لا يقبل.

قال القاضي أبو الطيّب: ابن خيران كان^(٣) يعيب على ابن سريج في ولايته القضاء ويقول: هذا الأمر لم يكن في أصحابنا! إنما كان في أصحاب أبي حنيفة. قلت: يعني بالعراق، وإلا فلم يكن القضاء بمصر والشام في أصحاب أبي حنيفة قط إلا أيام بكار في مصر، وإنما كان في مصر المالكية^(٤) وفي الشام الأوزاعية^(٥) إلى أن ظهر مذهب الشافعي في الإقليمين، فصار فيه، وصاحب البلد المعين^(٦) به صاحب الشرطة وهو الذي يسمّى اليوم في بلادنا بالوالي، وكان الوالي في الزمان الماضي اسمًا لأمير المدينة، وكان الأمير

(١) في الأصول: «الحسن» وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى، والعبر ٣٦٩ / ٢، والنجوم الزاهرة ٤ / ١٤٨ نقلا عن الذهبي.

(٢) هكذا ضبطه المصنف، بضم الفاء حين ترجمه في الطبقة الرابعة، وضبطه ابن الأثير بفتح الفاء. انظر الباب ٤٢ / ٣.

(٣) في المطبوعة: «وكان ابن خيران يعيب» وأثبتنا ما في: ج، ز.

(٤) في المطبوعة: «للمالكية» والمثبت من: ج، ز.

(٥) في المطبوعة: «للأوزاعية» والمثبت من: ج، ز.

(٦) في المطبوعة: «المعنى» والمثبت من: ج، ز.

يسمى الوالى تارةً والعامل أخرى ، وأما المسمى اليوم بالوالى فكان يسمى صاحب الشرطة ، أو صاحب البلد ، أو صاحب الخير ، يعنى أنه يطالع الأمير بأخبار المدينة . قال الرافعى فى باب « الأطعمة » عن ابن خيران أنه قال : أصاب أكاّر^(١) لنا كلب الماء فى ضيعة لنا فأكلناه ، فإذا طعمه طعم السمك .

قال شيخنا الذهبي : لم يبلغنا على من اشتغل ابن خيران ، ولا عن من أخذ العلم^(٢) . قال : وأظنه مات كهلا .

قال : ولم يسمع شيئاً فيما أعلم .

قلت : لعله جالس فى العلم ابن سريج وأدرك مشايخه .

قال أبو العلاء محمد بن عليّ الواسطيّ ، نقلاً عن الحسين^(٣) ابن العسكريّ : توفى ابن خيران يوم الثلاثاء لثلاث عشرة بقيت من ذى الحجة سنة عشرين وثلاثمائة .

وقال الدارقطنيّ : توفى فى حدود العشر والثلاثمائة .

قال الخطيب : وأظن أبا العلاء وهم على ابن العسكريّ وأراد أن يقول سنة عشر ، فقال سنة عشرين .

وقال ابن الصلاح : ما ذكر^(٤) من وفاته أقرب ، وإياه ذكر الشيخ أبو إسحاق .

قلت : وأظن العشرين فى كتاب الدارقطنيّ إلا أن الناسخ أسقط الياء والنون غلطاً ، ولا منافاة حينئذ بين التاريخين .

قال شيخنا الذهبيّ : ويدل على ما نقله أبو العلاء أن أبا بكر بن الحدّاد سافر من مصر إلى بغداد يسعى لأبى عبيد بن خرّويه القاضى أن يعفى من قضاء مصر ، فقال ابن زولاق : إنه دخلها سنة عشر فى شوال ، وشاهد باب أبى عليّ بن خيران مسموراً لامتناعه من القضاء وقد اشتهر^(٥) ، قال : فكان الناس يأتون بأولادهم الصغار فيقولون لهم : انظروا حتى تحدّثوا بهذا .

(١) الأكار : الذى يحرث الأرض . والتشديد للمبالغة . كذا قال صاحب المصباح (أ ك ر) .

(٢) راجع : سير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٩ .

(٣) فى الأصول : « الحسن » وانظر حواشى الصفحة السابقة .

(٤) هكذا فى المطبوعة ، وفى ج « أذكر من وفاته » والكلمة ساقطة فى ز .

(٥) فى المطبوعة : « استتر » والمثبت من : ج ، ز .

قلت : وليس في الحكاية صراحة في تأخر وفاته عن سنة عشر ، فلعله مات بعد التسمير على بابه بقليل ، ولكن الأثبت^(١) كما ذكرناه أن وفاته سنة عشرين .

(ومن الغرائب عن أبي علي بن خيران)

● نقل الداريمى في باب « صفة الصلاة » من « الاستذكار » أن ابن خيران قال في عِراة ليس لهم إلا ثوب واحد ، وإن صلّوا فيه واحدا بعد واحد خرج الوقت : إنهم يتركون جميعاً ، ويصلّون عِراة .

● قال أبو عاصم العبادى : حكى السريجي^(٢) أن ابن خيران جَوّز للسيد أن يشهد لمكاتبه ويدفع إليه زكاته^(٣) .

قلت :^(٤) .

١٧٨

الحسين بن عليّ بن محمد بن يحيى

أبو أحمد التميمي النيسابورى ، يقال له : حُسَيْنُكَ *

وهو حسين ، مفتوح النون بعدها كاف ساكنة ، ويعرف أيضا بابن مُنَيَّنة ، بضم الميم بعدها نون ثم آخر الحروف ثم نون ثانية .

من بيت حشمة ورياسة ، تربى في حجر الإمام أبى بكر بن خُزَيْمة ، وكان ابن خُزَيْمة في آخر عمره إذا تخلّف عن مجلس السلطان بعث بأبى أحمد نائباً عنه ، وكان يقّمه على أولاده .

(١) في : ج ، ز « لا يثبت » والمثبت في المطبوعة .

(٢) هكذا في المطبوعة . وفي ج : « الريمى » بدون نقط تحت الباء . وفي ز : « الريمى » وفي طبقات العبادى : « الترجمى » بضم التاء والراء وسكون النون .

(٣) في طبقات العبادى : « زكاة ماله » .

(٤) بياض في الأصول .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٣٠٤ ، تاريخ بغداد ٨ / ٧٤ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٦٧ شذرات الذهب ٣ / ٨٤ ، العبر ٢ / ٣٦٨ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١٤٧ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٠٧ وحواشيه .

سمع أبو أحمد من ابن خزيمة ، وأبي العباس السراج بنيسابور ، ورحل فسمع أيضا عمر بن إسماعيل بن أبي غيلان ، وعبد الله بن محمد البغوي ، وأبا عوانة الأسفرائني ، وغيرهم .

روى عنه أبو بكر البرقاني ، وأبو عبد الله الحاكم ، وعمر بن أحمد بن مسرور ، وأبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي^(١) وجماعة .
قال الخطيب : كان ثقة حجة .

وقال الحاكم : صحبته سقرا وحضرا نحا من ثلاثين سنة فما رأيته يترك قيام الليل ، يقرأ في كل ركعة سبعا ، وكانت صدقاته^(٢) دارة ، سرا وعلانية ، أخرج مرة عشرة أنفس من الغزاة بآلتهم بدلا عن نفسه ، ورابط غير مرة .
توفي في ربيع الآخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٣) ، أخبرنا أحمد بن هبة الله ، بقراءتي ، أخبرنا أبو روح إجازة ، أخبرنا زاهر ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن ؛ أخبرنا أبو أحمد الحسين بن علي ، أخبرنا أبو القاسم البغوي ، حدثنا هذبة ، حدثنا حماد ، عن ثابت ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « كَانَتْ شَجَرَةٌ تَضُرُّ بِالطَّرِيقِ فَقَطَعَهَا رَجُلٌ فَنَحَّاهَا عَنِ الطَّرِيقِ فَعَفَّرَ لَهُ » .

رواه مسلم^(٤) ، عن محمد بن حاتم ، عن بهز بن أسد ، عن حماد ، به .

(١) انظر اللباب ٥٣/٣ وفيه « أبو سعيد » .

(٢) في المطبوعة : « صدقات » والتصويب من سائر النسخ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٠٨ .

(٤) صحيحه (باب فضل إزالة الأذى عن الطريق ، من كتاب البر والصلة والآداب) ٢٠٢١/٤

ولفظه : « إِنَّ شَجَرَةً كَانَتْ تُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَطَعَهَا ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ » .

الحسين بن علي بن يزيد بن داود بن يزيد

الحافظ الكبير أبو علي النيسابوري*

شيخ الحاكم .

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وأول سماعه سنة أربع وتسعين .

فسمع من إبراهيم بن أبي طالب ، وعلي بن الحسين ، وعبد الله بن شيرويه ، وجعفر ابن أحمد الحافظ .

وبهراة^(١) : الحسين بن إدريس ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وأقرانهما .

قال الحاكم : وبهراة أول رحلته .

وبنسا : الحسن^(٢) بن سفيان .

وبجرجان : عمران بن موسى^(٣) .

وببغداد : عبد الله بن ناجية ، والقاسم المطرز .

وبالكوفة : محمد بن جعفر القتات .

وبالبصرة : أبا خليفة ، وزكريا الساجي .

وبواسط : جعفر بن أحمد بن سينان .

وبالأهواز : عبدان .

وبأصبهان : محمد بن نصير .

وبالموصل^(٤) : أبا يعلى .

* له ترجمة في البداية والنهاية ٢٣٦/١١ ، تاريخ بغداد ٧١/٨ ، تذكرة الحفاظ ١١٠/٣ ، شذرات الذهب ٣٠٨/٢ ، العبر ٢٨١/٢ ، مرآة الجنان ٣٤٣/٢ ، المنتظم ٣٩٦/٦ ، النجوم الزاهرة ٣٢٤/٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٥١/١٦ .

(١) في الطبقات الوسطى قبل هذا زيادة : « أبا جعفر السامي » . وهو « محمد بن عبد الرحمن » الآتي .

(٢) في الأصول : « الحسين » والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ١٢٤/٢ .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وبمرو عبد الله بن محمود ، وأقرانه . وبالري : إبراهيم بن يوسف الهسنجاني » .

(٤) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « وبالجزيرة : أبا يعلى الموصلی ؛ سمع منه مسنده وكتبه بخطه » .

وبمصر : أبا عبد الرحمن النَّسَائِي^(١) .

وبغزة : الحسن بن الفرّج^(٢) ، راوى « الموطأ » .

وبمكة : الْمُفَضَّل^(٣) الْجَنْدِي^(٤) .

وبالشام : أصحاب إبراهيم بن العلاء^(٥) ، والمعافى بن سليمان .

روى عنه أبو بكر أحمد بن إسحاق الصَّبْغِيّ ، وأبو الوليد الفقيه ، وهما أكبر منه ، وابن منّدة ، والحاكم ، وأبو طاهر بن مَحْمُش^(٦) ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، وغيرهم .

قال الحاكم : هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والرّحلة ، ذكره بالشرق كذكره في الغرب^(٧) ، مقدّم في مذاكرة الأئمة وكثرة التصنيف . انتهى .

وكذلك قال الخطيب ، قال : وذكره الدارقُطْنِيّ فقال : إمام مهذب .

قال الحاكم : وعقد^(٨) له مجلس الإملاء سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، وهو ابن ستين سنة ، ثم لم يزل يحدث بالمصنّفات والشيوخ بقيّة عمره .

وأطال الحاكم ترجمة شيخه هذا وأطنب ، على عادته إذا ترجم كبيراً ، استوفى وحشد الفوائد والغرائب .

قال : كان أبو على يشتغل بالصّاغة ، فنصحه بعض العلماء وأشار عليه بالعلم .

قال : وكنت أرى أبا على معجباً بأبى يَعْلَى المَوْصِلِيّ وإتقانه .

قال : كان لا يخفى عليه من حديثه إلا اليسير .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « والعباس بن محمد » .

(٢) في الطبقات الوسطى : « الفرّج » بالخاء المهملة . ويوافق أصولنا العبر ٢ / ٣٢٨ ، ٣٦٢ ، وعبارة الطبقات الوسطى : « وسمع بغزة الموطأ من الحسن بن الفرّج ، عن يحيى بن أبى كثير » .

(٣) في المطبوعة : « الفضل » والتصويب من سائر الأصول ، ومن ترجمته في العبر ٢ / ١٣٧ ، وطبقات فقهاء اليمن ٦٩ .

(٤) ضبط في الطبقات الوسطى بضم الجيم ، ضبط قلم . وهو بفتح الجيم والنون ، نسبة إلى مدينة الجند في اليمن . طبقات فقهاء اليمن ٦٩ .

(٥) في الطبقات الوسطى زيادة : « وسليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل » .

(٦) محمش ، كمجلس (تاج العروس) (ح م ش) ٤ / ٣٠١ .

(٧) في المطبوعة . « بالغرب » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

(٨) في المطبوعة : « وقد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

قال الحاكم : كان أبو علي باقعة^(١) في الحفظ ، لا تُطابق مذاكرته ، ولا يفى بمذاكرته أحد من حفاظنا .

خرج إلى بغداد سنة عشر نائبا ، وقد صنّف وجمع ، فأقام ببغداد وما بها أحد أحفظ منه ، إلا أن يكون أبو بكر الجعّابي ، فإني سمعت أبا علي يقول : ما رأيت ببغداد أحفظ منه . قال : وسمعت أبا علي يقول : اجتمعت ببغداد مع أبي أحمد العسّال ، وإبراهيم بن حمزة ، وأبي طالب بن نصر ، وأبي بكر الجعّابي ، فقالوا : أمّل علينا من حديث نيسابور مجلسا . فامتنعت ، فمأز الوابی حتى أملت عليهم ثلاثين حديثا ، ما أجاب واحد منهم في حديث منها ، إلا ابن حمزة في حديث واحد .

قال الحاكم : كان أبو علي يقول : ما رأيت في أصحابنا مثل الجعّابي حيرني حفظه ! فحكيت ذلك لأبي بكر الجعّابي ، فقال : يقول أبو علي هذا ، وهو أستاذي على الحقيقة ؟ . وقال عبد الرحمن بن منّدة : سمعت أبي أبا عبد الله يقول : ما رأيت في اختلاف الحديث^(٢) والإتقان أحفظ من أبي علي النّيسابوري .

توفي أبو علي عشية الخميس^(٣) الخامس عشر من جمادى الأولى ، سنة تسع وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

كان أبو علي يرى أن « كتاب مسلم » أصح من « كتاب البخاري » . قال ابن منّدة : سمعت أبا علي النّيسابوري ، وما رأيت أحفظ منه ، يقول : ما تحت أديم السماء أصح من « كتاب مسلم »^(٤) .

(١) قال صاحب أساس البلاغة (ب ق ع) : « وهو باقعة من البواقع : للكيس الداهي من الرجال ، شبه بالطائر الذي يرد البقع ، وهي المستنقعات دون المزارع ، خوف القناص » .

(٢) في المطبوعة : « الأحاديث » وأثبتنا مافي : ج ، ز .

(٣) الذي في الطبقات الوسطى : « وتوفي عشية الأربعاء ، ودفن عشية الخميس » .

(٤) جاء بهامش ج : « كلام أبي علي ليس صريحا في أنه يرى أن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري ، بل هو محتمل لذلك ، ومحتمل لأن يكونا سواء . ويبعد الاحتمال الثاني قوله : « ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم » فأتى بأفعل التفضيل ، ولم يستثن صحيح البخاري فدل على أنه يرى ذلك » .

قلت : قد شَذَّ أبو علي بهذه المقالة ، وإن وافقه عليها بعض المغاربة . وما بعد كتاب الله أصحَّ من « صحيح البخاري » .

● قال أبو علي النيسابوري : خرجت إلى هَرَاة سنة خمس وتسعين ، وحضرت أبا خليفة وهو يهْدُد وكيلا له ، يقول : تعود يالْكُغُ ؟ فقال : لا أصلحك الله ، فقال : بل أنت لا أصلحك الله ، قم عني .

قلت : من فصاحة العرب أن يأتوا بالواو هنا ، فكان الأدب أن يقول : لا وأصلحك الله ؛ لئلا يُتَوَهَّم انصبابُ التَّنْفِي على « أصلحك الله » ، فيكون قد دعا عليه بعدم الصلاح ، فإذا أتى بالواو سلِم من ذلك .

● قال القاضي أبو بكر الأبهري : سمعت أبا بكر بن داود يقول لأبي علي النيسابوري : إبراهيم ، عن إبراهيم ، عن إبراهيم ، من هُم ؟ فقال : إبراهيم بن طَهْمَان ، عن إبراهيم بن عامر البجلي ، عن إبراهيم [النخعي]^(١) فقال : أحسنت يا أبا علي .

قلت : ولهم : خَلَفَ عن خَلَفِ ستة :

● فيما أخبرنا به أبو العباس بن المُظَفَّر الحافظ ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر ، عن أبي رَوْح عبد المُعِزِّ بن محمد الهروي ، قال : أخبرنا زاهر ابن طاهر ، أخبرنا الشيخ أبو الفضل محمد بن أحمد التميمي المروزي ، أخبرنا أبو نصر الحسين ابن علي بن محمد الحفصوي^(٢) ، بمَرْو ، أخبرنا الحاكم أبو أحمد [محمد]^(٣) بن الحسن البخاري ، حدثني أبو أحمد خَلَفَ بن أحمد بن محمد بن خَلَفَ ، أمير سِجِسْتَان ،

(١) تكملة لازمة ، وقد ترك مكانها بياضا في المطبوعة . والكلام متصل في : ج ، ز . ولعل ما اجتهدنا فيه صواب . فقد جاء في تهذيب الكمال للحافظ المزي ، في ترجمة إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أنه يروي عن إبراهيم بن يزيد النخعي . وذكر في ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعي قال : روى عنه إبراهيم بن مهاجر البجلي . تهذيب الكمال . ورقة ٣٣ ، ٣٤ . ولعل هذا أيضا يصحح لنا اسم أبي إبراهيم فقد يكون « عامر » محرفا عن « مهاجر » .

(٢) بفتح الحاء وسكون الفاء وضم الصاد المهملة بعدها الواو وفي آخرها الياء آخر الحروف . هذه النسبة إلى حفصويه : وهو اسم أو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه . الباب ١ / ٣٠٧ .

(٣) زيادة في المطبوعة على ما في : ج ، ز .

حدثنا خَلَف بن إسماعيل الحَيَّام ، حدثنا خَلَف بن سليمان النَّسَفِيُّ ، حدثنا خَلَف ابن محمد كُرْدُوس^(١) الواسِطِيُّ ، حدثنا خَلَف بن موسى بن خلف ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَعُرْفًا لَيْسَ لَهَا مَعَالِيقٌ مِنْ فَوْقِهَا وَلَا عِمَادٌ مِنْ تَحْتِهَا » قيل : يارسول الله ، وكيف يدخلها أهلها ؟ قال : « يَدْخُلُونَهَا أَشْبَاهَ الطَّيْرِ » قيل : يارسول الله ، لِمَنْ هِيَ ؟ قال : « لِأَهْلِ الْأَسْقَامِ وَالْأَوْجَاعِ وَالْبَلَوَى » .

١٨٠

الحسين بن القاسم
الإمام الجليل أبو علي الطَّبْرِيُّ*

صاحب « الإفصاح » .

له الوجوه المشهورة في المذهب ، وصنّف في أصول الفقه و [في]^(٢) الجدل ، وصنّف « الْمُحَرَّر » وهو أول كتاب صنّف في الخلاف المجرّد .

تفقّه على أبي علي بن أبي هريرة ، وسكن بغداد ، وتوفى بها سنة خمسين وثلاثمائة .

● إذا أذن المرتَّهِنُ للراهن في البيع أو العتق ثم رجع^(٣) قبل أن يبيع أو يُعتَق ، ولم يعلم الراهن بالرجوع فباع أو أعتق ، ففي صحته وجهان ، مخرَّجان من تصرّف الوكيل قبل العلم بعزله .

(١) بضم الكاف وسكون الراء ودال مضمومة . تحفة ذوى الأرب ٩٨ . وانظر القاموس (ك ر د س) .
* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٢٣٨ ، تاريخ بغداد ٨ / ٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦١ ، شذرات الذهب ٣ / ٣ ، طبقات الشيرازي ٩٤ ، طبقات العبادي ٨٤ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢ . العبر ٢ / ٢٨٦ ، مرآة الجنان ٢ / ٣٤٥ ، المنتظم ٧ / ٥ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٢٨ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٥٨ . والمترجم في كل هذه المصادر ، ماعدا البداية ، وتاريخ بغداد ، والمنتظم : « الحسن » قال ابن خلكان : « ورأيت في عدة كتب من طبقات الفقهاء أن اسمه الحسن ، كما هو هاهنا . ورأيت الخطيب في تاريخ بغداد قد عدّه في جملة من اسمه الحسين » . وترجمه في سير أعلام النبلاء ٦٢/١٦ باسم « الحسن » .

(٢) زيادة من سائر الأصول على ما في المطبوعة .

(٣) هكذا في المطبوعة . وفي : ز ، د : « رجع » وفي ج : « ورجع » ولكن الواو كتبت مدسوسة كأنما وضعها قارئ النسخة .

كذا حكاه الجماهير ، منهم الرافعي والنووي .

وفصل في « الإفصاح » فقال : إن رجع الإذن قبل وقوع البيع ، فإن كان يمكن الوقوف في مثله على رجوعه ، فعلى وجهين ، وإن كان لا يمكن في مثله ، فعلى قول واحد ؛ أن بيعه صحيح ، ولا معنى لرجوعه ؛ قياساً على ما قال الشافعي في الولي إذا دفع من وجب له ^(١) حق القصاص إلى سياف فرجع في الإذن قبل القتل . قال الروياني : وهذا التفصيل لم يقله غيره .

١٨١

الحسين بن محمد بن أبي زُرعة محمد بن عثمان الدمشقي *

قاضي الديار المصرية والشامية ، وسليل قاضيها ، وهو الذي كان ابن الحَدَّاد ينوب عنه ، وكان الحسين شاباً ، وقد ولّاه الخليفة ، فولّي محمد بن طُغْج الإخشيد ابنَ الحَدَّاد خلافته ، فكان ابن الحَدَّاد هو الذي يحكم ، والاسم لابن أبي زُرعة ، ثم ورد العهد بعد ستة أشهر من خلافة ابن الحَدَّاد ^(٢) لابن أبي زُرعة بالقضاء من ابن أبي الشَّوَّارِب قاضي بغداد ، فركب ابن أبي زُرعة بالسَّوَاد إلى الجامع ، وقُرِئَ عهده على المنبر ، وله يومئذ أربعون سنة .

وكان عارفاً بالأحكام ، منفذاً ، ثم أضيف إليه قضاء دمشق ، وحنص ، والرِّمْلَة ، وغير ذلك ، وكان حاجبه بسيف ومنطقة .

ولم يزل ابن الحَدَّاد يخلفه إلى آخر أيامه ، وكان ابن أبي زُرعة يتأدّب معه ، ثم لما عُزل ابن أبي الشَّوَّارِب من قضاء بغداد ، ووُلّي أبو نصر يوسف بن عمر القاضي بعث العهد إلى ابن أبي زُرعة باستمراره .

(١) كذا بالمطبوعة : وفي ج ، ز : « فله » .

* له ترجمة في : رفع الإصر ١ / ٢١٤ ، وفيه أنه مات سنة ٣٢٧ ، وله ٤٨ سنة . والقضاء للكندي ١٥٦ ، ١٥٧ ، قضاء دمشق ٢٧ .

(٢) بعد هذا في ج ، ز زيادة : « له » على ما في المطبوعة .

حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب

الإمام أبو سليمان الخَطَّابِيُّ البُسْتِيُّ*

ويقال : إنه من سُلالة زيد بن الخطَّاب بن ثُقَيْل العَدَوِيِّ ، ولم يثبت ذلك .
كان إماما في الفقه والحديث واللغة .

أخذ الفقه عن أبي بكر القَفَّال الشاشيِّ ، وأبي علي بن أبي هريرة .
وسمع الحديث من أبي سعيد بن الأعرابيِّ ، بمكة ، وأبي بكر بن داسة ، بالبصرة ،
وإسماعيل الصَّفَّار ، ببغداد ، وأبي العباس الأصمَّ ، بنيسابور ، وطبقتهم .
روى عنه الشيخ أبو حامد الإسفرائينيِّ ، وأبو عبد الله الحاكم الحافظ ، وأبو نصر
محمد بن أحمد بن سليمان البلخيِّ الغزنويِّ ، وأبو مسعود الحسين بن محمد
الكرائسيِّ ، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرُّزْجَاهيُّ^(١) البسْطاميِّ ، وأبو ذَرَّ عَبْد
ابن أحمد الهَرَوِيُّ ، وأبو عُبيد الهَرَوِيُّ صاحب « الغريبتين » ، وعبد الغافر بن محمد
الفارسيِّ ، وغيرهم .

وذكره أبو منصور الثعالبيُّ في كتاب « اليتيمة » وسماه : أحمد ، وهو غلط ،
والصواب : حَمْدُ .

* له ترجمة في : إنباه الرواة ١ / ١٢٥ ، الأنساب ٨٠ ب ، ٢٠٢ ب ، البداية والنهاية ١١ / ٢٣٦ ،
٢٣٧ ، ٣٢٤ ، بغية الوعاة ١ / ٥٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٠٩ ، خزانة الأدب ١ / ٢٨٢ ، شذرات
الذهب ٣ / ١٢٧ ، طبقات العبادي ٩٤ ، العبر ٣ / ٣٩ ، فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير ٢٠١ ،
مرآة الجنان ٢ / ٤٣٥ ، معجم الأدباء ١٠ / ٢٦٨ ، المنتظم ٦ / ٣٩٧ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١٩٩ ، وفيات
الأعيان ١ / ٤٥٣ ، يتيمة الدهر ٤ / ٣٣٤ . وقد ورد اسم المترجم في بعض هذه المصادر « أحمد » قال
السيوطي في البغية : « قال السلفي : ذكر الجمل الغفير أن اسمه : حمد ، بفتح الحاء ، وهو الصواب . وقيل
اسمه : أحمد . وقال السمعاني : سئل عن اسمه فقال : هو حمد ، ولكن الناس كتبوه : أحمد ، فتركهم عليه » .
وجاء بهامش أصل الشذرات : « أفاد المتبولى في شرح الجامع الصغير أنه بسكون الميم » . وانظر : سير أعلام النبلاء
٢٦ ، ٢٥ / ١٧ .

(١) بفتح الراء وسكون الزاي وفتح الجيم ، وفي آخرها الهاء ، هذه النسبة إلى رزجاه وهي قرية من قرى بسطام . الباب
٤٦٥ / ١ .

وذكره الإمام أبو المظفر بن السَّمْعَانِيّ في كتاب « القواطع » في أصول الفقه ،
عند الكلام على العلة والسبب والشرط ، وقال : قد كان من العلم بمكان عظيم ،
وهو إمام من أئمة السنة ، صالح للاقتداء به ، والإصدار عنه . انتهى .

ومن تصانيفه « معالم السنن » وهو شرح سنن أبي داود ، وله « غريب
الحديث » ، و « شرح الأسماء الحسنى » و « كتاب العزلة » و « كتاب الغنية عن
الكلام وأهله » وغير ذلك .

توفي بُيُوتَ في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد والغرائب والأشعار عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصاً ، أخبرنا أبو الحسين اليونينيّ ، وشهدة
العامريّة ، أخبرنا جعفر الهمدانيّ^(١) .

ح : وكتب إلى أحمد بن أبي طالب [عن جعفر]^(٢) وغيره ، عن محمد بن عبد
الهادي ، عن أبي طاهر السلفيّ ، قال جعفر : سماعا ، قال : سمعت أبا المحاسن
الرّوايانيّ بالرّيّ يقول : سمعت أبا نصر البلخيّ بعزّة يقول : سمعت أبا سليمان
الخطّابيّ ، يقول : سمعت أبا سعيد^(٣) ابن الأعرابيّ ، ونحن نسمع عليه هذا
الكتاب ، يعني كتاب « السنن » لأبي داود ، وأشار إلى النسخة التي بين يديه ،
يقول : لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ،
ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتّة^(٤) .

أخبرنا الحافظ أبو العباس بن المظفر بقراءتي عليه ، أخبرنا عبد الواسع بن عبد الكافي
الأبهرّيّ ، إجازةً ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي جعفر بن عليّ القرطبيّ ، سماعا ، أخبرنا .

(١) انظر المشتبه ٦٥٤ .

(٢) تكملة من : ج ، ز .

(٣) في ج : « أخبرنا أبو سعيد » وفي ز ، د : « ابننا سعيد بن الأعرابي » بدون نقط . والمثبت في المطبوعة ، وسير أعلام
النبلاء ٢٦/١٧ .

(٤) في المطبوعة : « البتة » والمثبت من : ج ، ز . قال في القاموس (ب ت ت) : « ولا أفعله ألبتة وبتة ، لكل أمر لا
رجعة فيه » .

القاسم بن الحافظ ابن عساكر، حدثنا عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخوارزمي^(١)، إجازةً، وحدثنا عنه أبي سماعا .

ح : قال ابن المظفر : وأخبرنا يوسف بن محمد المصريّ ، إجازةً ، أخبرنا إبراهيم ابن بركات الخشوعيّ ، سماعا ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم بن عساكر ، إجازةً ، أخبرنا عبد الجبار الخوارزميّ ، أنشدنا الشيخ الإمام أبو سعيد القشيريّ ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدان الكرمانيّ ، أنشدنا أبو الحسن بن أبي عمر ، أنشدني أبو سليمان الخطّائيّ لنفسه :

أَرْضَ لِلنَّاسِ جَمِيعًا مِثْلَ مَا تُرْضَى لِنَفْسِكَ
إِنَّمَا النَّاسُ جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَبْنَاءُ جَنْسِكَ
[غَيْرُ عَذْلٍ أَنْ تَوَخَّى وَحِشَةَ النَّاسِ بِأَنْسِكَ]^(٢)
فَلَهُمْ نَفْسٌ كَنَفْسِكَ وَلَهُمْ حِسٌّ كَحِسِّكَ

وبه إلى أبي الحسن بن أبي عمر ، وهو التّوقانيّ ، قال : سمعت أبا سليمان الخطّائيّ ، يقول : الغنى ما أغناك لا ما عَنَّاكَ .

قال : وسمعته يقول : عِشْ وَحَدِّكَ حَتَّى تَزُورَ لِحَدِّكَ . احفظ أسراركَ وشُدَّ عليك أزرارك^(٣) .

ومن شعر الخطّائيّ غير ما تقدم^(٤) .

وما غربة الإنسان في شقّة النّوى ولكنها والله في عَدَمِ الشّكلِ^(٥)
وإني غريبٌ بين بُسْتٍ وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

(١) بضم الخاء وفتح الواو وبعد الألف راء . هذه النسبة إلى خوار الرى ، وإلى الجد . الباب ١ / ٣٩١ . والمشتبه ٢٥٧ .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة والطبقات الوسطى : « إزارك » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) البيتان في اليتيمة ٤ / ٣٣٥ ، ومعجم الأدباء ١٠ / ٢٧٠ ، وفي معظم ما ذكرنا من مصادر ترجمته .

(٥) في اليتيمة :

* وما غمّة الإنسان في شقّة النّوى *

وفي معجم الأدباء :

وما غمّة الإنسان من شقّة النّوى ولكنها والله من عدم الشّكلِ

ومنه^(١) :

فسامِعْ ولا تستوفِ حَقَّكَ كُلَّهُ وَأَبْقِ فلم يستوفِ قَطُّ كَرِيمُ^(٢)
ولا تُعَلِّ في شيءٍ من الأمرِ واقتصدْ كِلَا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمورِ ذَمِيمُ^(٣)

● ذكر الخطأى في « معالم السنن » الحديث الذى رواه أبو داود ، وفيه أن رسول الله ﷺ ردَّ شهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم ، واقتصر فيه على قوله « القانع : السائل والمستطعم ، وأصل^(٤) القنوع : السُّؤال ، ويقال فى القانع إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم ويكون فى حوائجهم ، وذلك مثل الأجير والوكيل ، ونحوه . ومعنى ردَّ هذه الشهادة التهمة فى جرَّ النفع إلى نفسه ؛ لأن القانع لأهل البيت ينتفع بما يصير إليهم من نفع » . إلى أن قال : « ومن ردَّ شهادة القانع لأهل البيت بسبب جرَّ المنفعة فقياس قوله أن يرُدَّ شهادة الزوج لزوجته ؛ لأن ما بينهما من التهمة فى جرَّ النفع أكثر ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة » . انتهى .

وقد تبعه جماعة من الأصحاب منهم القاضى الحسين ، فقال فى « تعليقه » ما نصه : فرع : شهادة القانع لأهل البيت لا تُقبل . وهو الذى انقطع فى مكاسبه والتجأ إلى أهل بيت يؤاكلهم ، ويرمى عن قوسهم ، فلا^(٥) تُقبل شهادته لهم ؛ لما فيه ولما هو عليه من سقوط المروءة .

قال القاضى رحمه الله : ولو كانت الزوجة بهذه الصفة أقول : لا تُقبل شهادتها . انتهى .

وصاحب « البحر » الرويانى أتبع الخطأى فى كلامه هذا .
والحديث ذكره من أصحابنا زكريا الساجى والمأوردى ولم يُشبعوا عليه كلاما .

(١) البيهقي ٤ / ٣٣٦ . ومعجم الأدباء ١٠ / ٢٧١ .

(٢) فى البيهقي :

تسامِعْ ولا تستوفِ حَقَّكَ كُلَّهُ وَأَبْقِ فلم يستقصِ قطُّ كريمُ

وفى معجم الأدباء ، ووفيات الأعيان « فلم يستقص » أيضا .

(٣) فى أصولنا : « سليم » وهو خطأ صوابه من البيهقي ، ومعجم الأدباء ، والخزانة ، وسائر من . كثر شعر الخطأى .

(٤) فى الأصول : « أهل » وأثبتنا الصواب من معالم السنن ٢١٨/٥ .

(٥) فى : ج ، ز : « ولا » والمثبت فى المطبوعة .

والروائي اقتصر فيه على كلام الخطابي، وقال في « شهادة أحد الزوجين للآخر » : الصحيح عندي أنها لا تُقبل ، ففيها تهمة قوية ، خاصة في زماننا . قال : وقال أبو سليمان الخطابي : إنه القياس على القانع الذي ورد به النص .

قلت : ومسألة القانع مع ورود حديث فيها لم أجد من أشبعها قولاً ، وقليل من خصّها بالذكر ، ولم أرها في شيء من كتب الرافعي والثوري وابن الرُّفعة ، بل لا أحفظها مقصودةً بالذكر في غير « تعليقة » القاضي ، ومن بعده ممن سأذكره .

والذي أقوله فيها : إن الحديث إن صح وكان معناه ما ذكر ، فلا مدفع له ، وواجب الرجوع إليه ، غير أنه لا يكاد يثبت ، ولفظه مضطرب ، ومعناه مختلف فيه .

أما توقُّفنا في ثبوته ، فمن قبل^(١) أنه من حديث محمد بن راشد ، وفيه كلام ، عن سليمان بن موسى الدمشقي ، وفيه أيضاً كلام ، قال البخاري : عنده مناكير^(٢) ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه .

وأما اضطراب لفظه ، فلفظ أحمد^(٣) : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا ذى غمير^(٤) على أخيه ، ولا شهادة القانع لأهل البيت ، والقانع الذي يُنفق عليه أهل البيت » .

(١) في المطبوعة : « قبيل » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) التاريخ الكبير ٣٩/٢/٢ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما . مسنده (١٨١/٢) بلفظ : « ... أن النبي ﷺ قال : لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة . وردّ شهادة القانع ، الخادم والتابع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم » .

وفي صفحة ٢٠٤ بلفظ : « ... قال رسول الله ﷺ : لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا ذى غمير على أخيه ، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت . وتجوز شهادته لغيرهم . والقانع : الذي يُنفق عليه أهل البيت » .

وفي صفحة ٢٢٥ بلفظ : « ... أن رسول الله ﷺ ردّ شهادة الخائن والخائنة ، وذى الغمير على أخيه . وردّ شهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها على غيرهم » .

(٤) في الأصول : « غمز » في هذا الموضع ، وما يلي من مواضع . والغمر ، بالكسر : الحقد .

ولفظ^(١) أى داود : « [رَدَّ]^(٢) شهادة الخائن والخائنة ، وذى الغمْرِ على أخيه ، ورَدَّ شهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم » .

وفى لفظ آخر^(٣) عنده ، لم يذكر القانع بالكلية .
ورواه الدارقطني من حديث عائشة ، ولفظه : ولا القانع من أهل البيت لهم .
رواه من حديث يزيد بن أبى زياد ، وقال : يزيد بن أبى زياد هذا لا يُحتَجُّ به .
قلت : وذكر ابن أئى حاتم فى العِلَل أن أبا زُرْعَةَ الرازى قال : إنه حديث منكر^(٤) .
وأما الاختلاف فى معناه فما^(٥) ذكره الخطائى اعتمد فيه على قول أبى عُبَيْد :
القانع : السائل والمستطعم . وقال أيضا : قد يقال إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم ،
ويكون فى حوائجهم .

قلت : ولعل هذا أشبه بمعنى الحديث ، وقد تقدم فى بعض ألفاظه ما يؤيده ،
ومع هذا الاضطراب يقف الاحتجاج به .

● وأما شهادة أحد الزوجين للآخر وقياس أبى سليمان لها على القانع فموضعُ نظر ،
وأوضح منه ما ذكره القاضى من قياس الزوجة على القانع لا القانع ؛ فإن الزوجة
هى التى تستجِرُّ النفع بمال زوجها ، ومن أجل ذلك حكى بعض الأصحاب قولاً
إن شهادتها له تُرَدُّ بخلاف شهادته لها ، غير أنه ضعيف وبعيد الشبه من القانع ؛
فإنها إنما تأخذ النفقة عَوْضًا ، فلا يقع بها من التهمة ما يقع للقانع ، ولا يحملها
على ما يحملها .

والرافعى لم يذكر القانع لا مقصودًا ولا مستطرّدًا ، وحكى فى شهادة أحد
الزوجين للآخر ثلاثة أقوال ، أصحّها عنده وعند التّوويّ القبول .

(١) أخرجه أبو داود فى (باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية) ٢ / ٧٦ . بلفظ موافق لما عندنا .
وقال : الغمر : الحنة [بكسر الحاء] والشحناء .

(٢) تكملة من : ج ، وسنن أبى داود : لا تجوزُ شهادةُ خائِنٍ ولا خائِنَةٍ ، ولا زانٍ
(٣) هو : « ... قال رسول الله ﷺ : لا تجوزُ شهادةُ خائِنٍ ولا خائِنَةٍ ، ولا زانٍ
ولا زانيةٍ ، ولا ذى غمْرِ على أخيه » .

(٤) علل الحديث ٤٧٦/١ .

(٥) كذا فى المطبوعة : وفى : ج ، ز : « مما » .

قال : وفي « التهذيب » طريقة قاطعة به ، وثالثها قبول الزوج دون الزوجة .
ولم يزد الرافعي على ذلك .

وفي المسألة وجه رابع : أن شهادتها تقبل له ، إن كان موسرًا ؛ وإن كان معسرًا
فوجهان .

وخامس : أنها تُردّ فيما إذا شهدت بمال هو قدر قوتها ذلك اليوم ، ولا مال
للزوج غيره ، لِعَوْد النفع إليها يقينا ، وتقبل في غير هذه الحالة ؛ لأنه لا يتحقق عَوْدُ
النفع إليها .

حكماهما القاضى شريح في كتاب « أدب القضاء » وجزم فيمن انقطع إلى كَنَف
رجل يراعيه وينفق عليه أنه لا يمتنع بذلك قبول شهادته .

قلت : وهذا هو القانع بعينه ، وإن لم يصرّح بلفظه ففيه مخالفة لما جزم به القاضى
من الردّ ، وما ذكره من القبول هو الذى لاتكاد تجد^(١) سواه في أذهان الناس ،
وهو الفقه الظاهر إن لم يثبت الحديث .

● حكى الخطائى في « معالم السنن » عن أبى ثور أنه قال : الجماعة في الجمعة
كسائر الصلوات^(٢) .

وهذا رد^(٣) على دعوى ابن الرّفة أنه لاختلاف في اشتراط الجماعة في الجمعة ،
بشرط^(٤) أن يكون أبو ثور لا يرى وجوب الجماعة في سائر الصلوات ، وإلا فمتى
رأى ذلك لم يكن فيه دليل إلا على أنه يكفى فيها إمام ومأموم ، فلم يَنف عنها
أصل الجماعة .

● ذهب الخطائى إلى أن أكل الثوم والبصل ليس عُذرا في ترك الجمعة .

قال التّووى في كلام الخطائى إشارة إلى تحريم البول في الطريق ، وهو الذى ينبغى ؛

(١) في المطبوعة : « لا يكاد يجد » بياءين تحتيتين وفي ج ، ز بغير إعجام . ولعل ما أثبتنا هو الصواب . ويحتمل
أيضا : « لا تكاد نجد » بنونين .

(٢) الذى وجدناه في المعالم في (باب الجمعة) ١ / ٢٤٥ : « وقال الأوزاعى : إذا كانوا ثلاثة صلوا جمعة
إذا كان فهم الوالى . قال أبو ثور : هى كباقي الصلوات في العدد » .

(٣) في المطبوعة : « يرد » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) كذا في المطبوعة . وفي ز : « يشترط » وفي ج مثل ز ولكن بدون نقط .

لحديث « اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ »^(١) ولما فيه من إيذاء المسلمين ، ولكن الأصحاب متفقون على أن كراهيته كراهية تنزيه .

● كره الخطائي للمرأة لبس خاتم الفضة ؛ لأنه من شعار الرجال ؛ قال : بخلاف خاتم الذهب .

● [ومن]^(٢) كلام الخطائي ، في حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو داود : قضى رسول الله ﷺ في دية المكاتب يُقتل فيؤدى ما أدى من كتابته دية الحر ، وما بقى دية المملوك .

كذا أخرجه أبو داود^(٣) . ورواه النسائي مرسلاً^(٤) .

قال الخطائي : أجمع عامة الفقهاء أن المكاتب عبدٌ ما بقى عليه درهم في جنايته ، والجناية عليه .

و لم يذهب إلى العمل بهذا الحديث أحدٌ فيما بلغنا إلا إبراهيم النخعي . وروى في ذلك شيء عن عليّ كرم الله وجهه ، وإذا صح الحديث وجب العمل به ؛ إذا لم يكن منسوخاً ولا^(٥) معارضاً بما هو أولى منه ، انتهى .

قلت : وقد حُكي هذا القول عن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه .

استحسن ابن السمعاني أبو المظفر في كتاب « القواطع » قول الخطائي : « ليس كل سبب علة ، ولكن كل علة سبب ، كما أنه ليس كل دليل علة^(٦) ، ولكن كل علة دليل » ووصفه بما ذكرناه عنه آنفاً من المدح .

(١) في الأصول : « اللعانان » وهو خطأ صوابه من صحيح مسلم (باب النہی عن التخلی فی الطرق والظلال . من کتاب الطہارة) ١ / ٢٢٦ .

(٢) زیادة فی المطبوعة علی ما فی باقی الأصول .

(٣) أخرجه أبو داود فی سننه (باب فی دية المكاتب ، من کتاب الديات) ٢ / ١٦٧ .

(٤) أخرجه النسائي فی سننه من ثلاثة طرق (باب دية المكاتب ، من کتاب القسامة) ٢ / ٢٤٨ ، وقد اختار المصنف رواية أبي داود .

(٥) فی المطبوعة : « أو » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) هكذا فی المطبوعة . ومكانه فی سائر الأصول : « دليل عليه » .

وهذا الكلام حسنٌ في بادئِ الرأى ، للتفرقة بين العلة والسبب ، إلا أن فيه تسمُّحاً ؛ فإن العلة ما به الشيء ، والسبب ما عنده الشيء ، لا به ، فهما قسمان ليس أحدهما أعمُّ من الآخر ، فلا يصح هذا الكلام ، وهذا^(١) لا يُقبل من الخطَّائي ، وإن علا شأنه في العلوم التى يدرىها ، غير الكلام ؛ فليس هو من صناعته .

وقد تكلمنا عن السبب والعلة كلاماً مبسوطاً في كتاب « الأشباه والنظائر » وفي كتاب « منع الموانع » على لسان أصحاب هذه العلوم .

● قال الخطَّائي في كتابه « تفسير اللغة التى في مختصر المزنّى » في باب « الشُّفعة » : بلغنى عن إبراهيم بن السرىّ الرّجّاج النحوىّ أنه كان يذهب إلى أن الصاد تُبدل سينا ، مع الحروف كلها ؛ لقرب مخرجهما ، فحضر يوماً عند على ابن عيسى فتذاكرا هذه المسألة واختلفا فيها ، وثبت الرّجّاج على مقالته ، فلم يأت على ذلك إلا قليلٌ من المدة ، فاحتاج الرّجّاج إلى كتابٍ إلى بعض العمال في العناية ، فجاء إلى على بن عيسى الوزير ينتجز الكتاب ، فلما كتب على بن عيسى صَدْر الكتاب وانتهى إلى ذكره ، كتب : وإبراهيم بن السرىّ من أخسّ إخوانى .

فقال الرجل : أيها الوزير ، اللهَ ، اللهَ ، فى أمرى ! فقال له على بن عيسى : إنما أردت « أخص » وهذه لغتك ، فأنت أبصر ، فإن رجعت وإلا أنفذت الكتاب بما فيه ، فقال : قد رجعتُ أيها الوزير ، فأصلح الحرف وطوى^(٢) الكتاب .

(١) فى المطبوعة : « وقد » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « واطو » والمثبت من : ج ، ز .

دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج

أبو محمد السَّجَرِيّ *

الفقيه المعدل .

وُلد سنة ستين ومائتين أو قبلها .

وسمع بعد الثمانين من عليّ بن عبد العزيز ، بمكة .

وهشام بن عليّ السيرافيّ ، وعبد العزيز بن معاوية بالبصرة .

ومحمد بن أيوب ، وابن الجُنَيْد بالرّيّ .

ومحمد بن إبراهيم البُوشَنجِيّ ، وقشمرّد ، ومحمد بن عمرو الحَرَشِيّ ، وطائفة بَنِي سَابُور .

وعثمان بن سعيد الدارِمِيّ ، وغيره بهراة .

ومحمد بن غالب ، ومحمد بن رُمُح^(١) البَزَار^(٢) ، ومحمد بن سليمان الباغنديّ ، وخلقًا ببغداد وغيرها .

روى عنه الدارقُطَنِيّ ، والحاكم ، وابن رِزْقُويّه ، وأبو عليّ بن شاذان ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفَرَايِنِيّ ، وخلقٌ .

قال الحاكم : أخذ عن ابن خُزَيْمَة المصنِّفات ، وكان يُفتي بمذهبه ، وكان شيخَ أهل الحديث ، له صدقاتُ دارّة على أهل الحديث ، بمكة والعراق وسجستان ، سمعته يقول : تقدم إلى ليلة بمكة ثلاثة ، فقالوا : أخ لك بخراسان قتل أخانا ، ونحن نقتلك به ، فقلت :

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٢٤١ ، تاريخ بغداد ٨ / ٣٨٧ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٢٨ شذرات الذهب ٣ / ٨ ، العبر ٢ / ٢٩١ ، مرآة الجنان ٢ / ٣٤٧ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٣٣ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٨ . وجاء في بعض هذه المصادر « السجستاني » . والسجزي : نسبة إلى سجستان على غير قياس . الباب ١ / ٥٣٣ ، المشتبه ٣٥٣ .
(١) في الأصول : « ربح » بالباء الموحدة . والمثبت من تاريخ بغداد ، والعبر ١ / ٤٣٨ وفي أماكن أخرى من الجزء الثاني منه .

(٢) هكذا في الأصول . والذي في تاريخ بغداد : « البزار » بزاين . ولم ترد هذه النسبة في ترجمته في العبر .

اتقوا الله ؛ فإن خُراسان ليست بمدينة واحدة ، فلم أزل أداريهم إلى أن اجتمع الخلق ، واخلوا عني . فهذا سبب انتقالى من مكة إلى بغداد .

قال الحاكم : سمعت الدارقطني يقول : صنفت لدعْلَج « المسند الكبير » ، فكان إذا شك في حديث ضَرَب عليه ، ولم أر في مشايخنا أثبت منه .

قال الحاكم : اشتري دعْلَج بمكة دار العباسية بثلاثين ألف دينار ، قال ، ويقال : لم يكن في الدنيا من التجار أيسر من دعْلَج .

وقال الخطيب : بلغني أنه بعث « بالمسند » إلى ابن عُقْدَة لينظر فيه ، وجعل في الأجزاء بين كل ورقتين ديناراً .

وقال ابن حيويه : أدخلني دعْلَج داره وأراني يدراً من الأموال معبأة ، وقال لي : يا أبا عمر^(١) ، خذ من هذا ما شئت ، فشكرت له وقلت : أنا في كفاية .

وقال أبو ذرّ الهروي : خلف دعْلَج ثلاثمائة ألف دينار .

وقال أبو العلاء الواسطي : كان دعْلَج يقول : ليس في الدنيا مثْل داري ؛ لأنه ليس في الدنيا مثْل بغداد ، ولا ببغداد مثْل القطيعة ، ولا بالقطيعة مثْل درب أبي خلف ، ولا في الدرب مثْل داري .

ونقل الخطيب أن رجلاً صَلَّى الجمعة ، فرأى رجلاً ناسكاً لم يُصَلِّ ، فكلمه فقال : استر عليّ ؛ إن عليّ لدعْلَج خمسة آلاف درهم ، فلما رأيته أحدث في ثيابه ، فبلغ دعْلَجاً ، فطلب الرجل إلى منزله وأبرأه منها ، ووصله بخمسة آلاف ؛ لكونه رؤوّه .

وقال أحمد بن الحسين الواعظ ، فيما روى الخطيب بإسناده عنه : أودع أبو عبد الله ابن أبي موسى الهاشمي عشرة آلاف دينار ليتيم فأنفقها ، فلما كبر الصبي أمر السلطان بدفع المال إليه . قال ابن أبي موسى : فضاقت عليّ الدنيا ، فبكرت على بغلتي إلى الكرخ ، فوقفت على باب مسجد دعْلَج ، فصلّيت خلفه الفجر ، فلما انقفل رحب بي ودخلنا داره ، فقدم هريسة فأكلنا ، وقسّرت ، فقال : أراك منقبضاً ! فأخبرته فقال : كُل ، فحاجتك

(١) في المطبوعة : « عمرو » والمثبت في : ج ، ز .

مَقْضِيَّةٌ ، فلما فرغنا وزن لى عشرة آلاف دينار ، فقمتم أطير فرحاً ، ثم أعطيت الصبي المال ، وعظُم ثناء الناس علىّ ، فاستدعاني أميرٌ من أولاد الخليفة^(١) فقال : قد رغبت فى معاملتك وتضمينك أملاكى ، فضمنت منه ، فربحت ربحا مفرطاً حتى كسبت فى ثلاثة أعوام ثلاثين ألف دينار ، فحملت إلى دَعْلَجَ ذَهَبَهُ ، فقال : ما خرجت والله الدنانيرُ عن يدى ونويت أن آخذ عَوْضَهَا ، حَلَّ بها الصَّيَّان ، فقلت : أيها الشيخ ، أئى شىء أصل هذا المال حتى تهب لى منه عشرة آلاف دينار ؟ فقال : نشأت وحفظت القرآن وطلبت الحديث وتاجرت ، فوفانى تاجر ، فقال : أنت دَعْلَجُ ؟ قلت : نعم ، قال : قد رَغِبْتُ فى تسليم مالى إليك مضاربةً وسلّم إلى بَرْنَامَجَاتٍ^(٢) بألف ألف درهم ، وقال لى : ابسط يدك فيه ، ولا تعلم موضعاً تنفقه إلا حملت منه إليه ، ولم يزل يتردّد إلى سنة بعد سنةٍ يحمل إلى مثل هذا ، والمال يَنْمَى ، فلما كان فى آخر سنة اجتمعنا ، قال لى : أنا كثير الأسفار فى البحر ، فإن قضى الله على قضاء فهذا المال كلّ لك ، على أن تتصدّق منه ، وتبنى المساجد ، قال دَعْلَجُ : فأنا أفعل مثل هذا ، وقد ثَمَّرَ الله المال فى يدى ، فاكم على ما عشت . توفى دَعْلَجُ فى جمادى الآخرة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وله نيف وتسعون سنة .

١٨٤

زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى

أبو على السَّرْحَسِيّ *

الفقيه المقرئ المحدث .

إمام من الأئمة .

تفقه على أبى إسحاق المَرْوَزِيّ ، ودرس الأدب على أبى بكر بن الأنباريّ .

(١) فى تاريخ بغداد : « الخلافة » .

(٢) فى المطبوعة : « برنا فجعات » والتصويب من : ج ، ز ، تاريخ بغداد . قال فى القاموس : البرنامج [بفتح

الباء والميم] : الورقة الجامعة للحساب . القاموس (ب ر ن م ج) .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١ / ٣٢٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٩٢ ، شذرات الذهب ٣ / ١٣١ ،

طبقات العبادى ٨٦ ، طبقات القراء ١ / ٢٨٨ ، طبقات ابن هداية الله ٣٤ ، العبر ٣ / ٤٣ ، المنتظم

٧ / ٢٠٦ ، النجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٠ . وقال فى الطبقات الوسطى : « ولد سنة أربع وتسعين ومائتين » .

وسمع أبا لبيد^(١) محمد بن إدريس الساميّ، وأبا القاسم البَغَوِيّ، ويحيى بن صاعد، ومؤمّل بن الحسن الماسرجسيّ، وغيرهم .

روى عنه أبو عثمان إسماعيل الصابونيّ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البَجِيرِيّ^(٢)، وكريمة الكُشْمِيهَنِيّة^(٣) المجاورة، وخلق .

وأخذ علم الكلام عن الشيخ أبي الحسن الأشعريّ رضي الله عنه .

قال الحاكم فيه : الفقيه المحدث ، شيخ عصره بخراسان ، سمعت مناظرته في مجلس أبي بكر بن إسحاق الصَّبَّغِيّ ، وكان قد قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد . ودخلت سرّحسّ أول ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، ودخلتها بعد ذلك سبع مرّات ، ما مِنْ مرّة إلا قصدني زائرا مع جماعة أصحابه .

وذكر أنه لم يقدّر له سماعه منه من الأحاديث المسندات^(٤) شيئا .

قلت : وشيخنا الذهبيّ^(٥) عدّد الحاكم في الرواة عنه ، فلعله لروايته عنه من غير الأحاديث المسندة .

قال الحاكم : وكانت كتبه تَرُدُّ على [على]^(٦) الدوام أكثر من ثلاثين سنة .

قال : وتوفي يوم الثلاثاء سلخ شهر ربيع الآخر ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ست وتسعين سنة^(٧) .

(١) في المطبوعة : « أبا الوليد » وهو خطأ . صوبناه من : ج ، ز ، والعبر ٣ / ٨ ، ٤٣ .

(٢) في المطبوعة : « البجيري » وإعجام الكلمة غير واضح في ج ، ز . وقد أثبتناه بموحدة مفتوحة ثم حاء مهملة مكسورة ، ثم مثناة تحت ساكنة ، ثم راء ، من المشتبه ٤٩ . وقد نص هناك على أنه من شيوخ زاهر .

(٣) بضم أولها وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء تحتها نقطتان ، وفتح الهاء وفي آخرها نون ، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو القديمة ، وقد خربت . الباب ٣ / ٤٢ . وتعرف بكريمة المروزيّة .

(٤) في الطبقات الوسطى : « المسانيد » .

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٧٧/١٦ .

(٦) تكملة من : ج والطبقات الوسطى .

(٧) زاد في الطبقات الوسطى :

● « وزاهر هو القائل بأنه إذا وجد أحد الزوجين الآخر عذِيْوَطاً ثبت له الخيار » .

وقد ذكر الإمام النوويّ هذه المسألة في تهذيب الأسماء ١٩٣/١ ، وعدّها من غرائب زاهر .

وفسر العذِيْوَط بأنه الذي يخرج منه الغائط عند جماعه . قال : والمشهور في المذهب أنه لا خيار بهذا .

الزُّبَيْر بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير
ابن العوّام الأسديّ، الإمام الجليل أبو عبد الله الزُّبَيْريّ*
صاحب «الكافي» و «المسكيت» وغيرهما .

كان إماماً ، حافظاً للمذهب ، عارفاً بالأدب ، خبيراً بالأنساب ، وكان أعمى ،
[وكان ^(١) يسكن البصرة .

ووقع في كلام بعض المصنّفين أن اسمه أحمد بن سليمان ، والصواب ما ذكرناه ،
وهو ما ذكره الشيخ أبو إسحاق ، والخطيب ، وابن السَّمْعانيّ ، وغيرهم .

● قال الماورديّ في « الحاوي » في آخر « باب زكاة الحُلِيِّ » قال أبو عبد الله
الزُّبَيْريّ ، وهو شيخ أصحابنا في عصره : إذا اتُّخِذَ الحُلِيُّ للإجارة وجبت فيه
الزكاة ، قولاً واحداً ^(٢) .

قلت : وذلك من الزُّبَيْريّ مَبْنَى على أصل له ، وهو أن اتِّخَاذَ الحُلِيِّ للإجارة
حرام ، والأصح جوازه وعدم الزكاة فيه .

ومراد الماورديّ بأصحابنا فيما ^(٣) نظنّ البصريون ، لا جميعُ الأصحاب ،
والماورديّ بصرى .

وكان الزُّبَيْريّ ^(٤) عارفاً بالقراءات ، عَرَضَ على رَوْح بن قُرّة ، ورؤيس ^(٥) ، ومحمد
ابن يحيى القطعيّ ، ولم يختم عليه .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٨ / ٤٧١ ، طبقات الشيرازي ٨٨ ، طبقات القراء ١ / ٢٩٢ ، مرآة الجنان
٢ / ٢٧٨ ، وقال إنه توفي في هذه السنة [٣١٧] أو في التي قبلها . نكت الهميان ١٥٣ ، وفيات الأعيان
٢ / ٦٩ .

(١) زيادة في المطبوعة .

(٢) بعد هذا زيادة في الطبقات الوسطى : « والمشهور أنه على القولين في الحلّى المباح المتخذ للاستعمال .
والأصح : لا يجب » .

(٣) في المطبوعة : « فيمن » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) في المطبوعة : « الزبيرى » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) رويس ، كزبير . القاموس (روس) قال : لقب محمد بن المتوكل القاري . اهـ . وانظر طبقات القراء
٢ / ٢٣٤ .

وحدّث بالحديث عن محمد بن سنان القرّاز وغيره .
وروى عنه أبو بكر النقّاش ، وتلا عليه القرآن ، وعمر بن بشران ، وعلى بن لؤلؤ ،
ومحمد بن بُحَيْث^(١) .

ومن تصانيف الزُّبَيْرِيِّ غير « الكافي » و « المسكيت » كتاب « النية »^(٢) وكتاب
« ستر العورة » وكتاب « الهداية »^(٣) وكتاب « الاستشارة والاستخارة » وكتاب
« رياضة المتعلّم » وكتاب « الإمارة »^(٤) .
مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه والغرائب)

● قال في « المسكيت » فيمن حلّف لا يأكل الفاكهة : يَحْتِثُ بِالْمَوْزِ عِنْدِي لَا
مَحَالَةَ ، قال : والزُّعْرُور^(٥) عِنْدِي مِنَ الْفَاكِهَةِ .
● وقال فيمن ادّعى عليه دراهم فقال : أَتَزِنُ ؟ لم يكن إقرارا ، وإن قال : أَتَزِنُهَا
كان إقرارا .

هكذا فرّق أصحابنا العراقيون ، وعندي أنهما سواء ؛ لأنه إذا قال : أَتَزِنُ ؟ فقد
يريد : أَتَزِنُ مِنْ فُلَانٍ ؟ فلا فرقَ بينه وبين أن يقول : أَتَزِنُهَا ؟ إلا أن يقول : أَتَزِنُهَا
مِنِي ؟ فإنه عِنْدِي إقرار .

قلت : هذا كلامه في « المسكيت » وقد حكيت في كتابي « التوشيح » وذكرت
أنه خلاف ما حكاه عنه الرافعي وغيره ، إذ حكوا عنه أن « أَتَزِنُهَا ؟ » إقرار ،
وصححوا مخالفته ، وقد صرّح هو بموافقتهم ، فنقل خلاف ذلك عنه مُسْتَدْرِك ،
فقد أريناك كلامه ، ونقله ما نُسِبَ [إليه]^(٦) إلى أصحابه ، وإلى العراقيين ،
ومُراده بأصحابه : البصريون من أصحابنا .

(١) بضم ففتح فسكون . القاموس (ب خ ت) والمشتبه ٥٤ .

(٢) في المطبوعة : « التنبيه » والإعجام غير واضح في ج ، ز وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى وطبقات الشيرازي .

(٣) في المطبوعة : « الهدايا » والمثبت من سائر الأصول ، والشيرازي . وفي سير أعلام النبلاء ٥٨/١٥ : الهدية .

(٤) في طبقات الشيرازي : « الأمان » .

(٥) الزعورور : ثمر شجرة ، الواحدة زعرورة ، تكون حمراء ، وربما كانت صفراء ، له نوى صلب مستدير . اللسان (ز ع ر)
٣٢٣/٤ .

(٦) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

ومسألة « أترنها منى ؟ » حسنة ، ولم يصبرحوا بذكرها ، وهذا مكان مليح .

● قال الرافعي : قال الشافعي : « رأيت امرأة لم تزل تحيض يوماً وليلة » وروى مثله عن عطاء ، وعن أبي عبد الله الزبيرى .

قلت : وفي هذا النقل عن الثلاثة نظر .

والحكى في « كتاب المذهب »^(١) وغيره من كتب الأصحاب عن كل من عطاء ، والشافعي ، وأبي عبد الله الزبيرى أنهم رأوا من تحيض يوماً لا تزيد عليه ، وهو ما رواه الأوزاعي رحمه الله إذ قال : « كانت عندنا امرأة تحيض بالغداة وتطهر بالعشي » .

وقد عاد الرافعي بعد ذلك فنقل الرواية على الصواب ، عن عطاء والزبيرى ، فقال في كلامه على أكثر الحيض : عن عطاء : « رأيت من تحيض يوماً ، ومن تحيض خمسة عشر » ، وعن أبي عبد الله الزبيرى مثل ذلك .

وهذا يدافع نقله المتقدم ، وهو الثابت^(٢) إن شاء الله .

● وقفت للزبيرى على « مصنف » لطيف في المكاسب ، وما يحل منها وما يحرم . حكى في أوله قولاً لبعض الناس أن المتكسب حرام ، وهذه عبارته : اختلف الناس في المكاسب ، فقال بعضهم : المكاسب كلها حلال ، لما يحتاج إليه الإنسان في نفسه مما يقتاته لقوته ، ولما يجمعه من المال .

وقال آخرون : المكاسب كلها محرمة ، وليس لأحد أن يكتسب ولا يضطرب ، وإنما يأخذ من الدنيا بُلعةً ثمسك رَمَقَه ، وتعل نفسه ، فأما أن يكتسب فليس ذلك له أن يفعل ، وإذا فعل كان ذلك من ضعف يقينه وقلة ثقته بربه . انتهى .

(١) في المذهب ١ / ٣٨ : « قال الشافعي رحمه الله : رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوماً لا تزيد عليه .

وقال الأوزاعي : عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية .

وقال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر يوماً .

وقال أبو عبد الله الزبيرى رحمه الله : كان في نسائنا من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر يوماً » .

(٢) في المطبوعة : « ثابت » والمثبت من : ج ، ز .

زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتَّ بن عبد ربِّه بن سالم
القاضي الكبير ، قاضي دمشق في خلافة المقتدر بالله جعفر ، أبو يحيى البَلْخِي *

كذا ساق نسبه الحافظ في « تاريخ الشام » وموسى خَتَّ والد جدِّه ، بفتح الخاء
المعجمة ، بعدها تاء مثناه من فوق مشددة .

روى عن يحيى بن أبي طالب ، وأبي إسماعيل التَّرمِذِي ، وبشر بن موسى ، وأبي
الزُّبَاع رَوْح بن الفرَح^(١) ، وأبي حاتم الرازي ، والحارث بن أبي أسامة ، وعبد الله
ابن أحمد بن حنبل ، وأحمد بن أبي خَيْثَمَة ، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر
التَّرمِذِي ، وجماعة آخرين .

روى عنه عبد الوهَّاب الكِلَابِي ، وأبو عليّ ابن دَرَسْتَوَيْه ، وجمع كثير .
وكان القاضي أبو يحيى رجلا عالما كبيرا ، وهو من بيت علم ، وأبوه وجدِّه .
توفي بدمشق في شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل في شهر ربيع
الآخر .

● وهو القائل : إنه يجوز للقاضي أن يزوّج من نفسه ، وفعله لما كان قاضيا
بدمشق .

قال أبو عاصم في « الطبقات » : قال القاضي أبو سهل الصُّغْلُو كَيَّ : رأيت ابنه
منها يُكِدِّي [بالشام]^(٢) .

قلت : كنت قبل أن أقف على هذه الحكاية التي حكاها أبو عاصم أسمع الشيخ الإمام
رحمه الله يقول : لا يُعجبني ما فعله أبو يحيى ، وإن كان اعتقاده ؛ لأن الاعتقاد يُغْدِر فيه
بحسب الدليل ، وأما العمل ؛ فالاحتياط^(٣) فيه مطلوب ، والخروج من الخلاف في ذلك

* له ترجمة في : شذرات الذهب ٢ / ٣٢٦ ، طبقات العبادي ٥٠ ، طبقات ابن هداية الله ١٨ ، العبر
٢٢٢/٢ ، قضاة دمشق ٢٨ .

(١) في المطبوعة : « الفرج » بالجيم المعجمة . وأثبتناه بالمهملة من سائر الأصول .

(٢) ليس في طبقات العبادي .

(٣) في المطبوعة : « فإن الاحتياط » والمثبت من : ج ، ز .

سهل بأن يفوض إلى نائبه فيزوجه ، أو غيره من الولاة . فلما وقفت عليها أريتها للشيخ الإمام فأعجبه ، لتأييدها لهذا الذي كان يذكره . رحمه الله ، ما كان أوره ! لقد كان وقافا عند كتاب الله ، صلبا في احتياطه وتنقيبه عن دينه .

(ومن غرائب ألى يحى أيضا)

● قوله : لا يجوز أن يرتن الرجل أباه ولا يستأجره .

١٨٧

زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي بن عبد الرحمن البصري
أبو يحيى الساجي الحافظ *

كان من الثقات الأئمة .

أخذ عن المزي والربيع .

● وسمع [من] ^(١) عبيد الله بن معاذ العبدي ، ومحمد بن بشار ، وهذبة بن خالد ، وأبي الربيع الزهراني ، وطالوت بن عباد ، وأبي كامل الجحدري ، وغيرهم .

ورحل إلى الكوفة والحجاز ومصر .

روى عنه الشيخ أبو الحسن الأشعري . قال شيخنا الذهبي : وأخذ عنه مذهب أهل الحديث ^(٢) .

قلت : سبحان الله ! هنا تجعل الأشعري على مذهب أهل الحديث ، وفي مكان آخر لولا خشيتك سيهام الأشاعرة لصرحت بأنه جهمي .

وما كان أبو الحسن إلا شيخ السنة ، وناصر الحديث ، وقامع المعتزلة والمجسمة وغيرهم ، وما المجسمة إلا أعداء دين الله وأهل حديث رسول الله ﷺ .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٣١ ، تذكرة الحفاظ ٢/٢٥٠ ، الجرح والتعديل القسم الثاني من المجلد الأول ٦٠١ ، شذرات الذهب ٢/٢٥٠ ، طبقات الشيرازي ٨٥ ، طبقات العبادي ٦١ ، طبقات ابن هداية الله ١٣ ، العبر ٢/١٣٤ ، الباب ١/٥٢٠ ، لسان الميزان ٢/٤٨٨ .

(١) سقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول .

(٢) الذي في سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٩٨ : « أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات » .

وروى عنه أيضا أبو أحمد بن عديّ، وأبو بكر الإسماعيليّ، وأبو عمرو بن حمدان، ويوسف الميائجيّ، وغيرهم .

قال شيخنا الذهبيّ: كان من الثّقات الأئمة، له كتاب جليل في العلل، يدل على تبخّره وإمامته .

قلت: وله كتاب « اختلاف الفقهاء » وكتاب « اختلاف الحديث » وأظنه الذي سمّاه الذهبيّ بالعلل .

توفى سنة سبع وثلاثمائة .

وله مصنّف في الفقه والخلافات، سمّاه « أصول الفقه » استوعب فيه أبواب الفقه، وذكر أنه اختصره من كتابه الكبير في الخلافات، وهو عندى في مجلّد ضخم، وفي خطبته يقول بعد أن عدّد العلماء الذين ذكر اختلافهم، وهم: الشافعيّ ومالك، وأبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وعُبيد^(١) الله بن الحسن العبّريّ، وأبو يوسف وزفر، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، والثوريّ، وربيعة، وابن أبي الزناد، ويحيى بن سعيد، وأبو عُبيد، وأبو ثور:

« قال أبو يحيى: وإنما بدأت [في]^(٢) كتابي بالشافعيّ وإن كان بعضهم أسنّ منه؛ لقوله ﷺ: « قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها، وَتَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا تَعَلَّمُوها » ولم أر أحدا فيهم أتبع لحديث رسول الله ﷺ ولا أخذ به من الشافعيّ » .

قال: « وسمعت بدر بن مجاهد يقول: سمعت أحمد بن الليث، يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إني لأدعو الله للشافعيّ في صلاتي منذ أربعين سنة، يقول: اللهم [اغفر]^(٣) لي ولوالدي ولحمديّ ولحمدي بن إدريس الشافعيّ » .

قال: « وسمعت أحمد بن مُدرك الرّازيّ، يقول: سمعت حرّمة بن يحيى، يقول: سمعت الشافعيّ يقول: ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا » .

(١) في المطبوعة « عبد الله » والمثبت من: ج ز .

(٢) زيادة من: ج، ز على ما في المطبوعة .

(٣) كذا في المطبوعة . ومكانه في سائر الأصول « كذا » .

قال : « وسمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : وَدِدْتُ أَنْ هَذَا الْخَلْقَ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ عَلَى أَلَّا يُنْسَبَ إِلَيَّ مِنْهُ حَرْفٌ » .
 وذكر أبو يحيى في هذا الكتاب ما يُروى من قول الشافعي « إذا اجتمع خسوف وعيد » وقال : يعنى الشافعي بالخسوف الزلزلة .
 قال : وذكر الخسوف خطأ من الكاتب .
 قلت : تفسيره الخسوف بالزَّلْزَلَة حَسَنٌ لو كان للزَّلْزَلَة صلاة ، لكن لا صلاة لها .

١٨٨

سعيد بن محمد الفقيه
 أبو محمد المطوّعي

رئيس نسا .
 كان من أعيان تلامذة الشيخ أبي عليّ بن أبي هريرة ، تفقه عليه ببغداد .
 وسمع الحديث بخراسان من أبي حامد بن الشرقي وغيره .
 روى عنه الحاكم ، وغيره .
 توفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

١٨٩

أبو سهل بن العفريس
 الزُّوزَنِيّ *

صاحب « جمع الجوامع » في نصوص الشافعي .
 هو إمام أواخر الطبقة الثالثة ، أو أوائل الرابعة : لأنه سمع من أبي العباس الأصم .
 وهو رجل زُوَزِنِيّ من جِلَّة أصحابنا ، ذكره العبادي .
 وعندى من أول كتاب « جمع الجوامع » إلى أثناء « باب التفليس » في مجلد ضخم ، كان ملكا للشيخ تقي الدين بن الصّلاح ، وهو من الأصول القديمة ، قد كتب منه ناصر العمرى المَرُوزِيّ نسخة ، وعارضها بهذه النسخة .

* له ترجمة في : طبقات العبادي ٩١ ، وسماه : « أحمد بن محمد بن محمد » .

والْعِفْرِيس ، فيما كنا نلفظ به ، بكسر العين المهملة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم راء مكسورة ، ثم آخر الحروف ساكنة ثم سين مهملة . لكنني رأيتها مضبوطة في هذه النسخة التي أشرت إليها ، بفتح العين والفاء ، وإسكان الراء ، بعدها نون ساكنة ، ثم سين مهملة ، والله أعلم أي الأمرين صواب .

وقد جمع أبو سهل في هذا الكتاب فأوعى ، استوعب فيه على ما ذكر « القديم » « المبسوط » « والأمالى » ورواية البُوَيْطِيِّ ، وَحَرَمَلَة ، وابن أبي الجارود ، ورواية الْمُزْنِيِّ في « الجامع الكبير » « والمختصر » ورواية أبي ثَوْر . ثم إذا فرغ من باب عقد بعده بابا لما قرّعه ابن سُرَيْج وغيره من الأصحاب ، فصار الكتاب بذلك أصلا من أصول المذهب ، وما أظن البَيْهَقِيَّ وقف عليه ، فإنه لم يذكره في رسالته إلى الشيخ أبي محمد ، ومع ذلك أستبعد عدم وقوفه عليه ، وقد وقف عليه أبو عاصم العَبَّادِي ، ونقل عنه .

١٩٠

شُعَيْب بن علي بن [شعيب]^(١) بن عبد الوهاب بن الحسن
أبو نصر *

من أهل هَمْدَان ، من قدماء أصحابنا .

ولّى القضاء ، وروى عن أبيه ، وعبد الرحمن بن حَمْدَان الحَلَّاب^(٢) ، والقاسم ابن أبي صالح ، وإسماعيل الصَّفَّار ، وأبي سعيد بن الأعرابي ، وأبي عمرو ابن السَّمَّاك ، وخلق .

روى^(٣) عنه حَمْدُ الرَّجَّاج ، وَحَمْدُ بن سهل ، ومحمد بن جعفر بن بُؤَيَّه الأَسَدَابَاذِي ، وغيرهم .

قال شَيْرَوَيْه : كان ثقة صدوقا مَرْضِيًّا في حكمه .

* له ترجمة في : طبقات العبادي ٨٩ .

(١) تكملة من الطبقات الوسطى ، والعبادي .

(٢) في المطبوعة : « الجلاب » بالمعجمة ، وأثبتناه بالمهملة من سائر الأصول .

(٣) في الطبقات الوسطى : « روى عنه أبو طالب عمر بن إبراهيم بن سعيد الزهري » .

وقال صالح الحافظ : رأيت في المنام كأن الدنيا كلها ظلمة إلا حيث كان القاضي شعيب بن علي واقفا ، فقلت له : يا أبا نصر النور ، يا أبا نصر النور ، يا أبا نصر النور .

مات القاضي شعيب بأسدآباد ، في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة ، وحُمل إلى همدان .

● ذكره العبادي ، وقال : نَقَلَ عن القاسم بن الربيع ، عن الربيع ، عن الشافعي أنه قال : « مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ اللَّهِ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ اللَّهِ غَيْرُ مخلوق^(١) ، ومن حلف بالكعبة فلا كفارة عليه ؛ لأنها مخلوقة^(٢) . »

١٩١

شُعَيْب بن محمد بن شعيب بن محمد بن إبراهيم العجلي
أبو صالح البیهقي^(٣)

سمع بخُرَّاسَانَ أبا نُعَيْم عبد الملك بن عَدِيّ ، ومحمد بن حَمْدُون ، وأبا حامد ابن الشَّرْقِيّ ، ومكِّي بن عَبْدِان ، وبالعراق^(٤) أبا بكر الأنباري^(٥) ، وأبا عبد الله المَحَامِلِيّ .

وروى الكثير بنيسابور .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وأبو عثمان سعيد البَحِيرِيّ ، وغيرهما .

مولده سنة تسع أو عشر وثلاثمائة ، بخط شيخنا الذهبيّ سنة تسع ، وفي نسختي^(٦) من « تاريخ الحاكم » سنة عشر^(٦) ، وتوفي في صفر سنة ست وتسعين وثلاثمائة ببیهق .

(١) في طبقات العبادي : « لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُ مخلوقة » .

(٢) في طبقات العبادي : « فلا كفارة إذا خالف ؛ لأنها مخلوقة » .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « قال الحاكم : وأبوه أبو الحسن فقيه عصره بنيسابور للشافعيين » .

(٤) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « أبا بكر محمد بن يحيى الصولي » .

(٥) في المطبوعة : « نسخة » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في الطبقات الوسطى : « قال الحاكم : وسمعت يذکر ولادته سنة عشر وثلاثمائة ، فأول ما سمع الحديث من أبي نعیم سنة ست عشرة وثلاثمائة » .

طاهر بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم
أبو عبد الله البغدادي *

نزِيل نَيْسابور .

قال الحاكم : كان^(١) أَظْرَفَ مَنْ رَأَيْنَا مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَأَفْتَاهُمْ ، وَأَحْسَنَهُمْ كِتَابَةً وَأَكْثَرَهُمْ فَائِدَةً .

سمعت أبا عبد الله ابن أبي ذُهل يقول : ما رأيت من البغداديين أَكْثَرَ فَائِدَةً مِنْ أُنْبَى عَبْدِ اللَّهِ .

سمع أبا حامد الحَضْرَمِيُّ ، وأبا بكر أحمد بن القاسم الفَرَّائِضِيُّ ، وأقْرَأَهُمَا .
توفي بَنِيْسَابور يوم الخميس التاسع^(٢) من شهر ربيع الأول ، سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .
وروى عنه الحاكم ، وهذا كلامه .

قال ابن الصلاح : وهو فيما أَحْسَبَ أَبُو الْأَسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ عَبْدَ الْقَاهِرِ بْنِ طَاهِرٍ .
قلت : ما أوردناه من نسب هذا هو ما أوردته الحاكم ، وقد أسقط ابن الصلاح اسم أبي هذا ، فقال : طاهر بن عبد الله ، وذكره بعد القاضي ، فكتب شيخنا الْمِزِّي : « يُقَدَّم »^(٣) .

فأما كتابته إياه بعد القاضي فصواب ؛ لأن القاضي طاهر بن عبد الله ، وهذا طاهر بن محمد ، والعين مقدّمة على الميم . والمِزِّي تَوَهَّمَهُ كَمَا أورد ابن الصلاح طاهر ابن عبد الله ، فكتب : « يُقَدَّم »^(٣) وهو صحيح لو كان الأمر كما تَوَهَّمَهُ^(٤) ؛ لأن جَدَّهُ إِبْرَاهِيمَ حِينَئِذٍ ، وَجَدَّ الْقَاضِي طَاهِرَ ، وَالْأَلْفَ قَبْلَ الطَّاءِ .

والذي أراه أن ابن الصَّلَاحِ لم يقصد هذا بل أراد أن يكتب : طاهر بن محمد ، فَأَسْقَطَ اسم محمد نسيانا ، ويدل عليه ذكره إياه بعد القاضي . والله أعلم .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ .

(١) هذا القول في تاريخ بغداد بدون عزو إلى الحاكم .

(٢) في الطبقات الوسطى : « الثامن » .

(٣) في المطبوعة : « تقدم » بالناء الفوقية ، وفي ج ، ز بدون إعجام . والمثبت من د ، والطبقات الوسطى ، والضبط منها .

(٤) في الطبقات الوسطى : « توهم » .

العباس بن عبد الله بن أحمد بن عصام
أبو الفضل المُرَني^(١) البغدادي *

روى عن هلال بن العلاء ، وعباس الدوري ، وخلائق .
روى عنه أبو زُرعة أحمد بن الحسين ، وجماعة ، وتُكَلَّم فيه .
وقال الخطيب : لم يكن بثقة .
وقال غيره : قدم هَمَدَان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

عبد الله بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن إسماعيل
أبو القاسم النَّسائي الفقيه **

حدّث ببغداد سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة .
وكان قد سمع من الحسن بن سُفيان « مسنده » ، وبه نُخِمت الرواية عن الحسن ،
وسمع « مسند ابن راهويه » ، من عبد الله بن شيرويه عنه ، وسمع بالعراق من محمد
ابن محمد الباغندي وطبقته .
روى عنه أحمد بن جعفر الحُتلي ، وأبو القاسم عبد الله بن الثَّلاج^(٢) ،
والحاكم ، وغيرهم .

(١) في المطبوعة : « المزى » والمثبت من سائر الأصول . وتاريخ بغداد .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ١٢/١٥٥ .

** له ترجمة في : تاريخ بغداد ٩/٣٩٤ ، شذرات الذهب ٣/١٠٣ ، العبر ٣/٢٠ ، النجوم الزاهرة ٤/١٦٣ .
(٢) في ج : « الشلاح » وفي د ، ز « السلاح » والمثبت في المطبوعة . وهو الموافق لما في الباب ١/٢٠٠ .
قال ابن الأثير : بفتح التاء المثلثة وتشديد اللام الألف وفي آخرها الجيم . عرف بهذه النسبة أبو القاسم عبد الله
ابن عمر بن عبد الله .. وكان أبو القاسم يقول : ما باع أحد من أسلافه ثلجا قط ، =

قال الخطيب : قال الحاكم : توفي في شوال سنة اثنتين وثمانين [وثلاثمائة]^(١) ،
بنسا .

قال شيخنا الذهبي : عندى في « تاريخ الحاكم » أنه سنة أربع وثمانين^(٢) .
قلت : نسخة الذهبي من « تاريخ الحاكم » هي التي عنيت^(٣) ، وهي سقيمة ،
والنسخ من « تاريخ الخطيب » معتمدة ، فالاعتماد عليها أولى .
قال الحاكم : كان شيخ العدالة والعلم بنسا ، وعاش نيّفا وتسعين سنة .

١٩٥

عبد الله بن أحمد بن يوسف
المعروف بأبى القاسم البردعى

أنشد له الدارقطنى قصيدة من قبيله^(٤) ، يمدح بها^(٥) الشافعى وأصحابه ، أورد
منها ابن الصلاح جملة .

١٩٦

عبد الله بن حامد بن محمد بن عبد الله بن على بن رستم بن ماهان
أبو محمد الماهانى الأصبهانيّ الواعظ

من أهل نيسابور ، وكان والده من أعيان التجار من الأصبهانيين نزل نيسابور ،
وأبو محمد وُلد بنيّسابور .

وتفقه عند أبى الحسن البیهقيّ ، ثم خرج إلى أبى على بن أبى هريرة ، وتعلّم الكلام
من أبى على الثقفىّ ، وأعيان الشيوخ .

= وإنما كانوا بحلول ، وكان جدى عبد الله متنعما ، فكان يجمع كل سنة ثلجا كثيرا ليشربه ، فاجتاز موفق
أو غيره من الخلفاء ، فطلب ثلجا ، فلم يوجد إلا عنده ، فأهدى إليه منه ، فحل عنده محلا لطيفا ، وأقام
أياما فكان يقول : اطلبوا ثلجا من عبد الله التلاج ، فعرف بذلك وغلب عليه .

(١) تكملة من تاريخ بغداد .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤١٢ .

(٣) في المطبوعة : « عندى » والمثبت من : ج ، ز ، إلا أن النقط من ز وحدها .

(٤) في المطبوعة : « قبله » بالياء الموحدة . والمثبت من سائر الأصول .

(٥) في المطبوعة : « فيها » والمثبت من : ج ، ز .

وسمع بنيسابور أبا حامد بن الشرقى، ومكى بن عبدان، وأقراهما .
روى عنه الحاكم وغيره .

توفى فى جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة
وأشهر ، صلى^(١) عليه الفقيه أبو بكر بن فورك .

١٩٧

عبد الله بن الحسين بن إسماعيل
أبو بكر الضببى المحاملى*

ولى قضاء ميافارقين ، ثم قضاء حلب ، وأنطاكية ، وكان عفيفا نزيها .
سمع أباه ، وأبا بكر بن زياد النيسابورى ، وغيرهما .
مات سنة إحدى وسبعين^(٢) وثلاثمائة .

١٩٨

عبد الله بن الإمام أبى داود [سليمان]^(٣) بن الأشعث بن إسحاق
ابن بشير^(٤) السجستانى ، الحافظ ابن الحافظ ،
أحد الأجلء ، أبو بكر الأزدي**

ولد بسجستان سنة ثلاثين ومائتين^(٥) .

(١) فى المطبوعة : « وصل » . وقد سقطت الواو من سائر الأصول .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٤٠/٩ .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : « وتسعين » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

** له ترجمة فى : أخبار أصبهان ٦٦/٢ ، تاريخ بغداد ٤٦٤/٩ ، تذكرة الحفاظ ٢٩٨/٢ ، شذرات الذهب

٢٧٣/٢ ، طبقات الخنابلة ٥١/٢ ، طبقات العبادى ٦٠ ، طبقات القراء ٤٢٠/١ ، العبر ١٦٤/٢ ، لسان الميزان

٢٩٣/٣ ، مرآة الجنان ٢٦٩/٢ المنتظم ٢١٨/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٣٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٢٢/٣ ، وفيات

الأعيان ، فى أثناء ترجمة أبيه ١٣٩/٢ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٢١ وحواشيه .

(٣) سقط من : ج ، ز . وهو فى الطبقات الوسطى ، والمطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « بشر » والتصويب من : ج ، ز . وانظر الجزء الثانى ٢٩٣ فى ترجمة والده .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ومات سنة ست عشرة وثلاثمائة . ذكره العبادى » .

وسمع ببغداد ونيسابور ، والحرّمين ، ومصر ، والشام والثغور ، والعراق .

سمع أحمد بن صالح المصريّ ، وعيسى بن حمّاد ، وأبا الطاهر بن السّرح ، وإسحاق الكوّسج ، ومحمد بن أسلم ، وعلى بن خشرم^(١) ، وسلمة بن شبيب ، ومحمد بن يحيى الزّمانيّ^(٢) والمسّيب بن واضح ، وأبا سعيد الأشجّ ، وغيرهم .

روى عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وأبو بكر بن مجاهد ، ودعّالّج ، ومحمد بن المظفّر ، والدارقطنيّ ، وأبو عمر بن حيّويه ، وأبو حفص بن شاهين ؛ وأبو بكر الورّاق ، وأبو الحسين^(٣) بن سَمعون ، وأبو أحمد الحاكم ، وأبو طاهر الخَلص ، وعيسى بن الجراح ، ومحمد بن زُبّور ، وأبو مسلم الكاتب ، وخلّق .

وقال : رأيت جنازة إسحاق بن راهويه ، سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وأوّل ما سمعت^(٤) من محمد بن أسلم الطّوسيّ في سنة إحدى وأربعين ، وكان بطّوس ، وكان رجلا صالحا ، فسُرّ أُنّي لمّا كتبت عنه وقال^(٥) : أوّل ما كتبت^(٦) عن رجل صالح .

وقال : دخلت الكوفة ومعى درهم واحد ، فاشتريت به ثلاثين مُدّ باقلا ، فكنت أكل [منه]^(٧) مُدّا ، وأكتب عن الأشجّ ألف حديث ، فكتبت عنه في الشهر ثلاثين ألف حديث ، ما^(٨) بين مقطوع ومُرسل .

وروى الخطيب عن أبي القاسم الأزهرى عن ابن شاذان ، قال : قدم^(٩) ابن أبي داود

(١) خشرم ، كجعفر . انظر القاموس (خ ش م) .

(٢) في المطبوعة : « الرمانى » والتصويب من : ج ، ز ، والمشتبه ٣٢٣ . وقد وضع مكان هذه النسبة في تاريخ بغداد « الذهلى » .

(٣) في المطبوعة : « وأبو الحسن » والتصويب من : ج ، ز ، والمشتبه ٤٠٠ ، والعبر ٣٦/٣ .

(٤) في تاريخ بغداد ، والنص فيه : « ما كتبت » .

(٥) في تاريخ بغداد : « وقال لى » .

(٦) في تاريخ بغداد : « أوّل ما كتبت كتبت » .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر النسخ ، وتاريخ بغداد . وقد وضع مصححه بعد « منه » [كل يوم] زيادة على أصل تاريخ بغداد .

(٨) الذى في تاريخ بغداد : « قال أبو زر : من بين مقطوع ومرسل وموقف » .

(٩) في تاريخ بغداد : « خرج أبو بكر بن أبي داود إلى سجستان » .

سِجِسْتَان ، فسألوه أن يحدّثهم^(١) ، فقال : ما معي أصل ، فقالوا : ابن أبي داود وأصول^(٢) ! قال : فأثاروني^(٣) ، فأملت عليهم ثلاثين ألف حديث من حفظي ، فلما قدمت بغداد ، قال البغداديون : مضى ابن أبي داود إلى سِجِسْتَان ، ولعب بالناس ، ثم فيجّوا فيجّا^(٤) ، اكتروه بستة دنائير إلى سِجِسْتَان ليكتب لهم النسخة ، فكتبت وجمي بها^(٥) ، وعرضت على الحفاظ^(٦) ، فخطأوني في ستة أحاديث ، منها ثلاثة حدّثت بها كما حدّثت ، وثلاثة^(٧) أخطأت فيها .

في هذه الحكاية أن الإملاء كان بسِجِسْتَان وقيل : إن الصواب أنه كان بأصْبَهان ، وكذا رواه أبو علي التيسابوري وغيره .

١٩٩

عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم
ابن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأموي*

هو ابن الخليفة الناصر أبي المطرّف صاحب الأندلس .

كان فقيها شافعيًا ، أدبيًا ، متنسكا^(٨) ، شهما ، سمّت نفسه إلى طلب الخلافة في حياة أبيه ، وتابعه قوم وأخفوا أمرهم ، ويبتوا على اغتيال والده وأخيه المستنصر ولي عهد أبيه ، فبلغ أباه [الخبر]^(٩) فما لبث أن سجنه وسجن من اطّلع على أمره من متابعيه ، ثم أخرجهم وأخرجهم يوم عيد الأضحى ، سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة من الحبس ، وأحضره وأحضرهم

(١) في تاريخ بغداد : « فأنى وقال : ليس معي كتاب » .

(٢) في تاريخ بغداد : « ابن أبي داود وكتاب ! » .

(٣) في المطبوعة : « فأثاروا لي » والمثبت من : ج ، ز ، وتاريخ بغداد .

(٤) الفيح : الجماعة من الناس . القاموس (ف ي ج) .

(٥) في تاريخ بغداد زيادة : « إلى بغداد » .

(٦) في تاريخ بغداد : زيادة « بها » .

(٧) في تاريخ بغداد : « وثلاثة أحاديث » .

* له ترجمة في : بغية الملتبس ٣٣٣ ، التكملة لكتاب الصلة ٧٧٩/٢ ، جذوة المقتبس ٢٤٤ المغرب في حلي المغرب ١٨٢/١٠ ، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ .

(٨) هكذا في المطبوعة والمغرب ، وفي سائر الأصول : « منسكا » .

(٩) تكملة من : ج ، ز .

بين يديه ، وقال لخواصّه : هذه أُضْحِيَّتِي^(١) في هذا العيد ، ثم أُضْجِع^(٢) له ولده وذبحه بيده ، وقال لأتباعه : لِيَذْبَحْ كُلُّ أُضْحِيَّتِهِ ، فافْتَسَمُوا أَصْحَابَ وَلَدِهِ عَبْدَ اللَّهِ ، وَذَبَحُوهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ .

٢٠٠

عبد الله بن علي بن الحسن
أبو محمد القاضي القومسي*

قال حمزة السَّهْمِيُّ : كان فقيهاً ، درس على أبي إسحاق المَرْوَزِيِّ ، وكان قاضى جُرجان .
روى عن أبيه ، وعن محمد بن هارون الحَضْرَمِيِّ [و]^(٣) البَغَوِيِّ ، وابن صاعد ، وغيرهم .

توفى ليلة الأحد لست بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعين^(٤) وثلاثمائة ، وصلى عليه أبو بكر الإسماعيليّ ، وكان ابنَ ثمان وتسعين^(٥) سنة .

٢٠١

عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون
الإمام الحافظ الكبير ، أبو بكر النيسابوريّ الفقيه*

مولى آل عثمان رضى الله عنه .
ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين^(٦) .

(١) في المطبوعة : « هذا ضحيتي » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « اضطجع » . والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة في : الأنساب ١٤٦٥ ، تاريخ جرجان ٢٣٣ .

(٣) سقطت من المطبوعة . وأثبتناها من سائر الأصول ، ومن تاريخ جرجان .

(٤) في تاريخ جرجان « وستين » . وكذا في الأنساب ، وكتب بالأرقام ٣٦٧ . وقال : في شهر ربيع الأول .

(٥) هكذا في الأصول ، وتاريخ جرجان . والذي في الأنساب : « وسبعين » .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٨٦ ، تاريخ بغداد ١٠/١٢٠ تذكرة الحفاظ ٣/٣٧ شذرات الذهب

٢/٣٠٢ ، طبقات الشيرازي ٩٣ ، طبقات العبادي ٤٢ ، العبر ٢/٢٠١ ، مرآة الجنان ٢/٢٨٨ ، المنتظم

٦/٢٨٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥٩ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٥/٦٥ وحواشيه .

(٦) في الطبقات الوسطى : « سنة ثلاث وثمانين » وهو سبق قلم من المصنف أو من الناسخ ، =

سمع محمد بن يحيى ، وأحمد بن يوسف ، وعبد الله بن هاشم ، وأحمد بن الأزهر ، ببلده ، ويونس ، والربيع ، وأبا إبراهيم المَزْنِيّ ، وأبا زُرْعَةَ الرازِيّ ، والعباس بن الوليد البَيْرُوتِيّ ، والحسن بن محمد الرُّعْفَرَانِيّ ، وعليّ بن حَرْب ، ومحمد بن عَوْف ، وآخرين .

روى عنه ابن عُقْدَةَ ، وأبو عليّ النيسابوريّ ، وحَمْزَةُ الكِنَانِيّ ، والدارقُطْنِيّ ، وابن المظفّر ، وأبو إسحاق بن حمزة الأصبهانيّ ، وأبو عمر بن حيويه ، وأبو خَفْص الكَتَّانِيّ^(١) ، وابن شاهين ، والمخلّص ، وعُبَيْدُ اللَّهِ بن أحمد الصَّيْدَلَانِيّ^(٢) ، وإبراهيم ابن خُرَشِيد قوله^(٣) ، وآخرون .

قال الحاكم : كان إمام عصره من الشافعية بالعراق ، ومن أحفظ الناس للفقهيّات ، واختلاف الصحابة .

وقال الدارقُطْنِيّ^(٤) : ما رأيت أحفظَ منه ، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المُتُون^(٥) ، ولما قعد للتحديث قالوا : حدّث . قال : بل سلّوا ، فسئل عن أحاديث ، أجاب فيها وأملاها .

وكان حدّثنا^(٦) عن يوسف بن مُسلم ، عن حجاج ، عن ابن جُرَيْج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ « لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا » .

= فقد ذكر أنه توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة . وسيأتي بعد قليل أنه أقام أربعين سنة لا ينام الليل ! فكيف يتأتى أن يقيم أربعين سنة لا ينام الليل ، وهو لم يعيش أكثر من إحدى وأربعين سنة على رواية الطبقات الوسطى ؟
(١) في المطبوعة : « الكنانى » بنونين . والكلمة في : ج ، ز بغير نقط . وأثبتنا ما في المشتبه ٥٤٣ . وانظر أيضا العبر ٢٧١/٣ ، ٢٧٣ .

(٢) في : ج ، ز : « الصندلانى » بالنون . وأثبتناه بالياء التحتية من : د ، والمطبوعة . ويوافقهما ما في العبر ٦٩/٣ . وهو فيه : « عبد الله » وكناه بأبى القاسم . قال صاحب القاموس (ص د ل) : « والنسبة صيدلانى ، وصندلانى ، وصيدنانى » .

(٣) في المطبوعة : « بن حرشد وآخرون » . وفي : ج ، ز : « حرشية قوله وآخرون » بدون نقط تحت الياء . وأثبتنا ما في العبر ٢٩٧/٣ ، ٣٠٠ ، وتقدم في ١٢٠ .

(٤) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « الحاكم » . وما عندنا موافق لما في العبر ٢٠٢/٢ ، وطبقات الشيرازى ٩٣ . وسير أعلام النبلاء ٦٦/١٥ .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وقال الشيخ [أبو إسحاق الشيرازى] : كان زاهدا بقى أربعين سنة لا ينام الليل ، يصلى الغداة على طهارة العشاء . وجمع بين الفقه والحديث . وله زيادات كتاب المزنّى » .

(٦) في المطبوعة : « قد بنا » والمثبت من : ج ، ز .

ثم قال : صوابه : عن أبي الزبير ، عن طاوس ، مرسلًا .

وكان يقال^(١) إن أبا بكر النيسابوري أقام أربعين سنة لا ينام الليل ، ويتقوّت كلّ يوم بخمس حبّات ، ويصلّي صلاة العداة على طهارة العشاء الأخيرة .

توفي في رابع ربيع الآخر ، سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، أخبرنا أحمد بن إسحاق ، أخبرنا الفتح بن عبد الله ، أخبرنا هبة الله بن الحسين ، أخبرنا أحمد بن محمد ، حدثنا عيسى ابن علي ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد النيسابوري ، إملاءً ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن عبيد ، حدثني الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يمشى الرجل في نعل واحدة .

(ومن الفوائد عنه)

● قال في حديث أسيد بن ظهير ، وقيل أسيد بن حضير ، عن النبي ﷺ أنه قضى إذا وجدت السرقة عند الرجل غير المتهم ، فإن شاء سيدها أخذها بالثمن ، وإن شاء اتبع صاحبها : ما أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا الحديث إلا إسحاق بن راهويه .

قال لأحمد ابن حنبل : ^(٢) تذهب إليه ؟ قال : لا ، قد اختلفوا فيه ، وأذهب إلى حديث الحسن ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ ^(٣) قال : « مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » .

(١) في العبر : « وقال يوسف القواس : سمعت أبا بكر بن زياد يقول : نعرف من أقام أربعين سنة لم ينام الليل ، ثم قال : أنا هو » . وانظر : سير أعلام النبلاء .

(٢) انظر مسند أحمد ٢٢٦/٤ في حديث أسيد بن حضير .

(٣) بعد هذا في المطبوعة زيادة : « قال » وقد أسقطناها حيث سقطت من سائر الأصول .

قال الشيخ الإمام الوالد رحمه الله في آخر « باب العَصْب » : حديث أُسَيْد رواه النسائي^(١) ، وأبو داود في المَراسيل . وفيه أنه قضى به أبو بكر وعمر .

قلت : وكذلك رواه أبو القاسم الطَّبْراني في « معجمه الكبير » فقال : حدثنا عليّ بن عبد العزيز ، حدثنا هُوَذَة بن خليفة ، حدثنا ابن جُرَيْج ، عن عِكْرِمَة بن خالد أن أُسَيْد بن حُضَيْر بن سِمَاك حَدَّثَهُ ، قال : كتب معاوية إلى مروان ابن الحَكَم : إذا سُرِقَ الرجلُ ، فوجد سرقته فهو أحقُّ بها إذا وجدها .

فكتب إلى مروان بذلك وأنا عامله على اليمامة ، فكتبت إلى مروان أن رسول الله ﷺ قضى [أن السرقة]^(٢) إذا وجدت عند الرجل غير المتَّهم ، فإن شاء سيدها أخذها بالثمن ، وإن شاء اتَّبَعَ سارقَه ، ثم قضى بذلك أبو بكر ، وعمر ، وعثمان . فبعث مروان بكتابي إلى معاوية ، فبعث معاوية إلى مروان : إنك لست ولا أُسَيْد تقضيان عليّ فيما وُلِّيت ، ولكني أقضى عليكما ، فأنفذ ما أمرتك به .

فبعث مروان بكتاب معاوية إلىّ فقلت : والله لا أقضى به أبدا .

وفي لفظ النسائيّ أيضا أنه قضى به أبو بكر ، وعمر ، وهذا لفظ النسائيّ :

أخبرني هارون بن عبد الله ، حدثنا^(٣) حمّاد بن^(٤) مَسْعَدَة ، عن ابن جُرَيْج ، عن عِكْرِمَة بن خالد ،^(٥) حدثني أُسَيْد بن حُضَيْر بن سِمَاك ، أن رسول الله ﷺ قضى أنه إذا وجدها في يد الرجل غير المتَّهم فإن شاء أخذ [ها]^(٦) بما اشتراها ، وإن شاء اتَّبَعَ سارقَه . وقضى بذلك أبو بكر وعمر .

أخبرنا عمرو بن منصور ، حدثنا سعيد^(٧) بن دُؤَيْب ، [قال]^(٨) حدثنا عبد الرزّاق ،

(١) أخرجه النسائي في (باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق ، من كتاب البيوع) ٢٣٢/٢ .

(٢) زيادة في المطبوعة على ما في سائر الأصول .

(٣) في النسائي : « قال : حدثنا » .

(٤) في الأصول : « حماد ، حدثنا مسعدة » وهو خطأ صوابه من النسائي ، وتهذيب التهذيب ١٩/٣ .

(٥) في النسائي : « قال حدثني » .

(٦) من سنن النسائي .

(٧) في الأصول : « سعد » والتصويب من النسائي ، وتهذيب التهذيب ٢٦/٤ .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو في ج ، ز والنسائي .

عن ابن جُرَيْج ، ولقد أخبرني عِكْرِمَةُ بن خاد ، أَنَّ أُسَيْدَ بن حُضَيْرِ الأنصاريّ ، ثم أحد بني حارثة ، أخبره أنه كان عاملاً على اليمامة ، وأن مروان كتب [إليه]^(١) أن معاوية كتب إليه أن أيما رجل سُرِقَ منه سَرِقَةٌ ، فهو أحقُّ بها حيث وجدها . ثم كتبَ بذلك مروان [إلى]^(٢) فكتبْتُ إلى مروان أن رسول الله ﷺ قضى بأنه إذا كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متَّهم ، يُخَيَّرُ^(٣) سيِّدُها ، فإن شاء أخذ الذي سُرِقَ منه بثمنها ، وإن شاء اتَّبَعَ سارقها^(٤) ثم قضى بذلك أبو بكر ، وعمر وعثمان . فبعث مروان بكتابي إلى معاوية ، وكتب معاوية إلى مروان : إنك لست أنت ولا أُسَيْدُ تقضيان عليّ ، ولكنني أقضى فيما وُليْتَ عليكما ، فَأَنْفِذْ^(٥) ما أَمَرْتُك به .

فبعث مروان بكتاب معاوية فقلت : لا أقضى [به]^(٦) ما وُليْتَ بما قال معاوية . رواه أبو داود في المراسيل ، بنحو هذا المعنى .

٢٠٢

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الناصح بن شجاع*
أبو أحمد ابن المفسر الدمشقيّ

نزِيل مصر .

سمع أحمد بن علي بن سعيد المروزيّ ، وعبد الرحمن بن القاسم [بن]^(٧) الرّوّاس ، وعليّ بن غالب السَّكْسَكِيّ ، ومحمد بن إسحاق بن راهويه ، وعبد الله ابن محمد بن عليّ البلخيّ الحافظ ، وجُنَيْد بن خلف السمرقنديّ ؛ لقِيَ هؤلاء الثلاثة في الحج .

-
- (١) من النسائي .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، ز والنسائي .
(٣) في الأصول : « تخير » . والمثبت من النسائي .
(٤) في النسائي : « سارقه » .
(٥) في ج ، ز : « بما » والمثبت في المطبوعة والنسائي .
(٦) ساقط من المطبوعة . وهو من : ج ، ز ، والنسائي .
* له ترجمة في : حسن المحاضرة ١/٤٠٢ ، شذرات الذهب ٣/٥١ ، طبقات القراء ١/٤٥٢ ، طبقات المفسرين ١/٢٥٠ ، العبر ٢/٣٣٨ .
(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز ، والعبر .

وانتقى عليه أبو الحسن الدارقطني .
 وحَدَّث عنه الحَفَاز : عبد الغني ، وابن مَنْدَةَ ، وأحمد بن محمد بن أبي العَوام ،
 وآخرون .
 توفي في رجب سنة خمس وستين وثلاثمائة .

٢٠٣

عبد الله بن محمد بن عَدِيّ بن عبد الله بن محمد بن مبارك
 الحافظ الكبير أبو أحمد الجُرْجاني*

صاحب كتاب « الكامل في معرفة الضعفاء » وأحد الجهابذة الذين طافوا البلاد ،
 وهجروا الوُساد ، وواصلوا السُّهاد ، وقطعوا المعتاد ، طالبين للعلم^(١) ، لا يعترى
 هِمَّتُهُمْ^(٢) قُصور ، ولا يثنى عزَمُهُم عوارضُ الأمور ، ولا يَدْعُ سِرَّهُم في ليالي
 الرحلة مُذْلَهُم الدَّيْجُور .

وكتابه « الكامل » طابق اسمه معناه ، ووافق لفظه فحواه ، مِنْ عينه^(٣) انتجع
 المُتَجِّعون ، وبشهادته حكم المحكَّمون ، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون .
 وكان ابن عَدِيّ يُعرف في بلده^(٤) بابن القَطَّان .

رحل إلى الشام ، ومصر ، رحلتين ، أولهما سنة سبع وتسعين ومائتين .
 سمع عبد الرحمن بن القاسم الرُّواس ، وأبا عُقيل أنس بن السَّلم ، وأبا خليفة ، والحسن
 ابن سفيان ، وبُهْلُول بن إسحاق الأنباري ، وأبا عبد الرحمن النَّسائي ، ومحمد بن يحيى

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٢٨٣/١١ ، تاريخ جرجان ٢٢٥ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣/٣ ، شذرات الذهب
 ٥١/٣ ، العبر ٣٣٧/٢ ، اللباب ٢١٩/١ ، مرآة الجنان ٣٨١/٢ . وهو في كل هذه المصادر : « عبد الله بن
 عدى » ما عدا البداية والنهاية ، فقد ورد فيها الاسم هكذا : « أبو عبد الله بن محمد بن أبي أحمد » . وانظر :
 سير أعلام النبلاء ١٦ / ١٥٤ وحواشيه .

(١) في الطبقات الوسطى : « طالبين العلم » .

(٢) في المطبوعة : « همهم » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) الطبقات الوسطى : « غيته » .

(٤) في المطبوعة : « ببلده » والمثبت من : ج ، ز .

المَرُوزِيّ ، وَعَبْدَان ، وَأَبَا يَعْلَى ، وَأَبَا عَرُوبَةَ ، وَزَكَرِيَا السَّاجِيّ ، وَابَاغْنَدِيّ ،
وَأَمَّا سَوَاهِم .

رَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ عُقْدَةَ ، وَهُوَ مِنْ أَشْيَاخِهِ ، وَأَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيّ ، وَالْحَسَنُ
ابْنُ رَامِينَ ، وَحَمْزَةُ السَّهْمِيّ ، وَآخَرُونَ .

وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتِينَ .

وَكُتِبَ الْحَدِيثُ بِيَلَدِهِ سَنَةَ تِسْعِينَ .

قَالَ حَمْزَةُ السَّهْمِيّ : سَأَلْتُ الدَّارِقُطَنِيَّ أَنْ يَصْنِفَ كِتَابًا فِي الضَّعْفَاءِ^(١) ، فَقَالَ :
أَلَيْسَ عِنْدَكَ كِتَابُ ابْنِ عَدِيٍّ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فِيهِ كِفَايَةٌ لَا يُزَادُ عَلَيْهِ .

قُلْتُ : ذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » كُلَّ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ ، وَلَوْ مِنْ رِجَالِ
الصَّحِيحِ ، وَذَكَرَ فِي كُلِّ تَرْجَمَةٍ حَدِيثًا فَأَكْثَرَ ، مِنْ غَرَائِبِ ذَلِكَ^(٢) الرَّجُلُ
وَمَنَاكِيرِهِ .

وَأَلَّفَ عَلَى « مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيّ » كِتَابًا سَمَّاهُ « الْإِتِّصَارُ » لَوَدِدْتُ^(٣) لَوْ وَقَفْتُ
عَلَيْهِ .

وَقَالَ حَمْزَةُ : كَانَ حَافِظًا مُتَقِنًا ، لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِثْلُهُ ، تَفَرَّدَ بِأَحَادِيثَ ، وَهَبَ
مِنْهَا لِابْنَيْهِ عَدِيٍّ وَأَبِي زُرْعَةَ ، وَتَفَرَّدَا بِهَا^(٤) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ : كَانَ ثِقَةً عَلَى لَحْنٍ فِيهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا الذَّهَبِيُّ : كَانَ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ مَعَ عُجْمَةٍ فِيهِ ، وَأَمَّا فِي الْعِلَلِ
وَالرِّجَالِ فَحَافِظٌ لَا يُجَارَى .

تَوَفَّى فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثُمِائَةَ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ
الْإِسْمَاعِيلِيّ .

(١) فِي تَارِيخِ جَرَجَانَ ٢٢٦ : « فِي ضَعْفَاءِ الْمُحَدِّثِينَ » .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « ذَلِكَ » وَالْمُثَبِّتُ مِنْ : ج ، ز .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَدَدْتُ » وَأَبْتَنَّا مَا فِي : ج ، ز .

(٤) الَّذِي فِي تَارِيخِ جَرَجَانَ : « وَقَدْ كَانَ وَهَبُ أَحَادِيثَ لَهُ تَفَرَّدَ بِهَا ، لِابْنَيْهِ عَدِيٍّ وَأَبِي زُرْعَةَ وَمَنْصُورٍ تَفَرَّدَا
بِرَوَايَتِهَا عَنْ أَبِيهِمْ » .

عبد الله بن محمد البخاري
الشيخ الإمام أبو محمد الباقي*

نُسِبَهُ^(١) إلى « باف » بالباء والفاء الموحدتين ، قرية من قرى خوارزم^(٢) .
كان من أفاقه أهل زمانه ، مع المعرفة بالنحو والأدب ، فصيح اللسان ، بليغ الكلام ، حسن المحاضرة ، حلو العبارة ، حاضر البديهة ، يقول الشعر الحسن من غير كلفة ، ويكتب الرسائل المطولة بلا روية .
تفقه على أبي علي بن أبي هريرة ، وأبي إسحاق المروزي .
أخذ عنه القاضي أبو الطيب ، والماوردي ، وطوائف .
مات في المحرم سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة . .

(ومن الرواية عنه والفوائد والغرائب والأشعار)

أخبرنا المسند تاج الدين عبد الرحيم بن أبي اليسر ، بإسناده إلى القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري ، حدثنا أبو بكر أحمد بن علي ، لفظاً ، حدثنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الشافعي البصري ، قال : أنشدنا أبو محمد الباقي قول الشاعر :

دخلنا كارهين لها فلما ألقناها خرجنا مكرهين^(٣)

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٤٠/١١ وفيها « الباجي » تاريخ بغداد ١٣٩/١٠ ، شذرات الذهب ١٥٢/٣ ، طبقات العبادي ١١٠ ، طبقات ابن هدياة الله ٣٥ ، العبر ٦٨/٣ ، اللباب ٩٠/١ ، معجم البلدان ٤٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٢١٩/٤ ، يتيمة الدهر ١٢٧/٣ ، وفيها : « النامي » .

(١) في المطبوعة : « نسبة » بناء مربوطة . وأثبتناه بالهاء من : ج ، ز وقد وضعت ضمة فوق الباء في النسخة ز .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « سكن بغداد » .

(٣) البيت للعباس بن الأحنف . ديوانه ٢٨٠ . وفيه :

* أقمنا مكرهين بها فلما *

فقال : يوشك أن يكون هذا في بغداد ، وأنشد لنفسه في معنى ذلك البيت ،
وضمّنه البيت :

على بغدادَ مَعْدِنَ كُلِّ طَيْبٍ وَمَأْوَى نَزْهَةِ الْمُتَنَزِّهِينَا^(١)
سَلَامٌ كُلَّمَا جَرَحَتْ بِلَحْظٍ عَيُونُ الْمُشْتَهَيْنِ الْمُشْتَهَيْنَا
دَخَلْنَا كَارِهِينَ لَهَا فَلَمَّا أَلْفَنَاهَا خَرَجْنَا مَكْرَهِينَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ بِنَا وَلَكِنْ أَمْرُ الْعَيْشِ فُرْقَةٌ مَن هَوَيْنَا^(٢)
قلت : الثالث مضمّن كما رأيته ، والرابع مشترك من قول الشاعر^(٣) :
أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلِي أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفٌ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مَن سَكَنَ الدِّيَارَا
وحكى مَنْ حضر مجلسه أنه جاءه غلامٌ حَدَّثَ وَيَدُهُ رُقْعَةٌ دَفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَقَرَأَهَا
مَتَبَسِّمًا وَأَجَابَ عَنْهَا ، وَكَانَ فِيهَا :

عَاشِقٌ خَاطَرَ حَتَّى اسْتُـ
أَفْتِنَا لَا زِلْتُ تُفْتِنِي
تَلَبَّ الْمُعْشُوقُ قُبْلَهُ
هَلْ يَبِيحُ الشَّرْعُ قَتْلَهُ
فَأَجَابَ :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَمَّا لَا يَبِيحُ الشَّرْعُ فِعْلَهُ
قُبْلَةُ الْعَاشِقِ لِلْمَعْدِنِ شَوْقٌ لَا تَوْجِبُ قَتْلَهُ
قلت : مَا أَحْسَنَ قَوْلَهُ « لَا يَبِيحُ^(٤) الشَّرْعُ فِعْلَهُ » فَإِنَّهُ نَبَّهَ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْفِعْلِ ،
خَوْفًا مِنْ أَنْ يَظُنَّ الْمُسْتَفْتَى إِبَاحَتَهُ بِانْتِفَاءِ وَجُوبِ^(٥) الْقَتْلِ .
وَمِنْ شَعْرِهِ^(٦) :

عَجِبْتُ مِنْ مُعْجَبٍ بِصُورَتِهِ وَكَانَ بِالْأَمْسِ نَظْفَةً مَذِرَةً^(٧)

(١) الأبيات في معجم البلدان . وفيه : « ومعنى نزهة » . وانظر ما مضى ١٩ .

(٢) ديوان العباس ٢٨١ . وفيه :

وَمَا شَغَفُ الْبِلَادِ بِنَا وَلَكِنْ أَمْرُ الْعَيْشِ فُرْقَةٌ مَن هَوَيْنَا

وفي معجم البلدان : « بها » .

(٣) هو مجنون بنى عامر . ديوانه ١٧٠ .

(٤) في : ج ، ز « لَا يَجِيزُ » والمثبت في المطبوعة ، وهو يوافق إنشاد البيت .

(٥) في أصول الطبقات الكبرى : « بانتفاء خوف القتل » والمثبت من الطبقات الوسطى . وهو يوافق إنشاد البيت .

(٦) الأبيات في اليتيمة ١٢٧/٣ .

(٧) في اليتيمة : « وكان من قبل » .

وفي غدٍ بعد حُسْنِ هيئته يصير في القبر جيفةً قَذِرةً^(١)
وهو على عُجْبِهِ ونُخْوَتِهِ ما بين يَوْمَيْهِ يَحْمِلُ العَذِرَةَ^(٢)

قلت : ولعله أخذه مما أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
الخبّاز ، بقراءتي عليه ، أخبرنا الشيخان إسماعيل بن أبي عبد الله بن حمّاد بن
العسقلاني ، وإبراهيم بن حمّد^(٣) بن كامل بن عمر المقدسيّ ، قراءةً عليهما وأنا
أسمع ، قالوا : أخبرنا أبو محمد بن مَنيّنا ، وعبد الوهّاب بن علي بن علي بن سُكَيْنة ،
إذنا ، قالوا : أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاريّ ، أخبرنا
الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب ، ببغداد ، أخبرنا علي بن المظفر الأصبهانيّ
المقريّ ، حدثنا حبيب بن الحسن ، حدثنا أحمد بن محمد الشَّطُّوِيّ^(٤) ، حدثنا
حسين بن جعفر بن سليمان الصَّبْغِيّ ، سمعت أبا جعفر بن سليمان ، يقول :
مرّ والى البصرة^(٥) بمالك بن دينار ، يرفل ، فصاح به مالك ، أَقْلٌ مِنْ مِشْيَتِكَ
هذه ، فهمّ خدّمه به ، فقال : دعوه ، ما أراك تعرفني ! فقال [له]^(٦) مالك :
ومن أعرف بك مني ؟ أمّا أولك فنفطةٌ مَذِرَةٌ ، وأمّا آخرك فجيفةٌ قَذِرَةٌ ، ثم أنت
بين ذلك تحمل العَذِرَةَ ، فنكّس الوالى رأسه ، ومشى .

قال الخطيب أبو بكر الحافظ في كتاب له مصنّف في القول في النجوم : أخبرنا
القاضي أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطَّبْرِيّ ، قال : قيل لأبي محمد البافِيّ :
إن منجّما لقى رجلا فقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : أصبحت أرجو الله تعالى
وأخافه ، وأصبحت أنت ترجو المُشْتَرِيّ و [تخاف]^(٧) زُحْلَ ، فنظمه البافِيّ
شعرا ، وأنشدناه :

أصبحتُ لا أرجو ولا أخشى سوى الـ حَبَّارِ في الدنيا ويوم المحشرِ

(١) في البيّمة : « حسن صورته ... في الأرض » .

(٢) في البيّمة : « ما بين ثوبيه » .

(٣) في المطبوعة : « محمد » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) يفتح الشين المعجمة والطاء المهملة وفي آخرها واو ، هذه النسبة إلى الثياب الشطوية ويبيعها ، وهي منسوبة
إلى شطا ، من أرض مصر . اللباب ١٩/٢ .

(٥) هو المهلب . انظر سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٥ .

(٦) زيادة من المطبوعة ، على ما في : ج ، ز .

(٧) زيادة من المطبوعة ، على ما في : ج ، ز .

وأراك تحشى ما تقدّر أنه يأتي به زحل وترجو المشتري
شتان ما بيني وبينك فالتزم طرق النجاة وخل طرق المنكر

قال الخطيب : وأخبرني عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي^(١) ، قال أنشدني
أبو زُرعة رُوح بن محمد القاضي ، قال : أنشدنا عبد الله بن محمد الباقي لنفسه :

وكنث إن بكرت في حاجة أطلع التقويم والزيج
فأصبح الزيج كتصحيفه وأصبح التقويم تعويجا

٢٠٥

عبد الله بن محمد القزويني *

المذكور في الرافعي ، في أوائل كتاب « موجبات الضمان » ..

هو عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني .

أبو القاسم القاضي .

ولى نيابة الحكم بدمشق ، ثم ولى قضاء الرملة ، ثم سكن مصر .

وحدث عن يونس بن عبد الأعلى ، والربيع بن سليمان المرادي ، ومحمد بن
عوف الجمحي ، وجماعة .

روى عنه عبد الله بن السقا الحافظ ، وأبو بكر بن المقرئ ، وابن عدي ، ويوسف
المينجي ، ومحمد بن المظفر ، وآخرون .

قال ابن يونس : كان محمودا فيما يتولّى ، وكانت له حلقة للإشغال^(٢) بمصر ،
وللرواية ، وكان يُظهر عبادةً وورعا ، وكان قد ثقل سمعه شديدا ، وكان يفهم
الحديث ويحفظ ، ويجتمع في داره الحفاظ ويُملّى عليهم ، ويجتمع في مجلسه جمع
عظيم .

(١) بضم الألف وسكون الراء وفتح الميم وفي آخرها الواو ، هذه النسبة إلى أرمية ، وهي من بلاد أذربيجان .
اللباب ٣٥/١ .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٥٧ . واكتفى في ترجمته بذكر اسمه فقط ، حسن المحاضرة ١/٤٠٠ ،
طبقات ابن هداية الله ١٤ ، العبر ٢/١٦٢ ، قضاة دمشق ٢٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٢١٩ .

(٢) في الأصول : « بالاشتغال » والمثبت من قضاة دمشق .

وقال ابن المقرئ : رأيتهم يضعفونه ، وينكرون عليه أشياء .

قلت : وضعفه الدارقطني : وقال : كذاب ، ألف « سنن الشافعي » ، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي .

ونال منه أيضا ابن يونس وقال : خلط في آخر عمره ، ووضع الأحاديث^(١) على متون ، فافتضح ، وأحرقت كتبه في وجهه .

وأُسند الحافظ ابن عساكر^(٢) عن أبي سليمان بن زُبَيْر^(٣) أنه توفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

● نص الشافعي على أنه إذا فات رجلا مع الإمام ركعتان من رُبَاعِيَّة ، قضاها بأَمَّ القرآن وسورة ، كما فاتته ، وإن كانت مغرباً وفاتته منها ركعة قضاها بأَمَّ القرآن وسورة^(٤) . والمُزْنِي حكى هذا النص في « المختصر » واعترضه بما حاصله أن ما يدركه المأموم مع الإمام أوَّل صلاته ، وما يقضيه آخرها ، والسورة لا تُقرأ في الركعتين الأخيرتين ، وأطال في ذلك في « المختصر » وقال : قد جعلها^(٥) آخرة أولى ، وهذا متناقض .

وقد أجاب عبد الله القزويني عن ذلك بأن ذلك ليس بتناقض ، ولا يُبنى على القول بقراءة السورة في الركعتين الأخيرتين^(٦) ، بل لأن السورة لمّا فاتته في الأوليين^(٧) أمر استحبابا بإعادتها في الأخيرتين^(٨) .

(١) في المطبوعة : « أحاديث » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة « في تاريخ دمشق » .

(٣) في المطبوعة « دثرا » وفي : ج ، ز بدون نقط وبدون ألف . والمثبت من الطبقات الوسطى . والضبط منها .

(٤) الأم ١ / ١٥٨ .

(٥) في المطبوعة : « جعلنا » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة « الآخرين » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

(٧) في المطبوعة : « الأولين » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

(٨) في المطبوعة « الأخيرتين » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

قال القزويني : وقد أخبرنا الربيع ، قال : أخبرنا الشافعي ، قال : وإن فاتته ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلاتهما مع الإمام ، فقرأ بأَم القرآن وسورة ، إن أمكنه ، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنكم ، فإذا قام قضى ركعتين ، فقرأ في كل واحدة منهما بأَم القرآن وسورة ، فيأتي بما فاتته كما فاتته ، ولو اقتصر على أَم القرآن أجزاءه ، ولو فاتته ركعة من المغرب فصلّى ركعتين قضى ركعة بأَم القرآن وسورة ، ولم يجهر ، وما أدرك مع الإمام أوّل صلاة نفسه ، لا يجوز لأحد عندي أن يقول خلاف هذا^(١) . انتهى .

وفي هذا النص الذي نقله القزويني فائدتان ؛ إحداهما : أن الشافعي لم يقل ذلك بناء على قول قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ، بل على كل قول ، وهذا هو الصحيح ، فإن الأصحاب لما ذكروا اعتراض المزيّني هذا ، أجاب بعضهم بأن الشافعي قال هذا بناءً على القول الذاهب إلى أن السورة تُقرأ في الركعتين الأخيرتين ، وليس هذا بشيء . وأجاب المحققون بهذا الجواب الذي قاله القزويني فقالوا : ومقدّمهم أبو إسحاق المروزي : كل سنة تفوت الرجل في صلاته وأمكنه تلافيها من غير أن يُوقع خللاً بترك سنة فيها ، فعليه تداركها ، نصّ الشافعي على أنه لو ترك التعوذ في الركعة الأولى يقضيه في الثانية ، ونصّ في « الكبير » على أن السنة أن يقرأ « سورة الجمعة » في الركعة الأولى من صلاة الجمعة ، فإن فاتته قرأها في الثانية مع « المنافقين » .

قال القاضي الحسين : وهذا بخلاف ما لو ترك الرّمْل في الأشواط الثلاثة لا يقضيه في الأربعة ، لأنه لا يمكن قضاؤه إلا بترك سنة أخرى ، وهي المشي في الأربعة .

قلت : فخرج من هذا [في]^(٢) أن القول الذي عليه تفرّع عدم استحباب السورة في الركعتين الأخيرتين ، لا استحباب^(٣) عدمها ، وبهذا يتوجه أن من لم يقرأها في الأوّلين أعادها ، بخلاف ما لو قلنا يستحبّ عدمها في الركعتين الأخيرتين ، فإنه كان يلزم

(١) الموضع السابق من الأم .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « لاستحباب » والتصحيح من : ج ، ز .

أَلَا يُسْتَحَبُّ قَضَاؤُهَا ؛ لِثَلَا يَتَعَارَضَ شَيْئَانِ كَالْأَشَوَاتِ ، وَكَأَنَّهُ لَا يَجْهَرُ ، لِثَلَا
تَتَعَارَضُ^(١) سُنَّةُ الْإِسْرَارِ فِي الْآخِرَتَيْنِ^(٢) مَعَ الْجَهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ^(٣) .

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ الْمَأْمُومَ الْمَسْبُوقَ إِذَا أَمَكْنَهُ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ فِيمَا أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ
قَرَأَهَا ، وَاقْتَصَرَ التَّوَوُّيَّ فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ »^(٤) عَلَى نَقْلِ هَذَا عَنْ « تَبْصَرَةِ الشَّيْخِ
أَبِي مُحَمَّدٍ » وَقَدْ نَقَلَهُ الْقَزْوِينِيُّ أَيْضًا كَمَا رَأَيْتُ .

٢٠٦

عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى
أبو الحسن بن أبي إسحاق المُرَكِّي *

من فقهاء نيسابور .

رَوَى عَنْ أَبِي حَامِدٍ بْنِ الشَّرْقِيِّ^(٥) ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ ، وَأَبِي الْعَبَّاسِ
الْأَصَمِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الْقَطَّانَ ، وَأَبِي حَامِدٍ بْنِ بِلَالٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ ، وَعَمْرُو بْنُ أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيَّ الْجُورِيَّ^(٦) ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ
الْمَعْرِيَّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ ، شَيْخُ الْخَطِيبِ ، وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ الْحَاكِمُ : كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ الْعِبَادِ ، التَّارِكِينَ لِمَا لَا يَعْنِي ، قَرَاءِ^(٧) الْقُرْآنِ ،
الْمَكْثَرِينَ مِنْ سَمَاعِ الْحَدِيثِ .

تَوَفَّى فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةَ بَنِيْسَابُورَ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو
الطَّيِّبِ الصُّعْلُوكِيُّ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يِعَارَضُ » وَالثَّبْتُ مِنْ ج ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْآخِرَتَيْنِ » وَالثَّبْتُ مِنْ : ج ، ز .

(٣) فِي : ج ، ز : « الْأَوَّلَيْنِ » وَالثَّبْتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٤) الْمَجْمُوع ٣ / ٣٨٨ ، ٤ / ٢٢٠ .

* لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي : تَارِيخُ بَغْدَادِ ١٠ / ٣٠٢ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٦ / ٤٩٧ .

(٥) بَعْدَ هَذَا فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، زِيَادَةٌ : « وَبِغْدَادِ : إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ » .

(٦) بَضَمَ الْجِيمَ وَالرَّاءَ ، وَفِي آخِرِهَا الْبَاءُ آخِرَ الْحُرُوفِ ، نِسْبَةٌ إِلَى جُورَ : حَمَلَةٌ بَنِيْسَابُورَ ، اللَّبَابُ ١ / ٢٥٠ .

(٧) هَكَذَا ضَبَطَتْ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، ضَبَطَ قَلَمٌ .

عبد الرحمن بن سَلْمُويه
أبو بكر الرازيّ الفقيه*

نزِيل مصر .

روى عن أبي شعيب الحرّانيّ وغيره .

روى عنه أبو محمد بن النّحاس .

قال ابن يونس : كان ثقة ، له حلقة بجامع مصر للعلم ، كتب الكثير عن أهل بلده وغيرهم .

مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران
أبو محمد التَّمِيمِيّ الحَنْظَلِيّ**

الإمام ابن الإمام ، حافظ الرّى وابن حافظها .

كان بحرا في العلم ، وله المصنّفات المشهورة ، رحل مع أبيه صغيرا وب نفسه كبيرا .

وسمع أباه ، وابن وارة ، وأبا زُرعة ، والحسن بن عرفة ، وأحمد بن سنان القَطّان ، وأبا سعيد الأشجّ ، ويونس بن عبد الأعلى ، وخلّاق بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجبّال ، والجزيرة .

روى عنه الحسين بن عليّ حُسَيْنُكَ التَّمِيمِيّ ، وأبو الشيخ ، وعليّ بن عبد العزيز

* له ترجمة في حسن المحاضرة ١ / ٤٠١ .

** له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ١٩١ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٤٦ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٠٨ طبقات الحنابلة ٢ / ٥٥ ، طبقات العبادي ٢٩ ، ٤٣ ، طبقات المفسرين للسيوطي ١٧ ، العبر ٢ / ٢٠٨ ، فوات الوفيات ١ / ٥٤٢ ، لسان الميزان ٣ / ٤٣٢ ، مرآة الجنان ٢ / ٢٨٩ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٨٧ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٢٦٥ .

ابن مَرْدَك^(١) ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه ، وأبو عليّ حَمْد بن عبد الله الأصبهانيّ ، وإبراهيم بن محمد النَّصْرَابَادِيّ ، وعليّ بن محمد الْقَصَّار ، وآخرون .

قال أبو يَعْلَى الخليليّ : أخذ علم أبيه وأبى زُرْعَة ، وكان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال ، صنّف في الفقه ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ، قال : وكان زاهدا يُعَدُّ من الأبدال^(٢) .

قلت^(٣) : من مصنّفاته « تفسير » في أربع مجلّدات ، عامّته آثار مسنّدة ، وكتاب « الجرح والتعديل » المشهور في عدة مجلّدات ، وكتاب « الرد على الجَهْمِيَّة » وكتاب « العلل »^(٤) وكتاب « مناقب الشافعيّ » .

قال يحيى بن مَنْدَة : صنّف ابن أبي حاتم « المسند » في ألف جزء ، وكتاب « الزُّهد » وكتاب « الكُنَى » ، و « الفوائد الكبير » و « فوائد الرازيّين » وكتاب « تقدّمة الجرح والتعديل » وأشياء .

وقال أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الرازيّ الخطيب المجاور بمكة ، وله « مصنّف في ترجمة ابن أبي حاتم » : سمعت عليّ بن الحسن المصريّ ، ونحن في جنازة ابن أبي حاتم ، يقول : قلنسوة عبد الرحمن من السماء ، وما هو بعجب ! رجل من ثمانين سنة على وتيرة واحدة ، لم ينحرف عن الطريق .

قال : وسمعت العباس بن أحمد يقول : بلغني أن أبا حاتم قال : ومن يقوَى على عبادة عبد الرحمن ؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنبًا .

وقال : وسمعت ابن أبي حاتم يقول : لم يدعني أبى أشغل في الحديث^(٥) حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازيّ ، ثم كتبت الحديث .

(١) في المطبوعة : « مدرك » وهو خطأ ، صوابه من سائر الأصول ، والعبر ٣٥/٣ . وقال صاحب القاموس (م ر د ك) : مردك ، كمقعد .

(٢) انظر حواشي صفحة ٢٧٠ من الجزء الثاني .

(٣) راجع سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٤ .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « المبوب عل أبواب الفقه » .

(٥) في المطبوعة : « بالحديث » والمثبت من : ج ، ز .

قال أبو الحسن : وكان عبد الرحمن قد كساه الله بهاءً ونورا ، يُسرّ به من نظر إليه .
قال : وسمعت أبا عبد الله القزويني الواعظ يقول : إذا صليت مع عبد الرحمن
فسلم نفسك إليه ، يعمل بها ما يشاء .

وقال عمر بن إبراهيم الزاهد الهروي : حدثنا الحسين بن أحمد الصفار ، قال :
سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول : وقع عندنا الغلاء ، فأنفذ بعض أصدقائي
حبوبا من أصبهان ، فبعته بعشرين ألف درهم ، وسألتني أن أشتري له دارا عندنا ،
فإذا نزل علينا نزل فيها ، فأنفقتها على الفقراء ، وكتب إلي : ما فعلت ؟ قلت :
اشتريت لك بها قصرا في الجنة ، قال : رضيت إن ضمنت ذلك لي ، فتكتب على
نفسك صكّا ، ففعلت ، قال : فأريت في المنام : قد وفينا بما ضمنت ، ولا تعد
لمثل هذا^(١) .

وقال أبو الربيع محمد بن الفضل البلخي : سمعت أبا بكر محمد بن مهرويه
الرازي ، سمعت علي بن الحسين بن الجنيد ، سمعت يحيى بن معين ، يقول : إنا
لنظعن على أقوام ، لعلهم قد حطّوا رحالهم في الجنة من مائتي سنة^(٢) .

قال ابن مهرويه : فدخلت على ابن أبي حاتم وهو يقرأ على الناس كتاب « الجرح
والتعديل » فحدثته بهذا ، فبكى وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب ، وجعل
يستعديني الحكاية ، ويبكي .

مات ابن أبي حاتم وهو في عشر التسعين ، في المحرم ، سنة سبع وعشرين
وثلاثمائة .

(١) رويت هذه الحكاية في الطبقات الوسطى على نحو آخر :

« قال : وحكى أنه لما انهدم سور طوس احتيج في بنائه إلى ألف دينار ، فقال أبو محمد لأهل مجلسه
الذين كان يلقى عليهم التفسير : من رجل يبنى ما هدم من هذا السور وأنا ضامن له عند الله قصرا في الجنة ؟
فقام إليه رجل من العجم فقال : هذه ألف دينار ، واكتب لي خطك بالضمان .

فكتب له رقعة بذلك . وبنى ذلك السور . وقدر موت ذلك العجمي . فلما دفن دفنت معه تلك الرقعة .
فجاءت ريح فحملتها ووضعتها في حجر ابن أبي حاتم . وقد كتب في ظهرها : قد وفينا ما ضمنت ، ولا تعد
إلى ذلك » .

(٢) قال الذهبي : « لعلها من مئة سنة ؛ فإن ذلك لا يبلغ في أيام يحيى هذا القدر » . سير أعلام النبلاء ١٣ /

(ومن الفوائد عن ابن أبي حاتم)

روى في كتاب « مناقب الشافعي » عن الربيع أن الشافعي قال : ما شبت منذ ست عشرة^(١) [أو سبع عشرة سنة]^(٢) إلا شبعة^(٣) طرحتها^(٤) .

وروى أن البويطي قال : قال الشافعي رضي الله عنه : لا نعلم أحدا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصيته^(٥) [إلا يحيى بن زكريا]^(٦) ولا عصى الله فلم يخلط بطاعته^(٧) ، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو العدل^(٨) ، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجروح^(٩) .

قلت : كذا وقع مطلقا في روايات عن الشافعي ، ومقيدا في رواية أخرى بعدم اقتراف الكبيرة ، فيكون المراد هنا بالمعصية الصغيرة ، وإلا فصاحب الكبيرة الواحدة مجروح ، وإن كان الغالب عليه الطاعة ، هذا مذهب الشافعي الذي تطابقت عليه كتب أصحابه ، لا^(١٠) أقول إنهم نصوا على ذلك نصا ، بل أطلقوا أن ذا الكبيرة مجروح ، وهو أعم من أن يغلب عليه الطاعة أو لا يغلب ، نعم يُحكى عن شيخ الإسلام وسيد المتأخرين [تقي الدين]^(١١) ابن دقيق العيد أنه كان يميل في هذا الزمان إلى نحو من هذا ، إذا حصلت الثقة بقول الشاهد ، فرب من لا يُقدم على شهادة الزور وإن كان متلبسا بكبيرة أخرى .

● قال القاضي أبو الطيب الطبري : وجدت فيما جمعه عبد الرحمن بن أبي حاتم من « مناقب الشافعي »^(١٢) . يقول يونس بن عبد الأعلى : سمعت الشافعي يقول في الرجل يكون

(١) في آداب الشافعي ومناقبه ١٠٦ : « ست عشرة سنة » .

(٢) ليس في الآداب .

(٣) الشبعة ، بضم الشين : قدر ما يشبع به مرة . الصحاح (ش ب ع) .

(٤) في أصل الآداب : « اطرحتها » وكتبها المحقق : « اطرحتها » بتشديد الطاء .

(٥) في الآداب ٣٠٥ : « بمعصية » .

(٦) تكملة من الآداب . وانظر لتوثيق هذه التكملة حواشي المحقق .

(٧) في الآداب : « بطاعة » .

(٨) في الآداب ٣٠٦ : « المعدل » بضم الميم وفتح الدال المهملة المشددة .

(٩) في الآداب : « المجروح » بالضم والتشديد أيضا .

(١٠) في المطبوعة : « ولا » وقد أسقطنا الواو حيث سقطت من : ج ، ز .

(١١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(١٢) آداب الشافعي ومناقبه ٢٨٣ .

في الصلاة فَيَعْطُسُ رجل^(١) لا بأس أن يقول له المصلّي : يرحمك الله . قلت له : ولم ؟ قال : لأنه دعاء . وقد دعا النبي ﷺ لقوم في الصلاة ، ودعا على آخرين . وهذه رواية صحيحة ، فوجب أن يكون أولى مما قاله أصحابنا ، يعني من أنه تبطل الصلاة .

قلت : وقد وقفت على النص في كتاب ابن أبي حاتم وقدمناه في ترجمة يونس^(٢) .

قال صاحب « البحر » : وأنا رأيت عن الإمام أبي عبد الله الحنّاطيّ حكى عن البُويّطيّ ، عن الشافعيّ ، هكذا ، قال : وهذا هو الصحيح عندي ، إذا كان قصده الدعاء لا الخطاب ، قال : والأول أشبه بالسنة . انتهى .

قال : وإذا عطس المصلّي يَحْمَدُ الله ، إلا أن الخطّابيّ ، قال : مذهب الشافعيّ أنه يُسْتَحَبُّ أن يقول ذلك في نفسه : قال صاحب « البحر » : وهذا غريب .

٢٠٩

عبد الرحيم بن محمد بن حمّدون بن بُخار البخاريّ
أبو الفضل*

من أهل نيسابور .

وكان من أعيان أصحاب أبي الوليد النيسابوريّ والقدماء منهم ، وعقد له أبو الوليد التدريس في حياته .

قال أبو إسحاق المزكّي : قلت لأبي الوليد سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة : يخرج معنا السنة جماعة من الفقهاء من أصحابك ، وإن وقعت مسألة في الدين إلى من أرجع منهم ؟ فقال : إلى أبي الفضل بن بخار .

(١) بعد هذا في الآداب زيادة : « قال » .

(٢) انظر صفحة ١٧٧ من الجزء الثاني .

* له ترجمة في : اللباب ١٠١/١ ، وهو فيه : « عبد الرحمن » وفي المطبوعة : « نجار » وفي : ج ، ز وضعت نقطة فوق الحاء فقط ، وأهملت الباء . وصححناه من الطبقات الوسطى ، واللباب . وقال ابن الأثير : إنه نسب إلى جده الأعلى .

سمع بنيسابور : أبا حامد ، وأبا محمد ابني الشَّرْقِيِّ ، ومَكِّيَّ بن عَبْدِان .
وبسَرَّخَس : أبا العباس الدَّغُولِيَّ .

وببغداد : إسماعيل بن محمد الصفَّار .

وبمكة : أبا سعيد بن الأعرابي ، وغيرهم .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وقال : اعتلَّ أبو الفضل ابن بُخار قبل موته
بسنتين^(١) علَّةً من الرطوبة فعَمِيَ وصَمَّ ، وزال عقله ، وبقي على ذلك قريباً من
ثلاث سنين ، ثم توفي في جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

٢١٠

عبد الصمد بن عمر [بن محمد]^(٢) بن إسحاق
أبو القاسم الدِّينَوْرِيَّ*

الفقيه الواعظ الزاهد .

سمع من أبي بكر التَّجَّاد ، وتفقه على أبي سعيد الإصطَخْرِيَّ .

وروى عنه الأَزْجِيَّ ، والصَّيْمَرِيَّ .

وكان ثقةً صالحاً ، يُضْرَبُ به المثل في مجاهدة النفس ، واستعمال الصدق
والتَّقَشُّفِ ، والأمر بالمعروف .

وكان يَدُقُّ السُّعْدَ^(٣) للعطَّارين بالأجرة ، ويقتات من ذلك^(٤) .

ولما حضرته الوفاة جعل يقول : سيِّدى لهذه الساعة حَبَاتُكَ .

(١) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « بسنين » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

* له ترجمة في البداية والنهاية ٣٣٧/١١ ، تاريخ بغداد ٤٣/١١ ترجمة وافية ، النجوم الزاهرة ٢١٧/٤ .

(٣) السعد ، بالضم : طيب [بكسر الطاء] القاموس (س ع د) .

(٤) في : ج ، ز : « ويقتات به من ذلك » ، والمثبت في المطبوعة .

تُوَفِّي يَوْمَ الثلاثاء ، لسبع^(١) بقين من ذى الحجة ، سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ،
ببغداد^(٢) .

٢١١

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
أبو القاسم الدَّارَكِيّ*

أحد أئمة الأصحاب ورُفَعائهم .

والذى ذكرناه من تسمية والده بعبد الله هو الصواب ، وإياه ذكر الخطيب ،
والشيخ أبو إسحاق ، وغيرهما .

وقال الحاكم في « تاريخ نيسابور » : عبد العزيز بن الحسن ، وهذا وهم ، وعُذْرُه
أن هذا الشيخ ببغدادى ، وإنما ورد نيسابور زائرا^(٣) ، فليست له به المعرفة التامة ،
وإنما الحسن جدّه لأمه ، لا جدّه لأبيه ، وهو الذى كان محدّث أصْبَهان فى وقته ،
والحاكم رحمه الله قال : كان أبوه محدّث أصْبَهان فى وقته^(٤) .

قلت : وأرى أن المحدّث^(٥) جدّه لأمه ، ولكن الحاكم لما سمى أباه باسم جدّه لأمه
قال هذا ، وقد كان الدَّارَكِيّ نفسه محدّثا أيضا ، وربما اجتهد أيضا ، وقيل له فى
ذلك ، فقال : نأخذ بالحديث ونَدَع فلانا وفلانا .

(١) فى الطبقات الوسطى : « لست » . وما فى الطبقات الكبرى يوافقه ما فى تاريخ بغداد .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ذكره ابن باطيش » .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٣٠٤/١١ ، تاريخ بغداد ٤٦٣/١٠ ، ترجمة وافية ، تهذيب الأسماء ٢٦٣/٢ ،
شذرات الذهب ٨٥/٣ ، طبقات الشيرازى ٩٧ ، طبقات العبادى ١٠٠ ، طبقات ابن هداية الله ٣١ ، العبر
٣٧٠/٢ ، اللباب ٤٠٤/١ ، معجم البلدان ١٢/٤ ، النجوم الزاهرة ١٤٨/٤ ، وفيات الأعيان ٣٦١/٢ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « قال الحاكم : وردها سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وأما بغداد فهو من القاطنين فيها ، سكنها إلى حين وفاته . فالخطيب
والشيخ أبو إسحاق أعرف بنسبه » .

(٥) فى المطبوعة : « وأرى أنه المحدث ، ولكن ... » والسياق مضطرب فى : د ، ز . وأثبتنا قراءة : ج .

وقد روى عن جده لأمه الحسن بن محمد الداركيّ، وغيره .

روى عنه أبو القاسم الأزهرىّ، وعبد العزيز الأرجيّ، وأحمد بن محمد العتيقيّ، وأبو القاسم التّونجيّ، والحاكم أبو عبد الله الحافظ، وغيرهم .

قال الحاكم : كان من كبار فقهاء الشافعيين ، درس بنيسابور سنين ، وله جملة من المختلّفة ، تقلّد^(١) أوقاف أبي عمرو الحنّاف ، ثم خرج إلى بغداد ، فصار المجلس له^(٢) .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها محصّلا ، تفقه على أبي إسحاق المرّوزيّ ، وانتهى التدريس إليه ببغداد ، وعليه تفقه الشيخ أبو حامد [الإسفرائينيّ]^(٣) بعد [موت]^(٤) أبي الحسين بن المرزبان ، وأخذ عنه عامّة شيوخ بغداد ، وغيرهم من أهل الآفاق .

وقال القاضي أبو الطيّب : سمعت الشيخ أبا حامد [الإسفرائينيّ]^(٥) يقول : ما رأيت أفقه من الداركيّ .

وقال الخطيب : كان ثقة ، انتقى عليه الدارقطنيّ . وتوفى في ثالث عشر شوال ، سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، ودارك : قرية من عمل أصبهان .

(ومن الرواية عنه)

(٦)

(١) في الطبقات الوسطى : « فقلّد » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « ومع ذلك فإنه من كان يرجع إليه في السؤال عن الشهود ، فإنّ دخلتها سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وهو إمام الشافعيين بها ، وكان يدرس [بكسر الراء المشددة] في مسجد دعلج ابن أحمد في درب أبي خلف ، وقد حدث بنيسابور وبغداد ، وقال الخطيب : حدث بنيسابور عن جده لأمه الحسن بن محمد الداركيّ » .

(٣) تكملة من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(٤) تكملة من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(٥) تكملة من الطبقات الوسطى .

(٦) بياض بالأصول ولكن الكلام متصل في : ز ، وقد قال المصنف رحمه الله في الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى » .

(ومن المسائل والفوائد عنه)

● قال الرافعي رحمه الله في « باب المسابقة » : ولو قال : كل من سبق فله دينار ، فسبق ثلاثة ، يعنى وجاء الباقون بعدهم ، فعن الداركي أن لكل واحد منهم دينارا .

وسكت الرافعي والتووي على هذا بعد الجزم ، فيما إذا قال : من سبق فله دينار ، فسبق ثلاثة معا ، وصل واحد ثم جاء الباقون ، أن الدينار ينقسم بين الثلاثة ، ففرق الداركي بين دخول « كل » على من وعد به ، والفرق لائح في بادي النظر ، وفيه نظر عند إمعان النظر .

● قال القاضي أبو الطيب الطبري : سمعت أبا محمد البافعي يقول : ذكر لنا الداركي : حديث جابر ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا أُرِفَ الحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ » في تدريسه « كتاب الشُّفْعَةِ » فقال : « إذا أُرِفَتْ » فسألت ابن جنيّ التَّحْوِيَّ عن هذه الكلمة فلم يعرفها ، ولا وقفت^(١) على صحتها ، فسألت المعافي ابن زكريا عن الحديث ، وذكرت له طُرُقَهُ فلم أستمِ المسألة ، حتى قال : « إذا أُرِفَتْ » والأُرِفَ : المَعَالِمُ ، يريد إذا بُيِّنَتْ^(٢) الحدود ، وعُيِّنَ المَعَالِمُ ، ومُيزَتْ فلا شُفْعَةَ .

قلت : أُرِفَتْ ، بضم الهمزة ، وكسر الراء المشددة ، ثم الفاء : أى جُعِلَتْ لها حدود ، كما ذكر المعافي^(٣) رحمه الله .

وذكر الداركي لها بالزاي ، كأنه سبق لسان ، أو لم يحرّر لفظها من اللغة ، ولا بدّع فقد خفيت على ابن جنيّ ، وهو إمام في الأدب .

● ذكر الماوردي في « الحاوي » في « باب اللعان » أن أبا سعيد الإصطخري قال : استحلّف إسماعيل بن إسحاق القاضي رجلا في حقّ لرجلين يمينا واحدة ، فأجمع فقهاء زماننا على أنه خطأ .

(١) في المطبوعة : « ولا وقف على صحتها » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا في المطبوعة . وفي ج ، ز : « ثبت » بنقط الثاء فقط .

(٣) انظر النهاية ، لابن الأثير ٣٩/١ .

قال الدارَكِيُّ : فسألنا أبا إسحاق المَرْوَزِيَّ عن ذلك فقال : إن أدعيا ذلك الحق من جهة واحدة ، مثل أن يدعيا دارا أورثاها عن أبيهما^(١) حلف لهما يمينا واحدة ، وإن كان الحق من جهتين ، حلف لكل واحد على الانفراد .
قال الماورُديّ : وقول أبي إسحاق صحيح .

قلت : ذكر ابن الرُّفْعة في « كتاب النكاح » من « المَطْلَب » هذه الحكاية عند كلامه في الرجلين يدعيان نكاح امرأة ، وقد بحث في أنها إذا حلفت في حال عدم رضاها ، تحلف يمينين ، وفي حال رضاها تحلف يمينا واحدة .

● ذكر كل ذلك بحثا ، وذكر الوجهين ، فيما إذا وجب على الشخص يمينٌ لجماعة ، فَرَضُوا بأن يحلف لهم يمينا واحدة ، وأن الأصح أنه لا يجوز ، ثم قال : قد يقال : ذلك مفروض في حَقِّ متعدّد ، وأما إذا كان الحق واحدا فلا ، ثم ساق الحكاية ، ثم قال : وهذا يُفهم أن ذلك جائز عند أبي إسحاق من غير رضاها^(٢) .

(١) في المطبوعة : « أمهما » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

(٢) ذكر في الطبقات الوسطى من مسائل الدارَكِيِّ هذه المسائل :

● قال الدارَكِيُّ فيمن وكَّل رجلا أن يُطَلِّق زوجته يوم الجمعة أن له أن يطلقها بعده لا قبله ، فيُطَلِّقها يوم السبت مثلا ، ولا يُطَلِّقها يوم الخميس .
وفرق بين ذلك وما لو وكله بالبيع يوم الجمعة ، حيث لا يجوز له أن يبيع قبله ولا بعده بأن المطلقة يوم الجمعة مطلقة يوم السبت . وهذا ضعيف ، والصحيح لا فرق .

● قال في « الروضة » : من زياداته الإجماع على أن الدفن بالليل لا يُكره ، وأنه لم يخالف إلا الحسن البصريّ . انتهى .

وفي هذا نظر ؛ إذ في « الذَّخيرة » للبَنْدَنِجِيّ أن الدارَكِيَّ قال بالكراهة .

● إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام ، لزمه الإتمام ، ولا يحسب عليه يومُ الدخول والخروج على الصحيح ؛ لأنه في يوم الدخول في شُغْلٍ حَطَّ الأمتعة ، ويوم الخروج في شُغْلٍ الارتحال ، ولو دخل ليلا لم يُحسب بقية الليل : ويُحسب الغد . =

عبد العزيز بن ماك^(١)
 الفقيه أبو القاسم القزويني الشافعي

توفي سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .

عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن أحمد
 الفقيه أبو الفضل النضروي

قال الحاكم : كان من الفقهاء الزهاد ، التاركين لما لا يعنيه .
 درس على أبي الوليد علي بن أبي منصور بن مهران ، ولما انصرف الأستاذ أبو سهل

= جزم به في « الرافعي » و « الروضة » و « شرح المذهب » . وحكى الماوردي
 في « الحاوي » أن أبا حامد حكى عن الداركي أنه لا يحتسب عليه ليلة دخوله ،
 ولا اليوم الذي بعدها ، وأن الشافعي نص في « الأم » على ما يدل عليه ، لأن الليلة
 تابعة ليومها ، واليوم تابع لها ، فلمّا لم تُحتسب ليلة الدخول لوجود السير في
 بعضها ، لم يُحتسب اليوم الذي بعدها ؛ لأنه تبع لها .
 ● ولنا خلاف فيمن نذر اعتكاف يوم ، هل تلزمه ليلته ، أو ليلة ، هل يلزمه
 يومها . وفيمن حلف لا يكلمه يوما أو ليلة .

واعلم أن الإمام قال في « النهاية » : الذي قد يغمض أنه لو انتهى المسافر إلى
 المنزل في بقية من النهار قريبة ، مثل أن كان انتهى إلى المنزل بعد وقت العصر قبيل
 الغروب ، وكان يقع شيء من شغله في الليل لا محالة ، فالذي أراه أن بقية النهار
 والليل كله غير محسوب من المدة في هذه الصورة ؛ نظرا إلى الشغل ، ووقوعه في
 الليل . انتهى .

وقد يقال نظيره فيما إذا دخل في الليل ، وقد قارب طلوع الفجر ، وكان يقع
 شيء من شغله في النهار لا محالة .

(١) في المطبوعة : « ملك » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

من أَصْبَهَانَ رأيته يدرُس عليه كتاب « الرسالة » للشافعيّ . ودرّس في مسجده سنين ، وتخرّج به جماعة من الفقهاء .

سمع عبد الله الشَّرقِيّ ، والحسن بن منصور ، وأقرّائهما .

وتوفى في رجب سنة سبعين وثلاثمائة . انتهى .

وأُسند عنه حديثا حدّثه إياه في مجلس الأستاذ أبي سهل .

وقوله : « على أبي الوليد علىّ بن أبي منصور بن مِهْران » كذا هو في نسخة « تاريخ نيسابور » التي عندي ، ولعله على أبي الوليد ، ثم على أبي منصور بن مِهْران ، وأبو الوليد هو التَّيسَابُورِيُّ الْقُرَشِيُّ ، الإمام الكبير المشهور ، وأبو منصور بن مِهْران من أكابر أصحاب الوجوه من أصحابنا ، وإن كان الأمر على ما في النسخة ، فيكون لأبي منصور بن مِهْران ولدٌ اسمه أبو الوليد علىّ ، من فقهاءنا ، وهو غير معروف . والذي أراه أن النسخة مغلوطة ، وأن الأمر على ما وصفت ، والنسخة التي عندي وقَّف الخانقاه السُّمَيْسَاطِيَّة ، وفيها غلط كثير .

٢١٤

عبد الملك بن محمد بن عَدِيّ الجُرْجَانِيّ

أبو نُعَيْم الإِسْتِرابَادِيّ *

أحد أئمة المسلمين ، فقهًا وحديثًا ، وذو الرحلة الواسعة .

ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

وسمع عمر بن شُبَّة ، وعلىّ بن حَرْب ، والرَّمَادِيّ ، ويزيد بن عبد الصمد ، وسليمان

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١/١٨٣ ، تاريخ بغداد ١٠/٤٢٨ ، تاريخ جرجان ٢٣٥ ، ٤٨٧ تذكرة الحفاظ ٣/٣٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٩٩ ، طبقات الشيرازي ٨٥ ، طبقات العبادي ٥٥ ، العبر ٢/١٩٨ ، اللباب ١/٤٠ وفيه أنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة ، وله ثلاث وثمانون سنة ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥١ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤/٥٤١ ، وحواشيه .

ابن سَيْف^(١)، والربيع بن سليمان، وأبا زُرْعَةَ الرَازِيّ، وأبا حاتم، وعمّار بن رجاء، ومحمد ابن عَوْفٍ، وغيرهم بالعراق، ومصر، والشام، والجزيرة، والحجاز، وخراسان .
روى عنه ابن صاعد، وأبو عليّ الحافظ، وأبو محمد المَخْلَدِيّ، وأبو إسحاق المزْكِيّ، وأبو بكر الجَوْزَقِيّ، وخلّق .

قال الحاكم : كان من أئمة المسلمين، ورد نيسابور، وهو متوجّه إلى بخارى، فروى عنه الحافظ، وسمعت الأستاذ أبا الوليد حسن بن محمد، يقول : لم يكن في عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات، وأقاويل الصحابة، بخراسان من أبي نُعَيْم الجُرْجَانِيّ، ولا بالعراق من أبي بكر بن زياد النيسابوريّ، قال : وسمعت أبا عليّ الحافظ يقول : كان أبو نُعَيْم الجُرْجَانِيّ أحد الأئمة، ما رأيت بخراسان بعد ابن خزيمة مثله، أو أفضل منه، كان يحفظ الموقوفات والمراسيل، كما نحفظ نحن المسانيد .
وقال أبو سعد الإذريسيّ : ما أعلم نشأ بإسترباذ مثله في حفظه وعلمه .
وقال الخطيب : كان أحد الأئمة^(٢)، ومن الحفاظ لشرائع الدين، مع صدق وورع^(٣)، وتيقّظ^(٤) .

وقال حمزة السّهْمِيّ : كان مقدّماً في الفقه والحديث، وكانت الرحلة إليه [في أيامه]^(٥) .

توفي أبو نُعَيْم الجُرْجَانِيّ سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة^(٦) .

وقال الحاكم : سنة اثنتين وعشرين .

ووقع لنا حديثه بعلو، فيما أخبرتنا به :

زينب ابنة أحمد بن الكمال عبد الرحيم، قراءةً عليها، وأنا أسمع، قالت : أخبرنا عبد الخالق بن الأُنْجَبِ النَّشْتَبَرِيّ إجازةً، أخبرنا وجيه بن طاهر الشَّحَامِيّ، كتابةً،

(١) في المطبوعة : « يوسف » والتصويب من : ج ، ز ، والعبر ٥٠/٢ .

(٢) في تاريخ بغداد : « كان أحد أئمة المسلمين » .

(٣) في تاريخ بغداد : « وتورع » .

(٤) في تاريخ بغداد : « وضبط وتيقّظ » .

(٥) زيادة من الطبقات الوسطى، وتاريخ جرجان .

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « قال أبو عاصم : حكى المخاملى الأخير في « المجموع » عنه مسائل .

قال [يعني أبا عاصم] : وروى عن الربيع أن الشافعي كان يتختم باليسار » .

أخبرنا يعقوب بن أحمد الصيرفي، سماعاً، أخبرنا الحسن بن أحمد المخلدي، إماماً، لاثنتي عشرة خلت من صفر سنة ست وثمانين وثلاثمائة، أخبرنا أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عديّ الفقيه، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البهراني^(١)، حدثنا أبو عقبة وسّاج^(٢) بن عقبة، حدثنا هِقل^(٣) بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي^(٤) مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ».

وبه إلى أبي نعيم، حدثنا أبو زيد عمر بن شبة البصري، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس قال: أمر بلال رضي الله عنه أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة.

وبه إلى أبي نعيم: حدثنا أحمد بن عيسى اللخمي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا عبد الرّحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن جبّير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لِهِنَّ؛ دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ حَتَّى يَنْتَصِرَ، وَدَعْوَةُ الْحَاجِّ حَتَّى يُصَدَّرَ، وَدَعْوَةُ الْمُجَاهِدِ حَتَّى يَقُفَلَ، وَدَعْوَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَدَعْوَةُ الْأَخْرِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ»^(٥).

(١) في الأصول: «النهراني» بالنون. ولم نجد هذه النسبة في كتب الأنساب، فأثبتناه بالباء الموحدة من المشتبه ٦٦١. وهي بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الراء وفي آخرها النون، نسبة إلى بهراء، قال ابن الأثير: وهي قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص، من الشام. اللباب ١٥٦/١.

(٢) في المطبوعة: «وشاح» بالشين المعجمة والهاء المهملة. وفي: ج، ز: «وساح» بالمهملتين وأثبتناه بالسین المهملة والجميم من المشتبه ٦٦١. والقاموس (و س ج).

(٣) في المطبوعة: «هل» بالهاء والميم. وأثبتناه بالهاء المكسورة والقاف من: ج، ز، والمشتبه ٦٦١.

(٤) في: ج، ز: «ليجري» والمثبت في المطبوعة. ويستأنس له بما في صحيح مسلم (باب بيان أنه يستحب لمن رأى خالياً بامرأة، وكانت زوجته، أو محرماً له أن يقول: هذه فلانة؛ ليدفع سوء الظن به. من كتاب السلام) ١٧١٢/٤.

(٥) سيأتي بهذا الإسناد في ٣٢١/٩.

عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون
أبو الطيب الحلبي المقرئ*

نزِيل مصر .

ولد سنة تسع وثلاثمائة .

وقرأ على أبي الحسن محمد بن جعفر بن المُستَفَاض الفَرَيَّابِيّ ، وأبي سهل صالح ابن إدريس ، ونَجْم بن بُذَيْر ، ونصر بن يوسف المُجَاهِدِيّ ، وإبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكيّ ؛ وخلائق .
أخذ عنه خلائق .

مولده في رجب سنة تسع وثلاثمائة^(١) .

ومات بمصر في جمادى الأولى ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة .

* له ترجمة في : حسن المحاضرة ٢٨٠/١ ، شذرات الذهب ١٣١/٣ ، طبقات القراء ٤٧٠/١ ، العبر ٤٤/٣ ، مرآة الزمان ٤٤٢/٢ ، النشر في القراءات العشر ٧٨/١ ، وفيات الأعيان ، في ترجمة مكى بن حموش ٣٦٤/٤ ، وهو فيه : « عبد المنعم بن غلبون » .

وقد وردت ترجمته في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك
أبو الطيب الحلبي المقرئ

مؤلف كتاب « الإرشاد » في القراءات .

وهو والد أبي الحسن المقرئ مؤلف « التذكرة » .

عُداة في المصريين . سكنها مدة .

سمع الحديث من عبيد الله بن الحسين الأنطاكيّ ، وأحمد بن محمد بن عُمارة الدمشقيّ وعدى بن عبد الباقي وغيرهم .

حدّث عنه جعفر بن محمد الميماسيّ ، والحسن بن إسماعيل الضراب ، وجماعة .
مولده في رجب سنة تسع وثلاثمائة ، ومات بمصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة .

(١) ذكر المصنف في أول الترجمة سنة مولده .

عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضي
أبو القاسم الصَّيْمَرِيُّ*

نزِيل البصرة .

أحد أئمة المذهب .

قال الشيخ أبو إسحاق^(١) : كان حافظاً للمذهب ، حَسَنَ التصانيف^(٢) .

والصَّيْمَرِيُّ بفتح الصاد المهملة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفتح الميم ، وفي آخرها الراء ، أراه ، والله أعلم ، منسوباً إلى نهر من أنهار البصرة ، يقال له : الصَّيْمَر ، عليه عِدَّة قرى . أما الصَّيْمَرَة فبلدٌ بين ديار الجبل وخُوزِستان ، فما إخال هذا الصَّيْمَرِيُّ منسوباً إليها .

وبالصَّيْمَرِيُّ تخرَّج جماعة منهم القاضي الماوردي .

ومن تصانيفه « الإيضاح في المذهب » نحو سبعة مجلِّدات ، وله كتاب « الكفاية » و « كتاب في القياس والعِلل » و « كتاب صغير في أدب المفتي والمستفتي » و « كتاب في الشروط » .

توفي الصَّيْمَرِيُّ بعد سنة ست وثمانين وثلاثمائة .

* له ترجمة في : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥ ، طبقات الشيرازي ١٠٤ ، طبقات ابن هداية الله ٤٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/١٤ وحواشيه .

(١) قبل هذا في الطبقات الوسطى وطبقات الشيرازي :

« سكن البصرة وحضر مجلس القاضي أبي حامد المَرُورُودِي ، وتفقّه بصاحبه أبي الفياض ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، و » .

(٢) في الأصول : « التصنيف » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(ومن المسائل عنه)

- ذهب إلى أنه لا يجوز لمن بعضُ بدنه نجس مسُّ المصحف^(١) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

- وأن الرجل لا يملك الكَلَاءَ النَّابِتَ في مِلْكِهِ .
- وقال : إن النَّثْرَ سُنَّةٌ . والصَّحِيحُ أنه خلاف الأولى . وقيل : مكروه .
- وهذه المسألة من المسائل التي فَرَّقَ الأصحاب فيها بين خلاف الأولى والمكروه . وهي عديدة ، منها هذه ، ومنها :
- صوم يوم عرفة للحاج ، فيه وجهان ، أصحهما : ليس مكروها ، بل خلاف الأولى .
- ومنها : إذا تلبَّس بصوم تطوُّع أو صلاته ، فيُكره له الخروجُ منه بغير عذر . وقيل : خلاف الأولى ، لا مكروه .
- ومنها : لا تُكْرَهُ عمارات الدُّور ، وسائر العقار للحاجة . والأولى تركُ الزيادة . وربما قيل : تُكْرَهُ الزيادة .
- ومنها : نَقْضُ اليَدِ في الوُضوء . فيه أوجه ، أصحها : أنه مستوى الطرفين . والثاني : مكروه . والثالث : تركه أولى .
- ومنها : المعتكف يغسل يده في الطَّسْتِ حتى لا يتلوَّث المسجد ، فإن غسل من غير طَسْتٍ كُرِه . وقيل : لا ، ولكن الأحسن غيره . ذكره الرُّوياني في « البحر » .
- ومنها : الزيادة على الثلاث في الوضوء . فيه أوجه ، جمعها النووي في « شرح المهذَّب » ، أصحها : أنه يكره كراهة تنزيه . والثاني : يَحْرُم . والثالث : خلاف الأولى .
- ومنها : إذا طَلَّقَهَا في الحيض استحبَّ له مراجعتها .
- قال الإمام : والمراجعة وإن كانت مستحبة فلا نقول : تركها مكروه .
- وقال النووي : في هذا نظر . وينبغي أن يقال : مكروه ، للحديث الوارد فيها ، ولدفع الإيذاء .

● وذهب كما نقل صاحب « البحر » عنه في « باب قتل المرتد » إلى أن مَنْ سَبَّ الصحابة معتقداً مُضِرّاً عليه كفر ، كما لو سَبَّ رسول الله ﷺ .

● حُكِيَ في « البيان » أن الصَّيْمَرِيَّ حَكَى قولاً أن الحجر المستنجى به إذا غُسل بشيء من المائعات طَهُر .

● وحُكِيَ أيضاً في « البيان » أن الصَّيْمَرِيَّ قال : عورة الصبيّ قبل سبع سنين السوأتان فقط ، قال : وتتغلظ بعد التسع ، قال : وأما بعد العشر فكالبالغ ، لإمكان البلوغ .

● قلت : وما ذكره الإمام ماضٍ على قاعدته التي أصَّلَها في أصول الفقه ، من أن المكروه هو ما ورد فيه نهي مخصوص . وهذا لم يرد فيه نهي مخصوص . وأما الحديث فإنما فيه الأمر بالمراجعة ، والأمر بالشئ ليس نهياً عن ضيِّده ، ولا مستلزماً لذلك على اختيار الإمام ، وكان كلامه في الفقه جارياً على ما أصَّلَه ، رضى الله عنه . ● ومنها : يُكْرَهُ أن يقال لغير الأنبياء : فلان صلوات الله عليه . وقيل : هو خلاف الأولى والأدب .

● ومنها : المستحبُّ ألا يكون موضعُ الإمامِ أعلى من موضع المأمومين ، إلا أن يريد تعليمهم ، فهو خلاف الأولى . وأطلق ابن الصَّبَّاح والمتولَّى فيه لفظَ الكراهة . والمشهور الأول .

* إذا باع سمكة وفي بطنها سمكة ، ففي دخولها في البيع أَوْجُه . نقلها صاحب « الاستقصاء » أحدها ، وبه قال الصَّيْمَرِيَّ : إن كان هذا الحوتُ مما يأكل الحيتان دخل في بيعه ، وإلا فلا .

والثاني ، وبه جزم المازديّ : دخول السمكة في بيع السمكة التي هي في بطنها مطلقاً .

والثالث : عدم الدخول مطلقاً ، وأنه باقٍ على ملك البائع .

والرابع : إن كان صغيراً دخل في البيع ، وإن كان كبيراً فلا .

قال الرافعي في القسم الثاني من المناهي .

انتهى ما في الطبقات الوسطى من مسائل الصَّيْمَرِيَّ . وبعد ذلك بياض كبير . وواضح أن السياق مبتور .

● وفي « شرح الكفاية » للصَّيْمَرِيُّ : إن ادَّعى الرجل العَناء ، ليأخذ من وقف الأغنياء لم يُقْبَلْ إلا بَيِّنَةٌ ، وإن كان الوقف على الفقراء فادَّعى الفقر : قُبِلَ من غير بَيِّنَةٍ .

● وذكر في « شرح الكفاية » أنه لا يصح بيع الخيل لأهل الحرب . وعبارته « لو باع سلاحاً أو خيلاً ، على أهل الحرب نقضنا البيع ، إن قدرنا على ذلك » .

٢١٧

عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبيد الله
الواعظ أبو أحمد المذكَر*

* له ترجمة مختصرة في تاريخ جرجان ٢٣٤ ، وقد أورد المصنف ترجمته في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبيد الله
الواعظ أبو أحمد بن أبي عبد الله المذكَر الجُرْجَانِيُّ

كان والده من العُبَّاد ، وتقدّم هو على أبيه في علم أهل الحقائق ، ورُزِقَ فيه لساناً وبياناً .

وسمع الحديث من الأصمّ وغيره .

قال الحاكم : توفي بخُوج فجأة سنة ثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة .
فبينما أنا ذات يوم متوجّه إلى الميدان استقبلني جماعة من المستورين والصوفية ، فسألوني أن أستعمل السُنَّةَ في الصلاة على الغائب ، وأن أصلّي على أبي أحمد فنزلت معهم إلى ميدان الحسين ، ثم صليت على أبي أحمد ، ثم قاسيت منه ما قاسيت .

قال ابن الصلاح : أراه أنكره عليه المخالفون ، لاستيلائهم حيثُذ .

مصغر ، وغير مضاف ، وربما قيل : عبید الله ، مضافا ، وإياه أورد ابن باطيش في « الطبقات » هو :

عبید بن عمر بن أحمد بن محمد
أبو القاسم القيسیّ البغداديّ*

نزیل قُرْطُبَة .

وهو المشهور بعبید الفقيه .

أخذ عن الإصطخريّ ، وسمع من أبي القاسم البغويّ ، والطحاويّ ، وابن صاعد وغيرهم .

وفي القراءات على ابن مجاهد ، وابن شنبوذ .

وكان صاحب الأندلس الملقب بالمستنصر يجلّه ويعظمه كثيرا .

توفي بقُرْطُبَة ، في ذى الحجة سنة ستين وثلاثمائة .

عُتْبَة بن عبید الله بن موسى بن عيسى بن عبید الله الهمدانيّ
القاضي أبو السائب**

كان أحد العلماء الأئمة ، وأوّل من ولى قضاء القضاة ببغداد ، من الشافعية .
وكان أبوه تاجرا فاشتغل هو بالعلم ، وغلب عليه في الابتداء التصوّف ، وسافر فلقي

* له ترجمة وافية في : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ٢٩٥/١ .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ٢٣٧/١١ ، تاريخ بغداد ٣٢٠/١٢ ، ترجمة وافية ، شذرات الذهب ٥/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٣ ، العبر ٢٨٧/٢ ، الكامل لابن الأثير ٣٦٠/٦ ، النجوم الزاهرة ٣٢٩/٣ . وهو في البداية وتاريخ بغداد : « عتبة بن عبد الله » .

الجُنَيْد ، وصحب الأئمة ، وكتب الحديث ، ثم ولي قضاء مَرَاغَةَ ، ثم تقلد قضاء أذْرِيْجَان كُلِّهَا ، ثم قضاء هَمْدَانَ ، ثم دخل بغداد ، وعظم جاهه ، وولى قضاء القضاة .

حدّث عن عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ، وغيره .
وقد رآه بعضهم بعد موته فى المنام فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لى ، وأمر بى إلى الجنة ، على ما كان منى من التخليط ، وقال : آليْتُ ألا أعذب أبناء الثمانين .

توفى سنة خمسین وثلاثمائة .

٢٢٠

على بن أحمد بن إبراهيم
أبو الحسن البُوشَنجى *

الصوفى الزّاهد الورع ، العالم المجرد .

ورد نَيْسَابُور ، فصحب أبا عثمان الحِيرىّ الزّاهد مدّة ، ثم خرج فلقى شيوخ^(١) التصوّف بالعِراقَيْن ، والشّام ، ثم فى آخر عمره اعتزل الناس .

سمع الحديث من أبى جعفر السّامى^(٢) ، والحسين بن إدريس الأنصارى الهرويين ، وغيرهما .

توفى بنَيْسَابُور ، سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

قال الحاكم : سمعت أبا سعيد بن أبى بكر بن أبى عثمان يقول : ورد أبو الحسن البُوشَنجىّ على أبى عثمان فسئل أن يقرأ فى مجلسه ، فقرأ ، فبكى أبو عثمان حتى غشى عليه ،

* له ترجمة فى حلية الأولياء ٣٧٩/١٠ ، الرسالة القشيرية ٣٧ ، طبقات الشعرائى ١٠٣/١ ، طبقات الصوفية ٤٥٨ واسمه فيها : « على بن أحمد بن سهل » وفيها أيضا أنه توفى سنة ٣٤٨ ، المنتظم ٣٩١/٦ وفيه : « على ابن سهل » النجوم الزاهرة ٣٢٠/٣ . ويلاحظ أن الحلية والشعرائى ذكرا « البوسنجى » بإهمال السين وقد اضطربت أصولنا ، فمرة تذكر : « البوسنجى » بالإهمال ، ومرة بالإعجام فأثبتناه بالإعجام استنادا إلى معظم المصادر .
(١) فى الأصول : « شيخ » والتصحيح من الطبقات الوسطى .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى « الشامى » بالشين المعجمة . وصوابه بالسين المهملة من الطبقات الوسطى . وهو « محمد بن عبد الرحمن » . وانظر الصفحات ٤٥ ، ٦٤ ، ٢٧٦ .

وَحُمِلَ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَكَانَ يُقَالُ : قَتَلَهُ صَوْتُ الْبُوشُنْجِيِّ ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا عَثْمَانَ تَوَفَّى فِي تِلْكَ الْعِلَّةِ^(١) ، وَقَالَ : سَمِعْتُ الْأَسْتَاذَ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ : يَوْمَ تُوَفِّيَ أَبُو الْحَسَنِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَائِدًا ، فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا تُوصِي بِشَيْءٍ ؟ فَقَالَ : بَلَى ، أَكْفَنُ فِي هَذِهِ الْخُرَيْقَاتِ ، وَأُحْمَلُ إِلَى مَقْبَرَةٍ مِنْ مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيتَوَلَّى الصَّلَاةَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْبُوشُنْجِيَّ ، وَدَخَلَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَرَجُلٍ مِنَ الْمُتَّهَمِينَ بِالْإِلْحَادِ يَقْرَأُ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَ أَبُو الْحَسَنِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ سَاعَةً طَوِيلَةً ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَفَهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ ، قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : ذَاكَ الْقَارِئُ خَشِيئَةٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُلْجِدٌ .

وَرَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ حَدِيثًا وَاحِدًا مُسْنَدًا ، ثُمَّ قَالَ : مَا أَرَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ مُسْنَدٍ غَيْرَ [هَذَا]^(٢) .

٢٢١

عَلَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ

الْفَقِيهَ أَبَا الْحَسَنِ الْعُرُوضِيَّ

قَالَ الْحَاكِمُ : كَانَ مِنْ أَعْيَانِ فَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَيْهَقِيِّ .

قَالَ : وَكَانَ يَدْرُسُ بِنَيْسَابُورَ سَنِينَ .

قَالَ : وَسَمِعَ بِنَيْسَابُورَ : أَبَا عَمْرٍو الْجِيزِيَّ ، وَالْمَوْمِلَ بْنَ الْحَسَنِ ، وَأَقْرَانَهُمَا ، وَكُتِبَ الْكَثِيرُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الدَّغُولِيِّ ، بِسَرِّخْسَ ، وَاعْتَزَلَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ، وَرَفُضَ الْمَجْلِسَ ، وَحَدَّثَ .

تَوَفَّى لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ السَّادِسَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةً .

رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي تَرْجُمَتِهِ .

(١) فِي الْأَصُولِ : « فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ » وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ز ، د . وَهُوَ فِي : ج ، وَالْمَطْبُوعَةِ .

على بن أحمد بن المَرْزُبَان*

بفتح ميم المَرْزُبَان ، وضم الزاى ، بعدها باء موحدة

هو أحد أركان المذهب ورُفَعائه .

الشيخ الإمام أبو الحسن ، من بغداد .

تفقه على أبي الحسين بن القَطَّان .

قال الخطيب : كان أحدَ الشيوخ الأفاضل ، دَرَسَ عليه أبو حامد^(١) الإسفرائينى ، أوَّلَ قدومه بغداد .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها ورعا ، حُكِيَ [عنه]^(٢) أنه قال : ما أعلم لأحد علىَّ مَظْلَمَةً .

قال الشيخ : وقد كان فقيها يعلم أن الغيبة من المَظالم .

توفى^(٣) فى رجب ، سنة ست وستين وثلاثمائة ، بعد شيخه ابن القَطَّان بسبع سنين .

(ومن الفوائد وغرائب الفروع عنه)

● قال الداريمى : إذا نوى المتوضىء إبطال عضو مضى لم يبطل ، وما^(٤) فى الحال يبطل . وما يأتى على وجهين ، قاله ابن المَرْزُبَان ، وقال ابن القَطَّان : فى جميعه وجهان .

قلت : وهذه غير مسألة قطع الوضوء .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٢٨٩/١١ ، تاريخ بغداد ٣٢٥/١١ تهذيب الأسماء واللغات ٢١٤/٢ قال : « والمرزبان بفتح الميم ثم راء ساكنة ، ثم زاي مضمومة ، ثم باء موحدة . وهو فارسى معرب . وهو زعيم فلاحى المعجم . وجمعه : مرازية » ، شذرات الذهب ٥٦/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٨ ، وفیات الأعيان ٤٤٣/٢ .

(١) فى المطبوعة : « أحمد » والتصويب من سائر الأصول ، وطبقات الشيرازى ، وتاريخ بغداد .

(٢) سقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز والشيرازى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « قال الخطيب : وذكر لى أحمد بن على التوزى أنه توفى ... » وانظر تاريخ بغداد .

(٤) فى المطبوعة : « وأما » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

علی بن إسماعیل بن أی بشر ، واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعیل
ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أی بُردة ابن صاحب رسول الله
ﷺ أی موسى عبد الله بن قیس *

شیخنا وقدوتنا إلى الله تعالى .

الشیخ أبو الحسن الأشعري البصري .

شیخ طريقة أهل السنة والجماعة ، وإمام المتكلمين ، وناصر سنة سيّد المرسلين ،
والذابّ عن الدين ، والساعی فی حفظ عقائد المسلمين ، سعياً یبقى أثره إلى يوم
یقوم الناس لرّب العالمین .

إمام خبر ، وثقیّ برّ ، حمى جناب الشرع من الحديث المفتري ، وقام فی نصرة
ملة الإسلام فنصرها نصراً مؤزراً :

بِهَمّةٍ فی الثریّا إثرَ أحمَصها وعزّمةٍ لیس مِن عاداتها السّأم

وما برح يُدلّج ويسیر ، وينهض بساعد التّشміر ، حتی نَقى الصدور من الشُّبّه ،
كما یُنَقّی الثوبُ الأبيض من الدَّنَس ، ووقى بأنوار الیقین من الوقوع فی ورطات ما التبس ،
وقال فلم یترك مَقالا لقائل ، وأزاح الأباطیل ، والحقّ یدفع ثُرّهات الباطل .

ولد الشیخ سنة ستین ومائتین .

وكان أولاً قد أخذ عن أی علی الجبائی ، وتبعه فی الاعتزال .

یقال : أقام علی الاعتزال أربعین سنة ، حتی صار للمعتزلة إماماً ، فلما أراد الله لتصرّ
دینه ، وشرّح صدره لاتباع الحق ، غاب عن الناس فی بیته خمسةَ عشرَ یوما ، ثم خرج
إلى الجامع وصعد المنبر ، وقال : معاشر الناس ، إنما تعیّیت عنکم هذه المدة ؛ لأنی نظرت

* له ترجمة فی الأنساب ١٣٩ ، البداية والنهاية ١٨٧/١١ ، تاریخ بغداد ٣٤٦/١١ ، الجواهر المضیة فی طبقات
الحنفية ٣٥٣/١ ، شذرات الذهب ٣٠٣/٢ ، العبر ٢٠٢/٢ ، الفهرست ١٨١ ، مفتاح السعادة ٢٢/٢ ،
النجوم الزاهرة ٢٥٩/٣ ، وفيات الأعیان ٤٤٦/٢ . وانظر : سیر أعلام النبلاء ٨٥ / ١٥ ، وحواشیه .

فتكافأت عندى الأدلة ، ولم يترجّح عندى شئ على شئ ، فاستهديت الله تعالى ،
فهدانى إلى اعتقاد ما أودعته فى كتبى هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده ،
كما انخلعت من ثوبى هذا ، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به ، ودفع الكتب التى
ألفها على مذاهب أهل السنة إلى الناس .

ويُحكى من مبدأ رجوعه أنه كان نائما فى [شهر]^(١) رمضان ، فرأى النبىَّ
ﷺ فقال له : يا علىّ ، انصر المذاهب المروية عنى ، فإنها الحق . فلما استيقظ دخل
عليه أمرٌ عظيم ، ولم يزل مفكراً مهموماً من ذلك ، وكانت هذه الرؤيا فى العشر
الأول ، فلما كان العشر^(٢) الأوسط ، رأى النبىَّ ﷺ فى المنام^(٣) ثانياً فقال : ما
فعلت فيما أمرتك به^(٤) ؟

فقال : يا رسول الله ، وما عسى أن أفعل وقد خرجت للمذاهب المروية عنك
محامِلٌ صحيحة .

فقال لى : انصر المذاهب المروية عنى فإنها الحق .

فاستيقظ وهو شديد الأسف والحزن ، وأجمع على ترك الكلام ، وأتباع الحديث
وملازمة تلاوة القرآن .

فلما كانت ليلة سبع وعشرين ، وكان من عادته سَهَرُ تلك الليلة أخذه من النعاس
ما لم يمالك معه السهر ، فنام وهو يتأسّف^(٥) على ترك القيام فيها فرأى النبىَّ ﷺ
ثالثاً ، فقال له : ما صنعت فيما أمرتك به ؟

فقال : قد تركت الكلام يا رسول الله ، ولزمت كتاب الله وستتك .

فقال له : أنا ما أمرتك بترك الكلام ، إنما أمرتك بنُصرة المذاهب المروية عنى ،
فإنها الحق .

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « من العشر » وقد سقطت « من » من سائر الأصول ، ومن تبين كذب المفتى ٤٠ .

(٣) فى المطبوعة : « ثانياً فى المنام » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .

(٤) هكذا فى المطبوعة ، والتبيين ٤١ . وفى سائر الأصول : « فيه » .

(٥) فى المطبوعة : « متأسّف » والمثبت فى سائر الأصول .

قال ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أدع مذهباً تصوّرتُ مسائله ، وعرفتُ^(١) دلائله منذ ثلاثين سنة ، لرؤيا ؟

قال : فقال لي : لولا أني أعلم أن الله يُمدِّك^(٢) بمدد من عنده لما قمت عنك حتى آيين لك وجوهها ، فجدّ فيه ، فإن الله سيمدّك بمدد من عنده . فاستيقظ وقال : ما بعد الحق إلا الضلال . وأخذ في نُصرة الأحاديث في الرؤية والشفاعة [والنظر]^(٣) وغير ذلك .

وكان يُفتح عليه من المباحث والبراهين بما لم يسمعه من شيخ قط ، ولا اعترضه به خصم ، ولا رآه في كتاب .

قال الحسين بن محمد العسكريّ : كان الأشعريّ تلميذاً للجُبائيّ ، وكان صاحب نظر ، وذا إقدام على الخصوم ، وكان الجُبائيّ صاحب تصنيف وقلم ، إلا أنه لم يكن قوياً في المناظرة ، فكان إذا عرضت مناظرة ، قال للأشعريّ : تُب عني .

وقال الأستاذ أبو سهل الصُّغلوكيّ : حضرنا مع الشيخ أبي الحسن مجلس علويّ بالبصرة ، فناظر المعتزلة ، خذلهم الله ، وكانوا ، يعني كثيراً ، فأق على الكل وهزمهم ، كلّما انقطع واحد [تناول الآخر]^(٤) حتى انقطعوا عن آخرهم ، فعُدنا في المجلس الثاني ، فما عاد منهم أحد ، فقال بين يدي العلويّ : يا غلام ، اكتب على الباب : فرُّوا .

وقال الإمام أبو بكر الصِّيرفيّ : كانت المعتزلة قد رفعوا رءوسهم حتى أظهر الله الأشعريّ ، فحجزهم في أقماع السُّمسم .

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن خفيف : دخلت البصرة أيام شبّاني ، لأرى أبا الحسن الأشعريّ لما بلغني خبره ، فرأيت شيخاً بهي المنظر ، فقلت : أين منزل أبي الحسن الأشعريّ ؟ فقال : وما الذي تريد منه ؟ فقلت : أحب أن ألقاه ، فقال : اُبْتَكِرْ غداً إلى هذا الموضع . قال : فابتكرت ، فلما رأيتُه تبعته ، فدخل دار بعض وجوه البلد ، فلما أبصروه

(١) ضبطت في الطبقات الوسطى بتشديد الراء المفتوحة ، ضبط قلم .

(٢) في المطبوعة : « سيمدك » والمثبت في سائر الأصول ، والتبيين .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٤) في الطبقات الوسطى مكان هذا : « أخذ الآخر » بضم الراء .

أكرموا محلّه ، وكان هناك جمع من العلماء ، ومجلس نظر ، فأقعدوه في الصدر ، ثم سئل^(١) بضعمهم مسألة^(٢) ، فلما شرع في الجواب دخل الشيخ ، فأخذ يرد عليه وينظره حتى أفحمه ، فقضيت العجب من علمه وفصاحته ، فقلت لبعض من كان عندي : من هذا الشيخ ؟ فقال : أبو الحسن الأشعريّ .

فلما قاموا تبعته ، فقال لي : يا فتى ، كيف رأيت الأشعريّ ؟ فخدمته ، وقلت : يا سيدي كما هو في محلّه ، ولكن لم لا تسأل أنت ابتداءً ؟ فقال : أنا لا أكلم هؤلاء ابتداءً ، ولكن إذا خاضوا في ذكر ما لا يجوز في دين الله ردنا عليهم ، بحكم ما فرض الله سبحانه وتعالى علينا من الرد على مخالفى الحق .

ورويت هذه الحكاية عن ابن خفيف على وجه آخر ، يشترك معها بعد الدلالة على عظمة الشيخ ومحلّه في^(٣) العلم ، في أنه كان لا يتكلّم في علم الكلام إلا حيث يجب عليه ؛ نصرًا للدين ودفعًا للمبطلين .

وقد قدّمنا الحكاية على وجه كيّس^(٤) من كلام والد الإمام فخر الدين فيما أحسب ، أو من كلام ابن خفيف نفسه في ترجمة ابن خفيف^(٥) .

قال علماؤنا : كان الشيخ صاحب فِراسة ونظرٍ بنور الله ، وكان ابن خفيف كما عُرف حاله ، من^(٦) أرباب الأحوال وسادة المشايخ ، فلما أبصره الشيخ وفهم عنه ما يريد أحبّ ألا يراه إلا على أكمل أحواله من العلم وهو وقت المناظرة ؛ فإن أوّل نظرٍ يثبّت في القلب ويرسخ ، فأراد الشيخ تربية ابن خفيف ؛ فإنه إذا نظره في أكمل أحواله امتلأ قلبه بعظمته ، فانقاد لما يأتيه من قبله .

(١) في الطبقات الوسطى : « ثم إنه » .

(٢) في المطبوعة : « عن مسألة » وقد سقطت « عن » من سائر الأصول .

(٣) في المطبوعة : « من » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « ليس » والتصويب من : ج ، ز .

(٥) انظر صفحة ١٥٩ .

(٦) في المطبوعة : « من حاله » وقد سقطت « من » من سائر الأصول .

قالوا : وكان الشيخ رضى الله عنه سيِّداً في التصوف واعتبار القلوب ، كما هو سيِّد في علم الكلام وأصناف العلوم .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائينى : كنت في جَنب الشيخ أبى الحسن البَاهِلِىَّ كقطرة في جَنب البحر ، وسمعت البَاهِلِىَّ يقول : كنت في جَنب الأشْعَرِىَّ كقطرة في جنب البحر .

وقال لسان الأُمَّة القاضى أبو بكر : أفضل أحوالى أن أفهم كلام أبى الحسن .

قال أبو الفضل السهلكى : حكى لنا الفقيه الثقة أبو عمر الرُّزْجَاهِىُّ^(١) ، قال : سمعت الأستاذ الإمام أبا سَهْل الصُّعْلُوْكىَّ ، أو الشيخ الإمام أبا بكر الإسماعيلِىَّ ، والشك منى ، يقول : أعاد الله تعالى هذا الدِّين بعد ما ذهب ، يعنى أكثره ؛ بأحمد ابن حنبل ؛ وأبى الحسن الأشْعَرِىَّ ، وأبى نُعَيْم الإِسْتِرَابَازِىَّ .

وأما اجتهاد الشيخ في العبادة والتأله فأمر غريب .

ذكر من صحبه^(٢) أنه مكث عشرين سنة يصلّى الصبح بوضوء العَتَمَةِ ، وكان يأكل من غَلَّة قرية وقفها جدُّه بلال بن أبى بُرْدَة بن أبى موسى الأشْعَرِىَّ على نَسْلِهِ .

قال : وكانت نفقته في كل سنة سبعة عشر درهما ، كل شهر درهم وشئ يسير .

واعلم أنا لو أردنا استيعاب مناقب الشيخ لضاقت بنا الأوراق ، وكلَّت الأقلام ، ومن أراد معرفة قدره ، وأن يمتلئ قلبه من حبه ، فعليه بكتاب « تبين كذب المفتري ، فيما نُسب إلى الإمام أبى الحسن الأشْعَرِىَّ » الذى صَنَفَهُ الحافظ ابن عساكر ، وهو من أجل الكتب وأعظمها فائدةً ، وأحسنها .

فيقال : كل سنّى لا يكون عنده كتاب « التبين » لابن عساكر فليس من أمر نفسه على بصيرة .

(١) بفتح الراء وسكون الزاى وفتح الجيم ، وفي آخرها الهاء ، هذه النسبة إلى رزجاه ، وهى قرية من قرى بسطام ، الباب ٤٦٥/١ .

(٢) في ج ، ز : « صحب » والمثبت في المطبوعة .

ويقال : لا يكون الفقيه شافعياً على الحقيقة حتى يحصل كتاب « التبيين » لابن عساكر . وكان مَشِيختنا^(١) يأمررون الطلبة بالنظر فيه .

وقد زعم بعض الناس أن الشيخ كان مالِكِي المذهب ، وليس ذلك بصحيح ، إنما كان شافعياً ، تفقه على أبي إسحاق المُرُوزِي ، نصَّ على ذلك الأستاذ أبو بكر ابن فُورَك في « طبقات المتكلمين » والأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني ، فيما نقله عنه الشيخ أبو محمد الجُوزِينِي في « شرح الرسالة » .

والمالكي هو القاضي أبو بكر بن الباقلاني شيخ الأشاعرة .

والصحيح أن وفاة الشيخ بين العشرين والثلاثين بعد الثلاثمائة ، والأقرب أنها سنة أربع وعشرين ، وهو ما صحَّحه ابن عساكر ، وذكره أبو بكر بن فُورَك ، ويقال : سنة نيف وثلاثين .

وأنت إذا نظرت ترجمة هذا الشيخ ، الذي هو شيخ السنة ، وإمام الطائفة في « تاريخ شيخنا الذهبي » ، ورأيت كيف مرَّ قها ، وحرار كيف يصنع في^(٢) قدره ، ولم يمكنه البُوح بالْعَص^(٣) منه ، خوفاً من سيف أهل الحق ، ولا الصبر عن^(٤) السكوت ، لما جُبِلت عليه طويته من بُغضه ، بحيث اختصر ما شاء الله أن يختصر في مدحه ، ثم قال في آخر الترجمة : من أراد أن يتبحر في معرفة الأشعرِي فعليه بكتاب « تبين كذب المفترى » لأبي القاسم ابن عساكر ، اللهم توفنا على السُّنة وأدخلنا الجنة ، واجعل أنفسنا مطمئنة ، نحب فيك أولياءك ، ونُبغض فيك أعداءك ، ونستغفر للعصاة من عبادك ، ونعمل بمُحكم كتابك ، ونؤمن بمُتشابهه ، ونصيفك بما وصفت به نفسك ، انتهى .

فعند ذلك تقضى العَجَب من هذا الذهبي ، وتعلم إلى ماذا يشير المسكين ! فَوَيْحَه ثم وَيَّحَه .

(١) في المطبوعة : « مشايخنا » والمثبت من : ج ، ز . قال في المصباح (ش ي خ) : والمشيخة : اسم جمع للشيخ .

(٢) في المطبوعة : « يضع من » والمثبت في سائر الأصول .

(٣) في المطبوعة : « بالبعض » والكلمة غير واضحة في : ز . وأثبتنا ما في : ج ، د .

(٤) في المطبوعة : « على » والمثبت من سائر الأصول .

وأنا قد قلت غير مرة : إن الذهبيَّ أستاذي ، وبه تخرَّجت في علم الحديث ،
إلا أن الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ ، ويجب علىَّ تبينُ الحق ، فأقول :

أما حَوالَتكَ على « تبين كذب المفترى » وتقصيركَ في مدح الشيخ ، فكيف
يسَعُكَ ذلك ؟ مع كونكَ لم تُترجم مجسِّماً يشبِّه اللهُ بخلقه إلا واستوفيت ترجمته ،
حتى إن كتابكَ مشتمِلٌ على^(١) ذكر جماعة من أصاغر المتأخِّرين من الحنابلة ، الذين
لا يُؤبه إليهم ، قد ترجمتْ كلَّ واحد منهم بأوراقٍ عديدة ، فهل عجزت أن تُعطَى
ترجمة هذا الشيخ حقَّها وترجمه ، كما ترجمت مَنْ هو دونه بألف ألف طبقة ، فأىُّ
غرضٍ وهوى نفسٍ أبلغ من هذا ؟ وأقسم بالله يميناً برةً ما بك إلا أنك لا تحب
شياع اسمه بالخير ، ولا تقدِّر في بلاد المسلمين على أن تُفصح فيه بما عندك من
أمره ، وما تُضمره من الغُصِّ^(٢) منه ، فإنكَ لو أظهرت ذلك لتناولتْك سيوفُ
الله ؛ وأما دعاؤكَ بما دعوتَ به فهل هذا مكانه^(٣) يامسكين ؟ وأما إشارتكَ بقولكَ
« وَتُبْغِضَ أَعْدَاءُكَ » إلى أن الشيخ من أعداء الله ، وأنكَ تُبغضه ، فسوف تقف معه
بين يدي الله تعالى ، يومَ يأتي وبين يديه طوائفُ العلماء من المذاهب الأربعة ،
والصالحين من الصوفية ، والجهايزة الحفاظ من المحدثين ، وتأتى أنت تَنكَّسُ^(٤) في
ظلم التجسيم ، الذي تدعى أنك برىء منه ؛ وأنت من أعظم الدعاة إليه ، وترغم
أنكَ تعرِّف هذا الفن ، وأنت لا تفهم فيه^(٥) نقيراً ولا قَطْميراً ، وليت شِعْرى !
مَنْ الذي يصف الله بما وصف به نفسه ؟ من شبَّهه بخلقه ؟ أم من قال : ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾^(٦) والأولى بي على الخصوص إمساك عِنان
الكلام في هذا المقام ، فقد أبلغتُ ، ثم أحفظ لشيخنا حقَّه وأمسك^(٧) .

(١) في كل الأصول : « من » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في الأصول : « البغض » وما أثبتناه يوافق حاشية ٣ في الصفحة السابقة .

(٣) هكذا في المطبوعة . وفي ج : « نكايه » وفي د : « بكنايه » والرسم في ز مثل ما في د ، مع إهمال النون .

(٤) في اللسان (ك س ع) ٣١١/٨ : تنكس في ضلاله : ذهب . كنسكع .

(٥) في المطبوعة : « منه » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) سورة الشورى ١١ .

(٧) انظر : حواشي سير أعلام النبلاء ١٥ / ٨٦ .

وقد عَرَّفناك أن الأوراق لا تنهض بترجمة الشيخ ، وأحلناك على كتاب « التبيين » لا كإحالة الذهبى ، إذ نحن نُحيل إحالة طالبٍ مُحَرِّضٍ على الازدياد من عظمتهم ، وذلك يُحيل إحالة مجَّهَلٍ ، قد سُمِّمَ وتبرَّم بذكر محامد من لا يُحبُّه ، ونحن منبُهون في هذه الترجمة على مهمَّاتٍ ، لا نرى إخلاء الكتاب عنها^(١) ؛ لاشتغالها على نُصْرَةِ دين الله ، وجَمْع كلمة الموحَّدين ، ونذكرها بعد استيفاء ما يختص بترجمة الشيخ .

(ذكر شيء من الرواية عن الشيخ والدلالة على محلِّه من الحديث والفقهِ)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ غفر الله له ، بقراءتي عليه ، أخبرنا الشيخان محيي الدين ابن الحرَّستائى ، وتاج الدين محمد بن عبد السلام بن أبى عَصْرُون .

ح : وأخبرنا شيخنا الحافظ أبو الحجاج المِزِّى ، إجازةً ، قال : أخبرنا تاج الدين ، سماعا ، قال : أجازتنا أم المؤيَّد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الشَّعْرِيَّ^(٢) ، قالت : أجازنا الشيخ أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسيّ ، أخبرنا الشيخ أبو إبراهيم أسعد بن مسعود العُتْبِيّ ، أخبرنا الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البَغْدادِيّ ، ولى عنه إجازة ، حدثنا القاضي أبو محمد ابن عمر المالِكِيّ قاضى إصْطَخَر ، قدم علينا رسولا في سنة أربع وستين وثلاثمائة ، حدثنا الإمام أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ ، ببغداد ، في مجلس أبى إسحاق المَرْوَزِيّ ، حدثنا زكريا بن يحيى الساجِيّ ، حدثنا بُنْدَار ، وابن المُتَنِّى ، قال : حدثنا أبو داود ، حدثنا ابن أبى ذيب ، عن سعيد المَقْبُرِيّ ، عن أبى هريرة أن النبىَّ ﷺ ، قال : « السَّبْعُ الْمَثَانِي فَاتِحَةُ الْكِتَابِ » .

(١) في المطبوعة : « منها » والمثبت في : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « الشعري » وفي ج : « الشعري » وفي ز : « الشعري » بنقطتين . وأثبتنا ما في العبر ٣٠٣/٤ ، حيث ذكرت زينب في ترجمة أخيها عبد الرحيم بن أبى القاسم الجرجاني ، أبو الحسن . ولها أيضا ترجمة في شذرات الذهب ٦٣/٥ . وانظر أعلام النساء ٤٨٥/٢ .

وبه إلى زكريا ، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الثَّوَّارِ ، حدثنا خالد بن عبد الله الواسِطِيُّ ، حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فَاتِحَةُ الْكِتَابِ السَّبْعُ الْمَثَانِي الَّتِي أُعْطِيَتْهَا » .

وبه إلى العُتْبِيِّ ، أخبرنا الإمام أبو منصور البغدادي ، سمعت عبد الله بن محمود^(١) بن طاهر الصوفي يقول : رأيت أبا الحسن الأشعري في مسجد البصرة وقد أُبْهِتَ المعتزلة في المناظرة ، فقال له بعض الحاضرين : قد عرفنا تبعرك في علم الكلام ، وإني سائلك^(٢) عن مسألة ظاهرة في الفقه ، فقال : سل عما شئت ، فقال له : ما تقول في الصلاة بغير فاتحة الكتاب ؟ فقال : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، [حدثنا عبد الجبار]^(٣) ، حدثنا سُفيان ، حدثني الزُّهْرِيُّ ، عن محمود ابن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ ، قال : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

وحدثنا زكريا ، حدثنا بُنْدَارٌ ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن جعفر بن ميمون ، حدثني أبو عثمان ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي بالمدينة أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب . قال : فسكت السائل ولم يقل شيئا^(٤) .

قد رأيت رواية الشيخ هنا عن زكريا الساجي . وروى أيضا عن أبي خليفة الجُمَاجِي ، وسهل بن نوح ، ومحمد بن يعقوب المَقْبُرِيُّ^(٥) ، وعبد الرحمن بن خلف الضبيّ البصريّ ، وأكثر عنهم في « تفسيره »^(٦) وتفسيره كتاب حافل جامع . قال شيخنا الذهبي : إنه لما صنّفه كان على الاعتزال .

(١) في تبين كذب المفترى ١٢٤ : « محمد » .

(٢) في التبيين : « وأنا أسألك » .

(٣) تكملة من التبيين . وجاء بحاشية ج : « فائدة : سقط بين الساجي وسفيان رجل ، وهو عبد الجبار » . وهو عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار ، أبو بكر . تهذيب التهذيب ١٠٤/٦ ، الجرح والتعديل ق ١ ، ج ٣ ص ٣٢ .

(٤) عقب هذا في التبيين : « قال الإمام الحافظ رضى الله عنه : وفي هذه الحكاية دلالة للذكي الألعى أن أبا الحسن كان يذهب مذهب الشافعي » .

(٥) في المطبوعة : « المقرئ » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

(٦) يقال إنه في سبعين مجلدا ، ويقال : إنه في خمسمائة مجلد . انظر حواشي التبيين ١٣٦ .

قلت : وليس الأمر كذلك ، فقد وقفت على الجزء الأول منه ، وكله ردُّ على المعتزلة ، وتبيين لفساد تأويلاتهم ، وكثرة تحريفهم ، وفي مقدمة تفسيره من ذلك ما يقضى ناظره العجب منه ، وبالله التوفيق .

(مناظرة بين الشيخ أبي الحسن وأبي على الجُبَّائِي في الأصلح والتعليل)

● سأل الشيخ رضى الله عنه أبا على فقال : أيها الشيخ ، ما قولك في ثلاثة ؛ مؤمن وكافر وصبي ؟

فقال : المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل الهلكات ، والصبي من أهل النجاة .

فقال الشيخ : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟ قال الجُبَّائِي : لا ، يقال له : إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة ، وليس لك مثلها .

قال الشيخ : فإن قال : التقصير ليس مني ، فلو أحييتني كنتُ عملتُ من الطاعات كعمل المؤمن .

قال الجُبَّائِي : يقول له الله : كنتُ أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولعوقبت ، فراعيتُ مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهي إلى سن التكليف .

قال الشيخ : فلو قال الكافر : يا رب ، علمتُ حاله كما علمتُ حالي ، فهلاً راعيتُ مصلحتي مثله .

فانقطع الجُبَّائِي .

قلت : هذه مناظرة شهيرة ، وقد حكاها شيخنا الذهبي ، وهي دامغة لأصل من يقلده ؛ لأن الذي يقلده يقول : إن الله لا يفعل شيئاً إلا بحكمة باعثة له على فعله ، ومصلحة واقعة ، وهو من^(١) المعتزلة في هذه المسألة ، فلو يدرى شيخنا هذا لأضرب عن ذكر هذه المناظرة صفحاً .

(١) في المطبوعة : « مع » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

ووقع في زمان شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام استفتاءً في هذه المسألة ، فكتب عليه الشيخ عز الدين والشيخ أبو عمرو بن الحاجب وطائفة .

ومن كلام الشيخ عز الدين في الجواب : ما أجهل مَنْ يزعم أن الله سبحانه لا يجوز أن يخلق شيئاً إلا أن يكون فيه جلبٌ نفع أو دفعٌ ضرر ! تالله لقد تيمّموا شاسعاً ، ولقد تحجّروا واسعا .

ومن جواب ابن الحاجب : أيُّ صلاح في خلق ما هو السبب المؤدّي إلى الكفر ؟ وكأني أحكى الجوابين إن شاء الله في بعض تراجم الطبقة السابعة .

● وهذه مسألة مفروغ منها ؛ فمن أصلنا أنه يقال^(١) : لا يجب عليه شيءٌ ، ولا يفعل شيئاً لشيءٍ ابتعثه^(٢) عليه ، بل هو مالك المُلْك ، وربُّ الأرباب ، لا حَجَرَ عليه ، له ثقلُ عبادِهِ من الخير إلى الشر ، ومن النفع إلى الضرر ﴿ لا يُسْتَعْلَمُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾^(٣) .

واعلم أن جواب شيخنا أبي الحسن مأخوذ من قول إمامنا الشافعيّ رضي الله عنه : « الْقَدَرِيَّةُ إِذَا سَلَّمُوا الْعِلْمَ خُصِمُوا » ، أي إذا سلّموا علم الله بالعواقب .

(مناظرة بينهما في أن أسماء الله هل هي توقيفية ؟)

● دخل رجل على الجُبَّائِيّ ، فقال : هل يجوز أن يسمّى الله تعالى عاقلاً ؟

فقال الجُبَّائِيّ : لا ؛ لأن العقل مشتقٌّ من العِقال ، وهو المانع ، والمَنع في حق الله مُحال ، فامتنع الإطلاق .

قال الشيخ أبو الحسن : فقلت له : فعلى قياسك لا يسمّى الله سبحانه حكيماً ؛ لأن هذا الاسم مشتقٌّ من حَكَمَة اللّجَام ، وهي الحديدية المانعة للدابة عن الخروج ، ويشهد لذلك قول حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه^(٤) :

(١) في المطبوعة : « تعالى » والمثبت في سائر الأصول .

(٢) في المطبوعة : « يبعثه » والمثبت هو ما أمكن قراءته في باقي الأصول ، حيث أهمل النقط .

(٣) سورة الأنبياء ٢٣ .

(٤) ديوانه ٦ بشرح البرقوق .

فَنُحَكِّم بِالْقَوَافِي مَنْ هَجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدَّمَاءُ
وقول الآخر^(١) :

أَبْنَى حَنِيفَةً حَكَّمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنْ أَخَافَ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
أَيُّ نَمْنَعُ^(٢) بِالْقَوَافِي مَنْ هَجَانَا ، وَامْنَعُوا سُفَهَاءَكُمْ .

فإذا كان اللفظ مشتقاً من المنع ، والمنع على الله مُحَالٌ لزمك أن تمنع إطلاق
حكيم ، عليه سبحانه وتعالى .

قال : فلم يُجَرَّ^(٣) جواباً ، إلا أنه قال لى : فَلِمَ مَنَعْتَ أَنْتَ أَنْ يَسْمَى اللَّهُ
سبحانه عاقلاً ، وأجزت أن يسمّى حكيماً ؟

قال : فقلت له : لأن طريقي في مآخذ أسماء الله الإذن الشرعى دون القياس
اللغوى ، فأطلقت حكيماً ؛ لأن الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلاً ؛ لأن الشرع منعه ،
ولو أطلقه الشرع لأطلقته .

قلت : كذا وقع في هذه المناظرة في إنشاد البيت « حَكَّمُوا » بالكاف ، وهو
المشهور في روايته ، وكنت أجوز أن يكون « حَلَّمُوا » باللام ، لمقابلته بالسفهاء ،
ثم رأيت في كتاب « الكامل »^(٤) للمبرّد ، رحمه الله تعالى :

أَبْنَى حَنِيفَةً نَهْنَهُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنْ أَخَافَ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
أَبْنَى حَنِيفَةً إِنْ أَهْجَكُمُ أَدْعِ الْيَمَامَةَ لَا تُؤَارِي أَرْبَا
وهما لجبرير .

(١) ديوان جبرير ٥٠ وفيه : « أحكموا » .

(٢) كذا بالمطبوعة . وفي ج : « يمنع » وفي ز ، د : « يمتنع » .

(٣) في المطبوعة : « يجد » والتصحيح من : ج ، ز . قال في المصباح (ح و ر) : وأحار الرجل الجواب ،
بالألّف : رده . وما أحاره : ما رده .

(٤) الكامل ٧٣٣/٢ .

(ومن المسائل الفقهية عن الشيخ)

● قال الإمام ، إمام الحرمين في « باب اجتماع الولاة » من « النهاية » في المرأة تدعى غيبة وليها ، وتطلب من السلطان أن يزوجه ، وتُلح في ذلك :

اختلف أرباب الأصول في ذلك ، فذهب قدوتنا في الأصول إلى أنها تُجاب ، وأقصى ما يمكن السلطان أن يستمهلها ، فإن أبت أجابها .

وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني إلى أن القاضي لا يجيبها إن رأى التأخير رأيا ، ويقول : لا تجب على إجابتك ما لم أخط^(١) . انتهى .

وقد نقل الرافعي المسألة عن الإمام ، وقال : فيها وجهان ، رواها الإمام عن أهل الأصول .

وأنت ترى عبارة الإمام ، لم يفصح بذكر وجهين ، وإنما حكى اختلاف^(٢) الأصوليين ، وأراد بقدوتنا في الأصول : الأشعري .

قال الشيخ الإمام الوالد رحمه الله : الذي ينبغي أن يقال : إن اجتهاد القاضي إن أداه إلى أن مصلحة المرأة تفوت بالتأخير وجبت المبادرة ، أو أن المصلحة التأخير تعين ، وإن أشكل الحال أو استوى أو كان في مهلة النظر ، فهذا موضع التردد ، وينبغي ألا يبادر .

(ذكر تصانيف الشيخ رضي الله عنه)

ذكر أبو محمد بن حزم أنها بلغت خمسا وخمسين مصنفا ، ورد ابن عساكر هذا القول ، وقال : قد ترك من عدد مصنّفاته أكثر من النصف ، وذكر أبو بكر بن فورّك مسميات تزيد على الضّعف . انتهى .

قلت : ابن حزم على^(٣) مقدار ما وقف عليه في بلاد العرب .

(١) في المطبوعة : « أحفظ » وفي د : « احظ » وفي ز بدون إعجام . وأثبتنا ما في : ج .

(٢) في المطبوعة : « حكى الإمام اختلاف » والمثبت في : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « في » وأثبتنا ما في : ج ، ز .

وقد ذكر ابن عساكر بعد ذلك عن أبي المعالي بن عبد الملك القاضي أنه سمع من يثق به يذكر أنه رأى تراجم مصنفاته تزيد على مائتين وثلاثمائة^(١) مصنف .

وعدّ ابن عساكر من مصنفاته مما ذكره الشيخ في كتابه :

« العمد في الرؤية » وغيره .

« الفصول في الردّ على الملحدين » .

« الموجز » .

« إمامة الصديق »^(٢) .

« خلّق الأعمال » .

« الاستطاعة » .

« الصفات » .

« الرؤية » .

« الأسماء والأحكام » .

« الردّ على المجسّمة » .

« الإيضاح »^(٣) .

« اللّمع الصغير »^(٤) .

« اللّمع الكبير » .

« الشرح والتفصيل »^(٥) .

(١) في المطبوعة : « أو ثلاثمائة » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين ١٣٦ .

(٢) هو أحد كتب الموجز ، ذلك أن الموجز يشتمل على اثني عشر كتابا ، على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها ، آخره كتاب الإمامة . كما جاء في التبيين ١٢٩ .

(٣) اسمه كما جاء في التبيين ١٣٠ : « إيضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان » جعله مدخلا إلى الموجز .

(٤) جاء في التبيين : « وألفنا كتابا لطيفا ، سميناه كتاب : اللّمع في الرد على أهل الزيغ والبدع وألفنا كتابا ، سميناه : اللّمع الكبير ، جعلناه مدخلا إلى إيضاح البرهان . وألفنا اللّمع الصغير جعلناه مدخلا إلى اللّمع الكبير » .

(٥) اسمه كما في التبيين : « الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل » قال : جعلناه للمبتدئين ، ومقدمة ينظر فيها قبل كتاب اللّمع . وهو كتاب يصلح للمتعلمين .

« المقدمة »^(١) .

« النَّقْضُ عَلَى الْجُبَّائِيَّ »^(٢) .

« النَّقْضُ عَلَى الْبَلْخِيِّ »^(٣) .

« مقالات المسلمين »^(٤) .

« مقالات الملَّحِدِينَ »^(٥) .

« الجوابات في الصفات » على الاعتزال .

قال : ثم نقضناه وأبطلناه^(٦) .

« الردُّ على ابن الرَّاوَنديَّ »^(٧) .

(ذكر دليل استنبطه علماؤنا من الحديث الصحيح)

دالٌّ على أن أبا الحسن وفقته على السُّنَّة ، وأن سبيلهم سبيلُ الجنة)

زعم طوائف من أئمتنا أن سيّدنا ومولانا وحبينا محمد المصطفى ﷺ بشر بالشيخ
أبي الحسن ، وأشار إلى ما هو عليه في حديث الأشعريّين ، حيث قال صلى

(١) لعل هذه المقدمة هي التي قال عنها — كما في التبيين — : « وألفنا كتابا مختصرا جعلناه مدخلا إلى الشرح والتفصيل » فإن هذا القول جاء مباشرة عقب ذكر كتاب « الشرح والتفصيل » فتصرف ابن السبكي في التسمية .

(٢) جاء في التبيين : « قال : وألفنا كتابا كبيرا ، نقضنا فيه الكتاب المعروف بالأصول ؛ على محمد بن عبد الوهاب الجبائي » .

(٣) في التبيين : « قال : وألفنا كتابا كبيرا ، نقضنا فيه الكتاب المعروف بنقض تأويل الأدلة على البلخي في أصول المعتزلة » .

(٤) في التبيين ١٣١ : « وألفنا كتابا في جمل مقالات الملَّحِدِينَ ، وجمل أقاويل الموحدين ، سميناه كتاب : جمل المقالات » .

(٥) في التبيين : « الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات » . قال : « نقضنا فيه كتابا ، كنا ألفناه قديما فيها على تصحيح مذهب المعتزلة ، لم يؤلف لهم كتاب مثله ، ثم أبان الله سبحانه لنا الحق ، فرجعنا عنه ، فنقضناه ، وأوضحنا بطلانه » .

(٦) بفتح الراء والواو وسكون النون ، وفي آخرها دال مهملة ، نسبة إلى راوند وهي قرية من قرى قاسان ، بنواحي أصبهان . اللباب ٤٥٤/١ .

الله عليه وسلم : « الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ ، أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً وَالْيَنُ قُلُوبًا » .

أخرجه البخارى ومسلم^(١) .

وفى حديث أنه ﷺ قال : « يَقْدُمُ قَوْمٌ هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً مِنْكُمْ » فقدم الأشعريون ، فيهم أبو موسى ... الحديث^(٢) .

وفى حديث لما نزلت : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾^(٣) قال رسول الله ﷺ : « هُمْ قَوْمٌ هَذَا » وضرب بيده على ظهر أبى موسى الأشعري .

وقد استوعب الحافظ فى كتاب « التبيين » الأحاديث الواردة فى هذا الباب وهذا ملخصها :

قال علمائنا : بشر ﷺ بأبى الحسن فيها إشارة وتلويحاً ، كما بشر بأبى عبد الله الشافعى رضى الله عنه فى حديث : « عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ طَبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا » ومالك رضى الله عنه ، فى حديث : « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَبَاطَ الْإِبِلِ فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » .

ومن وافق على هذا التأويل وأخذ به من حفاظ المحدثين وأئمتهم الحافظ الجليل أبو بكر البيهقى ، فيما أخبرنا به يحيى بن فضل الله العمرى ، فى كتابه ، عن مكى ابن عِلَّان ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم الدمشقى ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد ابن الفضل الفراءى ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى الحافظ ، قال :

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن) من كتاب المغازى ٢١٩/٥ .

وأخرجه مسلم فى صحيحه (باب تفضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه) . من كتاب الإيمان ٧١/١ . وقد اختار المصنف رواية البخارى . بعد أن قدم وأخر . فرواية البخارى : « أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً وَالْيَنُ قُلُوبًا . الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ » .

(٢) فى المطبوعة : « فيهم أبو موسى الأشعري » وما أثبتنا من : ج ، ز .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنْ بَعْضُ أُمَّةِ الْأَشْعَرِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذَاكَرْنِي بِمَتْنِ الْحَدِيثِ الَّذِي أَنْبَأَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ^(١) ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عِيَاضِ الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ أَوْماً النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي مُوسَى ، فَقَالَ : « هُمْ قَوْمٌ هَذَا » .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَذَلِكَ لِمَا وَجَدَ^(٢) مِنَ الْفَضِيلَةِ الْجَلِيلَةِ ، وَالْمَرْتَبَةِ^(٣) الشَّرِيفَةِ [فِي هَذَا الْحَدِيثِ]^(٤) لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ مِنْ قَوْمِ أَبِي مُوسَى وَأَوْلَادِهِ ، الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ ، وَرُزِقُوا الْفَهْمَ ، مَخْصُوصًا مِنْ بَيْنِهِمْ بِتَقْوِيَةِ السُّنَّةِ وَقَمْعِ الْبِدْعَةِ ، بِإِظْهَارِ الْحُجَّةِ وَرَدِّ الشُّبْهِ ، وَالْأَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ قَوْمَ أَبِي مُوسَى مِنْ قَوْمٍ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ وَيُحِبُّونَهُ لِمَا عِلْمٌ مِنْ صِحَّةِ دِينِهِمْ ، وَعَرَفَ مِنْ قُوَّةِ يَقِينِهِمْ ، فَمِنْ نَحَا فِي عِلْمِ الْأَصُولِ نَحْوَهُمْ ، وَتَبَعَ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ مَعَ مِلَازِمَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَوْلَهُمْ جُعِلَ مِنْ جَمَلَتِهِمْ . هَذَا كَلَامُ الْبَيْهَقِيِّ .

وَنَحْنُ نَقُولُ وَلَا نَقْطَعُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يُشْبِهَ أَنْ يَكُونَ نَبِيٌّ^(٥) اللَّهُ ﷻ إِنَّمَا ضَرَبَ عَلَى ظَهْرِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ ، لِلْإِشَارَةِ وَالْبَشَارَةِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ الظَّهْرِ فِي تَاسِعِ بَطْنٍ ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ ، فَقَدْ كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِشَارَاتٌ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا الْمَوْفَّقُونَ الْمُؤَيَّدُونَ بِنُورٍ مِنَ اللَّهِ ، الرَّاَسَخُونَ فِي الْعِلْمِ ذَوُو الْبَصَائِرِ الْمَشْرِقَةِ ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾^(٦) .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « جَرِيرٌ » وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : ج ، ز ، وَالتَّبْيِينُ ٥٠ .

(٢) فِي التَّبْيِينِ : « لَمَّا وَجَدَ فِيهِ » .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَالرَّتْبَةِ » وَالمُثَبِّتُ مِنْ : ج ، ز ، وَالتَّبْيِينُ .

(٤) سَقَطَ مِنَ التَّبْيِينِ .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « رَسُولٌ » وَالمُثَبِّتُ مِنْ : ج ، ز .

(٦) سُورَةُ النُّورِ ٤٠ .

وقد عقد ابن عساكر في كتاب « التبيين » بابا فيما روى عن النبي ﷺ من بشارته بأبي موسى حين قدومه من اليمن ، وإشارته إلى ما يظهر من علم أبي الحسن^(١) .

وابن عساكر من أختيار^(٢) هذه الأمة ، علما ودينا وحفظا ، لم يجيء بعد الدارقطني أحفظ منه ، اتفق على هذا الموافق والمخالف .

وعن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ قال : قوم من سبأ . قال ابن عساكر^(٣) : والأشعريون قوم من سبأ .

قلت : وقال علمائنا : إن النبي ﷺ لم يحدث في أصول الدين أحدا بحديث حدثه للأشعريين ، وأنهم الذين اختصوا بسؤاله عن ذلك وإجابته لهم .

ففي صحيح البخاري^(٤) وغيره ، عن عمران بن حصين قال : إني لجالس عند النبي ﷺ إذ جاءه قوم من بني تميم ، فقال : « أَقْبِلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ » قالوا : قد بشرتنا فأعطينا يا رسول الله . قال : فدخل عليه ناس من أهل اليمن ، فقال : « أَقْبِلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ » قالوا : قبلنا يا رسول الله ، جئنا^(٥) لتتفقه في الدين ، ونسألك^(٦) عن أول هذا الأمر ما كان .

كذا في لفظ .

وفي لفظ البخاري^(٧) : جئناك نسألك عن هذا الأمر . قال : « كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ » .

وفي رواية : « وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ » .

قال : وأتاه رجل فقال : يا عمران بن حصين ، راحلتك ، أدرك ناقتك ،

(١) التبيين ٤٥ .

(٢) في المطبوعة : « أخبار » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) التبيين ٥١ .

(٤) صحيحه (باب « وكان عرشه على الماء » من كتاب التوحيد) ١٥٣/٩ .

(٥) في البخاري : « جئناك » .

(٦) في البخاري : « ولنسألك » .

(٧) ليس هذا اللفظ في البخاري . ولفظه هو ما ذكره المصنف بعد .

فقد^(١) ذهبَ ، فانطلقت في طلبها ، وإذا السَّرَابُ ينقطع دونها ، وإيْمُ الله لَوَدِدْتُ أنها ذهبت وأنى لم أقم .

وقد ساق ابن عساكر هذا الحديث من طرق عدّة^(٢) .

(ذكر أتباعه الآخذين عنه ، والآخذين عن مَنْ أخذ عنه ، وهَلُمَّ جَرًّا)

اعلم أن أبا الحسن لم يُدع رأيا ، ولم يُنشر مذهبا ، وإنما هو مقررٌ لمذاهب السلف ، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقا ، وتمسك به ، وأقام الحُجَج والبراهين عليه ، فصار المقتدى به في ذلك ، السالكُ سبيلَه في الدلائل يسمّى أشعريّا . ولقد قلت مرّة للشيخ الإمام رحمه الله : أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عدّه طوائف من أتباع الشيخ ، ولم يذكر إلا نَزرا يسيرا ، وعددا قليلا ، ولو وفّى الاستيعاب حقّه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة ، فإنهم برأى أبى الحسن يدينون الله تعالى ، فقال : إنما ذكر مَنْ اشتهر بالمناضلة عن أبى الحسن ، وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه .

وقد ذكر [الشيخ]^(٣) شيخُ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، وفضلاء الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخُ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب ، وشيخ الحنفية جمال الدين الحَصِيرِي^(٤) .

قلت : وسن عقد لهذا الفصل فصلا يخصّه فيما بعد .

قال الشيخ الإمام ، فيما يحكيه لنا : ولقد وقفت لبعض المعتزلة على كتاب سمّاه « طبقات المعتزلة » وافتتح بذكر : عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، ظلّا منه أنه ، برّاه الله منهم ،

(١) كذا في المطبوعة والبخارى . وفي سائر الأصول : « لقد » .

(٢) التبيين ٦٥ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « الحضرى » وفي ز : « الحصرى » والتصحيح من : ج ، والجواهر المضية ١٥٥/٢ ، والفوائد البهية ٢٠٥ . وهو بفتح الحاء ، نسبة إلى محلة ببخارى ، يعمل فيها الحصر ، كان ساكنا بها . كما جاء في الجواهر .

على عقيدتهم ، قال : وهذا نهاية في التعصب ، فإنما يُنسَب إلى المرء من مشى على مِنواله .

قلت أنا للشيخ الإمام : ولو تم هذا لهم لكان للأشاعرة أن يَعُدُّوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما في جملتهم ؛ لأنهم عن عقيدتهما وعقيدة غيرهما من الصحابة فيما يَدْعُونَ يناضلون ، وإياها ينصرون ، وعلى حِمَاها يَحُومُونَ ، فبِسَمِّ ، وقال : أتباع المرء من دان بمذهبه ، وقال بقوله على سبيل المتابعة والاقتفاء الذى هو أخص من الموافقة ، فبين المتابعة والموافقة ، بَوْن عظيم .

قلت : وقد بينا البَوْن في « شرح المختصر » في مسألة الناسي .

ونقل الحافظ كلام الشيخ أبى عبد الله محمد بن موسى بن عَمَّار الكَلَّاعِيّ المَائِرِقيّ^(١) وهو من أئمة المالكية ، في هذا الفصل ، فاستوعبه^(٢) منه : أهل السنة من المالكية ، والشافعية ، وأكثر الحنفية ، بلسان أبى الحسن الأشعرى يتكلمون ، وبحجته يحتجّون . ثم أخذ المائريقى يقرر أن أبا الحسن كان مالكيّ المذهب في الفروع ، وحكى أنه سمع الإمام رافعا الحَمَّال^(٣) يقول : وليس الأمر كذلك قطعا ، كما أسلفناه ، وقد وقع لى أن سبب الوهم فيه أن القاضى أبا بكر كان يقال له الأشعرى ؛ لشدة قيامه في نُصرة مذهب الشيخ ، وكان مالكيّا على الصحيح الذى صرح به أبو المظفر بن السَّمْعَانِيّ في « القواطع » ، وغيره من النُّقَلَة الأثبات ، خلافا لمن زعمه شافعيّا ، ورافع الحَمَّال قرأ على مَنْ قرأ على القاضى ، فأظن المَائِرِقيّ سمع رافعا يقول : الأشعرى مالكيّ ، فتوهّمه يعنى الشيخ ، وإنما يعنى رافع القاضى أبا بكر . هذا ما وقع لى ولا أشك فيه .

والمَائِرِقيّ رجل مغربى بعيد الديار عن بلاد العراق ، متأخر عن زمان أصحاب الشيخ

(١) هكذا في ز : « المَائِرِقيّ » بالمد ، وضم الياء وسكون الراء . وفي ج : « المَائِرِقيّ » بالهمز ، وسكون الراء . وفي المطبوعة : « المائريقى » . ولم نجد هذه النسبة في كتب الأنساب . ولعلها : « الميورقي » بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء وقاف : جزيرة في شرق الأندلس . انظر معجم البلدان ٢٢٩/٨ ، صفة جزيرة الأندلس . ١٨٨ .

(٢) في المطبوعة : « فاستوعب » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) بالحاء المهملة ، كما في المشتبه ١٧٢ .

وأصحاب أصحابه ، فيبعد^(١) عليه تحقيق حاله ، وقد قدمنا كلام الشيخ أبى محمد الجوينى عن الأستاذ أبى إسحاق ، وكفى به فإنه أعرف من رافع ، ولا أحد في عصر الأستاذ أخبر منه بحال الشيخ ، إلا أن يكون القاضى ابن الباقلانى .

وقد ذكر غير واحد من الأثبات أن الشيخ كان يأخذ مذهب الشافعى عن أبى إسحاق المروزى ، وأبو إسحاق المروزى يأخذ عنه علم الكلام ، ولذلك كان يجلس فى حلقة . وليس هذا مما عقدنا له هذا الفصل فلنعد إلى غرضنا ، فنقول :

قال المائيرقى : ولم يكن أبو الحسن أوّل متكلم بلسان أهل السنة ، إنما جرى على سنن غيره ، وعلى نصرة مذهب معروف ، فزاد المذهب حجةً وبياناً ، ولم يتدع مقالة اخترعها ، ولا مذهباً انفرد به ؛ ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نُسب إلى مالك ، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له : مالكى ، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله ، وكان كثير الاتباع لهم ، إلا أنه لما زاد المذهب بياناً وبسطاً عُزى إليه ، كذلك أبو الحسن الأشعرى ، لا فرق ، ليس له فى مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتواليفه فى نصرته .

وأطال المائيرقى فى ذلك ، ثم عدّد خلقاً من أئمة المالكية ، كانوا يناضلون عن مذهب الأشعرى ، ويدّعون من خالفه ، ولا حاجة إلى شرح ذلك ، فإن المالكية أخصّ الناس بالأشعرى ، إذ لا نحفظ مالكيّاً غير أشعرى ، ونحفظ من غيرهم طوائف جَنَحُوا ؛ إما إلى اعتزال أو إلى تشبيهه ، وإن كان من جَنَحَ إلى هذين من رَعاع الفرق . ثم ذكر المائيرقى رسالة الشيخ أبى الحسن القابسى المالكى ، التى يقول فيها : واعلموا أن أبا الحسن الأشعرى لم يأت من علم الكلام إلا ما أراد به إيضاح السنن والتبَيُّت عليها .

إلى أن يقول القابسى : وما أبو الحسن إلا واحد من جملة القائمين فى نصرة الحق ، ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخّره عن رتبة ذلك ، ولا من يؤثر عليه فى عصره غيره ، ومن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله .

إلى أن قال : لقد مات الأشعرى يوم مات وأهل السنة باكون عليه ، وأهل البدع مستريحون منه .

(١) فى ج : « فبعد » والمثبت فى : ز ، والمطبوعة .

وذكر قول الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد في جوابه لمن لامه في حب الأشعرى: ما الأشعرى إلا رجل مشهور بالرد على أهل البدع، وعلى القدرية الجهمية^(١)، متمسك بالسُنن.

وأطال المائري وغيره من المالكية في تقرير^(٢) الشيخ أبي الحسن.

إذا عرفت ذلك فمن الآخذين عن الشيخ: الأستاذ أبو سهل الصُّغْلوكي، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، والشيخ أبو بكر القفال، والشيخ أبو زيد المروزي، والأستاذ أبو عبد الله بن خفيف، وزاهر بن أحمد السرخسي، والحافظ أبو بكر الجرجاني الإسماعيلي، والشيخ أبو بكر الأودني، والشيخ أبو محمد الطبري العراقي، وأبو الحسن عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطبري المعروف بالدمل^(٣)، وأبو جعفر السلمي النقاش، وأبو عبد الله الأصبهاني الشافعي، وأبو محمد القرشي الزهرري، وأبو منصور بن حَمَشَاد.

وربما كان في هؤلاء من لم يثبت عندنا أنه جالس الشيخ، ولكن كلهم عاصروه وتمذهبوا بمذهبه، وقرؤوا كتبه، وأكثرهم جالس، وأخذ عنه شفاهاً.

والشيخ أبو الحسين^(٤) بن سَمْعُون الواعظ، وأبو عبد الرحمن الشروطي الجرجاني.

وأخصَّهم بالشيخ أربعة: ابن مجاهد، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن يعقوب بن مجاهد الطائي؛ شيخ القاضي [أبي بكر] ^(٥) الباقلاني وكان مالكي المذهب. ذكره القاضي عياض في «المدارك».

وأبو الحسن الباهلي، العبد الصالح، شيخ الأستاذ أبي إسحاق، والأستاذ أبي بكر ابن فورك، وشيخ القاضي أبي بكر أيضا، إلا أن القاضي أبا بكر أخصُّ بابن مجاهد، والأستاذان أخصُّ بالباهلي.

(١) في المطبوعة: «والجهمية» وقد سقطت الواو من سائر الأصول.

(٢) في المطبوعة: «توسط» والثبت من سائر الأصول.

(٣) هكذا في المطبوعة، ج، والتبيين ١٩٥. وفي ز: «الذمل» بالذال المعجمة، مع تشديد الميم المفتوحة.

(٤) في المطبوعة: «الحسن» والتصحيح من: ج، ز والتبيين ٢٠٠، والمشتبه ٤٠٠.

(٥) زيادة في المطبوعة، على ما في: ج، ز.

قال القاضي أبو بكر : كنت أنا وأبو إسحاق الإسفرائيني وابن فورك معاً في درس الشيخ الباهلي ، وكان يدرس لنا في كل جمعة مرة واحدة ، وكان منا في حجاب يُرخي الستّر ، بيننا وبينه ، كى لا نراه ، وكان من شدة اشتغاله بالله مثل واله أو مجنون ، لم يكن يعرف مبلغ درّسنا حتى نذكره ذلك .

وقال أبو الفضل محمد بن علي السهلقي : كان الباهلي يُسأل عن سبب النقاب ، وإرساله الحجاب بينه وبين هؤلاء الثلاثة ، كاحتجابه عن الكل ، فإنه كان يحتجب عن كل واحد ، فأجاب : إنهم يروون السوقة ، وهم أهل الغفلة ، فيروني بالعين التي يرون أولئك [بها]^(١) .

قال : وكانت له أيضا جارية تخدمه ، فكان حالها أيضا معه كحال غيرها ؛ من الحجاب وإرخاء الستّر بينه وبينها .

والثالث : بُندار خادمه ، وقد تقدمت ترجمته^(٢) .

والرابع : أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري .

ومن الطبقة الثانية :

أبو سعد الإسماعيلي ، وأخوه أبو نصر ، وأبو الطيّب الصّغلوكي ، وأبو الحسن بن داود المقرئ الداراني ، وسيف السنة القاضي أبو بكر بن الباقلاني ، والأستاذ أبو إسحاق ، والأستاذ أبو بكر بن فورك ، والأستاذ أبو علي الدقاق ، والحاكم أبو عبد الله الحافظ ، والشيخ أبو سعد الخرّكوشي^(٣) والقاضي أبو عمر البسطامي ، وأبو القاسم البجلي ، وأبو الحسن ابن ماشاذة^(٤) ، والشريف أبو طالب المهدي^(٥) ، وأبو معمر بن أبي سعد

(١) زيادة في المطبوعة ، على ما في : ج ، ز .

(٢) صفحة ٢٢٤ من هذا الجزء .

(٣) ذكر ابن الأثير أبا سعد هذا في نسبة « الخرجوشي » بالجم . قال : « وأما أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان محمد بن إبراهيم الواعظ الخرجوشي النيسابوري فكان عالماً زاهداً ، كثير البر . ويقال : الخرجوشي . بالكاف ، فليل : كان منسوباً إلى قرية بخراسان » اللباب ٣٥٣/١ .

(٤) في : ج ، ز : « ما شاداه » والمثبت في المطبوعة . ويوافقه ما في العبر ١١٧/٣ . والتبيين ٢٣٩ غير أنه في المطبوعة بالبدال المهملة .

(٥) في المطبوعة : « المهدي » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ٢٤٠ .

الإسماعيليّ، وأبو حازم العبديّ^(١) الحافظ^(٢) الأعرج، وأبو علي ابن شاذان،
والحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ، وأبو حامد بن دُلوية^(٣).

ومن الثالثة :

أبو الحسن السكريّ، وأبو منصور الأيوبيّ التيسابوريّ، والقاضي عبد الوهاب
المالكيّ، وأبو الحسن التميميّ^(٤)، وأبو طاهر بن خراشة^(٥)، والأستاذ أبو منصور
البغداديّ، والحافظ أبو ذرّ الهرويّ، وأبو بكر ابن الجرّميّ الزاهد، والشيخ أبو
محمد الجوينيّ، وأبو القاسم ابن أبي عثمان الهمدانيّ البغداديّ، وأبو جعفر
السّمّانيّ^(٦) الحنفيّ، قاضي الموصليّ، وأبو حاتم القزوينيّ، ورشأ بن نظيف^(٧)
المقريّ، وأبو محمد الأصبهانيّ بن اللّبان، وسليم الرازيّ، وأبو عبد الله الحَبّازيّ^(٨)
وأبو الفضل بن عمّروس المالكيّ، والأستاذ أبو القاسم عبد الجبار بن علي
الإسفرائينيّ، والحافظ أبو بكر البيهقيّ.

(١) في الأصول : « العبدي » والتصحيح من ترجمته في التبيين ٢٤١ ، والعبر ١٢٥/٣ ، والمشتبه ٤٣٥ ،
واللباب ١١٣/٢ والنسبة فيه « العبدي » وقال : « هكذا يقوله المحدثون . هذه النسبة إلى عبدي ، بضم
الدال ، وأما النحاة فيقولون : عبدي ، بفتح العين والدال » .

(٢) في المطبوعة : « والحافظ » والتصحيح من : ج ، ز . وانظر العبر .

(٣) في الأصول : « ذكوية » وهو خطأ ، صوابه من التبيين ٢٤٧ ، واللباب ٤٢٣/١ . وهو بكسر الدال
المهمل ، وتشديد اللام المضمومة ، وبعد الواو ياء مثناة من تحتها . قال ابن الأثير : « وهو اسم لجد أبي حامد
ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن دلوية الاستوائيّ المعروف بالدلوي » .

(٤) بضم النون وفتح العين ، وسكون الباء آخر الحروف ، وبعدها ميّ ، نسبة إلى نعيم وهو اسم لبعض أجداد
المنتسب إليه . اللباب ٢٣٢/٣ .

(٥) انظر القاموس (خ ر ش) .

(٦) بكسر السين المهمل ، وسكون الميم وفتح النون ، وفي آخرها نون أخرى . هذه النسبة إلى سمنان ، مدينة
من مدن قومس بين الدامغان وخوار الري . اللباب ٥٦٥/١ .

(٧) في الأصول : « رسا » بالسين المهمل . وفي المطبوعة : « لطيف » وفي ز : « وطيف » . وفي ج :
« مطيف » بإعجام الفاء فقط . وكل ذلك خطأ . وأثبتنا الصواب من التبيين ٢٦٠ ، والمشتبه ٣١٦ ، وطبقات
القراء ٢٨٤/١ .

(٨) في المطبوعة : « الخلندي » وهو خطأ . وأثبتنا الصواب من : ج ، ز — والإعجام فيهما على الراي فقط
— والتبيين ٢٦٣ ، وطبقات القراء ٢٠٧/٢ ، واللباب ٣٤١/١ . وهو بفتح الحاء وتشديد الباء الموحدة ، وبعد
الألف زاي . قال ابن الأثير : « هذه النسبة إلى الخبز ، عمله أو بيعه » .

ومن الرابعة :

الخطيب البغدادي الحافظ ، والأستاذ أبو القاسم القشيري ، وأبو علي بن أبي حريصة الهمداني ، وأبو المظفر الإسفرائيني ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، وإمام الحرمين ، ونصر المقدسي ، وأبو عبد الله الطبري .

ومن الخامسة :

أبو المظفر الحوافي^(١) ، وإلكيا^(٢) ، والغزالي ، وفخر الإسلام الشاشي^(٣) ، وأبو نصر القشيري^(٤) ، والشيخ أبو سعيد الميهني^(٥) ، والشريف أبو عبد الله الدياجي^(٦) ، والقاضي أبو العباس بن الرطبي^(٧) ، وأبو عبد الله الفراوي ، وأبو سعد بن أبي صالح المؤذن ، وأبو الحسن السلمي ، وأبو منصور بن ماشاذه الأصبهاني ، وأبو الفتوح الإسفرائيني ، ونصر الله المصيصي .

فهذا جملة من ذكر الحافظ في كتاب « التبيين » وقال : لولا خوفي من الإملال في الإسهاب^(٨) لتبعت ذكر جميع الأصحاب ، وكما لا يمكنني إحصاء نجوم السماء [كذلك]^(٩) لا أتمكن من استقصاء جميع العلماء^(١٠) ؛ مع انتشارهم في الأقطار والآفاق ، من المغرب ، والشام ، وخراسان ، والعراق .

(١) بفتح الحاء المعجمة والواو ، وبعد الألف فاء . هذه النسبة إلى خواف . وهي ناحية من نواحي نيسابور ، كثيرة القرى . اللباب ٣٩٢/١ .

(٢) بهمزة مكسورة ، ولام ساكنة ، ثم كاف مكسورة ، بعدها ياء مثناة من تحت . معناه : الكبير ، بلغة الفرس . شذرات الذهب ٨/٤ .

(٣) سقط بين الشاشي والقشيري : الإمام أبو القاسم الأنصاري النيسابوري . انظر التبيين ٣٠٧ . والنقل عنه .

(٤) سقط بين القشيري والميهني : الإمام أبو علي الحسن بن سليمان الأصبهاني . انظر التبيين ٣١٨ . والنقل عنه .

(٥) بكسر الميم وسكون الياء وفتح الهاء ، وفي آخرها نون . نسبة إلى مدينة مينة . وهي إحدى قرى خابران ، ناحية بين سرخس وأبيورد . اللباب ٢٠٣/٣ .

(٦) بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء ، وبعد الألف جيم . انظر اللباب ٤٣٦/١ .

(٧) انظر المشتبه ٣١٩ .

(٨) في التبيين ، ٣٣ : « للإسهاب ، وإيضاري الاختصار لهذا الكتاب » .

(٩) تكملة من التبيين .

(١٠) في المطبوعة : « جمع » والمثبت من سائر الأصول والتبيين ٣٣١ .

قلت : ولقد أهل على سعة حفظه من الأعيان كثيرا ، وترك ذكر أقوام كان ينبغي حيث ذكر هؤلاء أن يشمر عن ساعد الاجتهاد في ذكرهم تشميرا ، لكنه استوعب الأولى^(١) أو كاد ، واستغرق فلم يفتّه إلا بعض الآحاد .

ومن الثانية : أبو الحسن البلياني^(٢) المالكي ، وأبو الفضل المُمسي^(٣) المالكي المقتول ظلما ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المؤمن المكي المالكي ، تلميذ ابن مجاهد ، وأبو بكر الأبهري ، وأبو محمد بن أبي زيد ، وأبو محمد بن التبان ، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله القلاني^(٤) .

ومن الثالثة من المالكية :

أبو عمران الفاسي .

ومن الرابعة :

أبو إسحاق التُّوسي المالكي ، وأبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي ، وقاضي القضاة الدامغاني الحنفي ، وقاضي القضاة أبو بكر الناصح الحنفي .

ومن الخامسة :

أبو الوليد الباجي ، وأبو عمر بن عبد البر الحافظ ، وأبو الحسن القايسي ، والحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر ، والحافظ أبو الحسن المرادي ، والحافظ أبو سعد بن السمعاني ، والحافظ أبو طاهر السلفي ، والقاضي عياض بن محمد اليخضبي ، والإمام أبو الفتح الشهرستاني .

ومن السادسة :

الإمام فخر الدين الرازي ، وسيف الدين الآمدي ، وشيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام ، والشيخ أبو عمرو ابن الحاجب المالكي ، والشيخ جمال الدين

(١) في المطبوعة : « الأولين » . وفي ز ، د : « الأول » وأثبتنا ما في ج . وهو يعني الطبقة الأولى ، كما يستفاد مما بعده .

(٢) لعله نسبة إلى بليانة : بلد بالمغرب . القاموس (ب ل ي) .

(٣) في المطبوعة : « الممسي » وفي : ج ، ز : « المميشي » وكل ذلك خطأ . والتصويب من الباب ١٧٨/٣ . وهي بظن أولها وسكون الثانية ، وفي آخرها سين مهملة ، نسبة إلى قرية بالمغرب يقال لها : ممسة .

الحَصِيرِي^(١) الحنفِيّ ، وصاحب « التحصيل والحاصل » ، والخُسْرُو شَاهِي^(٢) .

ومن السابعة :

شيخ الإسلام [تقي الدين]^(٣) ابن دَقِيق العيد ، والشيخ علاء الدين الباجي ، والشيخ الإمام الوالد ، والشيخ صفى الدين الهِنْدِيّ ، والشيخ صدر الدين ابن المرْحَل^(٤) ، وابن أخيه الشيخ زين الدين ، والشيخ صدر الدين سليمان بن عبد الحكم المالكيّ ، والشيخ شمس الدين الحريري^(٥) الخطيب ، والشيخ جمال الدين الزَّمْلَكَانِيّ ، والقاضي جمال الدين ابن جملة ، والشيخ شهاب الدين ابن جميل ، وقاضي القضاة شمس الدين السَّرُوجِيّ الحنفِيّ ، والقاضي شمس الدين بن الحريري الحنفِيّ ، والقاضي عَضُد الدين الإيجيّ الشَّيرَازِيّ .

(ذكر بيان أن طريقة الشيخ هي التي عليها المتَّبِعُونَ من علماء الإسلام ، والتميّزُونَ من المذاهب الأربعة ، في معرفة الحلال والحرام ، والقائمون بِنُصْرَةِ [دين]^(٦) سيّدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام)

[قد]^(٧) قدّمنا في تضاعيف الكلام ما يدلّ على ذلك ، وحكيّنالك مقالة الشيخ ابن عبد السلام ، ومن سبقه إلى مثلها ، وتلاه على قولها ، حيث ذكروا أن الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، وفضلاء الحنابلة أشعريون . هذه عبارة ابن عبد السلام ، شيخ الشافعية . وابن الحاجب شيخ المالكية ، والحَصِيرِيّ شيخ الحنفية ، ومن كلام ابن عساكر حافظ هذه الأُمَّة الثقة الثبت : هل من الفقهاء الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، إلا موافقُ الأشعري^(٨)

(١) في المطبوعة : « الحصري » وهو خطأ : انظر ما سبق ، صفحة ٣٦٥ .

(٢) بضم الخاء وسكون السين المهملة وفتح الراء وسكون الواو وفتح الشين المعجمة وبعدها ألف وفي آخرها هاء . نسبة إلى خسرو شاه ، وهي قرية من قرى مرو . الباب ١/٣٧١ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٤) انظر الجزء الثاني صفحة ٣٠٥ .

(٥) في المطبوعة : « الجريري » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٧) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٨) في المطبوعة : « للأشعري » والمثبت من سائر الأصول .

ومنتسب إليه ، وراضٍ بحميد سعيه في دين الله [و] ^(١) مُثْنٍ بكثرة العلم عليه ، غير شِرْذمة قليلة تُضمّر التشبيه ، وتعادى كلّ موحدٍ يعتقد التنزيه ، أو تُضاهى قول المعتزلة في ذمّه ، وتباهى بإظهار جهرها بقُدرة سعة علمه ، ونحن نحكى لك هنا مقالات أخر لجماعة من معتبرى القول من الفقهاء ، ثم ننعطف إلى ما نحققه .

(ذكر استفتاء وقع في زمان الأستاذ أبي القاسم القشيريّ بخراسان عند وقوع الفتنة التي سنحكيها فيما بعد)

كُتب استفتاء فيما يتعلّق بحال الشيخ ، فكان جواب القشيريّ ما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث ، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث ، تكلم في أصول الديانات ، على طريقة أهل السنة ، وردّ على المخالفين من أهل الزّيف والبدعة ^(٢) ، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين من الملة سيفاً مسلولاً ، ومن طعن فيه أو قدح ، أو لعنه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة . بذلنا خطوطنا طائعين بذلك في هذا الدّرج ^(٣) في ذى القعدة ، سنة ست وثلاثين وأربعمئة . والأمر على هذه الجملة المذكورة في هذا الذكر . وكتبه عبد الكريم بن هوازن القشيريّ .

وكتب تحته الحَبّازيّ : كذلك يعرفه محمد بن عليّ الحَبّازيّ ، وهذا خطه .

والشيخ أبو محمد الجوينيّ : الأمر على هذه الجملة المذكورة فيه . وكتبه عبد الله ابن يوسف .

وبخط أبي الفتح الشّاشيّ ، وعليّ بن أحمد الجوينيّ ، وناصر العمريّ ، وأحمد بن محمد

(١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « والبدع » والمثبت من : ج ، ز والتبيين ١١٣ .

(٣) في التبيين : « الذكر » وقال في القاموس (درج) : الدرج ، بالفتح : الذي يكتب فيه ، ويحرك .

الأيوبيّ ، وأخيه عليّ ، وأبي عثمان الصابونيّ ، وابنه أبي نصر بن أبي عثمان ، والشريف البكريّ ، ومحمد بن الحسن ، وأبي الحسن الملقب بأبي (١) .

وقد حكى خطوطهم ابنُ عساكر .

وكتب عبد الجبار الإسفرائينيّ بالفارسية : ابن أبو الحسن الأشعريّ ان امام است كخداوند عز وجل ابن ايت درشان وي فرشتاد ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ (٢) ومصطفى عليه السلام درآن (٣) رتت بحدوى إشارات كرد بو موسى أشعري ، فقال : « هُمْ قَوْمٌ هَذَا » .

كتبه عبد الجبار بن علي بن محمد الإسفرائينيّ بخطه .

تفسيره : هذا أبو الحسن ، كان إماما ، ولما أنزل الله عز وجل قوله : « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ » أشار المصطفى ﷺ إلى أبي موسى فقال : « هُمْ قَوْمٌ هَذَا » .

(استفتاء آخر ببغداد)

ما قول السادة الأئمة الجلة (٤) في قوم اجتمعوا على لعن فرقة الأشعريّ وتكفيرهم ، ما الذى يجب عليهم ؟

فأجاب قاضى القضاة أبو عبد الله الدامغانى الحنفى : قد ابتدع وارتكب ما لا يجوز ، وعلى الناظر فى الأمور أعز الله أنصاره الإنكار عليه وتأديبه بما يرتدع [به] (٥) هو وأمثاله عن ارتكاب مثله . وكتب (٦) ، محمد بن عليّ الدامغانى .

وبعده كتب الشيخ أبو إسحاق الشيرازى رحمه الله : الأشعرية أعيان أهل السنة ، ونصار الشريعة ، انتصبوا للردّ على المبتدعة من القدرية والرافضة ، وغيرهم ، فمن طعن فيهم

(١) نسبة إلى ملقاذا ، بالضم ، ثم السكون والقاف ، وآخره ذال معجمة : محلة بأصبهان ، وقيل بنيسابور . معجم البلدان ١٥١/٨ .

(٢) سورة المائدة ٥٤ .

(٣) فى المطبوعة : « دارن » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ١١٤ .

(٤) فى الأصول : « الأجلة » .

(٥) زيادة فى المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « وكتبه » والمثبت فى : ج ، ز .

فقد طعن على أهل السنة ، وإذا رُفِعَ أَمْرٌ مَن يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين
وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كلُّ أحد . وكتب ، إبراهيم بن علي الفيروزآبادي .
وبعده : جواي مثله . وكتب ، محمد بن أحمد الشاشي ، وهو فخر الإسلام أبو
بكر ، تلميذ الشيخ أبي إسحاق .

(استفتاء آخر في واقعة أبي نصر القشيريّ ببغداد)

سنحكي إن شاء الله هذا الاستفتاء والأجوبة عند انتهائنا إلى ترجمة الأستاذ أبي
نصر ابن الأستاذ أبي القاسم ، في الطبقة الخامسة^(١) :

وإن من جملة خط الشيخ أبي إسحاق الشيرازيّ فيه ما نصه : وأبو الحسن
الأشعريّ ؛ إمام أهل السنة ، وعامة أصحاب الشافعيّ على مذهبه ، ومذهبه مذهب
أهل الحق . وكتب إبراهيم بن علي الفيروزآباديّ [و]^(٢) كذلك تحت خط جماعة
من الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، والحنابلة ، منهم أبو الخطّاب بن الحلويّ^(٣) ،
وأبو^(٤) عبد الله القيروانيّ ، وأسعد الميهنيّ ، وأبو الوفاء بن عقيل الحنبليّ ، وأبو
منصور الرزاز ، وأبو الفرج الإسفرائينيّ ، وأبو الحسن بن الخلّ ، وأبو الحسن علي
ابن الحسين الغزنويّ^(٥) الحنفي ، وأبو الخير القزوينيّ ، وعمر بن أحمد الخطيب^(٦)
الزنجانيّ^(٧) .

وبقي هذا الاستفتاء هكذا زمانا بعد زمان ، كلما جاءت أمة من العلماء كتبت
بالموافقة أعصرا كثيرة .

(١) لم يحك المصنف هذا الاستفتاء كما وعد .

(٢) زيادة في المطبوعة على ما في : ج ، ز .

(٣) كذا في الأصول بدون إعجام . ولم نبتد إلى ترجمة لهذا الرجل . ولعل هذه النسبة بفتح الحاء المعجمة
وباللام المشددة المضمومة ، وفي آخرها الواو ثم الباء آخر الحروف ، نسبة إلى الجد . انظر الباب ٣٨٣/١ .

(٤) هكذا في المطبوعة . وفي : ج ، ز . « أبو عبد الله » بإسقاط الواو .

(٥) في المطبوعة : « القرنوي » والمثبت من : ج ، ز . وهو بفتح الغين وسكون الزاي ، وفتح النون ، وفي
آخرها واو ، هذه النسبة إلى غزنة ، وهي مدينة من أول بلاد الهند . الباب ١٧١/٢ .

(٦) في المطبوعة : « الخطيب » بالحاء المهملة . وفي ز بدون إعجام . وأثبتنا ما في : ج . وانظر الباب ٣٨٠/١ .

(٧) هكذا في المطبوعة . وفي ج ، ز بدون إعجام .

(ذكر كلام أبى العباس قاضى العسكر الحنفى)

كان أبو العباس هذا رجلا من أئمة أصحاب الحنفية ، ومن المتقدمين فى علم الكلام ، وكان يُعرف بقاضى العسكر .

وقد حكى الحافظ أبو القاسم فى كتاب « التبيين » جملة من كلامه ، فمنه قوله : وقد^(١) وجدت لأبى الحسن الأشعرى كتبا كثيرة فى هذا الفن ، يعنى أصول الدين ، وهى قريب^(٢) من مائتى كتاب . و « الموجز الكبير » يأتى على عامة ما فى كتبه . وقد صنف الأشعرى كتابا كبيرا لتصحيح مذهب المعتزلة ، فإنه كان يعتقد مذهبهم^(٣) ، ثم بين الله له ضلالهم^(٤) ، فبان عما اعتقده من مذهبهم ، وصنف كتابا ناقضا لما صنف للمعتزلة^(٥) ، وقد أخذ عامة أصحاب الشافعى بما استقر عليه مذهب أبى الحسن الأشعرى ، وصنف أصحاب الشافعى كتبا كثيرة على وفق ما ذهب إليه الأشعرى ، إلا أن بعض أصحابنا من أهل السنة والجماعة خطأ أبى الحسن الأشعرى فى بعض المسائل ، مثل قوله : « التكوين والمكوّن واحد » ونحوها على ما نبين^(٦) فى خلال المسائل ، إن شاء الله ، فمن وقف على المسائل التى أخطأ فيها أبو الحسن ، وعرف خطأه ، فلا بأس له بالنظر فى كتبه ، وقد أمسك كتبه كثير من أصحابنا من أهل السنة والجماعة ونظروا فيها ، انتهى .

(ذكر البحث عن تحقيق ذلك)

سمعت الشيخ الإمام رحمه الله يقول : ما تضمنته « عقيدة الطّحاوى » هو ما يعتقده الأشعرى ، لا يخالفه إلا فى ثلاث مسائل .

قلت : أنا أعلم أن المالكية كلّهم أشاعرة ، لأستثنى أحدا ، والشافعية غالبيتهم أشاعرة ،

(١) فى المطبوعة : « قد » وأثبتنا ما فى : ج ، ز ، والتبيين ١٣٩ .

(٢) فى التبيين ١٤٠ : « قرية » .

(٣) فى التبيين : « فإنه كان يعتقد مذهب المعتزلة فى الابتداء » .

(٤) فى التبيين : « ثم إن الله تعالى بين له ضلالهم » .

(٥) فى : ج ، ز : « المعتزلة » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين .

(٦) فى التبيين : « بين » .

لا أستثنى إلا مَنْ لحق منهم بتجسيم أو اعتزال ، ممّن لا يعبأ الله به ، والحنفية أكثرهم أشاعرة ، أعنى يعتقدون عقْد الأشعرى ، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة ، والحنابلة أكثر فضلاء متقدّمهم أشاعرة ، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعرى إلا مَنْ لحق بأهل التجسيم ، وهم فى هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم .

وقد تأملت « عقيدة أبى جعفر الطّحاوى » ، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام ، و « عقيدة الطّحاوى » زعم أنها الذى عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، ولقد جَوّد فيها ، ثم تفحّصت ^(١) كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التى بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشرة مسألة ^(٢) ، منها معنوى سيّئ مسائل ، والباقي لفظى ، وتلك الست المعنوية لا تقتضى مخالفتهم لنا ، ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيرا ولا تبديعا . صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادى ، وغيره من أئمتنا وأئمتهم ، وهو غنى عن التصريح لظهوره .

ومن كلام الحافظ ^(٣) : الأصحاب مع اختلافهم فى بعض المسائل كلّهم أجمعون ، على ترك تكفير بعضهم بعضا مجمعون ، بخلاف مَنْ عداهم من سائر الطوائف ، وجميع الفرق ، فإنهم حين اختلفت ^(٤) بهم مستشّعات الأهواء والطُّرُق كَفَر بعضهم بعضا ، ورأى تَبَرُّيه ممّن خالفه قرضا .

قلت : وهذا حق ، وما مثل هذه المسائل إلا [مثل] ^(٥) مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها ، وكلّهم عن جِسمى أبى الحسن يناضلون ، وبسيفه يقاتلون ، أفتراهم يبدّع بعضهم بعضا ! ثم هذه المسائل لم يثبت جميعها عن الشيخ ، ولا عن أبى حنيفة رضى الله عنهما ، كما سأحكى لك ، ولكنّ الكلام بتقدير الصحة .

ولى قصيدة نونيّة ، جمعت فيها هذه المسائل ، وضممت إليها مسائل ، اختلفت الأشاعرة فيها ، مع تصويب بعضهم بعضا فى أصل العقيدة ، ودعواهم أنهم أجمعين ^(٦) على السنّة ، وقد

(١) فى المطبوعة : « تصفحت » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « ثلاثة عشر » .

(٣) انظر التبيين ١٤٠ .

(٤) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز : « اختلف » .

(٥) زيادة فى المطبوعة على سائر الأصول .

(٦) فى الأصول : « أجمعون » .

ولَعَ كثير من الناس بحفظ هذه القصيدة ، لا سِما الحنفية ، وشرحها من أصحاب
 الشيخ الإمام العلامة نور الدين محمد بن أبى الطيّب الشيرازى الشافعى ، وهو رجل
 مقيم فى بلاد كِيلان^(١) ، ورد علينا دمشق فى سنة سبع وخمسين وسبعمئة ، وأقام
 يلزم حلقتى نحو عام ونصف [عام]^(٢) ، ولم أرَ فيمن جاء من العجم فى هذا
 الزمان أفضل منه ، ولا أَدِين .

وأنا أذكر لك قصيدتى فى هذا الكتاب^(٣) لتستفيد منها مسائل الخلاف ، وما
 اشتملت عليه :

الْوَرْدُ خَدُّكَ صَيِّعٌ مِنْ إِنْسَانٍ	أَمْ فِي الْخُدُودِ شَقَائِقُ الثُّعْمَانِ
وَالسَيْفُ لَحْظُكَ سُلٌّ مِنْ أَجْفَانِهِ	فَسَطًا كَمِثْلِ مُهَنَّدٍ وَسِنَانِ
تَاللَّهِ مَا تُخَلِّقُ لِحَاظُكَ بَاطِلًا	وَسُدَى تَعَالَى اللَّهِ عَنْ بُطْلَانِ
وَكَذَاكَ عَقْلُكَ لَمْ يُرْكَبْ يَا أَخَى	عَبَثًا وَيَوَدَّعُ دَاخِلَ الْجُثْمَانِ
لَكِنْ لَيْسَعَدَ أَوْ لَيْشَقَى مُؤْمِنٌ	أَوْ كَاغَرُ فَبْنُو الْوَرَى صِنْفَانِ
لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَاهْتَدَى كُلٌّ وَلَمْ	يَحْتَجْ إِلَى حَدٍّ وَلَا بُرْهَانِ
فَانْظُرْ بِعَقْلِكَ وَاجْتَهِدْ فَالْخَيْرُ ^(٤) مَا	ثَوَّتَاهُ عَقْلٌ رَاجِعُ الْمِيزَانِ
وَاطْلُبْ نَجَاتَكَ إِنَّ نَفْسَكَ وَالْهَوَى	بَحْرَانِ فِي الدَّرَكَاتِ يَلْتَقِيَانِ
نَارٌ يَرَاهَا ذُو الْجَهَالَةِ جَنَّةً	وَيَخُوضُ مِنْهَا ^(٥) فِي حَمِيمٍ آنِ
وَيَظُلُّ فِيهَا مِثْلُ صَاحِبِ بَدْعَةٍ	يَتَخَيَّلُ الْجَنَاتِ فِي التَّيْرَانِ

منها :

كَذَّبَ ابْنُ فَاعِلَةٍ يَقُولُ لِجَهْلِهِ^(٦) اللَّهُ جِسْمٌ لَيْسَ كَالْجُسْمَانِ

(١) هذه الكاف هى الجيم الفارسية ، وترسم كافا فوقها خط مواز للكاف . وقال فى المراسد ٣٦٨ « جيلان
 مغرب من كيلان » . وهى بالكسر : اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « المكان » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « فلخير » والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « فيها » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) فى المطبوعة : « بجعله » والمثبت من سائر الأصول .

لو كان جسمًا كان كالأجسام يا
واتبع صراط المصطفى في كل ما
واعلم بأن الحق ما كانت عليه
من أكمل الدين القويم وبين الـ
قد نزهوا الرحمن عن شبهه وقد
ومضوا على خير وما عقدوا مجا
كلًا ولا ابتدعوا ولا قالوا البنا
وأنت على أعقابهم علمائنا
كالشافعي ومالك وكأحمد
وكمثل إسحاق وداود ومن
وأبي الحسن الإمام الأشعري م
ومناضلاً عما عليه أولئك الـ
ما إن يخالف مالكًا والشافعي م
لكن يوافق قولهم ويزيده
يقفو طرائقهم ويتبع حارثًا
فلقد تلقى حسن منهجه عن الـ
فلذلك تلقاه لأهل الله ينـ
مثل ابن أدهم والفضيل وهكذا
ذو النون أيضا والسري وبشر بـ
وكذلك الطائي ثم شقيق الـ
والتستري وحاتم وأبو ترا

مجنون فاضغر وعد عن بهتان
يأتي وخل وساوس الشيطان
صحابة المبعوث من عدنان
حجج التي يهدي بها الثقلان
دأوا بما قد جاء في الفرقان
لس في صفات الخالق الديان
متشابهة في شكله للباني
غرسوا ثمارا يجتنيها الجاني
وأبي حنيفة والرضا سفيان
يقفو طرائقهم من الأعيان
مبينًا للحق أي بيان
أسلاف بالتحريير والإتقان
وأحمد بن محمد الشيباني
حسنا بتحقيق وفضل بيان
أعنى محاسب نفسه بوزان
أشياخ أهل الدين والعرفان
صُر قولهم بمهني وسنان
معروف المعروف في الإخوان
من الحارث الحافي بلا فقدان
بلخي وطيفور كذا الداراني
ب عسكر فاعدد بغير توان

وكذاك منصور بن عمّار كذا
 فله بهم حُسْنُ اعتقادٍ مثل ما
 إذ يُجمعُ الحُصْمان يومَ جدّالهم
 لِمَ لا يُتابعُ هؤلاء وشيخه الـ
 عنه التصوف قد تلقى فاغتذى
 ورأى أبا عثمانَ الجيرى^(١) والدُّ م
 ورأى رُوَيْمًا ثم رام طريقه
 والمغربى كذا ابن مسروق كذا الـ
 وأظنه لم يلتق الخراز بل
 وكذاك للجلّاء^(٢) لم ينظر ولا أب
 وكذاك مُمشاذٌ مع الدُّقى مع
 وكذاك أصحاب الطريقة بعده
 وتلمذ الشبلى بين يديه وأب
 وخلاتق كثروا فلا أُحصيهم
 الكلّ معتقدون أن إلها
 حىّ عليهم قادرٌ متكلّم

يحى سليل مُعاذِ الرِّبائى
 لهم به التأيّد يومَ رِهانٍ
 ولما تَحَقَّقَ يَسْمَعُ الحُصْمانِ
 شيخُ الجنيد السيّد الصّمَدانى
 وله به وبعلمه نُورانٍ
 سورى يا لهما هما الرّجلانِ
 وأبا الفوارس شاهًا الكِرمانى
 بُسرى^(٣) قوم أفرسُ الفرسانِ
 قيل التقى سَمْنون فى سَمْنانِ
 بن عطا^(٤) ولا الخواصر ثم بُنانِ
 خير وهذا غالبُ الحُسبانِ
 ضبطوا عقائده بكل عِنانِ
 بن خفيف والثَّقفى^(٥) والكَثانى^(٥)
 ورَبّوا على الياقوتِ والمَرّجانِ
 متوحّد فرْدٌ قديمٌ دانِ
 عالٍ ولا نعى علُو مكانِ

(١) فى : ج ، ز : « الخيرى » بالخاء المعجمة ، وهو خطأ ، صوابه فى د ، والمطبوعة . وانظر طبقات الصوفية ١٧٠ .

(٢) فى المطبوعة : « السرى » وهو فى ج ، ز غير واضح . وإن كانت وضعت نقطة فوق السين فى : ج وأمام البيت كتبت « ط » أى طبق الأصل ، علامة التشكك . ولعل ما أثبتنا هو الصواب ، وبه يسلم الوزن . وانظر طبقات الصوفية ١٧٦ .

(٣) فى المطبوعة : « للحلاج » وهو خطأ . صوابه من سائر الأصول . وانظر طبقات الصوفية ١٧٦ .

(٤) فى المطبوعة : « عطاء والخواص » والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « الكنانى » ولم ينقط فى ج ، ز سوى النون الثانية . وأثبتنا الصواب من طبقات الصوفية ٣٧٣ ، واللباب ٢٨/٣ .

باقٍ له سمعٌ وإبصارٌ يُرى
 والشرُّ من تقديره لكنَّه
 قد أنزل القرآنَ وهو كلامُهُ
 وإلَّهنا لا شيءٌ يُشبههُ وليست
 قد كان ما معه قديماً قطعاً من
 خلَق الجهاتِ مع الزمانِ مع المكا
 ما إن تحلُّ به الحوادثُ لا ولا
 كَذَبَ الجِسمُ والحلوليُّ الكفو
 والاتحادىُّ الجهولُ ومن يقلُّ
 ونبينا خيرُ الخلائقِ أحمدُ
 وله الشفاعةُ والوسيلةُ والفضي
 فاسألُ إلهك بالنبىِّ محمدٍ
 لا خلُقَ أفضلَ منه لا بشرٌ ولا
 ما العرشُ ما الكرسيُّ ما هذى السما
 والرُّسلُ بعدَ محمدٍ درجاتُهُم
 ثم الصحابةُ مثلُ ما قد رُتِّبوا
 ثم العزيز^(٤) السيِّدُ الفاروقُ ثم م
 وعلى ابنِ العمِّ والباقونَ أهـ
 والأولياءُ لهم كراماتٌ فلا

د^(١) جميع ما يجرى من الإنسان
 عنه نهاك بواضح البرهان
 لَفَظَتْ به للقارئ الشَّفَتانِ
 سَ بِمُشَبِّهِ شَيْئاً من الجَدَثانِ
 شَيْءٍ ولم يبرحْ بلا أعوانِ
 نِ الكلُّ مخلوقٌ على الإمكانِ
 كَلَّا وليس يحلُّ فى الجُسمانِ
 رُ فَذانِ^(٢) فى البطلانِ مُفترِيانِ^(٣)
 بالاتحادِ فإنَّه نصَّرائى
 ذو الجاهِ عند الله ذى السُّلطانِ
 لهُ واللواءُ وكوثرُ الظُّمانِ
 متوسِّلاً تظفرُ بكلِّ أمانِ
 مَلَكٌ ولا كونٌ من الأكوانِ
 عند النبىِّ المصطفى العَدنانِ
 ثُمَّ الملائكُ عابدو الرحمنِ
 فالأفضلُ الصِّديقُ ذو العِرفانِ
 اذكرَ محاسِنَ ذى التَّقَى عثمانِ
 لُ الفضلِ والمعروفِ والإحسانِ
 تُنكِرُ تَقَعُ فى مَهْمِهِ الخِذلانِ

(١) فى المطبوعة : « مرید » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « فذین » .

(٣) فى المطبوعة : « مفترقان » والتصحيح من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « الهزير » والمثبت من سائر الأصول .

والمؤمنون يَرُونَ رَبَّهُمْ كَرُؤُ
هذا اعتقادُ مشايخِ الإسلامِ وَهُوَ
الأشعريُّ^(١) عليه ينصُّره ولا
وكذاك حالته مع الثُّعْمان لم
يا صاحِ إن عقيدة الثُّعْمانِ والـ
فكلاهما واللهِ صاحبُ سُنَّةٍ
لاذا يبدِّع ذا ولا هذا وإن
مَنْ قال إن أبا حنيفةً مُبدِّعٌ
أو ظَنَّ أن الأشعريَّ مُبدِّعٌ
كلَّ إمامٍ مقتدٍ ذو سُنَّةٍ
والخُلُفُ بينهما قليلٌ أَمْرُهُ
فيما يَقُلُ من المسائلِ عَدُّهُ
ولقد يُؤولُ خِلافُها إِمَّا إلى^(٣)

يَتَمُّ لِبَدْرِ لَاحِ نَحْوِ عَيَانِ
وَالَّذِينَ فَلَتَسْمَعُ لَهُ الْأَذْنَانِ
يَأْلُو^(٢) جَزَاهُ اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ
يَنْقُضُ عَلَيْهِ عَقَائِدَ الْإِيمَانِ
أَشْعَرِيٌّ حَقِيقَةُ الْإِتْقَانِ
يَهْدِي نَبِيُّ اللَّهِ مُقْتَدِيَانِ
تَحْسَبُ سِوَاهُ وَهَمَّتْ فِي الْحُسْبَانِ
رَأْيَا فَذَلِكَ قَائِلُ الْهَذْيَانِ
فَلَقَدْ أَسَاءَ وَبَاءَ بِالْخُسْرَانِ
كَالسَيْفِ مَسْلُوكًا عَلَى الشَّيْطَانِ
سَهْلٌ بَلَا بَدْعٍ وَلَا كُفْرَانِ
وَيَهْوَنُ عِنْدَ تَطَاعُنِ الْأَقْرَانِ
لَفِظٌ كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ

● الأشعريُّ يقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

وكمنعهُ أن السعيدَ يضلُّ أو يَشْقَى وَنِعْمَةٌ كَافِرٍ خَوَّانٍ

● الأشعريُّ يقول : السعيد مَنْ كُتِبَ فِي بطنِ أمه سعيداً ، والشقيَّ مَنْ كُتِبَ
في بطنِ أمه شقيّاً ، لا يتبدَّلان .

(١) في المطبوعة : « والأشعري » وأسقطنا الواو حيث سقطت من سائر الأصول .

(٢) في : ج ، ز ، د : « قالوا » والمثبت من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة :

* ولقد يؤول الخلف بينهما إلى *

والمثبت من سائر الأصول . وسيأتي الشق الثاني من التفصيل في قوله بعد :

* أو للمعاني وهو ست مسائل *

وأبو حنيفة يقول : قد يكون سعيدا ثم ينقلب ، والعياذ بالله ، شقيًّا وبالعكس .
وقد قرّرنا هذه المسألة في كتابنا في « شرح عقيدة الأستاذ أبي منصور » وبينّا
اختلاف السلف فيها كاختلاف الخلف ، وأن الخلاف لفظيٌّ ، لا يترتب عليه فائدة .
والأشعريّ يقول : ليس على الكافر نعمة ، وكلُّ ما يتقلّب فيه استدراج ، وأبو
حنيفة يقول : عليه نعمة ، ووافقه من الأشاعرة القاضي أبو بكر بن الباقلانيّ ، فهو
مع الحنفية في هذه ، كلما تّريديّ منهم معنا في مسألة الاستثناء .

وكذا الرسالة بعد موتٍ إن تكن صحت وإلا أجمع الشيخان
وقد ادّعى ابن هوزن أستاذنا فيها^(١) افتراءً من عدوِّ شأن
وهو الخير الثّبتُ نقلاً والإرا دةٌ ليس يلزمها رضا الرحمن
فالكفر لا يرضى به لعباده ويريده ، أمران مفترقان
وأبو حنيفة قائلٌ إن الإرا دة والرضا أمران متّحدين
وعليه أكثرنا ولكن لا يصحّ (م) وقيل مكذوبٌ على الثّعمان

(مسألة)

● إنكار الرسالة بعد الموت معزّوة إلى الأشعريّ ، وهى من الكذب عليه ، وإنما
ذكرناها وفاءً بما اشترطناه من أنّنا ننظم كلّ ما عُزّي إليه ، ولكنه صرح بخلافها ،
وكُتبه وكُتب أصحابه قد طبقت [طبق]^(٢) الأرض ، وليس فيها شيء من ذلك ،
بل فيها خلافه .

ومن عقائدنا أن الأنبياء عليهم السلام أحياء في قبورهم ، فأين الموت ؟ وقد أنكر
الأستاذ ابن هوزن ، وهو أبو القاسم القشيريّ في كتابه « شيكاية أهل السنّة » الذى
سنحكيه في هذه الترجمة بتمامه ، هذه ، ويبيّن أنها مختلّقة على الشيخ ، وكذلك بيّن
ذلك غيره .

(١) في المطبوعة : « منها » والمثبت في سائر الأصول .

(٢) ساقط من المطبوعة . وهو من : ج ، ز .

وصَنَّفَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جُزْءًا ، سَمَعْنَاهُ ، فِي « حَيَاةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي قُبُورِهِمْ » ، وَاشْتَدَّ نَكِيرُ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى مَنْ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الشَّيْخِ ، وَقَالُوا : قَدْ افْتَرَى^(١) عَلَيْهِ وَبَهْتَهُ .

● وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ اتِّحَادُهُمَا ، وَعَنِ الْأَشْعَرِيِّ افْتِرَاقُهُمَا .

وَقِيلَ : إِنْ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَقُلْ بِالْإِتِّحَادِ فِيهِمَا ، بَلْ ذَلِكَ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ ، فَعَلَى هَذَا انْقِطَعَ النَّزَاعُ ، وَإِنَّمَا^(٢) الْكَلَامُ بِتَقْدِيرِ صَحَّةِ الْإِتِّحَادِ عِنْدَهُ^(٣) ، وَأَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى مَا يُعْزَى إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ^(٤) الْإِفْتِرَاقِ ، مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُ ، آخَرَهُمُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْدِّينِ التَّوَوِيُّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَالَ : هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ . وَلَكِنِّي أَنَا لَا أَخْتَارُ ذَلِكَ ، وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّهُمَا مُفْتَرِقَانِ ، كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ بِالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ .

وَكَذَلِكَ إِيمَانُ الْمُقَلِّدِ وَهُوَ مَمَّا لَا أَنْكَرُ ابْنَ هَوَازِنَ الرَّبَّانِيَّ وَلَوْ أَنَّهُ مِمَّا يَصَحُّ فَخُلْفُهُمْ فِيهِ لِلْفِظِ عَادَ دُونَ مَعَانِي

● ذَكَرُوا أَنَّ شَيْخَنَا يَقُولُ : إِنْ إِيمَانُ الْمُقَلِّدِ لَا يَصَحُّ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ ، وَسَنَبَحْتُ عَنْ ذَلِكَ فِي ذِيلِ سِيَاقِ كِتَابِ « شِكَايَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ » وَالْقَوْلُ عَلَى تَقْدِيرِ الصَّحَّةِ .

وَكَذَلِكَ كَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ وَإِنَّهُ صَعْبٌ وَلَكِنْ قَامَ بِالْبُرْهَانِ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْكَسْبِ مَالٌ إِلَى اعْتِرَاكِ أَوْ مَقَالِ الْجَبْرِ ذِي الطُّغْيَانِ

● كَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَكَانِهِ أَمْرٌ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ مَنْ يُنْكَرُ خَلْقَ الْأَفْعَالِ ، وَكَوْنَ الْعَبْدِ مُعْجَبًا ، وَالْأَوَّلُ اعْتِرَالٌ ، وَالثَّانِي جَبْرٌ ، فَكُلُّ أَحَدٍ يُثَبَّتُ وَاسِطَةً ، لَكِنْ^(٥) يَعْسُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا وَيُمَثِّلُونَهَا بِالْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ وَالْمُخْتَارِ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُحَقِّقُونَ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ ، وَالْحَنْفِيَّةُ سَمَّوْهَا الْإِخْتِيَارَ .

(١) فِي ج ، ز : « هَذَا افْتِرَاءٌ » وَالتَّحْبِثُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٢) فِي ج ، ز : « وَأَمَّا » وَالتَّحْبِثُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « عَنْهُ » وَالتَّحْبِثُ مِنْ : ج ، ز .

(٤) جَاءَ بِحَاشِيَةِ ج : « لَعَلَّهُ سَقَطَ : عَدَمٌ » .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَلَكِنْ » وَالتَّحْبِثُ مِنْ : ج ، ز .

والذى تحرر لنا أن الاختيار والكسب عبارتان عن مُعَيَّن واحد ، ولكنّ الأشعرىّ
آثر لفظ الكسب على لفظ الاختيار ؛ لكونه منطوق القرآن ، والقوم آثروا لفظ
الاختيار ، لما فيه من إشعار قدرة للعبد^(١) .

وللقاضى أبى بكر مذهب يزيد على مذهب الأشعرىّ ، فلعله رأى القوم .
ولإمام الحرمين والغزاليّ مذهب يزيد على المذهبين جميعا ، ويدنو كلّ الدُّنُو من
الاعتزال ، وليس هو هو .

ولسنا الآن لتحرير هذه المسألة العظيمة الخطب ، وقد قررناها على وجه مختصر
فى « شرح مختصر ابن الحاجب » وعلى وجه مبسوط فيما كتبناه من أصول
الديانات .

أَوِّ لِلْمَعَانِي وَهُوَ سِتُّ مَسَائِلٍ	هَانَتْ مَدَارِكُهَا بِدُونِ هَوَانٍ
لِللَّهِ تَعْذِيبُ الْمَطِيعِ وَلَوْ جَرَى	مَا كَانَ مِنْ ظُلْمٍ وَلَا عُذْوَانٍ
مَتَصَرِّفٌ فِي مُلْكِهِ فَلَهُ الَّذِى	يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالْإِحْسَانِ
فَنَفَى الْعِقَابَ وَقَالَ سَوْفَ أُثَبِّهُهُمْ	فَلَهُ بِذَاكَ عَلَيْهِمْ فَضْلَانِ
هَذَا مَقَالُ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامِنَا	وَسِوَاهُ مَأْثُورٌ عَنِ النُّعْمَانِ

ما قدّمنا من المسائل — ومنه ما لم يصح كما عرفت — هو لفظى كلّه ، لا فائدة
للخلاف فيه .

ومن هنا المسائل المعنوية ، وهى ستُّ مسائل . وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان
يقول : إن « عقيدة الطّحاوى » لم تشتمل إلا على ثلاث ، ولكننا نحن جمعنا الثلاث
الأخر من كلام القوم :

● أولها أن الربّ تعالى له عندنا أن يعذب الطّائعين ، ويثيب العاصين ، كلّ نعمة
منه فضل ، وكلّ نِقْمَة منه عدل ، لا حَجَرٌ عليه فى مُلْكِهِ ، ولا دَاعِىٌ له إلى فعله ،
وعندهم : يجب تعذيب العاصى وإثابة المطيع ، ويمتنع العكس .

(١) فى المطبوعة : « العبد » والمثبت من : ج ، ز .

ووجوب معرفة الإله الأشعر
والعقل ليس بحاكم لكن له الـ
وقضوا بأن العقل يوجبها وفي
وبأن أوصاف الفعال قديمة
وبأن مكتوب المصاحف منزل
والبعض أنكر ذا فإن يصدق فقد
هذى ومسألة الإرادة قبلها
وكما انتفى هذان عنهم هكذا
قالوا وليس بجائر تكليف ما
وعليه من أصحابنا شيخ العرا
ورواه مجتهد الزمان محمد بـ

ي يقول ذاك بشرعة الديان
إدراك لا حكم على الحيوان
كتب الفروع لصحبنا وجهان
ليست بحادثية على الحدثان
عين الكلام المنزل القرآن
ذهبت من التعداد مسألتان
أمران فيما قيل مكذوبان
عنا انتفى مما يقال اثنتان
لا يستطيع فتى من الفتيان
ق وحجة الإسلام ذو الاتقان
ن دقيق عيد واضح السبلان^(١)

● منعوا تكليف ما لا يُطاق ، ووافقهم من أصحابنا الشيخ أبو حامد
الإسفرائيني ، شيخ العراقيين ، وحجة الإسلام الغزالي ، وشيخ الإسلام تقي الدين محمد
ابن علي بن دقيق العيد القوصي ، رحمهم الله تعالى [أجمعين]^(٢) .

قالوا وتمتنع الصغائر من تب
والمنع مروى عن الأستاذ والـ
وبه أقول وكان مذهب والدي
والأشعري إمامنا لكننا
ونقول نحن على طريقتة ولـ
بل قال بعض^(٤) الأشعرية إنهم

ي للإله وعندنا قولان
قاضي عياض وهو ذو رُجحان
دفعاً^(٣) لرتبتهم عن النقصان
في ذا تُخالفه بكل لسان
كن صحبه في ذاك طائفتان
براء معصومون من نسيان

(١) في ز : « السيلان » بالياء التحتية ، وضبطت فيها السين بالضم .

(٢) من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « رفعا » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) في حاشية ج : « هو الأستاذ أبو إسحاق » .

والكلّ معدودون من أتباعه وأبو حنيفة هكذا مع شيخنا متناصران وذا اختلاف هين هذا الإمام وقبله القاضي يقو وهما كبيراً الأشعرية وهو قا والشيخ والأستاذ متفقان في وكذا ابن فورك الشهيد وحجة الـ وابن الخطيب وقوله إن الوجود والاختلاف في الاسم هل هو والمسـ والأشعرية بينهم خلف إذا بلغت مئين وكلهم ذو سنة وغدا ينادى^(٥) كلنا من جملة الـ والأشعرية إمامنا والسنة الـ وكذاك أهل الرأي مع أهل الحديـ ما إن يكفر بعضهم بعضاً ولا إلا الذين تمغزلوا منهم فهم هذا الصواب فلا تظنن غيره ورأيت ممن قاله خبر له أعنى أبا منصور الأستاذ عب

لا يخرجون بذا عن الإذعان لا شيء بينهما من التكرار عار عن التبديع والخذلان لأن البقا^(١) لحقيقة^(٢) الرحمن ل بزائد في الذات^(٣) للإمكان عقد وفي أشياء مختلفان بإسلام خصماً الإفك^(٤) والبهتان د يزيد وهو الأشعرية الثاني حتى واحد لا اثنان أو غيران عُدت مسأله على الإنسان أخذت عن المبعوث من عدنان أتباع للأسلاف بالإحسان عراء سُننا مدى الأزمان ث في الاعتقاد الحق متفقان أرزى عليه وسامه بهوان فيه نَحَتْ عنهم الفتنان^(٦) واعقد عليه بخنصر وبنان نبأ عظيم سار في البلدان مد القاهر المشهور في الأكوان

-
- (١) هكذا في المطبوعة . وفي د : « التقى » . وفي ز : « التقا » وفي ج نفس الرسم ، ولكن التاء أهملت .
(٢) هكذا في المطبوعة . وفي سائر الأصول : « بحقيقة » .
(٣) في المطبوعة ، ز ، د : « الدار » والمثبت من : ج .
(٤) هكذا في المطبوعة . وفي سائر الأصول : « الأول » بتشديد الواو .
(٥) هكذا ضبطت بالكسر في : ج .
(٦) في المطبوعة : « الفتیان » والمثبت من سائر الأصول .

هذا صراطُ الله فاتَّبِعْهُ تَجِدْ
وتراه يومَ الحَشْرِ أبيضَ واضحًا
وعليه كان السابقون عليهم
والشافعيُّ ومالكٌ وأبو حنيفة
دَرَجوا عليه وخَلَفونا إثرَهُمْ
أو نبتدعُ فلسوف نصلَّى النارَ مَدًّا
والكفرُ مَنفَى فلستُ مكفِّرًا
بل كلُّ أهلِ القِبْلَةِ الإيمانُ يَجُ
فأجارنا الرحمنُ بالهادي النبيِّ م
صلَّى عليه الله ما وَضَحَ الضَّحَى
والآلِ والصَّحْبِ الكرامِ ومنهم الصِّ
وعلى ابنِ العمِّ والباقون إنَّ م هُمُ الثَّجُومُ لِمُقْتَدِ حَيْرَانِ

(شرح حال الفتنة التي وقعت بمدينة نيسابور ، قاعدة بلاد خراسان
إذ ذاك في العلم ، وكيف آلت إلى خروج إمام الحرمين ، والحافظ البيهقي ،
والأستاذ أبي القاسم القشيري من نيسابور ، ثم كيف كانت الدائرة على من رام
مذهب الأشعرى بسوء ، وكيف قصمه الله)

كان سلطان الوقت إذ ذاك السلطان طغرل بك السلجوقي ، وكان رجلاً حنفياً ، سنياً ،
خييراً ، عادلاً ، محبباً إلى أهل العلم ، من كبار الملوك وعظماهم ، وهو أول ملوك
السلجوقية ، وكان يصوم الاثنين والخميس ، وهو الذي أرسل الشريف ناصر بن إسماعيل

(١) في المطبوعة : « مأخوذ من » والمثبت من سائر الأصول .

(٢) قال في المصباح (ن س ر) : « والنسر : كوكب ، وهما اثنان ، يقال لأحدهما : النسر الطائر ، وللآخر :
النسر الواقع » .

رسولا إلى ملكة الروم فاستأذنها بالصلاة في جامع القُسْطَنْطِينِيَّةِ جماعةً يوم^(١) الجمعة ، فصَلَّى وخطب للإمام القائم بأمر الله ، وتَمَهَّدَت البلاد لَطُغْرُبُك ، وسَمَتَ نفسه ، بحيث وصل أمره إلى أن سَيَّر إلى الخليفة القائم يَخْطُب ابنته ، وذلك في ذلك الزمان مَقَام مَهُول ، فشَقَّ ذلك على الخليفة ، واستعفى ، ثم لم يجد بداً من ذلك لعظمة طُغْرُبُك ، وكونه ملكاً قاهراً لا يُطَاق ، فزَوَّجه بها ، وقدم بغداد في سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، وأرسل يطلبها ، وحمل مائة ألف دينار برسم نقل جَهازها ، فَعُمِل العُرس في صفر ، بدار المملكة ، وأجلست على سرير مُلبَّس بالذهب ، ودخل السلطان وقَبْل الأرض بين يديها ، ولم يكشف البُرُقع عن وجهها إذ ذاك ، وقَدَّم لها تُحفاً^(٢) ، وخدم وانصرف مسروراً ، وكان لهذا السلطان وزير سوء ، وهو وزيره أبو نصر منصور بن محمد الكُنْدَرِي^(٣) ، كان معتزلاً رافضياً ، خبيث العقيدة ، لم يبلغنا أن أحداً جُمع له من نُحُب العقيدة ما اجتمع له ، فإنه على ما ذكر كان يقول بخلق الأفعال وغيره من قبائح القَدَرِيَّة ، وسبَّ الشيخين وسائر الصحابة ، وغير ذلك من قبائح شرِّ الروافض ، وتشبيهه الله بخلقه ، وغير ذلك من قبائح الكَرَامِيَّة والمجسِّمة ، وكان له مع ذلك تعصُّب عظيم ، وانضمَّ إلى كلِّ هذا أن رئيس البلد الأستاذ أبا سهل بن الموفق ، الذي سنذكر إن شاء الله ترجمته في الطبقة الرابعة ، كان مُمدِّحاً جواداً ، ذا أموال جزيلة ، وصدقاتٍ دارةً ، وهباتٍ هائلة ، ربما وهب الألف دينار لسائل ، وكان مرفوقاً^(٤) بالوزارة ، وداره مجتمَع العلماء ، ملتقى الأئمة من الفريقين : الحنفية والشافعية ، في داره يتناظرون ، وعلى سِمَاطِه يتلقَّمون ، وكان عارفاً بأصول الدين على مذهب الأشعرى ، قائماً في ذلك مناضلاً في الذَّبِّ عنه ، فعَظُم ذلك على الكُنْدَرِي ؛ بما^(٥) في نفسه من المذهب ، ومن بغض ابن الموفق

(١) في المطبوعة : « في يوم » وسقطت الواو من : ج ، ز .

(٢) في : ز ، د : « تحف » والمثبت من ج ، والمطبوعة .

(٣) بضم أولها وسكون النون وضم الدال ، وفي آخرها راء نسبة إلى قرية من قرى طريث ، يقال لها : ترشيز ، أيضا . وهى من نواحي نيسابور . الباب ٥٥/٣ ، والمشتبه ٥٥٤ . ويقال إن اسم هذا الوزير : « محمد بن منصور » . راجع وفيات الأعيان ١٣٨ / ٥ .

(٤) في المطبوعة : « مرفوقا » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « لما » والمثبت من : ج ، ز .

بخصوصه ، وخشيته منه أن يثب على الوزارة ، فحسّن للسلطان لَعْن المبتدعة على المنابر ، فعند ذلك أمر السلطان بأن تُلعن المبتدعة على المنابر ، فاتخذ الكُنْدَرِيُّ ذلك ذريعةً إلى ذكر الأشعرية ، وصار يقصدهم بالإهانة والأذى ، والمنع عن^(١) الوعظ والتدريس ، وعزلهم عن خطابة الجامع ، واستعان بطائفة من المعتزلة ، الذين زعموا أنهم يقلّدون مذهب أبى حنيفة ، أُشربوا في قلوبهم فضائح القَدَرية ، واتخذوا التَّمَذُّبَ بالمذهب الحنفى سِيَّاجًا عليهم ، فحبَّبوا^(٢) إلى السلطان الإِزرَاءَ بمذهب الشافعى عموماً ، وبالأشعرية خصوصاً .

وهذه هى الفتنة التى طار شررها فملاً الآفاق ، وطال ضررها فشمل خراسان ، والشام ، والحجاز ، والعراق ، وعظم خطبها وبلاؤها ، وقام^(٣) فى سبّ أهل السنة خطيبها وسفهاؤها^(٤) ، إذ أدى هذا الأمر إلى التصريح بلعن أهل السنة فى الجمع ، وتوظيف سبهم على المنابر ، وصار لأبى الحسن [كَرَّمَ الله وجهه]^(٥) بها أَسْوَةٌ لعل^(٦) بن أبى طالب كَرَّمَ الله وجهه ، فى زمن بعض بنى أُمَيَّة ، حيث استولت النواصب على المناصب ، واستعلى أولئك السفهاء فى المجامع والمراتب .

فقام أبو سَهْل فى عُصبة الحق ، وشمر عن ساعد الجِدِّ ، بحقيقة الصّدق ، وتردد إلى العسكر^(٧) فى دفع ذلك ، وما أفاد شىء من التدبير ، إذ كان الخَصْمُ الحاكم ، والسلطان محجَّباً إلا بواسطة^(٨) ذلك الوزير ، ثم جاء الأمر من قِبَل السلطان طَعْرُوكُك بالقبض على الرئيس الفُراتى ، والأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِى ، وإمام الحرمين ، وأبى سَهْل بن الموفق ، ونفيهم ومنعهم عن المحافل ، وكان أبو سهل غائباً إلى بعض النواحي ، ولما قرئ الكتاب

(١) فى المطبوعة : « من » والمثبت من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « فحسنوا » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « وقام بها فى سب » .

(٤) فى ز : « وسفاوها » وفى د : « وشقاؤها » والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى سائر الأصول .

(٦) هكذا فى كل الأصول ، ولعل الصواب : « بعل » .

(٧) فى المطبوعة : « المعسكر » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) فى المطبوعة : « بواسطة » . والمثبت من : ج ، ز .

بنفيم أغرى بهم الغاية^(١) والأوباش ، فأخذوا بالأستاذ أبى القاسم القشيريّ
والفرايتيّ ، يجرونهما ويستخفون بهما ، وحسبنا بالقهندر .

وأما إمام الحرمين ، فإنه كان أحسنّ بالأمر ، واختفى وخرج على طريق كرمّان
إلى الحجاز ، ومن ثمّ جاور وسمّى إمام الحرمين ، وبقي القشيريّ والفرايتيّ
[معترقين]^(٢) مسجونين ، أكثر من شهر ، فتهبّ أبو سهل بن الموفق من ناحية
بأخز ، وجمع من أعوانه رجلا عارفين بالحرب ، وأتى باب البلد ، وطلب إخراج
الفرايتيّ والقشيريّ ، فما أجيب ، بل هُدد بالقبض عليه ، بمقتضى ما تقدّم من مرسوم
السلطان ، فلم يلتفت وعزم على دخول البلد ليلا ، وإخراجهما مجاهرةً ، وكان
متولّى البلد قد تهيأ للحرب ، فزحف أبو سهل ليلا إلى قرية له على باب البلد ،
ودخل مغافصة^(٣) إلى داره ، وصاح من معه بالنّقرات^(٤) العالية ، فلما أصبحوا
ترددت الرّسل والنّصحاء في الصّبح ، وأشاروا على الأمير بإطلاق الأستاذ والرئيس ،
فأبى ، وبرز برجاله وقصد محلّة أبى سهل ، فقام واحد من أعوان أبى سهل ، إلا
أنه بعدد^(٥) ألف ، وضرب غام ، إلا أنه في زىّ إنسان ، واستدعى منه كفاية تلك
الثّائرة ، وأتاه^(٦) وأصحابه ، وأذنوا^(٧) لهم ، فالتقوا في السوق ، وثبت هؤلاء حتى
فرغ نثّاب أولئك ، وتأتى الحقّ حتى انقضت ثرّهات الباطل ، ثم حمل أصحاب
ابن الموفق على أولئك حملة رجل واحد ، فهزموهم بإذن الله ، وجرحوا^(٨) أمير
البلد ، وهُمّوا بأسره ، ثم توسّط الناس ، ودخلوا على أبى سهل في تسكين الفتنة ،
وإطفاء الثّائرة ، وأتوا بالأستاذ والرئيس إلى داره ، وقالوا : قد حصل القصد ،
وأُخرج هذان من الحبس .

(١) في المطبوعة : « العامة » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) زيادة من ج على ما في المطبوعة : وفي ز : « مقترفين » .

(٣) في المطبوعة : « معافصة » وفي ز ، د : « مفاوضة » وأثبتنا قراءة ج . قال في القاموس (غ ف ص) :
غافصه : فاجأه وأخذه على غرة .

(٤) في المطبوعة : « بالنقرات » والمثبت من : ج ، ز . قال في الأساس (ن ع ر) : نعر الرجل نعيّرا ونعرة
شديدة . وهو صوت في الخيشوم .

(٥) في المطبوعة : « يعد بألف » وفي : د ، ز : « من بغداد » والمثبت من : ج .

(٦) في المطبوعة : « إياه » بدون الواو . وفي ز : « وإياه » وأثبتنا ما في د .

(٧) في ز : « وأذنوا » .

(٨) هكذا في المطبوعة . وفي سائر الأصول : « وخرجوا » .

فلما انتصر أبو سهل ، وتم له ما ابتغى تشاور هو وأصحابه ، فيما بينهم ، وعلموا أن مخالفة السلطان لها تبعاً ، وأن الخصوم لا ينامون ، فاتفقوا على مهاجرة البلد إلى ناحية أشتواء^(١) ، ثم يذهبون إلى الملك ، وبقي بعض الأصحاب بالنواحي مفرقين ، وذهب أبو سهل إلى المعسكر ، وكان على مدينة الرّى ، وخرج خَصْمُه من الجانب الآخر ، فتوافيا بالرّى ، وانتهى^(٢) إلى السلطان ما جرى ، وسُعي بأصحاب الشافعي ، وبالإمام أبي سهل خصوصاً ، فقُبِضَ على أبي سهل ، وحُبِسَ في بعض القلاع ، وأخذت أمواله ، وبيعت ضياعه ، ثم فُرج عنه وخرج ، وحجّ .

فهذا ما كان من الفتنة ، وكان هذا السلطان مع دينه وخيره ممّن لم يُمهله الله بعد إذنه بالسبّ ، وبحبس القشيري ، ولم يمكث بعد هذه الواقعة الشنيعة ، واتفاق هذه الفضيحة الفظيعة إلا زمناً يسيراً وتوفى ، وتسلطن بعده ولده السلطان الأعظم عَضُدُ الدولة أبو شجاع ألب أرسلان .

ولم يلبث الكُنْدَرِيّ إلا يسيراً ، وقُتِلَ شَرِّ قِتْلَةٍ ، وجُعِلَ كل جزء من أعضائه^(٣) في ناحية ، ولذلك شُرح يطول ، لسنا له الآن .

وأُسفر صباح الزمان عن طلعة الوزير نظام الملك ، فقام في نُصرة الدين قياماً مؤزراً ، وعاد الحقّ معزّزاً موقّراً ، وأمر بإسقاط ذكر السبّ ، وتأديب مَنْ فَعَلَهُ .

(ذكر أمور اتفقت في هذه الفتنة ،

وكيف كان حال علماء المسلمين واغتمامهم بها)

أما أهل خراسان من نيسابور ونواحيها ، ومَرُو ، وما والاها ، فإنهم أُخْرِجُوا^(٤) فمنهم من جاء إلى العراق ، ومنهم من جاء إلى الحجاز .

(١) بالضم ثم السكون ، وضم التاء المثناة ، وواو وألف : كورة من نواحي نيسابور تشتمل على ثلاث وتسعين قرية . وقصبتها خبوشان . المراصد ٧١ .

(٢) في المطبوعة : « وأنهى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « أجزاءه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « افرقوا » وفي ج : « أفرحوا » . وفي ز : « امرجوا » وأثبتنا ما في : د .

فَمَنْ حَجَّ : الحافظ أبو بكر البیهقي ، والأستاذ أبو القاسم القشيري ، وإمام
الحرَمين أبو المعالي الجويني ، وخلائق . يقال : جمعت تلك السَّنة أربعمئة قاضٍ
من قضاة المسلمين ، من الشافعية ، والحنفية ، هجروا بلادهم ، بسبب هذه الواقعة ،
وتشتت فكرهم يوم رجوع الحاج ، فمن عازمٍ على المجاورة ، ومن محيرٍ في أمره ،
لا يدرى أين يذهب ، فاتفقت كلمتهم على أن الأستاذ أبا القاسم يعلو المنبر ،
ويتكلم عليهم . قيل : فصعد وشخص في السماء زمانا ، وأطرق زمانا ، ثم قبض
على لحيته ، وقال : يا أهل خراسان ؛ بلادكم ، بلادكم ، إن الكندريَّ غريمكم قُطع
إربًا إربًا ، وفُرقت أعضاؤه ، وها أنا أشاهده الساعة . وأنشد :

عميدُ الملك ساعدك الليالي على ما شئت من دَرَك المعالي^(١)
فلم يك منك شيءٌ غيرُ أمرٍ بلعن المسلمين على التوالى
فقابلك البلاءُ بما ثلّاقى فذُق ما تستحقُّ من الوبال

فضبط التاريخ ، فكان [في]^(٢) ذلك اليوم بعينه ، وتلك الساعة بعينها ، قد أمر
السلطان بأن يقطع إربًا إربًا ، وأن يوصل^(٣) إلى كلِّ مكان منه عضوٌ يُدفن فيه ،
ففعل به ذلك .

(ذكر استفتاء كُتب في ذلك وأُرسل إلى العراق)

قد كان الحال ، لو وفق الله وليَّ الأمر ، ومن يطلب الحقَّ ، غنيًّا عن ذلك ، إذ في
وجود مثل إمام الحرَمين على ظهر الأرض غنيَّة عن استفتاء غيره من الفقهاء ، وإنه ليُقبَّح
بأهل إقليم فيهم إمام الحرَمين ، بل بأهل عصر أن تقع لهم نازلة فلا يصغون^(٤) إلى فتياه ،
ويكتبون إلى النواحي يستفتون ! كيف ، وقد كان معه البیهقي محدث زمانه ،

(١) في التبيين ١٠٩ : « في درك » .

(٢) سقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول .

(٣) في المطبوعة : « يرسل » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) في المطبوعة : « يسعون » والمثبت من : ج ، ز .

والْقَشِيرِي سَيِّدَ وَقْتِهِ ، وَخَلَاتُكَ يَطُولُ تَعْدَادُهُمْ ، مِنْ عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ ؟ وَبِالْجُمْلَةِ كَتَبُوا اسْتِفْتَاءً وَأَرْسَلُوهُ إِلَى بَغْدَادَ ، فَلَمْ يَبْقَ حَنْفِيٌّ وَلَا شَافِعِيٌّ إِلَّا وَبَالِغٌ فِي الْكِتَابِ ، وَعَظُمَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الرِّزْيَةُ . وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ بَعْضِ فِتَاوِيهِمْ ، وَلَا نَطِيلُ بِالْبَاقِ ، فَقِيَ الْقَلِيلَ غُنْيَةً عَنِ الْكَثِيرِ .

(ذِكْرُ كِتَابِ الْبَيْهَقِيِّ إِلَى عَمِيدِ الْمُلْكِ)

قَدْ سَاقَ ابْنُ عَسَاكَرٍ جَمِيعَهُ ، وَنَحْنُ نَأْتِي عَلَى أَكْثَرِهِ .

كَانَ الْبَيْهَقِيُّ بِمَدِينَةِ بَيْهَقَ ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ الْخَبْرُ شَقَّ عَلَيْهِ ، وَكَانَ مُحَدِّثَ زَمَانِهِ ، وَشَيْخَ السَّنَةِ فِي وَقْتِهِ ، فَكَتَبَ إِلَى عَمِيدِ الْمُلْكِ مَا أَخْبَرْتَنَا بِهِ أَسْمَاءُ بِنْتُ صَصْرِي فِي كِتَابِهَا ، عَنْ مَكِّيِّ بْنِ عَلَّانَ ، أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا الْقَاسِمِ أَنْبَاءَهُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبِ الْعَامِرِيِّ الْحَافِظَ^(١) ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شَيْخُ الْقِضَاةِ أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ ، أَخْبَرَنَا وَالِدِي الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، قَالَ :

سَلَامُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَى الشَّيْخِ الْعَمِيدِ ، وَإِنِّي أُحْمَدُ إِلَيْهِ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَخُذْهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَصْلَى عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ . أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِفَضْلِهِ وَجُودِهِ يُؤْتِي مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ مُلْكَ مَا يَرِيدُ مِنْ بِلَادِهِ ، ثُمَّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ مِنْهُمْ إِلَى صِرَاطِهِ ، وَيُوفِّقُهُ لِلسَّعْيِ فِي مَرْضَاتِهِ ، وَيَجْعَلُ لَهُ فِيمَا يَتَوَلَّاهُ وَزِيرَ صِدْقٍ ، يُؤْمِي^(٢) إِلَيْهِ بِالْخَيْرِ ، وَيَحْضُ عَلَيْهِ ، وَمُعِينَ حَقٍّ ، يَشِيرُ إِلَيْهِ بِالْبِرِّ ، وَيَعِينُ عَلَيْهِ ؛ لِيَفُوزَ الْأَمِيرُ وَالْوَزِيرُ مَعًا ، بِفَضْلِ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ، وَيَنَالَا مِنْ نِعْمَتِهِ^(٣) حَظًّا جَسِيمًا ، وَكَانَ الْأَمِيرُ أَدَامَ^(٤) اللَّهُ دَوْلَتَهُ مِمَّنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ ، وَالشَّيْخُ الْعَمِيدُ أَدَامَ اللَّهُ سِيَادَتَهُ مِمَّنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ ، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ ، كَمَا أَخْبَرَ سَيِّدُنَا الْمُصْطَفَى ﷺ ، عَنْ كُلِّ أَمِيرٍ

(١) بَعْدَ هَذَا فِي التَّبْيِينِ ١٠٠ زِيَادَةٌ : « بَغْدَادُ » .

(٢) فِي التَّبْيِينِ : « يُوْفِّي » .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : : ز : « نِعْمَةٌ » وَالتَّحْقِيقُ مِنْ : ج . وَفِي : « نِقْمَةٌ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « أَطَالُ » وَالتَّحْقِيقُ مِنْ : ج ، ز وَالتَّبْيِينِ .

أراد الله به خيرا ، فعادت ، بجميل نظر الأمير — أدام الله أيامه — وحسن رعايته وسياسته بلاد خراسان إلى الصلاح بعد الفساد ، وطرقها [إلى]^(١) الأمن بعد الخوف ، حتى انتشر ذكره بالجميل في الآفاق ، وأشرقت الأرض بنور عدله كل الإشراق ، ولذلك قال سيدنا المصطفى ﷺ ، فيما روى عنه : « السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ وَرُوحُهُ فِي الْأَرْضِ » وقال عليه السلام ، فيما روى عنه : « يَوْمٌ مِنْ إِمَامٍ^(٢) عَادِلٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ^(٣) سِتِّينَ سَنَةً » وقال عبد الله بن المبارك :

لولا الأئمة لم تأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

زاده الله تأييدا وتسديدا^(٤) ، وزاد من يؤازره في الخير^(٥) ويحثه عليه توفيقا وتسديدا ، ثم إنه ، أعز الله نصره ، صرف همته العالية ، إلى نصر^(٦) دين الله ، وقمع أعداء الله ، بعد ما تقرّر للكافة حسن اعتقاده بتقرير خطباء أهل مملكته على لعن من استوجب اللعن ، من أهل البدع^(٧) ببدعته ، وأيس^(٨) أهل الزيغ عن زيغه عن الحق ، وميله عن القصد ، فألقوا في سمعه ما فيه مَسَاءة أهل السنة والجماعة كافة ، ومصيبتهم عامة ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، الذين لا يذهبون في تعطيل مذاهب المعتزلة ، ولا يسلكون في التشبيه طرق المجسمة ، في مشارق الأرض ومغاربها ، ليتسلوا بالأسوة معهم ، في هذه المساءة ، عما يسوؤهم من اللعن والقمع ، في هذه الدولة المنصورة ، ثبتها الله ، ونحن نرجو عثوره عن قريب ، على ما قصدوا ، ووقفه على ما أرادوا ، فيستدرك بتوفيق الله ما بدر منه ، فيما ألقى إليه ، ويأمر بتعزيز من زور عليه ، وقبح صورة الأئمة بين يديه ، وكأنه خفى عليه ، أدام الله عزه ، حال شيخنا أبي الحسن الأشعري^(٩) رحمة الله عليه ورضوانه^(٩) ، وما يرجع إليه

(١) سقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز ، والتبيين ١٠١ .

(٢) في التبيين : « من أيام إمام » .

(٣) في المطبوعة : « سنين » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .

(٤) في التبيين : « علوا وتأيدا » .

(٥) في التبيين : « بالخير » .

(٦) في التبيين : « نصره » .

(٧) في التبيين : « البدعة » .

(٨) في ج ، ز ، د : « وأسر » والمثبت في المطبوعة والتبيين .

(٩) في المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين ١٠٢ .

من شرف الأصل ، وكَبَر المَحَلّ ، في العلم والفضل ، وكثرة الأصحاب ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، الذين رَغِبُوا في علم الأصول ، وأحَبُّوا معرفة دلائل العقول ، والشيخ العميد ، أدام الله توفيقه ، أولى أوليائه ، وأحراهم بتعريفه حاله ، وإعلامه فضله ، لما يرجع إليه من الهداية ، والدَّراية ، والشَّهامة ، والكفاية ، مع صحة العقيدة ، وحسن الطريقة .

وفضائل الشيخ أى الحسن ومَنَاقِبُه أكثرُ من أن يمكن ذِكْرُها ، في هذه الرسالة ؛ لما في الإطالة من خشية المَلالة ، لكنى أذكر بمشيئة الله تعالى مِن شرفه بآبائه وأجداده ، وفضله بعلمه ، وحسن اعتقاده ، وكَبَر مَحَلِّه بكثرة أصحابه ، ما يحمله على الذَّبِّ عنه وعن أتباعه .

ثم أخذ البيهقيّ في ذكر ترجمة الشيخ ، وذكر نَسَبه ، ثم قال :

إلى أن بلغت التَّوْبَةَ إلى شيخنا أى الحسن الأشعريّ [رحمه الله]^(١) ، فلم يُحدث في دين الله حَدَثًا ، ولم يأت فيه ببدعة ، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين ، فنصرها بزيادة شرح وتبيين ،^(٢) وأن ما قالوا وجاء به الشرع في الأصول صحيح^(٣) في العقول ، بخلاف^(٤) ما زعم أهل الأهواء ، من أن بعضه لا يستقيم في الآراء ، فكان في [بيانه وثبوته ، ما لم يدل عليه]^(٥) أهل السنة والجماعة ، ونُصرة أقاويل مَن مضى من الأئمة ، كأبي حنيفة وسُفيان الثوريّ ، من [أهل]^(٥) الكوفة ، والأوزاعيّ وغيره من أهل الشام . ومالك والشافعيّ من أهل الحرمين ، ومن نَحَا نَحْوَهُما من [أهل]^(٦) الحجاز وغيرها من سائر البلاد ، وكأحمد بن حنبل ، وغيره من أهل الحديث . واللّيث بن سعد وغيره . وأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ ، وأبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ ، إمامي أهل الآثار ، وحفَاطُ السُّنَنِ التي عليها مدار الشرع . إلى أن قال :

(١) زيادة من التبيين ١٠٣ ، والنقل منه .

(٢) في التبيين : « وأن ما قالوا في الأصول ، وجاء به الشرع صحيح » .

(٣) في التبيين : « خلاف » .

(٤) ساقط من : ج ، ز ، د . وهو في المطبوعة . ومكانه في التبيين : « بيانه تقوية ما لم يدل عليه من » .

(٥) من التبيين .

(٦) سقط من التبيين .

وصار رأساً في العلم ، من أهل السنة ، في قديم الدهر وحديثه ، وبذلك وعد سيدنا المصطفى ﷺ أمته ، فيما روى عنه أبو هريرة ، أنه قال : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » ، ثم ساق حديث الأشعرين ، وإشارة النبي ﷺ إلى أبي موسى . وقد قدمنا ذلك . إلى أن قال :

وحين كثرت المبتدعة في هذه الأمة ، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة ، وأنكروا^(١) ما ورد أنه من صفات^(٢) الله تعالى ، نحو : الحياة ، والقدرة ، والعلم ، والمشية ، والسمع ، والبصر ، والكلام [والبقاء]^(٣) وجحدوا مادلاً عليه ، من المعراج ، وعذاب القبر ، والميزان ، وأن الجنة والنار مخلوقتان ، وأن أهل الإيمان يُخرجون من النيران ، وما لنبينا ﷺ ، من الخوض والشفاعة ، و [ما]^(٤) لأهل الجنة [من الرؤية]^(٥) وأن الخلفاء الأربعة كانوا محقين فيما قاموا به من الولاية ، وزعموا أن شيئاً من ذلك لا يستقيم على العقل ، ولا يصح على^(٦) الرأي ، أخرج الله من نسل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه إماماً ، قام بنصرة دين الله ، وجاهد بلسانه وبيانه^(٧) من صدّد عن سبيل الله ، وزاد في التبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف هذه الأمة ، مستقيماً على العقول الصحيحة .

إلى أن قال ، بعد ذكر حديث عمران بن الحصين^(٨) الذي قدّمناه :

فمن تأمل هذه الأحاديث ، وعرف مذهب شيخنا أبي الحسن ، في علم الأصول ، وعرف^(٩) تبخره فيه ، أبصر صنع الله عزّز قدرته ، في تقديم هذا الأصل الشريف ، لما ذخّر^(١٠) لعباده ، من هذا الفرع المنيف ، الذي أحيا به السنة ، وأمات به البدعة ، وجعله خلفاً حقاً لسلف صدق .

(١) في التبيين ١٠٤ : « ما ورد به من صفات » .

(٢) ساقط من التبيين .

(٣) من التبيين .

(٤) من التبيين .

(٥) في التبيين : « في » .

(٦) في المطبوعة ، د : « وبنانه » وأهمل النقط في ج ، ز . وقد أثبتنا ما في التبيين .

(٧) في المطبوعة : « بن حصين » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ١٠٥ .

(٨) في التبيين : « وعلم » .

(٩) في المطبوعة : « ادخر » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين . غير أنه في ج ، ز بالبدال المهملة .

ثم اندفع في بقية الرسالة وختمها بسؤاله العميد في إطفاء الثائرة ، وترك السب ، وتأديب من يفعله .

وقد ساق الحافظ الكتاب بمجموعه ، كما عرّفناك ، فإن أردت الوقوف عليه كلّ فعليك بكتاب « التبيين » وفيما ذكرناه منه مَقْنَعٌ وبلاغ .

وقد تضمن هذا الكتاب — وقائله مَنْ علمت من^(١) الحفظ ، والدين ، والورع ، والاطلاع ، والمعرفة ، والثقة ، والأمانة ، والتثبت — أن الصحابة ومَن تبعهم بإحسان من علماء الأمة : فقهاؤها ومحدّثها على عقيدة الأشعرى ، بل الأشعرى على عقيدتهم ، قام وناضل عنها ، وحمل حوزتها من أن تنالها أيدي المبطلين ، وتحريف الغالين . وقد سَمَى من الفقهاء والمحدّثين مَنْ سمعت .

(ذكر رسالة القشيريّ إلى البلاد ، المسماة شكاية أهل السنة ، بحكاية ما نالهم من المحنة)

وقد جالت هذه الرسالة في البلاد ، وانزعجت نفوس أهل العلم منها^(٢) ، وقام كلّ منهم بحسب قوّته ، ودخلت بيّهق ، فوقف عليها الحافظ البيهقيّ ، ولَبَّى دعوتها ، وكتب الرسالة إلى العميد التي انفصلنا الآن عنها ، ثم دخلت بغداد ، فكتب الشيخ أبو^(٣) إسحاق الشيرازيّ ، من الشافعية ، والقاضي الدامغانيّ ، من الحنفية ، وغيرهما من الفريقين ، ما أدّت القدرة إليه .

وقد أورد الحافظ بعض هذه الرسالة ، في كتابه ، ونحن نرى أن نوردّها كلّها ، فإنه يُخشى على مثلها الضياع إذا تبادى الزمان ، فإن هذا شأن المصنّفات اللطاف ، لا سيّما ما يغيظ أهل الباطل ، فإنهم يبادرون إلى أعمال الحيلة في إعدامه .

(١) في المطبوعة : « في » والتثبت من : ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « بسببها » . والتثبت من : ج ، ز .

(٣) في : ج ، ز ، د : « أئى » والتثبت في المطبوعة .

لقد كان عند الشيخ الإمام نسخة من كتاب « تبيين كذب المفتري » لا يُحسن الرأى أن يقرأ منها حرفاً ؛ لما هو مكتوب في حواشيها ، وبين أسطرها ، من أمور لا تتعلق بالكتاب ، بخط بعض فضلاء الحنابلة ، الذين يَلْمِزون ببعض الأشاعرة ، فسألت الشيخ الإمام ، فقال : هذه النسخة شَرَيْتها من تَرْكة الحافظ سعد الدين الحارثي ، وكأنهم كانوا يريدون إعدامها ، ولكن كتاب « التبيين » كثير العدد في الوجود ، لا يستطيع الحَصْم أن يَحصره ويُعدمه ، والله تعالى يتولَّى إن شاء الله حمايته ورعايته .

فإن قلت : فإذا كان الحال على ما وصفت ، فلم لا شرحت لنا رسالة البَيَّهَقِيَّ كُلِّها ؟

قلت : لأن الحافظ استوفاه ، فكأنه أحال علينا في رسالة القُشَيْرِيَّ ، ونحن نحيل عليه في رسالة البَيَّهَقِيَّ .

أخبرنا القاضي الرئيس أبو المعالي يحيى بن فضل الله ، في كتابه ، عن مَكِّي بن عَلَّان ، أن الحافظ أبا القاسم بن عساكر ، أتاه^(١) قال : أخبرنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُراوِيَّ ، قال : أخبرنا الأستاذ زين الإسلام أبو القاسم عبد الكريم بن هَوَازِن القُشَيْرِيَّ سماعاً عليه ، في سنة ست وأربعين وأربعمائة ، قال :

الحمد لله المَجْمَل في بلائه ، المَجْزَل في عطائه ، العَدْل في قضائه ، المَكْرَم لأوليائه ، المنتقم من أعدائه ، الناصر لدينه ، بإيضاح الحق وتبيينه ، المبيد للإفك وأهله ، المجتث للباطل من أصله ، فاضح البدع بلسان العلماء^(٢) ، وكاشف الشُّبه ببيان الحكماء ، ومُمهل الغُواة حيناً ، غير مُهمِّلهم ، ومجازي كُلَّ غدا على مقتضى عملهم ، نَحْمده على ما عَرَّفنا من توحيده ، ونستوفقه على [أداء]^(٣) ما كُلِّفنا من رعاية حدوده ، ونستعصمه من الخطأ والخطَل ، والزَّيغ والزَّلَل ، في القول والعمل ، ونسأله أن يصلِّي على سيِّدنا [محمد]^(٣) المصطفى ، وعلى آله مصابيح الدجى ، وأصحابه أئمة الورى ، هذه قصة سَمَّيناها : « شكايه أهل السنة » بحكاية ما نالهم من المحنة « تُخبر عن بَثَّة مكروب ، ونَفْثَة مغلوب ، وشرح مُلِم مؤلم ،

(١) في المطبوعة : « أخبره » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) في : ج ، ز ، د : « العظام » والمثبت في المطبوعة ، والتبيين ١٠٩ .

(٣) ساقط من التبيين ١١٠ .

وذكرهم مؤهم ، وبيان خطب قادح ، وشر سائح^(١) للقلوب جارح ، رفعها عبد الكريم ابن هوازن القشيري ، [رحمه الله]^(٢) إلى العلماء الأعلام ، لجميع^(٣) بلاد الإسلام .
أما بعد :

فإن الله تعالى إذا أراد أمراً قدره ، فمن ذا الذي أمسك ما سيره^(٤) ، أو قدم ما أخره ، أو عارض حكمه فغيره ، أو غلبه على أمرٍ فقهره ، كلاً ، بل هو الله الواحد القهار ، الماجد الجبار .
ومما ظهر ببلاد^(٥) نيسابور من قضايا التقدير ، في مُفتتح سنة خمس وأربعين وأربعمائة من الهجرة ما دعا أهل الدين إلى شق صدور صبرهم ، وكشف قناع ضيرهم^(٦) ، بل ظلت الملة الحنيفة تشكو غليلها ، وتبدي عويلها ، وتنصب^(٧) عزالي^(٨) رحمة الله على من يستمع شكوها ، وتصغي ملائكة السماء حتى^(٩) تندب شجوها . ذلك مما أحدث من لعن إمام الدين ، وسراج ذوى اليقين ، محيي السنة ، وقامع البدعة ، وناصر الحق ، وناصر الخلق ، الزكي الرضي^(١٠) ، أبي الحسن الأشعري ، قدس الله روحه ، وسقى بالرحمة^(١١) ضريحه ، وهو الذي ذب عن الدين بأوضح حجج ، وسلك في قمع المعتزلة ، وسائر أنواع المبتدعة أبين منهج . واستنفد عمره في النضح^(١٢) عن الحق ، فأورث^(١٣) المسلمين بعد وفاته كتبه الشاهدة^(١٤) بالصدق .

(١) في الأصول : « ونشر » والمثبت من التبيين .

(٢) زيادة من المطبوعة على ما في : ج ، ز .

(٣) في التبيين : « بجميع » .

(٤) في المطبوعة : « يسره » وفي : ج ، ز : « يسره » وأثبتنا ما في التبيين .

(٥) في التبيين : « ببلد » .

(٦) في التبيين : « ضرهم » .

(٧) في ج : « وينصب » وفي ز ، د : « وينصب » والمثبت في المطبوعة ، والتبيين .

(٨) في التبيين : « غزائر » والعزالي ، بفتح اللام وكسرهما : جمع العزلاء ، وزان حمراء : فم الزادة الأسفل . وأرسلت السماء عزاليها إشارة إلى شدة وقع المطر ، على التشبيه بنزوله من أفواه المراتد . المصباح (ع ز ل) .

(٩) في التبيين : « حين » .

(١٠) في ج وحدها : « الوضي » .

(١١) في التبيين : « بماء الرحمة » .

(١٢) في الأصول ، والتبيين : « النصح » بالصاد المهملة وهو تصحيف . قال في القاموس (ن ض ح) : ونضح عنه : ذب ودفع .

(١٣) في التبيين : « وأورث » .

(١٤) في الأصول : « المشاهدة » وأثبتنا ما في التبيين .

ولقد سمعت الأستاذ الشهيد أبا علي الحسن بن علي الدَّقَاق (١) رحمه الله عليه ، يقول : سمعت أبا علي زاهر بن أحمد الفقيه ، رحمه الله عليه يقول : مات أبو الحسن الأشعري رحمه الله ، ورأسه في حجرى . وكان يقول : متنا . في حال نزعه ، من داخل حلقة ، فأدريت إليه رأسى ، وأصغيت إلى ما كان يَقْرَع سمعى ، وكان يقول : لعن الله المعتزلة ، مَوْهوا وَمَخْرَقوا .

وإنما كان أبو الحسن الأشعري رحمه الله يتكلم في أصول الدين على جهة الرد على أهل الزَّيغ والبدع ، تأدياً بما أوجب الله سبحانه على العلماء ، من النَّضْح (٢) عن الدين ، وكشف تمويه الملحدين والمبتدعين ، بما (٣) زالوا عن النهج المستقيم . ولقد سمعت الأستاذ أبا عبد الله محمد [بن عبد الله] (٤) بن عبيد الله الشَّيرازي الصوفي ، رحمه الله ، يقول : سمعت [بعض أصحاب أبا عبد الله بن خفيف الشَّيرازي رحمه الله عليهم (٥) ، يقول : سمعت (٦) أبا عبد الله بن خفيف ، رحمه الله ، يقول (٧) : دخلت البصرة في أيام شبلى ؛ لأرى أبا الحسن الأشعري ، رحمه الله عليه ، لما بلغنى خبره ، فرأيت شيخاً بهي المنظر ، فقلت له : أين منزل أبا الحسن الأشعري ؟ فقال : وما الذى تريد منه ؟ فقلت : أحب أن ألقاه ، فقال : ابتكر غدا إلى هذا الموضع . قال : فابتكرت ، فلما رأيته تبعته ، فدخل دار بعض وجوه البلد ، فلما أبصروه أكرموا محله ، وكان هناك جمع من العلماء ، ومجلس نظر ، فأقعدوه في الصُّدر ، فلما شرع في الكلام دخل هذا الشيخ فأخذ يرد عليه وينظره ، حتى أفحمه ، فقضيت العجب من علمه وفصاحته ، فقلت لبعض من كان عندى : من هذا الشيخ ؟ فقال : أبو الحسن الأشعري . فلما قاموا تبعته ، فالتفت إلى ، وقال : يا فتى ، كيف رأيت الأشعري ؟ فخدمته وقلت : يا سيدى ، كما هو في محله ،

(١) في المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) في الأصول : « النصح » بالصاد المهملة . تصحيف . انظر الحاشية ١٢ في الصفحة السابقة .

(٣) في المطبوعة : « ما » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « عليه » وما أثبتنا من : ج .

(٦) ساقط من : ز ، د .

(٧) سبقت هذه الحكاية في ترجمة ابن خفيف . صفحة ١٥٩ من هذا الجزء ، وأيضاً ٣٥٠ .

ولكن مسألة ، قال : قل يا بُنَيَّ ، فقلت : مثلك في فضلك وعلو منزلتك ، كيف لم تُسأل ويُسأل غيرك ؟ فقال : أنا لا أتكلم مع هؤلاء ابتداءً ، ولكن إذا خاضوا في ذكر ما لا يجوز في دين الله ردّدنا عليهم ، بحكم ما فرض الله علينا من الرد على مخالفى الحق . وعلى هذه الجملة سيرة السلف أصحاب الحديث المتكلمين منهم في الرد على المخالفين ، وأهل الشبهة والزيغ .

ولمّا منّ الله الكريم على [أهل]^(١) الإسلام ببركات^(٢) السلطان المعظم المحكم بالقوة السماوية ، في رقاب الأمم ، الملك الأجل شاهنشاه ، يمين خليفة الله ، وغيث عباد الله طُغْرُبُكْ أبى طالب محمد بن ميكائيل ، أطال الله عمره ، موقفاً معصوما بقاه ، وأدام بالتسديد نعماه ، وقام بإحياء السنة ، والمناضلة عن المِلَّة ، حتى لم يُبق من أصناف المبتدعة حزبا إلا سَلَّ لاستئصالهم سيفاً عَضْباً ، وأذاقهم ذلاً وخَسْفاً ، وعَقَب^(٣) لآثارهم نسفاً^(٤) ، حَرَجَتْ^(٥) صدور أهل الزيغ^(٦) عن تحمّل هذه النِّقَم ، وضاق صدرهم^(٧) عن مقاساة هذا الألم ، ومُنُوا بلعن أنفسهم على رُغُوس الأَشْهاد بألستهم ، وضائق عليهم الأرض بما رَحَبَتْ ، بانفرادهم بالوقوع في مَهْوَاقِ مِحْنَتِهِمْ ، فسوّلت لهم أنفسهم أمرا ، وظنّوا أنهم بنوع تلبس^(٨) ، وضرب تدليس ، يجدون لغسّهم يُسْرا ، فسَعَوْا إلى على مجلس^(٩) السلطان المعظم [أعز الله نصره]^(١٠) بنوع نعمة ، ونسبوا الأشعريّ إلى مذهب ذميمة ، وحكّوا عنه مقالات ، لا يوجد في كتبه منها حرف ، ولم يُر في المقالات المصنّفة للمتكلّمين الموافقين والمخالفين ، من وقت الأوائل إلى زماننا هذا لشيء منها حكاية ولا وصف ،

(١) سقط من التبيين ١١٠ .

(٢) في المطبوعة : « بركاب » وفي التبيين : « بزمان » وما أثبتنا من : ج ، ز ، د .

(٣) في الأصول : « وعفت » والمثبت من التبيين ١١١ .

(٤) في الأصول : « كسفا » والمثبت من التبيين .

(٥) في ج ، ز ، د : « خرجت » وما أثبتنا من المطبوعة ، والتبيين .

(٦) في التبيين : « البدع » .

(٧) في المطبوعة : « صدورهم » وفي التبيين : « صبرهم » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) في ج ، ز ، د : « تلبس » والمثبت من المطبوعة والتبيين .

(٩) في المطبوعة : « مجالس » وما أثبتنا من : ج ، ز ، والتبيين .

(١٠) ساقط من التبيين .

بل كل ذلك تصوير بتزوير^(١) ، وبُهتان بغير تقرير^(٢) ، و « إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ التَّبَوَّةِ : إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ^(٣) فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » .

ولمَّا رفعنا إلى المجلس العالى ، زاده الله إشراقا ، هذه الظلّامة ، وكشفنا قناع هذه الخطّة ، وذكرنا أن هذه المقالات لم تُسمع من السنة هذه الزمّرة ، ولم يوجد شيء في كتبهم من هذه الجملة ، ولا حُكى في الكتب المصنّفة في مقالات المتكلّمين حرف من هذه الأقاويل ، بل كان الجواب : إنا إنما نُوعز بلعن الأشعرى الذى قال هذه المقالات على هذه الصفة ، فإن لم يبينوا^(٤) بها ، ولم يقل الأشعرى شيئا منها فلا عليك ما نقول^(٥) ، ولا يلحقكم ضرر مما نصنع^(٦) ، فقلنا : الأشعرى الذى هو ما حكيم ، وكان بما ذكرتم^(٧) ، لم يخلقه الله بعْد ، وما محلّ هذا إلا محلّ مَنْ حكى عن أئمة السلف أنهم دانوا بالبدع ، ونسبهم إلى الضلال والخطأ ، فإذا قيل له في ذلك يقول : إنما أقول لفلان الذى قال ما نسبته إليه ، ودان بهذا الذى قلت ، ومات عليه ، الكيس^(٨) لا يرضى منه^(٩) بذلك ، ولا يُغضى^(١٠) على ذلك .

ثم أخذنا في سبيل الاستعطاف ، جرّيا في دفع السيئة بالتى هى أحسن ، فلم تُسمع لنا حُجة ، ولم تُفَضّ لنا حاجة ، ولا حيلة^(١١) لنا في التوسّط بيننا^(١٢) على مَنْ بعده في مذهب^(١٣) واحد عصره ، فأغضينا على قَدَى الاحتمال ، واستتمّمنا^(١٤) إلى معهود الموافقة

(١) في المطبوعة : « تزوير » وما أثبتنا من : ج ، ز ، والتبيين .

(٢) في التبيين : « تقدير » .

(٣) قال ابن الأثير : « يقال : استحيا يستحي ، واستحي يستحي . والأول أعلى وأكثر » النهاية ٤٧٠/١ .

(٤) هكذا في المطبوعة . ولم ينقط في ج ، ز سوى تاء قبل الواو .

(٥) في المطبوعة : « تقول » ولم ينقط في ج ، ز سوى القاف . ولعل الصواب ما أثبتنا . وفي ز : « بما » .

(٦) في المطبوعة « يصنع » وفي ز نقطت النون فقط . وأثبتنا ما في ج .

(٧) في ج ، ز ، د : « بما ذكر » والمثبت في المطبوعة .

(٨) في ج : « اللبس » وفي ز ، د « اللس » بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة .

(٩) في المطبوعة : « عنه » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(١٠) في المطبوعة : « يقضى » والنقط غير واضح في ز . وأثبتنا ما في ج .

(١١) في المطبوعة : « ولا حل » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(١٢) هكذا في المطبوعة ولم ينقط في ج سوى النون .

(١٣) في المطبوعة : « مذهب » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د . وفي الأخيرتين : « واحد واحد » .

(١٤) في المطبوعة : « واسمنا » والمثبت من : ج ، ز . واستتمام إلى الشيء : سكن واطمأن . القاموس (نوم) .

في أصول الدين بين الفريقين ، فحضرنا مجلسه ، ولم نشك أنا لا ننصرف إلا وشمل الدين منتظم ، وشعب الوفاق^(١) في الأصول ملتئم ، وأن كلنا على قمع المعتزلة ، وقهر المبتدعة يد واحدة ، وأن ليس بين الفريقين في الأصول خلاف ، فأول ما سأله بأن قلنا : هل صح عنده عن الأشعرى هذه المقالات التي تُحكى ؟ فقال : لا ، غير أني^(٢) لا أستجيز الخوض في هذه المسائل الكلامية ، وأمنع الناس عنها وأنهى ، ولا يجوز اللعن عندي على أهل القبلة ، لشيء منها ، وصرح بأنه ليس يعلم أنه قال هذه المسائل التي تُحكى عنه ، أم لا . ثم قال في خلال كلامه : إن الأشعرى عندي مبتدع ، وأنه في البدعة يزيد على المعتزلة ، فحين سمعنا ذلك تحيرنا ونفينا ، وسمعنا غير ما ظننا ، وشاهدنا ما لو أخبرنا به ما صدقنا ، ورأينا بالعيان ما لو رأيناه في المنام لقلنا : أضغاث أحلام ، فسبحان الله ! كيف صرح بأنه لا يعرف مذهب رجل على الحقيقة ، وصح^(٣) عنده مقالته ثم يُدّعه من غير تحقق بمقالته^(٤) ؟ ثم انصرفنا .

وما نَقَمُوا من الأشعرى إلا أنه قال بإثبات القدر لله ، خيره وشره ، ونفعه^(٥) وضره ، وإثبات صفات الجلال لله ، من قدرته ، وعلمه ، وإرادته ، وحياته ، وبقائه ، وسمعه ، وبصره ، وكلامه ، ووجهه ، ويده ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه تعالى موجود تجوز رؤيته ، وأن إرادته نافذة في مراداته ، وما لا يخفى من مسائل الأصول التي تخالف [طريقه]^(٦) طريق المعتزلة والمجسمة^(٧) فيها ، وإذا لم يكن في مسألة لأهل القبلة غير قول المعتزلة ، وقول^(٨) الأشعرى قول زائد ، فإذا بطل قول الأشعرى فهل يتعين بالصحة أقوال المعتزلة ، وإذا بطل القولان فهل هذا إلا تصريح بأن الحق مع غير أهل القبلة ، وإذا لعن المعتزلة^(٩)

(١) هكذا في المطبوعة . وفي ز ، د : « الزمان » والاعجام غير واضح في ج .

(٢) في المطبوعة : « واني لا أستجيز » وما أثبتنا من : ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « وتصح » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « لمقالته » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في التبيين : « نفعه » .

(٦) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز . وفي التبيين : « طريقه طرق المعتزلة » .

(٧) في ج ، ز : « الجسمية » والمثبت في المطبوعة ، والتبيين .

(٨) في المطبوعة : « وغير » والمثبت من : ج ، ز .

(٩) في المطبوعة : « المعتزلي » وما أثبتنا من : ج ، ز .

والأشعريّ في مسألة لا يخرج قول الأمة عن قوليهما ، فهل هذا إلّا لعنُ جميع أهل القبلة ؟ .
 معاشر المسلمين ، الغِيَاثُ الغِيَاثُ ! سَعَوْا في إبطال الدين ، ورأوا^(١) هدمَ قواعد
 المسلمين ، وهَيَّهَاتْ هَيَّهَاتْ ! ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا
 أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾^(٢) وقد وعد الله للحقّ^(٣) نصره وظهوره ، وللباطل محقه وثبوره ،
 إلّا أن كُتِبَ الأشعريّ في الآفاق مبثوثة ، ومذاهبه عند أهل السنة من الفريقين معروفة
 مشهورة^(٤) فمن وصفه بالبدعة علم أنه غير محقّ في دعواه ، وجميع أهل السنة
 حصّمه فيما افتراه .

● فأما ما حُكِيَ عنه وعن أصحابه أنهم يقولون إن محمدا ﷺ ليس بنبيّ في
 قبره ، ولا رسول بعد موته ، فبُهِتَان عَظِيم ، وكذب مُحض ، لم ينطق منهم أحد ،
 ولا سُمِعَ في مجلس مناظرة ذلك عنهم ، ولا وُجِدَ ذلك في كتاب لهم ، وكيف
 يصح ذلك وعندهم محمد ﷺ حيّ في قبره ؟ قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
 قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَّقُونَ﴾^(٥) فأخبر سبحانه بأن
 الشهداء أحياء عند ربهم ، والأنبياء أولى بذلك ، لتقاصر رتبة الشهيد^(٦) عن درجة
 النبوة . قال الله تعالى ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ
 وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾^(٧) فرتبة^(٨) الشهداء ثالث درجة النبوة .

ولقد وردت الأخبار الصحيحة والآثار المروية بما تدل الشهادة على هذه الجملة .
 فمن ذلك ما أخبرنا به أبو سعيد محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأديب ، حدثنا أبو إسحاق
 إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن حاتم ، حدثنا محمد بن إسحاق بن الصباح الصاغانيّ ، حدثنا
 ابن جُعْشُم^(٩) ، عن سفيان ، عن عبد الله بن السائب ، عن زاذان ، عن ابن مسعود ،

(١) في التبيين : « وراموا » .

(٢) سورة التوبة ٣٢ . وفي الأصول ، والتبيين : « ليطفئوا » خطأ ..

(٣) في ج ، ز ، د : « الحق » والمثبت في المطبوعة ، والتبيين ، وهو المناسب لما بعده .

(٤) في التبيين ١١٢ : « ومشهورة » .

(٥) سورة آل عمران ١٦٩ .

(٦) في ج ، ز ، د : « الكافة » والمثبت في المطبوعة .

(٧) سورة النساء ٦٩ .

(٨) في ج ، ز : « أقرتية » والمثبت في المطبوعة .

(٩) في المطبوعة : « خشم » والمثبت من : ج ، ز .

عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ لِلَّهِ [تعالى] ^(١) مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ » وَلَا يُلَاحِظُونَ إِلَّا وَيَكُونُ حَيًّا .

وأخبرنا إبراهيم بن محمد ^(٢) الفقيه ، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد النَّسَوِيُّ ، حدثنا ^(٣) أبو العباس الحسن بن سفيان الشَّيْبَانِيُّ النَّسَوِيُّ ، حدثنا هشام ابن خالد ، حدثنا الحسن بن يحيى ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن يزيد بن أبي مالك ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ فَيُقِيمُ فِي قَبْرِهِ إِلَّا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا حَتَّى تُرَدَّ إِلَيْهِ رُوحُهُ » .

وأخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين الثَّقَفِيُّ ، أخبرنا أبو الحسين هارون بن محمد بن هارون العطار ، حدثنا أبو علي الحسن ^(٤) بن علي بن عيسى المَقْبُرِيُّ ^(٥) ، أبو عبد الرحمن المقرئ ، حدثنا حيوة بن شريح ، عن أبي صخر ^(٦) المدني ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ^(٧) ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ ^(٨) رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » .

دل الخبر على أن الميِّت لا يعلم حتى تُرَدَّ إليه الروح ، ودل على أن النبي ﷺ حيٌّ في قبره .

وأخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، ببغداد ، أخبرنا أبو جعفر

(١) زيادة من : ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٢) في ج ، ز : « أحمد » والمثبت من المطبوعة . وسيأتي في الصفحة التالية .

(٣) في المطبوعة : « أخبرنا » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « الحسين » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) في المطبوعة : « القسوي » وفي ز : « المقرئ » والمثبت من : ج ، د . والنقط من د . وفيها : « أبو عبد الرحمن المقرئ » .

(٦) في النسخ : أبي صخرة ، والمثبت من : سنن أبي داود (باب زيارة القبور ، من كتاب المناسك) ٢٠٢/١ . ومسند أحمد ٥٢٧/٢ من حديث أبي هريرة ، وتهذيب التهذيب ٤١/٣ .

(٧) في المطبوعة : « قسط » . وفي ج ، ز بهذا الرسم ، ولكن بغير نقط . وأثبتنا ما في سنن أبي داود ، ومسند أحمد . وكذلك هو في مشاهير علماء الأمصار ٧٤ ، والعبر ١٥٥/١ .

(٨) في المطبوعة ، ومسند أحمد : « إلى » وما أثبتنا من ج ، ز ، د وأبي داود .

محمد بن عمرو البَحْتَرِيُّ^(١) ، حدثنا عيسى بن عبد الله الطَّيَالِسِيُّ ، حدثنا العلاء^(٢) ابن عمرو الحنفِيّ ، حدثنا أبو عبد الرحمن ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى عَلَىَّ عِنْدَ قَبْرِ سَمِيعَتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَىَّ نَائِيًا أُبْلِغَتْهُ » .

وأخبرنا إبراهيم بن محمد الفقيه ، أخبرنا^(٣) أبو القاسم عبد الله بن أحمد النَّسَوِيُّ ، أخبرنا الحسن بن سفيان ، حدثنا شَيْبَان بن فَرْوْخ ، حدثنا حَمَّاد بن سَلَمَةَ ، حدثنا أبو المعتمر ، وثابت البنَانِيّ ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ قال : « أُتِيتُ عَلَى مُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِى بِي عِنْدَ الْكَيْبِ الْأَحْمَرِ ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ » .

وأخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد الكاتب ، حدثنا أحمد بن عَبْد^(٤) الصَّفَّار ، حدثنا تَمْتَام^(٥) محمد بن غالب ، حدثنا موسى ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أُتِيتُ وَأَنَا فِي أَهْلِي فَأَنْطَلَقُوا بِي إِلَى زَمْزَمَ وَشَرَحَ صَدْرِي ، ثُمَّ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ إِيْمَانًا وَحُكْمًا فَحُشِيَ بِهِ صَدْرِي » . قال أنس : ورسول الله ﷺ يُرِينَا أُنْثَرَهُ ، « فَعَرَجَ بِي الْمَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ الْمَلَكُ ، قَالَ : مَنْ ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

(١) في المطبوعة : « البحري » وفي د : « البحري » وهذا الرسم في ج ، ز ولكن بغير نقط . والتصحيح من المشته ٤٩ ، والعبر ٢٥١/٢ .

(٢) في المطبوعة : « علاء » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « حدثنا » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « عبيد » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٥) في المطبوعة : « تمام » والتصحيح من ج ، ز ، والعبر ٧١/٢ .

قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ^(١) : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي [الْمَلِكُ]^(٢) إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَاسْتَفْتَحَ الْمَلِكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ . [قَالَ]^(٣) : فَفَتَحَ فَإِذَا عِيسَى وَيَحْيَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فَقَالَا :
مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ الْمَلِكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَفَتَحَ فَإِذَا يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ
مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ^(٤) الْمَلِكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

(١) في المطبوعة : « فقال » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

(٢) زيادة في المطبوعة على ما في ج ، ز ، د .

(٣) زيادة من ج ، ز ، د على ما في المطبوعة .

(٤) في ج ، ز ، د : « واستفتح » والمثبت في المطبوعة .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا إِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا هَارُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ الْمَلِكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا .
قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلِكُ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ [الْمَلِكُ]^(١) ، قَالَ : مَنْ ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

(١) زيادة من ج ، ز ، د على ما في المطبوعة .

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ^(١) : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .. الخبر بطوله .

فدُلَّ هذا الخبرُ على أنهم عليهم السلامُ أحياءُ .

ولقد روى الحسن بن قُتَيْبَةَ المدائِنِيُّ ، وَعَدَّ ذلك في أفرادهِ ، عن المسلم بن سعيد الثَّقَفِيِّ ، عن الحجاج بن الأسود ، عن ثابت البناني ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ » .

فإذا ثبت أن نبينا ﷺ حيٌّ ، فالحي لا بد من أن يكون ؛ إمَّا عالمًا أو جاهلًا ، ولا يجوز أن يكون النبي ﷺ جاهلًا ، قال تعالى في صفته : ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾^(٢) وقال : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٣) .

فثبت أنه مؤمن ، ورتبة النبوة رتبة الشرف وعلو المنزلة ، وهو ﷺ يزداد كلَّ يوم شرفًا ورتبةً إلى الأبد ، فكيف لا يكون عارفا ولا نبيا ؟

والرسول : فَعُولٌ بمعنى المرسل ، ولا نظير له في اللغة . والإرسال : كلام الله ، وكلامه قديم ، وهو قبل أن يُخلَقَ كان رسولا ، بإرسال الله ، وفي حالة اليوم وإلى الأبد رسول ، لبقاء كلامه ، وقَدَمَ قوله ، واستحالة البطلان على إرساله الذي هو كلامه ، ولقد سئل رسول الله ﷺ ف قيل له : متى كنت نبيا ؟ فقال : « وَأَدُمُ مُنْجِدِلٌ »^(٤) فِي طِينَتِهِ .

وأخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد الكاتب ، حدثنا أحمد بن عبد^(٥) الصَّفَّار ، حدثنا يعقوب بن غَيَّلَان ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن ، حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ ، حدثنا

(١) في المطبوعة : « قَالَ » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٢) سورة النجم ٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٤) في المطبوعة : « مجدل » والمثبت من ج ، ز ، والنهية ٢٤٨/١ .

(٥) في المطبوعة : « عبيد » وانظر حواشي صفحة ٤٠٨ .

معاوية بن صالح ، عن سعيد بن سُويد ، عن عبد الأعلى بن هلال السُلَمي ، عن
العرباض بن سارية ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنِّي لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ، وَإِنَّ آدَمَ
مُنْجَدِلٌ فِي طَبْعَتِهِ » .

وأخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد ، حدثنا أحمد بن عبد ، حدثنا محمد بن غالب ،
حدثني محمد بن سنان ، حدثنا إبراهيم بن طهمان ، عن بُذيل بن ميسرة ، وعن
عبد الله بن شقيق ، عن ميسرة الفُجَر^(١) ، قال : قلت يا رسول الله : متى كنت
نبيًا ؟ قال : « وآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ » .

فإن قيل : فمن أين وقعت هذه المسألة ، إن لم يكن لها أصل ؟ قيل : إن بَعْضَ
الكَرَامِيَّةِ ملأ الله قبره ناراً — وظنّى أن الله قد فعل — ألزم بعض أصحابنا ، وقال :
إذا كان عندكم الميّت في حال موته لا يُحسّ ولا يعلم ، فيجب أن يكون النبي ﷺ
في قبره غير مؤمن ، لأن الإيمان عندكم المعرفة والتصديق ، والموت ينافي ذلك ، فإذا
لم يكن له علم وتصديق ، لا يكون له إيمان ، ومن لا يكون مؤمناً لا يكون نبياً ،
ولأن عندهم الإيمان الإقرار بالفرد ، وذلك قولهم لما قال الله لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ ﴾
قَالُوا : بَلَى ﴿^(٢) وزعموا أن قولهم : ﴿ بَلَى ﴾ باقٍ ، والإيمان ذلك ، وفي حال
الموت عندهم الميّت يحس ويعلم ، وقوله ﴿ بَلَى ﴾ باقٍ عينه .

وهذه المذاهب لهم ، مع ركاكتها وفسادها ، غير ملزمة لنا ما ألزمونا ؛ لأن عندنا
رسول الله ﷺ حيّ يُحسّ ويعلم ، وتُعرض عليه أعمال الأئمة ، ويُلغى الصلاة والسلام ،
على ما بيّنا ، ثم الأشعرى لا يختصّ بقوله إن الميّت لا يحس ولا يعلم ، فإن أحداً من
المعتزلة وغيرهم من المتكلمين سوى الكراميّة ، لم يقل : إن الميّت يُحس ويعلم ، وغير
الكراميّة لم يقل أحد : إن الإيمان هو الإقرار المجرد ، وهو قولهم ﴿ بَلَى ﴾ ولم يقل أحد
سواهم إن ذلك الإقرار الذي هو : ﴿ بَلَى ﴾ موجود ، وإن قال كثير من الناس ببقاء بعض

(١) هو عبد الله بن أبي الجداء التميمي . حواشي الاستيعاب ١٤٨٨ .

(٢) سورة الأعراف ١٧٢ .

الأعراض^(١) . وجواب الأشعرى كجواب جميع الناس عن هذه المسألة ، مع ركاكتها وفساد قواعدها .

واعلموا رحمكم الله أن ما يُلزمه الخصم بدعواه ، فيقول : هذا على أصلكم ، ومقتضى علتكم يلزمكم ، فلا يجوز أن يُنسب ذلك إلى صاحب المذهب ، فيقال : هذا مذهب فلان ، وما عروض هذا إلا عروض من قال : إن مذهب الحنفى أن الوضوء بالخمر جائز في السفر ؛ لأنه إذا جَوَزَ التوضى بالنبيذ على وضئ ، يلزمه أن يجوز في الخمر ؛ لاشتراكهما في العلة ، وهو أن كل واحد منهما مُسْكِر ، فمثل هذا الإلزام لا يصح أن يُنسب به الحنفى ، أن^(٢) يقول : يجوز التوضى في السفر بالخمر عند عدم الماء .

كذلك إذا قالوا : إن مذهب الأشعرى أن النبى ﷺ ليس نبى في قبره ؛ لأنه يلزمه حين قال : إن الميت لا يحس ولا يعلم ، أن يقول : إنه ليس بعالم ، ولا نبى ، ومن قال هذا كان كاذبا ، وكان قوله بهتاناً ، فليعلم ذلك يزل الإيهام ، إن شاء الله تعالى .

● وأما ما قالوه إن مذهبه أنه يقول : إن الله لا يجازى المطيعين على إيمانهم وطاعتهم^(٣) ، ولا يعذب الكفار والعصاة ، على كفرهم ومعاصيهم ، فذلك أيضا بهتان وتقول ، وكيف يصح من قول أحدٍ يُقرُّ بالقرآن ؟ والله تعالى يقول في مُحْكَم كتابه : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٤) ويقول : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾^(٥) ويقول : ﴿ جَزَاءُ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا ﴾^(٦) ويقول : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ شَكَرَ ﴾^(٧) وغير ذلك من الآيات ، وليس الخلاف في ذلك ، وإنما الخلاف في أن المعتزلة ومن سلك سبيلهم ، في التعديل والتجويز^(٨) زعموا أنه يجب على الله تعالى أن يثيب المطيعين ، ويجب عليه أن يعذب العاصين ،

(١) في ج ، ز ، د : « الأعراب » والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « أنه » والمثبت من ج ، ز .

(٣) في المطبوعة : « وطاعتهم » والمثبت من ج ، ز .

(٤) سورة الأحقاف ١٤ .

(٥) سورة سبأ ١٧ .

(٦) سورة النبأ ٣٦ .

(٧) سور القمر ٣٥ وفي الأصول : « وكذلك » خطأ .

(٨) في الأصول : « والتجويز » بالزى . خطأ .

[فطاعة المطيعين علة في استحقاقهم ثوابه ، وزلات العاصين علة في استحقاقهم عقابه]^(١) .
 وقال أهل السنة من الأشعرية ، ومن جميع من خالف المعتزلة : إن الله سبحانه لا يجب عليه شيء ، وقالوا : إن الخلق خلقه ، والمُلْكُ مُلْكُهُ ، والحُكْمُ حُكْمُهُ ،
 فله أن يتصرّف في العباد بما يشاء ، وله أن يوصل الأمل إلى من يشاء ، ويوصل اللذة إلى من يشاء ، وأنه يثيب المؤمنين ، ووعد لهم الجنة ، وقوله صدق ، فلا محالة أنه يجازيهم ويثيبهم ، ولو لم يعدهم عن طاعتهم الثواب ، لم يكن يجب للعبد عليه شيء ، فإنه توعد العصاة بالعقوبة على معاصيهم على ذلك ، لأن وعيده حق ، ولو لم يعذبهم ولم يتوعدهم ، لكان ذلك جائزا ، إلا أن الله سبحانه قال في صفة نفسه : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) . فالمطيعون لا محالة لهم جزاء الطاعات ، ولكن بفضل الله عليهم ، لا باستحقاقهم ، والعاصون لا محالة لهم على معاصيهم ما توعدهم به من العقاب ، لكن لحكمة ، لا باستحقاقهم ، فالطاعات والمعاصي علامات للثواب والعقاب ، لا عِلَلٌ ولا موجبات ، ومن صرح في مخالفة هذا فقد أقر بالاعتزال والقدر ، ولقد أخبر الله سبحانه عن أهل الجنة أنهم يقولون : ﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٣) .
 وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(٤) .
 وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) .
 وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾^(٦) .
 وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾^(٧) .
 أخبرنا أبو نعيم عبد الملك بن الحسن بن محمد الإسفرائيني ، أخبرنا أبو عوانة يعقوب

(١) هكذا في المطبوعة . ومكانه في ج ، ز ، د : « عليه في استحقاقهم عقابه » وفي ج وضع فوق « عقابه » : « ثوابه » .

(٢) سورة البروج ١٦ .

(٣) سورة فاطر ٣٥ .

(٤) سورة النور ٢١ .

(٥) سورة يونس ٩٩ .

(٦) سورة السجدة ١٢ .

(٧) سورة الأنعام ١٢٥ .

ابن إسحاق ، حدثنا سعيد بن مسعود المَرْوَزِيُّ السُّلَمِيُّ ، ^(١) «أخبرنا النضر ، عن شهيل^(٢) ، أخبرنا ابن^(٣) عون ، عن محمد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ [مِنْهُ بِرَحْمَةٍ وَمَغْفِرَةٍ] » .

أخبرنا الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، رحمة الله عليه ، أن عبد الله ابن جعفر أخبرهم ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا أبو داود الطيالسي ، حدثنا ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « وَلَا أَنَا إِلَّا إِنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ مِنْهُ » ^(٤) [بِرَحْمَةٍ] ^(٥) .

وهذه المسألة من شُعَبِ مسألة الْقَدَر ، وأهل الحق لا يقولون بوجوب شيء على الله ، ويقولون : لله أن يحكم على عباده بما يريد ، ويختص من يشاء بالرحمة ، ويخص من يشاء بالألم والشدة ، ولو لم يعد أهل الطاعات بالثواب ، لم يتوجه لأحد عليه حق ، ولو ابتدأ الخلق بالعذاب لم يلحقه فيه لوم .

ولقد روى ابن الدَّيْلَمِيِّ ، رحمه الله ، قال : أتيت أُبَيَّ بن كعب ، رضى الله عنه ، فقلت : إنه وقع في نفسي شيء من الْقَدَر ، فحدثني بشيء لعل الله أن يذهب^(٥) من قلبي ، فقال : لو أن الله عز وجل عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم ، ولو أنفقت مثل أُحُدٍ ذهباً ما قبله الله عز وجل منك ، حتى تؤمن بالقدر ، وتعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك ، ولو مُتَّ على غير هذا دخلت النار .

(١-١) في المطبوعة : « سهيل » وفي ز ، د : « سهل » وأثبتنا ما في ج ، ولعل الصواب : « أخبرنا النضر بن شهيل » . فهو يروى عن ابن عون . انظر التهذيب ٤٣٧/١٠ .

(٢) في ز ، د : « أبو » . والثابت في المطبوعة ، ج . وهو عبد الله بن عون ، يروى عن محمد بن سيرين . تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥ .

(٣) ساقط من المطبوعة . واستكملناه من ج ، ز ، د .

(٤) في المطبوعة : « برحمته » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

(٥) في المطبوعة : « يذهب » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

ثم لقيتُ عبد الله بن مسعود ، فقال مثل ذلك .

ثم لقيتُ حذيفة بن اليمان ، فقال مثل ذلك .

ثم لقيتُ زيد بن ثابت ؛ فحدثني عن النبي ﷺ بمثل ذلك .

ولقد أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد الأهوازي ، أخبرنا أحمد بن عبد الصَّفَّار ، حدثنا بشر بن موسى ، حدثنا حجاج ، حدثنا إسماعيل بن عياش الحمصي ، حدثنا عمر بن عبيد الله ، مولى غفرة^(١) ، عن رجل من الأنصار ، عن حذيفة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يَكُونُ قَوْمٌ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ ، أُولَئِكَ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ شِيعَةُ الدَّجَالِ ، وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحَقَهُمْ بِهِ » .

وأخبرنا علي بن أحمد ، أخبرنا أحمد بن عبد ، حدثنا محمد بن خلف بن هشام ، حدثنا مُحَرِّز بن عَوْن ، عن حسان بن إبراهيم الكرماني ، عن نَصْر ، عن قتادة ، عن أبي حسان الأعرج ، عن ناجية بن كعب ، عن عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خَلَقَ اللَّهُ يُحْيِي فِي بَطْنِ أُمِّهِ مُؤْمِنًا ، وَخَلَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ كَافِرًا » .

فالحمد لله الذي أوضح سبيل الدين بحُجَجِهِ ، وَهَدَى لِلْحَقِّ سَالِكِي نَهْجِهِ ، وَخَذَلَ أَهْلَ الْبِدْعِ حَتَّى فَضَّحُوا أَنْفُسَهُمْ بِنُصْرَةِ الْبَاطِلِ ، وَظَهَرَ لْجَمِيعِ أَهْلِ السَّنَةِ مَا كَانَ مُلْتَبِسًا عَلَيْهِمْ ، مِنْ أَحْوَالِهِمُ الْخَافِيَةِ .

● وأما ما يقولون عن الأشعرى أن مذهبه أن موسى عليه السلام لم يسمع كلام الله عز وجل ، فسبحان الله ! كيف لا يستحيى مَنْ يَأْتِي بِمِثْلِ هَذَا الْبُهْتَانِ ، الَّذِي يَشْهَدُ بِتَكْذِيبِهِ كُلِّ مُخَالِفٍ وَمُوَافِقٍ ؟ إِنْ حَدَّ مَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ هُوَ الْمَوْجُودُ ، وَكَلَامُ اللَّهِ عِنْدَهُ قَدِيمٌ ، فَكَيْفَ يَقُولُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ كَلَامُ اللَّهِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ :

(١) هكذا بالضم في ج .

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١) ومذهبه أن الله تعالى أفرد موسى في وقته بأن أسمعه كلام نفسه ، بغير واسطة ، ولا على لسان رسول ، وإنما لا يصح^(٢) هذا على أصول القَدَرِيَّة ، الذين يقولون : إن كلام الله مخلوق في الشجرة^(٣) ، وموسى عليه السلام يسمع^(٤) كلامه ، وقال الأشعرى : لو كان كلامه سبحانه في الشجرة ، لكان المتكلم بذلك الكلام الشجرة ، فالقَدَرِيَّة قالوا : إن موسى عليه السلام سمع كلاما من الشجرة ، فلزمهم أن يقولوا : إنه سمع كلام الشجرة ، لا كلام الله ، وهذا كما قيل في المثل : رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَأُنْسَلْتُ . وَمَنْ نَسَبَ إِلَى أَحَدٍ قَوْلًا لَمْ يَسْمَعْهُ يَقُولُهُ ، ولا أحد حكى أنه سمعه يقول ذلك ، ولا وُجِدَ ذلك في كتبه ، ولم يقله أحد من أصحابه ، ولم ينظر عليه أحدٌ مِمَّنْ ينتحل مذهبهُ ، ولا وُجِدَ في كُتُبِ المقالات لموافق ولا مخالف أن ذلك مذهبهُ ، علِمَ أنه بُهتان وكَذِبٌ ، وقد قال الله تعالى في قصة الإفك : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾^(٥) وهذه مضاهية لتلك ، ونعوذ بالله من رِقَّةِ الدِّينِ ، وقَلَّةِ الحياءِ .

● وأما ما قالوا إن مذهبهُ أن القرآن لم يكن بين الدَّفَتَيْنِ ، وليس القرآن في المصحف عنده ، فهذا أيضا تشنيع فظيع ، وتلبيس على العوام .

إن الأشعرى وكل مسلم غير مبتدع يقول : إن القرآن كلام الله ، وهو على الحقيقة مكتوب في المصاحف ، لا على المجاز ، ومن قال : إن القرآن ليس في المصاحف ، على هذا الإطلاق ، فهو مخطيء ، بل القرآن مكتوب في المصحف على الحقيقة ، والقرآن كلام الله ، وهو قديم غير مخلوق ، ولم يزل القديم سبحانه به متكلمًا ، ولا يزال به قائما ، ولا يجوز الانفصال على^(٦) القرآن عن ذات الله ، ولا الحلول في المحال ، وكون الكلام مكتوبا على

(١) سورة النساء ١٦٤ .

(٢) في المطبوعة : « لا يجوز » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

(٣) في ج ، ز ، د : « الشجر » والمثبت في المطبوعة ، وهو موافق لما سيأتي .

(٤) في د فقط : « سمع » .

(٥) سورة النور ١٦ . وفي الأصول : « لو » خطأ .

(٦) في المطبوعة : « عن » والمثبت من : ج ، ز ، د .

الحقيقة في الكتاب لا يقتضى حلوله فيه ، ولا انفصاله عن ذات المتكلم ، قال الله سبحانه : ﴿ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾^(١) فالنبي ﷺ على الحقيقة مكتوب^(٢) في التوراة والإنجيل ، وكذلك القرآن على الحقيقة مكتوب في المصاحف ، محفوظ في قلوب المؤمنين ، مقروء متلو على الحقيقة ، بألسنة القارئ من المسلمين ، كما أن الله تعالى على الحقيقة ، لا على المجاز ، معبود في مساجدنا ، معلوم في قلوبنا ، مذكور بألسنتنا ، وهذا واضح بحمد الله ، ومن زاغ عن هذه الطريقة فهو قَدْرِيٌّ معترليٌّ ، يقول بخلق القرآن ، وأنه حالٌّ في المصحف ، نظير ما قالوا : إنه لما أسمع موسى عليه السلام كلامه تَخَلَّقَ كلامه في الشجرة ، وهذا من فضائح المعتزلة ، التي لا يخفى فسادها على محصل ، وذلك أن عند الجُبَّائِيَّ الذي هو رئيس القَدْرِيَّةِ البَصْرِيَّةِ أن القرآن يَحُلُّ [في]^(٣) جميع المصاحف ، ولا يزداد بزيادة المصاحف ، ولا يَنْقُصُ بِنقصانها ، وهو حالٌّ في حالة واحدة ، في ألف ألف مصحف ، وإذا زيد في المصاحف يحصل فيها ، وإذا نقصت المصاحف ، وبطلت لم يطل الكلام ، وَلَمْ يَنْقُصْ ، ولئن لم يكن هذا قولاً متناقضاً فاسداً ، فلا مُحَالٌ في الدنيا .

وأما البغداديون من المعتزلة ، فعندهم كلام الله عز وجل كان أعراضاً حين خلقه ، والقرآن عندهم كان أعراضاً ، ولا يجوز عندهم البقاء على الأعراض ، فعلى مذهبهم ليس لله ﷻ إلا كلامٌ موجود على الحقيقة ، والقرآن الذي أنزله الله عز وجل على محمد ﷺ ، ليس بباقي اليوم ، ولا موجود ، وَمَنْ ينتحل مثل هذه البدع ، ثم يرمى حَصَمَهُ بما هو بريء منه ، فالله سبحانه حسيه ، وجميع أهل التحصيل شُهَدَاءٌ على بَهْتِهِ .

● وأما ما قالوا إن الأشعرى يقول بتكفير العوام ، فهو أيضاً كَذِبٌ وزور ، وقصْدُ مَنْ يتعنّت بذلك تحريشُ الجَهْلَةِ ، والذين لا تحصيل لهم عليه ، كعادة من لا تحصيل له ، في تقوله بما لا أصل له ، وهذا أيضاً من تلبيسات الكَرَامِيَّةِ على العوام ، ومن لا تحصيل له ،

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) في المطبوعة : « مكتوب عندهم » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) زيادة في المطبوعة على ما في ج ، ز ، د .

فإنهم يقولون : الإيمان هو الإقرار المجرد ، ومن لا يقول : الإيمان هو الإقرار ، انسَدَّ^(١) عليه طريق التمييز بين المؤمن وبين الكافر ؛ لأننا إنما نُفَرِّق بينهما بهذا الإقرار . وغير الكَرَامِيَّة من [غير]^(٢) أهل القِبلة لا يُجَوِّز هذا السؤال ، وجميع أهل القِبلة سوى الكَرَامِيَّة في الجواب عن هذا السؤال متساوون .

وذلك أن الإيمان عند أصحاب الحديث : جميع الطاعات قَرْضُهَا وَتَقْلِيلُهَا ، والانتفاء عن جميع ما نهى الله عنه ، تحريما وتنزيها .

وعند أئمة الحسن الأشعري رحمه الله الإيمان : هو التصديق . وهذا مذهب أئمة حنيفة رضى الله عنه^(٣) ، والظن بجميع عوام المسلمين أنهم يصدّقون الله تعالى في إخباره ، وأنهم عارفون بالله ، مستدلّون عليه بآياته ، فأما ما تنطوى عليه العقائد ، ويستكنّ في القلوب من اليقين والشك ، فالله تعالى أعلم به ، وليس لأحد على ما في قلب أحد اطلاع ، فنحن نحكم لجميع عوام المسلمين بأنهم مؤمنون مسلمون في الظاهر ، ونُحسن الظنّ بهم ، ونعتقد أن لهم نظرا واستدلالا ، في أفعال الله ، وأنهم يعرفونه سبحانه ، والله أعلم بما في قلوبهم ، وليس كلّ ما يُحكم به على الناس بأحكام المسلمين هو عين الإيمان ، فإن الدار إذا كانت دار إسلام ، ووجدنا شخصا ليس معه غِيَارُ^(٤) الكفار ، فإننا نأكل ذبيحته ونصلّي خلفه ، ولو وجدناه ميتا لغسلناه ، ونصلّي عليه ، وندفنه في مقابر المسلمين ، ونعقد معه عقد المصاهرة ، وإن لم نسمع منه الإقرار ، وكونه بزى المسلمين بالاتفاق ليس بإيمان ، وبذلك تُجرى عليه أحكام المؤمنين [وكذلك بالإقرار تُجرى عليه أحكام المؤمنين]^(٥) وإن كان الإيمان غير الإقرار .

(١) في المطبوعة : « أسند » والتصحيح من ج ، ز .

(٢) زيادة من ج ، ز ، د على ما في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « عيار » بالمهملة . والتصحيح بالمعجمة من ج ، ز . وهو بالكسر : علامة أهل الذمة . القاموس (غ ي ر) .

(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز ، د .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ... وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾^(١) وإذا أتى بالإقرار حكماً بإيمانه ، فعلم أن الإقرار هو الإيمان .

قيل : هذا كسؤال الكرامية ، ولا يختص الأشعرى بجوابه ، فجميع من لا يقول إن الإيمان هو الإقرار المجرد مشتركون في الجواب عن هذا .

وجواب الجمهور : أنا بإقراره نحكم في الظاهر بإيمانه ، والله أعلم بحقيقة حاله ، في صدقه وكذبه ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾^(٢) ثم إذا قالت : قد طهرت ، جاز قربائها ، وإن جاز أن يكون حالها في الغيب بخلاف ما قالت ، فكذلك هذا .

فإن قالوا : فالأشعرى يقول : إن العوام إذا لم يعلموا علم الكلام ، فهم أصحاب التقليد ، فليسوا بمؤمنين .

قيل : هذا أيضاً تلبيس ، ونقول : إن الأشعرى لا يشترط في صحة الإيمان ما قالوا من علم الكلام ، بل هو وجميع أهل التحصيل ، من أهل القبلة يقولون : يجب على المكلف أن يعرف الصانع المعبود بدلائله التي نصبها على توحيده ، واستحقاق نعوت الربوبية ، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين ، من الجواهر والعرض ، وإنما المقصود حصول النظر والاستدلال المؤدى إلى معرفة الله عز وجل ، وإنما استعمل المتكلمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين ، والسلف الصالح وإن لم يستعملوا هذه الألفاظ ، لم يكن في معارفهم خلل ، والخلف الذين استعملوا هذه الألفاظ ، لم يكن ذلك منهم لطريق الحق مباينة ، ولا في الدين بدعة ، كما أن المتأخرين من الفقهاء عن^(٣) زمان الصحابة والتابعين استعملوا ألفاظ الفقهاء ، من لفظ العلة ، والمعلول ، والقياس ، وغيره ، ثم لم يكن استعمالهم بذلك بدعة ، ولا تخلو السلف عن ذلك كان لهم نقصاً ، وكذلك شأن النحويين ، والتصريفيين ، وثقله الأخبار ، في ألفاظ تختص كل فرقة منهم بها .

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٣) في ج ، ز ، د : « من » والثبت في المطبوعة .

● فإن قالوا : إن الاشتغال بعلم الكلام بدعة ، ومخالفة لطريق السلف .

قيل : لا يختص بهذا السؤال الأشعرىّ دون غيره من متكلمي أهل القبلة ، ثم الاسترواح إلى مثل هذا الكلام صفة الحشوية ، الذين لا تحصيل لهم ، وكيف يُظنُّ بسلف الأمة أنهم لم يسلكوا سبيل النظر ، وأنهم رضوا بالتقليد ! حاشَ لله أن يكون ذلك وصفهم ! ولقد كان السلف من الصحابة رضى الله عنهم مستقلين^(١) بما عرفوا من الحق ، وسمعوا من الرسول ﷺ ، من أوصاف المعبود ، وتأملوه من الأدلة المنصوبة في القرآن ، وإخبار الرسول ﷺ ، في مسائل التوحيد ، وكذلك التابعون وأتباع التابعين ، لقرب عهدهم من الرسول ﷺ ، فلما ظهر أهل الأهواء ، وكثر أهل البدع ، من الخوارج ، والجهمية ، والمعتزلة ، والقدرية ، وأوردوا^(٢) الشبهة انتدب^(٣) أئمة السنة لمخالفتهم^(٤) والانتصار للمسلمين ، بما ينير^(٥) طريقهم^(٦) ، فلما أشفقوا على القلوب أن تخامرها شبههم شرعوا في الرد عليهم ، وكشف فسقهم ، وأجابوهم عن أسئلتهم^(٧) ، وتحاموا عن دين الله ، بإيضاح الحجج ، ولما قال الله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٨) تأدّبوا بآدابه سبحانه ، ولم يقولوا في مسائل التوحيد إلا بما نبّههم الله سبحانه عليه ، في مُحْكَم التنزيل ، والعجب ممّن يقول : ليس في القرآن عِلْمُ الكلام ، والآيات التي في الأحكام الشرعية ، والآيات التي [فيها عِلْمُ الأصول]^(٩) يجدها تُوفى^(١٠) على ذلك وتُرى بكثير ، وفي الجملة لا يجحد عِلْمُ الكلام إلا أحدُ رجلين ، جاهل ؛ ركن

(١) في المطبوعة : « مشتغلين » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٢) في ج ، ز ، د : « وأورد » والمثبت في المطبوعة .

(٣) في ج ، ز ، د : « ابتدل » والمثبت في المطبوعة . وانتدب فلان لفلان : عارضه في كلامه . القاموس (ن د ب) .

(٤) هكذا في المطبوعة ، د . وفي ج ، ز : « لمخالفهم » .

(٥) في المطبوعة : « بمبانية » ، وفي ز ، د : « بما فيه » وكانت كذلك في ج ثم غيرت إلى ما أثبتنا .

(٦) في المطبوعة : « طريقتهم » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٧) هكذا في المطبوعة . وفي ج : « أسولتهم » وفي ز ، د : « أسواتهم » .

(٨) سورة النحل ١٢٥ .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .

(١٠) في المطبوعة : « تومى » والمثبت من ج ، ز .

إلى التقليد ، وشقَّ عليه سلوك أهل التحصيل ، وخلا عن طريق أهل النظر ، والناس أعداء ما جهلوا ، فلما انتهى عن التحقق^(١) بهذا العلم نهى الناس لِيَضِلَّ غيرُهُ كما ضلَّ ، أو رجل يعتقد مذاهب فاسدة ، فينطوى على يدع خفية ، يُلبس على الناس عوار مذهبه ، ويُعمى عليهم فضائح [طويته و]^(٢) عقيدته ، ويعلم أن أهل التحصيل ، من أهل النظر هم الذين يهتكون السُّر عن بدعهم ، ويُظهرون للناس قُبْح مقالاتهم ، والقَلاب لا يُحب مَنْ يميّز النقود ، والخلل فيما في يده من النقود الفاسدة ، لا في الصَّراف ذى التمييز والبصيرة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٣) .

ولما ظهر ابتداء هذه الفتنة بنيسابور ، وانتشر في الآفاق خبره ، وعظُم على قلوب كافة المسلمين ، من أهل السُّنة والجماعة أثره^(٤) ولم يَعد أن يخامر قلوب بعض أهل السلامة [والوداعة]^(٥) توهم في بعض هذه المسائل أن لعل^(٦) أبا الحسن على بن إسماعيل الأشعريّ ، رحمه الله ، قال ببعض المقالات ، في بعض كتبه ، ولقد قيل : من يَسْمَع يَحُل ، أثبتنا هذه الفصول في شرح هذه الحالة ، وأوضحنا صورة الأمر ، بذكر هذه الجملة ، ليضرب كل [من]^(٧) أهل السُّنة ، إذا وقف عليها ، بسهمه^(٨) ، في^(٩) الانتصار لدين الله عزَّ وجل ، من دعاء يُخلصه واهتمام يَصُدِّقه ، وكل^(١٠) عن قلوبنا بالاستماع إلى [شرح]^(١١) هذه القصة يحمله^(١٢) ، بل ثواب من الله سبحانه على التوجّع بذلك يستوجهه ، والله غالب على أمره ،

(١) في المطبوعة ، د : « التحقيق » والمثبت من ج ، ز .

(٢) زيادة في المطبوعة على ما في ج ، ز ، د .

(٣) سورة الزمر ٩ .

(٤) في التبيين ١١٢ : « أمره » .

(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز ، والتبيين .

(٦) في المطبوعة : « المسائل لعل » وفي ج : « از لعل » وفي ز ، د : « إن لعل » وما أثبتنا من التبيين .

(٧) زيادة من التبيين على ما في الأصول .

(٨) في ج ، ز ، د : « بشبهه » وأثبتنا ما في المطبوعة ، والتبيين .

(٩) في الأصول : « فالانتصار » والمثبت من التبيين .

(١٠) هكذا في المطبوعة والتبيين . وفي ج ، ز ، د : « وكمل » .

(١١) زيادة في الأصول على ما في التبيين .

(١٢) في المطبوعة : « يحمله » والمثبت من ج ، ز ، د ، والتبيين .

وله الحمد على ما يمضيه من أحكامه ويُبرمه ، ويقضيه في^(١) أفعاله ، فيما يؤخره
ويقدمه ، وصلواته على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وسلم^(٢) تسليما .
تمت الشكاية .

(ذكر الرسالة المسماة زَجْر^(٣) المفتري ، على أبي الحسن الأشعري)

وهذه الرسالة صنفها الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبو العباس أحمد بن محمد
ابن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم القرطبي ، وقد وقع في عصره من
بعض المبتدعة هَجْوٌ في أبي الحسن فآلفها ، ردًّا على الهاجى المذكور ، وبعث بها
إلى شيخ الإسلام تقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد ، إمام أهل السنة ، وقد كانت
بينهما صداقة ، ليقف عليها ، فوقف عليها وقرّظها بما سنحكيه بعد الانتهاء منها .
وهي :

أَسِيرَ الهوى ضَلَّتْ خُطَاكَ عَنِ الْقَصْدِ فَهَا أَنْتَ لَا تُنْهَدَى لِحَيْرٍ وَلَا تُهْدَى
سَلَلْتَ حُسَامًا مِنْ لِسَانِكَ كَاذِبًا عَلَى عَالَمِ الْإِسْلَامِ وَالْعَلَمِ الْفَرْدِ
تَمَرَّسْتَ فِي أَعْرَاضِ بَيْتِ مَقْدَسٍ رَمَى اللَّهُ مِنْكَ الثُّغْرَ بِالْحَجَرِ الصُّلْدِ
ضَلَّالُكَ وَالْعَيُّ اللَّذَانِ تَأَلَّفَا هُمَا أَوْرَدَاكَ الْفُحْشَ مِنْ مُورِدٍ عِدٍّ^(٤)
هُمَا أَسَخْنَا عَيْنَ الدِّيَانَةِ وَالْهُدَى بِمَا نَثَرَا مِنْ ذَمٍّ وَاسِطَةِ الْعَقْدِ
هُمَا أَضْرَمَا نَارًا بِهَجْوِكَ سَيِّدًا سَتَصَلَّى بِهَا نَارًا مُسْعِرَةً الْوَقْدِ
وَمَا أَنْتَ وَالْأَنْسَابَ تَقْطَعُ وَصَلَهَا وَمَا أَنْتَ فِيهَا مِنْ سَعِيدٍ وَلَا سَعِدٍ^(٥)
خَطَوْتَ إِلَى عَرَضٍ كَرِيمٍ مَطْهَرٍ أَرَى اللَّهَ ذَاكَ الْخَطَوَ جَامِعَةَ الْقِدِّ

(١) في التبيين : « من » .

(٢) بعد هذا في التبيين : « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » .

(٣) في المطبوعة : « بزجر » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

(٤) العد ، بكسر العين : الماء الذى لا انقطاع له ، مثل ماء العين وماء البئر . وقال أبو عبيد : العد ، بلغة
تميم : هو الكثير وبلغة بكر بن وائل : هو القليل . المصباح (ع د د) .

(٥) هما ابنا ضبة بن أد . انظر قصتهما في مجمع الأمثال ١٧٤/١ ، ٢٨٩ .

أيا جاهلاً لم يَدْرِ جهلاً بجهله لقد طَفِئَتْ نَارُ الهوى من علومكم
إلى لَتَقْدَحَ نَارَ هَدْيِكَ مِنْ زُنْدِي فَلِمَ لَا تُصِخَّ أَصْمِيتَ سَمَاعًا عَنِ الرَّعْدِ^(٢)
وَطَهَّرَ عَنِ الْإِضْلَالِ ثَوْبَكَ إِنَّهُ أَصِخَّ لَصَرِيخِ الْحَقِّ فَالْحَقُّ وَاضِحٌ
فِيَا قَعْدِيًّا عَنْ مَعَالَى أُولَى النُّهَى لَأَذْنُسُ مِمَّا مَسَّهُ وَضُرُّ الزُّنْدِ^(٣)
أَفِقْ مِنْ ضَلَالٍ ظَلَّتْ تُوضِعُ نَحْوَهُ وَيَا قَائِمًا بِالْجَهْلِ ، ضِدَّانَ فِي ضِدٍّ
وَضَحَّ رُوَيْدًا إِنْ دُونَ إِمَامِنَا وَتُسْرِعُ إِسْرَاعَ الْمُطَهَّمَةِ الْجُرْدِ
لَأَيْدَى شِيخٍ حَنَكْتَهُمْ يَدُ الْهَدَى سَيُوفُ عُلُومٍ سَلَّهَا اللَّهُ مِنْ غَمْدٍ^(٤)
يَصُولُونَ بِالْعِلْمِ الْمُؤَيَّدِ بِالتَّقْصِي وَأَيْدَى كُهُولٍ فِي غَطَارِفَةِ مُرْدٍ^(٥)
إِذَا بَرَزُوا يَوْمَ الْجِدَالِ تَخَالُهُمْ وَقَدْ لَبَسُوا دِرْعَ الْهَدَى مُحْكَمَ السَّرْدِ^(٦)
وَأِنْ نَطَقُوا مَدَّتْ يَدُ اللَّهِ سَرَّهُمْ أَسْوَدَ شَرَى لَا بَلْ أَجَلٌ مِنَ الْأُسْدِ
هُمْ أوردونا أَبْحَرًا مِنْ عُلُومِهِمْ بِمَا سَرَّهُمْ فِي الدِّينِ يَأْلَكَ مِنْ مَدٍّ
هُمْ الْقَوْمُ فَاحْطُطْ رَحْلَ دِينِكَ عِنْدَهُمْ مَفْجَرَةً مِنْ غَيْرِ جَزْرِ وَلَا مَدٍّ
يَجِيعُونَ إِنْ جَاءُوا بِآيَاتٍ رَبُّهُمْ لَتَشْتَدَّ دِينَ اللَّهِ فِي مَوْطِنِ التَّشْدِيدِ
لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْهَدَى وَتَأْتِيهِمْ إِنْ جِئْتَ بِالْآيِ عَنْ مُرْدٍ
كَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي الرَّفْدِ^(٧)

(١) في المطبوعة : « بغور القاع » وما أثبتنا من ج ، ز ، د . والقنن : جمع قنة ، بضم القاف ، وهو الجبل الصغير . القاموس (ق ن ن) .

(٢) في المطبوعة ، ج : « صميت » وما أثبتنا من ز ، د .

(٣) هكذا في المطبوعة . وفي ج ، ز ، د : « الزبد » .

(٤) في الأصول : « وصح رويدا » بالصاد المهملة . وصوابه بالمعجمة من النهاية ٧٧/٣ . وهو مثل في الأمر بالرفق والصبر . انظر شرحه في الفائق ٤٢٨/٢ .

(٥) في المطبوعة : « بأيدى » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د . والغطارفة : جمع الغطريف ، بالكسر ، وهو السيد الشريف ، والسخي السرى ، والشاب . والمرد : جمع الأمرد : وهو الشاب طر شاربته ولم تنبت لحيته . القاموس (غ ط ر ف — م ر د) وفي المطبوعة : « المرد » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « الهوى » والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٧) قبل هذا البيت جاء في ج ، ز ، د :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَ ابْنِ حَاتِمٍ
وقد وضع هذا البيت على شكل عنوان . وهو لربيعه الرقي . كما في اللسان (ش ت ت) ٤٩/٢ .

صَلَّلْتُمْ عَنْ التَّقْوَى وَظَلَّلْ هَدْيُهَا عَلَيْنَا بَقِيءٌ وَارِفِ الظِّلِّ وَالْبَرْدِ
فَنَحْنُ بِهَا فِي رَوْضَةٍ مِنْ هَدَايَةِ مَفْتَحَةِ الْأَزْهَارِ فَاتِحَةِ الْوَرْدِ
تَمِيسُ بِهَا أَعْطَافُنَا ثَنَى حُلَّةِ خَلْقِيَّةِ الْأُرْدَانِ سَابِغَةِ الْبُرْدِ^(١)
نُشَاهِدُهُ حَسَنًا وَنَجْنِيهِ طَيِّبًا وَنَشْرِبُ كَأْسَ الْفَضْلِ مِنْ غَيْرِ مَا جُهِدِ
وَرَاءَكَ عَنْ هَذَا الْحُلِّ فَإِنَّهُ مَحَلُّ جَلَالٍ لَسْتُ مِنْهُ عَلَى حَدِّ^(٢)
وَدُونِكَ فَالْبَسْ بُرْدَ جَهْلِكَ مَائِسًا بِعُطْفَيْكَ فِي الْإِغْوَاءِ يَا عَابِدَ الْبُدِّ^(٣)
فَإِنْ كُنْتَ بِالتَّجْسِيمِ دِنْتَ فَعِنْدَنَا أَسِنَّةُ عِلْمٍ فِي مُتَّقَفَةِ صُلْدِ^(٤)
زَعَمْتَ بِأَنَّ اللَّهَ شَيْءٌ مَجْسَمٌ تَبَيَّنَ رُؤْيَا مَا أَمَامَهُ مِنْ هِنْدِ
فَإِنْ كَانَ مَسْلُوبَ انْتِهَاءٍ جَعَلْتَهُ بِقَاذُورَةِ الْأَجْسَادِ وَالْمَيِّتِ وَاللَّحْدِ^(٥)
وَفِي الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْوَزْغِ وَالْهَبَا وَفِي الْمَلِكِ وَالْمَلِكَةِ
وَفِي الْبَقِ وَالْبَرْغُوثِ وَالذَّرِّ وَالذِّى ضَلَالَةٌ مَا رَوَّاهُ شَيْخُكَ النَّجْدِى^(٦)
وَفِي حَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَالتُّرْبِ وَالْحَصَى مَقَالًا تَعَالَى اللَّهُ يَا نَاقِضَ الْعَهْدِ
وَإِنْ كَانَ لَا سَلْبَ انْتِهَاءٍ جَعَلْتَهُ أَقْلٌ مِنَ الْخَلْقِ فِي زَعْمِكَ الْمُرْدِ^(٧)

(١) الثنى : مفرد أثناء الشيء : تضاعفه . المصباح (ث ن ي) . والخلقية نسبة إلى الخلق ، مثل رسول : ما يتخلق به من الطيب ، بالكسر . المصباح (خ ل ق) .
(٢) في المطبوعة : « حرد » والمثبت من ج ، ز ، د .
(٣) البد ، بضم الباء وتشديد الدال : الصنم . فارسي معرب . المعرب ٨٣ . وجاء في الأصول : « ياعبد » والوزن به يضطرب .

(٤) في المطبوعة : « الملد » والتصحيح من ج ، ز ، د . والصلد ، بالفتح ويكسر : الصلب الأملس . القاموس (ص ل د) . والقسى والرماح المثقفة هى المعمولة بالثقاف ، بالكسر . وهو خشبة قوية قدر الذراع . فى طرفها خرق يتسع للقس ، وتدخل فيه على شحوبتها ، ويغمز منها حيث يبتغى أن يغمز حتى يصير إلى ما يراد منها . اللسان (ث ق ف) ٢٠/٩ .

(٥) في المطبوعة : « بقارورة » والتصحيح من ج ، ز ، د .
(٦) في المطبوعة : « والذر والدبا » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .
(٧) فى الأصول : « النجد » بغير ياء . وفى ج حاشية أفحمت فى النص . وهى : « الشيخ النجدى إبليس لعنه الله . سعى بذلك لكونه قال لما أشار على قريش بقتل رسول الله ﷺ : أنا شيخ من نجد » .

وَقُلْتُ إِلَهُ الْعَرْشِ فِي الْعَرْشِ كَوْنُهُ
فَحَدَّدْتَهُ مِنْ حَيْثُ أَنْكَرْتَ حَدَّهُ
وَيَلْزَمُ أَنْ اللَّهَ مَخْلُوقٌ خَالِقٌ
وَقُلْتُ لِذَاتِ اللَّهِ وَصْفٌ تَنْقَلِبُ
وَحَيْلَتِ ذَاتُ اللَّهِ فِي أَعْيُنِ الْوَرَى
وَحَدَّدْتَ تَكْيِيفًا وَكَيْفَتَ جَاهِلًا
وَأَنْكَرْتَ تَشْبِيهًا وَشَبَّهْتَ لَازِمًا
حَلَلْتَ عُرَى الْإِسْلَامِ مِنْ عَقْدِكَ الَّذِي
وَزَيَّفْتَ فِي نَقْدِ اعْتِقَادِكَ فَاعْتَدَى
سَلَّلْتَ حُسَامَ الْبَعَى فِي غِمْدِكَ الْهَدَى
بَنَيْتَ ضَلَالًا إِذْ هَدَدْتَ شَرِيعَةً
مَدَدْتَ لِسَانًا لِلْإِمَامِ فَقَصَّرْتَ
كَذَا عَنْ طَرِيقِ الدِّينِ يَا أَخْفَشَ الْهَدَى
فَقَدْ وَضَحْتَ آثَارَ غَيْكِ فِي الْوَرَى
بِتَبْيِينِ هَذَا الْحَبْرِ مِنْ نُورِ عِلْمِهِ
فَرَدَّ مَعَانِيكَ الْخَيْشَةَ عِلْمُهُ
وَسَلَّ حُسَامًا مِنْ بَيَانِ فَهُومِهِ
فَرَدَّ سَيُوفَ الْغَى مَقْلُولَةَ الْحَدِّ

(١) الإِدَادُ : بالكسر والفتح : العجب والأمر الفظيع والداهية والمنكر . القاموس (أ د د) .

(٢) في المطبوعة : « لِلْأَنَامِ » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) لعل أصل كذا : كذاك ، وحذفت الكاف لضرورة الشعر . ومعناها حسبك ، وتقديره : دع فلك وأمرك كذاك . وانظر وجهه في النهاية ١٦٠/٤ .

(٤) في ج ، ز ، د : « سَوَاة » والمثبت في المطبوعة . والسوأة : الفرج .

(٥) في ج ، ز ، د : « الْخَيْرِ » مكان « الْحَبْرِ » وأثبتناه من المطبوعة والربد : جمع الربرة . وهي الغبرة ، وقيل : لون إلى الغبرة . اللسان (ر ب د) ١٧٠/٣ .

وأبدي علوماً مَيَّزَتْ فَضْلَ فَضْلِهِ
فجاءت مَجِيءَ الصُّبْحِ وَالصُّبْحِ واضِحٌ
وفاضت ففاضت أَنْفُسٌ مِنْ عِدَائِهِ
وَأَضَتْ رِياضُ الْعِلْمِ مَطْلُولَةُ الثَّرَى
وجادت بَنَشْرُ الدِّينِ فِي عَالَمِ الْهُدَى
مِنْ الْحُكْمِ اللَّاقِي تَضَوُّعَ عَرْفُهَا
سَلَلْنَ سِيوْفَ الْحَقِّ فِي مَوْطِنِ الْهُدَى
وَأَيَّدْنَ دِينَ اللَّهِ فِي أَفْقِ الْعَلَا
وَشَيَّدْنَ أَعْلَامَ الْحَقَائِقِ فِي الْوَرَى
وَمَجَّدْنَ ذَاتَ اللَّهِ تَمْجِيدَ عَالِمٍ
وَكَذَّبْنَ دَعْوَى كُلِّ غَاوٍ مَجْسَمٍ
وَأَمْضَيْنَ حُكْمَ الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ فَاحْتَوَى
مَعَانٍ إِذَا جَاشَتْ مَيَادِينُ فَضْلِهَا
وَأِنْ كُنْتَ عَدْلِيًّا يَحْكُمُ عَقْلُهُ
وَأَمْضَاءٍ مَا يَخْتَارُهُ الْعَبْدُ مِنْ هَوَى
وَتَجَحَّدُ تَشْفِيعَ الرَّسُولِ وَأَنَّهُ
وَتَنْفِي صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ
وَتُلْزِمُ إِجْبَابًا عَلَى اللَّهِ فِعْلُهُ
فَجَانَبَ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ عِلْمُهُ
وَقَالَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَذَاتِهَا
فَمَنْ مَوْجِبٌ يَوْمًا عَلَى اللَّهِ حُكْمُهُ

كتمييز ذى البردَيْنِ وَالْفَرَسِ الْوَرْدِ^(١)
وسارت مَسِيرَ الشَّمْسِ وَالشَّمْسُ فِي السَّعْدِ
وغازضت وما غاضت على كثرة الْوَرْدِ^(٢)
بَسَحَ غَمَامِ الْفَضْلِ مُنْسَكِبِ الْعَهْدِ
فجاءت بَنَشْرٍ لَا عَرَارٍ وَلَا الرَّئِدِ
فَعَدَّ عَنِ الْوَرْدِ الْمُضَاعَفِ وَالنَّدِ
فَعَادَرْنَ صِرْعَى الْمَلْحِدِينَ بَلَا لَحْدِ
بَلَا مُنْصِلِ عَضْبٍ وَلَا قَرْسٍ نَهْدِ
فَلِلَّهِ مِنْهَا مَا تُجِنُّ وَمَا تُبْدِي
بِمَا يَسْتَحِقُّ اللَّهُ مِنْ صِفَةِ الْمَجْدِ
بِمَا رَدَّ مِنْ قَوْلٍ لَهُ وَاجِبِ الرَّدِّ
كَلَامُ إِمَامِ الْحَقِّ مَجْدًا عَلَى مَجْدِ
أَخَذْنَ بِأَعْنَاقِ الْأَنَامِ إِلَى الرَّشْدِ
بَرَدٌ مُرَادِ اللَّهِ عَنْ بَعْضِ مَا قَصِدِ
فَحُكْمُ إِلَهِ الْعَبْدِ دُونَ هَوَى الْعَبْدِ
يُرَى اللَّهُ يَوْمَ الْحَشْرِ أَفْ لَذَى الْجَحْدِ
وَتَزَعُمُ أَنْ الْآيَ مُحَدَّثَةُ الْعَهْدِ
لَأُصْلَحَ مَا يُرْضَى وَأَفْضَلَ مَا يُجْدَى
كَأَنَّ جَانِبَ الْقَيْسِيَّ فِي النَّسَبِ الْأَزْدِي
وَسَلَبَ صِفَاتِ النَّفْسِ عَنْ صَمَدٍ فَرْدِ^(٣)
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَحْتَجُّ إِنْ هُوَ لَمْ يَهْدِ

(١) الفرس الورد : بين الكميّة والأشقر . القاموس (و ر د) .

(٢) في المطبوعة : « وغازطت » والمثبت من ج ، ز .

(٣) في ج ، ز ، د : « وسلت » والمثبت في المطبوعة .

وَمَنْ ذَا الَّذِي يَقْضِي بِغَيْرِ قَضَائِهِ وَمَنْ ذَا الَّذِي عَنْ قَهْرٍ عِزَّتِهِ يُحْدِي^(١)
وهل حاكمٌ في الخير والشرِّ غيرُهُ إذا شاءَ أمرًا لم تُرْدُّهُ يدا رَدُّ^(٢)
هو الله لا أين ولا كيف عنده ولا حدٌّ يحويه ولا حصرٌ ذى حدٍّ
ولا القُربُ في الأدنى ولا البعدُ والتَّوَيُّ يخالف حَالًا منه في القُربِ والبُعدِ
فَمِنْ قَبْلِ قَبْلِ الْقَبْلِ كَانَ وَبَعْدَهُ يَكُونُ بَلَا حَصْرِ لِقَبْلِ وَلَا بَعْدِ
تَنْزَهُ عَنْ إثْبَاتِ جِسْمٍ وَسَلْبِهِ صِفَاتِ كِلَالٍ فَاقْفُ رَسْمِيَّ أَوْ حَدِّي
تَبَارَكَ مَا يَقْضِيهِ يَمْضِي وَمَا يَشَاءُ يَكُونُ بَلَا بَدْيٍ عَلَيْهِ وَلَا بُدَّ
تَقْدُسُ مَوْصُوفًا وَعِزٌّ مُتَزَهًا وَجَلَّ عَنْ الْأَغْيَارِ مُنْسَلَبِ الْفَقْدِ^(٣)
هُوَ الْوَاجِبُ الْأَوْصَافِ وَالذَّاتِ فَاطْرِيخُ سِوَاهَا مِنَ الْأَقْوَالِ فَهِيَ الَّتِي تُرْدَى
هُوَ الْحَقُّ لَا شَيْءٌ سِوَاهُ فَمَنْ يَزِغُ ضَلَالًا فَإِنَّا لَا نَزِغُ عَنْ الْقَصْدِ
هُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لَشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقِ فِي أَنْفُسِ الْفَرْدِ
وَلَيْسَ إِلَهُ الْخَلْقِ عِلَّةُ خَلْقِهِ وَلَكِنَّ فَعَلَ اللَّهُ عِلِّيَّةُ الْوُجْدِ
وَلَا نِسْبَةً بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَهُ وَهَلْ عِلَّةٌ إِلَّا مَنَاسِبَةٌ تُجْدِي^(٤)
هُوَ الْوَاصِلُ النَّعَابِ لُطْفًا بَضْعِفِهِ عَلَى فَقْدِهِ مِنْ أُمِّهِ صَلََّةُ الْوُجْدِ^(٥)
هُوَ الْخَالِقُ الْأَشْبَاحِ فِي ظَلَمِ الْحَشَا هُوَ الْكَافِلُ الطِّفْلِ الرَضِيعَ لَدَى الْمَهْدِ^(٦)
أَدْرَ لَهُ مِنْ جِلْدَتَيْنِ لِبَائِهِ وَلَوْلَاهُ لَمْ يُسَقِّ اللَّبَانَ مِنَ الْجِلْدِ
فَهَذِي فُصُولٌ مِنْ أَصُولٍ كَثِيرَةٍ عَلَى قِصَرِ النَّظْمِ الْمُقْصَرِّ عَنْ قِصْدِي

(١) في ج ، ز : « تحدى » بإعجام الحاء فقط . وأثبتناه بالحاء المهملة من المطبوعة . قال في القاموس (ح د ي) : « وأحدى : تعمد شيئاً ، كتحدها » .

(٢) ترده : حقها ترده ، بالتشديد ، وخففت لضرورة الوزن .

(٣) في المطبوعة : « مستلب » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٤) في المطبوعة : « تحدى » وأهمل النقط في ج . وأثبتناه بالجم من ز ، د . ولم تنقط التاء فيها .

(٥) في المطبوعة : « الواصل البعث » ولم ينقط في ج ، ز سوى الباء الأخيرة . وأثبتنا الصواب من النهاية

٧٩/٥ . والنعاب : الغراب . وفي دعاء داود عليه السلام : « يا رازق النعاب في عشه » .

(٦) في ج وحدها : « الخالق الأمشاج » .

وإلا ففى أبحاثه وعلومه
أبجد فضل الأشعرى موحد
من الكلم اللاتى قصمن بحدها
فيا جاحدا هذا الإمام محله
هى الشمس لا تخفى على عين مسلم
فوالله لولا الأشعرى لقادنا
جزى الله ذاك الحبر عنا بفضل
وحدا لربى فهو مهديه للورى
غوامض أسرار تلوح لدى الرشد
وما زال يهدى من معانيه ما يهدى^(١)
غرى باطل الإلحاد كالصارم الهندى^(٢)
من العلم والإيمان والعمل المجدى
سوى مقلّة عمياء أو أعين رمد
ضلالكم الهادى إلى أسوأ القصد
جزاء يرقيه ذرى درج الخلد
ولله أولى بالجميل وبالحمد

أين حطت مطايا هذا الجاهل الغبى ، والمبطل الغوى ، والملمد البديعى :

أنخ لى إلى مغناه يا بارق الهدى
وصلنى بتعريف محل قراره
وأصليه من فكرى بذاكى ذكائه
وأهديه من داجى الضلال بنير
فقد وقدت بين الحشا نار هجره^(٣)
لأوصله منى إدامة هجره
أقبله منه على حر جمره
ينير له عندى السرى وجه فجره

وإلا فذلّه على دلالة العصفور على حبة الفخ ، وأهده إلى هداية العادى إلى نصل الجرح ،
لا يفهم سهام كلامى إليه ، وأوقد^(٤) سهام كلامى عليه ، وأفقاً بالنظر باب ناظره ،
وأفلك بالبيدات ماضيه ، وأقفه من ثنايا خطاه^(٥) على شفا جرف هار ، وأجنيه من
ردايا^(٦) خطله شجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ، وأسمه بميسم
الصغار ، وأغره^(٧) عن الأسود بن غفار ، وأعلمه أنه فى مذهب أئمة الحق ثانى اثني^(٨)

(١) فى ج ، ز : « تهدى » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « تضمن مجدها » والمثبت من ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « أتخ لى » وفى ج : « انخ » وفى ز : « انخ » والمثبت من د .

(٤) فى المطبوعة : « وأوقد » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « خطايا » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٦) فى المطبوعة : « رواية » والمثبت من ج ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « وأغزه » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٨) فى الأصول : « اثنين » .

الكفّار ، إن لم يكن عينَ الكفّار ، وأنتصر للثاوى في جنّات^(١) الله أشرف الانتصار ، وأوضح له أن له في [كل]^(٢) زمانٍ أنصارًا من الأنصار .

إذا أعملوا أفكارَهُمْ ناب قولها عن السيّف يومَ الرّوعِ تَدْمَى شِفَارُهُ وإن أظلمت آفاقُ خطبٍ بدّوا به شمسٌ معانٍ فاستبان نهارُهُ وأنقِشُ ألفاظُهُ التي باعدها من معانيها ، وأعراضه التي ثوب بشيطان [الضلالة]^(٣) داعيها ، وإشارته التي نَعَقَ في فئة الضلالة غاويها .

كما صاح بالمِهْرَاسِ إزْبُ ضلالةٍ وكان لدين الله عاقبةُ النَّصْرِ^(٤) وما بَرِحَ الإيمانُ في كُلِّ عَصْرَةٍ يُكادُ فهذا الإرث في آخرِ العَصْرِ^(٥) وما أنا أناديه مِن كَتَبِ التّبيان بلسان البيان ، وأناجيه من وجوه العِلْمِ بمُقَلَّةِ الجِسان ، وأقْدِي عينه مِن عَمَه قَذاها ، وأغسل فِكْرَه مِن دَنَسِ أذاها ، وأرفع له عِلْمَ إرادة هداها ، فأما رَجْعَةٌ^(٦) إلى سبيل الرشاد عن غِيّه ، وإما صَرَعَةٌ على مهاد العِنا^(٧) من بَغِيّه .

واعلم أرشدك الله أن الله وعد محمدًا ﷺ بإظهار دينه على الدين كله ، وضمّن له ضَمَانَ الحق والصدق ، في فرع الإيمان وأصله . فتأمّل بعين الإيمان وقلّبه ، وأصيخ إلى الحق إصاخةً مسترشِدٍ برّه ، كيف سَيَّرَ^(٨) الله في العالمِ عِلْمَ هذا العالمِ واستودعه في المشارق [و]^(٩) المغارب ، قلوب الأعاجم والأعارب ، وعمّ به المجالس والمدارس ، وأخرس عنه [الباغي]^(٩) المناقب^(١٠) ، والحاسد المنافس ، وجرى بذهنه على الإطلاق جَرَى السَّيْلِ ،

(١) في المطبوعة : « جناب » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما في ج ، ز ، د .

(٤) المهراس : موضعان ، أحدهما موضع باليمامة والثاني ماء بجبل أحد . ياقوت ٢٠٨/٨ . والإزب ؛ بالكسر : القصير الغليظ ، والداهية ، والليم ، والديم . القاموس (أ ز ب) .

(٥) في المطبوعة « عصره » والضبط من ج ، ز . وفي المطبوعة : « الارب » . والمثبت من ج ، ز ، د .

(٦) في المطبوعة : « رجعت » والتصحيح من ج ، ز .

(٧) هكذا في المطبوعة ، ج . وفي ز : « العناس » وفي د : « العباس » .

(٨) في المطبوعة : « يسر » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٩) زيادة في المطبوعة على ما في ج ، ز ، د .

(١٠) في المطبوعة : « المنافث » والمثبت من : ج ، ز .

وامتد على الآفاق امتداد اللَّيْلِ ، وملاً غُرْضَ الأرض ، ما بين السُّهْا وسُهَيْل ، فلا ينطق ذامُّه إلا هَمْسا ، ولا يُسمع لكافر في الإعلان^(١) جَرْسا^(٢) .

والسُّرَّ دونَ الفَاحِشات وما يلقاك دونَ الخير مِن سِتْرٍ^(٣)

إنما يتراضعون بُغْضَه ، تراضُعُ الفئة الفاجرة ، ويتواضعون ذمَّه ، تواضعُ من ذكر الدنيا ونسي الآخرة ، لا يُظهرونه إلى الإعلان^(٤) عن الأسرار ، ولا تنطق به شِفاهُهم إلا كأخى السُّرار^(٥) .

ويطوون داءَ الفضل في نشر جهلهم فأقبحُ بذاك الطيُّ في ذلك النَّشرِ
هُم سَفَّهوا آراءنا وإماننا وموعدنا والقوم مجتمَعُ الحَشْرِ

ثم انظر إلى علماء الأمة ، الذين دَرَجوا في درجات الإفادة منه ، وتخرَّجوا بكلمات العلم المنقولة عنه ، كيف تناقلتهم الأعصار ، وتهادتهم الأمصار ، وطلعوا في كل أفق طلوعَ الشمس ، ونسخوا بِمُحْكَمَاتِ^(٦) علومهم كل لُبْس ، وقضوا من كشف غوامض الكتاب والسُّنة كُلَّ حاجة في النفس ، أئمة تُشَدُّ إليهم الرُّحال وتُحَطَّ ، وعلماء تُدار على أقوالهم مَعَالِمُ الإيمان وتُحَطَّ ، كابن الباقِلانيّ ، والإسفرائينيّ ، وإمام الحرّمين ، وابن العربيّ ، والغزاليّ ، والمادريّ^(٧) ، وأبو الوليد ، والرازيّ ، وغيرهم ، ممن اختلفت إليه أعناقُ الرِّفاق ، وملاً بعلمه ظُهورُ الظواهر ويطون الأوراق ، وطلع طلوعُ الشمس في الآفاق ، وتوازى على نُصره^(٨) السيف والقلم ، وانتشر [عنه العِلْمُ وانتشر]^(٩) عليه بالإمامة العِلْم ، بما تأصَّل

(١) في المطبوعة : « الأعيان » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) في ز ، د : « خرسا » وأهمل النقط في ج . وأثبتنا ما في المطبوعة .

(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٩٥ ، وفيه : « السُّرَّ دون » .

(٤) في المطبوعة : « الأعيان » والمثبت من ج ، ز .

(٥) السرار : المساررة ، أى كصاحب السرار . قال ابن الأثير : والكاف صفة لمصدر محذوف . النهاية ٣٦٠/٣ .

(٦) في ج ، ز ، د : « المحكمات » والمثبت في المطبوعة .

(٧) في ج ، والمطبوعة : « المازرى » وما أثبتنا من ز . وهو بفتح الميم والذال المهملة وفي آخرها راء : نسبة

إلى مادرة : وهو اسم رجل . ولعل المادري هذا هو أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الفقيه الشافعي السمرقندي .

مات قبل الستين والثلاثمائة . الباب ٧٨/٣ ومازر أيضا مدينة بصقلية . معجم البلدان ٣٦٢/٧ .

(٨) في المطبوعة : « نصره » والمثبت من : ج ، ز .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

من أصول هذا الإمام ، وتفرّع من فروعه ، وتفرّق في أعلام الأُمّة من مجموعته ، وأبانه من نَجْم هدايته ، الذى ما أَفَل من حين طلوعه ، وأبداه من دقائق العلم ، التى دَلَّت على أن روح القدس نَفَث في رُوعه .

فأطلعها شمساً أنارت بهديها معالِم دين الله واسترشد العلما
هذت مبصراً في الدين واضح رُشده وضلّ بها من كان في هذه أعمى
إلى غير ذلك من امتداد باعهم في الإمامة ، وكون كلّ منتسب إلى علم يقع
منه موقع القلامة .

كُل صَدْرٍ إِذَا تَصَدَّرَ يَوْمًا شَهِدَتْ كُلُّ أُمَّةٍ بَعْلَاهُ
وَإِذَا مَا ابْتَدَى لِفَصْلِ جِدَالٍ شَرَّفَ اللَّهُ مَنْ هَدَى بِهِدَاهُ^(١)

فأرني إماما من أئمة المجسّمة لم يُجَمِّم^(٢) في أقواله ، ولم يَخَفْ إخفاء الهمزة ما
بين حُم ، من ضلاله ، إنما يتواحر به أنحاء^(٣) اليهود بأنبائها إلى أنبائها ، ويتهاذونه
تَهَادِي الفَجَرَةِ ضلالةً إغوائها^(٤) ، ويتعاوون به تعاوى الكلاب المتجاوبة^(٥) في
عوائها ، فأى المذهبين تكفل الله لمحمد ﷺ ، في إعلاء كلمته ، وأى القولين أشهر
شهرةً وأوضح ظهوراً في ملّته ، فاجتنى ما غرسه لك في رياض العلم ناميا ، واجتَل
حُسْنَ هديتي إليك ، فإن كنت مهتديا فقد^(٦) وجدت هاديا ، وحذار أن ترد^(٧)
البضائع ماؤها عذب ، وتُصْدِرَ في الظهيرة ظاميا ، وتزید^(٨) شمس الدين واضح رشدها

(١) في المطبوعة : « ابتدى الفصل » وفي ج ، ز ، د : « الفضل » ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في المطبوعة : « يحجم » وفي ز ، د : « يحمم » والمثبت من : ج . والجمجمة : ألا يبين كلامه .

(٣) هكذا في المطبوعة . وفي ج : « يتواخر » وفي ز ، د : « يتواخر » ولا يظهر لنا وجهه .

(٤) هكذا في المطبوعة . وفي ز ، د : « أعوانها » وأهمل النقط في ج .

(٥) في المطبوعة : « المتجاوبة » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) في المطبوعة : « لقد » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(٧) في الأصول : « تفرد » .

(٨) هكذا في المطبوعة . وفي ز : « وترید » ولم ينقط في ج سوى الباء التحتية .

فَتَصُدُّ^(١) عَنْهَا أَخْفَشَ^(٢) متعاميا ، فَرَدَّ مَشْرَعَ الدِّينِ لِيُطْفَ^(٣) مِنْ حَرِّ نَارِكَ^(٤) ، وَتَبَصَّرَ عَيْنَ الْيَقِينِ لِيُشْفَ مِنْ عَيْنِ عَوَارِكَ ، فَقَدْ نَشَرْتُ لَكَ عِلْمَ الْعِلْمِ لِنَاتِمِ بَأَثَارِهِ ، وَأَوْضَحْتُ لَكَ بَدْرَ التَّمِّ لَتَهْتَدَى بِأَنْوَارِهِ ، وَأَخَذْتُ بِحُجْرَتِكَ^(٥) عَنْ مَهْوَى الْجَهْلِ ، فَلَا تَصْطَلِ بِنَارِهِ :

فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ فَرَاشَةً عُثَّةً أَبَتْ بَعْدَ مَسِّ النَّارِ إِلَّا هَلَاكَهَا^(٦)
وَقَدْ وَضَحْتَ شَمْسُ الْأَدَلَّةِ فَاسْتَبَيْنَ وَلَا تُوثِقَنَّ نَفْسًا بِغَيْرِ فَكَاكِهَا^(٧)
فَادْخُلِ أَنْتَ وَأَشْيَاكَ مِنْ بَابِ سُلْمِ التَّسْلِيمِ وَقُولُوا حِطَّةً ، وَتَخَطَّ بِوَاضِحِ هَذَا التَّفْهِيمِ
مَدْرَجَةً هَذِهِ الْحِطَّةُ^(٨) ، وَأَقْبَقْ بِمُدَاوَاةِ هَذَا التَّعْلِيمِ مِنْ مَرَضِ^(٩) هَذِهِ الْخُطَّةِ^(١٠) ، وَإِلَّا
فَإِنْ أَعْلَامَ الْأَنْمَةِ مَنْشُورَةٌ ، وَسِيُوفُ الْأَدَلَّةِ مَشْهُورَةٌ ، وَجِيُوشُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي الْمَوَاقِفِ
عَلَى الْمَلْحَدِينَ مَنْصُورَةٌ ، وَأَعْدَاؤُهُمْ^(١١) مَا بَرَحَتْ شُبُهَةُ ضِلَالَتِهِمْ^(١٢) بِحُجَجِ الْحَقَائِقِ
مَقْهُورَةٌ ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾^(١٣) .
فَخُذْ بِيَدِ الْإِيمَانِ إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا وَخُذْ بِيَدِ الْإِسْلَامِ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا

(١) في المطبوعة : « فصدر » وفي ج بالياء التحتية فقط قبل الصاد المهملة . وقد أهمل النقط في ز . ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في الأصول : « أخفشا » .

(٣) في المطبوعة : « ليطفق » والمثبت من ج ، ز . وهي هكذا فيهما . وحققا أن تكون : « ليطفي » وكذلك « لتشف » حققا أن تكون « لتشفي » .

(٤) في ج ، ز : « حراق ارك » والمثبت في المطبوعة . وهو أوفق لتناسب السجع .

(٥) الحجة ، بالضم : معقد الإزار . ومن السراويل : موضع التكة ، القاموس (ح ج ز) .

(٦) في المطبوعة : « تفعل فراغية » وما أثبتنا من ج ، ز ، د . وفي الثلاثة : « فراصة عنه » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) في ج ، ز : « ولا توبقن » بالياء الموحدة قبل القاف . وما أثبتنا في المطبوعة . وبعد هذا البيت جاء في ج ، ز ، د : « لعله توثقا » .

(٨) في المطبوعة : « الخطبة » والمثبت من ز ، د . واللفظة في ج بهذا الرسم ولكن بغير نقط وانظر تفسير

القرطبي ٤١١/١ في تفسير قول الله تعالى : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ .

(٩) هكذا في المطبوعة . وفي ج ، ز ، د : « فرض » .

(١٠) في ج ، ز ، د : « الخطبة » بالخاء المهملة . وأثبتناها بالخاء المعجمة من المطبوعة . وقد ذكر صاحب القاموس (خ ط ط) من معاني الخطبة : الجهل .

(١١) كذا بالأصول .

(١٢) هكذا في المطبوعة . وفي ج ، ز ، د : « اضلاتهم » .

(١٣) سورة التوبة ٣٢ .

وهاك يدي عهدًا عن الله أنه سيكشفك إن تابعت رأى جهنما
فقد والله محضتك النصيحة مرشدا ، وأخذت بنفسك مغورا ، فأخذت بك
منجدا .

لأشفيك يا عاريا مبطلا بطبي من دائك الممرض^(١)
وأفضيك عن عرض هذا الإمام وإن كنت للذل لا تقتضي
وأهديك من كلمات الهدى بهادي سنا بارق مومض
وأكحلك بالصاب أو بالجلال ففتح لكحلي أو غمض^(٢)
ولو عقلت رشدك ، وصنت عن الاغتيال عقذك ، لحسن بك أن تتخالف عن
هذا المشرع الذميم ، وتحلى بهذا العقد العظيم ، من كلمات الفاضل الحكيم^(٣) :

لا تضع من شريف قدرا وإن كنت مشارا إليك بالتعظيم
فالشريف العظيم ينحط قدرا بالتعدي على الشريف العظيم
ولع الخمر بالعقول رمى الخمر ر بتجيسها وبالحریم
ولا تطرد هذا القياس أيديك الله في وفيك ، وخذ جواب ذلك قبل أن تنطق به
شفنا فيك ، فإن الله لم يذنبك^(٤) من رب جلالته ، ولا رقاك إلى أقل جزء من
على درجته .

فإنك لا تدري بأية موطن سوى أن قولاً منك جاء فدلنا
وحاد عن التقوى وجار على الهدى
أتهجو إمام المسلمين وقد مضى
أجدك أني فيك قال فلا ترم
لتحكّم فينا آية البعد أمرها
وتشرب كأسا من ضلالك باغيا
ولا أي وصف أنت فيه من الخلق
على أن هذا القول مال عن الحق
وجائب في إعراضه جانب الصديق
إلى الله لا قدست في ذلك النطق
مكائنك أو تلقى إلى كما ألقى
فناقل في غرب وأطلع في شرق^(٥)
فقد أترعت جهلا من المورد الرقيق

(١) في ج ، ز : « لأشفيك » والمثبت في المطبوعة .

(٢) الجلا ، بالكسر : الكحل . وهذا البيت وحده من مقطوعة لأبي التلم الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٣٠٧ .

(٣) هو حصيص . والأبيات في ديوانه ٣٣٢ / ٢ ، وأنشدها المصنف في ٧ / ٩٢ .

(٤) في ج ، ز : « يدرك » وأثبتنا الصواب من المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « فناقل في غرب » والتصويب من ج ، ز .

عَذِيرِي لَوْ أَلْقَاكَ يَوْمًا بِنَجْوَةٍ ضَرَبْتَكَ بِالسَّيْفِ الْمُهَنْدِ فِي الْفَرْقِ^(١)
وَأَعَجَبًا لِعَيْنٍ عَمِيَتْ عَنْ^(٢) نَوْرٍ مَلَأَ شَرْقَ الْأَرْضِ وَغَرْبَهَا ، وَهَدَايَةَ أُسْبَلَتْ عَلَى
فِتْنَةِ الضَّلَالَةِ غَرْبَهَا ، وَجَمَعَتْ عَلَى الْإِثْمِ بِهَذَا الْإِمَامِ عَجَمَ الْإِسْلَامِ وَغَرْبَهَا :

فَطَبَّقَ آفَاقَ الْوَرَى فَيَضُ فَضْلِهِ وَفَاءَ عَلَيْهِم بِالْهُدَى فِيءُ ظِلِّهِ
وَقَامَتْ بِحَارَ الْعِلْمِ مِنْهُ فَأَصْبَحَتْ وَوَبَّلَكَ مُغْمُورٌ بِقَطْرَةِ طَلِّهِ
إِلَيْكَ فَهَذَا مَوْرِدٌ مَا وَرَدَتْهُ وَرَاءَكَ حَلَّ الْفَضْلِ فِيهِ لِأَهْلِهِ^(٣)
فَلَا قَرَعَ فِي الْإِسْلَامِ زَاكٍ كَفَرَعِهِ وَلَا أَصَلَ فِي الْإِيمَانِ هَادٍ كَأَصْلِهِ
فَمَا انْتَصَرَتْ مِنْهُ مَبَاحِثُ عِلْمِهِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى اسْتَدَلَّ بِنَقْلِهِ
وَلَا امْتَدَّ إِلَّا مِنْ عُلُومِ رَسُولِهِ وَلَا قَالَ إِلَّا عَنْ صَحَائِحِ فَضْلِهِ
وَلَا أُمَّ إِلَّا مَعْجِزَاتِ كِتَابِهِ إِذَا أُمَّ بَحَاثَ مَجْرَدَ عَقْلِهِ
هُوَ السَّيْفُ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ فَخْلُهُ وَإِلَّا فَمَقْتُولًا أَرَاكَ بِنَصْلِهِ

هَذِهِ أَيْدِكَ اللَّهُ جَالِيَةً صَدَأَ الدِّينَ ، وَمَقْذِيَةً^(٤) عَمَهُ الْعَيْنَ ، وَالْعَقِيدَةَ الْآخِذَةَ يَمِينَ
الْإِرْشَادِ ، وَالذَّخِيرَةَ الْهَادِيَةَ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ ، أَنْزَلَتْ لَكَ بِهَا مَسَالِكَ سَبِيلِكَ ، وَرَمِيَتْ
بِشَهَابٍ حَقُّهَا شَيْطَانُ تَضْلِيلِكَ ، وَجَعَلَتْهَا حِجَّةً عَلَى شُبْهِكَ ، وَمَحَجَّةً لِدَلِيلِكَ ،
وَأَجْنَيْتُكَ بِهَا رَوْضَ الْإِيمَانِ ، لَمَّا حَنْظَلْتَ شَجَرَاتِكَ ، وَرَوَّيْتَهَا نَارِي الْإِتْقَانِ لَمَّا أَمَرْتَ
بِمَرَاتِكَ ، فَأَعَشْتُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهَا ، وَأَقَفْتُ مُحَاسِنَ آثَارِهَا ، وَضَعْتُهَا غُرَّةً فِي جَبِينِكَ ،
وَأَجْعَلُهَا دُرَّةً فِي يَمِينِكَ ، وَأَصْبَحُ^(٥) بِسَمْعِكَ إِلَى دَاعِي وَاجِبِ الْإِجَابَةِ ، وَأُمْهَدُ
لِنَفْسِكَ فِي مَعْرِسِ الْإِنَابَةِ ، وَمَقِيلِ الْإِثَابَةِ ، فَإِنَّكَ خَطُوتٌ فِي بَهْمَاءٍ مَظْلَمَةٍ ، وَسَعِيَتْ
فِي دَحْضٍ مَزَلَّةٍ^(٦) .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « يَوْمًا بِسِحْرَةٍ » وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ج ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « مِنْ » وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ج ، ز .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَذَلِكَ حَلَّ » وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ج ، ز . وَقَوْلُهُ : « حَلَّ » هُوَ هَكَذَا بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فِي الْأَصُولِ .
وَلَعَلَّ صَوَابَهُ : « خَلَّ » فَعَلَ أَمْرًا مِنَ التَّخْلِيَةِ . وَيَنْصَبُ « الْفَضْلُ » عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَمُعْدَمَةٌ » وَمَا أَثْبَتْنَا مِنْ ج ، ز ، د .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَاصِغٌ » وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ج ، د .

(٦) الدَّحْضُ : الزَّلْزَلَةُ . وَالْمَزَلَّةُ : الزَّلْزَلَةُ أَيْضًا ، أَيْ تَزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ .

أَسَاءَ وَمَنْ يُسِءْ يَوْمًا يُسَاءُ
هَجَوْتَ الْأَشْعَرَى إِمَامَ حَقِّ
سَتَعْلَمُ أَتَيْنَا أَهْدَى سَبِيلًا
وَأَيُّ الْمَذْهَبِينَ أَصَحُّ قَوْلُهُ
وَتَشْهَدُ فِي الْقِيَامَةِ أَنْ رَبِّي
أَنْزَعُمُ أَنْ رَبَّ الْعَرْشِ فِيهِ
فَإِنْ أَلْزَمْتَهُ فِيهِ قَرَارًا
وَيَلْزَمُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ
وَلِنْ حَرَكَتِهِ مِنْهُ تَعَالَى
وَيَلْزَمُهُ التَّنْقُلُ فِي مَحَالٍّ
فَلَمْ تَتْرُكْ مِنَ التَّشْبِيهِ شَيْئًا
فَدَاوِ الَّذِينَ مِنْ عَمَلِهِ وَرَبِّي
فَقَدْ صَدِيتَ فَهَوْمُكُمْ وَصُدَّتْ
وَأَمْرَضَهَا فَسَادُ الْعَقْلِ مِنْهَا
وَأِنْ كُنْتَ اعْتَزَلْتَ الَّذِينَ رَأَيْنَا
وَأَثَبْتَ الْمَشِيئَةَ لِلْبَرَايَا
وَأَنْكَرْتَ الْقَضَاءَ لَهُ انْفِرَادًا
وَأَوْجَبْتَ الصَّلَاحَ عَلَيْهِ حُكْمًا
فَمَنْ يَقْضِي عَلَيْهِ إِنْ عَصَوْهُ

رُؤْيَدَكَ فَالْجَزَاءُ بِهَا وَرَاءُ
يَفِيكَ التُّرْبُ فَانْطِقْ مَا تَشَاءُ
إِذَا وَقَعَ الْحِسَابُ أَوْ الْجَزَاءُ
وَتَنْزِيهَا إِذَا كُشِفَ الْغِطَاءُ
سَيَشْهَدُ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَرَاءُ
وَتَرْعُمُ أَنْ ذَاكَ لَهُ وَعَاءُ
فَذَا زَمَنْ وَقَدْ طَالَ الثَّوَاءُ
خَلَّتْ مِنْهُ الْبَسِيطَةُ وَالسَّمَاءُ
فَيَلْزَمُهُ حُدُوثُ وَانْتِهَاءُ
يَعَاقِبُهَا خَلَاءٌ أَوْ مَلَاءُ^(١)
سِوَى أَنْ قِيلَ قَدْ فُقِدَ السَّوَاءُ
فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالتَّقْوَى دَوَاءُ^(٢)
عَنِ الْمَثَلِيِّ وَقَدْ وَجَدَ الْجَلَاءُ
مَعَ التَّخْلِيصِ وَامْتَنَعَ الشِّفَاءُ
تُحَالِفُهُ الشَّقَاوَةُ وَالْعَبَاءُ^(٣)
وَلَمْ تُثَبِّتْ لِرَبِّكَ مَا يَشَاءُ
فَقُلْتَ لِعِبْدِهِ أَيْضًا قَضَاءُ
يُخَالِفُهُ الْعَبِيدُ إِذَا أَشَاءُوا^(٤)
أَمْقَهَرُ إِلَهُكَ أَمْ مُسَاءُ؟^(٥)

(١) في المطبوعة : « بلاء » وأثبتنا ما في ج ، ز .

(٢) في الأصول : « فداوى الدين » .

(٣) في الأصول : « تخالفه » بالخاء المعجمة . ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٤) أشاءه إليه : ألجأه . القاموس « ش ي أ » .

(٥) بعد هذا ورد البيت الآتي في المطبوعة ، ج ، وهو ساقط من : ز ، د ، وهو دخيل على القصيدة :

تَكَلَّمُ بِالْقَوْلِ الْمُضِلِّ حَاسِدٌ وَكُلُّ كَلَامِ الْحَاسِدِينَ هُرَاءُ

وهذا البيت لأبي العلاء المعري . سقط الزند ٣٩٤ .

وعجزاً عنهم أم رَفَضُ قَرَضٍ عليه إِنَّ قولَكُمْ هَزَاءٌ
وإن تَكْ مُلِحِدًا في الدِّينِ أَضْحَى على عَيْنِي كِتَابَتِهِ غِشَاءٌ^(١)
يعانِدُ لا لِمَعْنَى يَقْتَضِيهِ سوى أن جَانِبَتُهُ الْأَتْقِيَاءُ
ففى يُمنى الشريعة سيفُ حَقٍّ يؤَيِّدُ نَصْلَهُ أُسْدٌ ظِمَاءُ
نُظْهَرُ دِينَنَا بدماء قومٍ وإن نَجَسَتْ به تلك الدِّمَاءُ
فما خَفِيَتْ وجوه العلم لكن هواكم عَمَّ أو غلب الشَّقَاءُ
وأيضاً غَرَّكُمْ شيطانُ جَهْلٍ أَلَبَّ بِكُمْ وَأَفْهَدُ هَوَاءُ^(٢)
ودَلَّكُمْ غروراً في هواكم كما دُلِّيتُ على الرَّخْوِ الدَّلَاءُ
تأملُ ياسقيمَ الفهمِ هذا فإن الحقَّ ليس به خَفَاءُ
وحصرى الحكمَ إثباتاً ونفيًا لمعتلَّ الدليلُ به شِفَاءُ
كأنِّي بالمجسَّمِ يومَ حَشْرِ وقد ضاقت به الأرضُ القَضَاءُ
فنكسَ رأسه منه حَيَاءُ ولكن فات في الدنيا الحَيَاءُ
سيندمُ حين يسأله رجوعًا فيسمع لا ، لقد حُمَّ القَضَاءُ

صرف الله قلوبنا عن غباوة الخطأ ، وغواية الخطل ، وبصّرنا بهداية العمل ، عن
عماية الزلل ، وأخذ بأيدينا عن مُعَانِقَةِ الأمل ، إلى مراقبة الأجل ، وأظننا بظلِّ
عرشه ، في الموقف الجلل ، وهدانا إلى اتباع خير الرسل ، وملة أشرف الملل ،
صلى الله عليه^(٣) وعلى آله وأصحابه^(٤) المهتدين به ، والهادين إلى أشرف السبل
وسلم تسليمًا كثيرًا .

تمت بحمد الله وعونه [وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين]^(٥) .

(١) في ج ، ز : « عشاء » بالعين المهملة . وهو بالمعجمة من المطبوعة .

(٢) ألب بالمكان : أقام .

(٣) في المطبوعة : « عليه وسلم » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « وصحبه » والثبت من ج ، ز ، د .

(٥) زيادة من ج ، ز ، د على ما في المطبوعة .

(ذكر رسالة الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، المتضمنة تقريراً
هذه الرسالة)

المملوك محمد بن علي يخدم الجنب الكريم العالي المولوي ، السيدي ، العالمي ،
العلمي ، الورعي ، الأفضل ، الأكملي ، الأبرعي ، الأورعي ، المحسني ،
الضيائي ، لا زال بحرا ، وأنواع المعارف مأواه^(١) بدرا ، وأوج السعادة سماؤه
قطرا ، وعزمات المكارم أنواؤه صدرا ، منه مبدأ الشرف ، وإليه انتهاءه .

يقوم بنصر الدين في كل موطن به راية الإسلام تلو وتُنصب
ويأتي إلى روض على دمنة له فتحرقه أنفاسه وهو مُعشِبُ^(٢)
فلا عديم الإسلام مثلك ساعيا له راعيا ما الله يرعى ويطلب
إذا أجمع البدعي في العي أمره وأبصر ما يُمليه فهو المُدبذِبُ
وإن لاح من تلقائه في ظلامه سنا بارقي إطفائه فهو خُلْبُ
يناديه في تقييه لضلاله منه عنقاء مُغربُ^(٣)
أبي لي أن يُستَهْضَمَ الحق جَهْرَةً ويُخَذَلُ أنصارُ لذاك ومغرب^(٤)
أولئك قوم نص أن ظهورهم على الحق ما داموا النبي المقرب

خدمة تقوم بواجب الفرض ، ويملاً ثناها ذات الطول والعرض ، ويصدق ودُّها ،
فلا يُرجى عليه ثواب ، ولا يُنحى به منحي^(٥) القرض ، ويثبت عهدُها ، فإذا غير
النأي المحبين قال هو : فلن أبرح الأرض .

دعوا لها من سالف الودّ شاهد يصدقك منك الضمير ويقبل

(١) هكذا في المطبوعة . وفي ج ، ز : « ماوه » .

(٢) في ج ، ز : « وتأتي » والمثبت من المطبوعة ، د . وفي المطبوعة : « على روض إلى » والمثبت من ج ،
ز ، د .

(٣) هكذا ورد الشطر الثاني في الأصول : وكتب فوقه في ج : « كذا » .

(٤) في المطبوعة : « أنصارا » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٥) في ج ، ز : « ولا ينحى به منحي » بالجم . وأثبتناه بالخاء من المطبوعة .

تدوم على الأيام والدهر ينقضي وتظفر بالبُقيا إذا خاب يذبل^(١)
متى تنتهى الأفكار منه لغاية نَظُنُّ مداها آخرا وهو أول
ويتلوه من إحسانك الجم شاهد يُزَكِّيه طيبُ المُتَمَتِّي ويُعَدِّلُ

وحسبك بشاهدين مقبولين ومزكى^(٢)، بل حاكمين، لا يخشى حكمهما
نقضا، ولا حديثهما تركا، بل علمين، شاهدهما من أقبل وأدبر، ونصيرهما من
أضحك وأبكى، بل مُفَرَّدَيْن، لا يقبل إفرادهما تشية، ولا توحيدهما شريكا، بل
جملتين، لا يحكيهما متكلف، وإن كانت الجملة قد تُحَكِّي، ويُنهي ورود الكتاب
الكريم، والإحسان العميم، والفضل الذي هو عنده وعند الله عظيم، قرينا للحسنة
التي صادت وصدت الكاس^(٣)، [وصدت]^(٤) في مذهبها، فلم تجر على قاعدة
القياس، ونفرت من المملوك، ولقد أعد لها الإيناس قبل الإيساس^(٥)، وعدلت عن
رَبْعِهِ، ولو مَرَّت لقال: ما في وقوفك ساعة من باس، هجرت والقلوب للهجر
تُدَمِّي والعيون تتضرع، ونشرت ولعهدى بالحسنة تنزى ثم تتبرج، وأخفت الخالص
من نقدها، وإنما يخفى ما يخاف أن يتهرج، ولعلها تصوفت، فرجحت عالم الغيب
على عالم الشهود، أو تفقّهت، فرأت أن لا حرج على الفار إذا نوى أن يعود،
أو تأدبت، فقال^(٦): قد يُرفض الأصل ويخرج عن المعهود، أو تصرفت، فمالت
إلى الصلّف، ومخالفة محبوب ابن داود، فبات المملوك ليالى، بليل المشوق، وقلق
من بُعد مزاره فتعلل بلمح البروق، وكيف حال من أجذبت مراعيه

(١) يذبل، بالفتح ثم السكون والباء موحدة مضمومة: هو جبل مشهور الذكر، بنجد في طريقها. ياقوت
٥٠٢/٨.

(٢) في المطبوعة: «مقبولين مزكى» والمثبت من ج، ز.

(٣) في ج حاشية، أقحمت في النص. وهي:

« عمرو بن كلثوم :

صَدَدَتِ الكُاسَ عَنَّا أَمَّ عمرو وكان الكأسُ مَجْرَاهَا إِلَيْنَا »

(٤) زيادة من المطبوعة على ما في ج، ز.

(٥) في المطبوعة: «الإياس» والتصحيح من ج، ز. والإيساس: الرفق بالناقة عند الحلب، وهو أن يقال:
بس بس. وهو مثل يضرب في المداراة عند الطلب بجمع الأمثال ٣٩/١.

(٦) هكذا في الأصول. ولعل الصواب: « فقالت ».

وأظلمت مَسَاعِيهِ ، فهو ينتظر سُحُبًا ثَرِيْق ، أو أنوارًا تُرْوِق ، ولما كان استقبال ليلة غزوبة^(١) ، زُفَّت البِكر ، التي هي مِنْ جَنَاب سَيِّدنا مَأْلُوفَة ، وبين أهل العصر غربية ، وأَوْفَتْ والطفُل^(٢) جانِح ، والنهار جامع ، والغروب لآية^(٣) المساء شارح ، وإنسان العين في بحر من العَسْجَد سابح ، وحينئذ ترك المملوك عسى ولعل ، ورأى نجم تعليقه قد أفل ، وحسن اختياره^(٤) قد اضْمَحَل ، وتحقيق أن الصواب لمن وَفَّق غير بعيد ، ومن رضى باختيار الله له فهو عين السعيد ، وقال لنفسه : لعل التأخَّر ليجمَعَ اللهُ لك في^(٥) ليلة واحدة بين ليلتي عيد ، فتلقي راية وصلها باليمين ، وشدَّ يده عليها لما ظفر بالعقد الثمين ، ورأى ألفاظها الساحرة تقسم على سَلْب الأبواب فلا تَمِين ، فلو تمثلت أنا بشيء لقلنا : ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾^(٦) ، ولزمها لزوم الخطب للمناير ، والمقل للمحاجر ، والقَيْظ بشهر ناجر^(٧) ، والأعراض محلها من الجواهر ، ولم يقض واجب الصلاة^(٨) حتى عرضها المملوك واستكملها ، وأخذ مأخذ العزم ، فمافتر ولا لها^(٩) وقال لعينه : دونك فتمتعى بحسناء لن تَرَى مثْلها ، وتَعْقِلِيه^(١٠) عَقْل الأدب ، فإن عرض إشكال فملك ، وإن بهر إحسان فلها ، ثم عزم على أن يَبْنِي عليها بناء الأجساد على حلِّيها ، والرياض على وَسْمِها^(١١) وولِّيها^(١٢) ، والفصحاء من أبناء الكرام ، على مولى النعمة وولِّيها ، ويجري في ذلك جواد اللسان ، ويطمع أن يأخذ بطرف من الإحسان ، وحكم أن لسان التقصير قصير ، ومحل سَيِّدنا من الفضل كبير^(١٣) ، والخُدام في نشر محاسنه كثير ، ونشر سقط المتاع عين السَّفه ، ولو وقف المملوك عند طوره ، لما فاه بنت شفه .

(١) في المطبوعة ، ج : « غزوبة » وضمت العين في ج . وأثبتناه بالزاي من ز .

(٢) الطفل : الظلمة .

(٣) في المطبوعة : « لأنه » والتصويب من ج ، ز .

(٤) في ج ، ز : « إختياره » بالياء الموحدة ، وأثبتنا ما في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « من » والتصحيح من ج ، ز .

(٦) سورة الصافات ٢٨ .

(٧) ناجر : كل شهر من شهور الصيف . القاموس (ن ج ر) .

(٨) في ج : « الصلاة » وفي ز ، د : « للصلاة » والمثبت في المطبوعة .

(٩) في ج ، ز ، د : « ولاها » والمثبت في المطبوعة .

(١٠) في المطبوعة : « وتعقيله » والمثبت في ج ، ز .

(١١) في المطبوعة : « وسيمها » والتصحيح من ج ، ز . والوسى : مطر الربيع الأول . القاموس (و س م) .

(١٢) الولي : المطر بعد المطر .

(١٣) في ج ، ز ، د : « كثير » والمثبت من المطبوعة .

وَمَنْ شَرَعَ فِي أَمْرٍ وَلَمْ يُكْمِلْهُ فَمَا أَنْصَفَهُ ، والعجز عن دَرَكَ الإدراك نَفْسُ الإدراك ، وعين المعرفة ، فأطال الله لسيدنا من العمر مداه ، وأرغم به أنف المبتدعة ؛ فما هم إلا عِداه . وَيَبِضُّ وجهه بما حَبَّرَ^(١) قلمه ، وادّخر كرامته لما قَدَّمَتْ يده .

(فصل)

وأما ما أشار به الجناب من رَدِّ المملوك على ذلك الساقط ، ولو شئتُ لقلت العَاطِطُ^(٢) ، وقد كان المملوك عندما رأى هَذَيَّاهُ ، وسمع ما سَوَّدَ من صحيفته ولسانه ، بادر بتضمين أبيات يسيرة ، أسرع إلى مستملها سيرة ، ورام أن يعود عليها بالتنقيح والتهذيب ، فعَجِلْتُ به بادرة الغيرة ، وقال :

عَلِمْنَا وَيْلَكَ	وَانْكَشَفَ الْغِطَاءُ	وَلَا حَاقِيقُ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ ^(٣)
وَحَقَّقْنَا بِأَنَّكَ	غَيْرَ شَكٍّ	ضَعِيفُ الرَّأْيِ جُؤْجُؤُهُ هَوَاءُ ^(٤)
يَرَى بِتَجَمُّعِ الضَّادِّينَ	جَهْلًا	وَيَجْهَلُ مَا رَأَى وَالْجَهْلُ دَاءُ
وَيُثَبِّتُ مَا نَفَاهُ	وَلَيْسَ يَدْرِى	أَثْبَتَ أَمْ نَفَى فَهُمَا سَوَاءُ
فَمَا مُتَكَمِّمٌ	لَمْ يَبْدُ يَوْمًا	لَهُ مِنْ ضَوْءٍ بَارِقَةٍ ضِيَاءُ ^(٥)
أَتَتْ بَعْدَ الْمَمَاتِ	لَهُ دُحُورٌ	فَأَفْنَاهُ التَّمَرُّقُ وَالْعَفَاءُ

(١) في ج ، ز ، د : « جبر » بالجميم . وأثبتناه بالخاء المهملة من المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « العاطط » بالباء الموحدة . وأثبتناه بالقاء من ج ، ز . وعفط الرجل : ضرط .

(٣) قال في القاموس : « وى » : كلمة تعجب . تقول : ويك ... ووى يكنى بها عن الويل .

(٤) بهامش ج هذه الحاشية :

زهير يصف ناقة :

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ مِنَ الظَّلْمَانِ جُؤْجُؤُهُ هَوَاءُ

والجؤجؤ : الصدر . وهواء : لا يخ فيه . شرح ديوان زهير ٦٣ .

(٥) قال صاحب القاموس (ك م ه) : « الكمه » ، محرقة : العمى يولد به الإنسان ، أو عام ... والكامة : من يركب رأسه ، لا يدرى أين يتوجه ، كالمتمكمه .

بأعمى منك عن نظر صحيح
 قليل الدين كيف طعنت فيما
 وأقسم لست تثبت نفي ما قد
 وطعن المرء في الأنساب كُفّر
 جعلت الشك فيما وضعه أن
 وظللت الذين حموك لما
 فلو ردت إليك أمورهم في
 فقِف لخطاك لا تبلغ مداها
 وحل للملقى الأبطال منهم
 إذا حضروا الجلاذ أتوا بنار
 وأغنوا حيث لا تغني صفاح
 فكَم من ملحد دلوهُ حتى
 وكم مُفلسِف قد سفّهوه
 أتوا برؤاء حكمتهم فلما
 وكان القوم في حصن منيع
 فلما حاولوه صار أرضاً
 وكيف يكون حالة من سيواهم
 وأما الاعتزال وناصره

دلائله كما ارتفع الضحاء^(١)
 تناقله الثقات الأتقياء
 نفيت ولو أُطيل لك النساء^(٢)
 كما يروى فهل غلب الشقاء؟^(٣)
 تزول به الشكوك والامتراء
 تكثفك العدى ودنا العداء^(٤)
 مناظرة لجد بك البلاء
 مقاماً لا تقوم به النساء
 أسوداً لا يُهنئها اللقاء^(٥)
 من الأذهان يوقدها الذكاء
 كما أغنوا ولا أسل ظمأ
 أقر بما تقول الأنبياء
 فما لقديم فلسفة بقاء^(٦)
 أتى الأشياء لم تثب الرؤاء
 عصا الهواء^(٧)
 سماء الحصن واستفل العلاء^(٨)
 إذا دان الخصوم الأقوياء
 فإن جبال ما ابتدعوا هباء

(١) الضحاء ، بالمد : إذا قرب انتصاف النهار . القاموس (ض ح و) .

(٢) النساء ، كسحاب : طول العمر . القاموس (ن س أ) .

(٣) في المطبوعة : « فقد غلب » . والمثبت من ج ، ز ، د .

(٤) في المطبوعة : « وضللت » . والمثبت من ج ، ز ، د قال في القاموس (ط ل ل) : « الطل : هدر الدم
 وألا يثار به . وقد طل هو ... وطلته أنا » .

(٥) نهنه عن الأمر : كفه .

(٦) في المطبوعة : « سفّفوه » . والمثبت من ج ، ز ، د .

(٧) هكذا في الأصول .

(٨) في المطبوعة : « واشتعل » والتصحيح ، من ج ، ز .

وَكَمْ مِنْ رَافِضِيٍّ أُوْرِدُوهُ
وَكَمْ مِنْ مُرْجِيٍّ أَوْ خَارِجِيٍّ
وَمِثْلِكَ قَدْ لَقِيَ مِنْهُمْ مَقَامًا
أَوَّلَكَ عِثْرَتِي وَمَحَلَّ وُدِّي
رَأَوْا أَنْ الْأَسَاسَ أَهْمُ مِمَّا
وَأَفْنَوْا مُدَّةَ الْأَعْمَارِ فِيهِ
فَلَيْتَكَ إِذْ خَبَرْتُكَ لَسْتَ عِنْدِي
بِعَيْشِيكَ عِنْدَ نَفْسِكَ كَيْفَ يُبْنَى
هَرَبْتُ مِنْ ابْتِدَاعٍ فِي اعْتِقَادٍ
لَعَلَّكَ تَكْرَهُ التَّنْزِيَةَ مِمَّنْ
لَعَلَّكَ تَحْسِبُ الرَّحْمَنَ جِسْمًا
لَعَلَّ الصَّوْتَ عِنْدَكُمْ قَدِيمٌ
وَقَوْلًا إِنْ تَنَاقَلَهُ الْأَعَادِي
نَفَيْنَا فَخْرَهُ عَنَا وَفَزُّنَا
هَجَوْتُ فَمَلْتُ نَحْوَكَ مُسْتَفِيدًا
فَلَوْ وَافَيْتَنَا حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ
وَفُهِتْ بِمَا نَطَقْتَ بِهِ لَدَيْهِمْ

مَوَارِدَ مَا هَنَاهُ بِهَا الرِّوَاءُ
تَبَيَّنَ أَنْ قَوْلَهُمَا هُرَاءُ^(١)
يُسَوِّدُ وَجْهَهُ ذَاكَ اللَّقَاءُ
وَقَدْ يُفْضَى إِلَى الشَّرَفِ اعْتِرَاءُ
عَدَاهُ فَاتَّقِنُوهُ كَيْفَ شَاءُوا
عَنَاءٌ حَبَّذَا ذَاكَ الْعَنَاءُ
خَلِيلًا مِنْ أَمَامٍ وَلَا وَرَاءُ
بِلَا أَصْلٍ يَقُومُ بِهِ الْبِنَاءُ^(٢)
تَدِينُ بِهِ فَأَوْقَعَكَ الْقَضَاءُ
يَرَاهُ فَلَيْسَ فِيكَ لَهُ وَلَاؤُ
يُلَازِمُهُ التَّغْيِيرُ وَالْفَنَاءُ
مُكَابَرَةً تَجَنَّبَهَا الْحَيَاءُ^(٣)
لَنَا سُورُوا بِذَاكَ كَمَا نَشَاءُ
بِهِ فَلَكُمْ بَرَّتِيهِ الْهَنَاءُ
وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ^(٤)
بِشِيعَتِنَا الْإِقَامَةُ وَالْثَوَاءُ
أُهِنْتُ هُنَاكَ إِنْ حَضَرَ الْجَلَاءُ^(٥)

وأثناء هذه البارقة ترادفت الهموم ، فأظلم الليل ، وتكاثفت الأشغال ، فحطَّ السَّيْلُ ،
وقلت : أكتفى للمخذول ، بأن أقول : بفيه الحَجَرُ^(٦) ، وله الوَيْلُ ، ولكنَّ لَمَّا أَصْبَحَ

(١) في المطبوعة : « قولهم » والتصحيح من ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « تبنى » والمثبت من ج ، ز ، والضبط منهما .

(٣) في ج ، ز ، د : « مكاثرة » والمثبت في المطبوعة .

(٤) قوله « مستفيدا » هو هكذا في الأصول . ولعل صوابه « مستقيدا » بالقاف ، من القود ، بفتحين ، وهو القصاص .

(٥) في المطبوعة : « أهبت » بالباء الموحدة ، والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٦) أى الخيبة . انظر النهاية ٣٤٣/١ .

علّم الهداية لسيّدنا^(١) منصوباً ، وأُجرى جَواد البَيان^(٢) في ميدان الإحسان ، فكان بحراً يعبوياً ، وقُدح زناد الفِكر^(٣) ورُمى بناره شيطانُ البِدعة ، فأُمسى منكوباً ، فلا بُدّ للمملوك أن يتبع الأثر ، ويقضَى تلك الحقوق ، وينصرَ أبا الروح كما ينصر^(٤) أبا الجسد ، فكلاهما مُحَرَّم العُقوق ، ويسرَق وقتاً لذلك السبب ، وإن كانت الموانع تقوم والعوائق تُعوق ، ويقطعه عن أمثاله وأشغاله ، ومن العجائب أن يُقَطَّع المسروق^(٥) .

٢٢٤

على بن الحسن بن محمد بن حمْدُوِيَه بن سَنَجان*

بفتح السين المهملة ، وإسكان النون ، بعدها جيم ، ثم ألف ، ثم نون — كذا ضبطه ابن الصَّلَاح بخطه — السَّنَجَانِيّ .

القاضي أبو الحسن المَرْوَزِيّ .

قال الحاكم : كان أحدَ فقهاء الشافعيين .

سمع أبا المَوْجّه محمد^(٦) بن عَمِرو الفَزَارِيّ ، وأقرّاه بَمَرو .

وبالعراق : يوسف بن يعقوب القاضي ، وأقرّاه .

روى عنه مشايخنا الحكايةَ بعد الحكاية ، ولم يبلغ التحديث .

ورد نيسابور قاضياً بها سنة ست عشرة وثلاثمائة .

(١) في المطبوعة : « بسيدنا » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٢) في المطبوعة : « البنان » بالنون والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) في المطبوعة : « الكفر » والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٤) في ج : « وينصر .. كما يبصر » وفي ز ، د : « ويبصر .. كما يبصر » والمثبت في المطبوعة .

(٥) بعد هذا في ج : « بلغ . آخر المجلد الخامس من نسخة المصنف » .

* له ترجمة في الباب ٥٦٩/١ ، معجم البلدان ١٤٦/٥ . وهو بضبط المصنف نسبة إلى باب سَنَجان وهي

قرية على باب مرو ، يقال لها : درستكان .

(٦) في أصول الطبقات الكبرى : « أحمد » وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى ، واللباب ، وياقوت .

سمعت أبا الحسن عليّ بن أحمد العروضيّ الفقيه ، يقول : سمعت أبا الحسن السنّجانيّ قاضيّنّا^(١) يقول : سمعت أبا العباس بن سُرّيج ، يقول : يُؤتى يومَ القيامة بالشافعيّ ، وقد تعلّق بالمُزنيّ ، يقول : ربّ ، هذا أفسدَ علوميّ ، فأقول أنا : مهلاً بأبي إبراهيم ، فإنّي لم أزل في إصلاح ما أفسده^(٢) .

سمعت الأستاذ أبا الوليد ، يقول : سمعت أبا الحسن ، يقول : عُرض عليّ بنيسابور ، في حكومة واحدة^(٣) ألف^(٤) درهم ، فرددتها وتعجبتُ من أمر نيسابور ثم قمت فصلّيت ركعتين ، وشكرت الله على ما وقّفتني له .
هذا كلام الحاكم .

وذكره أبو حفص عمر بن عليّ المطوّعيّ في كتابه « المذهب في ذكر شيوخ المذهب » فقال^(٥) : أبو الحسن عليّ [بن الحسن]^(٦) بن سنّجان السنّجانيّ ، قاضٍ جليل القدر ، نابه الذّكر من أصحاب [أبي]^(٧) العباس ، ومن أحفظهم للأقاويل والتوجيهات ، وتقلّد القضاء بنيسابور . انتهى .

ومن خط ابن الصّلاح في « المنتخب » الذي انتخبه من « المذهب » نقلته ، وضبط^(٨) ، بخطه : سنّجان ، بفتح السين ، وإسكان النون بعدها ، ثم الجيم^(٩) .

(١) في أصول الطبقات الكبرى : « قاضيا » وأثبتنا ما في الطبقات الوسطى .

(٢) تقدمت هذه الحكاية في صفحة ٢٣ .

(٣) في ج ، ز ، د : « في حكومة وأخذ منه » والمثبت في المطبوعة ، ويوافقه ما في الطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى : « مائة ألف » .

(٥) في المطبوعة : « وقال » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول . وبعده في الطبقات الوسطى زيادة : « بن محمد » .

(٧) ساقط من ج ، ز ، د . وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٨) في الطبقات الوسطى : « وضبطه » .

(٩) في المطبوعة : « بعدها جيم » والمثبت من سائر الأصول .

على بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي
القاضي أبو عبيد بن حربويه*

قاضي مصر ، وأحد أركان المذهب ، وهو من تلامذة أبي ثور ، وداود إمام
الظاهر ، عنهما حمل العلم .

سمع أحمد بن المقدم العجلي ، ويوسف بن موسى ، والحسن بن عرفة ، وزيد
ابن أخزم^(١) ، والحسن بن محمد الزعفراني .

روى عنه أبو عمر بن حيويه ، وأبو بكر بن المقرئ ، وعمر بن شاهين ، وجماعة .
قال أبو حفص الموطوعي في كتاب « المذهب » : إنه تخرج بأبي ثور . قال :
وكان من خواص أصحابه ، وكان يسلك مناهجه ، في الاختيارات التي اختص بها ،
والتخرجات التي تفرد باستنباطها . ذكر ذلك في ذكر أبي ثور ، ثم ذكر في ذكر
ابن حربويه ، قال : هو حسنة^(٢) أبي ثور ، والسالك لسبيله ، وكانت الخلفاء ترفع
مجلسه . انتهى .

وقال البرقاني : ذكرته للدارقطني فذكر من جلالته وفضله ، وقال : حدث عنه
النسائي في « الصحيح » ، لم يحصل لي عنه حرف ، وقد مات بعد أن كتبت بخمس
سنين .

وقال أبو سعيد بن يونس : هو قاضي مصر ، أقام بها طويلا ، وكان شيئا عجيبا ، ما
رأينا مثله ، لا قبله ولا بعده ، وكان يتفقه^(٣) على مذهب أبي ثور ، وعُزِلَ عن القضاء سنة
إحدى عشرة ؛ لأنه كتب يستعفى ، ووجه بذلك رسولا إلى بغداد ، وأغلق بابه ، وامتنع

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣٩٥/١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٨/٢ ، حسن المحاضرة ٣١٢/١ ، ١٤٥/٢ ، رفع
الإصر ٣٨٩/٢ ترجمة وافية ، شذرات الذهب ٢٨١/٢ ، وفيه : « بن جويرية » ، طبقات الشيوازي ٩٠ ، طبقات العبادي
٦٨ ، طبقات ابن هداية الله ١٥ ، العبر ١٧٦/٢ ، وفيه : « بن الحسن » ، النجوم الزاهرة ٢٣١/٣ ، الولاة والقضاة ٥٢٣ .
(١) في المطبوعة : « أخزم » بمهملة ومعجمة . وفي ز ، د : « أخرم » بمعجمة ومهملة . وصححناه بمعجمتين
من ج ، وتاريخ بغداد ، والمشتبه ١٥ .

(٢) في ج ، ز ، د : « حسبة » والمثبت من المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « تفقه » والمثبت من ج ، ز .

من الحكم ، فأُعْفِي ، فحدث حين جاء عزُّله ، وأُملي مجالسٌ ، ورجع إلى بغداد ، وكان ثقةً ثَبَّتًا .

قلت : كان رسوله إلى بغداد بالاستعفاء أبو بكر بن الحَدَّاد ، ورجع إليه ، ولم يُعَفَّ ، لأن الوزير إذ ذاك أَى أن يُعْفِيَه ، فما عاد ابن الحَدَّاد إلى مصر إلا وقد ولى وزيرٌ غير ذلك الوزير ، وهو ابن الفُرات ، وكان يكره أبا عُبيد ، فصرفه بعد أن كان له في قضاء مصر أزيد من ثمانى عشرة سنة .

وكان مَهيبًا مصمَّمًا ، مضبوط الكلمات قليلها ، وافر الحُرمة ، لم يره أحد يأكل ولا يشرب ، ولا يلبس ولا يغسل يده ، إنما يفعل ذلك في خلوة وهو منفرد بنفسه ، ولا رآه أحد يمتخط ولا ييصُّق ، ولا يحك جسمه ، ولا يمسح وجهه ، وكان عليه من الوقار والهيبة والحشمة ، ما يتذكره أهل بلده .

وقال ابن زُولاخ : كان عالما بالاختلاف والمعاني والقياس ، عارفا بعلم القرآن^(١) والحديث ، فصيحًا عاقلًا عفيفًا ، قَوَّالًا بالحق ، سَمَحًا منقبضًا ، وكان رزقه في الشهر مائة وعشرين دينارًا ، وكان يورث ذوى الأرحام ، وولى قضاء واسط ، قبل مصر ، وكان أميرُ مصر يأتى إلى داره .

قال : وهو آخر قاضٍ ركب إليه الأمراء بمصر ، ولم يكن شكُّل أَى عبيد بَهِيًّا ، فكان مَنْ رآه ربَّما استزراه ، حتى يسمع كلامه وفصاحة لسانه ، فيقع من قلبه إذ ذاك أعظم موقع ، وكان ابن الحَدَّاد كثير المخالطة له ، والتعظيم له ، وله به خصوصية .

قال ابن الحَدَّاد : قدم أبو عُبيد إلى مصر ، فرأيتُه في الطريق في جملة النَّظَّارة ، فما أعجبنى زيُّه ، ولا مَنْظره ، ثم دخل شهر رمضان ، وكُنَّا^(٢) عند أَى القاسم بشر بن نصر الفقيه ، غلام عِرْق^(٣) ، فدخل منصور بن إسماعيل الفقيه ، مهنتا له بشهر رمضان ، فقبل له : من أين

(١) في المطبوعة : « القراءات » والمثبت من ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « وكان » والمثبت من ج ، ز .

(٣) في ز ، د : « عوف » وفي رفع الإصر ٣٩٤ : « عوف » وأثبتنا الصحيح من المطبوعة ، ج . وهو بشر ابن نصر بن منصور البغدادي ، أبو القاسم العرق ، قدم مصر ، فنسب إلى عرق : خادم كان على البريد بمصر . وتوفى بها سنة اثنتين وثلاثمائة . حواشى المشتبه ٤٥٤ .

أقبلت ؟ فقال : من عند القاضي ، هنأته بدخول الشهر ، قال ابن الحَدَّاد : فقلت له : كيف رأيت القاضي ؟ قال : رأيت رجلا عالِمًا بالقرآن^(١) والفقه والحديث ، والاختلاف ووجوه المناظرات ، وعالِمًا باللغة والعربية وأيام الناس ، عاقلا ورعا زاهدا متمكِّنا ، فقلت له : هذا يحيى بن أَكْثَم ! فقال : الذى عندى قلت لك .

قال ابن الحَدَّاد : ثم دخلت إليه فوجدت منصورًا مقصِّرًا فى وصفه .

توفى فى صفر سنة تسع عشرة وثلاثمائة ببغداد ، وصلى عليه أبو سعيد الإصطخري^(٢) .

(ومن الرواية والفوائد والغرائب والمُلح عنه)

أخبرنا المسند أبو العباس أحمد بن على الجَزَرِيّ ، سماعا عليه ، أخبرنا محمد بن عبد الهادى [إجازة]^(٣) ، عن أبى طاهر السِّلَفِيّ ، أخبرنا القاضي أبو عمر مسعود ابن على بن الحسين الملقب^(٤) ، بأزدييل^(٥) ، أخبرنا أبو على محمد بن وشاح بن عبد الله الكاتب ببغداد ، أخبرنا أبو القاسم عيسى بن على بن داود بن الجراح الوزير ، حدّثه أبو عُبيد على بن الحسين بن حرب القاضي ، حدّثنا زكريا بن يحيى الكُوفِيّ ، حدّثنى عبد الله بن صالح اليمانيّ ، حدّثنى أبو هَمَّام القُرَشِيّ ، عن سليمان بن المغيرة ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن أبى هريرة ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ عَلِّمِ النَّاسَ الْقُرْآنَ وَتَعَلَّمْهُ ؛ فَإِنَّكَ إِن مِتَّ وَأَنْتَ كَذَلِكَ زَارَتْ الْمَلَائِكَةُ قَبْرَكَ كَمَا يُزَارُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ . وَعَلِّمِ النَّاسَ سُنَّتِي وَإِنْ كَرِهُوا ذَلِكَ ، وَإِنْ أُحْبِبْتَ أَنْ لَا تُوقَفَ عَلَى الصُّرَاطِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلَا تُحَدِّثْ فِي دِينِ اللَّهِ حَدَّثًا بِرَأْيِكَ » .

(١) فى المطبوعة : « بالقراءات » والمثبت من ج ، ز ، ورفع الإصر .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ودفن فى داره » .

(٣) زيادة فى المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

(٤) فى المطبوعة : « البلخي » والمثبت من ج ، ز ، د . وانظر هذه النسبة فى اللباب ٣/ ١٧٥ ، ١٧٦ ،

والمشنبه ٦١١ ، ٦١٢ .

(٥) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز ، د : « ساردسل » بغير نقط ألبتة . والشطر الأول من الكلمة يشبه

اختصار كلمة « حدّثنا » التى تأتى فى السند .

ليس لطارق بن شهاب ، عن أنى هريرة [شئاً ^(١)] في الكتب الستة .
 قيل : إن أبا عبيد قال لأبى جعفر الطَّحاوئى ، وقد رآه يصمّم على مقالته : يا أبا جعفر أما علمت أن من لا يخالف إمامه فى شئ عَصَى ، قال : نعم أيها القاضى وغِبَى .
 ● نقل المَطَّوِّعِى والجُورِى ، أن أبا عبيد أوجب الكفّارة على مَنْ حَرَّمَ مَالاً له ، مِنْ ثوبٍ أو دار ، وما أشبههما ، وسَوَّى بين ذلك وتحريم البُضْع من الزوجة ^(٢) .

● قال العَبَّادى : حكم أبو عبيد بأن الولد يُلْحَق بالْخَصِى ^(٣) ، إذا لم يكن مَجْبُوباً ، فرفع الْخَصِى الولد ونادى عليه بمصر : ألا إن القاضى يُلْحَق أولاد الزنا بِالْخَدَم .

قلت : وإنما تُعرف هذه الحكاية عن أبى عبد الله الحسين بن الحسن بن عطية ابن سعد العَوْفِى ، قاضى الشرقية ببغداد ، ثم قاضى عسكر المَهْدِى ، وهو متقدّم ، مات سنة إحدى ومائتين .

قال الحارث بن أبى أسامة : حدثنى بعض أصحابنا ، قال : جاءت امرأة إلى العَوْفِى ، فساق الحكاية . ولعلها اتفقت للقاضيين .

والظاهر فى المذهب أن المسلول الْخَصِيتَيْن الباقي الذَّكَر ، كالفحل فى لُحُوق النِّسَب ، فما حكم أبو عبيد إلّا بالمذهب الظاهر ، ولعل الذى حكم به أبو عبيد والعَوْفِى إنما هو فى المسحوح ، وهو فاقد الذَّكَر والأُنْثَيْن جميعاً بالكلية ، ومع ذلك هو قولٌ للشافعى ، اختاره بعض الأصحاب ، وإلا فلو كان فى الْخَصِى الباقي الذَّكَر لما استغربه أبو عاصم ، فليُحَقَّق ذلك .

وقد أطال ابن زُولاخ فى ذكر أخبار القاضى أبى عبيد ، والثناء على محاسنه ، وقول أهل مصر إنهم لم يَرَوْا قبله ولا بعده قاضياً مثله ، قال : وكان يذهب إلى قول أبى ثور ، ثم صار يختار ، فجميع أحكامه بمصر باختياره ، وحكم بمصر بأحكامٍ لو حكم بها غيره

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « والجارية » .

(٣) فى الأصول : « الخصى » وأثبتنا ما فى طبقات العبادى ٦٨ .

لأنكر عليه ، فما أنكر عليه أحد ، لأن أبا عبيد كان رجلاً لا يُطعن عليه في علم ، ولا تلحقه ظنّة في رشوة ، ولا يحيف في حكم ، وكان يورث ذوى الأرحام . قال ابن الحدّاد : وما كان أبو عبيد يُؤمّر أحداً ، بل إذا ذكر تكيّن ، أمير مصر ، يقول : أبو منصور تكيّن ، ولا يقول : الأمير . قال : وكان إذا ركب لا يلتفت ولا يتحدّث مع أحد ، ولا يُصلح رداءه ، وركب مرّة إلى أمير مصر ، تكيّن وهو بالجيزة ، في كايّة اتفقت له ، فقليل له : قد رأى القاضى النيل ؟ فقال : قد سمعت تحرير الماء .

قلت : فله دُرّ قاضٍ أقام بمصر ثمانى عشرة سنة ، لم^(٣) يُبصر النيل !

وكانت الكايّة التى خرج فيها تكيّن إلى الجيزة ، قد قُتل فيها في الواقعة على ما قيل نحو من خمسين ألفاً ، أراد تكيّن أن يحفر لهم خندقاً ويدفنه ، فخرج إليه القاضى ، وقال : إنك إن فعلت ذلك تَلَفَت الموارث ، ولكن ناد في الناس : مَنْ له قتل يأخذه ، ففعل تكيّن ما قاله .

قال ابن زُولاخ : وجرى للقاضى في هذا الخروج إلى الجيزة خبرٌ عجيب ، حرّكه البول ، وهو راجع ، فعَدَلَ إلى بستان فنزل وبال ، واستنجدى وتوضاً من مائه ، ثم انصرف ، ثم سأل بعد أيام عن البستان ، فقليل : لفلاة ، فأرسل إليها يستأذنها على الحضور إليها ، فارتاعت لذلك وقالت : أنا أركب إليه ، وكانت من أهل الأقدار ، فأبى ، فركب إليها أبو عبيد ، وقد فرشت له الدار وحسّتها ، فقال لها : البستان لك وحدك بلا شريك ؟ فقالت : نعم ، وأنا التى أسقيه من ماءى ، قال : فأنا نزلت في أرضه ، وتوضأت من مائه ، فخذى ثمن ذلك ، فبكت . وقالت : أيها القاضى ، أنت في جِلٍّ ، ولو علمتُ أن القاضى يقبله هديّة لأهديته إليه ، فقال لها : عن طيب نفس تركت ، ولم تتركى ذلك لأجل القاضى وحرّمته ؟ فقالت : نعم ، فانصرف .

(١) في المطبوعة : « فلم » والمثبت من ج ، ز .

وحكى ابن زُولاق أشياء من هذا الجنس ، دالة على تصلبه في الورع ، وأشياء أُخر دالة على شدته في الحق ، وأشياء أُخر دالة على تصميمه ووقاره وهيبته ، وأنه كان ينهى أن يتلفظ لافظ في مجلسه بذكر الطعام أو النساء .

قال : ومكث في مصر ثمانى عشرة سنة وستة أشهر ، ما رآه راءٍ يأكل ولا يشرب .

وذكر أن تواقيعه جُمِعت وكُتبت ؛ لفصاحتها وبلاغتها ، وأنه كان إذا تكلم بكلمة طارت في البلد إعجاباً بها .

(ومن مליح توقيعاته)

رُفع إليه أن امرأة امتنعت من السفر مع زوجها ، فوقع إلى كاتبه : إن لم يكن لها مهرٌ عليه باق ، ولم يكن بينهما شقاق ، يدعوها إلى مساوىء الأخلاق ، فله أن يخرج بها إلى جميع الآفاق .

وكتب إليه^(١) خليفته الحسن بن صالح البهنسِيّ : إن جماعة ذُموني عند القاضي ، فكتب إليه أبو عبيد : لو كان المادحون لك بعدد الدّامين الزّارين^(٢) عليك ، لما نقصك ذلك عندى ، فكيف والمُثنون عليك أضعافُ الدّامين ، وسألتك بالله ألا يزيدك كتابى إلا تواضعا ، ولا تُفَقِّعَ بكتاب قاضيك على رعيتك ، فتضعف قلوبهم ، فإنما قُربك منى قُربك من الحق ، ومتى بُعدت منه بُعدت من قلبى ، والسلام .

وكان أبو بكر بن الحدّاد كثير الإجلال للقاضى أبى عبيد ، بحيث لا يقول له إلا القاضى ؛ غيبةً وحضوراً ، في حياته وبعد وفاته ، وإذا قيل له : من القاضى ؟ غضب ، ويقول : إنما القاضى أبو عبيد .

(١) في المطبوعة : « إلى » والتصحيح من ج ، ز .

(٢) في الأصول : « الدارين » . ولا معنى له . والزارين : جمع زارٍ ، وهو العائب المستهزئ .

(ومن قضايا أبى عبيد)

● شكت إليه امرأة كَبَرِ آلةِ زوجها ، وأنها لا تُطيقه ، فأمر شاهدا بالكشف عن ذلك ، ثم فَرَّقَ بينهما . كذا نقل الثَّقَلَةُ ؛ فإِما أن يكون فَرَّقَ بينهما ، بمعنى أن توسَّطَ بينهما واسترضى خاطر الزوج حتى طَلَّقَهَا ، وإِما أن يكون للمرأة الفَسْخُ بِكَبَرِ آلةِ الزوج ، وهذا غريب ، لا أعرف من قال به .

ومما يُحكى في تصميمه أن مؤنسا الخادم ، وهو أكبر أمراء المقتدر ، وكان في خدمته سبعون أميراً ، سوى أصحابه ، وكان يُخطَبُ له على جميع المنابر مع الخليفة ، ورد إلى مصر في عسكر كبير^(١) ، فعرض له ضَعْفٌ ، فأرسل إلى القاضي يطلب منه شهوداً يُشهدهم عليه أنه أوصى بوقف قرى كثيرة على سبيل البرِّ ، وبِعَتْ سِتْمائة مملوك ، وبأنواع من الخير ، فقال القاضي : حتى يَثْبُتَ عندى أن مؤنسا حرٌّ .

هذا ، ومؤنس أكبر أمراء الإسلام ، فصمَّ القاضي ، وقال : إن لم يَرِدْ على كتابُ المقتدر أنه أعتقه ، وإلا فلا أفعل .

ومن ذلك أن أمير المؤمنين المقتدر كتب كتاباً إلى القاضي ، فوصل الكتاب إلى مؤنس ، فاستدعى بعض^(٢) الأمراء ليوصله إلى القاضي ، فهاب القاضي ، فدعى ثَكِين أمير مصر ، وحمله أن يذهب إلى القاضي ، ويوصل الكتاب إليه ، فأتى إلى القاضي وأومى بيده إلى أن ناوله^(٣) الكتاب ، فقال القاضي : ما هذا ؟

فقال : كتاب أمير المؤمنين .

فقال : أَمِنْ يدك ؟ [فقال : بلى]^(٤) .

فقال : بل من يد شاهدين عَدْلين ، يشهدان أنه كتاب أمير المؤمنين .

(١) في المطبوعة : « كثير » وأثبتنا ما في ج ، ز ، د .

(٢) في ج ، ز ، د : « ببعض » والمثبت في المطبوعة .

(٣) هكذا في المطبوعة ، وفي ج ، ز : « ناوله » بنقط النون فقط .

(٤) ساقط من المطبوعة وهو من ج ، ز .

وذكر أن شخصا ، يقال له إبراهيم ، أصبح في منزله يوما جُنُبًا ، ليس معه شيء يدخل به الحمام ، قال : فخرجت رجاء صديق يُدخلني الحمام ، فإذا بعَريمٍ على بائى ، يطالبني بخمسة دنانير ، فحدثته حديثي ، فقال : ما نفترق إلا إلى القاضى ، فتوجهنا إلى القاضى أبى عبيد ، فوجدناه خارجا من المسجد ، وبين يديه غلامٌ أسودٌ نحصى ، فقال له نحصى : أيد الله القاضى ، انظر فى أمرى ، فإنى بُتُّ على بابك . والقاضى مطرق لا ينظر إلينا ، حتى دخل داره ، وليس على بابه حاجب ولا أحد ، ثم خرج إلينا الغلام ، وقال : ادخلا ، فدخلنا فوجدناه جالسا فى وَسَطِ مَجْلِسِهِ ، فقال : تكلّما ، فسبقت أنا ، فصرت المدعى ، فقلت : أيد الله القاضى : لى على هذا خمسة دنانير .

فقال : مصرّية ؟

فقلت : نعم .

فقال : حالة ؟

فقلت : نعم . فقال للنحصى : ما تقول ؟ فضحك متعجبا ، فصاح القاضى صَيْحَةً ملأت الدار ، وقال : ممّ تضحك ؟ لا أضحك الله سِنَّكَ ، وَيَحْك ! تضحك فى مجلس ، الله مُطَّلَعٌ عليك فيه ، ويحك ! تضحك وقاضيك بين الجنة والنار ! فأرعب القاضى الرجل ، وقال : أنا أدفع إليه ، قُمْ . فقمنا ، فلما خرج قال لى : امضى ؛ فأنت فى جِلٍّ ، فقلت : ما نفترق إلا بخمسة دنانير ، ارجع بنا إلى القاضى . فأعطانى دينارا ، ومرض ثلاثة أشهر ، فكنت إذا عُدته ، يقول لى : صيحة القاضى فى قلبى إلى الساعة ، وأحسبها تقتلنى .

(ومن المسائل عن القاضى أبى عبيد)

● مسألة اجتناب الحائض .

حكى الرافعى فى « كتاب النكاح » عن أبى عبيد بن حَرْبويه أنه تُتَجَنَّبُ الحائضُ فى جميع بدنها ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ ^(١) ولم يحك هذا فى « باب الحيض » .

(١) سورة البقرة ٢٢٢ .

وقال التَّوَوَّى : إن قول أُنَى عبيد هذا غلط فاحش ، مخالف للأحاديث الصحيحة المشهورة ؛ لقوله ﷺ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » ولأنه ﷺ كان يباشر فوق الإزار . قال : وقد خالف قائله إجماع المسلمين^(١) .

قال ابن الرَّفْعَةِ : الإجماع إن صح ، فالغلط فاحش ، وإن لم يصح ، ففيه للبحث مجال ؛ لأن الشافعيّ قال في « الأم » في الجزء الرابع عشر ، في « باب ما يُنال من الحائض^(٢) » : « تَحْتَمِلُ^(٣) الآية : فاعتزلوا فروجَهُنَّ ؛ لما وصف^(٤) من الأذى ، وتَحْتَمِلُ^(٥) اعتزال فروجَهُنَّ وجميع أبدانهنَّ [فروجَهُنَّ ، وبعض أبدانهنَّ]^(٦) دون بعض ، وأظهر معانيه اعتزال أبدانهنَّ كلّها » .

وإذا كان هذا ظاهر الآية ، فما ذكر من مباشرة النبي ﷺ للحائض فيما فوق الإزار ، يجوز أن يكون من خصائصه ، كيف وسياق الآية يصرفها إلى الأمة ، قال الله تعالى : ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ والظاهر أن قوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ من جملة ما أمر أن يقوله لهم ، وإذا كان كذلك ، فهو غير داخل باللفظ فيهم ، وإن قال بعضهم إنه يشمل الخطاب ، لكنه من غير اللفظ ، وإذا كان غير داخل فيهم ، فلا يكون فعله مبيناً^(٧) له ، مقيداً أو مخصصاً ، لما اقتضاه ظاهر الآية فيهم .

وأما قوله عليه السلام : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » فلعل أبا عبيد يحمل النكاح على المباشرة بآلته ، وهو الذَّكَرُ ، ولا يخصه بمَحَلٍّ ، بل يُجْرِيهِ في جميع البدن ، كما هو ظاهر الآية ، ويكون قائلًا بإباحة القُبلة والمعانقة ، ونحوهما ، ويحمل قوله ﷺ على ذلك .

(١) راجع المجموع ٣٦٤/٢ .

(٢) في الأصول : « الحيض » وأثبتنا ما في الأم ١٥٥/٥ .

(٣) في الأم : « يحتمل فاعتزلوا » .

(٤) في الأم : « بما وصفت » .

(٥) في الأم : « ويحتمل » .

(٦) تكملة من الأم .

(٧) في المطبوعة : « مثبتاً » وأثبتنا ما في ج ، ز .

وعلى الجملة فمذهب أبى عبيد مرجوح ، ونصُّ الشافعيّ في « الأم » في الجزء الرابع عشر في « باب إتيان الحائض » على خلافه ؛ فإنه قال : ^(١) « إن الآية وإن احتملت الجماع وغيره ، فالجماع أظهر ؛ لأن الله تعالى أمر بالاعتزال ، ثم قال تعالى : ﴿ فَلَا تَقْرُبُوهُنَّ ﴾ فأشبه أن يكون أمرا بينا ، ولهذا نقول بالاستدلال بالسنة . انتهى كلامه في « المطلب » ^(٢) .

قال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغويّ ، في جزء له لطيف ، سمّاه « فتيا فقيه العرب » يرويه الخطيب البغداديّ عن القاضي أبى زُرعة رَوَحَ بن محمد الرازيّ ، عن ابن فارس ، قال : سمعت أبا بكر محمد بن الحسين الفقيه ، يقول : ادعى رجلٌ مالا بحضرة أبى عبيد بن خربويه ، فقال المدعى عليه : ماله على حَقٍّ ، بضم اللام ، فقال أبو عبيد : أتعرف الإعراب ؟ قال : نعم ، قال : قم قد ألزمتك المال [انتهى] ^(٣) .

[قال : ^(٣)] وهى مسألة غريبة ، وحكمها مُتَّبَعَةٌ .

(١) انظر الأم ١٥٤/٥ .

(٢) ذكر في الطبقات الوسطى من مسائل أبى عبيد :

- « أنه منع من جواز تعجيل الزكاة .
- وأنه جَوَّز للمسلم نكاح المجوسية ، تفريعا على قولنا : إنهم كان لهم كتاب .
- وأنه ألزم من أخرج جناحا إلى الطريق أن يكون بحيث يمر تحته الفارس ناصبا رحمه .

● وأنه اشترط في تحريم السَّوْم على سَوْم أخيه أن يكون مسلما . وقال : لا بأس بدخول المسلم على الذمّي في سَوْمه ، لقوله ﷺ : « سوم أخيه » وكذلك قال في الخطبة على الخطبة . وكل هذه مسائل مشهورة .

وقد أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى .

(٣) زيادة من ج ، ز على ما في المطبوعة .

على بن الحسين بن على المَسْعُودِي*

صاحب التواريخ : كتاب « مروج الذهب » فى أخبار الدنيا ، وكتاب « ذخائر العلوم » ، وكتاب « الاستذكار لما مر من الأعصار » ، وكتاب « التاريخ » فى أخبار الأمم ، وكتاب « أخبار الخوارج » ، وكتاب « المقالات فى أصول الديانات » ، وكتاب « الرسائل » وغير ذلك .

قيل : إنه من ذرية عبد الله بن مسعود^(١) رضى الله عنه .

أصله من بغداد ، وأقام بها زمانا ، وبمصر أكثر .

وكان أخباريا ، مفتيا ، علامة ، صاحب مَلَحٍ وغرائب .

سمع من نَفْطَوَيْهِ ، وابن زُبَيْر القاضى ، وغيرهما .

ورحل إلى البصرة ، فلقى بها أبا خليفة الجُمَحِيّ ، ولم يُعَمَّر على ما ذكر .

وقيل : إنه كان معتزليا العقيدة .

مات سنة خمس وأربعين ، أو ست وأربعين وثلاثمائة .

وهو الذى علّق عن أبى العباس ابن سُرَيْج « رسالة البيان عن أصول الأحكام » وهذه الرسالة عندى نحو خمس عشرة ورقة ، ذكر المسعودى فى أولها أنه حضر مجلس أبى العباس ببغداد ، فى علته التى مات بها ، سنة ست وثلاثمائة ، وقد حضر المجلس لعيدة أبى العباس جماعة من حُذّاق الشافعيين ، والمالكيين ، والكوفيين^(٢) ، والداوديين ، وغيرهم من

* له ترجمة فى : أعيان الشيعة ١٩٨/٤١ ، تذكرة الحفاظ ٧٠/٣ ، تنقيح المقال ٢٨٢/٢ ، الذريعة ٣٤٧/٣ روضات الجنات ٣٧٩ ، شذرات الذهب ٣٧١/٢ . وهو فيها : « أبو الحسن على بن أبى الحسن » العبر ٢٦٩/٢ ، الفهرست ٢١٩ ، فوات الوفيات ٩٤/٢ ، لسان الميزان ٢٢٤/٤ ، معجم الأدباء ٩٠/١٣ ترجمة طيبة . النجوم الزاهرة ٣١٥/٣ . (١) ومن هنا جاءت نسبته ، لكن ذكر صاحب تنقيح المقال أن المسعودى نسبة إلى مسعودة : محلة ببغداد من وراء المأمونية . ولم نجد هذا القول لأحد من ترجم المسعودى . ولم نجده أيضا فى معجم البلدان لياقوت عند الكلام على المسعودة ٥٣/٨ .

(٢) فى ج حاشية : « أى الحنفيين » .

أصناف المخالفين ؛ فبينما أبو العباس يكلم رجلا من المالكيين إذ دخل عليه رجل معه كتاب مختوم ، فدفعه إلى القاضي أبي العباس ، فقرأه على الجماعة ، فإذا هو من جماعة الفقهاء المقيمين ببلاد الشاش ، يُعلمونه أن الناس في ناحيتهم ، أرض شاش وفرغانة مختلفون في أصول فقهاء الأمصار ، ممن^(١) لهم الكتب المصنفة والفُتيا ، ويسألونه رسالةً ، يذكر فيها أصول الشافعيّ ، ومالك ، وسفيان الثوريّ ، وأبي حنيفة ، وصاحبيّه ، وداود بن عليّ الأصبهانيّ ، وأن يكون ذلك بكلام واضح يفهمه العامّي . فكتب القاضي هذه الرسالة ، ثم أملى فيما ذكر المسعوديّ عليهم بعضُها ، وعجز لضعفه عن إملاء الباقي ، فقرأ عليه ، والمسعوديّ يسمع .

٢٢٧

على بن الحسن القاضي أبو الحسن الجُوريّ

والجور ، بضم الجيم ، ثم الواو الساكنة ، ثم الراء^(٢) : بلدة من بلاد فارس .
أحد الأئمة من أصحاب الوجوه .

لقى أبا بكر النيسابوريّ ، وحَدَّث عنه ، وعن جماعة .

ومن تصانيفه : كتاب « المرشد » في^(٣) « شرح مختصر المُزنيّ » أكثر عنه ابن الرُّفعة والوالد ، رجمهما الله ، الثَّقَل ، ولم يطلّع عليه الرافعيّ ولا النُّويّ ، رجمهما الله ، وقد أكثر فيه من ذكر أبي علي بن أبي هريرة ، وأضرابه .

● وذكر ابن الصَّلّاح أنه وقف على كتاب له اسمه^(٤) « الموجز » على ترتيب^(٥) المختصر ، يشتمل على حجاج مع الخصوم اعتراضا وجوابا ، اختار فيه أن الزاني والزانية لا يصحّ

(١) في ج ، ز : « بمن » والمثبت من د ، والمطبوعة .

(٢) سبق في صفحة ٦٥ من الجزء الثاني « الجوزي » بالزاي ، متابعة للأصول . وهو خطأ .

(٣) في الطبقات الوسطى : « في عشر » وبعد ذلك بياض يسع كلمة واحدة . ثم : « شرح فيه مختصر المزني » .

(٤) في المطبوعة : « سماه » . والمثبت من ج ، ز .

(٥) في الطبقات الوسطى : « تهذيب » .

نكاحهما ، إلا لمن هو مثلهما ، وأن الزنا لو طرأ من أحدهما بعد العقد انفسخ النكاح^(١) .

● وحكى قولين في وجوب نفقة الكافر على الابن المسلم .

قلت^(٢) : الخلاف مشهور ، والصحيح الوجوب .

● قلت : وحكى أيضا قولين ، فيما إذا قال : أنت على حرام . أحدهما : تجب الكفارة بنفس قوله : « أنت على حرام » والثاني : لا تجب إلا بالوطء ؛ لأن به تقع المخالفة ، كما يحث في اليمين .

● وقال : الصحيح عندى جواز عقد الشركة على العُروض^(٣) .

● وقال فيما إذا علّق الطلاق على محبتها أو بغضها ، فقالت : أنا أحبك أو أبغضك ، وكذبها : إنه لا يقع الطلاق ، وجزم به ، وفرّق بينه وبين الحيض ، بأنها مؤتمنة فيه ، والحبّ والبغض ليس مما ائتمنت عليه ، ثم قال : ولو قال قائل : يُقبل قولها في ذلك ، قياسا على الحيض والحمل ، لأن الحبّ والبغض مما لا يوصل إلى علمه ، إلا منها ، لكان مذهبا . انتهى .

والقول بقبول قولها هو الذى^(٤) جزم به الرافعى ، تبعا لأكثر الأصحاب .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

« وخالف الشافعى ومالكا وأبا حنيفة ، وغيرهما ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ [سورة النساء ٢٥] بقوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً ﴾ الآية [سورة النور ٣] وأنكر نسخها بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى ﴾ [سورة النور ٣٢] وذكر أنه لا دليل على تأخره عنه ، وعارض قول من روى عنه ذلك بما روى عن غيره ، وحمل النكاح فيها على الوطء » .

(٢) الذى في الطبقات الوسطى : « كون الخلاف قولين غريب . وأما أصل الخلاف فهو في الرافعى . والصحيح المشهور الوجوب » .

(٣) زاد في الطبقات الوسطى : « كما هو مذهب مالك » .

(٤) في المطبوعة : « ما » والمثبت من ج ، ز ، د .

على بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل
أبو الحسن الجرجاني *

قاضي جرجان ، ثم قاضي الرّى ، والجامع بين الفقه والشعر ، له « ديوان » مشهور ، وكان حسن الخط ، فصيح العبارة ، وهو مصنف كتاب « الوساطة بين المتنبّي وخصومه » .

ورد تيسابور سنة سبع وثلاثين ، مع أخيه ، في الصّبا ، وسمعا على الشيوخ . ذكره الشيخان : أبو إسحاق الشيرازي ، وقال : كان فقيها شاعرا^(١) . وأبو عاصم ، وقال : صنّف « كتابا^(٢) في الوكالة » ، وفيه أربعة آلاف مسألة .

● قال : وحكى^(٣) عن المزنّي أن التوكيل في الظهار^(٤) والرّجعة لا يجوز . قلت : وهو وجه مشهور .

وقد ولّى أبو الحسن هذا قضاء جرجان ، ثم انتقل إلى الرّى ، وولى قضاء القضاة بها . ذكره أبو منصور الثعالبي في « اليتيمة » فقال : « حسنة جرجان ، وفرد الزمان ، ونادرة الفلك ، وإنسان حدقة العلم ، ودرة تاج الأدب ، وفارس عسكر الشعر ، يجمع خطّ ابن مقلة ، إلى نثر الجاحظ ، ونظم البحتري ، وينظم عقد الإتيان والإحسان^(٥) . وله يقول صاحب :

إذا نحن سلّمنا لك العلم كلّهُ فدع هذه الألفاظ ننظم شذورها
هذا بعض كلام الثعالبي في خبره .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٣١/١١ ، تاريخ جرجان ٢٧٧ ، شذرات الذهب ٥٦/٣ ، طبقات الشيرازي ١٠١ ، طبقات العبادي ١١١ ، مرآة الجنان ٣٨٦/٢ ترجمة وافية ، معجم الأدباء ١٤/١٤ ترجمة مطولة ، النجوم الزاهرة ٢٠٥/٤ ، وفيات الأعيان ٤٤٠/٢ ، يتيمة الدهر ٣/٤ ، ترجمة مستوعبة .

(١) في طبقات الشيرازي : « فقيها أدبيا شاعرا » .

(٢) في طبقات العبادي : « كتاب الوكالة » .

(٣) في العبادي : « ويحكي » .

(٤) بعد هذا في العبادي زيادة : « والإيلاء » .

(٥) بعد هذا في اليتيمة : « في كل ما يتعاطاه » .

ومن شعر أبي الحسن ، السائر في الآفاق ، ما أنشدناه الحافظ أبو العباس بن المظفر ، بقراءتي عليه ، قال : أنشدنا الحسن بن عليّ بن محمد بن الحلال^(١) ، بقراءتي ، أنشدنا جعفر بن عليّ الهمدانيّ ، سماعاً عليه ، قال : أنشدنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العثمانيّ الديباجيّ الإمام ، قال : كتب إليّ العلامة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الرّمحشيريّ ، من مكّة ، وأجاز لي^(٢) .

ح : وكتب إليّ أحمد بن عليّ الحنبلّيّ ، وزينب بنت الكمال ، وفاطمة بنت إبراهيم بن أبي عمر ، عن محمد بن عبد الهادي ، عن الحافظ أبي طاهر السلفيّ ، عن الرّمحشيريّ ، قال : أنشدنا أحمد بن محمد بن إسحاق الخوارزميّ ، قال : أنشدنا أبو سعد المحسن بن محمد الجشميّ^(٣) ، قال : أنشدنا الحاكم أبو الفضل إسماعيل بن محمد بن الحسن ، قال : أنشدنا القاضي أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجانيّ ، لنفسه :

<p>يقولون لي فيك انقباض وإنما أرى الناس من دانا هم هان عندهم وما كلُّ برقي لاح لي يستفزني وإني إذا ما فاتني الأمر لم أبت ولم أقصر حقّ العلم إن كان كلّما إذا قيل هذا منهّل قلت قد أرى ولم أبتذل في خدمة العلم مهجتي أشقى به غرساً وأجنيه ذلّة</p>	<p>رأوا رجلاً عن موقف الذلّ أحجماً^(٤) ومن أكرمتُه عزّة النفس أكرماً ولا كلُّ من لاقيتُ أرضاه منعماً أقلُّبُ كفى إثره مُتندماً بدا طمع صيرته لي سلماً ولكنّ نفس الحرّ تحمل الظمّاً^(٥) لأخدّم من لاقيتُ لكنّ لأخدماً إذا فاتباعُ الجهلِ قد كان أخزماً^(٦)</p>
---	---

(١) في أصول الطبقات الكبرى : « الجلال » بالجمع . وأثبتناه بالخاء المعجمة من الطبقات الوسطى ، وانظر الباب ٣٩٦/١ .

(٢) زاد في الطبقات الوسطى : « جميع مروياته وتصانيفه » .

(٣) هكذا في أصول الطبقات الكبرى . والضبط من ج ، والذي في الطبقات الوسطى : « الجمحي في كتاب جلاء الأبصار في الأخبار ، له » .

(٤) في معجم الأدباء ١٧ : « في موقف » .

(٥) في معجم الأدباء ، واليتيمة ٢٣ : « هذا مشرب » .

(٦) في ج ، ز ، والمطبوعة : « أشقى » بالسين المهملة . وصححناه بالمعجمة من : د ، والطبقات الوسطى ، واليتيمة ، ومعجم الأدباء ١٨ ، وفيه : « فاتباع » .

ولو أنّ أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما^(١)
ولكن أهانوه فهان ودنسوا مُحياه بالأطماع حتى تَجَهَّما^(٢)

لله هذا^(٣) الشعر ! ما أبلغه وأصنعه ! وما أعلى على هامِ الجوزاء موضعه ! وما
أنفعه لو سمعه مَنْ سمعه ! وهكذا فليكن ، وإلا فلا ، أدب كل فقيه ،^(٤) ولمثل هذا
الناظم يحسن النظم الذى لا نظير له ولا شبيه^(٥) ، وعند هذا ينطق المنصف بعظيم
الثناء ، على ذهنه الخالص لا بالتقوية .

وقد نحا نحوه شيخ الإسلام ، سيّد المتأخرين ، أبو الفتح ابن دَقِيق العيد ، فقال ،
لما كان مقيما بمدينة قُوص :

يقولون لى هلا نهضت إلى العلا
وهلا شددت العيس حتى تحلها
ففيها من الأعيان مَنْ فيض كفه
وفيه قضاة ليس يخفى عليهم
وفيه شيوخ الدين والفضل والألى
وفيه وفيها والمهانة ذلّة
فقلت نعم أسعى إذا شئت أن أرى
وأسعى إذ ما لذ لى طول موقفى
وأسعى إذا كان التفاف طريقتى
وأسعى إذا لم يبق فى بقیة
فكم بين أرباب الصدور مجالسا

فما لذّ عيش الصابر المتقنع
بمصر إلى ظلّ الجنب المرفع
إذا شاء روى سيّله كلّ بلقع
تعين كون العلم غير مضيع
يشير إليهم بالعلا كلّ أصبع
فقم واسع واقصد باب رزقك وأقرع
ذليلا مهانا مستحفا بموضع
على باب محجوب اللقاء مُمْنَع
أروخ وأغدو فى ثياب التصنع
أراعى بها حقّ التقى والتورع
تشبّ بها نار العصى بين أضلعي

(١) فى معجم الأدباء : « تعظما » . ورواه المصنّف فى معيد النعم ٧٠ « لعظما » بفتح العين .

(٢) فى معجم الأدباء : « ولكن أذلوه جهارا وذنسوا » وفى الطبقات الوسطى : « أذلوه » .

(٣) فى المطبوعة : « لله در هذا الشعر » والمثبت من سائر الأصول لكن فى الطبقات الوسطى : « النظم
مكان الشعر » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « ولمثل هذا يحسن هذا النظم العديم الشبيه » .

وكم بين أرباب العلوم وأهلها
مناظرة تحمي النفوس فتنتهي
من السفه المزرى بمنصب أهله
فأما توقي مسلك الدين والتقى
إذا بحثوا في المشكلات بمجمع
وقد شرعوا فيها إلى شر مشرع
أو الصمت عن حق هناك مضيع
وإما تلقى غصة المتجرع
ومن شعر الجرجاني :

أفدى الذى قال وفى كفه
الورد قد أيع فى وجنتى
مثل الذى أشرب من فيه
قلت فمى باللثم يَجْنِيهِ^(١)

ولم يزل على قضاء القضاة بالرئى إلى أن توفى بها فى ذى الحجة ، سنة اثنتين
وتسعين وثلاثمائة ، وحُمل تابوته إلى جرجان ، فدفن بها .

٢٢٩

على بن عمر بن أحمد بن مهديّ بن مسعود بن الثعمان بن دينار بن عبد الله
الإمام الجليل أبو الحسن الدارقطنىّ البغداديّ الحافظ*

المشهور الاسم ، صاحب المصنّفات ، إمام زمانه وسيّد أهل عصره ، وشيخ أهل
الحديث .

مولده فى سنة ست وثلاثمائة .

سمع من أبى القاسم البَغَوِيّ ، وأبى بكر بن أبى داود ، وابن صاعد ، ومحمد بن هارون
الحضرميّ ، وعلى بن عبد الله بن مبشّر^(٢) الواسطيّ ، وأبى عمر محمد بن يوسف القاضى ،

(١) فى الأصول : « فمن باللثم » وأثبتنا ما فى البيّمة ٩ ، ومعجم الأدباء ١٦ .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٣١٧/١١ ، تاريخ بغداد ٣٤/١٢ ، ترجمة مطولة ، تذكرة الحفاظ ١٨٦/٣ ،
روضات الجنات ٤٨١ ، شذرات الذهب ١١٦/٣ ، طبقات القراء ٥٥٨/١ ، طبقات ابن هداية الله ٣٣ ، العبر
٢٨/٣ ، اللباب ٤٠٤/١ ، المختصر فى أخبار البشر ١٣٠/٢ ، مفتاح السعادة ١٤/٢ المنتظم ١٨٣/٧ ، النجوم
الزاهرة ١٧٢/٤ ، وفيات الأعيان ٤٥٩/٢ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ وحواشيها .

والدارقطنى ، بفتح الدال وسكون الألف ، وفتح الراء ، وضم القاف ، وسكون الطاء المهملة ، وفى آخرها
نون : نسبه إلى دار القطن . وكانت محلة كبيرة ببغداد . اللباب .

(٢) فى المطبوعة : « بشر » والتصحيح من ج ، ز ، د ، والعبر ١٠٣/٢ .

والقاسم والحسين ابني المَحَامِلِيّ، وأبي بكر بن زياد النيسابوريّ، وأبي رَوْق الهَزَانِيّ^(١) وبدر بن الهيثم، وأحمد بن إسحاق بن البهلول، وأحمد بن القاسم الفَرَائِضِيّ، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، وخلق كثير، ببغداد، والكوفة، والبصرة، وواسط.

ورحل في الكهولة^(٢) إلى الشام ومصر، فسمع القاضي أبا الطاهر الدَّهْلِيّ، وهذه الطبقة.

روى عنه الشيخ أبو حامد الإسفَرَايِنِيّ الفقيه، وأبو عبد الله الحَاكِم، وعبد الغنيّ ابن سعيد المصريّ، وثَمَام الرَازِيّ، وأبو بكر البَرْقَانِيّ، وأبو ذَرَّ عَبْدُ بن أحمد، وأبو نُعَيْم الأصبهانيّ، وأبو محمد الحَلَال، وأبو القاسم التَّنَوُخِيّ، وأبو طاهر بن عبد الرحيم الكاتب، والقاضي أبو الطَّيِّب الطَّبْرِيّ^(٣)، وأبو الحسن العَتِيقِيّ، وحمزة السَّهْمِيّ، وأبو الغنائم بن المأمون، وأبو الحسين بن المهتدي بالله، وأبو محمد الجوهريّ، وخلق كثير.

قال الحَاكِم: صار الدَّارَقُطْنِيّ أُوْحَدَ عصره، في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القُرَاء والنحوين، وفي سنة سبع وستين أقيمت ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وُصِف لي، وسألته عن العلل والشيوخ.

قال: وأشهد أنه لم يُخَلَّف على أديم الأرض مثله.

وقال الخطيب: كان الدَّارَقُطْنِيّ فريد عصره، وقرّيع دهره، ونَسِيح^(٤) وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعُمل الحديث، وأسماء الرجال^(٥)، مع الصدق^(٦) والثقة^(٧)، وصحة الاعتقاد^(٨)، والاضطلاع من علوم سوى علم الحديث،

(١) بكسر الهاء وفتح الزاي المشددة، وبعد الألف نون، نسبة إلى هزان، وهو بطن من العتيك من ربيعة. الباب ٢٩٠/٣.

(٢) في المطبوعة: «من الكوفة» والمثبت من ج، ز، د. وسير أعلام النبلاء.

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة: «وأبو القاسم بن بشران».

(٤) في أصول الطبقات الكبرى: «شيخ» وصحناه من الطبقات الوسطى، وتاريخ بغداد.

(٥) بعده في الطبقات الوسطى، وتاريخ بغداد زيادة: «وأحوال الرواة».

(٦) بعده في الطبقات الوسطى: «والأمانة».

(٧) بعده في الوسطى، وتاريخ بغداد: «والعدالة وقبول الشهادة».

(٨) بعده في الوسطى، وتاريخ بغداد: «وسلامة المذهب».

منها القراءات ، فإن له فيها مصنفًا مختصرًا ، جمع الأصول في أبواب عقدها في أول الكتاب ، وسمعت (١) من يعتنى بالقراءات (١) يقول : لم يُسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها ، في عقد الأبواب المقدّمة في أول القراءات ، وصار القراء بعده يسلكون ذلك ، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء ؛ فإن كتابه « السنن » يدل على ذلك ، وبلغنى أنه درّس فقه الشافعى على أبى سعيد الإصطخرى ، وقيل : [على] (٢) غيره . ومنها المعرفة بالأدب والشعر ، فقيل : إنه كان يحفظ دواوين جماعة .

قال : وحدثنى الأزهرى ، قال : بلغنى أن الدارقطنى حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار ، فجلس ينسخ جزءًا ، والصفار يملئ ، فقال رجل : لا يصح سماعك وأنت تنسخ ، فقال الدارقطنى : فهمى للإملاء بخلاف فهمك ، تحفظكم أملى الشيخ ؟ قال : لا ، قال : أملى ثمانية عشر حديثًا ؛ الحديث الأول : عن فلان ، عن فلان ، ومتنه كذا ، ثم مرّ في ذلك حتى أتى على الأحاديث ، فتعجب الناس منه . أو كما قال .

وقال رجاء بن محمد المعدّل (٣) قلت : للدارقطنى : رأيت مثل نفسك ؟ فقال : قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٤) فألححت عليه ، فقال : لم أر أحدًا جمع ما جمعت . وقال أبو ذرّ عبد بن أحمد : قلت للحاكم بن البّيع : هل رأيت مثل الدارقطنى ؟ فقال : هو لم ير مثل نفسه ، فكيف أنا !

وقال أبو الطيّب القاضى : الدارقطنى أمير المؤمنين في الحديث .

وقال الأزهرى : كان الدارقطنى ذكيًا ، إذا ذُكر (٥) شيئًا من العلم أى نوع كان ، وُجد عنده منه نصيب وافر ، ولقد حدثنى محمد بن طلحة النّعالى أنه حضر مع الدارقطنى دعوة ، فجرى ذكر الأكلة ، فاندفع الدارقطنى يورد أخبارهم ونوادرهم ، حتى قطع أكثر ليلته بذلك .

(١) في تاريخ بغداد : « بعض من يعتنى بعلوم القرآن » .

(٢) زيادة من ج ، ز على ما في المطبوعة .

(٣) في ج ، ز ، د : « العدل » والمشت من المطبوعة . ويوافقه ما في تاريخ بغداد ٣٥ .

(٤) سورة النجم ٣٢ .

(٥) في الأصول : « ذكر » والتصحيح من تاريخ بغداد ٣٦ .

وقال الأزهرى : رأيت الدارقُطْنِيَّ أجاب ابن أبي الفوارس عن عِلَّة حديث أو اسم ، ثم قال له : يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيرى . وقال البرقاني : كان الدارقُطْنِيَّ يُملِى على « العِلَل » من حفظه ، قال : وأنا الذى جمعتها ، وقرأها الناس من نُسختي .

قال شيخنا الذهبى : وهذا شيء مدهش ! فمن أراد أن يعرف قَدْر ذلك فليطالع كتاب « العِلَل » للدارقُطْنِيَّ .

وقال الخطيب : حدثنى العتيقى قال : حضرت الدارقُطْنِيَّ ، وجاءه أبو الحسن^(١) البیضاوى بغريب ليسمعه^(٢) منه ، فامتنع واعتل ببعض العِلل ، فقال : هذا رجل غريب ، وسأله أن يملى عليه أحاديث ، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلسا ، تزيد أحاديثه على العشرين ، متون أحاديثه^(٣) جميعها : « نِعَمَ الشَّيْءُ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ » . فانصرف الرجل ، ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئا فقربه ، وأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثا ، متون جميعها : « إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ » .

وقال الحافظ عبد الغنى بن سعيد : أحسنُ الناس كلاما على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة : على بن المدينى^(٤) ، فى وقته ، وموسى بن هارون ، فى وقته ، وعلى ابن عمر الدارقُطْنِيَّ ، فى وقته .

وقال رجاء بن محمد المعدل : كنا عند الدارقُطْنِيَّ يوما والقارىء يقرأ عليه ، وهو يتنفل ، فمرَّ حديث فيه : نُسِيرُ بَنَ دُعْلُقٍ^(٥) ، فقال القارىء : بُشَيْرٌ ، فسبح الدارقُطْنِيَّ ،

(١) فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٣٩/١٢ : « الحسين » .

(٢) فى المطبوعة : « يسمع » وفى الطبقات الوسطى : « ليقرأ له شيئا » . وفى تاريخ بغداد : « وسأله أن يقرأ له شيئا » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « متون أحاديثها جميعها » وفى الطبقات الوسطى : « متن جميعها » وفى تاريخ بغداد : « متون جميعها » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « المدائنى » والتصحيح من ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « دُعْلُق » بمعجمتين وفى ج ، ز : « دُعْلُق » بمهملتين . وأثبتناه بمعجمة ومهملة من تاريخ بغداد ٣٩/١٢ ، والطبقات الوسطى . والضبط منها : .

فقال : بَشِير ، فسَبَّح ، فقال : بُسَيْر ، فتلا الدارَقُطْنِيّ : ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾^(١) .

وقال حمزة بن محمد بن طاهر : كنت عند الدارَقُطْنِيّ وهو قائم يتنفل ، فقرأ عليه أبو عبد الله ابن الكاتب : عمرو بن شعيب ، فقال : عمرو بن سعيد ، فسَبَّح الدارَقُطْنِيّ ، فأعاده ، وقال : ابن سعيد ، ووقف ، فتلا الدارَقُطْنِيّ : ﴿ يَا شُعَيْبُ أَصْلَوْكَ تَأْمُرُكَ ﴾^(٢) فقال : ابن شعيب .

● قلت : وهذا في الحكايتين مع حسنه ، فيه من أُنَى الحسن استعمال للمسألة المشهورة ، فيمن أتى في الصلاة بشيء من نَظْم القرآن قاصداً للقراءة وشيء آخر ، فإن صلاته لا تبطل ، على الأصح ، ولو قصد ذلك الشيء الآخر وحده لبطلت .
وقال محمد بن طاهر المَقْدِسِيّ : كان للدارَقُطْنِيّ مذهب في التدليس خَفِيّ ، يقول فيما لم يسمعه من أُنَى القاسم البَغَوِيّ : قُرِئَ على أُنَى القاسم البَغَوِيّ ، حَدَّثَكُمْ فلان .
توفي الدارَقُطْنِيّ يوم الخميس لثلاثين خَلَوْنَ من ذى القعدة ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

قال أبو نصر بن مَكُولَا : رأيت في المنام كأني أسأل عن حال الدارَقُطْنِيّ في الآخرة ، ف قيل لي : ذاك يُدْعَى في الجنة الإمام .

٢٣٠

على بن محمد بن مَهْدِيّ
أبو الحسن الطَّبْرِيّ *

تلميذ الشيخ أُنَى الحسن الأشعريّ ، صحبه بالبصرة وأخذ عنه .
وكان من المبرزين في علم الكلام والقَوَامِين^(٣) بتحقيقه ، وله كتاب « تأويل الأحاديث

(١) الآية الأولى من سورة القلم . وفي تاريخ بغداد بعد الآية : « فقال القاريّ : نسير بن ذعلوق ، ومر في قراءته » .

(٢) سورة هود ٨٧ .

* له ترجمة في : تبين كذب المفتري ١٩٥ ، طبقات الإسنى ٣٩٧/٢ ، طبقات العبادى ٨٥ ، طبقات المفسرين للداودى ٤٣٣/١ ، الوافى بالوفيات ١٤٣/٢٢ .

(٣) في الأصول : « والقوانين » بالنون ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

المشكلات الواردة^(١) في الصفات » وكان مُفْتَنًا^(٢) في أصناف العلوم .

قال أبو عبد الله الحسين بن [أحمد بن]^(٣) الحسن الأسديّ : كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن علي بن مهديّ الطبريّ الفقيه ، مصنفًا للكتب ، في أنواع العلوم ، مفتيًا^(٤) حافظًا للفقه ، والكلام ، والتفسير ، والمعاني ، وأيام العرب ، فصيحًا ، مبارزا في النظر ، ما شُهِد في أيامه مثله . انتهى .

قوله : « ابن مهدي » ربما أُوهم أن مهديًا أبوه ، وكذا وقع في طبقات الوسطى والصغرى ، ثم تحققت أنه جدّه ، وأن أباه محمد^(٥) .

وقد ذكر العباديّ هذا الشيخ في طبقة القفال الشاشيّ ، وقال فيه : صاحب « الأصول »^(٦) والعلم الكثير .

وترجمه الحافظ ابن عساكر في كتاب « التبيين » ولم أر من أرّخ وفاته^(٧) .

أنشدنا يحيى بن فضل الله العمريّ في كتابه ، عن مكّي بن علّان ، أن أبا القاسم الحافظ ، أنبأه ، قال : أخبرنا نصر الله المصيصيّ ، أخبرنا علي بن أبي القلاء المصيصيّ ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن إبراهيم الفارقيّ المعروف بابن الضّرّاب ، أخبرنا أبو سعد^(٨) المالينيّ ، أنشدنا أبو الحسن علي بن محمد بن مهديّ الطبريّ لنفسه :

ما ضاع من كان له صاحب يقدر أن يصلح من شأنه
فلنما الدنيا بسكّانها وإنما المرء بإخوانه

(١) في الطبقات الوسطى ، والتبيين : « الواردة » .

(٢) في المطبوعة . « مفتيًا » وفي ج ، ز : « مفتنا » وما أثبتنا من الطبقات الوسطى .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى . وفيها : « بن الحسين » .

(٤) قال المصنف في الطبقات الوسطى : « علي بن مهدي الطبريّ ومنهم من يقول فيه : علي بن محمد ابن مهدي » .

(٥) بعد هذا في العبادي زيادة : « وتفسير أسامي الرب عز وجل » .

(٦) ذكر الصفدي أنه توفي في حدود سنة ٣٨٠ هـ .

(٧) في المطبوعة : « سعيد » والتصحيح من سائر الأصول ، والتبيين ١٩٦ ، واللباب ٨٩/٣ .

قال^(١) : وأنشدني أبو الحسن بن مهديّ لنفسه أيضا :

إن الزمانَ زمانٌ سَوٌّ وَجَمِيعُ هذا الخَلْقِ بَوٌّ^(٢)
ذهب الكِرَامُ بأسرِهِمْ وَبَقِيَتْ في لَيْتٍ وَلَوْ
فإذا سألتُ عن النَّدى فجوابُهُم عن ذاك وَوُ

٢٣١

على بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر

أبو الحسن الأنطاكيّ المقرئ*

كان بصيرا بالعربية ، والقراءات ، والحساب ، وله حظ من^(٣) الفقه .

دخل بلاد الأندلس ، وكان عيشه من غزل جاريته .

ولد بأنطاكية ، سنة تسع وتسعين ومائتين ، ومات بقرطبة في ربيع الأول ، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

٢٣٢

عمرو^(٤) بن أحمد بن محمد بن الحسن

أبو أحمد الإستراباذيّ الفقيه

تفقه بمصر على منصور بن إسماعيل الفقيه .

وسمع الحديث من أبيه أحمد بن محمد بن الحسن ، ومن هُمَيم بن هَمّام ، وعِمَران بن موسى بن مُجاشيع ، وأبي خليفة ، وعَبْدان ، وعبد الله بن ناجية ، وابن قُتَيْبَةَ العَسْقَلَانِيّ .

(١) في الأصول : « وقال » والمثبت من التبيين .

(٢) في المطبوعة : « زمان سوء » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .
* له ترجمة في : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ٣٦١/١ ترجمة طيبة ، شذرات الذهب ٩٠/٣ ، طبقات القراء ٥٦٤/١ ترجمة وافية ، العبر ٥/٣ .

(٣) في المطبوعة : « في » والمثبت من ج ، ز ، تاريخ العلماء .

(٤) هكذا في الأصول والطبقات الوسطى . وكان حقه أن يجيء بعد « عمر » وقد نص المصنف في الطبقات الوسطى على أنه « بفتح العين ، وإسكان الميم » .

روى عنه أبو سعد^(١) عبد الرحمن الإدريسي .
وله « مصنف في الفقه » ، وشعر كثير .
توفي سنة ثنتين وستين وثلاثمائة .

٢٣٣

عمر بن أحمد بن عمر بن سُرَيْج
الشيخ أبو حفص*

وَلَدُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ .

● ذكره الأصحاب فيما إذا كانت النجاسة الواقعة في الماء مَيْتَةً لَا نَفْسَ لَهَا
سائلة ، ففيها قولان مشهوران ؛ أصحابهما أنها لَا تَنْجَسُ الْمَاءَ .

قال الأصحاب ، تفرّيعاً على الأصح : فلو كَثُرَ هَذَا الْحَيَوَانُ الَّذِي لَا نَفْسَ لَهُ
سائلة ، فَغَيَّرَ الْمَاءَ ، فَهَلْ يَنْجَسُهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يَنْجَسُهُ .

قال الشيخ أبو حامد ، وَالْبَسَنْدَنْجِيُّ ، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَأَبُو عَاصِمٍ
الْعَبَّادِيُّ^(٢) فِي « الطَّبَقَات » ، وَصَاحِبُ « الْعُدَّة » وَغَيْرُهُمْ : هَذَانِ الْوَجْهَانِ
حَكَاهُمَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِيهِ .

(١) هكذا في أصول الطبقات الكبرى ، واللباب ٢٩/١ ، وفي الطبقات الوسطى : « سعيد » .
* ذكره البغدادى في « هدية العارفين » ٧٨١/١ ، وذكر أنه توفي في حدود سنة ٣٤٠ هـ . وذكر من مصنفاته :
« تذكرة العالم والمتعلم » في الفروع . ولأبى حفص ذكر أيضا في كشف الظنون ٣٨٩/١ في أثناء الحديث عن
كتابه التذكرة .

(٢) لم يترجمه أبو عاصم في الطبقات ، وإنما ذكر هذه المسألة في ترجمة أبى حفص بن الوكيل الباشامى ٧١ .

عمر بن أَكْثَم بن أَحْمَد بن جَبَّان بن بِشْر
أبو بشر الأَسَدِيّ *

قاضى بغداد ، فى أيام المطيع لله .
قال الخطيب : « لم يل القضاء ^(١) ببغداد من الشافعية أحدٌ قبله غيرُ أئى السائب القاضى » .

وكان من بيت قضاء ورياسة .
توفى فى ^(٢) عشر الثمانين ، سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .

عمر بن عبد الله بن موسى
الإمام الكبير ، أبو حفص ابن الوكيل الباب شامِيّ **

من متقدّمى أصحابنا ، ومن أئمة ^(٣) أصحاب الوجوه .
ذكره المُطَوِّعِيّ فقال : فقيه جليل الرتبة ، من نُظَرَاء أئى العباس ، وأصحاب الأنماطِيّ ، وممن تكلم ، وتصرف فيها ^(٤) فأحسن ما شاء ، ثم هو من كبار المحدثين والرواة ، وأعيان الثّقَلَة ، يشهد له بهذا كُتُبُ الحديث ، ويقال : إن المقتدر استفضاه على بعض كُور الشام ، فلذلك عُرف بالباب شامِيّ ، لطول مُقامه بها . انتهى .

ومن خط ابن الصلاح نقلته .

* له ترجمة طيبة فى تاريخ بغداد ٢٤٩/١١ .

(١) الذى فى تاريخ بغداد : « ولم يل قضاء القضاة من الشافعيين قبله غير أئى السائب فقط » .

(٢) فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٢٥٠ أنه توفى فى جمادى الآخرة . وفى تاريخ بغداد : لخمس خلون منه .

** له ترجمة فى طبقات الشيرازى ٩٠ ، طبقات العبادى ٧١ ، طبقات ابن هداية الله ١٦ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « ومن أئمتهم أصحاب الوجوه » .

(٤) هكذا فى أصول الطبقات الكبرى ، وفى الطبقات الوسطى . وجاء بهامش ج : « صوابه فى المسائل » .

وقال ابن السَّمْعَانِيَّ^(١) : الباب شامي ، بالألف بين البائين المنقوطين بواحدة ،
 وفتح الشين المعجمة ، وفي آخرها الميم ؛ نسبة إلى باب الشام ، وهي إحدى المحالّ
 الأربعة [المشهورة]^(٢) القديمة بالجانب الغربيّ من بغداد .
 قلت : وأرى هذا في نسبته أصحّ مما قاله الْمُطَوِّعِيّ .

٢٣٦

عمر بن محمد بن مسعود

أبو غانم

مُلَقِّي ابن سُرَيْج ، والملقى فيما أحسب كالمُعِيد الآن ، أو كالقارئ على
 المدرّس ، أو المُسْتَمْلِي على المُمْلِي .

● وهو الذي كانت به لثغة يسيرة ، وكان بابن سُرَيْج مثُلها ، فلما انتهى إلى
 مسألة إمامة الأئثغ استحيى أن يقول لابن سُرَيْج : هل تصح إمامتك ؟ فقال : هل
 تصح إمامتي ؟ فقال له ابن سُرَيْج : نعم ، وإمامتي أيضًا .

نقل ذلك الرُّوْيَانِيّ في « البحر » وغيره ، ونقل في « البحر » أيضًا في مسألة ما
 إذا رُعِف الإمام المسافر في الصلاة ؛ وخلفه مسافرون ومقيمون ، عن أبي غانم المشار
 إليه تأويلًا^(٣) في تفاريع المسألة .

(١) الأنساب ١٥٦ . ولم يترجم له .

(٢) زيادة من الأنساب ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « تأويلان » والمثبت من ج ، ز .

الفضل بن محمد بن الحسين
أبو بشر بن أبي عبد الله الجرجاني*

قال فيه أبو حفص الموطوعي: فاضل ملء ثوبه ، مفضل ملء كفه ، ضارب في الإسماعيلية بعروقه^(١) .

قلت : يعنى بيت أبى بكر الإسماعيلي^(٢) .

● وذكره أبو عاصم العبادي ، فقال : ومنهم القاضي أبو بشر الإسماعيلي ، وهو الحاكي في المبيع^(٣) ، وفيه خيار الرؤية ، إذا مات أحد المتعاقدين ، أو جن قبل الرؤية أنه يفسخ العقد .

القاسم بن محمد بن علي الشاشي**
صاحب « التقریب »

الإمام الجليل ، أحد أئمة الدنيا . ولّد الإمام الجليل القفال الكبير .

ذكره العبادي في « الطبقات » وقال : « مشهور الفضل ، يشهد بذلك كتابه ، قال : وبه تخرج فقهاء خراسان ، وازدادت طريقة أهل العراق به حسناً » .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٢٩٢ ، طبقات العبادي ١٠٩ . وفي تاريخ جرجان « بن الحسن » . وذكر أنه مات يوم السبت الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وأربعمئة ، فعلى هذا يكون من أهل الطبقة الرابعة . وقد أعاد المصنف ترجمته هناك . وانظر ما كتبناه تعليقاً على هذا الخلط في صفحة ٣٢ من مقدمة التحقيق .

(١) في الأصول : « صارت في الإسماعيلية معروفة » وهو تصحيف عجيب . صححناه من ترجمته المعادة في الطبقة الرابعة .

(٢) ذكر في تاريخ جرجان أنه ابن بنت الشيخ أبي بكر الإسماعيلي .

(٣) في العبادي : « البيع » .

** له ترجمة في طبقات العبادي ١٠٦ ، طبقات ابن هداية الله ٣٨ . وله ذكر في كشف الظنون ٤٦٦ . وقد ذكر البغدادي في هداية العارفين ٨٢٧/١ أنه توفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ .

وقال أبو حفص عمر بن علي المَطَوَّعِيّ : الْمُتَجِبُونَ مِنْ فَقَهَاءِ أَصْحَابِنَا أَرْبَعَةٌ :
أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيّ ، حَيْثُ وَلَدَ ابْنَهُ أَبَا سَعْدٍ ، وَالْإِمَامُ أَبُو سَهْلٍ ، حَيْثُ وَلَدَ ابْنَهُ
الْإِمَامُ ابْنُ الْإِمَامِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَبُو بَكْرٍ الْقَفَّالُ ، حَيْثُ حَظَى مِنْ نَسْلِهِ بِالْوَلَدِ
النَّجِيبِ ، الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ كِتَابُ « التَّقْرِيبِ » [وَأَبُو جَعْفَرٍ الْحَنَّاظِيّ حَيْثُ رَزَقَ
مِثْلَ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَلَدًا رَضِيًّا ، نَجَلًا زَكِيًّا]^(١) .

وقال حمزة السَّهْمِيّ فِي « تَارِيخِ جَرْجَانِ »^(٢) فِي تَرْجُمَةِ الْحَلِيمِيّ : إِنْ الْحَلِيمِيّ
قَالَ : « عَلَّقَ عَنِي الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقَفَّالُ صَاحِبُ « التَّقْرِيبِ » أَحَدَ عَشَرَ جُزْأً
مِنَ الْفَقْهِ »^(٣) .

قُلْتُ : وَفِيمَا حَكَيْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا لَاشِكُ فِيهِ ، مِنْ أَنَّ الْقَاسِمَ هُوَ صَاحِبُ
« التَّقْرِيبِ » وَفِي « التَّنْذِيرِ » لِأَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ وَهَمَ فِتْوَهُمْ أَنَّ
صَاحِبَ التَّقْرِيبِ وَالِدَهُ .

قُلْتُ : وَأَوْرَثَ هَذَا الْوَهْمُ الرَّافِعِيَّ بَعْضَ شُكِّ ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ :
وَهُوَ الْقَاسِمُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَهَذَا الظَّنُّ الَّذِي ظَنَنَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّ « التَّقْرِيبَ » لِأَبِيهِ ، مُتَقَدِّمُ الزَّمَانِ ،
فَإِنَّ الْمُطَوَّعِيَّ ذَكَرَهُ فِي « كِتَابِهِ » فِي تَرْجُمَةِ الْقَفَّالِ ، بَلْ كَلَامُهُ كَالْمَرْجُوحِ ؛ لِأَنَّ
« التَّقْرِيبَ » لِلْوَالِدِ دُونَ الْوَلَدِ ، وَذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ الْوَالِدِ ، حَيْثُ قَالَ : أَمَّا التَّصْنِيفُ
فَهُوَ ، يَعْنِي الْقَفَّالُ ، نَظَامُ عِقْدِهِ ، وَنِظَامُ شَمْلِهِ ، يَشْهَدُ بِذَلِكَ كِتَابُهُ الْمُرْجَمُ
« بِالتَّقْرِيبِ » وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَنْسُبُهُ إِلَى وَلَدِهِ النَّجِيبِ .

انْتَهَى ، وَمِنْ خَطِّ ابْنِ الصَّلَاحِ نَقَلْتُهُ ، لَكِنَّهُ مُدَافِعٌ بِقَوْلِهِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ فِي تَرْجُمَةِ
الْقَاسِمِ هَذَا ، أَنَّ « التَّقْرِيبَ » لَهُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

(١) تَكْمَلَةٌ لَازِمَةٌ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى . وَبِهَا يَكْمَلُ عَدَدُ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَجِبِينَ .

(٢) تَارِيخُ جَرْجَانِ ١٥٦ .

(٣) بَعْدَ هَذَا فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنَ الْحَلِيمِيّ بِأَنَّ « التَّقْرِيبَ » لِلْقَاسِمِ » .

« والتقريب » من أجل كُتب المذهب ، ذكره الإمام أبو بكر البيهقي في « رسالته » إلى الشيخ أبي محمد الجويني ، بعد ما حث على [حكاية]^(١) ألفاظ الشافعي ، وألفاظ المزنّي ، وقال : لم^(٢) أر أحدا منهم ، يعني المصنفين في نصوص الشافعي رضي الله عنه ، فيما حكاه أوثق من صاحب « التقريب » وهو في النصف الأول من كتابه أكثر حكاية لألفاظ الشافعي منه في النصف الأخير^(٣) . قال : وقد غفل في النصفين جميعا مع اجتماع الكتب له أو أكثرها ، وذهاب بعضها في عصرنا [عن حكاية ألفاظ لا بدّ لنا من معرفتها ، لئلا نجتريء على تخطئة المزنّي في بعض ما نخطئه فيه ، وهو عنه برىء ، ولنتخلص بها عن كثير عن تخريجات أصحابنا]^(٤) انتهى^(٥) .

وقد كان القاسم جليل المقدر في حياة أبيه ، يدل على ذلك ما ذكره الأصحاب في كتاب « الرضاع » عن الحلّيمي في فروع الاختلاط ، من قول الحلّيمي : هذا شيء استنبطته أنا ، وكان في قلبي منه شيء ، فعرضته على القفال الشاشي وابنه القاسم ، فارتضياه ، فسكنتُ ، ثم وجدته لابن سريج ، فسكن قلبي إليه كلّ السكون .

قلت : وقفت على نحو الثلث أو أكثر^(٦) من أوائل كتاب « التقريب » .

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٢) أول الرسالة ، كما في الطبقات الوسطى : « كنت — أدام الله عز الشيخ — أنظر في كتب بعض أصحابنا ، وحكاية من حكى منهم عن الشافعي رضي الله عنه نصا ، وأبصر اختلافهم في بعضها ، فيضيق قلبي بالاختلاف ، مع كراهية الحكاية من غير ثبت ، فحملني ذلكم على نقل مبسوط ما اختصره المزنّي رحمه الله على ترتيب المختصر ، ثم نظرت في كتاب « التقريب » وكتاب « جمع الجوامع » و « عيون المسائل » وغيرها فلم أر .. » .

(٣) في الطبقات الوسطى : « الآخر » .

(٤) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « كلام البيهقي . فانظر تعظيمه لكتاب « التقريب » ، مع تقدم البيهقي وقربه من زمانه ، وثبته فيما يقوله ، وكذلك إمام الحرمين ، من نظر « النهاية » رآه كثير الثناء على « التقريب » وصاحبه . وقد وقفت على الأول والثاني من كتاب « التقريب » وهما إلى أثناء الحج ، ولعلنا نورد منهما شيئا من المستغرب في الطبقات الكبرى » .

(٦) انظر الحاشية السابقة .

(ومن المسائل والفوائد عن صاحب « التقريب »)

* ذكر الإمام في « النهاية » في « باب قتل المرتد » أن صاحب « التقريب » قال في الأسير إذا أكره على التلفظ بالكفر ، وعاد إلى بلاد الإسلام ، وعرض عليه الإسلام فأبى : إنا نحكم بردته ، قال : فإنه قد انضم امتناعه الآن إلى ما سبق منه ، من لفظ الكفر ، فدل^(١) أنه كان مختاراً . قال : وقطع صاحب « التقريب » بهذا^(٢) ، وهو الذى ذكره العراقيون ، قال : وفيه احتمال عندى ظاهر ، فإنه لم يسبق منه اختيار ، وحكم الإسلام كان مستمراً له ، والمسلم لا يكفر بمجرد الامتناع عن تجديد الإسلام . انتهى ملخصاً .

وتبع الغزالي في « الوسيط » إمامه في استشكال هذا ، وحكاه الرافعي عن الإمام ، ساكتاً عليه بعد ما ذكر أن المنقول أنه إذا أبى يُحكم بردته ، كما قال صاحب « التقريب » والعراقيون .

قال ابن الرُّفعة : والنظر الذى أبداه^(٣) الإمام مندفع بما قرره صاحب « التقريب » فإنه قال : قد انضم امتناعه الآن إلى ما سبق منه من لفظ الكفر ، فدل أنه كان مختاراً في ابتداء اللفظ ، ومن أكره على شيء فخطر له أن يأتي به مختاراً فلا يحكم بالإكراه ، فإذا سبق منه اللفظ ، ولحق الامتناع عن التلفظ بالإسلام كان ذلك آيةً بيّنة في أنه كان مختاراً عند لفظه ، وفارق المسلم الذى لم يصدر منه كلمة الكفر ، حيث لا يُجعل بالامتناع عن النطق بكلمة الإسلام مرتدّاً ؛ لأنه لم يسبق منه شيء يجوز أن يكون كفراً يقرره الامتناع ، ولا يقال : لكم خلاف في المكروه على التلفظ بالطلاق إذا نواه ، هل يقع به ؟ فينبغي إجراؤه هنا ؛ لأننا نقول : من لم يُوقعه اعتلّ بأن اللفظ هو الذى يقع به الطلاق ، وهو مكروه عليه ، فلم يبق إلا نية مجردة ، وهى لا يقع بها الطلاق ، ولا كذلك الردّة ، لأنها تحصل بمجرد النية . انتهى .

(١) في المطبوعة : « فدل على » والمثبت من ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « هذا » والمثبت من ج ، ز .

(٣) في ج ، د : « أبدله » والمثبت من ز ، والمطبوعة .

قلت : وما ذكره عن « التقريب » إلى قوله « عند لفظه » مذكور في « النهاية » ، وقوله : « وفارق المسلم » إلى آخره . هذا بحث ابن الرُّفعة ، ويلوح في بادئ النظر حسنه ، إلا أني تأملت بعد ما استبعدت خفاء مثل هذا الفرق على الإمام ، لا سيما وكلام صاحب « التقريب » مسطور في « النهاية » فظهر لي في جوابه ما أرجو أنه الحق ، فأقول :

قال الرافعي : أطلق أكثرهم العَرَضَ ، يعني عرض الإسلام ، على الأسير إذا عاد إلى بلاد الإسلام ، وشرط له ابن كَجَّ ألا يؤمَّ الجماعات ، ولا يُقبل على الطاعات بعد العود إلينا ، فإن فعل ذلك أغنانا عن العَرَض .

قلت : وممن أطلق ولم يذكر ما شرطه ابن كَجَّ ، الإمام ، والذي أعتقد أنه إنما يقول : ليس الامتناع عن التجديد دليلاً على الكفر ، في ممتنع يؤمَّ الجماعات ، ويلتزم الطاعات ، كسائر المسلمين ، فذاك^(١) هو الذي لا يكون امتناعه دالاً على الكفر ، لأن في فعله أفعال المسلمين دلالة بيّنة على أن تلك اللفظة لم تكن عن اختيار .

أم^(٢) نقول ذلك في ممتنع أول رجوعه إلى بلاد الإسلام ، لم يُعرف منه مفارقة مظان الطاعات ، أما من عُرف منه أن لا يشهد جماعات المسلمين ، ولا يؤمَّ مساجدهم ، فلا شك أن امتناعه دليل كفره ، وليس كالمسلم المستمّر ، فإن هذا صدر منه سبب ظاهر : مقترن بأفعال ظاهرة ، غير أني لا أعتقد أن الإمام يخالف في هذا .

فإن قلت : وملازم الجماعات لا خلاف فيه ، كما ذكر ابن كَجَّ .

قلت : هذا الذي ذكره ابن كَجَّ قد عرّفناك أن الأكثرين ، ومنهم الإمام ، لم يذكروه ، فخرج من هذا أن الممتنع عن التجديد مع الإبقاء عن مشاهد المسلمين كافر قطعاً ، والممتنع مع شهود جماعات المسلمين ، أو من غير أن يظهر منه خلاف ذلك ، هو الذي يقول الإمام : لا يكون امتناعه دليل كفره .

(١) في المطبوعة : « فذلك » والمثبت من ج ، ز .

(٢) في المطبوعة : « أو » والمثبت من ج ، ز ، د .

● إذا أقر بمَجْمَلٍ ولم يفسره ، فهل يوقف من ماله أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ ، أو جميع ماله ؟ قيل : فيه القولان ، فيما إذا مات .

وقال القاسم : يَحْتَمَلُ أَنْ يَوْقَفَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَقْلُ الْأَشْيَاءِ ، وبعد الوفاة جميع التركة هذا لفظ « أدب القضاة » لشرح الروياني .

وقول القاسم ، وهو صاحب « التقریب » حسن ؛ لأن التركة مرهونة بالذَّيْنِ وإن قَلَّ عنها على المذهب .

● قال القاسم فيما إذا شهد واحد بألف ، وآخَرُ بِالْفَيْنِ : إن المدعى لا يأخذ الألف إلا بيمين .

قال العبادي^(١) : وهو غريب .

قلت : لا شك في غرابته إن وقعت الدعوى بألفين ، واستشهاد كُلِّ من الشاهدين بما يعرفه ، أما إذا وقعت بألف ، فشهد واحد بألفين فهي مبادرة ، وفيها خلاف .

وللوالد على شُبْهِ المسألة كلام ذكرناه بمزيد بسط في « النقل والتفقه » في كتاب « ترشيح التوشيح » .

٢٣٩

مُحَارِبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَارِبٍ

أَبُو الْعَلَاءِ الْقَاضِي

توفي في جمادى الآخرة ، سنة تسع وخمسين وثلاثمائة .

ذكره ابن باطيش .

(١) لم نجد هذا النص في طبقات العبادي ، في ترجمة القاسم .

منصور بن إسماعيل
أبو الحسن التيمي*

الفقيه الشاعر ، الضَّرِير المِصْرِيّ ، أحد أئمة المذهب .

قال الشيخ أبو إسحاق : أخذ الفقه عن أصحاب الشافعيّ ، وأصحاب أصحابه ، وله مصنّفات في المذهب مليحة ، منها « الواجب » و « المستعمل » و « المسافر » و « الهداية » وغيرها من الكتب ، وله شعر مليح ، وهو القائل :

عاب التفقّة قومٌ لا عقولَ لهمْ وما عليه إذا عابوه من ضررٍ
ما ضرَّ شمسَ الضُّحى والشمسُ طالعةٌ ألا يرى ضوءها من ليس ذا بصيرٍ^(١)

قلت : وذكر الحاكم أبو عبد الله في ترجمة الحافظ أبي عليّ التيسابوريّ أنه سمعه يقول : سمعت منصور بن إسماعيل بمصر ، ينشد لنفسه :

قلت : وقد أوردهما الخطّابيّ عنه ، في كتاب « العزلة »^(٢) :

قد قلت إذ مدحوا الحياة فأكثروا للموت ألف فضيلة لا تُعرَفُ
منها أمانٌ لقاءه يلقائه وفراقُ كلِّ مصاحبٍ لا يُنصِفُ

قال الحاكم [قال]^(٣) أبو عليّ : رأيت منصورا ، وقد عمي ، وربما^(٤) كان يركب حمارا فارها .

* له ترجمة في : حسن المحاضرة ١/٢٢٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٤٩ ، طبقات الشيرازي ٨٨ ، طبقات العبادي ٦٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٢ ، مرآة الجنان ٢/٢٤٨ ، معجم الأدباء ١٩/١٨٥ ترجمة وافية ، المغرب في حلّ المغرب ، القسم الخاص بمصر ١/٢٦٢ ، المنتظم ٦/١٥٢ ، نكت الهميان ٢٩٧ ، وفيات الأعيان ٤/٣٧٦ .
(١) في المطبوعة : « وهى طالعة » والتصحيح من سائر الأصول ، ومن مرآة الجنان ، ووفيات الأعيان ، ونكت الهميان .

(٢) العزلة ٩١ ، وذكرهما له الثعالبي أيضا في التمثيل والمحاضرة ٤٠٦ ، باختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول .

(٤) في المطبوعة : « ربما » وزدنا الواو من سائر الأصول . وفي الطبقات الوسطى : « وكان ربما » .

وقال القُضَاعِي : أصله من رأس عين^(١) ، وكان فقيها متصرفا في كل علم ، شاعرا مجودا ، لم يكن في زمانه مثله .

وذكر ابن يونس في « تاريخ مصر » أنه كان جنديا قبل أن يعمى .
توفي منصور سنة ست وثلاثمائة .

(ومن الحكايات والأشعار والفوائد والغرائب عنه)

● كانت له قضية^(٢) مع القاضي أبي عُبيد بن حَرْبويه ، طالت وعظمت . وذلك أنه كان خاليا به فجرى ذكر نفقة الحامل المطلقة ثلاثا ، فقال أبو عبيد : زعم زاعم أن لا نفقة لها . فأنكر منصور ذلك ، وقال : أقاتل هذا من أهل القبلة ؟ ثم انصرف منصور ، وحدث الطحاوي ، فأعاده على أبي عبيد ، فأنكره أبو عبيد فقال منصور : أنا أكذبه . قال أبو بكر بن الحدّاد : حضر منصور ، فتبينت في وجهه الندم على حضوره ، ولولا عجلة القاضي بالكلام لما تكلم منصور ، ولكن قال القاضي : ما أريد أحدا يَدُلّ عليّ ، لا منصور ولا نصّار ، يحكّون عنا ما لم نُقُلْ ! فقال منصور : قد علم الله أنك قلت ، فقال : كذبت ، فقال : قد علم الله من الكاذب ! ونهض ، وهو أعمى ، فما جسر أحد من هيبة القاضي أن يأخذ بيده ، إلا ابن الحدّاد ، وكانت بينه وبين ابن الحدّاد مقاطعة ، فشكر له هذا الصنيع ، وقال له : أحسن الله جزاك ، وشكر فعلك ، وأخذ بيدك يومَ فاقَتِكَ إليه . ثم إن ابن الحدّاد أشار عليه بالرجوع إلى القاضي ، والاعتذار ، فرجع ، فلم يمكنه الحاجب من الدخول إليه ، ودفع في ظهره ، وقال : لا سبيل لك إلى هذا ، ثم تعصّب لمنصور خلق كثير ، كانوا يعتقدونه ، وتحامل عليه آخرون ، منهم محمد بن الربيع الجيزي ، وكان من جلة شهود مصر .

قال ابن الحدّاد : سمع محمد بن الربيع منصورا يقول مقالة يحكيها عن النّظام ، فنسبها إلى منصور ، وشهد عليه بها عند القاضي ، فهلّع^(٣) منصور ، وبلغه أن القاضي قال :

(١) هو رأس عين الخابور ، وهو مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران وديسر . مرصد الاطلاع ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٢) في المطبوعة : « قصة » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) في المطبوعة : « فبلغ » والتصحيح من ج ، ز .

إن شهد عندى شاهدٌ آخرُ ، مثل محمد بن الربيع ضربت عنق منصور ، فلزم منصور
جامع ابن طُولُون ، يأتى كلَّ يوم فلا يخرج منه إلى المساء ، محزوناً مغموماً ، وماج
الناس وكثر الكلام ، حتى قال بُنَانُ^(١) العابد الزاهد : يا قوم ، ما فى هذا البلد من
يتوسط بين هذا القاضى وبين هذا الشيخ ؟ فقيل له : فأنت ، فقال : ما أكمل
لهذا ، ولم يمض على منصور إلا أيامٌ يسيرة ، وتوفى ، وعزم القاضى أبو عبيد على
أن يصلّى عليه ، فبلغه أن خلقاً من العسكر والجند ، حملوا السلاح ، وتبيّأوا
لقتل^(٢) القاضى إن هو صلّى عليه ، فتأخر عن الصلاة عليه .

وقيل : كان حول جنازته مائتا سيف ، وآلاف من السكاكين ، وأظهر الناس
فى الجنازة سبَّ أبى عبيد ، وقذّفه .

وقيل : إن منصوراً أنشد عند موته^(٣) :

قَضَيْتُ نَحْبِي فَسَرَّ قَوْمٌ حَمَقَى بِهِمْ غَفْلَةٌ وَنَوْمٌ
كَأَنَّ يَوْمِي عَلَى حَتَمٍ وَلَيْسَ لِلشَّامَتَيْنِ يَوْمٌ

فبلغ ذلك القاضى أبا عبيد ، فنكت^(٤) بيده الأرض ، وقال^(٥) :

تَمُوتُ قَبْلِي وَلَوْ يَوْمٍ وَنَحْنُ يَوْمَ التُّشُورِ نَوْمٌ^(٦)
فَقَدْ فَرَحْنَا وَقَدْ سُرَرْنَا وَلَيْسَ لِلشَّامَتَيْنِ لَوْمٌ^(٧)

والله أعلم بصحة ذلك .

وقيل : إن أبا عبيد ندم على ما جرى منه ، وأسيف على ما فاته من منصور ، وكان
أبو بكر بن الحدّاد ، رحمه الله يقول : لو شئت لقلت إن دية منصور على عاقلة القاضى ،

(١) فى المطبوعة ، د : « بيان » والنقط غير واضح فى ز . والمثبت من ج . وانظر طبقات الصوفية ٢٩١ .

(٢) فى المطبوعة : « لقتال » والمثبت من ج ، ز .

(٣) البيتان فى معجم الأدباء ١٩٠ ، والمغرب .

(٤) فى المطبوعة : « فنكت » وأثبتناه بالمثلثة من سائر الأصول .

(٥) البيتان فى وفيات الأعيان .

(٦) فى ج ، ز : « يموت » والمثبت من المطبوعة ، والوفيات .

(٧) فى الوفيات : « وقد شمتنا » .

يريد [أن] ^(١) أبا عبيد قاتله خطأ ، فإن منصورا بلغت منه نكايه أبا عبيد حتى جاءت على نفسه .

ومن شعر منصور في علقته ، وإنما يعنى أبا عبيد ^(٢) :

يا شامِتًا بى لِأَن هَلَكْتُ لِكُلِّ حَيٍّ مَدَى وَوَقْتُ ^(٣)
وَلِلْمَنَايَا وَإِن تَنَاءْتُ بِالموت يَازَا الشَّمَاتِ بَعْتُ
وَأَنْتَ فِي غَفْلَةِ المَنَايَا تَخَافُ مِنْهَا الذى أَمِنْتُ
وَالكَأْسُ مَلَأَى وَعَن قَلِيلٍ تَشْرَبُ مِنْهَا كَمَا شَرِبْتُ

وقال :

تَغَابُنُ الأَيَّامُ تَقْدِيرُ وَأَخْذَهَا جِدُّ وَتَشْمِيرُ ^(٤)

كتب إلى أحمد بن أبى طالب ، عن محمد بن محمود الحافظ ، أخبرنا ضياء بن أحمد بن أبى على ، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي ، أخبرنا القاضي أبو المظفر هناد بن إبراهيم ، أنشدنى الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى ، بنيسابور ، قال : أنشدنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ، قال : أنشدنى منصور بن إسماعيل الفقيه لنفسه ^(٥) :

مَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيِدٍ هِ رَغِيْفٌ يَغْتَذِيهِ
وَلَهُ بَيْتٌ يَوَارِيهِ هِ وَثُوْبٌ يَكْتَسِيهِ
فَعَلَى مَ يَنْذُلُ الوَجْهَ هِ لِذِي كِبَرٍ وَتِيهِ
وَعَلَى مَ يَنْذُلُ العِرْ ضَ لِمَخْلُوْقٍ سَفِيهِ ^(٦)

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .

(٢) الأبيات في معجم الأدباء ١٩٠ ، والمغرب ٢٦٣ .

(٣) في معجم الأدباء : « إذا هلكت » .

(٤) في المطبوعة . « تغاير » وهى غير واضحة فى ز وأثبتنا ما فى ج ، د .

(٥) الأبيات فى معجم الأدباء ١٨٩ .

(٦) فى الأصول :

وعلى ما يئذل عند هـ لمخلوق سفيه

وأثبتنا ما فى معجم الأدباء .

قال الحافظ أبو بكر الخطيب في كتاب « القول في النجوم » : حدثني أبو عبد الرحمن محمد بن يوسف بن أحمد القطان النيسابوري ، قال : أنشدنا أبو علي صالح بن إبراهيم ابن محمد بن رشدين المصري ، قال : أنشدني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن مهاجر الكاتب ، قال : أنشدني منصور الفقيه لنفسه^(١) :

مَنْ كَانَ يَخْشَى زُحَلًا أَوْ كَانَ يَرْجُو الْمُشْتَرَى
فَإِنِّي مِنْهُ وَإِنْ كَانَ أَيْ الْأَذَى بَرَى^(٢)

قال : وحدثني محمد بن يوسف ، أنشدنا ابن رشد بن أسد بن أبي مهاجر ، أنشدني منصور الفقيه لنفسه^(٣) :

إِذَا كُنْتَ تَرَعِمُ أَنَّ النُّجُومَ تَضُرُّ وَتَنْفَعُ مَنْ تَحْتَهَا
فَلَا تُنْكِرَنَّ عَلَيَّ مِنْ يَقُولُ بِأَنَّكَ بِاللَّهِ أَشْرَكَهَا
قال الخطيب : ولمنصور أيضا ، فيما بلغني بغير هذا الإسناد^(٤) :

لَيْسَ لِلنَّجْمِ إِلَى ضُرٍّ م وَلَا نَفْعٍ سَبِيلُ
إِنَّمَا النَّجْمُ عَلَى الْأَو قَاتِ وَالسَّمْتِ دَلِيلُ

أورد الحاكم في ترجمة جعفر بن محمد بن الحارث أبي محمد المرأغي من شعر منصور^(٥) :

النَّاسُ بِحَرِّ عَمِيقٍ وَابْعُدْ عَنْهُمْ سَفِينَهُ^(٦)
وَقَدْ نَصَحْتُكَ فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ الْمُسْكِينَهُ

قلت : ومن شعره أيضا^(٧) :

لِي حِيلَةٌ فِيمَنْ يُؤْمُ م وَلَيْسَ فِي الْكَذَّابِ حِيلَةٌ

(١) في المطبوعة : « رشيد » وأثبتنا ما في سائر الأصول .

(٢) البيتان في معجم الأدباء ١٨٦ .

(٣) في معجم الأدباء : « أئى منه برى » .

(٤) البيتان في معجم الأدباء ١٨٦ .

(٥) البيتان في معجم الأدباء ١٨٧ .

(٦) البيتان في معجم الأدباء ١٨٦ .

(٧) في أصول الطبقات الكبرى : « غنيمه » والتصحيح من الطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء .

(٨) البيتان في معجم الأدباء ١٨٦ ونكت الهميان ٢٩٨ . وينسبان لغير منصور . انظر : إعجاز القرآن للباقلاني ١٠٢ .

من كان يخلق ما يقو ل فحيتى فيه قليلة^(١)
ومنه :

الكلبُ أعلى قيمةً وهو النهايةُ في الحَساسة^(٢)
ممن ينازع في الريا سة قبل أوقات الرياسة
ومنه ، وقد ذكره الخطّائى فى كتاب « العزلة »^(٣) :

ليس هذا زمانَ قولك ما الحُكَّ م على من يقول أنتِ حَرَامُ
والْحَقِّى بائنًا بأهلكِ أو أن سَتَ عَتِيقُ مُحَرَّمٌ يا غلامُ^(٤)
ومتى تُنكحُ المصَابَةَ فى العِدَّةِ م قَ عن شُبُهَةٍ وكيف الكَلَامُ؟^(٥)
فى حَرَامٍ أَصَابَ سِنَّ غَزَالٍ فتولّى ولِلْعَزَالِ بُغَامُ
إنما ذا زمانُ كَذَحٍ إلى المو تِ وقوتِ مُبَلِّغٍ والسَّلَامُ
وقال ، وذكره الخطّائى أيضًا عنه^(٦) :

لولا بَنَاقٍ وَسَيِّآتِي لَذُبْتُ شوقًا إلى المَمَاتِ^(٧)
لأنسى فى جِوارِ قومٍ بَعْضَ نِى قُرْبُهُمْ حَيَاتِي
وقال ، وأورده الخطّائى أيضًا :

قد قلتُ إذ مدحوا الحياةَ فأكثروا لِلْمَوْتِ أَلْفَ فضيلةٍ لا تُعَرَفُ
منها أمانٌ لِقائِهِ بلقائِهِ وفراقُ كُلِّ معاشرٍ لا يُنصِفُ

(١) فى ز ، د : « فيهم » وفى ج . حاشية : « بخط المصنف : طويلة » .

(٢) فى معجم الأدياء ، ونكت الهميان : « أحسن عشرة » .

(٣) العزلة ٢٦ ، ومعجم الأدياء ١٨٨ .

(٤) فى العزلة ومعجم الأدياء : « محرر » .

(٥) فى معجم الأدياء : « أومتى » .

(٦) العزلة ٩١ ، ومعجم الأدياء ١٨٧ .

(٧) فى معجم الأدياء : « لظرت » .

هارون بن محمد [بن موسى الجويني]^(١) الآزادواري

وآزادوار ، بمد الألف ، وفتح الزاي ، وسكون الذال المعجمة ، وفي آخرها الراء :
من قرى جوين ، من نواحي نيسابور ، الفقيه الأديب أبو موسى *

قال الحاكم : سمع بنيسابور : أبا عبد الله البوشنجي ، وأقرانه ، وكتب بالري وبغداد ،
قبل العشر والثلاثمائة ، وكان إذا ورد البلد ، يعنى نيسابور ، تتهز مشايخنا لوروده .
ثم روى الحاكم عنه حديثا واحدا ، ولم يزد في ترجمته على ذلك .

يحيى بن أحمد بن محمد بن حسن النيسابوري
أبو عمرو المخلدي *

كان فقيها إماما عابدا ، كثير التلاوة .

حدث عن مؤمل بن الحسن الماسرجسي ، وابني^(٢) الشرقي ، ومكي بن
عبدان ، وأقرانهم .

قال الحاكم : وحدث بكتاب « التاريخ » لأبي بكر بن أبي خيثمة^(٣) ، عن ذاك
الشيخ الواسطي ، عنه ، قال : وكان من مشايخ أهل البيوتات ، ومن العباد
المجتهدين ، ومن قراء القرآن العظيم ، وكان حتن يحيى بن منصور القاضي على ابنته .
روى عنه الحاكم ، وقال : توفي في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث وثمانين
وثلاثمائة ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة .

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

* له ترجمة في الباب ١١١/٣ وهو بفتح الميم وسكون الحاء وفتح اللام وفي آخرها دال مهملة ، نسبة إلى
الجد . وفي أصول الطبقات الكبرى : « أبو عمر » والثبت من الطبقات الوسطى ، واللباب . وفي الطبقات
الوسطى : « أبو عمرو العدل » .

(٢) في المطبوعة : « وابن » والتصحيح من سائر الأصول . وفي الطبقات الوسطى : « والشرقيين » .

(٣) في الطبقات الوسطى : « حثمة » .

يحيى بن أحمد

أبو زكرياء [بن أبي طاهر] ^(١) السكري

أحد أئمة أصحابنا .

ذكره الحاكم ، وقال : كان من صالحى أهل العلم ، والمناظرين على مذهب الشافعى .

تفقه عند أبى الوليد ، وبه تخرج ، وكان يدرس نيّفاً وثلاثين سنة .
 سمع الإمام أبى بكر ^(٢) محمد بن إسحاق الصبغى ، وأبى العباس محمد بن يعقوب ،
 وأقرانهما . وخرج له الفوائد ، وحديث .
 توفى فى الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ^(٣) .

يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبر بن عطاء بن صالح بن محمد
 ابن عبد الله بن سفيان السلمى [مولى بنى حرب]
 أبو زكريا العنبرى السلمى *

أحد الأئمة .

سمع أبى عبد الله البوشنجى ، وإبراهيم بن أبى طالب ، والحسين بن محمد القبانى ،
وطائفة .

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٢) المعروف بهذه الكنية هو : أحمد بن إسحاق الصبغى المترجم له فى هذا الجزء صفحة ٩ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وقد أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٦٩/٢ ، طبقات المفسرين ٤٢ ، العبر ٢٦٥/٢ ، اللباب ١٥٥/٢ ، معجم الأدباء ٣٤/٢٠ ، النجوم الزاهرة ٣١٤/٣ ، والعنبرى : نسبة إلى الجد . كما فى الأنساب ٤٠٠ ب فى ترجمة والد يحيى . وفى الأصول : « بن العنبرى عطاء » وما أثبتنا من مصادر الترجمة .

وفى ج ، ز ، د ، والأنساب : « بن معان السلمى » بدوى فقط . وفى الطبقات الوسطى : « نغيان » بنقط الغين المعجمة والياء التحتية فقط . وفى معجم الأدباء : « شعبان » ولم نهند إلى الصواب فيه ، فتركناه =

روى عنه أبو عليّ التّيسابوريّ الحافظ ، وأبو بكر بن عبدش^(١) ، وهما من أقرانه ، وأبو الحسن^(٢) الحجاجيّ ، والحاكم أبو عبد الله ، وغيرهم .

قال الحاكم فيه : العَدْلُ الأديبُ المفسّرُ الأوحدُ بين أقرانه ، قال : وسمعت أبا عليّ الحافظ غيرَ مرّة ، يقول : الناس يتعجّبون من حفظنا لهذه الأسانيد ، وأبو زكرياء العبّريّ يحفظ من العلوم ما لو كُلفنا حفظَ شيء منها لعجزنا عنه ، وما أعلمُ أني رأيت مثله .

قال الحاكم : اعتزل أبو زكريا الناس ، وقعد عن حضور المَحافلِ بِضَعِ عَشْرَةِ سنة . وأطال الحاكم في ترجمة العبّريّ ، وذكر أنه توفي في الثاني والعشرين من شوال ، سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو ابن ست وسبعين سنة ، ثم إنه سمعه يقول :

● الشَّفَقُ : الحمرة ؛ لأن اشتقاقه من الخجل والخوف ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴾^(٣) أى خائفون^(٤) .

= « سفیان » كما في المطبوعة . وما بين المعقوفين ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول ، ومعجم الأدباء . وكلمة « بنى حرب » منه . ومكانها في ج ، ز ، د : « حرما » بغير نقط . وفي الطبقات الوسطى « خزقا » . (١) في معجم الأدباء : « عبدوس » .

(٢) لعله أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب بن الحجاج الحجاجي . نسبة إلى رجل . وقد توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة . كما في الباب ٢٧٨/١ .

(٣) سورة المؤمنون ٥٧ .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى :

فإذا خاف الإنسان وخجل احمرّت وجنتاه . وفيه تأييد لأهل الحديث ؛ الشافعي وغيره .

● وأنه سمعه يقول : الرُّكْبُ : أصحاب الجمال ، والرُّكبان : أصحاب الدواب . قال الله عز وجل : ﴿ أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [سورة البقرة ٢٣٩] . وقال عزّ من قائل : ﴿ وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [سورة الأنفال ٤٢] يعني به الجمال .

● وأنه سمعه يقول في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حُجْرَتِها قبل أن تظهر : إن معنى تظهر تَغْلِبُ . الظهور : الظَّفَر بالشيء والاطلاع عليه . تقول العرب : ظهرنا على العدو . والله أظهركم عليه . وتقول : قد أظهره الله عليه : أى قد أطلع عليه .

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري *

الحافظ الكبير الجليل ، صاحب « المسند الصحيح » المخرّج على « كتاب مسلم » ، أبو عوانة الإسفرائينيّ النيسابوريّ .

سمع بخراسان ، والعراق ، والحجاز ، واليمن ، والشام ، والثغور ، والجزيرة ، وفارس ، وأصبهان ، ومصر .

وهو أول من أدخل مذهب الشافعيّ إلى أسفران ، أخذه ^(١) عن المزنيّ ، والربيع .

سمع محمد بن يحيى ، ومسلم بن الحجاج ، ويونس بن عبد الأعلى ، وعمر بن شبة ، وعلى بن حرب ، وعلى بن إشكاب ، وسعدان بن نصر ، وخلقا سواهم ^(٢) .

روى عنه أحمد بن علي الرازيّ الحافظ ، وأبو عليّ النيسابوريّ ، وعبد الله بن عديّ ، والطبرانيّ ، وأبو بكر الإسماعيليّ ، وخلّق آخرهم ابن أخته ^(٣) أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفرائينيّ ^(٤) .

= وأنه أنشده لنفسه :

ثلاثة عن غيرها كافية وهي الغنى والأمن والعافية

وذكر العباديّ في « الطبقات » أن محمد بن إسحاق بن خزيمة ذكر في « المأثور » من أسماء الله : المقيت . قال : وحكى أبو زكريا العنبريّ عن أبي عبد الله العبدىّ أنه : المغيث . ومن روى : المقيت ، فقد صحّف . وانظر طبقات العبادي ٤٨ ، ٩٦ .

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٢/٣ ، شذرات الذهب ٢/٢٧٤ ، العبر ٢/١٦٥ ، الكامل لابن الأثير ٦/١٩٩ ، الباب ٤٣/١ ، المختصر في أخبار البشر ٢/٧٣ ، مرآة الزمان ٢/٢٦٩ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٢٢ ، وفيات الأعيان ٥/٤٣٦ . وفي أصول الطبقات الكبرى : « زيد » والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة . (١) في الطبقات الوسطى : « أخذ » .

(٢) زاد في الطبقات الوسطى ، عن الحاكم : « وبالرى : أبا زرة ، وأبا حاتم . وذكر غيرهما . وبفارس : يعقوب بن سفيان ، ويحيى بن خلاد . وذكر غيرهما » .

(٣) في المطبوعة : « أخيه » والمثبت من سائر الأصول . وفي تذكرة الحفاظ « ابن ابن أخته » .

(٤) زاد في الطبقات الوسطى من الذين رووا عنه : « الأهوازي ويحيى بن منصور القاضي » .

قال الحاكم : أبو عَوانة من علماء الحديث وأثبتهم ، سمعت ابنه محمدا ، يقول :
إنه توفي سنة^(١) ستَّ عشرة .

قلت : وذكر عبد الغافر بن إسماعيل أنه توفي سنة ثلاث عشرة ، والصحيح
الأول .

وعلى قبر أبي عَوانة مَشْهَدٌ بِأَسْفَرَيْن ، يُزار ، قيل : وهو بداخل البلد .

٢٤٦

يعقوب بن موسى
أبو الحسن الأَرْدُبِيلِيَّ*

سكن بغداد ، وحدث بها عن المشايخ .

توفي في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

٢٤٧

يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس [بن سَوَّار]^(٢)
أبو بكر المَيَّانَجِيَّ**

قاضي دمشق ، ومُسْنِدِ الشام في وقته .

مولده قبل التسعين ومائتين ، وسمع أبا خليفة ، وأبا العباس السَّراج ، وزكريا السَّاجِيَّ

(١) في المطبوعة : « في سنة » والمثبت من سائر الأصول ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٢٩٥/١٤ ، الباب ٣٢/١ ، وهو بفتح الألف وسكون الراء ، وضم الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة وسكون الباء المنقوطة من تحتها في آخرها اللام . نسبة إلى بلدة يقال لها : أَرْدِيل ، من أَرْدِييجان . وفي المطبوعة ، والطبقات الوسطى وتاريخ بغداد : « أبو الحسين » والمثبت من ج ، ز ، د واللباب .

(٢) ساقط من المطبوعة . وهو من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٣٦١/١٦ ، شذرات الذهب ٨٦/٣ ، العبر ٣٧١/٢ ، قضاة الشام لابن طولون ٣٧ ، الباب ١٩٧/٣ . وهو بفتح الميم والياء وسكون الألف وفتح النون ، وفي آخرها الجيم ، نسبة إلى مياخ : موضع بالشام .

وعَبْدَانِ الْأَهْوَازِيَّ ، ومحمد بن جَرِير ، والقاسم المطَّرِز ، والباغندي^(١) ، وخلائق .
روى عنه ابن أخيه صالح بن أحمد ، وأحمد بن الحسن الطَّيَّان ، وأحمد بن سَلَمَة
ابن كامل ، وعبد الوهَّاب المَيْدَانِيَّ ، وأبو سليمان بن زُبَيْر ، مع تقدُّمه ، وخلق .
وناب في القضاء بدمشق ، عن قاضي مصر والشَّام أبي الحسن عليّ بن
الثُّعْمان^(٢) .

توفي في شعبان سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

[آخر الطبقة الثالثة]

(١) زاد في الطبقات الوسطى : « الفضل بن الحباب ، وأبا يعلى ، وابن خزيمة ، والبعوى » .
(٢) زاد في الطبقات الوسطى : « قاضي الملقب بالعزير نزار » .

فهرس التراجم

رقم الترجمة

رقم الصفحة

٥	الطبقة الثالثة ، فيمن توفى بين الثلاثمائة والأربعمائة :	
٨ ، ٧	أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس ، أبو بكر الإسماعيلي	٧٤
٨	قول الراوى : من السنة كذا	
٩	أحمد بن إبراهيم بن نومردا ، أبو بكر	٧٥
٩ — ١٢	أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابورى ، أبو بكر الصبغى	٧٦
١٢ ، ١١	ومن الفوائد عنه	
١٢ ، ١٣	أحمد بن بشر بن عامر العامرى ، أبو حامد المروروذى	٧٧
١٣	فوائد ومسائل عن القاضى أبى حامد	
١٤	أحمد بن الحسين بن أحمد ، أبو نصر الفقيه	٧٨
١٤	أحمد بن حمزة بن على بن الحسن السلمى	٧٩
١٤	أحمد بن الخضر بن أحمد الأتمارى ، أبو الحسن	٨٠
١٤ — ١٦	أحمد بن شعيب بن على ، أبو عبد الرحمن النسائى	٨١
١٧	أحمد بن عبد الله بن محمد ، أبو الحسين الطرائفى	٨٢
	أحمد بن عبد الله بن محمد ، أبو محمد المزنى المعقلى الهروى ،	٨٣
١٧ — ١٩	الباز الأبيض	
١٩ ، ٢٠	أحمد بن على بن أحمد بن لال ، أبو بكر الهمذانى	٨٤
٢١	أحمد بن على بن طاهر الجوبقى ، أبو نصر	٨٥
٢١ — ٣٩	أحمد بن عمر بن سريج القاضى ، أبو العباس البغدادى	٨٦
٢٨ — ٣٥	ذكر نخب وفوائد عن أبى العباس	
٣٥ — ٣٧	تسمية الحاكم الشهود	
٣٨	فرع مستغرب ضمن فرع عن أبى العباس	
٣٨ ، ٣٩	فرع اختلف فيه على أبى العباس	
٣٩	أحمد بن محمد بن إسحاق ، أبو بكر بن السنى	٨٧
	أحمد بن محمد بن إسماعيل بن نعيم الفقيه ، أبو حامد الطوسى	٨٨
٤٠	الإسماعيلي	
٤١	أحمد بن محمد بن حاتم ، الفقيه أبو حاتم الحاتمى	٨٩
٤١ ، ٤٢	أحمد بن محمد بن الحسن ، أبو حامد بن الشرقى	٩٠

٤٢ ، ٤٣	أحمد بن محمد بن زكريا ، أبو العباس النسوى	٩١
٤٣	أحمد بن محمد بن سعيد ، أبو سعيد بن أبي بكر	٩٢
٤٣ ، ٤٤	أحمد بن محمد بن سليمان ، أبو الطيب الصعلوكى	٩٣
٤٤	أحمد بن محمد بن سهل ، أبو الحسين الطبسى	٩٤
٤٥ ، ٤٦	أحمد بن محمد بن شارك ، أبو حامد الهروى الشاركى	٩٥
٤٦	أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد ، أبو سهل القطان	٩٦
٤٦ ، ٤٧	أحمد بن محمد بن عبدوس بن حاتم ، أبو الحسن الحاتمى	٩٧
٤٧	أحمد بن محمد بن على القصرى ، أبو بكر السيسى	٩٨
٤٨ — ٥٤	أحمد بن محمد بن القاسم ، أبو على الروذبارى	٩٩
٤٩ — ٥٤	ومن كلامه وفوائده	
٥٤	أحمد بن محمد بن محمد التميمى ، أبو الحسن السليطى المزكى	١٠٠
٥٤	أحمد بن محمد بن محمد ، أبو بشر الهروى	١٠١
٥٥ ، ٥٦	أحمد بن محمد ، أبو العباس الديبلى	١٠٢
٥٦ ، ٥٧	أحمد بن مسعود بن عمرو ، أبو بكر الزنبرى	١٠٣
٥٧	أحمد بن منصور بن عيسى ، أبو حامد الطوسى	١٠٤
٥٧ ، ٥٨	أحمد بن موسى بن العباس المقرى ، أبو بكر	١٠٥
٥٨	ومن كلامه وفوائده	
٥٩ — ٦٣	أحمد بن أبى أحمد الطبرى ، أبو العباس بن القاص	١٠٦
٦٠ ، ٦١	ومن الغرائب عنه	
٦١ ، ٦٢	تحليف المقدوف	
٦٢ ، ٦٣	فرع : هل يكفى فى الشهادة على الشهادة مطلق الاسترعاء ، أو لابد من استرعاء الشاهد بخصوصه ؟	
٦٣	المحمدون من أهل هذه الطبقة :	
٦٣	محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن الكاتب	١٠٧
٦٣ — ٦٨	محمد بن أحمد بن الأزهر الهروى ، أبو منصور الأزهرى	١٠٨
٦٦ — ٦٨	ومن الرواية والفوائد عن أبى منصور	
٦٩ ، ٧٠	محمد بن أحمد بن حمدان ، أبو عمرو بن الزاهد أبى جعفر	١٠٩
٧٠ ، ٧١	الحيرى النيسابورى	
٧١ ، ٧٢	محمد بن أحمد بن الربيع بن سليمان ، أبو رجاء الأسوانى	١١٠
٧١ — ٧٧	محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشانى ، أبو زيد المروزى	١١١
٧٦	ذكر نخب وفوائد ومسائل عن الشيخ أبى زيد	
٧٧	فائدة أخرى	

٧٨ ، ٧٧	محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ، أبو الحسين الملقب	١١٢
٧٨	محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه ، أبو بكر الفارسي	١١٣
٩٨ — ٧٩	محمد بن أحمد بن محمد ، أبو بكر بن الحداد المصري	١١٤
٨٨ — ٨٣	ومن الفوائد والملح والمسائل عن أبي بكر	
٩٨ — ٨٨	فرع ادعى فيه تناقض ابن الحداد	
٩٩	محمد بن أحمد بن مت ، أبو بكر الإشتيخني	١١٥
٩٩	محمد بن أحمد بن يحيى الفقيه ، أبو نصر السرخسي	١١٦
١٠١ ، ١٠٠	محمد بن أحمد المروزي ، أبو عبد الله الحضري	١١٧
١٠٨ — ١٠٢	محمد بن إبراهيم بن المنذر ، أبو بكر النيسابوري	١١٨
١٠٥ — ١٠٣	ومن المسائل والفرائب عن ابن المنذر	
١٠٨ — ١٠٥	قول المريض : لفلان قبلي حق فصدقه	
١٠٩ ، ١٠٨	محمد بن إسحاق بن إبراهيم ، أبو العباس السراج الثقفى النيسابوري	١١٩
١١٩ — ١٠٩	محمد بن إسحاق بن خزيمة ، أبو بكر السلمى النيسابوري	١٢٠
١١٢ — ١١٠	ومن الأخبار عن حاله	
١١٧ — ١١٢	ومن ثناء الأئمة عليه	
١١٩ — ١١٧	عدنا إلى شأن إمام الأئمة	
١١٩	ومن المسائل والفوائد عن إمام الأئمة	
١٢٠	محمد بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو عبد الله الفارسي البغدادي	١٢١
١٢٨ — ١٢٠	محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري x	١٢٢
١٢٧ ، ١٢٦	عجيبة تتضمن مسألة	
١٢٨ ، ١٢٧	فصل : إذا ادعى المقضى عليه أن القاضى قضى عليه بشهادة فاسقين	
١٣٠ ، ١٢٩	محمد بن جعفر بن أحمد ، أبو عبد الله ابن بنت عبد الله بن أبى القاضى	١٢٣
١٣٠ ، ١٢٩	ومن الفوائد عنه	
١٣٠	محمد بن جعفر بن محمد ، أبو جعفر الخازمي	١٢٤
١٣٥ — ١٣١	محمد بن حبان بن أحمد ، أبو حاتم البستي التميمي	١٢٥
١٣٣ ، ١٣٢	ذكر ما رمى به أبو حاتم ، وتبيين الحال فيه	
١٣٥ — ١٣٣	وهذه نخب وفوائد عن الإمام أبى حاتم	
١٣٦ ، ١٣٥	محمد بن حسان بن محمد ، أبو منصور الفقيه القرشي ، ابن	١٢٦
١٣٨ — ١٣٦	الأستاذ أبى الوليد النيسابوري	
١٣٨	محمد بن الحسن بن إبراهيم ، أبو عبد الله الختنى الفارسي ، الاستراباذي	١٢٧
	ومن الفوائد عنه	

١٢٨	محمد بن الحسن بن دريد ، أبو بكر الأزدي البصري	١٣٨ — ١٤٢
	الإقواء في الشعر	١٤٠ — ١٤٢
١٢٩	محمد بن الحسن بن سليمان ، أبو جعفر الزوزني البحات	١٤٣ — ١٤٥
١٣٠	محمد بن الحسن بن محمد ، أبو بكر النقاش الموصلي البغدادى	١٤٥ ، ١٤٦
١٣١	محمد بن الحسن الطبرى ، أبو جعفر الفقيه	١٤٧
١٣٢	محمد بن الحسين بن إبراهيم الأبري ، أبو الحسين السجستاني	١٤٧ ، ١٤٨
١٣٣	محمد بن الحسين بن داود ، أبو الحسن بن أبي عبد الله الحسنى النقيب	١٤٨ ، ١٤٩
١٣٤	محمد بن الحسين بن عبد الله ، أبو بكر الآجرى	١٤٩
١٣٥	محمد بن خفيف بن إسفكشاد ، أبو عبد الله الشيرازى	١٤٩ — ١٦٣
	ومن كلماته والفوائد والمحسن عنه	١٥٥ — ١٥٨
	وهذا فصل عن ابن خفيف ، يتضمن رحلته إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري	١٥٩ — ١٦٣
١٣٦	محمد بن داود بن سليمان ، أبو بكر بن بيان	١٦٤
١٣٧	محمد بن سعيد بن محمد ، أبو أحمد بن أبي القاضى	١٦٤ — ١٦٦
	ومن الفوائد عنه	١٦٦
١٣٨	محمد بن سفيان الأسبانيكى	١٦٦ ، ١٦٧
١٣٩	محمد بن سليمان بن محمد ، أبو سهل الصعلوكى	١٦٧ — ١٧٣
	ومن الرواية عنه	١٧١
	ومن الفوائد والمسائل عن الأستاذ أبي سهل	١٧٢ ، ١٧٣
١٤٠	محمد بن شعيب بن إبراهيم النيسابورى ، أبو الحسن البيهقي	١٧٣
١٤١	محمد بن صالح بن هانيء ، أبو جعفر الوراق النيسابورى	١٧٤
١٤٢	محمد بن طالب بن على ، أبو الحسين النسفى	١٧٤
١٤٣	محمد بن طاهر بن محمد ، أبو نصر الوزيرى	١٧٥
١٤٤	محمد بن العباس بن أحمد ، أبو عبد الله بن أبي ذهل الضبى	
	المروى العصى	١٧٥ — ١٧٧
١٤٥	محمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو عبد الله الصفار الأصبهاني	١٧٨ ، ١٧٩
١٤٦	محمد بن عبد الله بن حمدون ، أبو سعيد النيسابورى	١٧٩
١٤٧	محمد بن عبد الله بن حمشاد ، أبو منصور الحمشادى	١٧٩ — ١٨١
١٤٨	محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الله المزنى المروى	١٨١
١٤٩	محمد بن عبد الله بن محمد البخارى ، أبو بكر الأودنى	١٨٢ ، ١٨٣
١٥٠	محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو بكر الصبغى	١٨٣ ، ١٨٤
١٥١	محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو بكر الجوزقى النيسابورى الشيباني	١٨٤ ، ١٨٥
١٥٢	محمد بن عبد الله بن أبي القاضى ، أبو سعيد	١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٦	محمد بن عبد الله ، أبو بكر الصيرفي	١٥٣
١٨٧ ، ١٨٦	وهذه مناظرة بينه وبين الشيخ أبي الحسن الأشعري	
١٨٧	ومن الرواية عن أبي بكر الصيرفي	
١٨٨	محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو الفضل البلعمي	١٥٤
١٨٩	محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم المزكي ، أبو الحسن النيسابوري	١٥٥
	محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، أبو عمر اللغوي ،	١٥٦
	المعروف بغلام ثعلب	
١٩١ - ١٨٩	محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن ، أبو علي الثقفي	١٥٧
١٩٦ - ١٩٢	ومن كلمات أبي علي	
١٩٥ ، ١٩٤	ومن المسائل عنه	
١٩٦ ، ١٩٥	محمد بن عثمان بن إبراهيم بن زرعة الثقفي ، أبو زرعة	١٥٨
١٩٨ - ١٩٦	محمد بن علي بن أحمد ، أبو العباس الأديب الكرجي	١٥٩
١٩٩	محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي x	١٦٠
٢٢٢ - ٢٠٠	ومنه الرواية عنه	
٢٢٢ - ٢٠٣	قصيدة نقفور إلى الإمام المطيع لله	
٢٠٩ - ٢٠٥	قصيدة القفال في الرد عليها	
٢١٣ - ٢٠٩	قصيدة ابن حزم في الرد عن نقفور	
٢٢٢ - ٢١٤	ذكر نخب وفوائد ومسائل وغرائب عن القفال الكبير	
٢٢٢	إسماعيل بن عبد الواحد ، أبو هاشم الربيعي المقدسي	١٦١
٢٢٢	إسماعيل بن نجيد بن أحمد ، أبو عمرو السلمي النيسابوري	١٦٢
٢٢٤ - ٢٢٢	ومن الفوائد عنه	
٢٢٤ ، ٢٢٣	بندار بن الحسين بن محمد بن المهلب الشيرازي ، أبو الحسين الصوفي	١٦٣
٢٢٥ ، ٢٢٤	ومن كلامه	
٢٢٥	أبو بكر المحمودي	١٦٤
٢٢٥	حسان بن محمد بن أحمد ، أبو الوليد النيسابوري	١٦٥
٢٢٩ - ٢٢٦	ومن الفوائد والمسائل عن أبي الوليد	
٢٢٩ ، ٢٢٨	الحسن بن أحمد بن يزيد ، أبو سعيد الإصطخري	١٦٦
٢٥٣ - ٢٣٠	ومن الرواية عن أبي سعيد	
٢٣٤ ، ٢٣٣	ومن المسائل والفوائد والغرائب عنه	
٢٣٩ - ٢٣٤	مسألة صفة توبة القاذف	
٢٥٣ - ٢٣٩	الحسن بن أحمد بن محمد الطبري ، أبو الحسين الجلابي	١٦٧
٢٥٥ - ٢٥٣	ومن الرواية عنه ، ومن الغرائب عنه	
٢٥٥ ، ٢٥٤		

رقم الترجمة	رقم الصفحة
١٦٨	الحسن بن أحمد المعروف بالحداد البصرى ، القاضى أبو محمد ٢٥٥
١٦٩	الحسن بن حبيب بن عبد الملك الدمشقى ، الفقيه أبو على الحصائرى ٢٥٦ ، ٢٥٥
١٧٠	الحسن بن الحسين ، أبو على بن أبى هريرة ٢٥٦ - ٢٦٣
	ومن الغرائب والفوائد عنه ٢٥٧ - ٢٦٠
	مسألة إيقاع القرعة على العبد المبهم حتى يعتق ٢٦٠ - ٢٦٢
	قول على لعمر رضى الله عنهما فى قصة المغيرة فى أبى بكره : أراك إن جلده رجعت صاحبك ٢٦٢ ، ٢٦٣
١٧١	الحسن بن سفيان بن عامر الشيبانى ، أبو العباس النسوى ٢٦٣ - ٢٦٥
	الحسن بن محمد بن العباس ، أبو على الزجاجى ٢٦٥
١٧٢	الحسن بن محمد ، أبو على الطيسى ٢٦٥ - ٢٦٧
١٧٣	أبو الحسن الحاملى الكبير ٢٦٧ ، ٢٦٨
١٧٤	الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه ، أبو عبد الله الهمدانى ٢٦٩ ، ٢٧٠
	ومن الفوائد عنه ٢٧٠
١٧٥	الحسين بن أحمد بن الحسن القاضى ، أبو على البيهقى ٢٧٠ ، ٢٧١
١٧٦	الحسين بن الحسن بن أيوب ، أبو عبد الله الطوسى الأديب ٢٧١
١٧٧	الحسين بن صالح بن خيران ، أبو على ٢٧١ - ٢٧٤
١٧٨	الحسين بن على بن محمد ، أبو أحمد التميمى النيسابورى ، حسينك ٢٧٤ ، ٢٧٥
١٧٩	الحسين بن على بن يزيد ، أبو على النيسابورى ٢٧٦ - ٢٨٠
	ومن الفوائد عنه ٢٧٨ - ٢٨٠
١٨٠	الحسين بن قاسم ، أبو على الطبرى ٢٨٠ ، ٢٨١
١٨١	الحسين بن محمد بن أبى زرعة الدمشقى ٢٨١
١٨٢	حمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو سليمان الخطائى البستى ٢٨٢ - ٢٩٠
	ومن الفوائد والغرائب والأشعار عنه ٢٨٣ - ٢٩٠
١٨٣	دعلج بن أحمد بن دعلج ، أبو محمد السجزى ٢٩١ - ٢٩٣
١٨٤	زاهر بن أحمد بن محمد ، أبو على السرخسى ٢٩٣ ، ٢٩٤
١٨٥	الزبير بن أحمد بن سليمان ، أبو عبد الله الزبيرى ٢٩٥ - ٢٩٧
	ومن الفوائد عنه والغرائب ٢٩٦ ، ٢٩٧
١٨٦	زكريا بن أحمد بن يحيى ، أبو يحيى البلخى ٢٩٨ ، ٢٩٩
	ومن غرائب أبى يحيى أيضا ٢٩٩
١٨٧	زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصرى ، أبو يحيى الساجى ٢٩٩ - ٣٠١

٣٠١	سعيد بن محمد الفقيه ، أبو محمد المطوعى	١٨٨
٣٠٢ ، ٣٠١	أبو سهلى بن العفريس الزوزنى « أحمد بن محمد بن محمد »	١٨٩
٣٠٣ ، ٣٠٢	شعيب بن على بن شعيب ، أبو نصر	١٩٠
٣٠٣	شعيب بن محمد بن شعيب العجلي ، أبو صالح البيهقي	١٩١
٣٠٤	طاهر بن محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله البغدادي	١٩٢
٣٠٥	العباس بن عبد الله بن أحمد ، أبو الفضل المزني البغدادي	١٩٣
٣٠٦ ، ٣٠٥	عبد الله بن أحمد بن محمد ، أبو القاسم النسائي	١٩٤
٣٠٦	عبد الله بن أحمد بن يوسف ، أبو القاسم البردعي	١٩٥
٣٠٧ ، ٣٠٦	عبد الله بن حامد بن محمد ، أبو محمد الماهاني الأصبهاني الواعظ	١٩٦
٣٠٧	عبد الله بن الحسين بن إسماعيل ، أبو بكر الضبي المحاملي	١٩٧
	عبد الله بن الإمام أوى داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبو بكر الأزدي	١٩٨
٣٠٩ - ٣٠٧	عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الأموي	١٩٩
٣١٠ ، ٣٠٩	عبد الله بن على بن الحسن ، أبو محمد القاضي القومسي	٢٠٠
٣١٠	عبد الله بن محمد بن زياد ، أبو بكر النيسابوري	٢٠١
٣١٤ - ٣١٠	ومن الرواية عنه	
٣١٢	ومن الفوائد عنه	
٣١٤ - ٣١٢	عبد الله بن محمد بن عبد الله ، أبو أحمد بن المفسر الدمشقي	٢٠٢
٣١٥ ، ٣١٤	عبد الله بن محمد بن عدى ، أبو أحمد الجرجاني	٢٠٣
٣١٦ ، ٣١٥	عبد الله بن محمد البخاري ، أبو محمد الباقي	٢٠٤
٣٢٠ - ٣١٧	ومن الرواية عنه والفوائد والغرائب والأشعار	
٣٢٠ - ٣١٧	عبد الله بن محمد القزويني	٢٠٥
٣٢٣ - ٣٢٠	ومن الفوائد عنه	
٣٢٣ - ٣٢١	عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد ، أبو الحسن المزكي	٢٠٦
٣٢٣	عبد الرحمن بن سلمويه ، أبو بكر الرازي الفقيه	٢٠٧
٣٢٤	عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ، أبو محمد التميمي الحنظلي	٢٠٨
٣٢٨ - ٣٢٤	ومن الفوائد عن ابن أبي حاتم	
٣٢٨ ، ٣٢٧	عبد الرحيم بن محمد بن حمدون البخاري ، أبو الفضل	٢٠٩
٣٢٩ ، ٣٢٨	عبد الصمد بن عمر بن محمد ، أبو القاسم الدينوري	٢١٠
٣٣٠ ، ٣٢٩	عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو القاسم الداركي	٢١١
٣٣٣ - ٣٣٠	ومن الرواية عنه	
٣٣١	ومن المسائل والفوائد عنه	
٣٣٣ ، ٣٣٢		

٢١٢	عبد العزيز بن ماك ، أبو القاسم القزويني	٣٣٤
٢١٣	عبد العزيز بن محمد بن الحسن ، أبو الفضل النضوي	٣٣٥ ، ٣٣٤
٢١٤	عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني ، أبو نعيم الإستراباذي	٣٣٧ - ٣٣٥
٢١٥	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ، أبو الطيب الحلبي المقرئ	٣٣٨
٢١٦	عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضي ، أبو القاسم الصيمري	٣٣٩ - ٣٤٢
	ومن المسائل عنه	٣٤٠ - ٣٤٢
٢١٧	عبيد الله بن محمد بن محمد الواعظ ، أبو أحمد المذكر	٣٤٢
٢١٨	عبيد بن عمر بن أحمد ، أبو القاسم القيسي البغدادي	٣٤٣
٢١٩	عتبة بن عبيد الله بن موسى الهمداني القاضي ، أبو السائب	٣٤٣ ، ٣٤٤
٢٢٠	علي بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن البوشنجي	٣٤٤ ، ٣٤٥
٢٢١	علي بن أحمد بن الحسن الفقيه ، أبو الحسن العروضي	٣٤٥
٢٢٢	علي بن أحمد بن المرزبان	٣٤٦
	ومن الفوائد وغرائب الفروع عنه	٣٤٦
٢٢٣	علي بن إسماعيل بن بشر ، أبو الحسن الأشعري	٣٤٧ - ٤٤٤
	ذكر شيء من الرواية عن الشيخ والدلالة على محله من الحديث والفقه	٣٥٤ - ٣٥٧
	مناظرة بينه وبين الجبائي في أن أسماء الله هل هي توقيفية ؟	٣٥٧ ، ٣٥٨
	ومن المسائل الفقهية عن الشيخ	٣٥٩
	ذكر تصانيف الشيخ	٣٥٩ - ٣٦١
	ذكر دليل استنبطه علماؤنا من الحديث الصحيح دال على أن	
	أبا الحسن وفتنه على السنة ، وأن سبيلهم سبيل الجنة	٣٦١ - ٣٦٥
	ذكر أتباعه الآخذين عنه ، والآخذين عن من أخذ عنه ، وهلم جرا	٣٦٥ - ٣٧٣
	ذكر بيان أن طريقة الشيخ هي التي عليها المعتبرون من علماء الإسلام	٣٧٣ ، ٣٧٤
	ذكر استفاء وقع في زمان الأستاذ أبي القاسم القشيري	
	بخراسان عند وقوع الفتنة التي سنحكيها فيما بعد	٣٧٤ ، ٣٧٥
	ذكر استفاء آخر ببغداد	٣٧٥ ، ٣٧٦
	استفتاء آخر في واقعة أبي نصر القشيري ببغداد	٣٧٦
	ذكر كلام أبي العباس قاضي العسكر الحنفي	٣٧٧
	ذكر البحث عن تحقيق ذلك	٣٧٧ - ٣٧٩
	قصيدة المصنف في مسائل الخلاف	٣٧٩ - ٣٨٩
	شرح حال الفتنة التي وقعت بمدينة خراسان	٣٨٩ - ٣٩٣
	ذكر أمور اتفقت في هذه الفتنة	٣٩٣ ، ٣٩٤
	ذكر استفاء كتب في ذلك وأرسل إلى العراق	٣٩٤ ، ٣٩٥
	ذكر كتاب البيهقي إلى عميد الملك	٣٩٥ - ٣٩٩

ذكر رسالة القشيري إلى البلاد ، المسماة شكاية أهل السنة	٣٩٩ - ٤٢٣
ذكر الرسالة المسماة ، زجر المفترى على أبي الحسن الأشعري	٤٢٣ - ٤٣٧
ذكر رسالة الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، المتضمنة تقريره هذه الرسالة	٤٣٨ - ٤٤٤
على بن الحسن بن محمد بن حمدويه السنجاني ، أبو الحسن المروزي	٢٢٤ ، ٤٤٤
على بن الحسن بن حرب البغدادى ، أبو عبيد بن حربويه	٢٢٥ ، ٤٤٦ - ٤٥٥
ومن الرواية والفوائد والغرائب والملح عنه	٤٤٨ - ٤٥١
ومن مליح توقعاته	٤٥١
ومن قضايا أبي عبيد	٤٥٢ ، ٤٥٣
ومن المسائل عن القاضى أبي عبيد	٤٥٣ - ٤٥٥
على بن الحسين بن علي المسعودى	٢٢٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧
على بن الحسين القاضى ، أبو الحسن الجورى	٢٢٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨
على بن عبد العزيز بن الحسن ، أبو الحسن الجرجاني	٢٢٨ ، ٤٥٩ - ٤٦٢
على بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن الدارقطنى البغدادى	٢٢٩ ، ٤٦٢ - ٤٦٦
على بن محمد بن مهدى ، أبو الحسن الطبرى	٢٣٠ ، ٤٦٦ - ٤٦٨
على بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسن الأنطاكى المقى	٢٣١ ، ٤٦٨
عمرو بن أحمد بن محمد ، أبو أحمد الإستراباذى الفقيه	٢٣٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩
عمر بن أحمد بن عمر بن سرج ، أبو حفص	٢٣٣ ، ٤٦٩
عمر بن أكتم بن أحمد ، أبو بشر الأسدى	٢٣٤ ، ٤٧٠
عمر بن عبد الله بن موسى ، أبو حفص بن الوكيل البابشامى	٢٣٥ ، ٤٧٠ ، ٤٧١
عمر بن محمد بن مسعود ، أبو غانم	٢٣٦ ، ٤٧١
الفضل بن محمد بن الحسين ، أبو بشر الجرجاني	٢٣٧ ، ٤٧٢
القاسم بن محمد بن علي الشاشى	٢٣٨ ، ٤٧٢ - ٤٧٧
ومن المسائل والفوائد عن صاحب التقريب	٤٧٧ - ٤٧٥
محارب بن محمد بن محارب ، أبو العلاء القاضى	٢٣٩ ، ٤٧٧
منصور بن إسماعيل ، أبو الحسن التميمى	٢٤٠ ، ٤٧٨ - ٤٨٣
ومن الحكايات والأشعار والفوائد والغرائب عنه	٤٧٩ - ٤٨٣
هارون بن محمد بن موسى الجوينى الآزادوارى ، أبو موسى	٢٤١ ، ٤٨٤
يحيى بن أحمد بن محمد النيسابورى ، أبو عمرو المخلدى	٢٤٢ ، ٤٨٤
يحيى بن أحمد ، أبو زكريا السكرى	٢٤٣ ، ٤٨٥
يحيى بن محمد بن عبد الله ، أبو زكريا العنبرى	٢٤٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦
يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، أبو عوانة الإسقرائنى النيسابورى	٢٤٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨
يعقوب بن موسى ، أبو الحسن الأردبيلى	٢٤٦ ، ٤٨٨
يوسف بن القاسم بن يوسف ، أبو بكر الميانجى	٢٤٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩

رقم الإيداع ٥٨٠٩/١٩٩٢ م
I.S.B.N: 977 - 256 - 079 - 8

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

☎ ٣٤٥٢٩٦٣ أرض اللواء -

ص . ب ٦٣ إمبابة